

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

ABU BAKR BELKAID UNIVERSITY- TLEMSEN-

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

FACULTY OF ECONOMIC, BUSINESS AND MANAGEMENT SCIENCES

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص

تسيير المالية العامة

بعنوان:

أثر المشاريع العمومية على متغيرات الاقتصاد الكلي
"دراسة حالة الجزائر"

إشراف:	من إعداد الطالب:
أ.د بوهنة علي	لحول كمال

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د جلطي غانم
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بوهنة علي
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بومدين حسين
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن عزة محمد
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ.د داودي محمد
ممتحنا	جامعة وهران	أستاذ محاضر أ	د جليل زين العابدين

السنة الجامعية 2023-2024

شكر وتقدير

أحمد الله العليّ القدير على توفيقه لإتمام هذا العمل راجيا منه المزيد من التوفيق والسداد، وبهذه المناسبة وعرّفانا بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من:

أ.د "بوهنة علي" المشرف والموجه لنا في هذا البحث والمشكور على كل المعلومات والتوجيهات الصائبة لنا ونصائحه وإرشاداته القيمة، وتشجيعه المحفز لنا، وصبره الطويل معنا.

السادة أعضاء "لجنة المناقشة" الذين خصوا جزءا من وقتهم لقراءة هذه البحث المتواضع، وإعطائهم ملاحظات ستكون بلا شك مفيدة لنا في باقي مشوارنا العلمي.

كما لا أنسى أن أتقدم بأسمى عبارات التقدير والامتنان لكل من الأستاذ "خلاصي عبد الإله، والأستاذة "سحنون مريم" على مساعدتهم لنا في الجانب التطبيقي، وكذلك "أ.د بن عامر سعيد".

أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، والعلوم التجارية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

زملائي بالمفتشية العامة للمالية على تفهمهم لي طيلة فترة إعداد هذا البحث من خلال منحي القدر والوقت الكافي لإنجاز هذا العمل المتواضع، وكذلك موظفي إطارات خزينة ولاية تلمسان.

أتقدم كذلك بجزيل الشكر والامتنان إلى كل يد كريمة ساهمت في إعداد هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد بفضل الله.

*** **
*** **

إهداء

إلى كل غيور محب لوطنه "الجزائر" أرض الشهداء"، أهدي هذا البحث.

إلى من قال فيها جل شأنه "وبالوالدين إحسانا" أطال الله عمرها بكنير من الصحة والعافية، جدتي رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه، وإلى كل العائلة.

إلى أعز أصدقائي "بن عبد الله عبد السلام"، الذي كان سندنا ومحفزا لنا.

وإلى كافة زملائي بالمدرسة الوطنية للضرائب الدفعة الثانية (2010-2011) للمفتشين المركزيين للخزينة، المحاسبة، والتأمينات.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
—	الإهداء والتشكرات
—	فهرس المحتويات
—	قائمة الجداول
—	قائمة الأشكال البيانية
—	قائمة الملاحق
أ- غ	مقدمة عامة
أ	I- تمهيد
ث	II- إشكالية الدراسة
ث	III- الأسئلة الفرعية للدراسة
ث	IV- فرضيات الدراسة
ث	V- أهداف وأهمية الدراسة
ج	VI- مبررات ودوافع اختيار الموضوع
ح	VII- حدود الدراسة
ح	VIII- صعوبات الدراسة
ح	IX- المنهج والأدوات المستعملة في الدراسة
خ	X- البحوث والدراسات السابقة
خ	1-X الدراسات والبحوث التي تناولت "الأثر على النمو الاقتصادي"
خ	1-1-X الدراسات والبحوث الأجنبية
ذ	2-1-X الدراسات والبحوث المحلية
ذ	2-X الدراسات والبحوث التي تناولت "الأثر على التضخم"
ذ	1-2-X الدراسات والبحوث الأجنبية
ز	2-2-X الدراسات والبحوث المحلية
س	3-X الدراسات والبحوث التي تناولت "الأثر على البطالة"
س	1-3-X الدراسات والبحوث الأجنبية
ش	2-3-X الدراسات والبحوث المحلية
ص	4-X الدراسات والبحوث التي تناولت "الأثر على ميزان المدفوعات"
ص	1-4-X الدراسات والبحوث الأجنبية
ض	2-4-X الدراسات والبحوث المحلية
ض	5-X الدراسات والبحوث التي تناولت "الأثر على أكثر من متغير"
ض	1-5-X الدراسات والبحوث الأجنبية
ط	2-5-X الدراسات والبحوث المحلية

فهرس المحتويات

ع	XI- أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة
غ	XII- الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية
غ	XIII- جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة
غ	XIV- محتويات البحث
131 -1	الفصل الأول: التحليل النظري والاقتصادي للمشاريع العمومية
01	مقدمة الفصل
02	المبحث الأول: الإطار النظري القطاع العمومي
02	I- الوظائف الاقتصادية، المالية والاجتماعية للدولة
04	I-1 وظيفة التخصيص
04	I-1-1 التخصيص الأمثل للموارد والرفاهية الاقتصادية
07	I-1-1-1 معيار باريتو "أمثلية أو كفاءة باريتو" (Pareto)
12	I-1-1-2 معيار الرفاهية عند بيغو (Pegou)
13	I-1-1-3 معيار الرفاهية عند هيكس وكالدور (Hicks & Caldor)
13	I-2-1 فشل السوق وفشل الحكومة
13	I-2-1-1 فشل السوق وأسبابه
16	I-2-1-2 فشل الحكومة
18	I-3-1 نماذج التخصيص الكفء للموارد
19	I-2 وظيفة التوزيع
21	I-2-1 أهم مؤشرات قياس عدم العدالة في التوزيع
21	I-2-1-1 منحنى لورنز
22	I-2-1-2 معامل جيني
23	I-2-1-3 معامل كوزنتر
25	I-2-2 أهداف التوزيع بالنسبة للدولة
25	I-2-2-1 العدالة الاجتماعية
25	I-2-2-2 العدالة الاقتصادية
26	I-3 وظيفة الاستقرار
27	I-3-1 السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي
29	I-3-2 السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي
32	II- القطاع العمومي
33	III- الاستثمار والمشروع العمومي
33	III-1 مفهوم الاستثمار
34	III-2 مفهوم المشروع العمومي

فهرس المحتويات

36	3-III تصنيف المشاريع والاستثمارات العمومية
36	1-3-III تصنيف المشاريع والاستثمارات العمومية حسب نوع السلع والخدمات المنتجة
36	1-1-3-III المشاريع والاستثمارات العمومية الاقتصادية (منتجة للسلع الخاصة)
36	2-1-3-III المشاريع العمومية الاجتماعية (منتجة للسلع العامة)
39	2-3-III تصنيف المشاريع العمومية من حيث نوع الملكية
39	1-2-3-III المشاريع والاستثمارات المملوكة للدولة
40	2-2-3-III المشاريع والاستثمارات العمومية المختلطة
41	IV- مبررات الإنفاق العمومي على المشاريع العمومية
41	1-IV الاعتبارات والدوافع الاقتصادية
42	2-IV الاعتبارات والدوافع الاجتماعية
42	3-IV الاعتبارات والدوافع السياسية والإستراتيجية
42	4-IV الاعتبارات والدوافع التمويلية (المالية)
43	V- المشاريع العمومية وظاهرة تزايد النفقات العمومية
43	1-V الأسباب الظاهرية (الشكلية)
44	2-V الأسباب الحقيقية
47	المبحث الثاني: الأساليب والمناهج العلمية لتقييم المشاريع العمومية
47	I- المبادئ العامة لتخطيط المشاريع العمومية
49	1-I جمع البيانات وخلق الأفكار
50	1-1-I تحليل قطاعات الاقتصاد القومي
50	2-1-I بيانات وقوائم التجارة الخارجية
50	3-1-I دراسة الموارد الطبيعية المتاحة
50	4-1-I مطالعة التطورات التكنولوجية المستمرة
50	5-1-I دراسة مهارات العمال المتاحة محليا
50	6-1-I استطلاع آراء الخبراء
51	7-1-I دراسة بعض الجوانب السياسية والإستراتيجية
51	8-1-I توفير قاعدة بيانات ذات جودة وشفافية
51	2-I تحديد الإمكانيات الوطنية (القومية)
54	3-I تحديد الأهداف القومية وطرح البدائل
55	II- دور مناهج إعداد الميزانية العامة في فعالية تجسيد المشاريع العمومية
55	1-II المنهج التقليدي (ميزانية البنود والاعتمادات)
56	2-II ميزانية الأداء والبرامج
57	3-II ميزانية التخطيط والبرمجة

فهرس المحتويات

58	4-II ميزانية الأساس الصفري
59	III- دراسة جدوى المشاريع العمومية (تحليل وتقييم منافع وتكاليف)
59	III-1 المبادئ والقواعد العامة لدراسة جدوى المشاريع العمومية
59	III-1-1 تعريف دراسات الجدوى
60	III-1-2 مراحل دراسات الجدوى
61	III-1-3 أهمية وأهداف دراسات الجدوى
61	III-2 أسعار تقييم المشاريع
62	III-1-2 أسعار السوق
62	III-2-2 الأسعار الظل (المحاسبية)
63	III-1-2-2 أسعار الصرف (النقد الأجنبي)
63	III-2-2-2 الأجر
63	III-2-3 الأسعار الفعلية (الحقيقية)
64	III-3 المشاريع القابلة للتجزئة والمشاريع الغير قابلة للتجزئة
64	III-1-3 المشاريع القابلة للتجزئة
64	III-2-3 المشاريع الغير قابلة للتجزئة
65	III-4 أساسيات تقييم المشاريع العمومية (فائض المستهلك والمنافع الصافية)
65	III-1-4 أساسيات حول نظرية سلوك المستهلك
65	III-1-1-4 نظرية المنفعة (Utility)
66	III-1-4-2 توازن وفائض المستهلك
67	III-2-4 أساسيات حول سلوك المنتج (المشروع الاستثماري)
67	III-1-2-4 العملية الإنتاجية
67	III-2-2-4 فائض وتوازن المنتج
68	III-5 تحديد وقياس منافع وتكاليف المشاريع العمومية
68	III-1-5 أنواع المنافع والتكاليف
68	III-1-1-5 المنافع والتكاليف الحقيقية (Real Benefits and Costs)
69	III-1-5-2 المنافع والتكاليف الاسمية (Pecuniary Benefits and Costs)
69	III-2-5 قياس المنافع والتكاليف
70	III-1-2-5 تحليل التكلفة العائد
71	III-2-2-5 تحليل التكلفة الفعلية
71	III-6 المقارنة بين المنافع والتكاليف
72	III-1-6 معايير تقييم الربحية المالية (السلع الخاصة)
72	III-1-1-6 معايير التقييم في حالة التأكد certainty (اليقين)

فهرس المحتويات

78	III-6-1-2 معايير التقييم في حالة المخاطرة (Risk)
90	III-6-1-3 معايير التقييم في حالة عدم التأكد (Uncertainty)
93	III-6-2 معايير تقييم الربحية القومية (الاجتماعية)
94	III-6-1-2 مفهوم الربحية القومية
94	III-6-2-2 أهداف الربحية القومية
95	III-6-2-3 معايير تقييم الربحية القومية
99	III-6-3 أهم المعايير والمناهج الدولية في تقييم الربحية القومية للمشاريع
99	III-6-3-1 منهج المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية "Little/Mirrless"
101	III-6-3-2 منهج المنظمة العالمية الصناعية للامم المتحدة "UNIDO"
103	III-6-3-3 منهج مركز التنمية الصناعية للدول العربية "IDICAS"
105	III-6-3-4 منهج التحليل الاقتصادي والاجتماعي على طريقة وكالة التنمية الأمريكية "USAID"
106	III-6-4 الانتقادات الموجهة للمعايير والمناهج الدولية في تقييم الربحية القومية للمشاريع
108	المبحث الثالث: المشاريع العمومية في التحليل الاقتصادي الكلي
110	I- الإنفاق الحكومي الاستثماري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي
111	I-1 المشاريع العمومية والنمو الاقتصادي
116	I-2 المشاريع العمومية والبطالة
121	I-3 المشاريع العمومية والتضخم
126	I-4 المشاريع العمومية وميزان المدفوعات
130	خاتمة الفصل
257-132	الفصل الثاني : دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر
133	مقدمة الفصل
134	المبحث الأول: الإطار العام للمشاريع والاستثمارات العمومية في الجزائر
134	I- المشاريع العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية
134	I-1 مفهوم ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي (البرامج العادية)
137	I-2 حسابات التخصيص الخاص (البرامج الغير عادية)
142	I-3 مشاريع الاستثمار والتجهيز ذات الطابع المحلي الإقليمي (ميزانيات الجماعات المحلية)
144	I-3-1 نفقات التجهيز والاستثمار لميزانية الولاية
144	I-3-2 نفقات التجهيز والاستثمار لميزانية البلدية
144	I-4 مشاريع صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية
146	II- مشاريع القطاع الاقتصادي (المشاريع الاستثمارية) الخاضعة لقواعد محاسبة القطاع الخاص
152	المبحث الثاني: النظم والجوانب التنظيمية، القانونية والمحاسبية لتسيير وتنفيذ مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وحسابات التخصيص الخاص في الجزائر

فهرس المحتويات

154	I- النظم والجوانب التنظيمية لتسيير مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر (المدونة ا.ع)
154	1-I التوبوب والتصنيف حسب نوعية النشاط الاقتصادي (القطاعات الاقتصادية)
155	2-I التصنيف حسب الجهة المسيرة
155	1-2-I البرامج القطاعية المركزية Programme Sectoriel Centralisé (PSC)
156	2-2-I البرامج القطاعية الغير متركزة Programme Sectoriel Déconcentré (PSD)
156	3-2-I المخططات البلدية للتنمية Plan Communal de Développement (PCD)
157	3-I نظام الترميز والتشفير وفق مدونة الاستثمارات العمومية
159	II- النظم والجوانب القانونية لتسيير المشاريع العمومية في الجزائر
159	1-II منظومة الصفقات العمومية
160	1-1-II كيفية إبرام الصفقات العمومية
163	2-1-II مراحل إبرام الصفقات العمومية
163	1-2-1-II دفاتر الشروط
163	2-2-1-II إعلان طلب العروض وإيداع العروض
164	3-2-1-II معايير اختيار العرض الأفضل
169	3-1-II الامتيازات والتحفيزات المالية المقدمة للمتعاقدن في مجال الصفقات العمومية
169	1-3-1-II الامتيازات المتعلقة بأفضلية المنتج الوطني
170	2-3-1-II دفع تسبيقات مالية
170	3-3-1-II الدفع على الحساب دوريا
171	4-3-1-II التسوية على رصيد الحساب
171	5-3-1-II الامتيازات المتعلقة بتحيين الأسعار
172	6-3-1-II الامتيازات المتعلقة بمراجعة الأسعار
173	7-3-1-II الامتيازات المتعلقة بحق تسعير ظهور أشغال جديدة
173	6-3-1-II الامتيازات المتعلقة بالمناولة
174	II- قواعد المحاسبة العمومية
174	1-2-II مفهوم المحاسبة العمومية ومجالات تطبيقها
174	2-2-II الأعوان المكلفون بتنفيذ المشاريع العمومية
175	1-2-1-II المراقب المالي
177	2-2-1-II الأمرين بالصرف
180	3-2-1-II المحاسبين العموميين
184	3-2-II مبدأ الفصل بين المحاسب العمومي و الأمر بالصرف
185	3-II قوانين المالية
185	1-3-II قانون المالية السنوي

فهرس المحتويات

186	II-3-2 قانون المالية التكميلي أو التعديلي (المتمم)
186	II-3-3 قانون ضبط الميزانية
187	IV-النظم والجوانب المحاسبية التقنية (المخطط المحاسبي للدولة) لتسيير المشاريع العمومية في الجزائر
188	IV-1 تركيب وتشكيل حسابات النظام المحاسبي للدولة
191	IV-2 مميزات النظام المحاسبي للدولة (مدونة حسابات الخزينة العمومية)
191	IV-1-2 محدودية حسابات المخطط المحاسبي
192	IV-2-2 عدم تناسب ودقة محتوى الحسابات المحاسبية
192	IV-3-2 كثرة القيود المحاسبية وصعوبة توفير البيانات النوعية والكمية
192	IV-4-2 غياب نظام المعلوماتي متكامل
193	المبحث الثالث: اختيار وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر
193	I-تمويل المشاريع العمومية في الجزائر وفق دليل (C.N.E.D)
194	I-1 تمويل نهائي من ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي
195	I-2 تمويل عن طريق تسبيقات الخزينة (Les avances remboursables du Trésor)
197	I-3 تمويل عن طريق قروض المؤسسات المالية الدولية
199	I-4 تمويل عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص
204	II- مسار تقييم واختيار المشاريع العمومية في الجزائر
204	II-1 تقييم واختيار المشاريع العمومية في الجزائر قبل سنة 2010
204	II-1-1 مشاريع المنتجة للسلع العمومية (الغير ربحية)
205	II-1-2 المشاريع الاستثمارية المنتجة للسلع الخاصة (الربحية)
208	II-2 المنهجية العامة لتحليل المالي والاقتصادي للمشاريع العمومية وفق دليل (C.N.E.D) بعد سنة 2010
213	المبحث الرابع: تسيير عمليات تحضير وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر
213	I- تحضير وإعداد المشاريع العمومية
216	II- المصادقة على المشاريع العمومية (التصويت)
216	II-1 مرحلة التحكيم وضبط المشاريع العمومية
217	II-2 مرحلة اعتماد المشاريع العمومية
217	II-1-2 مرحلة المناقشة العامة:
217	II-2-2 مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة
217	II-3-2 مرحلة المناقشة النهائية
119	II-4-2 مرحلة تفريد المشاريع
223	III- تنفيذ المشاريع العمومية
223	III-1 المرحلة الإدارية في التنفيذ المالي للمشاريع العمومية
223	III-1-1 الالتزام بالنفقة

فهرس المحتويات

228	2-1-III عملية التصفية
228	3-1-III الأمر بالصرف (الدفع)
229	2-III المرحلة المحاسبية في التنفيذ المالي للمشاريع العمومية
232	1-2-III التقييد المحاسبي لحسابات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي
233	2-2-III التقييد المحاسبي لمشاريع حسابات التخصيص الخاص
236	3-2-III أحكام جديدة من خلال قانون المالية لسنة 2017 لتسيير حسابات التخصيص الخاص المسجلة ضمن ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي
237	IV- الرقابة على تنفيذ المشاريع العمومية
238	1-IV من حيث الجهة (السلطة)
238	1-1-IV الرقابة الإدارية (Contrôle Administratif)
240	2-1-IV الرقابة السياسية أو التشريعية (Contrôle Politique ou Législatif)
240	3-1-IV الرقابة القضائية (Contrôle Judiciaire) مجلس المحاسبة
245	4-1-IV رقابة تقنية على المشروع (الدراسات والمتابعة التقنية)
246	2-IV من حيث الزمن
246	1-2-IV الرقابة السابقة (القبلية) (Contrôle Préalable)
246	2-2-IV الرقابة الآنية (المرافقة)
247	3-2-IV الرقابة اللاحقة (بعديّة) (Contrôle Postérieure)
247	3-IV من حيث موضوع محل الرقابة
247	1-3-IV رقابة على أداء الأعوان العموميون
247	2-3-IV رقابة على أساس الوثائق والمستندات
247	3-3-IV الرقابة على المشروع
248	4-IV الرقابة من حيث نطاق الاستقلالية
248	1-4-IV الرقابة الداخلية
251	2-4-IV الرقابة الخارجية
253	5-IV تقييم الرقابة على عمليات تسيير، تنفيذ وإنجاز المشاريع العمومية في الجزائر
257	خاتمة الفصل
385-258	الفصل الثالث : تحليل أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي
259	مقدمة الفصل
260	المبحث الأول: تطور حجم المشاريع والاستثمارات العمومية في الجزائر
260	I- تحليل تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (2000-2021)
265	I-1 تحليل تطور القطاعات الاقتصادية لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي (2000-2021)
266	I-1-1 قطاع الصناعة والمناجم والمحروقات (2000-2021)

فهرس المحتويات

268	2-1-I قطاع الفلاحة والري (2000-2021)
271	3-1-I قطاع دعم الخدمات المنتجة (2000-2021)
272	4-1-I قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية (2000-2021)
274	5-1-I قطاع التربية والتكوين (2000-2021)
275	6-1-I قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية (2000-2021)
278	7-1-I قطاع دعم الحصول على السكن (2000-2021)
281	8-1-I قطاع مواضيع مختلفة (2000-2021)
282	9-1-I قطاع المخططات البلدية للتنمية (2000-2021)
283	2-I تحليل تطور المجموع الفرعي للعمليات برأسمال لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي (2000-2021)
285	المبحث الثاني: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر
285	I- تحليل تطور إجمالي الناتج المحلي ومعدل النمو الاقتصادي (1986-2022)
290	II- تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر (1986-2022)
293	III- تحليل تطور معدل التضخم (1986-2022)
295	IV- تحليل تطور المدفوعات (1986-2022)
298	V- تحليل تطور رصيد الميزانية العامة (1986-2021)
305	المبحث الثالث: مفاهيم حول النموذج الأمثل للدراسة (ARDL)
305	I- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (Autoregressive Distributed Lag Model) ARDL
306	II- خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL
307	1-II تحليل استقرارية السلاسل الزمنية
308	1-1-II اختبار ديكي فولار المطور (Augmented Dickey Fuller) ADF
309	2-1-II اختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron)
310	2-II إجراء اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك)
312	3-II اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج (ARDL)
315	المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر المشاريع العمومية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر الفترة (1986-2022)
315	I- متغيرات الدراسة
315	1-I متغيرات الدراسة ومصادرها
317	2-I صياغة نماذج الدراسة
319	II- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة
320	1-II دراسة استقرارية متغيرات النموذج الأول من الدراسة
320	2-II دراسة استقرارية متغيرات النموذج الثاني من الدراسة
321	3-II دراسة استقرارية متغيرات النموذج الثالث من الدراسة

فهرس المحتويات

322	4-II دراسة استقرارية متغيرات النموذج الرابع من الدراسة
322	III- تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى واختبار الحدود لنماذج الدراسة
323	III-1 فترات الإبطاء الزمني المثلى لنماذج الدراسة
324	III-2 اختبار الحدود لنموذج ARDL (bounds test)
325	IV- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنماذج الدراسة
325	IV-1 نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل
331	IV-2 شكل العلاقة طويلة الأجل لنماذج الدراسة
333	V- اختبارات تشخيص النماذج
333	V-1 اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ
334	V-2 اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء
335	V-3 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية
337	V-4 اختبار استقرار النموذج (stabilité test)
341	المبحث الخامس: واقع تسيير عمليات اختيار وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر
341	I- محدودية دراسات الجدوى والتحضير
343	II- النقائص المتعلقة بمجال الصفقات العمومية
344	III- ضعف جودة الإنجاز والرقابة التقنية
345	IV- الاعتماد على المنهج التقليدي للميزانية العامة (ميزانية البنود والإعتمادات)
347	V- هيمنة مخصصات الميزانية العامة على مصادر التمويل
349	VI- الفساد الإداري والمالي
351	VII- محدودية النظام المعلوماتي
352	VIII- النظام المحاسبي للدولة (مدونة حسابات الخزينة)
355	المبحث السادس: الجهود والإصلاحات لزيادة كفاءة المشاريع العمومية
355	I- إصلاح النظام الميزانياتي للدولة
356	I-1 خصائص تسيير ميزانية الدولة في ظل القانون العضوي الجديد 18-15
360	I-2 تسيير نفقات التجهيز والاستثمار العمومي في ظل ميزانية البرامج
360	I-2-1 رزنامة التحضير
363	I-2-2 نضج المشاريع العمومية
365	I-3 تسجيل المشاريع العمومية
366	I-4 إعادة هيكلة وتقييم المشاريع العمومية
367	I-5 ترميز النفقات العمومية (إعادة هيكلة وتصنيف النفقات العمومية)
370	I-6 الإعانات الممنوحة في إطار دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية
371	I-7 استثمارات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري

فهرس المحتويات

372	8-1-I وثائق التسيير الميزانياتي الجديد لنفقات الاستثمار "الباب الثالث T3"
374	9-1-I تفويض التسيير (Délégation de Gestion)
375	II- إصلاح النظام المحاسبي للدولة
375	II-1 الجانب القانوني (المحاسبة العمومية)
377	II-2 الجانب التقني (محاسبة الحقوق المثبتة comptabilité des droits constatés)
380	III- النظام المعلوماتي (le système d'informatisations)
382	IV- مكافحة الفساد
383	V- الرقابة التقنية على جودة الإنجاز
385	خاتمة الفصل
394 -386	الخاتمة العامة
425 -395	المراجع والمصادر
447 -426	الملاحق

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	بعض عمليات حسابات التخصيص الخاص المرتبطة بأنجاز المشاريع والاستثمارات العمومية	140
(2-2)	أهم الفروقات بين المشاريع العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، ومشاريع واستثمارات القطاع الاقتصادي الخاضعة لقواعد محاسبة القطاع الخاص	150
(3-2)	تصنيف بعض عمليات القطاع الخامس لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي "المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية"	155
(4-2)	مثال كيفية قراءة مقرر تسجيل مشروع عمومي من خلال الترميز (NF.5.831.3.262113.17.05)	158
(5-2)	التأهيل التقني للعروض (النقطة الدنيا للقبول: ب 75 نقطة)	165
(6-2)	مثال حول طريقة اختيار العرض الأمثل وفق معيار أقل عرض (أقل سعر)	165
(7-2)	مثال حول طريقة اختيار العرض الأمثل وفق هامش أفضلية المنتج أو المقاول أو الشركة المحلية	167
(8-2)	مثال حول طريقة اختيار العرض الأمثل وفق معيار التحكيم بين الجودة والسعر	168
(9-2)	ميررات ودوافع مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي	185
(10-2)	مثال حول تركيب وتشكيل أحد حسابات مدونة الخزينة العمومية (المخطط المحاسبي للدولة) لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي	189
(11-2)	مثال حول تركيب وتشكيل أحد حسابات مدونة الخزينة العمومية (المخطط المحاسبي للدولة) لحسابات التخصيص الخاص	191
(12-2)	حجم القروض البنكية الموجة للقطاع العام والخاص للفترة (2001-2017)	201
(13-2)	أهم عناصر وبيانات المحتوى المادي والمالي للمشاريع العمومية	220
(14-2)	شرح حسابات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي الممولة لحساب التخصيص الخاص رقم (302.143) للفترة (2015-2019)	235
(15-2)	توزيع حساب التخصيص الخاص رقم (302.143) "صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة فيما بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019"	236
(16-2)	أشكال وعناصر رقابة نوعية التسيير (تدقيق الأداء)	243
(17-2)	مثال حول الالتزام المحاسبي	249
(1-3)	تطور إجمالي الناتج المحلي للفترة (1986-2022)	285
(2-3)	تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (1986-2022)	286
(3-3)	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي للفترة (1986-2022)	288
(4-3)	تطور معدل البطالة بالنسبة المئوية للفترة (1986-2022)	290
(5-3)	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1986-2022)	293
(6-3)	تطور ميزان المدفوعات للفترة (1986-2022)	296
(7-3)	تطور رصيد الميزانية العامة (النفقات العمومية، الإيرادات العامة) للفترة (1986-2020)	299

فهرس المحتويات

316	المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادرها.	(8-3)
320	نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات النموذج الأول	(9-3)
321	نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات النموذج الثاني	(10-3)
321	نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات النموذج الثالث	(11-3)
322	نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات النموذج الرابع	(12-3)
325	نتائج اختبار الحدود (bounds test)	(13-3)
326	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الأول	(14-3)
327	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الثاني	(15-3)
328	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الثالث	(16-3)
330	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الرابع	(17-3)
331	معلومات الأجل الطويل المتعلقة بالنموذج الأول للدراسة	(18-3)
332	معلومات الأجل الطويل المتعلقة بالنموذج الثاني للدراسة	(19-3)
332	معلومات الأجل الطويل المتعلقة بالنموذج الثالث للدراسة	(20-3)
333	معلومات الأجل الطويل المتعلقة بالنموذج الرابع للدراسة	(21-3)
334	نتائج اختبار ARCH على نماذج الدراسة	(22-3)
335	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM على نماذج الدراسة	(23-3)
357	تصنيف الإنفاق الحكومي في ظل الإصلاح الميزانياتي في الجزائر	(24-3)
369	تصنيف نفقات العنوان الثالث "الاستثمار العمومي" حسب الطبيعة الاقتصادية	(25-3)
377	مسؤوليات أعوان التنفيذ في إطار قانون المحاسبة العمومية 07-23.	(26-3)
383	نفقات وإيرادات حساب رقم "302.152"	(27-3)

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	صندوق أو علبة إدجورث "Edgeworth box" لتوزيع سلعتين بين مستهلكين.	09
(2-1)	حدود المنافع الممكنة	09
(3-1)	التدخل الحكومي لمعالجة فشل السوق في منطقة تقاطع بين مصالح الأفراد "A" و "B"	17
(4-1)	حالات انتقال منحنى لورنز "Lorenz Curve"	22
(5-1)	منحنى كوزنتس "Kuznets Curve"	24
(6-1)	العوامل المحددة للمقدرة المالية	52
(7-1)	منحنى لافر (Laffer curve)	53
(8-1)	التوزيع الطبيعي عند ثبات μ ($\mu=0$)	81
(9-1)	التوزيع الطبيعي عند ثبات σ ($\sigma=0$)	81
(10-1)	رسم نقطة التعادل بيانيا.	89
(11-1)	السياسات المالية والتوظيف الكامل	121
(12-1)	أثر سياسة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في إطار نموذج العرض الكلي- الطلب الكلي	125
(1-2)	أنواع المشاريع العمومية في الجزائر	149
(2-2)	هيكل بياني لمختلف الجوانب المالية، القانونية والمحاسبية لتسيير عمليات النجاز وتنفيذ المشاريع العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية في الجزائر	153
(3-2)	هيكل تلخيص طرق إبرام الصفقات العمومية	161
(4-2)	مخطط الصفقات العمومية وفق المرسوم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية	162
(5-2)	هيكل تلخيص أنواع دفاتر الشروط المنظمة للصفقات العمومية في الجزائر	163
(6-2)	مخطط شبكة المحاسبين العموميين في النظام الإداري الجزائري	183
(7-2)	تطور حجم القروض البنكية الموجة للقطاع العام والخاص للفترة (2001-2017)	202
(8-2)	مخطط تسيير ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي من حيث الجهة المسيرة لها (PSD-PCD-PSC).	222
(9-2)	مخطط رقابة المراقب الميزانياتي	227
(10-2)	مخطط رقابة المحاسب العمومي	230
(11-2)	تصنيف مختلف أنواع الرقابة المالية والتقنية على ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر	252
(12-2)	تقييم اتجاهات الرقابة المالية والتقنية على مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر	253
(1-3)	تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) (2000-2021)	260
(2-3)	رسم بياني لتطور قطاعات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) (2000-2021)	265
(3-3)	تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع الصناعة (2000-2021)	267

فهرس المحتويات

270	تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع الفلاحة والري (2000-2021)	(4-3)
271	تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع دعم الخدمات المنتجة (2000-2021)	(5-3)
273	تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية (2000-2021)	(6-3)
275	تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع التربية والتكوين (2000-2021)	(7-3)
276	تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية (2000-2021)	(8-3)
279	تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع دعم الحصول على السكن (2000-2021)	(9-3)
281	تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع المواضيع المختلفة (2000-2021)	(10-3)
282	تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع المخططات البلدية للتنمية (2000-2021)	(11-3)
284	تطور المجموع الفرعي للعمليات برأسمال (رخص البرامج) لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي (2000-2021)	(12-3)
286	تطور إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة للفترة (1986-2022)	(13-3)
287	تطور معدلات النمو الاقتصادي (1986-2022)	(14-3)
289	تطور نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (1986-2022)	(15-3)
291	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-2022)	(16-3)
293	تطور معدل التضخم في الجزائر (1986-2022)	(17-3)
296	تطور ميزان المدفوعات للفترة (1986-2022)	(18-3)
300	تطور رصيد الميزانية العامة (النفقات العمومية، الإيرادات العامة) للفترة (1986-2021)	(19-3)
300	تطور الميزانية العامة (النفقات العمومية، الإيرادات العامة) للفترة (1986-2020)	(20-3)
323	مخرجات أفضل عدد الحدود التباطؤ المثلى في المتغيرات المدرجة في نماذج الدراسة	(21-3)
336	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لنماذج الدراسة	(22-3)
337	اختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة لنماذج الدراسة	(23-3)
359	ميزانية البرامج حسب الأنشطة	(24-3)
359	مثال توضيحي لبناء مؤشرات الأداء (Les indicateurs de performance)	(25-3)
362	مراحل إعداد، وتنفيذ قانون المالية السنوي	(26-3)
368	ترميز تصنيف النفقات العمومية حسب النشاط	(27-3)

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الملحق
427	تطور رخص البرامج لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في قوانين المالية السنوية للفترة (2000-2021)	الملحق 1
428	تطور متغيرات النموذج الأول (أثر المشاريع العمومية على متغير النمو الاقتصادي).	الملحق 2
429	تطور متغيرات النموذج الثاني (أثر المشاريع العمومية على معدل البطالة).	الملحق 3
430	تطور متغيرات النموذج الثالث (أثر المشاريع العمومية على ميزان المدفوعات)	الملحق 4
431	تطور متغيرات النموذج الثاني (أثر المشاريع العمومية على معدل التضخم)	الملحق 5
432	نتائج اختباري Phillips-Perron (PP) و Augmented Dickey Fuller (ADF) للسلاسل الزمنية	الملحق 6

مقدمة عامة

I- تمهيد:

يختلف دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الفكر الاقتصادي باختلاف الفترات الزمنية، وأفكار مختلف المدارس والمذاهب الاقتصادية السائدة، فقد اهتمت أفكار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بدراسة وتحليل نشاط القطاع الخاص دون أن تولي اهتماما لنشاط القطاع العام، والذي تم حصره في المهام والأنشطة التقليدية للدولة التي يتجنب القطاع الخاص الإنفاق عليها، وفي هذا المجال يرى آدام سميث (Adam Smith) أن الدولة يجب عليها الاهتمام فقط بالقضايا الدفاعية والقانونية (القضاء) دون أن يتخطى ذلك إلى المجالات الاقتصادية إلا في الحالات الاضطرارية¹، وكل هذا حرصا على مبدأ تحديد النفقات العامة لضمان توازن الميزانية العامة، والتي تمتاز بغياب النفقات الاستثمارية، وبالتالي ميزانية متوازنة وغير منتجة لا تؤثر في الحياة الاقتصادية، وهذا لتفادي لجوء الدولة للإيرادات الغير عادية للتمويل (القروض والإصدار النقدي)، بينما اعتبرت النظرية الكلاسيكية القطاع الخاص المحرك الأساسي والفعال في تحقيق الازدهار الاقتصادي ورفع معدلات النمو والتنمية.

وتعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 نقطة تحول هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي حيث كشفت هذه الأزمة عن فشل أفكار النظرية الكلاسيكية في معالجة ومواجهة الأزمة، مما أدى إلى ظهور وتطور تيارات جديدة في الفكر الاقتصادي مثل النظرية الكينزية² التي تركز على دور الإنفاق الحكومي في تحفيز الاقتصاد والتخفيف من حدة الكساد الناتج عن نقص الطلب الكلي وما يصاحبه من تراجع في الإنتاج وزيادة معدلات البطالة، ولحل هذه المشكلة يعتبر كينز أنه يجب على الحكومة التدخل لتحفيز الطلب الكلي من خلال إتباع سياسة مالية توسعية بهدف زيادة مستوى الطلب الكلي وتحفيز الاستثمار، فالاستثمار العمومي يساهم بدور محوري وفعال في التعافي من حالات اللااستقرار الاقتصادي والتي قد تشمل في غالب الأحيان تباطؤ النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة، زيادة معدلات التضخم، تدهور الأسواق المالية، تراجع الإنتاجية، واختلالات في التوازن الخارجي والداخلي لكل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة.

ومع زيادة دور الدولة في مختلف المجالات والنشاطات خاصة منها الاقتصادية، والاجتماعية، تسعى معظم الدول إلى تحفيز الابتكار والاستثمار الخاص والعام لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أداء متغيرات الاقتصاد الكلي، من خلال تعبئة الموارد العمومية وتوجيه النفقات العمومية بما يعكس الخيارات والأولويات التي تحقق أعلى المنافع، وهو ما يعرف بالتخصيص الأمثل والكفاء للموارد العمومية، فالمشاريع العمومية في الدول المتقدمة تعبر عن رأسمال قوي لتحقيق التنمية وتطوير الاقتصاد خاصة مشاريع البنية التحتية منها التي تعد حافزا مباشرا للاستثمار الخاص، كما أن الإدارة الفعالة التي تتميز بها هذه الدول تلعب دورا حاسما ومهما في تحقيق كفاءة المشاريع العمومية وتحسين

¹ حسين سلوم، المالية العامة القانون المالي والضريبي، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1990، ص 289.

الخدمات العامة مثل، الصحة، التعليم، النقل، والطاقة... الخ، وهو ما جعل هذه الدول تتميز بتحقيق معدلات نمو مستدامة، وانخفاض معدلات البطالة والتضخم، وارتفاع الدخل القومي والفردى، وجود بنية تحتية قوية، وهو ما ينعكس إيجاباً على مستوى المعيشة للأفراد، بالإضافة إلى أن زيادة التنافسية على المستوى العالمى ساهمت في تحقيق فوائض ضخمة لموازن المدفوعات، وهو ما يضمن لها تحقيق استدامة التنمية على المدى الطويل.

أما بالنسبة للدول النامية أو المتخلفة فهي تعاني من نقص وافتقار للمشاريع العمومية خاصة فيما يخص البنى والهياكل التحتية التي تعد القاطرة الأساسية لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى إن وجدت هذه المشاريع فهي غير كافية لتحفيز النشاط الاقتصادي، كما أنها تفتقر لرؤية واضحة المعالم من حيث الأهداف حيث أن الإنفاق الاستثمارى العمومى بالنسبة لهذه الدول لا يعبر في كثير من الأحيان عن سياسة تنموية مخططة لتحقيق الأهداف القومية، وإنما إنشاء واختيار هذه المشاريع غالباً ما يكون نتيجة قرارات سياسية وإدارية تفتقر لأسس ومعايير التخطيط والتقييم الاقتصادي والاجتماعي، وهذا انعكس سلباً على نوعية وفعالية هذه المشاريع ودورها في الاستجابة لحاجات أفراد المجتمع المتزايدة، وتحسين أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث تتميز معظم هذه الدول بضعف أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي سواء الداخلية أو الخارجية كإنخفاض مستوى الدخل القومي والفردى، تراكم الديون الخارجية، زيادة معدلات البطالة، انخفاض معدلات النمو التنموية، اختلال ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات التضخم، ضعف البنية التحتية... الخ، كما أن الإدارة الغير فعالة لمختلف عمليات الإنفاق الحكومى على المشروعات العامة في العديد من هذه الدول يمكن أن تؤدي إلى زيادة الدين العام وتراكمه، وتضييع فرص التنمية وتبديد المال العام، ولهذا تسعى هذه الدول إلى العمل تعبئة مواردها المالية المحدودة وتوجيهها بما يعكس الخيارات والأولويات التي تحقق الأعلى المنافع، وهو ما يعرف بالتخصيص الأمثل والكفاء للموارد العمومية لزيادة كفاءة وفعالية الإنفاق العمومى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أما في الجزائر فالإنفاق الحكومى على المشاريع العمومية يتم عن طريق مجموعة من البرامج التنموية والتي تمثل استثمارات مباشرة للدولة من الميزانية العامة وهذا وفق إستراتيجية بعث التنمية في مختلف القطاعات والمجالات، خاصة مشاريع البنية التحتية منها، حيث ازداد حجم الإنفاق الحكومى بوتيرة متسارعة بعد عودة الأمن والاستقرار للبلاد مع مطلع الألفية الثالثة من خلال إتباع السلطات العمومية لسياسة مالية توسعية بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التوظيف في ظل تفشي البطالة وكبح معدلات التضخم ورفع مستوى المعيشة، وتشديد بنية تحتية متينة لتوسيع الفرص الاقتصادية للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تحسين أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي خاصة بعد التحديات الاقتصادية والأمنية الجسيمة التي عرفتتها البلاد خلال فترة نهاية الثمانينات والتسعينات وما صاحبها من تأثير سلبي على الاقتصاد والمجتمع، وفي ظل هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري بنسبة تفوق 90% أصبح الإنفاق الحكومى على المشاريع العمومى يرتبط بحساسية مفرطة لتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق الدولية، وما ينجم عنه من انخفاض أداء مؤشرات ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وهو ما يضع الجزائر أمام تحديات التنويع الاقتصادي وإيجاد بدائل

للفظ مما يقلل من التبعية الكبيرة لعوائد المحروقات وهذا يجعل الاقتصاد أقل عرضة لتقلبات أسعار النفط ويحد من تأثير تقلبات السوق العالمية على الاقتصاد المحلي لخلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً.

ولكن ما يلاحظ على أرض الواقع أنه رغم حجم الإنفاق العمومي المتزايد على المشاريع العمومية خاصة في ظل الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر خلال مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) إلا أنه لم يحقق معدلات النمو المنتظرة منه خاصة خارج قطاع المحروقات، على الرغم من تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خاصة في مجال زيادة معدلات التشغيل وتحسين بعض مؤشرات التنمية البشرية وتشديد العديد من مشاريع البنية التحتية، إلا أن عملية إنجاز أغلب هذه المشاريع تعاني من وجود العديد من العراقيل والعقبات التي تحد من تحقيق السياسات العمومية لأهدافها خاصة في ما يخص عدم احترام أجل التسليم وشروط الإنجاز، وعدم مراعاة مختلف معايير الجودة والأمان، وهذا ما يعرض تكلفة المشروع لخطر التضخم فغالبا ما يتم إعادة تقييم تكاليف الإنجاز، إضافة إلى ضعف دراسات الجدوى سواء الهندسية أو دراسة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية التي تؤثر على عملية اختيار المشاريع العمومية بين البدائل.

وبهدف زيادة كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية وتحسين أداء متغيرات الاقتصاد الكلي سعت الجزائر إلى تبني سلسلة من الإصلاحات الجذرية في مجال المالية العامة من خلال تهيئة المنظومة القانونية، المالية والمحاسبية لتسيير المالية العمومية، وذلك من خلال الانتقال من التسيير التقليدي لعمليات الإنفاق الحكومي إلى التسيير الحديث القائم على البرامج بالأهداف والنتائج والذي يتجلى في صدور عدة قوانين ومراسيم تشريعية وتنظيمية أهمها صدور القانون العضوي الجديد رقم 18-15 في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية (La Loi Organique relative aux Lois de Finances Algérie)، والذي تم بموجبه اعتماد ميزانية البرامج بالأهداف بداية من سنة 2023 بدل ميزانية الوسائل، وإصلاح منظومة المحاسبة العمومية خلال نفس السنة، والعمل على تهيئة الظروف لتبني محاسبة أساس الاستحقاق (محاسبة الذمم أو الحقوق المثبتة *comptabilité des droits constaté*) تماشياً مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العمومي (IPSAS^{*}) بدل محاسبة الأساس النقدي مستقبلاً، ومن شأن هذه الإصلاحات أن تساهم في تحديد أهداف الإنفاق الحكومي بدقة انطلاقاً من تحديد الحاجيات والأولويات ومع ضمان تعبئة مختلف الوسائل اللازمة لتحقيقها مع وجود مجموعة من مؤشرات قياس الأداء تضمن تقييم مخرجات الإنفاق الحكومي حسب

^{*} IPSAS: المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام International Public Sector Accounting Standards

هي معايير محاسبية عالية الجودة، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، تهدف إلى تسهيل إعداد تقارير وقوائم مالية موثوقة وعالية الجودة وشفافة، تتيح للمستخدمين القدرة على مساءلة الحكومات وهيئات القطاع العام الأخرى، ولقد تبنت أكثر من 80 دولة إلى جانب العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية سواء بشكل كلي أو جزئي، يتمثل الهدف الأساسي للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام في تعزيز إدارة المالية العامة على مستوى العالم من خلال زيادة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق.

درجة بلوغ النتائج المحققة للأهداف مع الالتزام بمختلف معايير الحوكمة، وتعزيز دور الرقابة والمسائلة على جميع مستويات التسيير الإداري، المالي والمحاسبي لتقييم وتحسين أداء الاقتصاد الوطني.

II- إشكالية البحث:

بناء على ما ورد سابقا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى استجابة متغيرات الاقتصاد الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات) لحجم المشاريع والبرامج العمومية في الجزائر؟

III- الأسئلة الفرعية للبحث:

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ❖ كيف يتم تسيير المشاريع العمومية في الجزائر من الناحية التنظيمية، المالية والمحاسبية؟
- ❖ ما هي مختلف مصادر تمويل المشاريع العمومية في الجزائر؟
- ❖ هل يمكن للبرامج التنموية في الجزائر خلق بيئة اقتصادية قوية قائمة على التنوع الاقتصادي، لتفادي الصدمات الخارجية لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية؟
- ❖ كيف انعكست برامج الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر على أداء متغيرات الاقتصاد الكلي ممثلة في مربع كالدور؟
- ❖ ما مدى فعالية الإصلاحات المالية والمحاسبية لتسيير المشاريع العمومية في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي لتحفيز الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر؟

IV- فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث انطلقنا من الفرضيات التالية:

- ❖ تفتقر سياسة الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية إلى تحقيق الآثار الإيجابية على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات).
- ❖ تشكل المشاريع العمومية أهم حافز إيجابي لمتغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات) في ظل محدودية القطاع الخاص، أي أنه توجد دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

V- أهمية وأهداف البحث:

تتجلى أهمية البحث بصيغة عامة في كونه يعالج موضوعا يحتل مكانة هامة ومتميزة في اقتصاديات مختلف الدول، خاصة الدول النامية منها والتي تتميز بمحدودية الموارد المالية، وهو دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية، فمن ناحية الأهمية النظرية سوف نحاول من خلال هذا البحث التعرض إلى جميع مراحل انجاز وتنفيذ المشاريع العمومية مع التطرق لدور الفاعلين والمتدخلين في تجسيدها بداية من التخطيط،

التنظيم، التقييم، التنفيذ والإدارة إلى غاية الرقابة وتحليل الآثار الاقتصادية الكلية، وهو ما يعني الانتقال التدريجي من مستوى أتماط التسيير العمومي إلى مستوى قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي للسياسات العمومية، مما يسهل على الباحث معرفة دورة حياة المشروعات العامة في الجزائر من الناحية التنظيمية، المالية، المحاسبية والاقتصادية، وكيفية ربط مؤشرات قياس الأداء بالأهداف المسطرة في ظل تبني ميزانية البرامج لتحقيق كفاءة الإنفاق الحكومي.

أما من حيث الأهمية التطبيقية (العملية)، فالبحث لا يكتفي بتحليل الجوانب الإحصائية والاقتصادية وإنما يتعرض كذلك إلى مختلف مواطن الخلل والميزات السلبية والنقائص التي تتميز بها المشاريع العمومية بعد الدراسة القياسية والتي تعد أحد أهم الأسباب الرئيسية في إعادة التقييم المالي لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي وبصفة دورية مما ساهم في الحد من تحقيقها لأهدافها في رفع أداء الاقتصاد الكلي.

بينما تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

❖ إبراز الإطار النظري للقطاع العمومي بصفة عامة والمشاريع العمومية بصفة خاصة وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

❖ تحديد مختلف مراحل دورة المشاريع العمومية في الجزائر وتصنيفاتها وموقعها ضمن مدونات الميزانية العامة والمدونة حسابات الخزينة العمومية.

❖ التعرف على مختلف تصنيفات وتبويبات نفقات التجهيز والتسيير ضمن كل من مدونة ميزانية الوسائل وميزانية البرامج مع الوقوف على أهم دوافع وأسباب الإصلاح، وآفاقه.

❖ تحليل تطور مختلف قطاعات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي خلال الفترة (1986-2021).

❖ تحليل تطور أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر (النمو الاقتصادي، التضخم، معدل البطالة، ميزان المدفوعات، ومؤشر توازن الميزانية العامة) خلال الفترة (1986-2022).

❖ تقدير أثر تطور المشاريع العمومية على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (1986-2022).

❖ إثراء البحوث والدراسات التي تتناول موضوع القطاع العمومي والمشروعات العامة.

VI- مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها :

❖ المكانة التي تحتلها المشاريع العمومية في الميزانية العامة والتي تعد المحور الأساسي والرئيسي في علم اقتصاديات المالية العامة، والتي بدورها هي مجال بحثنا وتخصصنا العلمي والمهني.

❖ نقص الدراسات والبحوث التي تتناول موضوع المشاريع العمومية الهادفة إلى تحقيق المنفعة العامة والربحية القومية، وآثارها الاقتصادية الكلية، فأغلب الدراسات تدور حول المشاريع الربحية (الاستثمار الخاص أو الأجنبي)، كما أن الدراسات التي تتناول قياس أداء الإنفاق الحكومي على متغيرات الاقتصاد الكلي ففي غالبيتها تأخذ متغير الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري.

❖ إتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية ارتكازا على نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وفق برامج تنمية مع مطلع الألفية الثالثة بهدف تشييد بنية تحتية قوية وتحسين أداء الاقتصاد، وما رافقها من جدل وتساؤلات حول ظروف اختيار وانجاز المشاريع خاصة من حيث ارتفاع التكاليف وتأخر آجال التسليم، ومدى مواكبتها لتطلعات وحاجات الأفراد وانعكاساتها على مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

VII- حدود البحث:

من حيث موضوع هذه الدراسة اهتمنا بدراسة وتحليل أثر المشاريع العمومية المدرجة ضمن نفقات التجهيز والاستثمار العمومي بالإضافة إلى مشاريع حسابات التخصيص الخاص في الجزائر والتي تهدف إلى تحقيق الربحية القومية (مشاريع البنية التحتية) كهدف رئيسي واستراتيجي أي تحقيق المنفعة العامة دون أن يتعدى ذلك إلى المشاريع الاستثمارية التي تهدف أساسا إلى تحقيق عوائد وتدفقات مالية (ربح) كهدف رئيسي.

أما من حيث المجال التاريخي فقد اخترنا سنة 1986 كبداية لدراستنا، والتي تعد نقطة تحول هامة في تاريخ الجزائر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بسبب أزمة انهيار أسعار النفط، والتي كانت سببا رئيسيا في قيام السلطات العمومية في إصلاحات اقتصادية جذرية أهمها التحول نحو اقتصاد السوق سنة 1989، لكن تجدر الإشارة أنه تم التركيز على الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2022 كون هذه السنة تميزت بظهور بوادر الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، وصب السلطات العمومية جل اهتمامها إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي بدل المجال الأمني عن طريق سلسلة من المخططات والبرامج التنموية، مع التعرض لمختلف الإصلاحات التي عرفتها المالية العامة في الجزائر سنة 2023.

VIII- صعوبات البحث:

أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة في البداية كانت متعلقة بقلّة وندرة المراجع المتخصصة التي تتناول اقتصاديات المشروعات العامة، فأغلب المراجع والمصادر المتوفرة تتناول اقتصاديات المشاريع الاستثمارية الربحية خاصة المتعلقة منها بالجزائر، إضافة إلى مشكل آخر يتمثل في اختلاف البيانات بتعدد المصادر وعدم توفرها في بعض السنوات ولهذا تم الاعتماد على عدة مصادر كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وزارة المالية الجزائرية، الديوان الوطني للإحصائيات،... الخ.

IX- المنهج و الأدوات المستعملة في البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر والإمام بكل الجوانب والأسس النظرية للموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي في استخدام البحث لأسلوب القياس الكمي في تقدير الأثر، كما تم استعمال المنهج التاريخي في ما يتعلق بتطور المتغيرات محل الدراسة.

❖ **المنهج الوصفي:** من خلال استعراض الإطار النظري للبحث، والمتمثل في كل ما يخص الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية من حيث المفاهيم، طرق ومناهج التقييم، إضافة إلى التطرق لعلاقة المشروعات العامة بأهم متغيرات الاقتصاد الكلي.

❖ **المنهج التحليلي:** فتم استغلاله في تحليل وتقييم حجم المشاريع العمومية في الجزائر، وأيضاً تحليل انعكاساتها على مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي لمختلف متغيرات الاقتصاد الكلي بالاعتماد على المصادر الإحصائية المتمثلة في تقارير وبيانات مختلف المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ومختلف الهيئات الأجنبية والوطنية الرسمية... الخ.

❖ **المنهج الاستقرائي:** وذلك في استخدام البحث لأسلوب القياس الكمي والتحليل الإحصائي في تقدير وتحليل الأثر، وهذا بالاستعانة ببرنامج Eviews13 في إجراء الاختبارات الإحصائية وتقدير المعادلات والمعلومات لنموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة المتباطئة (Autoregressive Distributed Lag Model) ARDL.

❖ **أدوات الدراسة:** نظراً لنقص وندرة المراجع المتخصصة التي تعالج موضوع اقتصاديات المشروعات العامة فقد تم الاعتماد على الكتب المتعلقة بالمالية العمومية والنظرية الاقتصادية، ومختلف الدراسات والبحوث والتقارير الدولية التي لها صلة بالموضوع في ما يتعلق بالجانب النظري، أما في ما يخص في الفصل الثاني والمتعلق بحالة الجزائر فقد تم الاعتماد على مختلف التشريعات والمدونات التنظيمية، وبعض البحوث المتخصصة ومختلف الدورات التكوينية المنظمة من طرف وزارة المالية خاصة بعد تبني الإصلاح الميزانياتي، وبالنسبة للبيانات الإحصائية فقد تم الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية كقاعدة بيانات البنك الدولي، ومختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبدرجة أقل المواقع الرسمية لمؤسسات الدولة كوزارة المالية ووزارة الأشغال العمومية.

X- البحوث والدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية موضوع الآثار الاقتصادية الكلية للمشاريع العمومية، إلا أن الدراسات والبحوث السابقة في هذا الموضوع لم تأخذ القدر الكافي من البحث، على عكس مواضيع التي تناول موضوع الآثار الكلية للاستثمار بصفة عامة خاص أو أجنبي كان، ونفس الشيء بالنسبة للمواضيع التي تناول تحليل ودراسة الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق الحكومي ككل دون التفريق بين الإنفاق الحكومي الجاري وبين الإنفاق الحكومي الاستثماري. ولكن على الرغم من ذلك هناك بعض الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع أثر المشاريع العمومية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي أو متغير واحد على الأقل، ومن هذه الدراسات والبحوث نذكر على سبيل المثال:

X-1 الدراسات والبحوث التي تناولت "الأثر على النمو الاقتصادي":

X-1-1 الدراسات والبحوث الأجنبية:

❖ دراسة¹ Nguyen Thi Canh & Nguyen Anh Phong (نجوين ثي كانه ونجوين آنه فونج) سنة 2018 بعنوان: "Effect of Public Investment on Private Investment and Economic Growth: Evidence From Vietnam by Economic Industries"

"تأثير الاستثمار العمومي على الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي: أدلة من فيتنام من خلال الصناعات الاقتصادية"

¹ Canh, Nguyen Thi et PHONG, Nguyen Anh. **Effect of public investment on private investment and economic growth: Evidence from Vietnam by economic industries.** Applied Economics and Finance, 2018, vol. 5, no 2, p 95-110.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في فيتنام بناءً على بيانات من 22 صناعة اقتصادية على مدى 27 عامًا (1990-2016) باستخدام نموذج (Panel Vector) VAR (Generalised Method of Moments) (Autocorrection Model) نموذج الانحدار الذاتي للبيانات المقطعية مع (GMM) (Moments) طريقة العزوم المعممة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن الاستثمار العام يختلف أنواعه وكذلك الاستثمار الخاص لهما نفس التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي في معظم الصناعات الاقتصادية على المدى الطويل، بينما على المدى القصير فتقتصر الآثار الإيجابية على النمو الاقتصادي فقط بالنسبة للاستثمار الحكومي، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية على المدى القصير والطويل في تعزيز الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي.

❖ دراسة¹ Saša Randelović (ساشا رانيلوفيتش) سنة 2019 بعنوان:

" Pro-Growth Public Investment Policy in Serbia: Sufficiency and Efficiency"

"سياسة الاستثمار العام الداعمة للنمو في صربيا: الكفاية والكفاءة"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سياسة وحجم الاستثمار الحكومي لتحقيق معدل النمو الاقتصادي المستدام في صربيا خلال الفترة الزمنية (2001-2018) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتطور حجم الاستثمار الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الحكومي في صربيا ومعدل النمو الاقتصادي، كما أن مستويات معدلات النمو الاقتصادي تتوقف كذلك على كفاءة الاستثمار العمومي من ناحية التخطيط ودراسات الجدوى الاقتصادية، المالية، والاجتماعية وفق المناهج الدولية القابلة للمقارنة مع ضمان التمويل المستدام، وهو ما من شأنه ضمان الاختيار الأمثل للمشاريع العمومية لتعزيز معدل النمو.

❖ دراسة² Edward E. Bovey, et al (إدوارد إي بوفي، وآخرون) لصندوق النقد الدولي سنة 2012، بعنوان:

" Public Investment, Growth, and Debt Sustainability"

"الاستثمار العام والنمو والقدرة على تحمل الديون"

سعت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج ديناميكي كلي كمي لدراسة تأثيرات الاستثمار العمومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الدول ذات الدخل المنخفض مع التركيز على توضيح الروابط بين الاستثمار والنمو الاقتصادي، ومحاولة إيجاد السياسة المالية المناسبة لضمان القدرة على تحمل الديون العامة، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها أنه لتحقيق النمو الاقتصادي والقدرة على تحمل الدين العام لا يكفي مقارنة عائد الاستثمار العمومي بمعدل تكلفة التمويل فقط، وإنما لا بد من توفر عدة شروط أهمها تحقيق كفاءة الاستثمار

¹ Randelović, Saša, **Pro-growth public investment policy in Serbia: Sufficiency and efficiency**. Ekonomika preduzeća, 2020, vol. 68, no 12, p 137-146.

² Berg, Mr Andrew, Portillo, Rafael, BUFFIE, Mr Edward F, et al. **Public investment, growth, and debt sustainability: Putting together the pieces**. International Monetary Fund, 2012.

الحكومي، استجابة القطاع الخاص ودراسة القدرة الاستيعابية للبلد مع الأخذ بعين الاعتبار التحليلات الاستشرافية
لأثر زيادة الضرائب لتغطية الدين العام المحلي.

X-1-2 الدراسات والبحوث المحلية:

❖ دراسة "سي مُجد كمال"¹، سنة 2017، بعنوان:

"تقدير العلاقة القياسية بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر"

سعت هذه الدراسة تحليل واختبار العلاقة بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار
الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 2015، وقد توصلت الدراسة إلى وجود
تأثير إيجابي ومعنوي من البنية التحتية إلى النمو الاقتصادي بمقدار 1,52% في الأجل الطويل، في حين أظهرت العلاقة
بين النمو خارج المحروقات والبنية التحتية علاقة ضعيفة في الأجل الطويل بمقدار 0,19%، وهو ما يبين حجم التبعية
لقطاع المحروقات في الجزائر ودوره في النمو، وبناءا عليه توصي الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العمومي وزيادة كفاءته
لتعزيز النمو الاقتصادي.

❖ دراسة مُجد مدياني، كمال محلي²، سنة 2018، بعنوان:

"الإنفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر"

سعت هذه الدراسة إلى إثبات دور الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة
الزمنية (1996-2015)، وذلك من خلال تقدير أثر الإنفاق في مشاريع البنية التحتية على النمو باستخدام نموذج
تصحيح الخطأ VECM (Vector Error Correction Model)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير إيجابية
على المدى القصير والطويل سواء بالنسبة لمشاريع البنية التحتية ذات الطابع الاقتصادي أو مشاريع البنية التحتية ذات
الطابع الاجتماعي.

X-2 الدراسات والبحوث التي تناولت "الأثر على التضخم":

X-1-2 الدراسات والبحوث الأجنبية:

❖ دراسة Van Bon Nguyen³ (فان بون نجوين) سنة 2018 بعنوان:

"Inflation and the public investment: Growth relationship in Vietnam "

"التضخم والاستثمار العمومي: علاقة النمو في فيتنام"

¹ سي مُجد كمال، تقدير العلاقة القياسية بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي الثالث عشر حول استراتيجيات تمويل
الاستثمار في البنية التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة، شلف، الجزائر، 2017.

² مُجد مدياني، كمال محلي، الإنفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد رقم 21،
العدد الأول، 2018.

³ Van Bon, Nguyen. Inflation and the public investment-growth relationship in Vietnam. Journal of Asian Business and Economic Studies, 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التضخم في تحديد العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي وتأثير التضخم على الاستثمار العمومي في فيتنام لـ 52 مقاطعة خلال الفترة (2005-2014) باستخدام الأسلوب الكمي والمتمثل في طريقة مقدرات طريقة العزوم المعممة لبيانات بانل المتوازنة (GMM Arellano-Bond estimators for a balanced panel data)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تجريبية مفادها، أولاً يؤدي التضخم إلى زيادة كبيرة في حجم الإنفاق الرأسمالي العام، ثانياً يعمل الاستثمار العمومي والتضخم على تعزيز النمو الاقتصادي، لكن تفاعلها يعيقه، وثالثاً يشكل الاستثمار الخاص، والإنفاق الحكومي المتكرر، والانفتاح التجاري، العوامل المهمة التي تحدد النمو الاقتصادي، وتشير هذه النتائج إلى بعض الآثار السياسية الهامة المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي العام والتضخم في البلدان النامية، وتحديدًا حكومة فيتنام، كما أن تمويل الاستثمار العمومي من خلال التوسع النقدي يساهم في زيادة التضخم وهو ما يستوجب أن تكون معدلات النمو أعلى من معدلات التضخم للحفاظ على استقرار الأسعار وزيادة منفعة المستهلك، لتفادي الآثار السلبية للتضخم على معدلات النمو الاقتصادي، وهنا تظهر أهمية تحقيق كفاءة الاستثمار العمومي.

❖ دراسة¹ Onuoha, et al (أنوها وآخرون)، سنة 2020 بعنوان:

" Impact of disaggregated public expenditure on inflation rate in selected African countries: A " panel cointegration analysis

"آثار أصناف الإنفاق العمومي على معدل التضخم في بلدان إفريقية مختارة: تحليل التكامل المشترك"

سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الطويلة الأجل بين أصناف الإنفاق العمومي ومعدل التضخم لـ 11 دولة إفريقية خلال الفترة (1990-2019) باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وباستخدام نماذج بيانات بانل، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الإنفاق على مشاريع البنية التحتية الغير منتجة ونفقات الدفاع يساهمان في التضخم، ولهذا توصي الدراسة بالإنفاق العمومي على المشاريع المنتجة وعلى تنمية رأس المال البشري (قطاعي الصحة والتعليم) لتحفيز الاستثمار والإنتاج وبالتالي استقرار الأسعار، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية عن طريق إصدار سندات تمويلية تسحب السيولة المتاحة على أن تستخدم تدريجياً لتجنب التضخم، كون التمويل عن طريق زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى التضخم.

❖ دراسة² Lubo Ebisine, Bigbo Oki (لوبو إبيسين، وبيجو أوكي) سنة 2021 بعنوان:

"Public Expenditure and Inflation in Nigeria"

¹ Onuoha, Favour Chidinma et Okorie, George. **Impact of disaggregated public expenditure on inflation rate in selected African countries: A panel cointegration analysis**. West African Journal of Monetary and Economic Integration, 2020, vol. 20, no 1a, p 1-21.

² Ebisine, Lubo et Oki, Bigbo. **Public expenditure and Inflation in Nigeria**. International Journal of Multidisciplinary Research and Analysis issn (print), p 2643-9840.

" الإنفاق العام والتضخم في نيجيريا "

تناولت هذه الدراسة تأثير الإنفاق العمومي على التضخم في نيجيريا خلال الفترة الزمنية (1981-2018) باستخدام الأساليب التحليل الإحصائية وتقنيات التكامل المشترك، وقد توصلت نتائج التحليل إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير نفقات قطاع النقل والاتصالات على التضخم غير معنوي، مع تأثير إيجابي وضئيل لنفقات الدفاع على التضخم، أما بالنسبة لنفقات القطاع الزراعي وقطاع الصحة فلهما تأثير سلبي ولكن ضئيل على التضخم، نفقات التعليم تأثير إيجابي ضئيل، ولهذا توصي الدراسة بضرورة فعالية السياسات العمومية في تخصيص الأمثل للموارد المالية نحو الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الإنتاجي مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير اللازمة للحد من أثر مزاحمة الاستثمار الخاص.

X-2-2 الدراسات والبحوث المحلية:

❖ دراسة حبيطة علي¹، سنة 2012 بعنوان:

" أثر الإنفاق العام على معدل التضخم، دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-

2013 "

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير وتحليل انعكاسات تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر على معدلات التضخم خلال الفترة الزمنية (1980-2012)، وذلك باستخدام أسلوب نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR (Vector Autoregressive Model)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية تربط التضخم بنفقات التجهيز والاستثمار العمومي حيث جاءت مرونة نفقات التجهيز لسنة واحدة بـ 0,719 وهو ما يعني وجود علاقة طردية بين التضخم ونفقات التجهيز المؤخرة لسنة واحدة أي أن زيادة نفقات التجهيز للسنة الماضية بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم المتعلق بالسنة التي تلي زيادة نفقات التجهيز بـ 0,71%، إلا أن هذه الدراسة لم تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الأخرى التي تؤثر على التضخم كسعر الصرف وتطور حجم الكتلة النقدية وهو ما جعل من قيمة معامل التحديد ضعيفة حيث يمثل ($R^2=20\%$) فقط.

❖ دراسة كيفية قسيميوري، وخنشور جمال²، سنة 2020، بعنوان:

" دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق العمومي بشقيه الجاري والاستثماري على التضخم في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2018، وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

¹ حبيطة علي، أثر الإنفاق العام على معدل التضخم، دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية "دراسات اقتصادية"، جامعة جلفة، 2012.

² كيفية قسيميوري، وخنشور جمال، دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام "نفقات التسيير ونفقات التجهيز" على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2018"، مجلة الدراسات المحاسبية، المالية والإدارية، جامعة أم بواقي، الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر 2020.

(Autoregressive Distributed Lag Model)، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود علاقة عكسية ما بين نفقات التسيير والتضخم حيث انه إذا ارتفعت نفقات التسيير بـ: 1% ينخفض التضخم بـ: 0,44%، بينما إذا زاد التضخم للفترة السابقة بـ: 1% ينخفض التضخم بـ: 0,22%، أما بالنسبة لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي كانت العلاقة طردية ما بين نفقات التجهيز والتضخم حيث إذا ارتفعت نفقات التجهيز بـ: 1% يرتفع التضخم بـ: 1,95% بينما إذا زادت نفقات التسيير للفترة السابقة بـ: 1% يرتفع التضخم بـ: 0,85%، وهذا في الأجل القصير، أما بالنسبة للأجل الطويل فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى 10% ما بين نفقات التسيير والتضخم، حيث إذا ارتفعت نفقات التسيير بـ: 1% ينخفض التضخم بـ: 1,67%، وجود علاقة طردية ما بين نفقات التجهيز العمومي والتضخم فإذا ارتفعت نفقات التجهيز بـ: 1% يرتفع التضخم بـ: 1,62%.

3-X الدراسات والبحوث التي تناولت "الأثر على البطالة":

1-3-X الدراسات والبحوث الأجنبية:

❖ دراسة Serhat Gözena (سرحات جوزينا) سنة 2022 بعنوان:

"The Effect of Public Investment Expenditure on Unemployment in Turkey: Evidence "

"from Panel Data Analysis

"تأثير الإنفاق الاستثماري العام على البطالة في تركيا: أدلة من تحليل بيانات البانل"

سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار العمومي ومعدل البطالة في 26 منطقة في تركيا خلال الفترة (2004-2017) باستخدام تحليل بيانات المقطعية بانل وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وبعض الاختبارات الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار العمومي ومعدل البطالة بحيث أن زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي بنسبة 1% تحفز معدل البطالة على المستوى الإقليمي بـ 0,30% على المدى الطويل، بينما على المدى القصير فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة في جميع الأقاليم محل الدراسة وهذا يرجع إلى وجود فترات تباطؤ،

❖ دراسة¹ Anowor Oluchukwu F et al (أنور أولو تشوكوف، وآخرون) سنة 2019 بعنوان:

"How Investment Does Affect Unemployment in a Developing Economy"

"كيف يؤثر الاستثمار على البطالة في الاقتصاد النامي"

سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار العمومي، الاستثمار الخاص المحلي، والاستثمار الأجنبي في الحد من مستويات البطالة في أحد الاقتصاديات النامية (نيجريا) خلال الفترة الزمنية (1980-2017) باستعمال المنهج الكمي وبعض الاختبارات الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار بمختلف أنواعه قادر على خلق فرص للتوظيف

¹ Anowor, Oluchukwu F, Uwakwe, Queendaline C, et Chikwendu, Nneka Francisca. **How investment does affect unemployment in a developing economy**. Sumerianz Journal of Economics and Finance, 2019, vol. 2, no 7, p 82-88.

مع أفضلية للاستثمار الخاص، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة في نيجريا، كما أن سد الفجوة بين الادخار والاستثمار من شأنه تعزيز مناصب الشغل أكثر، وبناءا عليه قامت الدراسة بتقديم توصيات مفادها ضرورة توفير بيئة ملائمة للاستثمار الخاص كونه الأكثر فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى تدعيم سعر الفائدة لخفض تكاليف الاقتراض ومنح امتيازات ضريبية بسبب التأثير المباشر للاستثمار على البطالة والنمو.

❖ دراسة¹ Adela Nistor (أديلا نيستور)، سنة 2007 بعنوان:

"Implications of Human Capital Public Investments for Regional Unemployment in " "Indiana

"آثار الاستثمارات العمومية في رأس المال البشري على البطالة في مقاطعة إنديانا"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار الاستثمارات العمومية في رأس المال البشري والتعليم والتكوين على البطالة في مقاطعات إنديانا الأمريكية خلال سنة 2000 باستخدام المنهج الكمي في تقدير معادلة معدل البطالة مع الأخذ بعين الاعتبار واقع سوق العمل، حجم الاستثمار العمومي في رأس المال البشري والمتغيرات التفسيرية الأخرى على مستوى المقاطعة كمستوى التعليم، الأجور، إعانات التأمين ضد البطالة... الخ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الاستثمار العمومي في رأس المال البشري يمكن اعتباره كسياسة للتقليل من معدل البطالة الإقليمي حيث أن استثمار ما مقداره 10 ملايين دولار يساهم في خفض معدلات البطالة بـ 0,33%، ويختلف ذلك نسبيا في باقي أقاليم المقاطعة باختلاف حجم وتغير باقي المتغيرات التفسيرية إلا أنها تحقق نتائج إيجابية في زيادة خلق الوظائف.

X-3-2 الدراسات والبحوث المحلية:

❖ دراسة "بلقاسم رحالي، وركن الدين فلاك"²، سنة 2011، بعنوان:

"دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010"

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة البطالة في الجزائر من 1970 إلى 2010، بإبراز دور وأثر القطاع العام في الحد منها من خلال إجراء دراسة تحليلية للآثار التي تركها تطبيق مختلف برامج الإصلاحات الاقتصادية سواء الذاتية أو المدعومة من طرف الهيئات الدولية في مجال القضاء على البطالة من جهة، ودراسة قياسية لقياس وتكميم الأثر الناتج عن نسبة الاستثمار العمومي ممثلا في نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الإجمالي على معدل البطالة، مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات الأخرى لهذا المعدل، كمعدل النمو الاقتصادي، المجتمع النشط مع الأخذ بعين الاعتبار

¹ Nistor, Adela P. **Implications of human capital public investments for regional unemployment in Indiana**. Journal of Regional Analysis and Policy, 2007, vol. 37, no 3, p 279-286.

² بلقاسم رحالي، وركن الدين فلاك، دراسة تحليلية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ومخبر الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة، الجزائر، 15 و16 نوفمبر 2011.

خصوصيات الاقتصاد الجزائري والدور الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد ورسم معالم السياسة الاقتصادية من جهة أخرى، وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعلمات، ومختلف الاختبارات الإحصائية كاختبار Student، اختبار معامل التحديد R^2 ، اختبار Fischer، واختبار Durbin-Watson لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، وبالاستعانة ببرنامج Eviews لتقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM Vector Error Correction Model)، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل تغيير في نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج بوحدة واحدة تحدث تغييرا عكسيا على معدل البطالة بـ 0.222 وحدة في السنة الموالية، وكل كل تغيير في أسعار البترول بوحدة واحدة تحدث تغييرا عكسيا على معدل البطالة بـ 0.0535 وحدة في السنة الموالية، وهو ما يبين أهمية ودور المشاريع العمومية الكبيرة في الحد من ظاهرة البطالة.

❖ دراسة قوري يحيى عبد الله¹، سنة 2020 بعنوان:

"أثر الاستثمار الحكومي والخاص على معدلات البطالة في الجزائر 1997-2017"

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1997-2017)، وذلك باستعمال نموذج الانحدار الخطي للفجوات الموزعة ARDL، وتوصلت الدراسة إلى أن كل الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص لهما تأثير معنوي سلبي على معدلات البطالة بحيث أن كل زيادة في الاستثمار الحكومي بـ 1% يقابلها انخفاض بحوالي 0,37% في معدل البطالة، وكل زيادة في الاستثمار الخاص بـ 1% يقابلها انخفاض بحوالي 0,48% في معدل البطالة.

X-4 الدراسات والبحوث التي تناولت "الأثر على ميزان المدفوعات":

X-4-1 الدراسات والبحوث الأجنبية:

❖ دراسة² Onuchuku, Okey & Obayori, Elizabeth Lizzy (أونوتشوكو، أوكي وأوبايوري، إليزابيث ليزي) سنة 2018، بعنوان:

"Fiscal Policy and Balance of Payments in Nigeria"

"السياسة المالية وميزان المدفوعات في نيجيريا"

تناولت هذه الورقة البحثية تأثير السياسة المالية على ميزان المدفوعات في نيجيريا حيث تمحورت أهدافها في دراسة وتحليل أثر الإنفاق الرأسمالي الحكومي على وضعية الشركات والديون الخارجية على ميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية (1980-2015) باستخدام أسلوب نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM Vector Error Correction Model)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين النفقات الرأسمالية وميزان المدفوعات حيث أن الزيادة في حجم قيمة

¹ قوري يحيى عبد الله، أثر الاستثمار الحكومي والخاص على معدلات البطالة في الجزائر "1997-2017"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر، 2020.

² Onuchuku, Okey et Obayori, Elizabeth Lizzy. **Fiscal Policy and Balance of Payments in Nigeria**. 2018.

النفقات الرأسمالية الحكومية تؤدي إلى توازن إيجابي في ميزان المدفوعات بنسبة 65,5%، وعلاقة سلبية بين الضرائب وميزان المدفوعات، وعلاقة إيجابية بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات، وهو ما يعني حسب الباحثين أن السياسة المالية التوسعية في نيجيريا كانت فعالة خاصة في جانبها المتعلق بالإفناق الحكومي الرأسمالي.

X-4-2 الدراسات والبحوث المحلية:

من خلال حدود بحثنا في كل من المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP Algerian Scientific Journal) (Platform)، والبوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (PNST) (Portail National de Signalement des Thèses)، وكذا المستودع المؤسسي أو الرقمي للجامعات (DSPACE) (Dépôt institutionnel de l'Universités) لم تتمكن من إيجاد دراسة سابقة تتمحور حول أثر الإفناق الحكومي الاستثماري على ميزان المدفوعات، فأغلب الدراسات والبحوث تتمحور حول دراسة أثر الإفناق الحكومي ككل بما يحتويه من نفقات التسيير، نفقات التجهيز، ومختلف التحويلات الاجتماعية (الإعانات الممنوحة).

X-5 الدراسات والبحوث التي تناولت "الأثر على أكثر من متغير":

X-5-1 الدراسات والبحوث الأجنبية:

❖ دراسة¹ Austin Ayodele Momodu (أوستن أيودييلي مومودو) سنة 2014 بعنوان:

"Public Sector Spending and Macroeconomic Variables in Nigeria"

"إفناق القطاع العمومي ومتغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا"

سعت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة السببية بين نشاط القطاع العام في نيجيريا ومتغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة الزمنية (1970-2010)، وقد استخدمت المنهج الكمي والمتمثل في طريقة المربعات الصغرى OLS، (Ordinary least squares) وبعض الاختبارات الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها، أن القطاع العام كان أكثر فعالية في تحفيز معدل النمو الاقتصادي المقاس بالنتائج المحلي الخام، وزيادة الإنتاج وبالتالي تعزيز ميزان المدفوعات سواء من خلال تدعيم الصادرات أو التقليل من الواردات، مع التأثير الضعيف في الحد البطالة نتيجة للاستثمار في المشاريع الغير منتجة وذات التأثير الظرفي على اليد العاملة، كما يعد الفساد وسوء تخصيص النفقات عاملا رئيسيا ساهما في الحد من أداء متغيرات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى التضخم الذي ساهم في تشويه الأسعار.

❖ دراسة² Abdul Abiad et al (عبد الأبيض وآخرون) لصندوق النقد الدولي، سنة 2016 بعنوان:

" The macroeconomic effects of public investment: Evidence from advanced economies"

¹ Momodu, Austin Ayodele et OGBOLE, Ogbale F. **Public sector spending and macroeconomic variables in Nigeria**. European Journal of Business and Management, 2014, vol. 6, no 18, p. 232-243.

² Adb, Abdul Abiad, Furceri, Davide, et IMF, Petia Topalova. **The macroeconomic effects of public investment: Evidence from advanced economies**. Journal of Macroeconomics, 2016, vol. 50, p 224-240.

" آثار الاستثمار العمومي على الاقتصاد الكلي: أدلة من الاقتصاديات المتقدمة "

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية الكلية للاستثمار العمومي في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال استخدام النماذج الكمية لدراسة العلاقة السببية وعملية المحاكاة، وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الاستثمار العمومي تؤدي على زيادة الإنتاج على المدى القصير والطويل وتساهم في جذب الاستثمار الخاص وتخفيض معدلات البطالة خاصة في الحالات التي يكون فيها ركود اقتصادي حيث يصبح تأثير الطلب الكلي أكثر فعالية كما تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي المحلي، كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن زيادة كفاءة وفعالية الاستثمار العمومي يكون أعلى وأقوى في تعزيز الناتج الإجمالي الخام في الدول التي تتميز بمرونة الجهاز الإنتاجي خاصة إذا تم تمويله عن طريق إصدار الدين العام (كفاءة إدارة الدين العمومي).

❖ دراسة¹ Beguy, Olivier et al (بيجي، أوليفيه وآخرون) للبنك الدولي سنة 2015 بعنوان:

"Modeling the Impact of Large Infrastructure Projects: A Case Study from Niger-"

"Macroeconomic Assessment of Public Investment Options

" نموذج تأثير مشاريع البنية التحتية الكبيرة: دراسة حالة من النيجر - تقييم الاقتصاد الكلي لخيارات الاستثمار العام "

سعت هذه الدراسة إلى إيجاد نموذج بسيط لتقييم الآثار الصافية للمشاريع العمومية الكبيرة على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب لتقييم الآثار القصيرة والطويلة الأجل المتوقعة وأسلوب تحليل الحساسية لأحد المشاريع العمومية الكبيرة استنادا إلى المعلومات الواردة في الوثائق المتعلقة بالمشروع، والممثل في مشروع سد كانداجي (barrage de Kandadji) في النيجر (جنوب الصحراء الكبرى) حيث بلغت تكاليفه 10% من الناتج الإجمالي المحلي مموله عن طريق القروض، وتشير النتائج أنه من المتوقع أن يزيد من قيمة الناتج الإجمالي المحلي في مرحلة بنائه بـ 0,25%، وتعزيز الإيرادات بـ 0,45% من الناتج الإجمالي المحلي، وزيادة حجم الواردات بنسبة 5% لمستلزمات الانجاز، أما خلال مرحلة تشغيله فمن المتوقع أن يزيد من قيمة الناتج الإجمالي المحلي في مرحلة بنائه بـ 1,4%، ونمو القطاع الزراعي بنسبة 0,33%، حيث يشكل هذا القطاع ما نسبته 60% من الناتج الإجمالي الخام، 80% من اليد العاملة، بالإضافة إلى توسيع شبكة الكهرباء إلى 0,55%، كما لم تغفل الدراسة المخاطر الكبيرة المتعلقة بتجاوز التكاليف، وضعف جودة التنفيذ والصيانة، وكذا الآثار البيئية والاجتماعية والتي من المحتمل أن تساهم في الحد من العوائد الاجتماعية والاقتصادية للمشروع.

2-5-X الدراسات والبحوث المحلية:

❖ دراسة بوهزة مُجد، وراج صباح¹، سنة 2013، بعنوان:

¹ Beguy, Olivier, Dessus, Sébastien, GARBA, Abdoulahi, et al. **Modeling the Impact of Large Infrastructure Projects: A Case Study from Niger-Macroeconomic Assessment of Public Investment Options**. 2015.

"أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري (النمو، التشغيل، ميزان المدفوعات، والتضخم) للفترة خلال الفترة الزمنية (2001-2009)، وذلك باستخدام الأسلوب التحليلي للبيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر ومختلف الهيئات الوطنية والدولية، وقد توصلت الدراسة إلى تحسن تدريجي في معدل النمو المحقق وتراجع معدلات البطالة فضلا عن تواصل الفائض المحقق في ميزان المدفوعات رغم تذبذبه خلال الفترة المدروسة ورغم اعتماده على ما نسبته 97% على قطاع المحروقات، وهو ما من شأنه تحقيق معدلات نمو انكماشية في حالة تدني أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على معدلات التشغيل.

❖ دراسة حسبية مداني²، سنة 2017، بعنوان:

"أثر الإنفاق الحكومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014"

سعت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل وقياس مدى انعكاسات سياسة الإنفاق العمومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر (النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والخدمات) خلال "1980-2014"، وذلك باستخدام أسلوب أشعة الانحدار الذاتي (Vector autoregressive model) VAR، وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على ضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي و المتغيرات الكلية المختارة باستعمال سببية جرانجر وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الواردات تماشيا و تزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق الحكومي.

❖ دراسة بشوش حميد³، سنة 2016، بعنوان:

"الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر "2001-2014"

سعت هذه الدراسة إلى تحليل مختلف الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2014 بالاستناد إلى الأسلوب والمنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير واضح للبرامج التنموية على معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة

¹ بوهزة مجّد، براج صباح، أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة "2001-2009"، أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11 مارس 2013.

² حسبية مدني، أثر الإنفاق الحكومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلية في الجزائر خلال الفترة "1980-2014"، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، المجلد الثالث، العدد الأول، 2017.

³ بشوش حميد، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية "دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر "2001-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.

الدراسة، تخفيض معدلات البطالة وإلا أنه حسب الدراسة كان بإمكان تحقيق معدلات أدنى لو تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية لمواكبة زيادة الطلب الكلي في حين كانت معدلات التضخم خلال هذه الفترة مقبولة بحيث لا تؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

XI- أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات:

ما يمكن ملاحظته منذ الوهلة الأولى من استعراض الدراسات السابقة هو غزارة الدراسات التطبيقية الغربية المتعلقة بمحاولة تحليل انعكاسات الإنفاق الحكومي الاستثماري على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي، في حين لم تعطي البحوث والدراسات الجزائرية لهذا الموضوع حقه رغم حجم التكلفة المالية الكبيرة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشاريع العمومية حيث صبت جل البحوث تركيزها على تحليل الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ككل خاصة بالنسبة للنمو الاقتصادي، البطالة، والتضخم دون أن يتعدى ذلك إلى دراسة وتحليل الأثر على ميزان المدفوعات.

اتفقت جل نتائج الدراسات السابقة المتوصل إليها على دور الإنفاق الحكومي على المشروعات العامة في تحسين أداء معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة، بينما اختلفت في النتائج المتعلقة بانعكاسات المشاريع العمومية على كل من التضخم وميزان المدفوعات، وهذا يرجع أساسا إلى خصوصيات الهيكل الاقتصادي لكل دولة ومدى مرونة القطاع الإنتاجي المحلي في الاستجابة للزيادة في الطلب الكلي الناتج عن السياسة المالية التوسعية في جانب الإنفاق الرأسمالي، أو اللجوء للاستيراد لتغطية الطلب الكلي وهو ما يؤثر سلبا على وضعية ميزان المدفوعات، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لمصادر تمويل الاستثمارات العمومية إذا كان التمويل خارجيا فإنه يؤثر على حساب رأس المال بالنسبة لميزان المدفوعات سلبيا أو إذا كان محليا عن طريق الضرائب أو عن طريق الاقتراض المحلي الذي قد ينجم عنه ارتفاع معدلات الفائدة وبالتالي ظهور أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص بالنسبة للدول التي اعتمدت على تمويل مشاريعها عن طريق البنوك التجارية مما أثر على مساهمة القطاع الخاص في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل.

كما اختلفت كذلك جل الدراسات السابقة في تحديد المتغيرات التفسيرية (Moderating variables) التي تحدد درجة التأثير وقوة العلاقة بين المتغير المستقل (Independent variable) والمتغير التابع (Dependent variable)، وذلك بسبب اختلاف الواقع والنظام الاقتصادي لكل دولة، فعلى سبيل المثال نجد في الجزائر المتوسط السنوي لسعر البترول أو متغير العوائد النفطية والتي تمثل أكثر من 90% من العائدات المالية للدولة يلعب دور رئيسيا وجوهريا لا يمكن الاستغناء عنه عند تحليل أو دراسة أداء أي متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي في حين لا يمكن إيجاد هذا المتغير في اقتصاديات دول أخرى تتميز اقتصادياتها بالتنوع، بالإضافة إلى اختلاف فترات الدراسة بالنسبة لكل دراسة.

كما يمكن إرجاع اختلاف النتائج المتوصل إليها كذلك بين الدراسات السابقة إلى اختلاف مستويات وكفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي على المشروعات العامة بين مختلف الدول وهو ما يتضح جليا في تفاوت النتائج بين تلك

الدراسات التي تناولت اقتصاديات الدول المتقدمة وتلك التي تناولت اقتصاديات الدول النامية من حيث دور الاستثمارات العمومية في تحسين أداء متغيرات الاقتصاد الكلي.

XII- الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

من خلال استعراض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة، نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام والمتمثل في الوصول إلى تحليل كمي لانعكاسات المشروعات العامة على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي إلا أن تختلف معها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

- لم تقتصر الدراسة على دراسة متغير تابع واحد فقط، بل استخدمت هذه الدراسة في تحليل الأثر على أربع متغيرات رئيسية كل على حدى (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات) وبعض المتغيرات التفسيرية الأخرى المتعلقة بها لضمان تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري بدقة أكثر نوعا ما.

- كما أن الدراسة لم تكنفي بالتعرض للمفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة من الناحية الاقتصادية فقط بل تعدت إلى الجانب المتعلق بالتسيير الإداري، المالي، والرقابة على المشاريع العمومية في الجزائر (المتغير المستقل) للوقوف على مدى فعالية مختلف مناهج وأساليب التسيير في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وذلك للقدرة على تحليل وتقييم مواطن الضعف والخلل بهدف زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي مستقبلا بما يعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي، ويتجلى ذلك من خلال الربط بين الإطار النظري المفاهيمي في الفصل الأول، والإطار العملي الميداني لواقع تسيير المشاريع العمومية في الفصل الثاني، والتحليل الكمي للبيانات في الفصل الثالث.

- تطرقت الدراسة إلى أهم الإصلاحات التي عرفتها المالية العامة في الجزائر خلال الفترة الراهنة والتي من شأنها زيادة كفاءة نفقات التجهيز والاستثمار العمومي بداية من سنة 2023.

- كما يمكن اعتبار الدراسة متجددة بتجدد البيانات الإحصائية والتي تصل إلى غاية سنة 2022.

XIII- جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا من الدراسات السابقة حيث حاولت أن توظف من الجهود السابقة إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي يراعي خصوصيات الاقتصاد الجزائري، ومن جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة نذكر:

- توفير أهم المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

- تحديد بعض المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على المتغير المستقل مع مراعاة كل بيئة اقتصادية.

- ضرورة استخدام الأساليب والمناهج الكمية في تحليل الأثر حيث أن أغلبية الدراسة السابقة اعتمدت على النماذج القياسية.

XI- محتويات البحث:

انطلاقاً من طبيعة الموضوع وأهدافه، تضمن البحث مقدمة عامة احتوت على الإطار العام للدراسة وبعض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع، يتبعها ثلاثة فصول وخاتمة، خصص الفصل الأول للجانب النظري، والفصل الثاني كدراسة حالة لتسيير المشاريع العمومية في الجزائر ثم فصل ثالث تحليلي تطبيقي، وذلك على النحو التالي:

❖ **الفصل الأول:** هو عبارة عن مدخل نظري للمشروعات العامة وعلاقتها بأهم متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في مربع كالدور للسياسات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات)، وذلك خلال ثلاثة مباحث: ✓ المبحث الأول: نستعرض فيه مفاهيم نظرية حول القطاع والمشروعات العامة من خلال التطرق إلى أهم الوظائف الاقتصادية، المالية، والاجتماعية للدولة، ومبررات الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية بمختلف أنواعها.

✓ المبحث الثاني: نتطرق فيه إلى أهم مراحل تخطيط المشاريع العمومية بداية من تقدير الإمكانيات وتحديد الأهداف، إلى غاية تحليل ودراسة أهم المعايير والأساليب العلمية المستخدمة لتقييم المنافع والتكاليف العامة، مع التعرض إلى دور مختلف مناهج إعداد الميزانية العامة في تجسيد المشروعات العامة.

✓ المبحث الثالث: نستعرض فيه العلاقة النظرية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري وأهم متغيرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة والمتمثلة في كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات.

❖ **الفصل الثاني:** سنخصصه لدراسة حالة وواقع دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر وذلك من خلال المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: نستعرض فيه مختلف أنواع وتصنيفات المشاريع العمومية في الجزائر سواء الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية (مشاريع البنية التحتية) ومشاريع القطاع الاقتصادي (المشاريع الربحية).

✓ المبحث الثاني: سنخصصه لشرح مختلف النظم والجوانب التنظيمية، القانونية والمحاسبية لتسيير وتنفيذ مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وحسابات التخصيص الخاص في الجزائر.

✓ أما المبحث الثالث: فسوف نستعرض فيه مختلف أنماط وأساليب تمويل المشاريع العمومية في الجزائر، وطرق تقييمها وفق منهجية الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (C.N.E.D).

❖ **الفصل الثالث:** ويتمثل في الفصل التطبيقي فيتضمن تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة الزمنية (1986-2022)، وذلك من خلال المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: نستعرض تطور حجم مختلف القطاعات الاقتصادية لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي مع التحليل.

✓ المبحث الثاني: نستعرض تطور أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر مع التحليل (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات، ومؤشر توازن الميزانية).

✓ المبحث الثالث: ويتمثل في الدراسة قياسية لأثر المشاريع العمومية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) في الجزائر الفترة (1986-2022) لتحليل الأثر على المدى القصير

والطويل باستخدام أسلوب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Autoregressive Distributed Lag Model).

✓ المبحث الرابع: نستعرض فيه واقع تسيير عمليات اختيار وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر لتحديد أهم الميزات ومواطن الخلل التي تساهم في الحد من دور المشاريع العمومية في تحسين أداء الاقتصاد الكلي.

✓ المبحث الخامس: والمتمثل في الجهود والإصلاحات الهادفة لزيادة كفاءة المشاريع العمومية، حيث نتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم الإصلاحات التي باشرتها وزارة المالية بداية من سنة 2023 بهدف زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي، والمتمثلة أساسا في تبني نظام ميزانية البرامج بالأهداف بدل ميزانية الوسائل، وصدور القانون الجديد المتعلق بالمحاسبة العمومية بالإضافة إلى مشروع محاسبة أساس الاستحقاق وزيادة الاهتمام بالنظام المعلوماتي للتسيير.

الفصل الأول

التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات
الاقتصادي الكلي

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

مقدمة الفصل:

يحظى الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية بأهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة خاصة في الدول النامية منها، حيث يلعب دورا مهما في تحسين أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، إضافة إلى توفير الهياكل و البنى التحتية التي تساعد على جلب الاستثمار الخاص...إلخ، وهذا ما يشكل مسألة اقتصادية هامة تتطلب التخطيط المحكم، العقلانية، الرشادة في اتخاذ قرارات الإنفاق بهدف تحقيق الكفاءة والفعالية اللازمة في عملية التسيير والإنجاز، وهذا ما يدعو بدوره إلى ضرورة توجيه المشاريع العمومية بما يحقق تلك الأهداف خاصة في ظل محدودية الموارد الاقتصادية والمالية (التخصيص الأمثل)، حيث أن نجاح خطط التنمية يعتمد أساسا على نجاح المشاريع المسطرة مسبقا، وهذا ما يضع معظم اقتصاديات الدول تحت إشكاليات تحديد المجالات والقطاعات التي توجه لها هذه الاستثمارات الجديدة وترتيب الأولويات من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تحقيق فعالية جدوى هذه المشاريع العمومية بما تماشى وتحقيق أقصى المنافع العامة بأقل التكاليف وتحسين أداء متغيرات الاقتصاد الكلي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل من الدراسة إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

✓ المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع العمومي

✓ المبحث الثاني: الأساليب والمناهج العلمية لتخطيط وتقييم المشاريع العمومية

✓ المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية الكلية للمشاريع العمومية.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع العمومي

تعددت وتعاقبت المدارس الاقتصادية وتحليلاتها للظواهر والعلاقات الاقتصادية، وبين مؤيد ومعارض لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف والأوضاع الراهنة لكل مرحلة من مراحل تطور تاريخ الفكر الاقتصادي، إلا أن الواقع الحالي وفي ظل فشل الأسواق في توفير بعض السلع نتيجة عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار فيها نجد ضرورة تدخل القطاع العمومي لتغطية هذه الفجوة من خلال المشاريع والاستثمارات العمومية.

I- الوظائف الاقتصادية، المالية والاجتماعية للدولة:

إن حجم القطاع العمومي وقضية دور الدولة في الحياة الاقتصادية يعتبر من أهم القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي بمختلف مذاهبه ومدارسه¹، فقد اهتم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي* بدراسة اقتصاديات القطاع الخاص دون أن يولي اهتماما لاقتصاديات القطاع العمومي، فدور ومهام الدولة كان جد محدود ينحصر في المهام والأنشطة التقليدية، وقد أشار إليها آدم سميث (Adam Smith) في كتابه ثروة الأمم (Wealth of Nations) كالأمن، الدفاع والعدالة وبعض المهام المحددة والمحصورة جدا²، والتي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، ولعل أفضل ما يبين وجهة نظر الفكر الكلاسيكي عبارة أحد رواد المدرسة الكلاسيكية ساي: "إن أفضل النفقات أقلها حجما³"، وعقب أزمة الكساد العالمي الكبير سنة 1929 وفشل النظرية الكلاسيكية في معالجة الأزمة، ظهرت أفكار النظرية الكينزية**، والتي تعطي دورا مهما لتدخل الدولة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الإنفاق الحكومي على

¹ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي "دراسة للمفاهيم، الأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 537.

* إن اصطلاح الفكر الكلاسيكي أو "النظرية التقليدية" ينصرف إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أسسها وساهم في تطويرها "آدم سميث"، ويعتبر "كارل ماركس" أول من جمعهم على مستوى صعيد فكري واحد وأطلق عليهم اسم "المدرسة التقليدية" بالرغم من أنهم لم يكونوا على رأي واحد في المسائل التي تصدوا لها، ولكن تبقى مع ذلك بدايتهم وطريقتهم في تناول الأمور وفلسفتهم السياسية متفقة إلى حد كبير، وقد سيطرت على تاريخ الفكر الاقتصادي لمدة ثلاثة أرباع القرن، كما يعتبر آدم سميث مؤسسها بدون منازع ومن روادها، ويؤكد أنصار هذه المدرسة على حرية نشاط الأفراد والمؤسسات في الحياة الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، إضافة إلى تبنى قانون المنافذ لساي "العرض يخلق طلبه" أي التوازن مضمون، النقود حيادية (أي أن النقود وسيلة تبادل فقط)، حتمية توازن السوق، البطالة الاختيارية، الادخار يسبق الاستهلاك وهو صورة من صور الإنفاق المستقبلي.

² خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، 2016، ص 38.

³ حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 289.

** النظرية الكينزية (Keynesian economics)، أسس هذه النظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (1883-1946)، حيث ظهرت خلال الأزمة العالمية "أزمة الكساد الكبير 1929"، وفشل التحليل الكلاسيكي في معالجة الأزمة. وتركز هذه النظرية على مجموعة من الأسس والمبادئ نذكر منها: الطلب يحدد العرض، النقود تلعب عدة أدوار (المضاربة، الاحتياط، المعاملات)، تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي (السياسة المالية والنقدية)، الاقتصاد يمكن أن يتعدى مدة طويلة عن مستوى الاستخدام التام، وجود بطالة إجبارية، الاستهلاك يسبق الادخار لأن أغلبية الأفراد يجهلون معدل الفائدة.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

الإعانات والمشاريع العمومية، وعليه بدأ الاهتمام بالقطاع العمومي والميزانية العامة كجزء فعال في سياسة الاستقرار¹، فنفتحات الدولة في الفكر الكينزي تستعمل كأداة رئيسية وأساسية في السياسة المالية فزيادتها على شكل استهلاك، إعانات مقدمة واستثمارات عمومية من جهة وتقليص حجم الضرائب من جهة أخرى يساهم في تقريب الاقتصاد من حالة التشغيل التام²، وازداد تدخل ودور الدولة في الاقتصاد خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي واجه الفكر الكينزي انتقادات بعد فشله في معالجة مشكلة التضخم الركودي التي عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة، وهو ما فتح المجال لظهور تيارات ليبرالية جديدة كتيار المدرسة النقدية ورائدها ميلتون فريدمان*، والتي دعت إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد³، ليستمر الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد باتجاه معاكس مع أزمة الرهن العقاري 2008 التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية وتدخل الحكومة الأمريكية بخطة إنقاذ مالي للحد من الأزمة، ولحد الآن لا يزال الجدل واسعاً في الفكر الاقتصادي حول دور ومدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في ظل ارتباط حجم الاقتصاد العمومي للدول بالنموذج الاقتصادي المتبع واختلافه من دولة إلى أخرى وفق ما تمليه السياسات العمومية المتبعة والظروف الراهنة، وقد حدد الاقتصادي ريتشارد موسجرريف* (Richard

¹ ريتشارد موسجرريف، بي جي موسجرريف، تعريب ومراجعة محمد حمدي السباخي، كامل سلمان العاني، المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992، ص 445.

² DaniaL Labarounne, *Macroéconomie -les fonction économiques*, édition seuil paris 1999 page 29.

* ميلتون فريدمان اقتصادي وأكاديمي أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976، يعد من الوجوه البارزة في المدرسة الليبرالية في الاقتصاد، وأحد رواد المدرسة النقدية وقد عرف بمعارضته للنظرية الكينزية حيث رفض رفضاً قاطعاً تدخل الدولة في الاقتصاد ما عدا سن قوانين وتشريعات تنظيمية كتحديد حد أدنى للأجور، وأكد أن تحفيز الاقتصاد من خلال زيادة حجم الكتلة النقدية هي سياسة غير فعالة وتؤدي إلى التضخم، واقترح في هذا الجانب خفض الكتلة النقدية ورفع أسعار الفائدة للتخلص من التضخم كما دافع عن أسعار الصرف العائمة والمرنة بدلاً من أسعار الصرف الثابتة له عدة مؤلفات نذكر منها: (حرية الاختيار، الثروة المضادة في النظرية النقدية، النقود النظرية الكمية، نظرية الأسعار، نظرية الاستهلاك... الخ)، (الموقع الرسمي للجزيرة نت).

³ عيدوي حليلة، ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي، حالة الجزائر دراسة قياسية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2001-2002، ص 04.

** ريتشارد موسجرريف (Richard Musgrave) (14 ديسمبر 1910 - 15 يناير 2007) اقتصادي أمريكي من أصل ألماني، بعد دراسته الجامعية في ميونيخ بألمانيا، حصل ريتشارد أبيل موسجرريف على شهادته في الاقتصاد "ماجستير" في هايدلبرغ Heidelberg (ألمانيا)، وفي سنة 1933، غادر إلى الولايات المتحدة حيث واصل تعليمه العالي في روتشستر (Rochester) بولاية نيويورك ثم بجامعة هارفارد أين حصل على الدكتوراه عام 1937، نشر مقالته الأساسية الأولى في المجلة الفصلية للاقتصاد (Quarterly Journal of Economics) بعنوان "نظرية التبادل الطوعي للمالية العامة" عام 1939، أمضى أربع سنوات كباحث اقتصادي في مجلس الاحتياطي الفيدرالي وقام بالتدريس في العديد من الجامعات الأمريكية، كما عمل مستشاراً للحكومة الأمريكية وعاد إلى جامعة هارفارد في عام 1965 كأستاذ للاقتصاد السياسي، كما شغل منصب رئيس تحرير المجلة الفصلية للاقتصاد، له مساهمات عديدة أهمها كتابه الصادر بعنوان "نظرية المالية العامة" سنة 1959، وكتاب "المالية العامة في النظرية والتطبيق" (خمس طبعات: 1973، 1976، 1980، 1984 و1989)، الذي شارك في تأليفه رفقة زوجته، بي جي بروير موسجرريف (Peggy B. Musgrave)، ويعد كتاباً دراسياً رائداً لسنوات عديدة، حيث ترجم لعدة لغات منها العربية، رغم كل مساهماته في رسم خريطة المالية العامة بشكل أساسي من حيث كيفية تنظيم الموضوع وتحويله من موضوع وصفي ومؤسسي إلى موضوع يستخدم أدوات الاقتصاد الجزئي والكلي الكينزي لفهم تأثير الضرائب إلا أنه لم يحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لكنه فاز بالعديد من الجوائز الكبرى في مجاله.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

(Musgrave) في كتابه "نظرية اقتصاديات المالية العامة" سنة 1959 ثلاث وظائف للدولة تمثلت في كل من "وظيفة التخصيص"، "وظيفة التوزيع"، و"وظيفة الاستقرار"، نتطرق إليها من خلال العناصر التالية:

I-1 وظيفة التخصيص:

يعرف التخصيص بأنه الوسيلة التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أقصى عائد أو تخفيض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن¹، وهو ما يعني الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية الاقتصادية للمجتمع (Welfare Economics)² أي درجة السعادة والرضا التي يشعر بها الأفراد اتجاه حياتهم الخاصة، أما الكفاءة فهي من وجهة الاقتصاديين تعبر عن الحالة التي يتم من خلالها استخلاص أكبر قدر من المنافع على مستوى الفرد المستهلك والمنتج باستخدام الموارد المتوفرة ومن تم تعظيم رفاهية الفرد والمجتمع ككل³، أما من الوجهة الاجتماعية فهي تعبر عن القضايا المتعلقة والمرتبطة بمبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع (التوزيع العادل)⁴، وهذا ما يجعل الحكومة أمام تحدي تخصيص مواردها الجبائية وفق القواعد المثلى لتحقيق الكفاءة وفي ظل محدودية الموارد المالية للدولة تعد السياسة المالية المثلى ضرورة حتمية لتخصيص هذه الموارد من خلال تحليل وضعية الاقتصاد للمفاضلة بين تخصيص وتوجيه الموارد نحو المشاريع العمومية المعززة للمرافق العمومية أو المشاريع العمومية ذات الطابع الإنتاجي مع تحليل أثر المزاخمة للحفاظ على معدل نمو معين، ففي حالة وجود أثر لمزاخمة إنتاجية القطاع العمومي للقطاع الخاص يستوجب خفض حجم الموارد المخصصة للمشاريع العمومية المنتجة لضمان توسع القطاع الخاص وإعادة توجيه الحصيلة الضريبية لتمويل المشاريع العمومية الغير منتجة (السلع العامة)، وذلك من خلال تحليل خيارات السياسة ودرجة أثر المزاخمة⁵ لزيادة الإنفاق الحكومي على توفير السلع العمومية خاصة تلك التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها كلياً أو جزئياً لتعويض نقص العرض، أي تدخل الدولة لتصحيح فشل السوق في تخصيص الموارد (توفير السلع).

I-1-1 التخصيص الأمثل للموارد والرفاهية الاقتصادية:

¹ علي قاسم شتوان، والآخرون، التخصيص الأمثل للمهام على الموارد المتاحة، المجلة الدولية لعلوم الهندسة وتقنيات المعلومات، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة مصراتة، ليبيا، ديسمبر 2017، ص 19.

² أحمد جابر حسنين علي، الإصلاح الإداري ودوره في القضاء على الفقر، المجموعة العربية للتدريب والنشر بالتنسيق مع دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 2013، ص 149.

³ لورنس بجي صالح، إمكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق "دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد رقم 77، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص 171.

⁴ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الجزئية المتوسطة "الجزء الأول"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020، ص 28.

⁵ Economides George, Park Hyun, et Philippopoulos Apostolis, **How should the government allocate its tax revenues between productivity-enhancing and utility-enhancing public goods?**, Macroeconomic Dynamics, 2011, vol 15, no 3, p 338.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

قام الاقتصادي بيغو "Pigou*" بنشر كتاب "اقتصاد الرفاه" سنة 1920 حيث عرف فيه علم الاقتصاد بأنه: "العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية، والتي ترتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستخدام النقود، وتعد الرفاهية الاقتصادية جزء من الرفاه العام"¹، كما يعرف اقتصاد الرفاه على أنه "هو أحد فروع علم الذي يبحث بدرجة أساسية في الأوضاع المثلى لرفاه وسعادة الإنسان بالتركيز على مبادئ الكفاءة والعدالة في تخصيص الموارد وتوزيع الدخل على أفراد المجتمع عن طريق استخدام أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي"²، فاقتصاديات الرفاهية تدرس الشروط التي يتم على أساسها الوصول إلى حل نموذج التوازن العام الذي يمكن أن يوصف بالأمثل والذي من بين متطلباته "التخصيص الأمثل لعوامل الإنتاج بين السلع المنتجة، التخصيص الأمثل للسلع والخدمات أي توزيع الدخل بين المستهلكين"³، وهو ما يعبر عن الهدف العام للمجتمع المحلي والمتمثل في التلبية المثلى للمصالح التي يشترك فيها أفراد المجتمع المحلي⁴، أي إيجاد الحلول الاقتصادية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية. أعلن مصطلح "دولة الرفاهية" لأول مرة من طرف وليام تمبل (William temple)** في كتابه "مواطن ورجل الكنيسة (Citizen and Churchman)" عام 1941 حيث تلعب الدولة دورا مهما في تعزيز مبادئ تكافؤ الفرص والظروف مع العمل على تحقيق التوزيع العادل للثروة على الأفراد لضمان تحقيق حد أدنى من المستوى المعيشي للطبقات الكادحة من خلال العمل على تعبئة الموارد العمومية وإعادة توزيعها من خلال الإنفاق على تحقيق المنافع العامة، ودولة الرفاهية كانت نتاج صراع طويل بين طبقات المجتمع ونضال سياسي واجتماعي طويل⁵، كما يعد مصطلح الرفاهية (well-being) تعبير شامل مقارنة بالرفاهية الاقتصادية فهو يشتمل على جميع الجوانب فهو يعبر عن الإشباع والمنفعة التي يحصل عليها الفرد نتيجة لاستهلاكه بعض السلع والخدمات أو ممارسته بعض الأنشطة الاقتصادية والغير اقتصادية أو نتيجة لتفاعله مع الأحداث والغير، أما الرفاهية الاجتماعية فهي تمثل رفاهية جميع الأفراد⁶، على الرغم من أهمية ودور الاستهلاك كمؤشر للرفاهية إلا أن الباحثين الاقتصاديين يسعون إلى وضع نماذج واقعية تتوافق مع الحقائق المعروفة رغم

* آرثر سيسيل بيغو (Arthur Cecil Pigou) (18 نوفمبر 1877 - 07 مارس 1955) اقتصادي بريطاني مدرس وأستاذ مؤسس لكلية الاقتصاد بجامعة كامبردج، تركزت أعماله حول اقتصاديات الرفاهية، والعوامل الخارجية والتكاليف الاجتماعية، دورة الأعمال، إخفاقات السوق والضرائب، وكيفية التعامل مع التوزيع الأمثل للدخل والأجور، دورة الأعمال والتمويل العمومي بناء على التحليل الجزئي بدل التحليل الكلي...إلخ.

¹ ضرار العتيبي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 25.

² محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الجزئية المتوسطة "الجزء الثاني"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، سنة 2020، ص 283.

³ دومنيك سالفاتور (Dominic Salvatore)، ترجمة سعد الدين محمد الشبال، سلسلة ملخصات شوم، نظريات ومسائل في نظرية اقتصاديات الوحدة "نظريات وأسئلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 346.

⁴ ماري دالي (Mary Daly)، ترجمة عمر سليم التل، الرفاه، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر، 11 سبتمبر 2011.

** وليام تمبل (William temple) (15 أكتوبر 1881 - 26 أكتوبر 1944) أسقف (أعلى رتب في الكهنوتية) بريطاني له نظرة فلسفية للحياة الاجتماعية.

⁵ علي قادري، البنية الفكرية لفهوم دولة الرفاهية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية بعنوان دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، لبنان، سبتمبر 2006، ص 16 و17.

⁶ حسن ثامر زنزل السامرائي، تحليل اقتصادي وقياسي لاستخدام نموذج باريتو لتعظيم الرفاهية الاقتصادية من خلال معياري التخصيص الأمثل للموارد وتحديد الهيكل الأمثل للإنتاج لمنتجي "الذرة والقمح" في محافظة صلاح الدين، مجلة الزراعة العراقية البحثية، المجلد 17، العدد الأول، 2012، ص 197.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

تعقيدها تراعي جميع المجالات المتعلقة برفاهية المجتمع مع العمل على تحقيق رفاهية مستدامة خاصة بالنسبة لرأس المال الطبيعي (التخصيص الفعال للموارد عبر الأجيال)¹، ويعد مستوى كفاءة وفعالية تخصيص الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة في المجتمع عاملاً وعنصراً أساسياً في رفع وتحديد مستوى رفاهية الأفراد، وغالباً ما تعتمد درجة ومستوى الرفاهية على أربعة عوامل على النحو التالي²:

- مستوى الدخل الحقيقي للفرد: ويعبر عن مستوى المنافع التي يستطيع الفرد الحصول عليها بواسطة دخله النقدي، ويمكن قياسه عن طريق الدخل الحقيقي وذلك بقيمة الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار حيث أنه كلما زاد مستوى الدخل الحقيقي زاد مستوى الرفاهية الاقتصادية والعكس.

- كيفية توزيع الدخل الفردي بين الأفراد: كلما كان توزيع الدخل القومي مقبولاً بين أفراد المجتمع كلما ساهم في رفع مستوى الرفاهية.

- مدى استقرار الدخل الحقيقي للفرد خلال الفترة القصيرة: ميل الدخل الحقيقي للفرد نحو الاستقرار النسبي يزيد من مستوى درجة رفاهيته حيث يستطيع التخطيط لمستقبله من خلال تنظيم الاستهلاك والادخار لتفادي بعض التغيرات المفاجئة التي قد تطرأ على الأسعار خاصة في ظل بعض الأزمات المؤقتة.

- معدل نمو الدخل الحقيقي خلال الفترة الطويلة الأجل: زيادة الدخل الحقيقي تعني القدرة على زيادة استهلاك السلع والخدمات مستقبلاً مما يزيد من مستوى رفاهية الفرد.

وغالباً ما يتم وضع أوزان نسبية بين المعايير الأربعة السابقة الذكر لتقييم مستوى الرفاهية المجتمعية ككل دون التأثير السلبي على مستوى الرفاهية الذاتية للفرد كون تحقيق رفاهية المجتمع ككل تعد أكثر صعوبة من تحقيق رفاهية الفرد لصعوبة توافق رغبات الأفراد وإمكانية الحصول على نفس السلع والخدمات أحياناً، كما تجدر الإشارة إلا أن الرفاهية الاقتصادية للفرد تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية، فبالنسبة للدول المتقدمة قد تعني الرفاهية الاقتصادية بالنسبة للفرد بلوغ مستوى معيشي معين من خلال القدرة على الحصول على أهم السلع والخدمات الضرورية تضاف إليها القدرة على سبيل المثال على امتلاك سيارة فردية والسياحة الخارجية... الخ، بينما في الدول النامية فقد تقتصر رفاهية الفرد في السلع والخدمات الأساسية كالأكل والملبس، الصحة، التعليم والأمن... الخ، دون أن تتعدى للسلع والخدمات الكمالية كالسياحة مثلاً.

وبصفة عامة ومختصرة يمكن القول أن الرفاهية الاقتصادية تتوقف على الطريقة التي يتم بها تخصيص الموارد العمومية على درجة عالية من الكفاءة لرفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع، فمن خلال المجتمع يرتبط الأفراد فيما بينهم على

¹ Gowdy John, **Toward a new welfare economics for sustainability**, Ecological Economics, 2005, vol 53, no 2, p 212.

² المرسي السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة، النظرية والتطبيق، جدوى المشروعات وتسعير منتجاتها وخصخصتها، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 64، 65، و66.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

اختلافهم ويتشاركون في العديد من الأهداف وفق نظام واضح المعالم بشكل ديمقراطي لزيادة نسبة المشاركة في قرارات الإدارة وإخضاع الاقتصاد للأهداف الاجتماعية وهذا ما يعني ضمناً "الديمقراطية التشاركية في الاقتصاد"، ومن هنا تظهر أهمية الفرد في المجتمع حيث يكون المجتمع أساسياً والاقتصاد ثانوياً¹، ومن أهم المعايير المتعلقة بالرفاهية الاقتصادية نذكر:

I-1-1-1 معيار باريتو "أمثلية أو كفاءة باريتو" (Pareto):

تعتبر نظرية باريتو أحد أهم أسس اقتصاد الرفاهية الاجتماعية حيث تعبر عن الوضع أو الحالة التي لا يمكن فيها تحسين أو زيادة منفعة بعض الأفراد دون المساس بمنفعة أفراد آخرين (أي على حساب الآخرين)، وبمفهوم آخر لا يوجد تغيرات متعلقة بالسعر أو الكميات قادرة على تحسين وزيادة منفعة ورضى البعض دون الضرر بالآخرين²، وترتكز فلسفة نظرية باريتو على معيار تعظيم المنفعة الاجتماعية عن طريق التخصيص الأمثل للمنافع المتوفرة من سياسات المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الفرد من مصالح بقية أفراد المجتمع إثر تغيير حالتهم عن كل تحويل مادي أو معنوي جراء السياسات العمومية عند الحالات الأربع التالية³:

- زيادة رفاهية فرد واحد من المجتمع دون أن يكون على فرد آخر، ففي هذه الحالة فإن السياسة حسنت أوضاع المجتمع.
- إذا تدهورت رفاهية فرد واحد مع بقاء رفاهية كافة الأفراد الآخرين كما كانت عليه قبل التغيير فإن السياسة المنتهجة أدت إلى تدهور وضع المجتمع.
- إذا تحسنت رفاهية فرد واحد على حساب تدهور وضع فرد آخر لا يمكن لنا أن نقول أن وضع المجتمع تحسن أو تدهور، فالأمر يتعلق بإمكانية الخاسر بقسم من ربح الراجح وبقاء فائض للمجتمع.
- إذا لم توجد أي سياسة بديلة تزيد من رفاهية أي فرد من المجتمع نفترض أن الوضع الراهن هو الأمثل للمجتمع حيث أن كل تغيير لن يؤدي إلا لتدهور فرد على الأقل ومنه تدهور وضع المجتمع.

وكما سبق ذكره يكون تخصيص الموارد في اقتصاد ما أمثل وفق نظرية باريتو إذا تحققت شروط التوازن العام والمتعلقة بـ: "المبادلات"، "الإنتاج"، و"الاقتصاد".

❖ أمثلية باريتو في التبادل:

يجب أن يكون المعدل الحدي للإحلال (TMS) القيمة نفسها لكل المستهلكين، ويعرف المعدل الحدي للإحلال "Marginal Rate of Substitution" بأنه: "الكمية التي يجب أن تنخفض من المورد أو السلعة (X) لتحل محلها وحدة

¹ Brennan Andrew John, **Theoretical foundations of sustainable economic welfare indicators "Isew and political economy of the disembedded system"**, Ecological Economics, 2008, vol 67, no 1, p 05.

² فريدريك تولون (Fredéric Teulon)، ترجمة وردية واشد، مدخل إلى الاقتصاد الجزئي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص 266.

³ محمد الصغير الجاري، اقتصاد عمومي "مبادئ ومناهج في تخصيص الموارد"، MSD édition، حيدرة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015، ص 44 و 45.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

إضافية من المورد أو السلعة (Y) مع الإبقاء على نفس درجة الناتج أو مستوى الإشباع، ويقاس المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين بميل منحنى السواء عن أي نقطة عليه، أي عن طريق إيجاد المشتقة الأولى لدالة المنحنى، ويعبر عنه رياضياً من خلال العلاقة: $TMS_{yx} = \frac{X}{Y}$ ¹، بينما تعرف المنفعة الحدية "Marginal Utility" على أنها: "مقدار الإشباع (المنفعة) الإضافي الذي يحصل عليه المستهلك عند زيادة استهلاكه لسلعة معينة بوحدة واحدة"، ويمكن حساب مقدار المنفعة الحدية أو الهامشية وفق العلاقة التالية²:

$$UM = \frac{\Delta TU}{\Delta Q} \text{ أي: } \text{الحدية المنفعة} = \frac{\text{التغير في مقدار المنفعة الكلية}}{\text{التغير في مقدار الكمية المستهلكة}}$$

وتجدر الإشارة إلى أن المنفعة الحدية تتناقص بتزايد عدد الوحدات المستهلكة³، وهو ما يعرف بقانون تناقص المنفعة الحدية "Law of Diminishing Marginal Utility".

فعلي سبيل المثال نأخذ مستهلكين (A) و (B)، والسلعتين (X) و (Y) يكتب شرط التوازن كما يلي⁴:

■ المعدل الحدي الخاص بالمستهلك (A):

$$TMS_{y/x} = \frac{U_{mxA}}{U_{myA}}$$

■ المعدل الحدي الخاص بالمستهلك (B):

$$TMS_{y/x} = \frac{U_{mxB}}{U_{myB}}$$

مع:

U_{mxA} : المنفعة الحدية للسلعة (X) لأجل المستهلك (A).

U_{myA} : المنفعة الحدية للسلعة (Y) لأجل المستهلك (A).

U_{mxB} : المنفعة الحدية للسلعة (X) لأجل المستهلك (B).

U_{myB} : المنفعة الحدية للسلعة (Y) لأجل المستهلك (B).

¹ كامل علاوي كاظم، الرياضيات الاقتصادية "أسس وتطبيقات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 131.

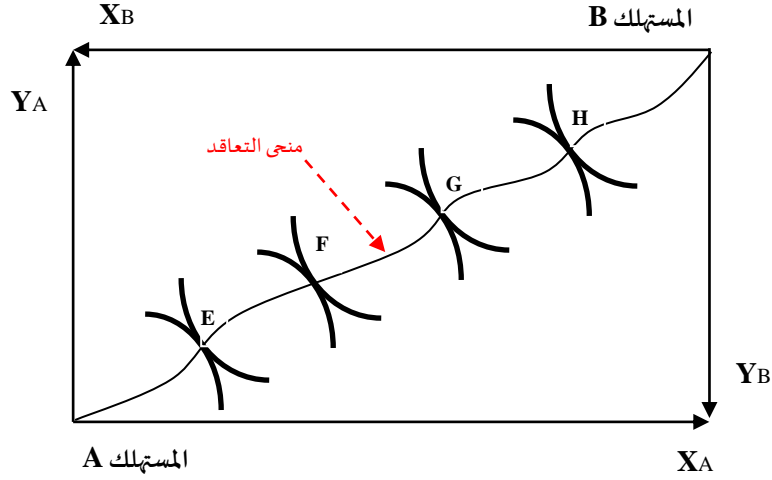
² حسن لطيف الزبيدي، كامل علاوي الفتلاوي، الاقتصاد الجزئي "النظريات والسياسات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 54.

³ عبد الله محمود الحوامدة، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الإداري، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص 79.

⁴ فردريك تولون (Frédéric Teulon)، ترجمة وردية واشد، مرجع سبق ذكره، ص 276 و 277.

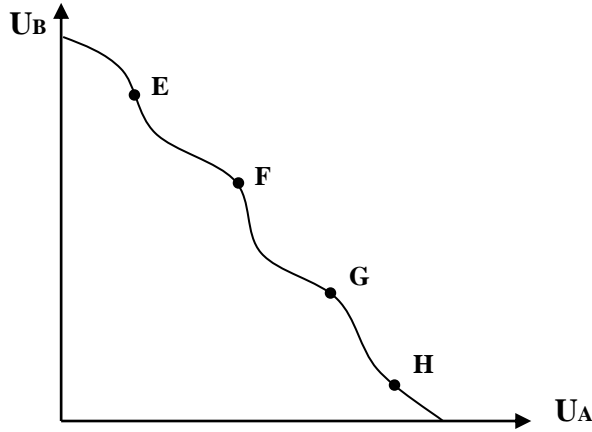
الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

شكل (1-1): صندوق أو علبة إدجورث "Edgeworth box" لتوزيع سلعتين بين مستهلكين.



المصدر: فردليك تولون (Fredéric Teulon)، ترجمة وردية واشد، مرجع سبق ذكره، ص 277.

شكل (2-1): حدود المنافع الممكنة



المصدر: فردليك تولون (Fredéric Teulon)، ترجمة وردية واشد، مرجع سبق ذكره، ص 277.

يعتبر نموذج صندوق أو علبة إدجورث "Edgeworth box" نسبة إلى الاقتصادي فرانسيس إسيدرو إدجورث* "Francis Ysidro Edgeworth" من النماذج الأساسية في التحليل وفهم نظرية التبادل "Exchange Theory"، وكذا

* فرانسيس إسيدرو إدجورث "Francis Ysidro Edgeworth" (08 فبراير 1845 - 13 فبراير 1926) اقتصادي وسياسي إيرلندي، تمحورت أبحاثه حول علم الاقتصاد وأساليب الإحصاء الرياضي، ومجالات أخرى في الفلسفة والسياسة، ويعد من رواد استعمال التطبيقات الرياضية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في بعض المسائل، كما عمل على تطوير نظرية المنفعة "Utility theory" من خلال صندوق إدجورث الشهير "Edgeworth Box"، والذي يستعمل في التحليل الاقتصادي الجزئي، كما عمل على الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

نظرية التخصيص والتوزيع لتفسير التوازن "Equilibrium"، وانطلاقاً من الشكل (1-1) يمكننا نقل المنافع في حيز زمني حيث تتطابق مجمل الحدود المثلى لتبادل المستهلكين (A) و (B) مع منحنى التعاقد "Contract curve"، حيث يشكل هذا الأخير منحنى يربط كافة نقاط التماس التي تمثل نقاط التوافق بين المستهلكين (A) و (B) وهو ما يعني تحقيق التخصيص الأمثل وفق أمثلية باريتو، حيث أنه لا يوجد أي نقطة من هذه النقاط يمكن أن تجعل أحد المستهلكين أكثر منفعة على حساب المستهلك الآخر، وهذا مفاده أن كل نقطة على منحنى التعاقد تشكل نقطة التماس بين منحنى السواء لأحد المستهلكين ومنحنى السواء للمستهلك الآخر، بالتالي يكون معدل الإحلال الحدي ذاته لكلا المستهلكين، وهو ما تم توضيحه في الشكل (2-1)، والذي يعبر عن الحدود الممكنة للمنافع لكلا المستهلكين (A) و (B) في ظل التوازن (تحقيق المنافع القصوى دون المساس بمنفعة المستهلك الثاني) أي أمثلية الاستهلاك.

❖ أمثلية باريتو في الإنتاج:

يسعى المنتجون إلى تعظيم الإنتاج (الأرباح) مع تدنية التكاليف إلى أقصى حد ممكن، ولتحقيق الكفاءة في الإنتاج يفترض النموذج أن يكون المعدل الحدي للإحلال التقني (TST) متماثلاً لكل المؤسسات بين عاملي الإنتاج، ويعرف المعدل الحدي للإحلال التقني "Marginal rate of technical substitution" بأنه: "الكمية من رأسمال التي يمكن أن تتنازل عليها المؤسسة مقابل زيادة كمية العمل المستخدمة بمقدار وحدة واحدة مع الإبقاء على نفس كمية الإنتاج، ويعبر عنه رياضياً بالعلاقة: $TST_{KL} = \frac{\Delta L}{\Delta K}$ "¹، أما الإنتاجية الحدية "Productivity Marginal" لعنصر رأسمال على سبيل المثال فهي تعبر عن قيمة الإنتاج الإضافي المترتب عن استخدام وحدة إضافية من رأسمال مع ثبات باقي عوامل الإنتاج الأخرى².

فإذا كان تحليلنا يقوم على مستوى مؤسستين (X) و (Y) وعاملين (K) و (L) فإن شرط التوازن يكتب كما يلي³:

$$TST_{K/L} de X = \frac{p_{mLX}}{p_{mKX}} = TST_{K/L} de Y = \frac{p_{mLY}}{p_{mKY}}$$

مع:

p_{mLX} : الإنتاجية الحدية لعامل العمل الخاص بالمؤسسة (X).

p_{mKX} : الإنتاجية الحدية لعامل رأسمال الخاص بالمؤسسة (X).

p_{mLY} : الإنتاجية الحدية لعامل العمل الخاص بالمؤسسة (Y).

p_{mKY} : الإنتاجية الحدية لعامل رأسمال الخاص بالمؤسسة (Y).

¹ رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد الإداري، الجندارية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 154.

² تواس بيكيتي (Thomas Piketty)، ترجمة وائل جمال، وسلمى حسين، رأس المال في القرن الواحد والعشرين، دار التنوير للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص 228.

³ فردريك تولون (Frédéric Teulon)، ترجمة وردية واشد، مرجع سبق ذكره، ص 277.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

كما يمكن توزيع وتخصيص عناصر الإنتاج بين المنتجين وفق نموذج صندوق أو علبة إدجورث "Edgeworth box" للحصول على التخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج بنفس الطريقة السابقة المتعلقة بالمستهلكين، حيث سيتحدد التوازن على منحنى التعاقد "Contract curve" تبعا لقدرة كل من المنتجين على التفاوض (أمثلية الإنتاج).

❖ التوازن العام في الاقتصاد (الرفاهية القصوى لأفراد المجتمع):

تتحقق الأمثلية أو الكفاءة العامة وفق نظرية باريتو للتوازن العام عندما يتساوى المعدل الحدي لتحويل عناصر الإنتاج (TMT) مع المعدل الحدي لإحلال السلع بين المستهلكين (TMS)، بمعنى آخر النقطة المثلى في ما يتعلق بتخصيص عناصر الإنتاج والنقطة المثلى في ما يخص تعظيم منافع المستهلكين¹، حيث يعطينا (TMT) كمية (Y) التي يجب إنتاجها بالنقصان عندما ننتج وحدة إضافية من (X) مع استخدام كامل لعوامل الإنتاج ونحصل على الكمية من العلاقة بين تكلفة إنتاج وحدة إضافية من "X(Cmx)" وتكلفة إنتاج وحدة إضافية من "Y(Cmy)" (بالنسبة للمنشآت العامة).

ويكتب شرط التوازن كما يلي:

$$TMT_{Y/X} = \frac{C_{mx}}{C_{my}} = TMT_{Y/X}$$

مع العلم أن:

- شرط التوازن المذكور في العلاقة الرياضية السابقة خاص بالمستهلك (A)، وهي نفس العلاقة للمستهلك (B).
- (TMS) المعدل الحدي للاستهلاك يساوي النسبة بين سعري السلعتين (Px/Py) أي ميل مستقيم الميزانية بالنسبة للمستهلك ونتيجة لذلك يمكن كتابة الشرط الثالث المتعلق بالحد الأمثل $\left(\frac{C_{mx}}{C_{my}}\right) = \left(\frac{Px}{Py}\right)$ ، والذي يعبر عن التوازن بين التكاليف الحدية والنسبة بين الأسعار حيث يضمن توازن المستهلك بين كل سلعة والتكاليف الحدية للمؤسسات، كما ان المنافسة الكاملة والمطلقة تسمح بضمان تحقيق الشروط الثلاث للتخصيص الأمثل وفق باريتو².

❖ انتقادات أمثلية باريتو:

أمثلية أو كفاءة باريتو حالة افتراضية لا يمكن تطبيقها عمليا بسبب الأسس التي تقوم عليها في تحديد مستوى الرفاهية، والمتمثلة في وجود فردين يمثلان المجتمع ووجود سلعتين فقط، وأن الاقتصاد في حالة العمالة الكاملة (التشغيل الكامل)، كما اعتمد باريتو في قياس الرفاهية على نظرية منحنيات السواء التقليدية في توضيح الأمثلية من خلال الاستعانة بأسلوب صندوق أدجورث (Edgeworth box)، ومضمون هذه الفرضية هو أن توزيع الدخل المفضي إلى

¹ عبد الناصر رويسات، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 247.

² فردريك تولون (Fredéric Teulon)، ترجمة وردية واشد، مرجع سبق ذكره، ص 279.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

الرفاهية لا يمكن الوصول إليها إلا عبر زيادة متوسط الدخل، بمعنى أن معدلات النمو الاقتصادي يجب أن تتجاوز معدلات نمو السكان¹.

I-1-2 معيار الرفاهية عند بيغو (Pigou):

وفي كتابه حول "النظرية الاقتصادية للرفاهية" قام بيغو بالبحث في تطوير الأدوات العملية لضمان الرفاهية بناءً على أسس النظرية الكلاسيكية الجديدة* ("نظرية تناقص المنفعة الحدية"، و"نهج السلوكي الفردي لتقييم المنافع"، و"مبدأ المنفعة"... الخ) وتقوم نظرية بيغو على مفهوم المكاسب الوطنية، أو الدخل القومي الذي يُعتبر منتجًا خالصًا للمجتمع، ويعتبر بيغو هذا المؤشر ليس فقط مقياسًا لكفاءة الإنتاج (حجم السلع والخدمات المنتجة)، ولكن أيضًا كمقياس للرعاية الاجتماعية، فالرفاهية الاقتصادية لا تتوقف على النشاط الفردي بل تتوقف على النشاط الجماعي مما يستلزم دورا نشيطا للدولة²، كما أنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وعلى هذا الأساس يفترض بيغو أن زيادة الرفاهية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الرفاهية العامة³، ويتوقف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على ثلاثة شروط تقابلها ثلاثة أوجه لتدخل الدولة⁴:

- التوزيع الأمثل لأدوات الإنتاج، وهذا هو شرط "كفاءة النظام".

- التوزيع العادل للدخول، وهو الذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الاقتصادية للأفراد الأقل حظا والأكثر احتياجا، وهذا هو شرط "عدالة النظام"، وفي هذا السياق طور بيغو نظريته في الضرائب والإعانات من خلال العمل

¹ أحمد جاسم محمد، محمد حسن عودة، دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق "1975-2011"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد الثامن، العدد 31، 2014، ص 86.

* المدرسة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد "New classical macroeconomics" هي مدرسة اقتصادية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر حيث مثلت فكر اقتصادي جديد من حيث المضمون والمنهج، على الرغم من أن الكثير يعتبرها امتدادا للمدرسة الكلاسيكية من حيث المبدأ الليبرالي، فهي تركز على أهمية أسس ومبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي وخاصة التوقعات العقلانية ونظريات المنفعة الحدية رياضيا وسيكولوجيا... الخ في التحليل الاقتصادي الكلي، ومن أبرز روادها "وليم ستانلي جيفونس William Stanley Jevons" حيث يعد من أوائل من استخدموا المنهج الرياضي في التحليل الاقتصادي، و"كارل مينغر Carl Menger" حيث اهتم بالمنهج السيكلوجي، و"ألفرد مارشال Alfred Marshall" واعتبرت النظرية النيوكلاسيكية أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفورات الخارجية)، كما يتحقق النمو الاقتصادي تدريجيا حيث يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع" العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، والتكنولوجيا" بناء على فكرة التوازن الجزئي الساكن، ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها تركز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

² معتز بالله عبد الفتاح، الأسس الفلسفية والسياسية للتوزيعية للدولة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية بعنوان دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، لبنان، سبتمبر 2006، ص 181.

³ حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1967، ص 139.

⁴ معتز بالله عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 181.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

على تحقيق المساواة في التضحيات الهامشية لجميع الأفراد مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الجانبية للأنشطة المولدة للمنافع.

- تصحيح النشاط الاقتصادي عبر الزمن كمنع التقلبات في الدخل والبطالة الاجتماعية، وهذا هو شرط "استقرار النظام".

I-1-3 معيار الرفاهية عند هيكس وكالدور (Hicks & Caldor):

في ظل صعوبات قياس الرفاهية يقترح كل من هيكس وكالدور (Hicks & Caldor) فكرة التعويض (compensation) وفحواها أن أي تغيير يؤدي إلى الإضرار بفئة في المجتمع يمكن أن تتحقق به الرفاهية إذا أمكن تعويض جميع المتضررين بحيث لا يمكن أن يكون أي واحد فيهم أسوأ حالاً من ذي قبل حيث يتضمن ذلك قيام الراجحين بتعويض المتضررين¹.

I-1-2 فشل السوق وفشل الحكومة:

يعبر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن رؤية إستراتيجية لتعزيز رفاهية الأفراد أو للتأثير على النشاط الاقتصادي أو تصحيح اختلالات السوق.

I-1-2-1 فشل السوق وأسبابه:

يعرف فشل السوق (Market Failure) بأنه: "الحالة التي يفشل فيها نظام السوق بتخصيص الموارد بصورة تتسم بالكفاءة"²، ففي هذه الحالة تكون احتمالية تبديد هائل للموارد المتاحة أو على الأقل عدم إمكانيات تقديم خدمات بالقدر الكافي³، وهذا ما يقودنا إلى مشكلة الندرة خاصة في ظل زيادة السكان بنسبة تفوق زيادة الإنتاج⁴ ومحدودية بعض الموارد وهو ما يستوجب ضرورة التخصيص الأمثل للموارد، ففي كثير من الحالات يفشل السوق في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وهو ما يتطلب تدخل الدولة لتصحيح الوضع، وقد ينشأ فشل السوق (إخفاق السوق) بفعل عدة عوامل، ففي حالة الوضع الأمثل (أمثلة باريتو) والتي تشير إلى أن أي مكسب لطرف معين يقابله خسارة الطرف الآخر أي زيادة منفعة فرد معين تؤثر على منفعة الفرد الآخر⁵، كما أن سعي الأفراد وراء المصلحة الذاتية⁶، ويكون ذلك من خلال السعي على الاستحواذ على الربح والنفوذ في كثير من الحالات عن طريق الضغط على صناعات

¹ جمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والإحصاء، مصر المعاصرة، المطبعة الوطنية، جامعة ميشيغان، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 1987، المجلد رقم 78، رقمنا ديسمبر 2009، ص 70.

² محمد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 15.

³ هلال إدريس مجيد، الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018، ص 153.

⁴ محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 288.

⁵ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة، سلسلة جسر التنمية، العدد 69، جانفي 2008، ص 03.

⁶ De Jong, Jeroen PJ, Gillert, Nils Lennart, et Stock, Ruth M. **First adoption of consumer innovations: Exploring market failure and alleviating factors.** Research Policy, 2018, vol. 47, no 2, p. 487.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

القرار لاتخاذ قرارات وخيارات معينة تهدف إلى تعظيم الرفاهية لمجموعة معينة أي اتخاذ قرار لصالح المصلحة الخاصة قبل المصلحة العامة فعلي سبيل المثال نجد في بعض الدول القطاع الخاص يملك قدرة عالية على التأثير في صنع القرار العام خاصة إذا كانت الشفافية المحيطة بصنع القرار العام ضعيفة وهو ما من شأنه أن يؤثر على جودة القرار العام ويخلق نتائج محدودة للرفاهية، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى نقص وفقدان الثقة في المؤسسات والشركات العمومية¹، وغالبًا ما يختلف الاقتصاديون حول مصادر وأسباب فشل السوق بحسب نظرتهم لدور الدولة في الاقتصاد وامتداتهم الفكرية للمدارس الاقتصادية، وبناء على ما سبق وبصفة عامة يمكن ذكر أهم المصادر والأسباب التي تؤدي إلى فشل السوق من خلال ما يلي:

❖ الاحتكار (Monopoly) أو نقص المنافسة:

يتميز سوق الاحتكار بوجود منتج أو بائع واحد لسلعة معينة مع عدم وجود بدائل قريبة لسلعته ولهذا فالمحتكر لديه قدرة كبيرة على التحكم في سعر البيع²، كما توجد سوق احتكار القلة والتي تتألف من عدد قليل من البائعين يتحسسون من بعضهم البعض لأن كل واحد منهم له إستراتيجية سعرية خاصة تتلائم وطبيعة السلع والخدمات التي يعرضها في السوق³، فوجود هذه الظواهر يقف عائقًا نحو تحقيق أمثلية باريتو والتخصيص الأمثل للموارد، والطريقة العادية لمحاربة الاحتكار هي إزالة الحواجز والعراقيل التي تعمل على إعاقه الموارد المحتكرة حيث تلجأ بعض الدول إلى إصدار قرارات لتفادي الاحتكار مثل مراقبة الأسعار، الأرباح وظروف البيع⁴ والعمل على توفير ظروف المنافسة العادلة، أما إذا لم تستطيع السلطات العمومية معالجة الاحتكار، فالأهون والأفضل بالنسبة للمستهلك أن تكون الحكومة هي المحتكرة وغالبًا ما ينتج هذا عن عدم وجود منتجين آخرين في نفس الفرع أو المجال⁵، وتختلف درجة وقوة الاحتكار من سوق إلى آخر وتبدأ من سوق المنافسة الاحتكارية وتنتهي بسوق في سوق الاحتكار التام⁶، كما أن الاحتكار يمكن اعتباره امتيازًا اقتصاديًا في مفهومه الضيق يتيح إمكانية تحقيق أرباح غير عادية⁷، لكن عندما يشكل البائعين جزءًا منخفصًا من العرض فإن تأثيرهم يكون ضئيلًا على السوق⁸.

❖ السلع العامة:

¹ Dumbrell, Nikki P, Adamson, David, et Wheeler, Sarah Ann. **Is social licence a response to government and market failures? Evidence from the literature**, Resources Policy, 2020, vol 69, p 02.

² أحمد محمد مندور، كامل بكري، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، منشورات قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001، ص 349.

³ حميد عبد النبي الطائي، بشير عباس العلاق، تطوير المنتجات وتسعيرها، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 147.

⁴ كامل بكري، آرثر لويس، رؤيتان في التخطيط القومي والاقتصادي، مؤسسة الوكالة الصحافية العربية، الجيزة، مصر، 2021، ص 85.

⁵ محمد حلمي مراد، المذاهب والنظم الاقتصادية، مؤسسة الوكالة الصحافية العربية، الجيزة، مصر، 2021، ص 160.

⁶ عبد الله محمود الحوامدة، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الإداري، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 144.

⁷ خالد عبد الرحمن حسين، الرأسمالية واقتصاد السوق الحر، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 178.

⁸ De Meza, David et Reito, Francesco, **Too much waste, not enough rationing "The failure of stochastic, competitive markets"**, Journal of Economic Theory, 2020, vol 188, p 02.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

هي السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع ككل مثل خدمات الصحة، التعليم، الأمن، العدالة والدفاع... الخ، وتضطر الدولة لتوفيرها في ظل عدم رغبة القطاع الخاص في إنتاجها نظراً لكونها تقدم بصفة مجانية أو برسوم رمزية، ويتم تمويلها عن طريق مشاركة الأفراد من خلال الضرائب، أما في حالة توفيرها من طرف القطاع الخاص بشكل عام فهذا يؤدي إلى تخصيص غير فعال في بيئة تتميز بوجود سوق تنافسية¹، ويتميز هذا النوع من السلع بحالة "التكاليف المتناقضة" حيث تظهر هذه الحالة في المشروعات الضخمة التي تحتاج إلى كثافة وضخامة رأسمال حيث تكون التكاليف الحدية والمتوسطة تميل للتناقض عند مستويات الإنتاج الكبير، إلا أنه في بعض الحالات قد لا يكون الطلب الكلي كافياً لتحقيق مستوى الإنتاج هذا وهنا لا يقدم المنتجين على الاستثمار في هذه المشروعات لأن العوائد والتدفقات المالية لا تتناسب مع التكاليف الحدية، ولذلك تقوم الدولة بمهمة الاستثمار في هذه المشروعات بالطرق السريعة، السكك الحديدية، المطارات والموانئ... الخ، وكقاعدة عامة كلما ازداد عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى السلع العامة، فإن كفاءة السوق في توفير هذه السلع سوف تنخفض، ووفقاً لذلك فإنه يصعب تحقيق مكاسب الرفاهية من خلال التبادل الخاص، بعبارة أخرى يمكن القول أن السلع العامة تسبب بالنسبة لاقتصاديات الرفاه على الأقل مشكلة اقتصادية تتمثل في "فشل السوق"، حيث يرجع هذا الفشل أساساً إلى الخواص التي تتمتع بها السلع العامة فيما يتعلق بالاستهلاك اللاتنافسي وعدم القابلية للاستبعاد، ويرى الكثير من الاقتصاديين في هذا الجانب أنه يمكن للحكومة أن تحسن من الحالة الاقتصادية للسوق بشكل مباشر عن طريق توفير السلع العامة، أو بشكل غير مباشر عن طريق التشجيع على توفيرها².

❖ الآثار الخارجية (Externalités):

تتسم صناعة السلع الاجتماعية بظاهرة وجود الآثار الخارجية سواء في جانب الإنتاج أو في جانب الاستهلاك، وقد تكون هذه الآثار موجبة في صورة منافع تعود على المجتمع، أو سالبة في صورة تكاليف إضافية يتحملها المجتمع (كالتلوث) بجانب التكاليف والمنافع الخاصة، وتتسم هذه الآثار كون نظام السوق لا يستطيع إظهارها، ومن ثم فإن السعر السوقي لا يعكس مثل هذه الآثار³.

❖ عدم توافر المعلومات:

تؤدي المعلومات دوراً هاماً في السوق حيث تتوقف كفاءة السوق على كفاءة نظام المعلومات أي مدى توفر البيانات والمعلومات المناسبة عن الفرص الاستثمارية من حيث سرعة تدفقها، وعدالة فرص الاستفادة منها وانخفاض

¹ Davila, Julio, Eeckhout, Jan, et Martinelli, César. **Bargaining over public goods**. Journal of Public Economic Theory, 2009, vol. 11, no 6, P 01.

² Anomaly Jonathan, **Public goods and government action**, Politics, Philosophy & Economics, 2015, vol 14, no 2, p 109.

³ بن عارية حسين، تقييم المشاريع الاجتماعية "دراسة حالة جامعة أدرار"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 56.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

تكاليف الحصول عليها¹ حيث تكون الأسواق كاملة وتتسم بالكفاءة في ظل تحقيق سعر التوازن ولكن غالباً ما تكون المعلومات غير متوفرة بالمصادفة اللازمة وغير متاحة للجميع وهو ما يؤدي في حالات إلى وجود أسواق غير كاملة (فشل أو إخفاق السوق)²، وهذا نتيجة إلى أن عملية المفاضلة بين الخيارات والبدائل الاستثمارية تعتمد بالأساس على المعلومات وبالأخص منها المتعلقة بالسوق كقرارات المستهلكين كون نقص المعلومات أو التشكيك في مصداقيتها ينعكس سلباً على قرارات السوق لكل من المنتج والمستهلك، وهنا تظهر أهمية الدولة في معالجة تشوهات السوق بسبب تباين المعلومات والعوامل الخارجية من منظور السياسات العمومية عن طريق تخصيص المشروعات العامة وإتباعها لآليات السوق أو الاعتماد على آلية الأسعار الإدارية³ أو من خلال الضرائب والإنفاق الجبائي ومختلف أنواع الإعانات،... الخ.

I-1-2 فشل الحكومة:

كما نجد هناك فشل غير سوقي (فشل الحكومة) يحدث عندما يتسبب التدخل الحكومي بالتخصيص الغير كفاء للسلع والموارد، ويعد هذا المفهوم مفهوم حديث مقارنة بالمفهوم الأول (فشل السوق) ويرجع الفضل إلى استخدام مفهوم فشل الحكومة إلى نظرية الخيار العام والتي تعبر عن استخدام الأدوات الاقتصادية الحديثة في دراسة مشاكل كانت تعتبر سابقاً ضمن علم السياسة، ومن بين أشكال فشل الحكومي "ظاهرة المزاحة"، "تغلغل أصحاب النفوذ داخل الحكومة والتأثير على قراراتها الاقتصادية والمالية لجهات ومصالح معينة، خلق ضرائب ومنح إعانات غير مبررة،... الخ"⁴. إن وجود فشل السوق هو دليل على وجود فشل حكومي أيضاً ناتج عن إخفاق الحكومة في تصحيح فشل السوق نتيجة لضعف تشخيص حالة الاقتصاد واتخاذ مواقف غير فعالة يمكن أن تكون نتيجة ضغوطات لمجموعات أو منظمات ذات التأثير الواسع للحفاظ على مصالحها⁵، كما أن التدخل الحكومي لمعالجة فشل السوق تعترضه عدة عوائق أهمها "حجم التكاليف الإدارية، نقص المعلومات، نقص المرونة، وجود آثار ونتائج غير متوقعة على الأسواق الأخرى، الفساد،... الخ"⁶، ويمكن توضيح نطاق ومجال تدخل الحكومة من خلال الشكل التالي:

¹ شقيري نوري موسى، الأسواق المالية وآليات التداول، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2007، ص 149.

² International Monetary Fun, **Public Sector Debt Statistics: Guide for Compilers and Users, Manuals & Guides**, 2013, P 52.

³ مندور عصام عمر، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية "المنهج، النظرية، القياس"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 76.

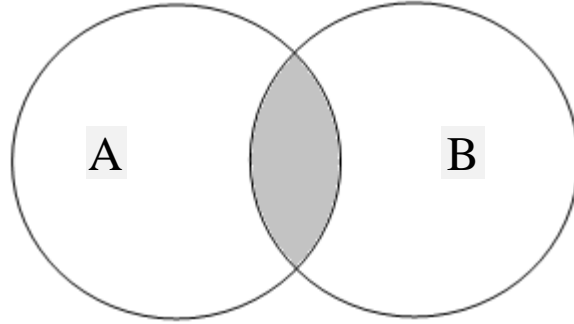
⁴ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 04 و05.

⁵ Keech, William R., Munger, Michael C., et Simon, Carl. **Market failure and government failure**. In, Paper submitted for presentation to Public Choice World Congress, 2012, p 05.

⁶ Hausman, Daniel M. **Market failure, Government failure, and the hard problems of Cooperation, Ethics and Economics**, 2008, vol 6, no 1, P 05.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

شكل (3-1): التدخل الحكومي لمعالجة فشل السوق في منطقة تقاطع بين مصالح الأفراد "A" و"B"



Source : Medema, Steven G, **The hesitant hand Mill, "Sidgwick, and the evolution of the theory of market failure"**, History of Political Economy, 2007, vol 39, no 3, p 338.

تمثل منطقة التقاطع (A) و(B) منطقة صراع وتداخل المصالح حيث أنها تمثل مجال إمكانية تدخل الحكومة في العمل الفرد لتحقيق هدف أو مشروع معين لإشباع رغباته قد يتسبب في زيادة التكاليف أو خسارة للآخرين أو اعتراض سلعة كان لديهم أمل في الحصول عليها سابقا بسهولة وبأقل التكاليف حيث غالبا ما تنشأ هذه التعارضات والتداخلات بين الأفراد من طرف المؤسسات، فالمسألة هنا لا تتمثل في القضاء على هذه التداخلات والتعارضات لأن ذلك مستحيل، وإنما تتمثل في تحديد كيفية تعامل المجتمع مع هذه الآثار الغير مباشرة بمختلف مظاهرها دون وضع قيود صارمة تنتهك الحرية الفردية على الرغم من وجود ضرر أو احتمال حدوثه بمصالح الآخرين وهذا ما يبرر التدخل من طرف الحكومة والذي يجب أن يكون يتماشى وطبيعة فشل السوق سواء عن طريق إنتاج السلع العمومية أو وضع القوانين واللوائح التنظيمية، الضرائب والرسوم، تقديم إعانات،... الخ، بهدف تحقيق مستوى معين من الرفاهية للمجتمع، وأحيانا يؤدي التدخل الحكومي إلى جعل الوضع أكثر سوءا في حالة فساد القطاع العمومي، الإنفاق تحت المطالب الشعبية بعيدا عن دراسات الاستشراف ودراسات تحليل المنافع والتكاليف،... الخ (الفشل الحكومي)، لذلك يستوجب التدخل الحكومي لمعالجة فشل السوق أن يكون معتدلا ومحدودا قدر الإمكان ليتناسب مع هدف أو أهداف محددة¹.

¹ Medema, Steven G, **Ibid**, p 338,339,340,351.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

I-1-3 نماذج التخصيص الكفء للموارد:

يعرف بول ساملسون* "Paul Samuelson" 1989 الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج بأنها "كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان ويكون مرتبطاً بقيمة"¹، بينما يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض والحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد والمجتمع²، أي تحديد الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يحقق تعظيم المنفعة المحصلة منها، ويشمل التخصيص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل بين الحاجة والأخرى نذكر منها³:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- تخصيص الموارد بين الإنتاج وبيع السلع الاستهلاكية.

وتتصف غالبية الموارد العمومية بخاصية التناقص في الاستهلاك وهنا تبرز مشكلة أمام صانعي السياسات العمومية في تحديد الكمية الواجب إنتاجها بهدف الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد من طرف وجهة نظر المجتمع ككل⁴ وفي ظل محدودية بعض الموارد العمومية المتاحة وهو ما يعرف بمصطلح (المشكلة الاقتصادية) كنتيجة للندرة النسبية لهذه الموارد حيث تتجلى هذه المشكلة في كيفية الاستخدام الأمثل والكفء لهذه الموارد النادرة بهدف إشباع الحاجات العامة المتنوعة والمتزايدة والمتجددة⁵، فالندرة تجعل لكل قرار تخصيص أو توزيع مورد ما تكلفة فرصة بديلة أخرى إذا تم استغلاله في مجال آخر أو وقت آخر، بمعنى آخر أن استغلال هذا المورد قد يعطي قيمة أفضل أو عائدا اجتماعيا أكبر، فندرة ومحدودية هذه الموارد هي التي تحدد أسعارها وتكاليفها وتوزيعاتها وحجمها ووقت استغلالها، ومن هنا تأتي أهمية ودور الترشيح الاقتصادي حيال هذه الخيارات بهدف تحقيق منافع متدفقة تتجاوز قيمة التكلفة البديلة (Opportunity cost)⁶.

* بول سامولسون (Paul Samuelson)، (15 ماي 2015 - 13 ديسمبر 2009)، خريج جامعة شيكاغو، وجامعة هارفارد، وأستاذ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT (Massachusetts Institute of Technology)، متشعب بالفكر الكينزي، ويعد أول اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عن كل أعماله ومساهمته في النظرية الاقتصادية عام 1970، ويرى سامولسون أن الاقتصاد الرياضي هو التطبيق العملي لكل مشاكل فروع الاقتصاد كالتجارة، الصناعة، التسويق والتخطيط... الخ، وذلك من خلال استخدام الأساليب والنماذج الرياضية في التحليل كالمبرجة الخطية على سبيل المثال، ويعتبر كتاب "الاقتصاد تحليل تمهيدي" الذي نشره لأول مرة في 1948 من أفضل الكتب مبيعا في الاقتصاد علي مر عقود حيث ترجم لعدة لغات منها العربية، وهو متاح للتحميل المجاني على مواقع البحث الإلكترونية، وقد نشره رفقة الاقتصادي وليام نوردهاوس (William Nordhaus)، والذي اشتهر بدوره ببحوثه في النمذجة الاقتصادية، والتي تحصل بفضلها على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2018 لدعجه تغير المناخ في تحليل الاقتصاد الكلي طويل المدى.

¹ مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات الموارد والبيئة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 13.

² محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعزز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 258.

³ نفس المرجع السابق، ص 258.

⁴ أيمن ديوب، أيمن صالح، التحليل الاقتصادي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص 94.

⁵ رسلان خضور، غسان إبراهيم، علم الاقتصاد، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص 06.

⁶ حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 22.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن بها قياس الكفاءة الاقتصادية في الإنفاق العمومي على المشروعات العامة، نذكر منها:

- **الكفاءة التخصّصية (Allocative Efficiency):** يقصد بها تخصيص الموارد العمومية بشكل يحقق العدالة والفعالية بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وبين مختلف المناطق والأقاليم الجغرافية، والتخصيص بين الاستهلاك والاستثمار، وكذلك بين الأجيال بالنسبة للموارد العمومية الناضبة على المستوى الكلي، وبالنسبة للوحدات الإنتاجية على المستوى الجزئي وتعد الكفاءة الإنتاجية من أهم عناصر الكفاءة الاقتصادية.

- **الكفاءة الإنتاجية:** ويقصد بها تحقيق أقصى المنافع الممكنة في ظل الموارد العمومية المتاحة وبأعلى جودة ممكنة على مستوى كل نشاط أو قطاع بغض النظر عن نوعية السلعة سواء كانت عامة أو شبه عامة أو خاصة، وسيؤدي ذلك إلى رفع خصائص السلع والخدمات كما وكيفا كما تؤدي إلى تحسين نوعية القرار الإداري¹.

- **الكفاءة الاستهلاكية:** يقصد بها تحقيق الاستهلاك الأمثل دون الإسراف أو المغالاة خاصة بالنسبة للسلع العامة التي تتسم بالمجانبة أو تلك المدعومة من خلال ترشيد وتوجيه الإنفاق العمومي بما يتماشى وحاجات المجتمع.

- **الكفاءة السعرية:** يقصد بها دراسة وتحديد السعر المناسب خاصة بالنسبة للسلع المدعومة والسلع الخاصة التي ينتجها القطاع العمومي والذي يهدف إلى تحقيق أرباح أساسا من خلال العمل إلى الوصول لتحقيق السعر الأمثل (Optimal Pricing) حيث تتعادل الأسعار مع التكاليف الحدية في ظل تواجد بيئة تنافسية وكلما تم الاقتراب أكثر بين هذا المتغيرين دل ذلك على كفاءة القرار الإداري².

- **الكفاءة الاستثمارية:** وذلك من خلال مختلف دراسات الجدوى للمشاريع العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار كل من المؤشرات الجزئية على مستوى المشروع ذاته والمؤشرات الكلية على المستوى الاقتصادي القومي.

I-2 وظيفة التوزيع:

تعد دراسة وتحليل فوارق الدخل والفجوة بين مختلف الفئات الاجتماعية محل اهتمام الاقتصاديين والسياسيين على اختلاف توجهاتهم وأفكارهم لارتباط العدالة بالاستقرار الاجتماعي والمساواة، حيث تعد وظيفة التوزيع جوهر العملية السياسية والاقتصادية فهي مقياس فاعلية أداء أي نظام سياسي كونها شديدة الارتباط بالتنمية الاقتصادية³، فوفقا للنظرية الكلاسيكية يتحدد نمو الناتج وزيادة الدخل إلى المعدل الأعلى لتراكم رأسمال والذي بدوره يعتمد على الأرباح الكبيرة المحققة من أصحاب رأسمال مما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار مما يعني أن المساواة في توزيع الدخل (لصالح

¹ علي سعد الدين إبراهيم والآخرين، الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي "بحوث ومناقشات"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1991، ص 157.

² محمود حامد، قضايا اقتصادية معاصرة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017، ص 152.

³ عبد العالي حور، الوظيفة التوزيعية للأنظمة السياسية العربية "مدخل إلى فهم العنف السياسي ونتائجه"، أبحاث حول العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة "مقاربات سوسولوجية وحالات" الجزء الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2017، ص 98.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

فئات العاملين) سيؤدي إلى تراجع الادخار الإجمالي وبالتالي الاستثمار ومن ثم إبطاء النمو، وهو ما يعني الاختيار بين عدالة التوزيع والنمو الاقتصادي¹، أما بالنسبة للتحليل النيوكلاسيكي ففاعلية توزيع الموارد لا تعني بالضرورة العدالة والمساواة فهي تعترف بوجود درجة من عدم المساواة في المكافآت التي يحصل عليها الأفراد (الأجور) مقابل جهدهم في العمل نتيجة لاختلاف إنتاجيتهم الحدية في العمل هذه النتيجة لا يمكن تجنبها في نظام اقتصاد السوق، وبالتالي فإن هذا التصادم بين الفاعلية والعدالة قد يستعمل لتبرير التفاوت الكبير في الدخل في الدول النامية²، وعلى النقيض من ذلك في النظرية الكينزية أين يلعب الطلب الكلي الدور الأساسي في تحديد النمو على المدى البعيد قد يكون تفاوت التوزيع إما معوقا كونه محكوما بمستوى هيكل الأجور أو محفزا للنمو كونه محكوما بمستوى الأرباح، ويتوقف ذلك على تأثير توزيع الدخل على الطلب الكلي والاستثمار الخاص³، وفي الوقت الراهن وفي ظل تزايد حجم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وترابط الأسواق فإن الهيئات والحكومات المركزية تستطيع بشكل هائل التأثير في توزيع الدخل وإعادة توزيعه في المجتمع من خلال أدواتها المالية كسياسات الضرائب والإعانات والدعم والإنفاق العام... الخ⁴، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة تحليل ودراسة توجيه الإنفاق العمومي عند إعادة توزيع الدخل بما يتماشى وتقليل الفجوة بين الأفراد لضمان تحقيق مزايا الإنفاق الاجتماعي فعلى سبيل المثال نجد في الاقتصاديات النامية يتم توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق على الرعاية الصحية لدعم المستشفيات في المناطق الحضرية التي قد لا تكون خدماتها موجهة للأفراد الفقراء وحتى متوسطي الدخل أحيانا⁵، كما أن معظم معايير توزيع الدخل تخص البلدان أو المناطق داخل البلد نفسه خاصة في البلدان النامية التي تتميز بعدم المساواة في الدخل وإعادة توزيعه⁶، وعند الحديث عن توزيع الدخل يميز الاقتصاديين بين مبدئين في قياس توزيع الدخل، "التوزيع الشخصي (الحجمي)" و"التوزيع الوظيفي للدخل"⁷.

¹ عثمان محمد عثمان، التنمية الاقتصادية "معضلة النمو الاقتصادي أم عدالة توزيع الدخل"، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، 2018، ص 38.

² عبد الرحمان بن سانية، عبد اللطيف مصطفى، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014، ص 198.

³ عثمان محمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁴ الفارس عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 94.

⁵ جوناثان أوستري وأندروبيرغ (Jonathan Ostryk, Andrewberg)، أداة القياس "الأحياء العشوائية وناطحات السحاب الحديثة في البرازيل"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2014، ص 37.

⁶ واين نافزيجر (Wayne Navziger)، ترجمة هبة عز الدين حسين، وياسر عز الدين حسين، التنمية الاقتصادية، دار حيثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018، ص 243.

⁷ سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانون للنشر والطباعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 64.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

- التوزيع الشخصي للدخل: وهو مقدار ما يحصل عليه أفراد المجتمع أو القطاع العائلي من دخول بغض النظر عن مصدر هذا الدخل¹. هذا بغض المشاركة أو عدم المشاركة في العملية الإنتاجية².

- التوزيع الوظيفي للدخل: هو توزيع الدخل على عناصر الإنتاج بغض النظر عن المالكين، وتشمل عناصر الإنتاج كل من "الأرض أو الطبيعة"، "العمل"، "رأس المال"، و"التنظيم"³.

I-1-2 أهم مؤشرات قياس عدم العدالة في التوزيع:

إن التفاوت في توزيع الدخل أو المنافع يعد من المواضيع الهامة التي تحظى باهتمام كبير سواء من طرف الاقتصاديين أو من طرف صناع القرار، وذلك لأنها مرتبطة بمستوى ودرجة رفاهية الأفراد، فسياسة الإنفاق العام يفترض أن تمثل سياسة تنموية في شكل نفقات عامة توزيعية بين إنتاج السلع العامة، ومختلف التحويلات الاجتماعية والمالية... الخ والتي تراعي التفاوت بين مختلف طبقات المجتمع وأقاليم الدول، يتحمل المجتمع جزاء مهمما من تكلفتها من خلال المشاركة في تحمل الأعباء العامة (الضرائب) ومن بين أهم معايير ومؤشرات قياس عدم العدالة في التوزيع نذكر:

I-1-2-I منحنى لورنز (Lorenz Curve):

استخدم هذا المنحنى لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي لورنز (M.O.Lorenz)، ويعد من الأكثر الأشكال البيانية استخداما للتعبير عن حجم التفاوت في الدخل أو الثروة خاصة في تحليل بيانات الدخل العائلي⁴، فهو عبارة عن شكل بياني يوضح التفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلق (Line of Equality 45°) ومنحنى التوزيع الحقيقي، لذلك فإن منحنى لورنز الأكثر بعدا عن خط المساواة المطلق يمثل درجة أكبر في عدم المساواة⁵ حيث يمثل المحور الأفقي النسب المئوية لعدد السكان، والمحور العمودي النسب المئوية لدخول الأفراد والعائلات، واقعا لا يوجد أي مجتمع يحقق العدالة المطلقة والتامة في توزيع الدخل حيث يمثل خط المساواة حالة افتراضية لا تعكس الواقع الحقيقي إلا أن جميع الدول تسعى جاهدا إلى الاقتراب من تحقيق هذا الوضع قدر الإمكان من خلال العمل على تقليص الفجوة بين خط المساواة المطلق في توزيع الدخل وبين منحنى التوزيع الحقيقي (الواقعي)، إذ أن تحرك منحنى لورنز أسفل خط المساواة دليل على سوء توزيع الدخل وانتقاله نحو الأعلى يدل على تحسن توزيع الدخل، كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ محمد سلطان أبو علي، أصول علم الاقتصاد "النظرية والتطبيق"، مكتبة نهضة الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1986، ص 248.

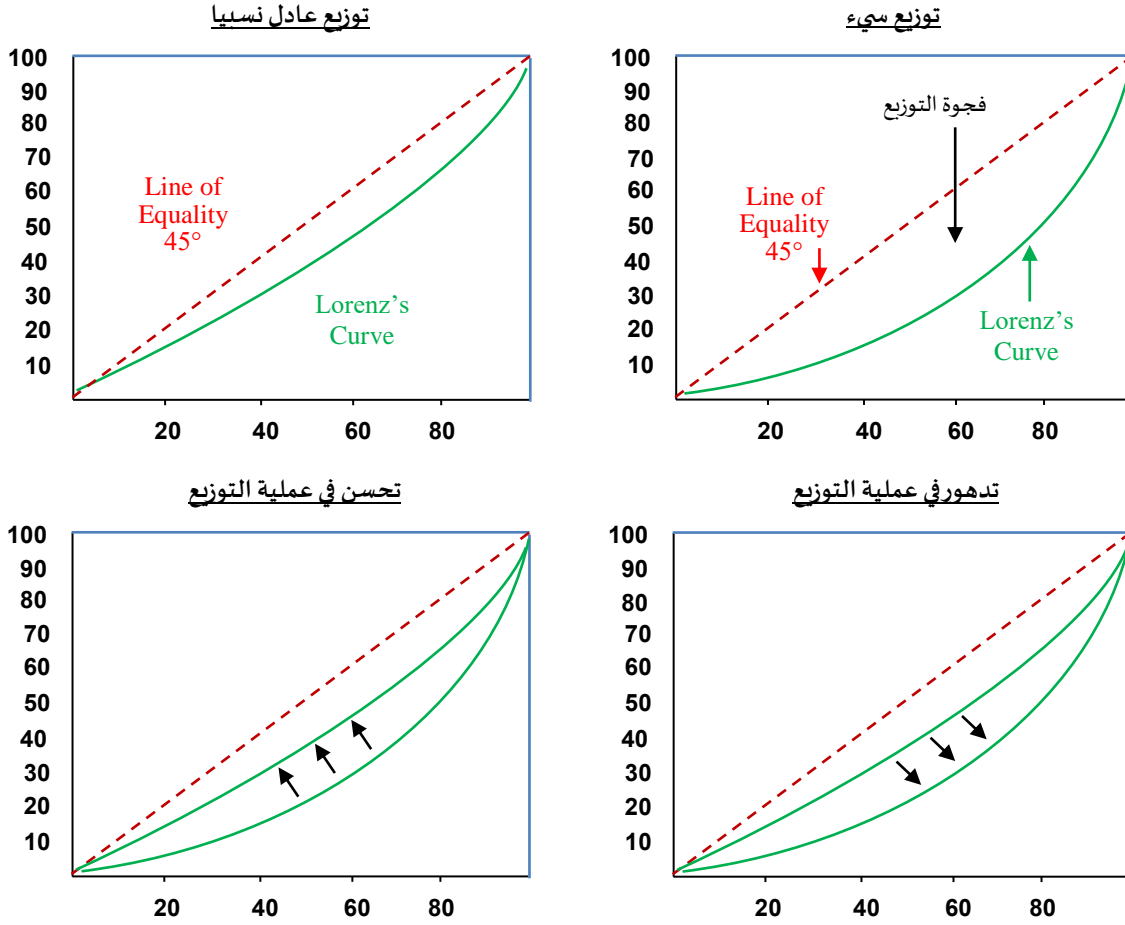
² الطاهر قانة، علم الاقتصاد لطلبة العلوم الاقتصادية، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 104.

³ محمد سلطان أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

⁴ يونس علي محمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2021، ص 286.

⁵ ميشل ب تودارو (Mecheal P Todaro)، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حمد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 204.

شكل (1-4): حالات انتقال منحى لورنز "Lorenz Curve"



المصدر: بن أحمد جيلالي، سياسة إعادة توزيع الدخل والتنمية الاجتماعية في الجزائر "إشكاليات وتحديات"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2020، ص 36.

2-1-2-I معامل جيني (Gini Coefficient):

يعتبر معامل جيني الذي يعتمد على "منحنى لورنز" أكثر مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع شيوعاً واستخداماً، ويعرف معامل جيني على منحنى لورنز على: "أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث (خط المساواة) لإجمالي مساحة المثلث"¹، حيث يرصد التشتت الإحصائي في توزيع الدخل أو الثروة على السكان، ويدلّ معامل جيني حين يبلغ "الصففر" عن وجود مساواة بشكل كامل أي أنّ كل فرد من السكان يتمتّع بقيمة الدخل نفسها، في حين يشير إلى وجود أقصى حد من عدم المساواة حين يبلغ الرقم "الواحد" أي أنّ كل الدخل يذهب لصالح فرد واحد، في

¹ المعهد العربي للتخطيط، مؤشرات قياس الفقر وعدم العدالة في التوزيع، الكويت، ص 18.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

حين يترك جميع الأفراد الآخرين من دون دخل¹، وبالتالي فإن معامل جيني يزيد بزيادة التفاوت في التوزيع وينخفض بانخفاضه²، وحالات "0" و"1" هي حالات افتراضية حيث لا يوجد أي مجتمع يحقق عدالة مطلقة أو حالة عدم وجود مساواة بشكل كامل وتام، ويستمد معامل جيني فكرته من منحى لورنز، ويتم الحصول على هذا المعامل من الناحية الهندسية بحساب نسبة المساحة المحصورة بين منحى لورنز وخط المساواة للمساحة الإجمالية تحت خط المساواة كما هو في ما يلي³:

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة بين منحى لورنز وخط المساواة}}{\text{المساحة الإجمالية تحت خط المساواة}}$$

ولأغراض تطبيقية يمكن حساب معامل جيني رياضياً من خلال ما يلي⁴:

$$Gini = 1 - \frac{1}{1000} \sum_{i=0}^n (S_i + S_{(i-1)})W_i$$

حيث أن:

$Gini$: معامل جيني وهو محصور بين "0" و"1".

S_i : التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لدخل الفئة (i).

$S_{(i-1)}$: التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لدخل الفئة السابقة (i).

W_i : النسب المئوية لعدد الأفراد في الفئة (i).

n : عدد الفئات أو حجم العينة.

1000: الحد المعياري للدخل .

الحد المعياري للدخل يحدد من قبل خبراء التنمية البشرية على أساس أقصى الاحتياجات التي يغطيها هذا الحد من الدخل في ظل المستوى العام للأسعار السائدة كما يمكن أن يمثل هذا الحد بمتوسط الدخل الفردي أو متوسط الفئات⁵.

I-2-1-3 معامل كوزنتز (Kuznets Coefficient):

يرى سايمون كوزنتز (Kuznets Simon) أنه بزيادة نصيب الفرد من الدخل كنتيجة لزيادة معدلات النمو يزيد معه التفاوت في توزيع الدخل أولاً، ولكن بعد ذلك وعند نقطة الانعطاف يبدأ التفاوت في توزيع الدخل بالتناقص مع زيادة

¹ مجموعة البنك الدولي، الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها "أثر سياسات إعادة التوزيع في السياسات المالية"، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ماي 2020، ص 01.

² البشير عبد الكريم، وسراج وهيبية، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقير في الدول العربية، مجلة شمال إفريقيا، العدد 11، جامعة شلف، الجزائر، 2013، ص 05.

³ يونس علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 289.

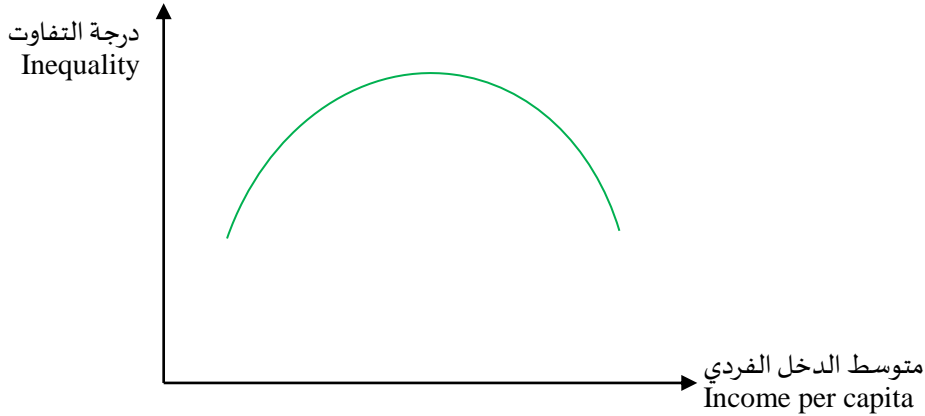
⁴ أحمد جاسم محمد، محمد حسن عودة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁵ نفس المرجع.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

نصيب الفرد بالتزايد الناجم عن زيادة معدل نمو الناتج الوطني الخام¹، بمعنى أن هناك علاقة غير خطية بين متوسط دخل الفرد (كمؤشر للمرحلة التنموية) ومؤشرات قياس عدالة التوزيع²، وهذا كما يوضحه الشكل التالي:

شكل (1-5): منحى كوزنتس "Kuznets Curve"



المصدر: عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة "النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، مشكلة الفقر"، شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2016، ص 30.

ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية³:

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{10} |d_i - 10|}{180}$$

حيث أن:

K : قيمة معامل كوزنتس وهو محصور بين "0" و"1".

d_i : النسبة المئوية للدخل التي تتلاقها الفئة العشرية (i).

$d_i - 10$: القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلاقها الفئة الدخلية (i).

n : عدد الفئات الدخلية وتساوي 10.

180: أقصى درجة من التفاوت في توزيع الدخل.

يتبين من الصيغة الرياضية أعلاه أنه عندما تكون قيمة معامل كوزنتس مساوية لـ "0" فإن ذلك يعني التساوي التام في توزيع الدخل أي أن كل فئة عشرية تحصل على (10%) من الدخل لأنها تتضمن (10%) من الأفراد وعليه فإن قيمة

¹ بن محاد سمير والآخرين، اختبار فرضية منحى كوزنتس البيئي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي "دراسة حالة مجموعة من الدول العربية باستعمال نماذج البيانات الطولية"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر "03"، المجلد 2، العدد الأول، 2020، ص 554.

² المعهد العربي للتخطيط، سياسات العدالة الاجتماعية، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 110، فيفري 2012، ص 03.

³ يونس علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 290.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

|di -10| تكون "0" لكل الفئات، أما عندما تكون قيمة المعامل تساوي "01" فهذا يعني أن التفاوت في توزيع الدخل يكون في حده الأقصى، ومن ثم فإن كل الدخل يذهب للفئة العشرية الأخيرة إذ تكون "100"¹.

I-2-2 أهداف التوزيع بالنسبة للدولة:

غالباً ما تسعى الدولة من خلال سياسة التوزيع إلى تقليص التفاوت في توزيع الدخل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

I-2-2-I العدالة الاجتماعية:

تعرف العدالة الاجتماعية على أنها: "تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والحرمان من الثروة والسلطة، وتنعقد فيها الفروق الغير مقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة"²، ولتحقيق هذا تسعى جل الدول إلى سن القوانين والتشريعات التنظيمية لتحقيق أقصى المنافع العامة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بهدف الوفاء لحاجات ومتطلبات جميع أفراد المجتمع، فالعدالة الاجتماعية تعبر عن جميع النظم التي يتم من خلالها تحقيق المساواة من حيث الحقوق في الأمن، العدالة، فرص التعليم، الثروات، الرعاية الصحية... وغيرها³، وبالنسبة للطبقات الأقل دخلاً تتجلى الوظيفة التوزيعية للدولة بصفة مباشرة غالباً في مختلف التحويلات الاجتماعية التي تعمل على تقليص الفجوات كمعاشات المسنين وإعانات البطالة⁴ وبعض الإعفاءات والامتيازات لفئات معينة، فالعدالة الاجتماعية هي قضية أخلاقية بالدرجة الأولى قبل أن تكون اقتصادية وهو ما يطرح إشكالية التناقض والتوافق بين مبدأ الكفاءة الاقتصادية ومبدأ التفاوت في التوزيع، ففي حين يرى البعض أن طبيعة العلاقة بين هذين المبدئين علاقة تناقضية، لذلك نجد أصحاب هذا الرأي يهتمون فقط بالكفاءة الاقتصادية على حساب الدور الاجتماعي للدولة ومبررهم في ذلك أن النمو الاقتصادي كفيلاً بالقضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي، بينما يرى البعض أن العلاقة بين المبدئية تكاملية⁵.

I-2-2-II العدالة الاقتصادية:

¹ بن أحمد جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² علي عبد القادر علي، العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 09، المجلد الثالث، 2014، ص 15.

³ إسماعيل قدير، العدالة الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية "دراسة في السياق العربي المقارن بالاستئناس بالتجربة الماليزية"، سلسلة دراسات تنموية، العدد 70، المعهد العربي بالكويت، 2021، ص 12.

⁴ زينب التوفيق السيد، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي "الحالة المصرية نموذجاً"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 59، 2015، ص 13.

⁵ محمد علي المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 235.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

تختلف نظرة الاقتصاديين إلى العدالة الاقتصادية بحسب الأفكار والمدارس الاقتصادية ونوعية النظام الاقتصادي السائد، وبصفة عامة يمكن القول أن العدالة الاقتصادية تنطلق من أهداف تحقيق الرخاء الاقتصادي عبر العمل على وجود سياسات والإجراءات عادلة للوصول إلى قدرة الأفراد على توفير المتطلبات الاقتصادية وبما ينعكس إيجاباً على قدرتهم على الإنفاق لتحقيق الرفاهية ومن ثم تعزيز الطلب الكلي¹، وذلك دون المساس بمبدأ تكافؤ العائد (الأجر) مع الجهد المبذول (العمل) من طرف الأفراد (العمال والمنتجين) ودون استغلال فرد أو فئة، وإذا كانت العدالة تقتضي تقليص الفوارق الناتجة عن التفاوت في توزيع الدخل، هنا يطرح التساؤل حول القدر المقبول من الفوارق في الدخل الناتجة عن التفاوت في الجهد الإنتاجي المبذول من طرف الأفراد نظير عملهم، وبما أن تكافؤ العائد مع الجهد العملي المبذول من طرف الأفراد يعني فئة معينة (كالعجزة، البطالين، والأقل جهداً وإنتاجاً) من توفير احتياجاتهم الأساسية بالقدر الكافي نظراً لمحدودية عوائدهم المالية، وهنا تلعب الدولة دوراً هاماً في إعادة توزيع جزء من الدخل لهذه الفئات عن طريق الضرائب التصاعدية وإقامة مشروعات الرفاهية الاجتماعية (الصحة والتعليم، الحماية الاجتماعية، السكن... الخ)²، فالتوزيع العادل للفرص والموارد الاقتصادية يعد جزءاً أساسياً من مقومات العدالة الاقتصادية والتي بدورها من مقومات العدالة الاجتماعية³.

فكما سبق التعرض له في منحى لورنز واستحالة تحقيق عدالة تامة ومطلقة، يرى أصحاب مدرسة اقتصاد الرفاهية أن تحقيق العدالة الاقتصادية يكون نتاجاً لموازنة تتم بين الكفاءة في الإنتاج والعدالة في التوزيع عن طريق احتساب الرفاهية (المنفعة) الفردية ثم الجماعية عند مستويات مختلفة من الإنتاج وأنماط متباينة في توزيع العوائد بغرض التوصل إلى الرفاهية الكلية العظمى، ويعتبرون نمط التوزيع الذي يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الكلية النمط الأكثر عدالة⁴.

I-3 وظيفة الاستقرار:

تقوم الدولة بإدارة السياسات الاقتصادية الكلية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة وذلك عن طريق استخدام أدوات "السياسة المالية" و"التجارية" و"السياسة النقدية"⁵، بما في ذلك أسعار الفائدة والصراف⁶، وكذلك مختلف القوانين والتشريعات الملائمة لتحقيق الاستقرار، فالإنفاق العمومي في الفكر الكينزي يعد وسيلة مهمة من وسائل توزيع الثروة،

¹ حسين احمد دخيل، العدالة الاقتصادية في مجتمعات ما بعد الصراع، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 19، المجلد 05، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، نوفمبر 2021، ص 315.

² محمد هاشم عوض، تحقيق العدالة الاقتصادية، المؤتمر الأول لجماعة الفكر والثقافة الإسلامية، الخرطوم، السودان، 2004.

³ إسماعيل قدير، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁴ محمد هاشم عوض، مرجع سبق ذكره.

⁵ زييري رمضان، العولمة و البنى الوظيفية الجديدة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 286 و 287.

⁶ زيدي، حسن لطيف كاظم، الدولة والتنمية في الوطن العربي "محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 53.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

وتحويل القوة الشرائية من فئة لأخرى داخل المجتمع، والأهم من هذا أن زيادة الإنفاق الاستثماري بشكل مباشر تؤدي إلى زيادة التوظيف، ومن ثم زيادة الدخل وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية¹.

I-3-1 السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي:

تعرف السياسة المالية (Fiscal Policy) بأنها: " استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية²"، كما تعرف كذلك بأنها: "مجموع الإجراءات والتدابير التي تندرج ضمن الوظيفة المالية للدولة، والتي تعني القيام بالإنفاق واقتطاع الإيرادات العامة والاقتراض وتسيير الدين العام بهدف التأثير على الحياة الاقتصادية³"، ومن خلال التعريفين السابقين نلاحظ أن استخدام السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية يتعدى الإنفاق العمومي (سياسة إنفاقية) ليشمل كل من الإيرادات بمختلف أنواعها كالضرائب والرسوم في الحالات العادية (سياسة جبائية) والدين العام في الحالات الغير عادية لتمويل الميزانية العامة (سياسة ائتمانية)، أما الإصدار النقدي فهو خارج إطار السياسة المالية كونه أحد أدوات السياسة النقدية، وبصفة عامة تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف أهمها⁴:

- العمل على التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- استقرار المستوى العام للأسعار.
- إعادة توزيع الدخل والثروات.
- تحقيق النمو الاقتصادي.

فالسياسة المالية ضرورية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، حيث لا يمكن تحقيق العمالة الكاملة والحفاظ على مستوى استقرار الأسعار تلقائياً في اقتصاد السوق، بل يتطلب ذلك توجيه السياسة العامة لتجنب التقلبات الاقتصادية والتي قد تكون لفترات طويلة كالبطالة والتضخم⁵، وعلى هذا النحو تستخدم أدوات السياسة المالية إما لمعالجة وجود "فجوة انكماشية" حيث يكون (الدخل التوازني أقل من دخل العمالة) أو "فجوة تضخمية" للاقتصاد حيث يكون (الدخل التوازني أكبر من دخل العمالة).

¹ فاروق صالح الخطيب، الإنفاق العمومي على البنية الأساسية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، مصر، العدد الأول، 1998، ص 71.

² محمود حسين الوادي، ركيزاء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 182.

³ Lndais Bernard, *Leçon de politique Budgetaire*, De Boek Universite, Mont-Saint-Guibert, Belgique 1998, P 09.

⁴ طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صنعاء، عمان، 1998، ص 166.

⁵ ريتشارد موسجريرف وبيجي موسجريرف، ترجمة محمد حمدي السباخي، مراجعة كامل سلمان العاني، تقديم سلطان محمد السلطان، المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1993، ص 32.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

يعرف التضخم على أنه "الزيادة أو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار عبر فترة زمنية معينة"¹، وهذا ناتج عن الفائض في مستوى الطلب الكلي الزائد عن قدرة العرض المتاحة²، بمعنى آخر أن معدل الزيادة في الدخل النقدي (الاسمي) أكبر من معدل الزيادة في نمو المتوسط الإنتاجي، ويتم حساب معدل التضخم على النحو التالي³:

$$\text{Inflation Rate} = \frac{\text{CPI}(t) - \text{CPI}(t - 1)}{\text{CPI}(t - 1)}$$

حيث أن:

$\text{CPI}(t)$: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة الحالية.

$\text{CPI}(t - 1)$: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة السابقة.

وبسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن دور السياسة المالية هنا هي محاولة تقليص مستوى الطلب وخفض قدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى "بالسياسة المالية الانكماشية" لعلاج الفجوة التضخمية " Inflationary Gap" تتلخص هذه السياسة في ما يلي:

❖ تخفيف مستوى الإنفاق العام:

يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ويتم معالجة هذه المشكلة عن طريق امتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية عن حاجة السوق⁴ حيث تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في المستوى العام للأسعار.

❖ رفع مستويات الضرائب:

هنا يجب التفريق بين أنواع الضرائب والآثار المترتبة على كل نوع بالنسبة للطلب الكلي، فقد تقوم الدولة بتخفيض الضرائب على الاستثمارات الاستهلاكية الجديدة لزيادة العرض الكلي وزيادة معدلات الضرائب على الدخل المخصصة للاستهلاك⁵ بهدف تخفيض القدرة الشرائية للأفراد نتيجة اقتطاع جزء أكبر مما كان عليه سابقاً من دخولهم لصالح الدولة في شكل ضرائب، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار، ولكن تجدر الإشارة إلى أن زيادة الضرائب يجب أن لا تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على الأفراد والمؤسسات حتى لا يحدث

¹ مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 273.

² رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 163.

³ ديش فاطمة الزهرة، دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية "دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2018، ص 37.

⁴ فاطمة محمد راشد علي، السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 261.

⁵ نفس المرجع السابق.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

التهرب والغش الضريبي، كما يمكن للدولة أن تجمع بين كل من الإنفاق العمومي بالتخفيض وزيادة معدلات الضرائب الاستهلاكية في نفس الوقت.

أما في حالة الركود أو الكساد حيث يعاني الاقتصاد في هذه الحالة من انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات كما يعاني أيضا من عدم وجود فرص عمل كافية أي أن النشاط الاقتصادي يمر بمرحلة تباطؤ، وفي هذه الحالة تستخدم الدولة سياسة مالية توسعية¹ لعلاج الفجوة الانكماشية "Deflationary Gap" بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل وتحقيق التوازن الكامل للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في ظل عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق التوازن الكامل، وفي ضوء هذا لا بد للدولة أن تتدخل عن طريق سياستها الإنفاقية تحت مظلة السياسة المالية، وذلك على النحو التالي:

❖ زيادة الإنفاق الحكومي العام:

في هذه الحالة تعمل الدولة على رفع حجم الإنفاق العمومي، فقد دعت النظرية الكينزية إلى استهداف رفع الطلب الكلي وبالتالي تحريك العرض الكلي وتحفيز التشغيل عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري (المشاريع العامة)² على اعتبار أنه محدد رئيسي من محدد الطلب الكلي المحفز للنمو الاقتصادي، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد يزيد من قدرتهم الشرائية، وهذا ما ينجم عنه ارتفاع مستوى الطلب الكلي فعندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة العرض من خلال رفع الإنتاج لمواكبة الطلب المتزايد، وبالتالي توظيف عمال جدد وتقليص معدلات البطالة.

❖ تغيير مستوى الضرائب:

قد تقوم الدولة أيضا بتخفيض الضرائب المفروضة على الدخل مما يزيد من ميل الأفراد على الاستهلاك، وكذلك تخفيض الضرائب المفروضة على أرباح الشركات والمؤسسات من أجل رفع الميل نحو الاستثمار³، وبالتالي زيادة فرص العمل وتقليص حجم البطالة مما يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي للتخلص من حالة الكساد. وقد تستخدم الدولة مزيج يجمع بين الإنفاق الحكومي والضرائب لخدمة النشاط الاقتصادي الكلي عن طريق رفع مستوى الإنفاق العمومي، وتخفيض معدلات الضرائب لمعالجة الكساد عن طريق ما يعرف "بالسياسة المالية التوسعية".

I-2-3 السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي:

تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (البنك المركزي) قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"⁴، فحسب الاقتصادي بول ساميلسون السياسة

¹ وحيد بن عبد الرحمن بن نافع، عبد العزيز عبد المجيد، السياسة المالية "بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة"، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 23.

² لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطابع نضرة مصر، القاهرة، مصر، 1988، ص 166.

³ فاطمة محمد راشد علي، مرجع سبق ذكره، ص 260.

⁴ لخلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010، ص 59.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

النقدية تعبر عن أهداف البنك المركزي في ممارسة رقابته على النقد، وأسعار الفائدة وشروط الائتمان عن طريق أدواتها الرئيسية والمتمثلة في كل من "عمليات السوق المفتوحة"، "الاحتياطي القانوني"، و"سعر الخصم"¹، وهي أدوات كمية، ويتحقق التوازن في السوق النقدي عند تقاطع منحني الطلب على النقود* مع منحني عرض النقود، أي تساوي الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة منها عندها يتحدد سعر الفائدة التوازني².

وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها³:

- تحقيق الاستقرار في الأسعار (Realization of Price Stability).
- تحقيق الاستخدام التام (Realization of Full Employment).
- تحقيق معدل النمو الاقتصادي المناسب (Realization of Sustainable Economic Growth).
- تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات (Realization of A Stable Balance of Payment).

وتستعمل أدوات السياسة النقدية لمعالجة حالة "التضخم"، "الركود والكساد" كما يلي:

❖ عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations):

ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية، ولهذا البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق الحكومية المختلفة الآجال⁴، وتجدد الإشارة هنا إلى أن استعمال هذه الأداة في الدول النامية تبقى جد محدودة بسبب ضيق سوق الأوراق المالية في هذه البلدان وانعدامها في بعض الدول الأخرى لهذا يتم التركيز على أسلوب نسبة الاحتياطي القانوني وسياسة سعر الخصم⁵.

❖ نسبة الاحتياطي القانوني (Required Legal Reserve Ration):

¹ بول سامويلسون "Paul Samuelson"، وليام نوردهاوس "William Nordhaus"، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، علم الاقتصاد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 782.

* حدد كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود:

- الطلب على النقود بدافع المعاملات (Transaction Motive).

- الطلب على النقود بدافع الاحتياط (Precautionary Motive).

- الطلب على النقود بدافع المضاربة (Speculation Motive).

² محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، إدارة النشر العلمي، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 239 و 251.

³ ديش فاطمة الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص 37 و 38.

⁴ محمد صلاح الكردي، آلية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات البنكية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023، ص 65.

⁵ محمد القطاري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية "نظرية، تحليلية، قياسية"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

يعبر عن الحد الأدنى من النقود التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها وعادة ما يعبر عنها بنسبة مئوية من ودائع الزبائن¹، وذلك بهدف التأثير على حجم الطاقة الاستثمارية للودائع الموجهة لتمويل الاستثمارات الجديدة².

❖ **سعر الخصم (Discount Rate):**

يعد سعر الخصم أداة رئيسية للبنوك المركزية للتأمين على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي حجم المعروض النقدي³، فهو يعبر عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصمه للأوراق التجارية وسندات الخزينة التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها أو لقاء ما يقدمه لها من قروض قصيرة الأجل، كما تعد هذه الأداة وسيلة لإعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية بالسيولة⁴.

ففي حالة التضخم يتدخل البنك المركزي متبعاً سياسة نقدية انكماشية Contractionary Monetary Policy من خلال "سياسة السوق المفتوحة" بعمليات البيع للأوراق المالية بهدف التأثير على السيولة مما يؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداول بنفس قيمة المبيعات⁵، كما يقوم كذلك برفع متطلبات و"نسبة الاحتياطي القانوني"، و"معدل الخصم" الذي يؤدي بدوره إلى رفع أسعار الفائدة، فيصبح الاقتراض من البنك المركزي مكلفاً وينخفض حجم قروض البنوك التجارية منه، وبناءً على هذا تقوم البنوك التجارية برفع أسعار فائدة الإقراض لقطاع العائلات والأعمال مما يقلل من قدرة البنوك على تقديم الائتمان وهو ما يساهم في خفض الإنفاق والطلب الكلي وبالتالي تحقيق الاستقرار في الأسعار، ومن شأن جميع هذه الإجراءات التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار أن تسبب في خلق آثار سلبية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، ككبح معدلات النمو العالية وزيادة معدلات البطالة، ويحدث العكس من ذلك عندما يكون هدف البنك المركزي تحريك النشاط الاقتصادي من حالة الركود أو الكساد إلى حالة الراج والاستقرار حيث يقوم بإتباع سياسة نقدية توسعية Expansionary Monetary Policy، فيلعب دور "المشتري للأوراق المالية في السوق" ويقوم بخفض معدل "سعر الخصم" و"نسبة الاحتياطي القانوني" مما يساهم في زيادة العرض النقدي المتاح للبنوك والأفراد وقطاع الأعمال وبالتالي زيادة الإنفاق والاستهلاك والذي بدوره يحفز الإنتاج (الاستثمار) والاستخدام⁶، يعتبر نموذج

¹ نبيل دنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018، ص 43.

² فواز صالح حموي، محمد رمضان إسماعيل، إدارة المؤسسات والأسواق المالية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2011، ص 38.

³ حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة المملكة العربية السعودية، البحث رقم 63، 2006، ص 16.

⁴ نبيل دنون الصائغ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁵ فهمي منصور، اقتصاديات النقود، وكالة الصحافة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2021، ص 86.

⁶ صادق الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 168.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

IS-LM الركيزة الأساسية للاقتصاد الكلي الحديث¹ حيث يتم تحقيق التوازن بين كل من السوق الحقيقي للسلع والخدمات والسوق النقدي.

II- القطاع العمومي:

على الرغم من اختلاف وتباين الأنظمة والتوجهات الاقتصادية لمختلف الدول إلا أن تطور دور الدولة وتعدد مهامها وأنشطتها عبر مختلف أقاليمها، ساهم في رسم صورة واضحة وشاملة عن حجم وأهمية القطاع العمومي في مختلف المجالات والقطاعات، فبالنسبة للدول التي كانت تتبنى النظام الاشتراكي يعد القطاع العام أساس وركيزة النظام الاقتصادي فهو يعبر عن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وفي نفس الوقت يعبر عن قوة ونفوذ السلطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بينما الشيوعية والتي تعد أكثر تعقيدا من الاشتراكية فإنها ترى أنه لا يمكن خدمة المصلحة العامة إلا من خلال الفعل العمومي وتنفي تماما الملكية الخاصة ونظام السوق مع التأكيد على التملك المشترك لوسائل الإنتاج، والإنتاج الأقصى للسلع والخدمات من المؤسسات العمومية²، أما بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة فارتبطة بالكساد الكبير الذي شهده العالم الرأسمالي سنة 1929 إلى غاية سنة 1933، وما نتج عنه من تصاعد قوة أنصار تدخل الدول استنادا إلى الأفكار التي طرحها كينز في "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود"، وعموما ارتبط نشأة القطاع العام في الدول الرأسمالية المتقدمة بفترات شهدت أحد الأمرين "أزمة اقتصادية حادة"، و"أزمة سياسية حادة"، ومن أبرز الأزمات الاقتصادية الحادة التي ساهمت في بروز وزيادة أهمية القطاع العام من خلال إقامة المشروعات العامة "أزمة الكساد العظيم"، أما ارتباط ظهور وقيام القطاع العام بأزمات سياسية حادة فيقصد بها تلك الفترات والصراعات الحادة بين مختلف الطبقات الاجتماعية³، ومن المعروف حاليا أن القطاع العام القائم حاليا قد نشأ من طريقتين: الطريقة الأولى من خلال التأميم، والطريقة الثانية عن طريق الإنفاق العمومي على الاستثمارات العمومية بهدف إنشاء مشروعات جديدة بصفة كلية أو جزئية⁴، وغالبا ما يتم ذلك وفق خطط تنموية.

ففي الوقت الراهن أصبح القطاع العام يستحوذ على نسب هامة من الناتج الوطني الخام، فالمشروعات العامة أصبحت تحتل حيز هام ورئيسي في مختلف اقتصاديات الدول، خاصة النامية منها فقد أصبحت بعض الدول التي تتبنى النظام الاقتصادي الحر تعتمد على دور المشروعات العامة في تنمية اقتصادياتها من خلال توفير هياكل البنية التحتية

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي "مع تمارين ومسائل محلولة"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 264.

² مراد ديابي، نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام "حرية، مساواة، اندماج اجتماعي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 165.

³ إبراهيم سعد الدين عبد الله، إبراهيم حسن العيسوي، تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص، ومستقبل التجربة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ديسمبر 1990، ص 245.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 238.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

لمختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى المساهمة في العملية الإنتاجية من خلال المشاريع العمومية ذات الطابع الصناعي أو بالشراكة مع القطاع الخاص بالنسبة لإنتاج بعض السلع والخدمات التي يعجز السوق عن توفيرها كإنتاج الطاقة الكهربائية، وتوفير مياه الشرب أو شق الطرق وبناء الجسور، وحتى مشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات والقطاعات كالصناعة والخدمات مثلا.

III- الاستثمار والمشروع العمومي:

يعتبر الاستثمار سواء الذي يقوم به القطاع الخاص أو القطاع العمومي أحد أهم الوسائل والركائز الأساسية لتحقيق النمو¹ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره الدافع الأساسي لزيادة الناتج الداخلي الخام وتوفير مختلف الهياكل القاعدية والبنى التحتية، وقد تعددت التعاريف المحددة لمفهوم الاستثمار والمشروع العمومي وذلك لاختلاف وجهات النظر انطلاقا من تعدد المجالات والميادين التي توجه إليها هذه الأموال، إضافة إلى الجهة التي تقوم بالاستثمار فمثلا القطاع الخاص لا ينفق إلا على الميادين والمجالات التي تحقق له عائد ومردود مالي على عكس القطاع العام والذي غالبا ما يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة لتلبية حاجات الأفراد خاصة في القطاعات والمجالات التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، وفيما يلي نتعرض إلى بعض تعريفات الاستثمار:

III-1 مفهوم الاستثمار:

من بين التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار نذكر ما يلي:

التعريف الأول: "المقصود بالاستثمار هو استخدام للأصول في إقامة مشروعات جديدة أو منشآت قائمة بذر من ورائه عائدا أو فائدة إضافية لها، فهو إذن أي نشاط استثماري ينطوي على ممارسة أعمال يترتب عليها إنفاق، وينجم عنه تكوين أصول استثمارية يمكن تشغيلها والاستفادة منها لفترات زمنية مقبلة"².

التعريف الثاني: "الاستثمار هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة"³.

التعريف الثالث: "الاستثمار هو عملية إنفاق أو تمويل أو توظيف للأموال بغرض إنتاج سلعة أو خدمة ينتج عن تسويقها عائد أو منفعة أكبر من الإنفاق على الأصول الأساسية المستثمرة في المدى المستقبلي"⁴.

¹ Mensi, Walid, Shahzad, Syed Jawad Hussain, Hammoudeh, Shawkat, et al. **Asymmetric impacts of public and private investments on the non-oil GDP of Saudi Arabia**, International Economics, 2018, vol. 156, p 15.

² محمد أمين عبد اللطيف عشوش، الأصول العلمية لدراسة جدوى مشاريع الاستثمار، الطبعة الثانية، القاهرة، 2000، ص 13.

³ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 241.

⁴ J.Gorden, Alexander, William F Sharpe, Jeffery V Bailey, **Fundamentals of Investments**, Second Edition, Prentice, Hall International Edition, 1993, p 1.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

وبصفة عامة يمكن لنا القول أن الاستثمار هو "عملية يتم بموجبها التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي، من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر"¹، وبغض النظر عن الجهة التي تقوم بالاستثمار.

وتهدف العملية الاستثمارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها²:

- الهدف العام من الاستثمار هو تحقيق العائد.
- تكوين الثروة وتنميتها.
- تأمين الحاجات المتوقعة، وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات.
- الزيادة أو المحافظة على قدرات المؤسسة في مجابهة المنافسة.
- توسيع نشاط المؤسسة.
- الإبقاء والتحسين المستمر للقدرات الإنتاجية للمؤسسة، وذلك عن طريق تجديد الآلات والمعدات الإنتاجية تماشياً مع مقتضيات التكنولوجيا والعصرنة.
- خلق المنفعة الاجتماعية والمساهمة في القضاء على البطالة.

III-2 مفهوم المشروع العمومي:

يعتبر تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي والجوهري للمشروع العام سواء تحقق ربح من وراء ذلك أم لا، إلا أن هذا لا يعني أن المشروعات العامة لا تهدف إطلاقاً إلى تحقيق الربح بل يجب أن لا يتم ذلك على حساب الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها، سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، على عكس المشروعات الخاصة التي ترتبط برغبة الأفراد في الاستثمار من منطلق تحقيق الربح كهدف جوهري.

وعليه يمكن تعريف المشروع على أنه: "المشروع هو هدف يراد تحقيقه بتدخل عدة أطراف في إطار معين خلال مدة زمنية، باستعمال وسائل محددة وإتباع منهج وأدوات محددة"³، ويعرف كذلك على أنه "عبارة عن مجموعة من الأنشطة المترابطة والتي تهدف إلى استغلال موارد معينة للحصول على منافع معينة"⁴.

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) الاستثمار بأنه: "الإنفاق في البنية التحتية المادية والمتمثل في الطرق، السكك الحديدية، والمباني الحكومية وما إلى ذلك، بالإضافة إلى الإنفاق في البنية التحتية الغير مادية مثل الابتكار، البحث والتطوير،

¹ كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار النماذج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 20-23.

² Carso Patrice, *Méthode D'évaluation des Politiques Rôles de formation en France*, Université de France - Comtè, 2001, p 11.

³ Henri Pierre Maderes et Etienne Clet, *Comment Manger Un Projet*, Edition d'organisation 2^{ème} triage, 2003, p 08.

⁴ عزمي مصطفى علي، دليل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية، يمكو للنشر والتوزيع، مصر، 1990، ص 14.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

...الخ، والتي تزيد مدة إنتاجيتها إلى ما بعد سنة¹، كما يشمل الاستثمار العمومي كل من الاستثمار العمومي المباشر وغير مباشر، حيث يعرف الاستثمار العمومي المباشر بأنه إجمالي تكوين رأس المال وعمليات الاستحواذ مطروحا منه عمليات التخلص من الأصول الغير مالية الغير منتجة خلال فترة زمنية معينة بينما يعرف الاستثمار العمومي الغير مباشر بأنه تحويلات رأس المال أي مختلف التحويلات والإعانات العينية والنقدية التي تقدمها الحكومة إلى مختلف المؤسسات².

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنهما لم يتطرقا إلى الطرف الذي يقوم بالمشروع وعلى ضوء هذا يمكن القول أن المشاريع الاستثمارية قد يقوم بها القطاع الخاص أو قد تقوم بها الدولة، إلا أنه يمكن التمييز بين بعض المشاريع والاستثمارات التي تقوم بها الدولة من خلال نوعية الاستثمار والذي غالبا يكون غير منتج ويتميز بكثافة رأسمال وطول فترة الاسترداد كون هدفه الرئيسي تلبية الحاجات الأساسية للأفراد وللقطاع الاستثماري وليس تحقيق العوائد المالية مثل مشاريع البنية التحتية كما تم التعرض له في تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وعليه يمكن تعريف المشروع العام على أنه: "وحدة انتقالية تملكها الدولة إما كليا أو جزئيا مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تتولى إنتاج السلع والخدمات التي قد تكون خاصة أو جديدة بالإشباع أو العمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها"³، ومن هذا التعريف يتضح لنا ما يلي:

- يجب أن تكون ملكية المشروع العام للدولة سواء ملكية تامة لرأسمال أو ملكية جزئية، ففي حالة الملكية الجزئية يشترط أن تكون ملكية الدولة في رأسمال المشروع هي الغالبية أي لا تقل عن 51% من مجموع رأسمال كضمانة قانونية ومالية حتى تتمكن الدولة من إدارة المشروع وفق السياسة الاقتصادية المتبعة، والتي تتماشى مع الأهداف المسطرة، أما إذا كانت ملكية الدولة للمشروع أقل من 51% فلا يكن القول أن المشروع عام، وإنما شركة مساهمة (مختلطة) أو مشروع خاص إذا كان رأسمال المشروع لفرد ينتمي للقطاع الخاص.

- قد تكون الأنشطة التي يمارسها المشروع العام قد تكون تجارية أو صناعية أو زراعية... الخ، وقد يكون المشروع العام منافسا للمشروع الخاص أو محتكرا للنشاط، ولكن في غالب الأحيان فإن المشروع العام يقوم بإنتاج سلع لها نفع اجتماعي إضافة إلى النفع الخاص، ولهذا فإن مفهوم المشروع العام يمتد ليشمل ما يسمى بالمشروع العام الاستثماري حيث تنفصل الملكية تماما عن الإدارة الأمر الذي يجعله يتمتع بقدر كبير من المرونة في إدارة عملياته إلا أنه يظل يعمل في نطاق السياسة العامة للدولة بل أنها تعتبر أحد الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية

¹ Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), **Principles for Action, The Principles group 12 recommendations into the 3 pillars representing systemic challenges to public investment**, Better Policies for better lives, P 02.

² Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), **Recommendation of the Council On Effective Public Investment Across Levels of Government**, Adopted on 12 March 2014, p 04.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشاريع العامة، دراسة نظرية- تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 22.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

والاجتماعية والسياسية، وبالإضافة إلى ذلك فإن منتجات المشروعات العامة تكون قابلة للتجزئة، وقابلة لمبدأ الاستبعاد، ومن ثم يمكن تركها للسوق لإشباعها كلياً أو جزئياً.

- المشروع العام الاستثماري يتمتع بشخصية مستقلة عن شخصية الوحدات الإدارية والحكومية، وهذا ما يسمح للمشروع العام الاستثماري بإدارة نشاطه وفق الأسس والمبادئ الاقتصادية التي يدار بها القطاع الخاص، (الاستقلال المالي أي له ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة)¹.

III-3 تصنيف المشاريع والاستثمارات العمومية:

يمكن تصنيف أنواع وأشكال المشاريع العمومية إلى عدة تصنيفات وتقسيمات نذكرها منها:

III-3-1 تصنيف المشاريع والاستثمارات العمومية حسب نوع السلع والخدمات المنتجة:

تصنف المشاريع العمومية وفق هذا المعيار إلى مشاريع عمومية ذات مردود قابل للقياس الكمي (المشاريع الاقتصادية)، ومشاريع عمومية غير قابلة للقياس الكمي (المشاريع الاجتماعية).

III-3-1-1 المشاريع والاستثمارات العمومية الاقتصادية (منتجة للسلع الخاصة):

هي تلك المشاريع التي يتم تقييمها على شكل أهداف رقمية أو مبالغ كما هو الحال بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تنشئها الدولة لغرض إنتاج سلع وخدمات معينة، وتمنحها استقلال قانوني عن الإدارة المركزية إضافة إلى الاستقلال المالي عن الموازنة العامة للدولة حيث ترد لها ميزانية ملحقة (ميزانية مستقلة) حتى تتمكن هذه المشاريع من إدارة شؤونها بأسلوب اقتصادي، فهي مشاريع ذات مردود قابل للقياس الكمي كالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، ومن هذه المشاريع نذكر²:

- مشاريع الصناعات الاستخراجية، مثل صناعة النفط والغاز والتعدين... الخ

- مشاريع الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية، النسيجية، الكيماوية ومختلف الصناعات التحويلية الأخرى.

- مشاريع محطات توليد الطاقة الكهربائية، وشبكات النقل والتوزيع المرتبطة بها، ومشاريع الطاقة الشمسية، ومشاريع الري والصرف الصحي وغيرها... الخ.

- مشاريع الفنادق والسياحة، النقل والملاحة، وكل المشاريع الخدمية التي تهدف إلى تحقيق أرباح وعوائد مالية.

III-3-1-2 المشاريع العمومية الاجتماعية (منتجة للسلع العامة):

هي تلك المشاريع التي يتم تقييمها وفق أسس وخطط تنموية مسطرة بالشكل الذي يضمن الترابط والتفاعل بين مختلف القطاعات والمجالات، وليس على أسس كمية رقمية، وهذا ما يتجلى في المشاريع التنموية ذات المردود الغير قابل

¹ المرسي السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة، النظرية والتطبيق، جدوى المشروعات وتسعير منتجاتها وخصخصتها، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 26.

² قاسم نجم حمداني، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 36.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

للقياس الكمي، والتي لا تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية، فالمشاريع الاجتماعية تقوم قصد تحقيق حاجة أو رغبة حيوية للمجتمع دون قصد تحقيق ربح فمنتجاتها غالباً ما تكون مجاناً أو بمقابل لا يعكس تكلفتها الحقيقية ونظراً لصعوبة تسعير هذه المنتجات فهي غير قابلة للمتاجرة الدولية (التصدير والاستيراد) وهناك تسميات عديدة لهذه المشروعات منها مشروعات الخدمات العامة أو الهياكل الأساسية، ويمكن تقسيم المشاريع العمومية الاجتماعية بدورها إلى قسمين¹:

❖ **مشاريع اجتماعية تنصب على الاستثمار البشري:** وهي المشاريع التي تدعم الهيكل الاقتصادي بشكل غير مباشر، تتميز هذه المشاريع بأنها تنصب على الفرد مباشرة (رأس المال البشري*)، وتهدف إلى رفع مستواه الفكري والمعنوي مثل مشاريع التعليم والتنمية الاجتماعية والثقافية والدينية، والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق النفع العام وليس الأرباح.

❖ **مشاريع اجتماعية تنصب على الاستثمار المادي:** وهي المشاريع التي تدعم الهيكل الاقتصادي للدولة بشكل مباشر كالمرافق العامة والأمن والعدالة (سلع عمومية مطلقة) وهذه المشاريع تتميز بأنها بقدر تقديمها يمكن لبقية الهيئات الإنتاجية أن تحسن أداء وظائفها، والتي تعد كهياكل قاعدية ضرورية في المجتمع.

وبغض النظر عن مختلف التقسيمات والتصنيفات للمشاريع العمومية سواء كانت مشاريع عمومية ذات طابع اقتصادي أو مشاريع عمومية ذات طابع اجتماعي، فإن هذه الأصناف من المشاريع تشتمل على العديد من المشاريع ذات طابع وبعد إستراتيجي هام وهو ما يعرف " بمشاريع البنية التحتية".

• مشاريع البنية التحتية (منتجة لسلع عمومية وخاصة):

تعددت تعريفات مشروعات البنية التحتية، بحسب تطورها التاريخي، طبيعتها والغرض منها، والهدف الذي تساهم في تحقيقه، فإما أن تكون ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية أو حتى رياضية على الرغم أن البنية التحتية في مجال الرياضة بالنسبة للدول المتخلفة وحتى النامية منها لا تتمتع بالقدر الكافي من الإنفاق الحكومي عليها في ظل محدودية الموارد المالية وترتيب أولويات التنمية، ومن هذه التعريفات نذكر ما يلي:

¹ بن عارية حسين، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

* **رأس المال البشري** هو عبارة عن المهارات والخبرات والمعارف والقدرات الصحية التي يمتلكها الموظفون والأفراد في المنظمة والتي تعد ثروة حقيقية ومصدراً مهماً فيها للإبداع والابتكار، مما زاد على الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ومحاولة الاستفادة منها لأقصى درجة ممكنة بالشكل الأمثل من أجل تحقيق مستويات أداء متميزة، حيث يعد الاستثمار في رأس المال البشري بنفس أهمية الاستثمار في رأس مال المنظمة، فزيادة كفاءة وحرارة، وتزويد الأفراد وموظفي المنظمة بالقيم والسلوكيات الصحيحة تساهم في تحسين إنتاجية الفرد وبالتالي تحقيق الفائدة التي تعود على المنظمة، ففي مجال الاستثمار يعتبر رأس المال البشري هو المحرك الرئيسي لكافة خطط التنمية مشاريع الاستثمار التي تهدف إلى تحقيق التنمية في كافة المجالات، هذا من وجهة نظر المنظمة.

أما من وجهة نظر الدولة ككل ومن خلال منظور المنفعة العامة ووفق البنك الدولي يرى أن تنمية رأس المال البشري يتطلب ذلك الاستثمار في البشر عن طريق توفير التغذية، الرعاية الصحية، التعليم الجيد، والوظائف، بما يمكنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع، لبناء مجتمعات أكثر شمولاً عن طريق تكوين قوة عاملة مؤهلة تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر وقادرة على التنافس بفاعلية في الاقتصاد العالمي.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

تعرف البنية التحتية على أنها: "مجموع الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة أو ما يسمى بالبنية الصناعية أو البنية الهيكلية اللازمة للصناعة"¹ حيث اقتصر هذا التعريف على الهياكل المساعدة للصناعة كون مصطلح البنية التحتية ظهر بعد ظهور وتطور الثورة الصناعية في أوروبا في أواسط القرن الثامن عشر، ومتطلباتها من هياكل ووسائل (كالطرق والجسور، السكك الحديدية) لتخفيض تكاليف النقل وتسريع وتيرة صرف المنتجات من المواد الأولية والمنتجات مصنعة ونصف مصنعة، ومع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية توسع مفهوم البنية التحتية ليشمل العديد من الخدمات والهياكل فعرفت بأنها: "مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات، وتقديم خدمات النقل العامة، وتشكيل البنية التحتية من المطارات والطرق والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكاتهما، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتهما، وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها إضافة إلى الخدمات الصحية"².

كما يمكن تعريف البنية التحتية حسب تقرير البنك الدولي، بأنها "رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال"³، أما بالنسبة إلى شارلز كندلبرغر (Charles P Kindleberger) فقد أضاف إلى هذا التعريف الخدمات الصحية والإسكان والتعليم⁴.

يتضح من خلال استعراض مختلف هذه المفاهيم أنها في مجملها تعني توفر الخدمات الأساسية والتسهيلات لكافة أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تدعيم الترابط بين مختلف الأسواق داخل البلد الواحد أو خارجه، وهذا

¹ جمعي سميرة، قارة إبراهيم، الاستثمار في البنية التحتية ودوره في تطوير وتنمية القطاع السياحي في الجزائر - دراسة قياسية (1995-2011)، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 14، العدد الأول، جوان 2008، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 208.

² محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 51، 2004، ص 115.

³ محمود محمد داغر، مرجع سبق ذكره، ص 115.

* شارلز كندلبرغر (Charles P Kindleberger)، (12 أكتوبر 1919 - 07 جويلية 2003) مؤرخ اقتصادي أمريكي، وأستاذ في الاقتصاد الدولي بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) (Massachusetts Institute of Technology) في كامبردج، يعد أحد المساهمين البارزين في دراسة مشروع مارشال الاقتصادي 1947 لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان من المشككين في تحليل النقديين لأزمة الكساد العالمي الكبير 1929، حيث قدم تحليلا فريدا من نوعه عن أسباب وطبيعة الكساد العظيم، فبحسبه يرجع ذلك إلى تردد الولايات المتحدة الأمريكية في تولى الاقتصاد العالمي في وقت ما بعد الحرب العالمية الأولى كون بريطانيا لم تعد قادرة على تولى هذا الدور، ففكرته تقوم على أساس مصطلح الاستقرار والهيمنة لكي يستقر الاقتصاد العالمي فالأسواق لا تستطيع ضبط نفسها، فهو يعد صاحب نظرية الاستقرار المهيمنة (Hegemonic stability theory)، والتي هي متجذرة في مختلف المجالات العلوم السياسية، الاقتصاد، والتاريخ، وتشير إلى أن النظام الدولي من المرجح أن يبقى مستقرًا عندما تكون دولة قوية واحدة هي القوة العالمية المهيمنة أو الهيمنة، وهكذا فإن سقوط الهيمنة القائمة يقلل من استقرار النظام الدولي.

⁴ مي موسى سليمان علي، أثر الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2000-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية العربية، المجلد 17، العدد الثاني، 2016، ص 30.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

ما يتجلى في مشاريع النقل والمواصلات، إضافة إلى تلبية حاجات العامة للأفراد التي تشمل الخدمات الأساسية كالصحة، التعليم والتي يكون لها تأثيراً في زيادة إنتاجية الفرد العامل.

فوجود هذا النوع من المشاريع يعد شرطاً جوهرياً لنجاح المشروعات الاقتصادية في رفع مستوى إنتاجها، وما يترتب على إنشاء هذه المشروعات من تحقيق وفورات اقتصادية تنتفع بها المشروعات القائمة سواء كانت هذه المشروعات عامة أو مشروعات خاصة، مما يحفز الاقتصاد على إنشاء المزيد من هذه المشروعات.

III-2-3 تصنيف المشاريع العمومية من حيث نوع الملكية:

وفق هذا المعيار تصنف المشاريع إلى مشاريع عمومية (مباشرة وغير مباشرة)، ومشاريع عمومية مختلطة (بالشراكة).

III-1-2-3 المشاريع والاستثمارات العمومية المملوكة كلياً للدولة:

يجب أن تمتلك الدولة بصفة مطلقة وتامة لرأس المال المشروع حتى ولو تم إنجاز المشروع من قبل الخواص في إطار عقد أشغال أو في إطار صفقة عمومية للقيام بعملية إنجاز المشروع مقابل سعر متفق عليه، ليصبح المشروع فور نهاية الأشغال تحت التصرف المطلق للدولة (القطاع العام)، فهي عبارة عن كيان اقتصادي واجتماعي يهدف إلى إنتاج وتوفير مختلف السلع والخدمات لأفراد المجتمع، ومن هته الخدمات النقل، الصحة، والتعليم¹،... إلخ، ويمكن تصنيفها إلى:

❖ **مشاريع عامة مباشرة:** وتشمل كافة المشاريع التي تقوم بها الدولة، والتي لا تتمتع باستقلالية قانونية فهذه المشروعات شأنها شأن الأوضاع السائدة في بقية الدوائر الحكومية، فهي تمول من خزينة الدولة، حيث تدرج إيرادات ونفقات هذا النوع من المشاريع في ميزانية الدولة، وهذا التنظيم يقي المشروعات العامة عرضة إلى سيطرة الأنظمة والإجراءات الطويلة والمعقدة التي تتميز بها البيروقراطية الحكومية فغالباً ما نجد يطلق على هذا النوع من المشاريع لفظ **المرفق العام** أكثر من لفظ المشروع العام لارتباطها بالحياة الإدارية للدولة أكثر من الحياة الاقتصادية، الأمر الذي يقلل من المبادرات الشخصية والمرونة في العمل، ومثال ذلك مقرات الأمن والدفاع، والصناعات الحربية، وهذا مظهر من مظاهر سيادة الدولة لضمان الأمن القومي، فهي من الأشخاص الإدارية المرفقية والمتخصصة في إشباع حاجات عامة معينة²، وبناء عليه يمكن تعريف المرفق العام على أنه: "كل مشروع يستهدف تحقيق حاجات ذات النفع العام التي تعجز المشروعات الفردية عن تحقيقها على وجه مرضي فتتولاه الإدارة العامة وتديره إما بنفسها مباشرة أو تعهد أفراد يديرونه تحت رقابتها"³.

❖ **مشاريع عامة مستقلة:** هي المشاريع التي تمتلكها الدولة، ولكنها تتمتع بوجود قانوني مستقل إضافة إلى الاستقلال الإداري والمالي عن الدولة، وقد تقوم بإنشائها مباشرة كالمؤسسات الاقتصادية العمومية، كما تقوم الدولة بإنشائها عن

¹ ريس وفاء، نظام التسيير بالأهداف في المؤسسات العامة بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020، ص 36.

² إعدادي حمود قيسي، الوجيز في القانون الإداري، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 1998، ص 18.

³ يوسف سعدون محمد العموري، التنظيم القانوني لعقد الصيانة في مشروعات البنية الأساسية "دراسة مقارنة"، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، مصر، 2020، ص 100.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

طريق تأميم بعض المشاريع الخاصة¹ بهدف ضمان سيادتها على المشاريع الإستراتيجية في مجال البنية التحتية ولتحقيق أهداف مالية (أرباح).

ومن مزايا المشاريع العامة المستقلة ما يلي²:

- تخفيف العبء عن كامل الإدارة العامة المركزية نظرا لاستقلالية المؤسسات العامة وإدارة شؤونها بنفسها.
- إبعاد المشاريع العامة عن التأثيرات السياسية من قبل السلطات العليا.
- تخصص المؤسسات العامة في أنشطة محددة وتوظف المتخصصين والتقنيين مما يساهم في رفع كفاءتها.
- يساعد الاستقلال المالي للمؤسسة العامة على توظيف أموالها بشكل أمثل يتناسب مع أهدافها، ويشجع على التميز بالأداء.
- يساعد الاستقلال الإداري للمؤسسات العامة على تحررها من الروتين الحكومي والإجراءات المعقدة، وتجعلها تتبع أساليب وإجراءات مماثلة لتلك المتبعة في القطاع الخاص.
- المبادرة على التوسع الاستثماري، ومحاولة مسايرة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية لضمان البقاء في ظل المنافسة.

- المساهمة في الناتج الوطني الخام ورفع الدخل القومي بالنسبة للمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري.

لكن رغم كل هذه المزايا والإيجابيات إلا أنها لا تسلم من بعض الانتقادات أهمها:

- الاستقلال المالي والإداري للمشاريع العامة وبعدها عن رقابة السلطة التشريعية يؤدي إلى وجود صعوبة في الرقابة على موازنتها ومعرفة أوضاعها المالية، وهو ما قد يجعلها موطنا للفساد والتبذير، ومثال ذلك شركة سونطراك الجزائرية وفصائح صفاقها مع مجموعة إيني وهي شركة إيطالية للنفط والغاز متعددة الجنسيات، إلا أن هذا النوع من المؤسسات يخضع لرقابة هيئة مستقلة كمجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية في الجزائر.

III-2-2-3 المشاريع والاستثمارات العمومية المختلطة:

هي المشاريع التي يتداخل فيها القطاع الخاص مع القطاع العام في شكل امتياز يعطي للقطاع الخاص حق الاستغلال لمرفق أو نشاط معين مثل الامتيازات التي تمنح لبعض الشركات للتنقيب والبحث عن النفط ويدعى هذا النوع بالمشروعات الشبه عامة³، أو القطاع العام لدولة مع مؤسسة عمومية لدولة أخرى سواء من حيث رأسمال عن طريق الشراكة (شركات المساهمة)، وتعرف الشراكة على أنها: "هي اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر

¹ المرسي السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة، النظرية والتطبيق، جدوى المشروعات وتسعير منتجاتها وخصخصتها، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 32.

² حميد قبيلات، القانون الإداري، الجزء الأول، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 322.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع "تحليل جزئي"، الجزء الأول، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 45 و 46.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات¹، وينتج عن توقيع عقد اتفاق الشراكة* شخص المعنوي يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة باكتسابه الاسم (العلامة التجارية)، والموطن (مقر الشركة الأم).

IV- مبررات الإنفاق العمومي على المشاريع العمومية

من الناحية الموضوعية يمكن القول أن نشأة المشاريع العمومية يرجع لاعتباريين رئيسيين إيديولوجي والآخر نفعي عملي ولقد تداخل هذا الاعتبارين لدرجة أنه لم يعد من السهل التمييز بين إيديولوجيات الدولة وفقا لدور المشاريع العمومية خاصة بالنسبة للدول النامية منها، فحتى الدول التي تتبنى الاقتصاد الحر أصبحت تعتمد على دور المشاريع العمومية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فنظرة الدول الحديثة لدور المشاريع العمومية أصبحت أكثر استجابة لمقتضيات المصلحة العامة، وبالتالي فالانتماء الإيديولوجي لم يعد هو الحاسم في تحديد نشأة ودور المشاريع العمومية².

أما من الناحية التاريخية فتطور وظيفة الدولة من دولة حارسة لها نفقات سيادية محدودة كالأمن، الدفاع والقضاء إلى دولة متدخلة تتعهد بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين كالصحة والتعليم مثلا، وأخيرا دولة الرفاهية الحديثة التي اقتحمت كافة المجالات التي كانت حكرا على القطاع الخاص سابقا.

IV-1 الاعتبارات والدوافع الاقتصادية:

تسعى جميع الدول إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وعادلة من خلال استثماراتها في مختلف المجالات، وفي هذا السياق حدد الاقتصادي ريتشارد موسجراف ثلاث وظائف رئيسية للدولة في الاقتصاد (التخصيص، التوزيع والاستقرار)، وهو ما يعني بالمفهوم الواسع العمل على إعادة التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية عالية مع العمل على ضمان التوزيع العادل للدخل، ويعد الإنفاق العمومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي أداة من أدوات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربة الضغوط التضخمية والانكماشية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمحاولة معالجة جميع الأسباب المؤدية لفشل السوق

¹ بن حبيب عبد الرزاق، حوالم حليمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ماي 2002، ص 4 و 5.

* **عقد اتفاق الشراكة** هو مجموعة القواعد التي يتفق عليها من طرف الشركاء عند إبرام اتفاقية الشراكة أو عقد الشراكة (Accord de partenariat)، وهو ما يضمه العقد من التزامات الطرفين، وهي مواد تبين التزامات كل طرف فيما يخص حصص المساهمة، عدد العمال، أنواع وكمية المنتجات، كيفية تحويل الأعمال الإدارية والمسيرين، كيفية تقسيم الأرباح والخسائر، كما يحدد شروط وإدارة أجهزة التسيير، لهذا المشروع الجديد، ويمكن أن تكون المواضيع أو المشاريع المتفق عليها مالية، تقنية أو تجارية وحتى مشاريع علمية (البحث والتطوير)، كما يمكن أن تكون هذه المشاريع طويلة أو متوسطة الأجل، وللشركاء الحق في المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرارات بحسب حصص المساهمة حول تقسيم الأرباح وتحديد قيمة رأسمال، وكل هذا يكون في برتوكول الشراكة (مسودة اتفاق الشراكة).

² علي خليفة الكوري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، مدخل إلى دراسة كفاءة المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 42، 1990، ص 13 و 14.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

(Market Failure) كحتمية توفير السلع العامة التي يعجز عن توفيرها بالكفاءة اللازمة، والآثار الخارجية الناجمة عن الوحدات الاقتصادية، الاحتكار، عدم توافر المعلومات،... الخ¹.

ولهذا يعتبر العديد من الاقتصاديين أن الإنفاق العمومي على المشاريع العمومية في مختلف القطاعات والمجالات ضرورة حتمية، خاصة في القطاعات والمجالات التي يتفادى القطاع الخاص الاستثمار فيها (حالات السلع العامة والشبه عامة) سواء لضعف مردوديتها أو لكونها تحتاج مدة طويلة لاسترجاع تكاليفها كمشاريع البنية التحتية مثلا، إضافة إلى أن هذا النوع من المشاريع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة قد لا يقدر عليها القطاع الخاص الذي هدفه الوحيد هو تحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة ممكنة هذا من الناحية التمويلية.

2-IV الاعتبارات والدوافع الاجتماعية:

يترتب عن رغبة الحكومات في أن تعيد توزيع جزء من دخولها على شكل خدمات ومنافع عامة، وبأسعار في متناول أغلبية الأفراد المجتمع وفي مختلف القطاعات والمجالات، كتوفير الطاقة الكهربائية والماء، الصحة والتعليم... الخ، حيث نجد في بعض الأحيان أسعار هذه السلع تقل عن تكاليفها خاصة في الدول النامية نتيجة لتبني هذه الحكومات سياسة الدعم المتبعة لتعزيز القدرة الشرائية للأفراد كالجائر مثلا، بإضافة إلى زيادة المطالب الشعبية بتوفير خدمات ذات نوعية وحديثة في ظل الوفرة المالية لهذه الدول كالعديد من الدول العربية (مداخيل النفط والغاز)²، كما يعد تحقيق العدالة الاجتماعية من الناحية القانونية والتنظيمية هدفا رئيسيا كذلك وهذا يتجلى في مشاريع إقامة هياكل العدالة والأمن للحفاظ على النظام العام وسيادة روح القانون والمسؤوليات.

3-IV الاعتبارات والدوافع السياسية والإستراتيجية:

تقوم الدولة بالسيطرة على الصناعات الإستراتيجية الضرورية واحتكارها للحفاظ على الأمن القومي وسيادة الدولة كالصناعات العسكرية مثلا وذلك للحفاظ على سرية المعلومات حول كمية ونوعية الأسلحة المتوفرة لديها إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية التي تجعل الحكومات تديرها ولا ترغب في تركها للأفراد خوفا من استغلالها من الخواص كما هو الحال في قطاع الائتمان الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية المملوكة للدولة، والتي تتولى إقراض المزارعين بشروط مناسبة من حيث معدلات الفائدة ومواعيد السداد، كما تظهر هذه الاعتبارات في إنشاء الحكومات للبنوك المركزية للإشراف على البنوك التجارية من أجل حماية النظام المصرفي الذي هو عصب الاقتصاد القومي، ولنفس الغاية تقوم بعض الدول بامتلاك شركات التأمين، وبعض البنوك التجارية³.

4-IV الاعتبارات والدوافع التمويلية (المالية):

¹ عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1988، ص 58.

² علي خليفة الكوري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

تحتاج خزينة الدولة إلى موارد متنوعة سواء من حيث الضرائب والرسوم المحصلة، إضافة إلى مداخيل مختلف العوائد والأرباح الناتجة عن مشروعات الشراكة أو مختلف رؤوس الأموال الموظفة في البنوك والمؤسسات المالية المختلفة لكي تقوم بالإنفاق على إشباع الحاجات العامة للأفراد، والأعباء المتزايدة، وعلى ضوء هذا نجد بعض الدول تقوم باحتكار سلعة أو خدمة معينة، كذلك كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول التي تقوم بإنشاء وإدارة المطارات والموانئ والتي تحقق إيرادات معتبرة من خلال تأجير شركات الطيران والملاحة والسياحة وغيرها.

فمثلا بالنسبة للجزائر نفس الشيء حيث تحتكر الدولة عوائد الموانئ والمطارات إضافة إلى خدمات توفير الكهرباء والماء والغاز من طرف شركة سونلغاز العمومية، والتي هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري نشاطها احتكاري يتمثل في توفير شبكات الغاز والكهرباء لها ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة، إلا أن سياسة دعم الطاقة التي تنتهجها الجزائر جعلت هذه المؤسسة تقوم على أساس إعانات الدولة لتغطية الفارق بين تكاليف السعر المدعم وتكاليف السعر الحقيقي مع الأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف الحقيقية للإنتاج ومختلف الهوامش، وهذا ما يبرر احتكار الدولة لهذا النوع من الخدمات فهي تساهم في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وتقليل تكاليف الإنتاج والتشغيل بالنسبة للصناعات الأخرى عبر سياسة دعم الطاقة المنتهجة من طرف الحكومة.

V- المشاريع العمومية وظاهرة تزايد النفقات العمومية:

يعتبر الاقتصادي الألماني أدولف فاغنر "Adolf Wagner" أول من تطرق لدراسة هذه الظاهرة حيث يرى أنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي لمجتمع ما ينتج عنه توسع وزيادة مهام ودور الدولة، وهو الشيء الذي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة على عكس النظرية الكينزية التي ترى أن زيادة الإنفاق العمومي يؤدي إلى زيادة معدل النمو وفق مبدأ السببية¹، كما يرى فاغنر أن الزيادة في النفقات العمومية أكبر من نسبة الزيادة في معدل النمو أي بنسبة أكبر من زيادة الناتج القومي الإجمالي²، وتتجلى مظاهر زيادة الإنفاق العمومي في مختلف المشروعات العامة والتحويلات الاجتماعية ونفقات تسيير المصالح الحكومية... الخ، وتكون هذه الزيادة ظاهرية أو حقيقية، ويرجع زيادة الإنفاق العمومي إلى الأسباب التالية:

V-1 الأسباب الظاهرية (الصورية أو الشكلية):

وهي عبارة عن زيادة الإنفاق العمومي دون أن يقابله زيادة في المنفعة العامة للفرد أي دون الزيادة في نصيب الفرد في الخدمات والسلع التي تقدمها الحكومة أو تحسين نوعيتها³.

¹ وافي ناجم، جلايلية عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة "1990-2019"، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد رقم 08، العدد 02، جوان 2020، ص 111.

² حسن محمد القاضي، الإدارة العامة المالية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 74.

³ علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2011، ص 41 و42.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

❖ **الخففاض قيمة النقود:** ويقصد بها انخفاض قيمة العملة نتيجة لارتفاع نسبة التضخم وهو ما يستدعي من الدولة صرف مبالغ إضافية من أجل المحافظة على نفس القدر من السلع والخدمات التي كانت تقدمها الدولة للأفراد قبل انخفاض قيمة النقود، وهو ما يعني أن الزيادة هنا ظاهرية وليست زيادة حقيقية¹، كما أن التضخم يساهم في ارتفاع تكاليف المشاريع العمومية والتي تمتد فترات إنجازها لسنوات خاصة إذا لم يأخذ بعين الاعتبار عند دراسات الجدوى مخاطر التضخم وارتفاع الأسعار.

❖ **زيادة إقليم مساحة الدولة (جغرافيا) وعدد السكان:** اتساع رقعة إقليم الدولة وزيادة عدد السكان تستلزم التوسع في الخدمات التي تقدمها الدولة أي تقديم الخدمات السابقة نفسها ولكن لعدد أكبر من الأفراد وهو ما يستلزم زيادة حجم الإنفاق العمومي²، مما يتطلب إنشاء مشروعات حكومية جديدة خاصة في مجال البنية التحتية لفئة أخرى من الأفراد.

❖ **اختلاف طرق المحاسبة:** اختلاف طرق إعداد الميزانيات وطرق المحاسبة يؤدي إلى تغير ظاهري في حجم الإنفاق العمومي وغير حقيقي وهذا ما كان يتجلي سابقا في الأخذ بمبدأ الميزانية الصافية بعد المقاصة وتسجيل الصافي³.

2-V الأسباب الحقيقية:

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العمومية زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات، أي زيادة الإنفاق العمومي تقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المقدمة للأفراد⁴.

❖ **الأسباب الاقتصادية:** من أهم الأسباب الاقتصادية لظاهرة زيادة النفقات العمومية "ازدياد الثروة ونمو الدخل القومي"، "التوسع في المشروعات العامة"، "الدورة الاقتصادية" و"المنافسة الاقتصادية"⁵.

- **زيادة الدخل القومي:** زيادة الثروة وارتفاع الدخل القومي تتبعها زيادة في حجم الإنفاق العمومي، لأن الزيادة في الدخل القومي تؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد وإلى طلب المزيد من الخدمات وبالتالي زيادة الإنفاق العمومي لتلبية الطلبات المتزايدة للأفراد⁶ من خلال التوسع في إنشاء المشروعات العامة خاصة تلك المتعلقة بالرفاهية الاجتماعية كالصحة والتعليم.

- **التوسع في المشروعات العامة:** نتيجة لمتطلبات السوق وزيادة رغبة الحكومة في عوائد وأرباح تقوم بإنشاء مشروعات عامة ذات طابع صناعي وتجاري خاصة بالنسبة لبعض السلع التي ترغب الدولة في احتكارها كتوفير المياه

¹ لحسن دردوري، و لقليطي لخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2019، ص 74.

² سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص 84.

³ لحسن دردوري، و لقليطي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 74.

⁴ سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

⁵ محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 1969، ص 85.

⁶ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشرة والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 323.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

الصالحة للشرب وتوليد الطاقة الكهربائية... الخ، بالإضافة إلى انتشار سياسة التأميم بالنسبة للصناعات الإستراتيجية¹، وتعتمد نتائج الاستثمارات العمومية إلى حد كبير على كيفية إدارتها على جميع المستويات بما يتماشى والتخصيص الأمثل للموارد العمومية².

- **الدورة الاقتصادية:** هي النمط المتكرر في اقتصاد السوق حيث تحدث فترة انتعاش تتميز بانخفاض معدلات البطالة وبالرخاء تعقبها فترة كساد أو ركود تتميز بارتفاع معدلات البطالة³ حيث يتم معالجتها وفق كينز من خلال أداة الميزانية العامة لتحفيز الطلب الكلي عن طريق العجز المقصود من أجل رفع مستوى الناتج⁴، وتكون هذه النفقات في شكل مشروعات عامة أو إنفاقات جبائية.

- **المنافسة الاقتصادية:** بهدف زيادة تنافسية السلع المحلية للأجنبية قد تساهم الدولة في تخفيض بعض التكاليف من خلال تقديم بعض الإعانات أو تدعيم بعض المواد والسلع الأولية أو من خلال منح بعض الامتيازات الضريبية لبعض المشروعات الصناعية، التجارية أو الزراعية لتشجيع على زيادة الصادرات المحلية⁵ أو الإحلال بدل الواردات.

❖ **الأسباب المالية:** إن قدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية ووجود فوائض في الإيرادات العامة وسهولة الاقتراض في وقتنا الحالي يؤدي إلى لجوء الهيئات العمومية إلى الاقتراض كآلية لتمويل خاصة بالنسبة للمشروعات الاستثمارية، بالإضافة إلى ما ينتجه خدمة الدين العمومي من دفع لأقساطه وفوائده يساهم كذلك في زيادة حجم النفقات العمومية⁶، بالإضافة إلى سيادة الدولة وقدرتها على الإصدار النقدي مع الأخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسات المالية والنقدية التوسعية الآثار المضادة لها بهدف زيادة العرض السلعي بما يتناسب والتدفقات النقدية للاقتصاد⁷.

¹ محمود رياض عطية، مرجع سبق ذكره، ص 86.

² Oecd, Recommendation of the Council on Effective Public Investment Across Levels of Government, Oecd/Legal/0402.

³ روبرت مرفي (Robert Murphy)، ترجمة رحاب صلاح الدين، دروس مبسطة في الاقتصاد، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 343.

⁴ روبرت سكيلدسكي (Robert Skidelsky)، ترجمة عبد الرحمان مجدي، مقدمة قصيرة جون مينارد كينز، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 125.

⁵ محمود رياض عطية، مرجع سبق ذكره، ص 89 و90.

⁶ عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة "دراسة تحليلية لمقومات الإنفاق العام"، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 101.

⁷ محمد سمير طوبار، اقتصاديات المالية العامة، مصر، 2006، ص 439.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

- ❖ الأسباب الاجتماعية: مع تغير دور الدولة وزيادة وظائفها الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بتحسين المستوى المعيشي وإعادة التوزيع الدخل وتطور الوعي الاجتماعي والتضامني ومحاربة الفوارق الاجتماعية زادت مسؤولية الدولة بما يتطلب تخصيص نفقات عامة من أجل هذه المتطلبات¹ خاصة فيما يتعلق بالحاجات الأساسية.
- ❖ الأسباب التكنولوجية: يؤدي التقدم والتطور التكنولوجي إلى ظهور سلع وخدمات جديدة تتجلى في مشروعات التوسعة أو التجديد أو الإنشاء خاصة إذا صاحب إنتاج السلع العامة إمكانية تحقيق وفورات اقتصادية مثل الطرق السريعة، المطارات والموانئ، والمدن الذكية، وبالتالي زيادة الإنفاق العمومي.
- ❖ الأسباب السياسية والعسكرية: تحتل نفقات الدفاع والأمن نسب هامة ومرتفعة في أغلب دول العالم خاصة في ظل تغيرات الظروف الجيوسياسية حيث تزيد نسبتها في الظروف الغير مستقرة خاصة في أوقات الحروب نتيجة لدفع التعويضات ومعاشات ضحايا الحرب وإعادة الأعمار²، وتقل ما دون ذلك إلا أنها تبقى تتميز بالأهمية لما تضمنه من استقرار وسيادة وطنية، كما أن انتشار مبادئ الديمقراطية وزيادة التمثيل النيابي والدبلوماسي، وتكاليف المشاركة في المنظمات والمؤتمرات الدولية تساهم في زيادة النفقات العامة³ سواء المتعلقة بتسيير هذه المصالح أو المتعلقة ببناء المرافق العامة وتشديد المشروعات الاجتماعية لكسب أصوات الناخبين مستقبلا.
- ❖ الأسباب الإدارية: يؤدي اتساع نشاطات الدولة إلى اتساع مهامها وتعدد وظائفها في مختلف المجالات والقطاعات إلى إنشاء العديد من المصالح والأجهزة الحكومية للقيام بالخدمات المطلوبة⁴، وهو ما يتجلى في مشاريع إنشاء المرافق العمومية وبالتالي زيادة النفقات العامة للدولة سواء المتعلقة بالاستثمار والتجهيز أو نفقات تسيير تلك المرافق.

¹ شليحي الطاهر، غربي ياسين سي لخضر، ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة "2000-2018"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 01، جوان 2019، جامعة بليلة، الجزائر، ص 58.

² وافي ناجم، جلايلية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 113.

³ عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 2011، ص 67.

⁴ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 324.

المبحث الثاني: الأساليب والمناهج العلمية لتقييم المشاريع العمومية

إن عملية اتخاذ قرار بالاستثمار العمومي خاصة في مجال البنية التحتية لا بد لها أن ترى من منظور اقتصادي اجتماعي عقلاني، بحيث تحتل الأهداف القومية كتحقيق المنفعة العامة صدارة الأهداف والأولويات، وذلك من خلال التخطيط على المدى المتوسط والبعيد عن طريق طرح عدد من البدائل التي تساعد على ضمان الاختيار الأمثل وفق الطرق والمناهج العلمية الحديثة لتحقيق تلك الأهداف، ومن هنا تبرز أهمية التخطيط والتقييم للمشاريع العمومية وفق الأساليب والمناهج العلمية الحديثة والتي تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية الكلية والجزئية يعتبر مشكلة معقدة نوعا ما لكونه يجمع بين النظريتين الجزئية والكلية من خلال استخدام الأساليب الكمية والكيفية في التحليل الاستراتيجي بهدف محاولة استكشاف المستقبل وفق الأهداف المخططة عن طريق استخدام بيانات ومعطيات الماضي والحاضر والتي على أساسها يتم اتخاذ القرارات والسياسات¹، فالنظرية الجزئية تعتمد على الربحية المالية للمشروع، بينما النظرية الكلية تعتمد على الربحية القومية (الوطنية) للمشروع تحت مبدأ تحقيق أقصى المنافع العامة بأقل التكاليف الممكنة، وعلى هذا السياق انصب اهتمام المحللين الاقتصاديين والسياسيين والمنظمات الدولية حول موضوع تقييم و اختيار المشاريع بأنواعها سواء مشاريع القطاع الخاص أو مشاريع القطاع العام، وهذا ما تبلور في إصدار مجموعة من المعايير و المناهج العلمية التي يمكن إتباعها في عملية تقييم و اختيار المشاريع.

I- المبادئ العامة لتخطيط المشاريع العمومية:

لقد شكل موضوع التخطيط في الماضي اهتماما متزايدا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وكان ذلك بارزا خصوصا في البلدان الاشتراكية، وقد اعتمد فيما بعد من قبل العديد من الدول الرأسمالية. ويرجع استخدام لفظ التخطيط الاقتصادي لأول مرة للاقتصادي النمساوي كريستان شويندر (Christain Schonheyder) في مقال له عن النشاط الاقتصادي نشر سنة 1910²، ففي الاتحاد السوفيتي استخدم التخطيط كأسلوب لحل المشكلة الاقتصادية عام 1928، وانتشر منهج التخطيط الشامل بعد ذلك في الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، واعتبر التخطيط آنذاك كنظام بديل ونقيض لليد الخفية في النظام الرأسمالي الذي اعتمد آلية السوق وجهاز الأسعار، وعلى الرغم من أن كينز كان يرى أن التخطيط للاستثمار ليس ضروريا لرفع مستواه وإنما لتثبيت هذا المستوى لأن الدخل وعنصر العمل هما من الوظائف الأساسية للاستثمار إلا أنه في الدول الحديثة وفي ظل العولمة أصبح الدافع الرئيسي للتخطيط هو تحقيق أعلى مستوى

¹ عمار لوصيف، الدراسات الاستشرافية مقارنة مفاهيمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، ديسمبر 2015، جامعة العربي بن مهيدي، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 259.

² محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 219.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

للاستثمار مما هو موجود في الدول الأخرى¹ (المنافسة على جلب الاستثمار الأجنبي) إضافة إلى الرغبة في تحقيق أعلى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وقد طبق التخطيط عمليا في العديد من الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية باعتباره منهجا علميا لإدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات، فقد طبقت الدول المتخلفة، بما فيها دول التي تنتهج مبدأ الحرية الاقتصادية ومع تعاقب الأزمات الاقتصادية والمالية في ظل عجز السوق عن توفير بعض الخدمات الأساسية، تغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي حيث أصبح للتخطيط الدور الأساسي في صياغة واقتراح المشاريع والبرامج العمومية التي تتماشى مع حاجات الأفراد المتزايدة لضمان التوزيع الأمثل للموارد المالية وفق أولويات المجتمع بعيدا عن القرارات العشوائية في إعداد المشاريع العمومية.

وعلى الرغم من أهمية ودور التخطيط في اتخاذ القرارات التنموية إلا أن العديد من الاقتصاديين لم يتفقوا على تعريف واحد للتخطيط، فتباين آرائهم يعكس اتفاقا على اعتباره أسلوبا اقتصاديا عاما، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي أو الاجتماعي السائد، وبناءا عليه يمكن القول أن لفظ التخطيط يتعدى النظام الاشتراكي إلى كل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وفي مختلف المجالات والقطاعات، فالاقتصادي جيمس ميد* "J.MEADE" عرف التخطيط بأنه: "العملية التي تقوم الدولة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد الوطني في صورة متكاملة لفترة زمنية مستقبلية بصرف النظر عما إذا قامت بتنفيذ هذه العملية بذاتها أو أوكلتها إلى القطاع الخاص"².

وضمن هذا المنظور يمكن القول بأن التخطيط هو: "الاختيار الواعي المقصود من جانب سلطة عامة، للأمر ذات الأولوية من الناحية الاقتصادية"³.

¹ وليام آرثر لويس (William Arthur Lewis)، ترجمة فريد مصطفى، أسس التخطيط الاقتصادي، دار الكتب المصرية، مصر، 2019، ص 69.
^{*} جيمس ميد (James E. Meade) (1907/06/23 - 1995/12/22) اقتصادي إنجليزي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1977 بالاشتراك مع الاقتصادي السويدي برتيل اولن (Bertil Ohlin) لمساهمتهما في نظرية التجارة الدولية والحركات الرأسمالية الدولية، ألف كتاب بعنوان "مدخل إلى التحليل الاقتصادي والسياسة"، بالإضافة إلى بحوثه التحليلية حول نماذج ومحددات النمو الاقتصادي، كما ألف أربعة مجلدات أخرى بعنوان:

-The Theory of International Economic Policy – The Balance of Payments (1951)

نظرية السياسة الاقتصادية الدولية – ميزان المدفوعات (1951)

-The Theory of International Economic Policy – Trade and Welfare (1955)

نظرية السياسة الاقتصادية الدولية – التجارة والرفاهية (1955)

-Principles of Political Economy (1965-1976)

مبادئ الاقتصاد السياسي (1976-1965)

-The Intelligent Radical's Guide To Economic Policy (1975)

الدليل الراديكالي الذكي للسياسة الاقتصادية (1975)

² محمود يونس محمد، مرجع سبق ذكره، ص 220 .

³ حسين عمر، مبادئ التخطيط الاقتصادي والتخطيط التأشير في نظام الاقتصاد الحر، دار الفكر العربي، القاهرة 1998، ص 19.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

ومما سبق يمكن القول أن التخطيط وفقا لهذا المفهوم لا يمس البنية الأساسية للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، كالمملكية الخاصة، وإن كان يسند مهمة اتخاذ القرار في بعض الأمور للدولة أو لسلطة مركزية إلا أن التدخل من قبل الدولة يكون بالنسبة للمجالات التي يفشل نظام السوق فيها.

و يمكن الحديث عن التخطيط بالمعنى الواسع في حالة وجود أهداف تنموية مسطرة من طرف الهيئات المسؤولة عن تحضير الخطط والبرامج التنموية باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة على صعيد قطاع الدولة أو على صعيد مجموعة من المؤسسات، أو حتى داخل المؤسسة نفسها فلامح التخطيط الشامل يمكن أن نلاحظ وجودها في الواقع عندما تتركز الجهود بالدرجة الأولى على تعبئة وتطوير موارد المجتمع المادية، البشرية والمالية من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية في مختلف المجالات، ومثل هذه المحاولات التي ترتبط بالتخطيط على المستوى البعيد زيادة الطلب على الخدمات الأساسية (البنية التحتية)¹ كنتيجة حتمية لزيادة الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي، فالتخطيط عملية مقصودة تتضمن إحداث حالة من التوازن بين العناصر الثلاث (الأهداف، الموارد، و الزمن) عن طريق محاولة الوصول لأقصى درجة الهدف من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفي أقصر وقت ممكن، مما يعني أن التخطيط عملية توقع الأحداث المستقبلية والاستعداد لها²، من خلال وضع افتراضات حول بيئة المستقبل عبر أخذ مجموعة من الخيارات لإحداث محتملة الوقوع في المستقبل بهدف اتخاذ القرار الأمثل في الحاضر³.

فالتخطيط يعد شرطاً أساسياً من شروط نجاح الإدارة الاقتصادية، فكلما حدث تقدم تكنولوجي استلزم هذا تخطيطاً أبعد وأبعد للمستقبل⁴، فعند إقامة أي مشروع في ظل تعدد البدائل لا بد من القيام بعدة دراسات أولية لضمان الاختيار الأمثل للمشروع قبل بداية إنجازه من أجل توفير الوقت والمال.

I-1 جمع البيانات وخلق الأفكار:

إن التخطيط للإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية خاصة منها مشاريع البنية التحتية يتركز على دراسة وتحليل مجموعة من البيانات الإحصائية وتبويبها من خلال تحليل شامل للتوزيع السكاني وأماكن تركز نشاطاتهم، وهنا يأتي دور وأهمية قاعدة البيانات والمعلومات والتي تمكن المنظمة من إجراء مسح شامل وناجح لوضعها الراهن وتحديد اتجاهاتها المستقبلية⁵، بالإضافة إلى تحليل شامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة داخل الدولة واستطلاع آراء الخبراء في

¹ مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 12.

² مدحت محمد أبو نصر، مقومات التخطيط الإستراتيجي المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 27.

³ مايكل أليسون (Michael Allison)، جودي كاي (Jude Kaye)، ترجمة مروان الحموي، التخطيط الإستراتيجي للمؤسسات الغير ربحية دليل عملي وكتاب تمارين، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 37.

⁴ جلال أمين، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص 150.

⁵ مجيد الكرخي، التخطيط الإستراتيجي المبني على النتائج، وزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية، مطبعة الريان، قطر، 2014، ص 83.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

مختلف المجالات والميادين، كما أن توفر مناخ مستقر يتمتع بالشفافية يساهم في زيادة دقة الاستشراف المستقبلي من خلال التخطيط الإستراتيجي¹، ومن هذه البيانات والتي تعد مصدرا رئيسيا في خلق الأفكار الأولية للمشاريع نذكر:

1-1-I تحليل قطاعات الاقتصاد القومي: تحليل كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف على أوجه النقص في إنتاج أو عمل هذه القطاعات، وفيما إذا كانت هنالك الحاجة إلى مشروعات جديدة² من شأنه إعطاء صورة واضحة عن كيفية الإنفاق الحكومي الاستثماري.

2-1-I بيانات وقوائم التجارة الخارجية: سواء تعلق الأمر بالاستيراد أو التصدير، حيث تساهم عملية تفحص وتحليل قوائم الواردات والصادرات من السلع في اكتشاف أفكار لمشروعات لإنتاج سلع معينة، لمواجهة الطلب المحلي أو الخارجي، وعادة ما يكون التوجه نحو إنتاج سلع محلية تحل محل الواردات، أمرا مرغوبا فيه لعدة أسباب منها:

- خلق العمالة الجديدة.

- تقليص حجم الواردات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.

- خلق أسواق لسلع وخدمات جديدة ومتكاملة.

- زيادة حجم القاعدة الصناعية المحلية.

بالإضافة إلى هذا، فإن تكلفة إنتاج السلع المستوردة محليا وخصوصا في حالة توافر الخامات، تكون أقل من تكلفة السلع المستوردة بسبب انخفاض تكاليف النقل والرسوم الجمركية³.

3-1-I دراسة الموارد الطبيعية المتاحة: يعتبر مخزون الموارد المحلية، أفضل نقطة في بداية البحث عن أفكار السلع الجديدة، فالدول التي تقوم بتصدير الموارد في شكلها الخام مقابل عائد بسيط، تخسر مكاسب كان من الممكن أن تعود عليها، نظير قيام مشروعات لتصنيع هذه المواد واستغلالها.

4-1-I مطالعة التطورات التكنولوجية المستمرة: توجد أفكار لمشروعات كان من غير الممكن في الماضي تجسيدها رغم حاجة إليها، وأصبحت ممكنة في الوقت الحاضر بفضل التطورات والمستجدات التكنولوجية الحديثة، فالاطلاع على التطورات والمستجدات يوحي دائما بأفكار لمشروعات جديدة.

5-1-I دراسة مهارات العمال المتاحة محليا: تسمح دراسة مهارات العمال المتاحة في المجتمع بخلق أفكار لإقامة مشروعات، تستغل هذه المهارات المتوفرة في إنتاج سلعة أو خدمة بتكلفة منخفضة.

6-1-I استطلاع آراء الخبراء: يفضل في كثير من الحالات استشارة الخبراء في مجالات الإدارة، الصناعة، الزراعة، السياحة، البنوك والتجارة، في خلق أفكار جديدة لمشروعات استثمارية¹.

¹ عصام بن يحيى الفلالي، وآخرون، التخطيط الإستراتيجي للدول، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار رقم 29، 2010، ص 04.

² نبيل عبد السلام شاكر، إعدادات دراسة الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1993، ص 23.

³ محمد صالح الحناوي، دراسة جدوى المشروع، أساسيات ومفاهيم، الدار الجامعي الإسكندرية، مصر، 2005، ص 25.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

I-1-7 دراسة بعض الجوانب السياسية والإستراتيجية:

تقدم دراسة الأهداف والمطامح السياسية والإستراتيجية البعيدة الأمد العديد من الأفكار الصالحة للاستثمار الجديد، ومنها مشروعات التكامل الإقليمي بين الدول، والبحث عن إمكانية تنشيط التجارة البينية في إطار التعاون الدولي ومتطلبات البنية التحتية لها.

I-1-8 توفير قاعدة بيانات ذات جودة وشفافية:

يعد جمع البيانات عنصراً أساسياً لأي شكل من أشكال التخطيط لأن قرارات التخطيط ينبغي ألا تتخذ إلا بعد اعتماد ما هو متاح من بيانات ملائمة²، فتوفر الدولة على قاعدة بيانات ومعطيات تتميز بالدقة والشفافية من شأنه المساهمة في عرض وتقديم تقارير تحليلية ذات جودة على مستوى المديرية والفروع، وتكمل أهمية تحديث ودراسة البيانات والمعلومات (الاقتصادية، الاجتماعية، الجغرافية، الخ...) في إعداد وتوفير الإحصائيات والبيانات الأساسية للدولة لمعرفة واقع الخدمات الأساسية لتخطيط المشاريع العمومية للمستقبل³.

I-2 تحديد الإمكانيات القومية (الوطنية):

عند التفكير في وضع خطة اقتصادية فلا بد من القيام بتقدير دقيق للإمكانات القومية التي تتمثل في كل ما يتاح من موارد في المجتمع والمقصود بالإمكانات القومية هو ما يتوفر من موارد مادية وبشرية ومالية سواء من الداخل المجتمع أو من خارجه ويدخل في تقدير الإمكانيات القومية، القوى العاملة، المواد الأولية، رؤوس أموال، المستلزمات الفنية الأخرى للخطة... الخ، ويتم ذلك عن طريق ما يدعى بالحسابات القومية، فهذه الأخيرة تشكل إطاراً فكرياً متناسقاً يمكن بواسطته تنظيم الإحصاءات الاقتصادية الوطنية المختلفة في الاقتصاد الوطني بشكل موحد تسهل من عملية توييب واستغلال نتائجها مستقبلاً لرسم السياسات الاقتصادية وإعداد الخطط التنموية مستقبلاً⁴، كما تعد أداء للرقابة بين الخطط والتجسيد.

كما ينبغي عند تخطيط المشاريع العمومية أن تتوافق هذه الأخيرة مع ما يتاح من موارد، فغالباً ما يتم تجنب اقتراح المشاريع التي تحتاج إلى إمكانات أكبر من الإمكانيات القومية المتاحة⁵، وذلك تحت مبدأ: "تحقيق أقصى المنافع العامة بأقل

¹ صلاح الدين حسن السيسي، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات لبن النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 8.

² ديانا كونيرز (DIANA CONYERS)، ترجمة الفاروق زكي يونس، مقدمة التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الأولى، 2003، ص 184.

³ خلف حسين على الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، أسس، معايير، تقنيات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 81.

⁴ حاتم القريشي، أسس ومبادئ الحسابات القومية، الطبعة الأولى 2018، ص 32.

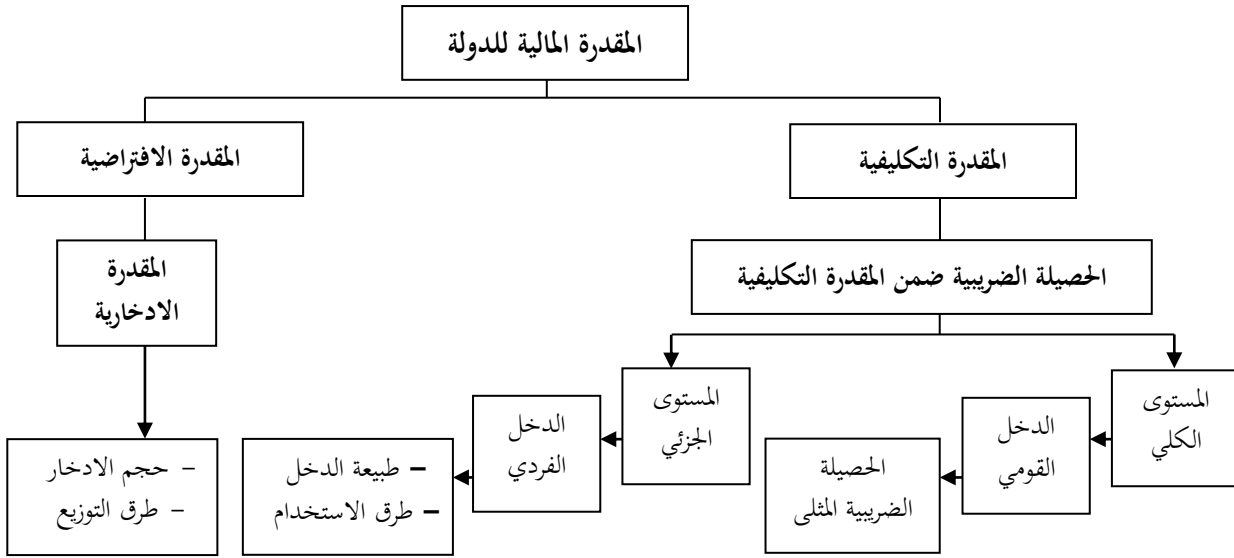
⁵ جمال داود سليمان، طاهر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 1989، ص 40.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

التكاليف الممكنة"، وتعد الإمكانيات المالية للدولة العنصر الرئيسي والأهم في حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية.

فالإمكانيات المالية للدولة هي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي تحدد مبالغ الاعتمادات الواجب تخصيصها للإنفاق العام خلال الفترة المقبلة، وتتشكل المقدرة المالية للدولة من المقدرة التكلفة (الضريبية) والمقدرة الافتراضية (الادخارية)، والشكل التالي يوضح لنا العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة:

شكل رقم (1-6): العوامل المحددة للمقدرة المالية



المصدر: نوزاد عبد الرحمان، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، الأردن، سنة 2006، ص 47.

يقصد بالمقدرة الضريبية للدولة قدرة الاقتصاد القومي على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية (على المستوى الكلي)، أما المقدرة التكلفة للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي (المستوى الجزئي)، ويتحدد وفق مستوى الدخل واستخداماته¹، لكن الاقتصادي الليبرالي "لافر" Laffer اعتبر أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي تدفع قطاع العائلات وقطاع الأعمال (المؤسسات) إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة، ويتجلى هذا واضحا في الاقتصاد الأمريكي من خلال الأمثلة الاقتصادية في القرن الماضي فعند تخفيض معدلات الضرائب يزداد النمو الاقتصادي وتزداد الحصيلة الضريبية الناجمة من دخول الأغنياء والعكس نتيجة لغياب الحافز والبحث عن سبل التهرب وإخفاء الدخل².

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003، ص 147.

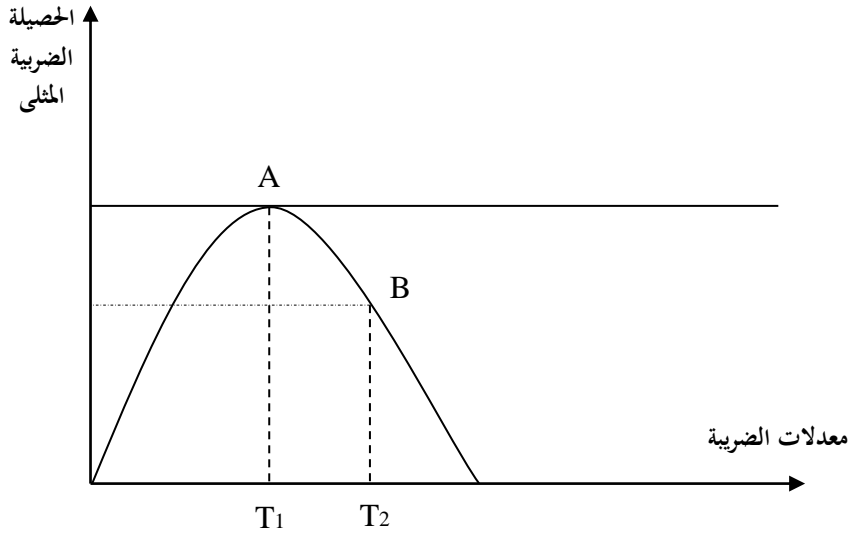
² Laffer, Arthur, **The Laffer Curve and the Failure of Stimulus Spending**, Available at SSRN 2182070, 2012, P 04 .

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

وتختلف نقطة العتبة القصوى على منحى لافر (نقطة الانعطاف) من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى خصوصية وطبيعة النظام الاقتصادي والضريبي لكل دولة، ففي دراسة قام بها كل من "ماتياس ترابانت Trabandt, Mathias" و"هارالد أوليج. Uhlig Harald" سنة 2012 تتعرض لاختلافات انعطافات وانحناءات منحى لافر بين الاقتصاد الأمريكي ودول الإتحاد الأوروبي تبين أن الاقتصاد الأمريكي قادر على تحمل أعلى معدل على منحى لافر مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي قبل بداية تغير اتجاه المنحى نحو الأسفل (نقطة الانعطاف والانخفاض)، ويرجع السبب إلى أهمية الضرائب الاستهلاكية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى العكس من ذلك فإن درجة التمويل الذاتي في دول الإتحاد الأوروبي أكبر بكثير منها في الولايات المتحدة الأمريكية¹.

إذن فمنحنى لافر (Laffer curve) يثبت في الحقيقة بأن كل زيادة في معدلات الضريبة تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، ولكن فقط إلى غاية نقطة تسمى نقطة العتبة والتي بعدها أي زيادة في معدلات الضريبة تؤدي إلى انخفاض في الحصيلة²، ولهذا ما يعبر عنه بالجملة "كثرة الضريبة يقتل الضريبة" (Trop d'impôt tue l'impôt) وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (7-1): منحى لافر (Laffer curve)



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2006، ص 100.

¹ Trabandt, Mathias et Uhlig, Harald. How do Laffer curves differ across countries?, National Bureau of Economic Research, 2012, P 50.

² Philippe le Bolloch & Y von Le Fiblec, Economie Générale, Bertrand- La Cost Paris, 1994, P 50.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

المنحنى السابق يوضح لنا علاقة بين معدلات الضريبة والحصيلة الضريبية تزيد الدولة من معدلات الضريبة فتزداد الحصيلة الضريبية إلى غاية المعدل (T1) كما في الشكل، فإن الحصيلة الضريبية تكون عند أعظم قيمة لها (A)، أما إذا تم تجاوز هذا المعدل وانتقلنا من المعدل (T1) إلى المعدل الأكبر (T2)، فإن الحصيلة الضريبية تنخفض من (A) إلى (B). ففي مواجهة زيادة الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب والمخصصات الاجتماعية)، فإن المستثمرين يتخلون عن الاستثمار، وذلك لأن الجزء الأكبر من الأرباح المحققة سيتم اقتطاعه على شكل ضرائب، وهنا يبدأ النشاط بالتراجع وكذلك الحال بالنسبة للأعمال (عمل أقل، دخول أقل) إلى الحد الذي يجعل الدولة تجني ضرائب أقل مما كانت عليه قبل الزيادة في معدلات الضرائب، وهو ما قد يوقعها في صعوبات أخرى لضمان الخدمات العامة إذا ما استثنينا زيادة العجز.

أما المقدرة الافتراضية للدولة فهي قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات من خلال الاقتراض منهم بواسطة طرح سندات الحكومة، ويعد الادخار أهم وسيلة تدعيم القدرة المالية للدولة، كما أن المعدل المرتفع للادخار يسمح بتخصيص قدر أكبر من الناتج القومي للتكوين الرأسمالي¹.

I-3 تحديد الأهداف القومية وطرح البدائل:

عندما يتم تقدير الإمكانيات القومية للدولة تبدأ مرحلة تحديد الأهداف القومية، وهذا يقتضي دراسة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد القومي حيث تكون أهداف الخطة تعبير عن استراتيجيات لعلاج هذه الاختلالات وتختلف هذه المشكلات والاختلالات من نظام اقتصادي لآخر ومن مجتمع لآخر إذ أن مشاكل الاقتصاديات المتقدمة تختلف عن مشاكل الاقتصاديات النامية والمتخلفة².

لقد استخدمت الدول الغربية ما يعرف بـ (التخطيط ذو الهدف الواحد)، ففي الولايات المتحدة كان الهدف هو زيادة الدخل القومي، وفي المملكة المتحدة تحقيق التوظيف الكامل، أما في أمريكا اللاتينية فهو التصنيع السريع، أما في الدول المتخلفة فيجب أن تكون الأهداف متعددة مع عدم المغالاة في عددها لأنها تؤدي إلى حدوث إطراب في اقتصاد تلك الدول، كما ينبغي أن يتبع نظام الأولوية في اختيار الأهداف وبالأخص عند تعارض الأهداف.

إن مهمة تحديد الأهداف هو من مسؤولية السلطة السياسية العليا فقط، ولا تستطيع أي هيئة أن تتخذ قرار النهائي فيما يتعلق بتحديد أهداف المرحلة المقبلة، والسبب في ذلك يعود إلى أن أهداف الخطة هي ذات طبيعة سياسية بالدرجة الأولى ومن ثم فالقرار المتخذ بشأنها هو قرار سياسي مثال ذلك أن تحديد معدل المرتفع لنمو الدخل القومي في

¹ وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 122.

² داود جمال سلمان، طاهر فاضل حسون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

الفترة المقبلة يتطلب تحديد معدل مرتفع للاستثمار ومن ثم تخفيض لمعدل الاستهلاك، وهذا القرار هو قرار سياسي لا تستطيع أية جهة أو هيئة أن تتخذه سوى السلطة السياسية العليا.

وقد يحصل تعارض في الأهداف مما يحتم على السلطة السياسية الاستعانة بهيئة التخطيط التي تتولى مسؤولية تحديد أولويتها عن طريق إعطاء أوزان نسبية لها فلا يمكن مثلا الوصول إلى أعلى معدل لنمو الدخل القومي وأعلى مستوى للاستهلاك أو رفع معدل النمو وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، فارتفاع الاستثمار قد يؤدي إلى ارتفاع في الواردات مما يؤدي إلى زيادة حجم العجز في ميزان المدفوعات، ولهذا السبب يجب على السلطة إعطاء أولويات تحقيق الأهداف في حدود الموارد المتاحة.

II- دور مناهج إعداد الميزانية العامة في فعالية تجسيد المشاريع العمومية:

لقد تطور مفهوم الميزانية العامة ومناهج إعدادها بتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لتعكس السياسة الاقتصادية والمالية التي تنوي الدولة إتباعها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إعداد العديد من أشكال الموازنات العامة بحيث يعكس كل منها وظيفة معينة، كوظيفة الرقابة الحسابية (ميزانية البنود والاعتمادات)، والرقابة التقييمية التي تشمل تقييم الأداء للوحدات الحكومية (الموازنة الصفرية)، ووظيفة التخطيط والتنبؤ وترشيد الإنفاق العمومي (موازنة التخطيط والبرمجة)... الخ¹.

فمناهج إعداد الميزانية تعتبر أداة هامة في توجيه الموارد وتحقيق أقصى المنافع العامة من خلال ربط الأهداف المسطرة بالنتائج المحققة فعليا، عن طريق استغلال السياسيين (السلطة التشريعية) لمختلف معلومات الأداء الكمية والكيفية في وضع الموازنة العامة فالاستخدام الاقتصادي العقلاني للمعلومات من شأنه تدعيم أو تغيير القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد مع مراعاة مصدر ومصداقية المعلومات وضرورة تغليب العقلانية الاقتصادية على العقلانية السياسية².
ومن بين أهم المناهج نذكر ما يلي:

II-1 المنهج التقليدي (ميزانية البنود والاعتمادات) (Line item Budget):

ترجع الجذور الأولى لميزانية البنود والاعتمادات إلى سنة 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم إعداد موازنة شاملة وفق تصنيف وظيفي إداري وتصنيف اقتصادي للتفريق بين الإنفاق الجاري المتمثل في أجور ومرتبات الموظفين إضافة إلى نفقات الصيانة والتشغيل من جهة، والإنفاق الرأسمالي من جهة أخرى والمتمثل في الإنفاق على المشروعات العامة ومختلف التجهيزات والمعدات... الخ، وهذا ما يجعل ميزانية البنود والاعتمادات ترتكز على التصنيفين التاليين³:

- التصنيف على أساس الوزارات والمصالح الحكومية.

¹ محمد خصاونة، المالية العامة، النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص 158.

² Saliterer, Iris, Korac, Sanja, Moser, Birgit, et al. **How politicians use performance information in a budgetary context: New insights from the central government level**, Public Administration, 2019, vol. 97, no 4, p. 830.

³ يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1984، ص 256.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

- التصنيف على أساس نوع الإنفاق.

وهذا ما يجعل هذا النوع من الميزانيات غير مرتبط بالخطط والبرامج التنموية، ولا يتماشى والدور الجديد للدولة في تحقيق التنمية، حيث تغيب فيها المقاييس والقواعد العلمية في تحليل التكاليف والعوائد وهذا بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالأهداف¹، كما أن تخصيص الموارد المالية بين الإدارات الحكومية يبنى على متغيرات غير موضوعية مما يفتح المجال أمام المساومة بين مختلف القطاعات والمصالح الحكومية².

II-2 ميزانية الأداء والبرامج (Program, Performance Budget):

إن الهدف من الإنفاق العمومي ليس الإنفاق بحد ذاته، وإنما الهدف هو تحقيق منفعة معينة من وراء هذا الإنفاق، وهذا ما يمثل البداية الحقيقية للتحويل من الموازنة التقليدية (ميزانية البنود والاعتمادات) إلى موازنة البرامج والأداء³، ظهرت ميزانية الأداء والبرامج كمفهوم في تقرير لجنة هوفر* (Hoover Commission) الأولى سنة 1949 من خلال نظام تخطيط برمجة الميزانية (Planning, Programming and Budgeting System) PPBS⁴، وهذا بعد تضاعف عدد المستخدمين المدنيين في القطاع الحكومي الأمريكي إلى أكثر من مليوني مستخدم، وتضاعف عدد مكاتب وأقسام الخدمات العامة بمقدار أربعة أضعاف وما نجم عنه من تزايد كبير في حجم النفقات العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية من 3,6 مليار دولار لتصل إلى أكثر من 42 مليار دولار في ظرف 20 سنة فقط⁵، ويمكن تعريف ميزانية الأداء والبرامج بأنها: "مجموعة من الأساليب التي بواسطتها يتمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة، ومقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت والموارد المتاحة، إضافة إلى توفير

¹ طارق نوير، نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية، مجلة الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2007، ص 05.

² أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 217.

³ صفوت النحاس، ناهد عرنوس، آليات الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات، دلنا للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 111.

* في سنة 1947 عين الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry S. Truman) الرئيس الأسبق هربرت كلارك هوفر (Herbert Clark Hoover) لرئاسة لجنة سميت باسمه "لجنة هوفر" (Hoover Commission)، مكونة بالتساوي من أعضاء ديمقراطيين وجمهوريين، والتي تهدف لتعزيز الكفاءة والفعالية في التسيير من خلال إيجاد طرق لتقليل عدد إدارات وهيئات الحكومة الفيدرالية وزيادة كفاءتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الكورية، وقد تم تنفيذ أكثر من 70 بالمائة من توصيات اللجنة من طرف الحكومة الأمريكية عبر إجراءات تنفيذية وتشريعية، وقد تم إلغاء بعض الإدارات العمومية وتوحيدها، ولكن أيضًا في المقابل تم إنشاء بعض الهيئات الجديدة كوزارة الصحة والتعليم، الرفاهية وإدارة الخدمات العامة.

⁴ ساين كوهلمان، جيرت بوكيرت، ترجمة علاء فرحان طالب، علي عبد الحسن عباس حسن الفتلاوي، الحكم وسلسلة الإدارة العامة إصلاح القطاع العام المحلي في أوقات الأزمات، المقارنات للمسارات الوطنية والدولية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2016، ص 128.

⁵ Lederle, John W, **The Hoover commission reports on federal reorganization**, Marq. L. Rev., 1949, vol. 33, p 89.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

المعلومات التي تهيئ قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات¹، ويعتبر التحليل الاقتصادي كدراسة أثر الإنفاق العمومي على الاقتصاد الوطني أهم عامل لزيادة انتشار هذا النوع من الميزانية، ومن هنا يمكن القول أن ميزانية الأداء لا تهتم بتحديد العناصر المستخدمة في الإنتاج بل تهتم بتحديد المنتج النهائي كإنشاء مستشفيات، مدارس، جامعات... الخ، فهذا الأسلوب يهتم بتحقيق أهداف محددة.

II-3 موازنة التخطيط والبرمجة (Planning, Programming Budget):

عندما أصبح التخطيط الاقتصادي أسلوباً علمياً للتأكد من حسن استخدام الموارد المتاحة لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بموازنة التخطيط²، وهو ما يجعل هذا الأسلوب يقوم على أساس ربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة عن طريق الجمع بين الأبعاد الثلاث (التخطيط، التنفيذ والرقابة) مع إعطاء أولوية للتخطيط³، والمفاضلة بين الأهداف والبرامج البديلة لترشيد اتخاذ القرار، ويرجع أول ظهور لها في وزارة الدفاع الأمريكية سنة 1961⁴ بهدف ترشيد الإنفاق الدفاعي من خلال توضيح المهام لكل فرع واختيار البدائل للمهام فيما بينها بناء على فعاليتها من حيث التكلفة والحد الأدنى من المخاطر عن طريق تحديد الهدف والتخطيط له باتخاذ قرار اقتصادي عقلائي⁵، فالتخطيط للحرب حسب وزارة الدفاع الأمريكية يتعدى التخطيط الروتيني للمعركة إلى التخطيط الاقتصادي العقلاني لتخصيص الموارد بكفاءة وفعالية عالية عن طريق إخضاع نظام التسليح لاختيارات تحليل التكلفة والعائد الدقيق المتوقع منه⁶.

يعرف الاقتصادي (Musgrave) 1980 ميزانية التخطيط والبرمجة بأنها: "منهج لاتخاذ القرارات التي تمكن من توضيح برامج الإنفاق وتكاليفها، مما يؤدي إلى اختيار البدائل الأكثر رشداً، ويشجع على استخدام هذه المعلومات بصورة منتظمة في صنع السياسات العامة"، كما يعرفها (C.Sandford) 1984 على أنها: "مرحلة انتقالية نحو تحليل المنافع والتكاليف لبرامج الإنفاق الحكومي، حيث تعتمد أساساً على إعادة ترتيب المدخلات من حيث علاقتها بالمرجعات بما يمكن من اتخاذ قرارات أفضل، وتحديد تكاليف إنجاز الأهداف المسطرة"⁷، فالمكلفون بإعداد الميزانية وفق

¹ عطية صلاح سلطان، دور موازنة البرامج والأداء في دعم قرارات إدارة المالية العامة، مجلة ندوة الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2005، ص 80.

² بشير عبد العظيم البناء، الأسس العلمية والعملية في الحاسبة الحكومية، دراسة نظرية وتطبيقية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 130.

³ جابر شعيب إسماعيل، المالية للقادة، أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018، ص 31.

⁴ فؤاد الفسفسوس، الحاسبة الحكومية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2009، ص 71 و72.

⁵ Chwastiak Michele, **Rationality, performance measures and representations of reality: Planning, programming and budgeting and the Vietnam War**, Critical Perspectives on Accounting, 2006, vol. 17, no 1, p 33.

⁶ Chwastiak Michele, **Taming the untamable: planning, programming and budgeting and the normalization of war**, Accounting, Organizations and Society, 2001, vol. 26, no 6, p 501.

⁷ محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 131 و132.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

هذا الأسلوب يفترض بهم وضع كافة البدائل الممكنة للإنفاق الحكومي والقيام بتحليل تكلفة ومنفعة كل بديل بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والمالية لصالح النفع العام، وتقوم ميزانية التخطيط والبرمجة على الأسس التالية¹:

- تحديد الأهداف القومية بدقة، وترتيب الأولويات.
- تحليل وتطوير البدائل المحققة للأهداف بأكبر قدر من الفعالية.
- إعطاء معلومات دقيقة عن التكاليف والمنافع المتوقعة لهذه البرامج على مدى السنوات المقبلة.
- رفع مستوى أداء الإدارات الحكومية بما يتماشى وحجم النفقات المخصصة لها.

4-II ميزانية الأساس الصفري (Zero, Based Budget):

ترجع الجذور الأولى للموازنة الصفرية إلى سنة 1961 في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما اقترح أحد المسؤولين في ميزانية وزارة الزراعة إدخال بعض التعديلات خاصة في ما يخص مراجعة تمويل كل برنامج، مبرراته وأهدافه من الصفر لميزانية 1964، إلا أن ذلك لم يطبق بسبب تبني الحكومة الفدرالية الأمريكية لموازنة التخطيط والبرمجة سنة 1965²، ورغم عدم نجاح هذه التجربة الأولى إلا أن ذلك أعطى للإدارة تحفيزاً للبحث على بدائل وأفكار جديدة لتحديث النظام الموزناتي³، وفي سنة 1969 تبني هذا الأسلوب من خلال شركة تكساس للآلات (Texas Instruments) أين حققت نجاحاً مما جعلها محل اهتمام الدوائر الحكومية فتم تطبيقها في ولاية جورجيا الأمريكية سنة 1973 ليتم تعميمها على باقي الولايات الأمريكية في سنة 1979 إلى غاية سنة 1981 أين تم العودة إلى أسلوب موازنة البرامج والأداء⁴، وتعرف ميزانية الأساس الصفري على أنها: "العملية التي تحقق التكامل بين التخطيط، الميزانية والرقابة، فهي تحدد البدائل وأكثر الطرق كفاءة لتعظيم قدر معين من الموارد في تحقيق أهداف معينة، كما أنها منهج إداري مرن يمكن من إعادة تخصيص الموارد بصورة رشيدة من خلال مراجعة اعتمادات ومستوى أداء البرامج أو الأنشطة القائمة"⁵، فأساس هذا الأسلوب هو تحليل البيانات ودراسة الجدوى وتقييم كافة الأنشطة والبرامج سنوياً على اعتبار أنها أنشطة وبرامج جديدة غير مرتبطة بالاعتمادات السابقة، وهذا بغرض تحسين وتطوير هذه البرامج أو تخفيضها أو إلغائها بغض النظر عن النسبة التي وصلت إليها هذه البرامج، وبناء على هذا الأسلوب يتبين لنا أن البرامج يتم تقييمها كل سنة مالية كما أن اختيار

¹ يونس أحمد بطريق، أصول المالية العامة، الإسكندرية، 2004، ص 349.

² مسعودي علي، تجاني محمد العيد، الموازنة الصفرية (النشأة، المفهوم، المزايا والعيوب)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 205.

³ أحمد بريش، حميدة مختار، الموازنة الصفرية كمقاربة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد الثاني، 2019، ص 41.

⁴ مسعودي علي، تجاني محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 205.

⁵ محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق، ص 145.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

البرامج لا يتم وفق تكاليفها المنخفضة بل يتم انتقائها وفق كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف القومية المسطرة عن طريق ترشيد استخدام الموارد العامة وحسن توزيعها عبر مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

III- دراسة جدوى المشاريع العمومية (تحليل وتقييم منافع وتكاليف):

إن نجاح عملية التنمية وتحقيق الأهداف المسطرة تعتمد على سلامة الدراسات المسبقة للمشاريع وفق الأسس والأساليب العلمية الحديثة المبنية على الإحصائيات الدقيقة، والتي تمثل المتغيرات المستقبلية للمشروع وتحظى هذه الدراسات بأهمية بالغة في الدول النامية التي تعاني من ندرة الموارد المالية ونقص فادح في الهياكل والبنى التحتية، الأمر الذي يستوجب الاهتمام بالدراسات القبلية للمشاريع لضمان الاختيار الأمثل، فدراسات الجدوى تلعب دورا مهما باعتبارها أول خطوة قبل تنفيذ المشروع بحيث تمكن صناع القرار من الحصول على معلومات شاملة لاستخدامها في عملية اتخاذ القرار حول إمكانية التنفيذ وتحديد الأولويات¹.

وتمتد جذور دراسات الجدوى إلى تحليل المنافع والتكاليف عام 1936 عندما صدر ما يسمى بقانون التحكيم في الفيضان بالولايات المتحدة الأمريكية، ولقد كان هذا القانون يجيز إقامة مشروعات مقاومة للفيضان فقط إذا تفوقت منافعها على تكاليفها، ولم يحتوي هذا القانون بالطبع على القواعد الأساسية التي تعين إتباعها عند تقييم المشروعات، وظهر أول عمل يحتوي على المبادئ الأساسية لتحليل "المنافع - التكاليف" عام 1950 في صورة كتاب عنوانه "الممارسات المقترحة للتحليل الاقتصادي لمشروعات حوض النهر"، وقامت بإعداد هذا الكتاب لجنة الفدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية كلفت بذلك وعرف هذا العمل آنذاك بالكتاب الأخضر².

وخلال فترة الستينات من القرن الماضي احتل موضوع تقييم المشروعات فرعا هاما من فروع الدراسات الاقتصادية إذ انبثق عن نظريات الرفاهة الاقتصادية التي وضعت أسسها منذ الأربعينات حيث استهدف تقييم المشاريع في صورته التقليدية تعظيم العائد الاقتصادي المتحقق من المشروع والذي كان يقتصر على مفهوم الكفاءة الاقتصادية إذ كان الهدف الرئيسي لتقييم المشاريع هو اتخاذ القرارات بتخصيص الموارد للمشاريع التي تحقق أعلى عائد في ظل محدودية الموارد الطبيعية والمالية ليتطور مع مرور الزمن تقييم المشاريع من التقييم الاقتصادي والمالي للمشروع إلى التقييم الاجتماعي المبني على دراسة مختلف جوانب الربحية القومية للمجتمع من حيث التكاليف والمنافع الكلية العائدة من المشروع.

III-1 المبادئ والقواعد العامة لدراسة جدوى المشاريع العمومية:

قبل القيام بأي مشروع لابد من القيام بعدة دراسات قبلية لتحديد أهمية ومردودية المشروع مهما كان نوعه.

III-1-1 تعريف دراسات الجدوى:

¹ Jo, Haejin, LEE, Hakyoon, SUH, Yongyoon, et al. A dynamic feasibility analysis of public investment projects: An integrated approach using system dynamics and agent-based modeling. International journal of project management, 2015, vol. 33, no 8, p. 1863.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 03.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

هناك عدة تعاريف لدراسة الجدوى، نذكر منها:

هي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل المشروع، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الحصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد الوطني أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي¹.

كما تعرف دراسة جدوى المشاريع على أنها: "سلسلة من الدراسات التي تقوم على افتراضات معينة وأهداف محددة، تؤدي إلى اتخاذ الموقف النهائي بقبول المشروع أو برفضه وذلك اعتماداً على مجموعة من المعايير التي تنطلق من مبدأ التكلفة بغية التعرف على قدرة المشروع في بلوغ الأهداف المنشئ من أجلها"².

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج الخصائص التالية:

دراسة الجدوى ضرورية لكل المشروعات، باختلاف أنواعها سواء مشاريع القطاع الخاص أو مشاريع القطاع العام أو بالشراكة، كما أن تحليل هذه التعاريف تكشف لنا أن جوهر دراسة الجدوى تركز على تقدير جميع التدفقات والعوائد النقدية الداخلة المتوقعة في صورة منافع مباشرة وغير مباشرة وكذلك جميع النفقات الخارجة في صورة تكاليف وأعباء مباشرة وغير مباشرة لتحديد صافي العائد على الاستثمار خلال عمر المشروع الافتراضي.

كما أن دراسة الجدوى ما هي إلا عملية تنبؤ باستعمال الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية، وبالتالي لا بد من الأخذ في الحسبان كافة المخاطر المتوقعة والغير متوقعة لتقليل هامش الخطأ، وهذا ما جعل دراسة الجدوى تتسم بالارتفاع النسبي في تكاليفها نظراً للحاجة إلى جمع العديد من المعلومات المتنوعة، والقيام بدراسات متخصصة لعناصر ومكونات المشروع.

III-1-2 مراحل دراسات الجدوى:

تبدأ دراسات الجدوى بوجود فرصة استثمارية في أحد الأنشطة الاقتصادية المتنوعة التي يضمنها النشاط الاقتصادي، وعندما يجد المستثمر أن هناك جدوى من هذه الفرصة فإنه يتحول إلى المرحلة الثانية لتخضع هذه الفرصة للتفكير فتتحول إلى فكرة جديرة بالبحث والدراسة ومن خلال تحليل المعلومات التي يتم تجميعها يتحدد الهدف من المشروع، ويتحول المستثمر إلى المرحلة الثالثة ليبدأ في إجراء دراسة الجدوى المبدئية فإذا كانت النتيجة إيجابية دون وجود أي عقبات أو موانع فإنه يتحول إلى المرحلة الرابعة وهي الدخول في إجراء دراسات الجدوى التفصيلية التي تنقسم إلى

¹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ قرارات الاستثمارات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 24.

² يحيى أبو الفتوح، دراسات جدوى المشروعات، طباعة كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 10.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

دراسات الجدوى البيئية، القانونية، التسويقية، الفنية، المالية والاجتماعية وفي هذه المرحلة لا يتم الانتقال من الدراسات التفصيلية إلا إذا ثبتت جدوى النوع الذي قبله¹.

وتجدر الإشارة أن هذه المراحل في دراسة الجدوى تشمل جميع المشاريع الاستثمارية التي يقوم بها القطاع الخاص أو القطاع العام على حد سواء، لكن بالنسبة لمشاريع البنية التحتية التي يقوم بها القطاع العمومي فهي غالباً تركز على دراسة الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشروع وطرق تمويله تحت مبدأ المنفعة العامة كهدف أساسي بغض النظر عن تحقيق الربح.

والمهم إذا ثبتت جدوى المشروع خلال هذه المرحلة يتم الانتقال إلى المرحلة الخامسة التي تنطوي على تطبيق مجموعة من المعايير يطلق عليها معايير تقييم المشاريع وعند الانتهاء من التقييمات بصورة إيجابية يمكن الوصول إلى مرحلة تحليل الحساسية للمشاريع بعد هذا التحليل يتم الانتقال إلى المرحلة ما قبل الأخيرة وهي اتخاذ القرار الاستثماري باختيار المشروع الأمثل تم بدء المرحلة السابعة (المرحلة الأخيرة) وهي البدء في التنفيذ واتخاذ إجراءات الإنشاء والتأسيس والتشغيل.

III-1-3 أهمية وأهداف دراسات الجدوى:

تتمثل فيما يلي²:

- تعظيم الثروة من خلال تعظيم الربح، وهذا الأمر يحقق تعظيم القيمة السوقية والعائد الاجتماعي.
- المساعدة للوصول إلى أفضل تخصيص للموارد المتاحة المادية أو الطبيعية والتي تتصف بالندرة النسبية خاصة في الدول النامية، مما يؤدي ترشيد القرار الاستثماري.
- وضع خطط وبرامج لتنفيذ المشروع وتحديد أسلوب إدارة المشروع، والتفاعل بين عناصر التشغيل والتمويل والتسويق.
- اختيار المشاريع التي تحقق للمجتمع ولصاحب المشروع ولدولة أعلى منفعة.
- إتاحة الفرص لاختيار المشاريع التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخل.
- اختيار المشاريع التي تساعد على حل المشاكل الاقتصادية والبيئية.

III-2 أسعار تقييم المشاريع:

يعتبر التسعير عنصراً جوهرياً في عملية تقييم وتحليل عوائد وتكاليف المشروع، وبالتالي اتخاذ قرار اختيار أو رفض المشروع، لكن السؤال المطروح الآن هو ما هي مختلف أنواع الأسعار المستخدمة في عملية تقييم المشاريع؟، وهذا ما سوف نتعرف عليه الآن من خلال ما يلي:

¹ أوسرير منور، بن حاج الجيلالي ومغراوي فتيحة، دراسات الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة شمال افريقيا، العدد السابع، 2009، ص 333.

² نفس المرجع، ص 332.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

III-2-1 أسعار السوق:

تعتبر أسعار السوق هي الأسعار التي تنتج عن تقاطع منحى العرض مع الطلب فهي تعكس القيمة الحقيقية لمدخلات ومحرجات المشروع في حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج في ظل سوق المنافسة الكاملة، وهذا ما يجعل الأسعار التي يعتمد عليها في حساب الربحية التجارية هي الأسعار السوقية، إلا أنه في معظم الدول النامية لا يعكس السوق القيمة الحقيقية للأسعار من وجهة نظر المجتمع لأن التقييم في هذه الحالة يتطلب تصحيح الأسعار السوقية بما يعكس الندرة النسبية للموارد من وجهة نظر الربحية القومية ومن بين أسباب عدم صلاحية أسعار السوق لتقييم الربحية القومية نذكر:

- التدخل الحكومي الذي يؤثر على تكلفة عناصر الإنتاج من خلال مختلف الإعانات والتشريعات القانونية المتعلقة بتحديد أجور العمال وسياسة تدعيم الأسعار.

- الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار نتيجة للتضخم¹، فبالرغم من كون التضخم ظاهر اقتصادية عملية، فإن اقتصاديات الدول النامية تتميز بالتضخم المتزايد والمستمر، نظرا للرغبة الملحة في الإسراع في عملية التنمية وما ينجم عنها من زيادة الطلب على العرض، في ظل محدودية العرض خاصة بالنسبة لبعض القطاعات التي تتميز بالجمود النسبي، كالقطاع الزراعي والخدمات وهذا ما يترتب عنه زيادة في الأسعار يؤثر مداها على أسعار القطاعات الأخرى في الاقتصاد، كما أن ضخامة حجم المشروع تمكنه من التأثير على أسعار السوق بسبب احتياجاته من المواد الخام، وكذلك كميات الإنتاج التي يطرحها بالأسواق، مما يجعل هذه الأسعار لا تعكس القيم الحقيقية للسلع والخدمات من وجهة نظر المجتمع².

III-2-2 الأسعار الظل (المحاسبية):

تعرف أسعار الظل على أنها: "تلك الأسعار التي تسود الاقتصاد إذا وصل إلى حالة التوازن عندما تتوفر شروط المنافسة الكاملة التي تحقق التوزيع الأمثل للموارد³"، كما يعرف كذلك سعر الظل لمورد بأنه: "مقدار الزيادة أو النقصان في دالة الهدف التي تحدث زيادة أو نقص في الكمية المتاحة من ذلك المورد بمقدار وحدة واحدة"، أو بمعنى آخر أنه عند زيادة ما مقداره وحدة واحدة من الكمية المتاحة من أحد الموارد النادرة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرباح بمقدار معين يدعى "بسعر ظل المورد"⁴، فأسعار الظل تعكس تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة بالنسبة للمجتمع، فتكلفة الفرصة البديلة تقوم على التضحية أو التنازل عن إنتاج سلعة ما مقابل إنتاج سلعة أكثر أهمية، وتقاس هذه التكلفة

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي "قواعد- نظم نظريات- سياسات- مؤسسات نقدية"، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 214.

² سيد محمد الهواري، الاستثمار والتمويل طويل الأجل، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1978، ص 136.

³ عبد القادر دياب، تقييم المشروعات الزراعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة داخلية رقم 617، يونيو 1978، ص 23.

⁴ حسين مصطفى هلال، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مكتبة جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1997، ص 345.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

بمقدار ما يجب أن يضحى به المجتمع من سلعة ما مقابل الحصول على سلعة أخرى، غير أنه بالإمكان إجراء بعض التعديلات على الأسعار السائدة في السوق بهدف تقدير الأسعار الظلية وهي كالاتي¹:

III-2-2-1 أسعار الصرف (النقد الأجنبي):

نظرا لاختلال موازين المدفوعات في معظم الدول النامية، فإن أسعار الصرف تكون مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية لذا تتمتع المشاريع التي تعتمد على العملة الأجنبية بميزة أكبر عن باقي المشاريع، ونظرا لندرة النقد الأجنبي بالنسبة هذه للدول يتم استخدام سعر صرف ظلي وهنا يقترح (أدلر) أن سعر الصرف المناسب هو 1,75 مرة قدر سعر الصرف الرسمي مثلا تكلفة احد المشاريع بالعملة الأجنبية تقدر بـ 1.000.000 وحدة نقدية بسعر الصرف النقدي، فيجب احتسابها 1.750.000 وحدة نقدية.

III-2-2-2 الأجر:

تفرض قوانين العمل حد أدنى للأجور الاسمية يزيد عن الحد في حالة غياب هذه القوانين، وهذا ينطبق عادة بالنسبة للعمال غير ماهرين في الدول ذات الكثافة السكانية العالية كما أن أجور العمال الماهرين تكون أقل من تكلفتها الحقيقية لذا يجب استخدام قيم للأجور أقل بالنسبة للشريحة الأولى مقارنة بالثانية، وأخرى أعلى بالنسبة للفتة الثانية، ومثال ذلك حدد أدلر (Adler) معيارا لتصحيح الأسعار تأخذ بعين الاعتبار عند تقييم التكاليف والمنافع لبعض الدول كباكستان مثلا بنسبة 50% أقل بالنسبة للعمال الغير ماهرين و25% أعلى بالنسبة للعمال الماهرين.

لكن نظرا لصعوبة توفر ظروف المنافسة الكاملة في البلدان النامية وعدم توفرها على البيانات المطلوبة لتحديد أسعار الظل بالقدر والنوعية اللازمة، زيادة على عدم وجود أسلوب عملي وسهل متفق عليه لحساب تلك الأسعار فإن محاولة استخدام أسعار الظل في تقييم بعض المشاريع لا يؤدي إلى تقييم دقيق لتكاليف ومنافع المشروع، وهذا ما يجعل أسعار الظل غير صالحة للتقييم في معظم الدول النامية.

III-2-3 الأسعار الفعلية (الحقيقية):

الأسعار الفعلية الحقيقية هي عبارة عن الأسعار الجارية والأسعار المتوقعة مستقبلا في الأسواق المحلية والعالمية التي يتم فيها شراء وتسويق المدخلات والمخرجات²، وتهدف هذه الأسعار إلى التغلب والحد من الانحرافات السائدة في الأسعار المستعملة في عملية تقييم تكاليف ومنافع المشاريع وبالتالي الأسعار الحقيقية هي عبارة عن أسعار مقدرة تستخدم في حساب المستخدمات والإنتاج بحيث تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة بالنسبة للمجتمع، ومن أجل تقدير الندرة المتوقعة في الاقتصاد الوطني على ضوء الأحداث المعددة لخطة التنمية الوطنية³، ومن هذا المنطلق يتم تقييم

¹ عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 154 و155.

² نفس المرجع، ص 158.

³ محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسات الجدوى، دار زهران، عمان، 1998، ص 324.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

المدخلات والمخرجات التي يتم الحصول عليها من الأسواق الخارجية أو إرسالها إلى هناك على أساس سعر التكلفة الفعلية الحقيقية عبر مختلف موانئ التصدير والاستيراد أو بما يعرف في عالم التجارة الدولية بأسعار "فوب" وأسعار "سيف"، على أن تحول هذه الأسعار من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف المرجعي في حالة المدخلات (الاستيراد)، والعكس بالنسبة للمخرجات في حالة التصدير للأسواق الخارجية، ويمكن تعريف أسعار "FOB" و "CIF" كما يلي¹:

- سعر فوب "FOB" (Free On Board) (خالص على ظهر السفينة):

هو السعر الذي يتضمن كافة تكاليف السلعة حتى تصل إلى ظهر السفينة في ميناء التصدير، ويشتمل هذا السعر على ما يلي:

سعر السلعة عند باب المشروع + تكاليف النقل والتسويق في بلد التصدير + خدمات ميناء التصدير متمثلة في الضرائب + التخزين + التحميل + التجهيز (التعقيم) + العمولة + تعريفه التصدير + غيرها إن وجد.

- سعر سيف "CIF" (Carriage, Insurance and Freight):

ويشمل السعر "FOB" في ميناء التصدير + تكلفة الشحن إلى ميناء الاستيراد + التأمين على السلعة + تكلفة التفريغ من السفينة إلى أرض ميناء الاستيراد.

III-3 المشاريع القابلة للتجزئة والمشاريع الغير قابلة للتجزئة:

ويتم ذلك وفق قابلية المنافع العامة للتقسيم والتجزئة إلى وحدات استهلاك جزئية من عدمه.

III-3-1 المشاريع القابلة للتجزئة:

وتتمثل في جميع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة والغير قابلة للتجزئة أي غير قابلة للتقسيم إلى وحدات صغيرة، توزع بصفة فردية للمستهلكين بل يجب أن تقدم للجميع ولا يمكن لأحد رفضها مثل خدمات الأمن، الدفاع والقضاء... الخ، ولا يصلح فيها نظام الثمن (السعر) لتمويلها إنما تعتمد الدولة على الضرائب كمصدر رئيسي لتمويل نفقاتها²، ترجع صعوبة تقييم المشاريع الغير قابلة للتجزئة إلى صعوبة تقييم التكاليف والمنافع الاجتماعية بدقة، وكذلك إلى صعوبة جعل الكفاية الحدية للاستثمار* مساوية للصفر بسبب ما يتضمنه ذلك من ضغط كبير على الاستهلاك³.

III-3-2 المشاريع الغير قابلة للتجزئة:

¹ زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005، ص 203.

² سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

* الكفاية الحدية للاستثمار (marginal efficiency of investment) هي القدرة أو الإنتاجية الحدية لرأس المال أو كفايته الحدية وهي العائد أو المعدل المتوقع للربح من الاستثمار في رأس المال الإضافي، أو بصيغة أخرى يمكن القول بأنها نسبة الخصم التي تجعل القيمة الحالية للعوائد المتوقعة من الأصل الرأسمالي تساوي تكاليفه، فكلما ارتفعت هذه النسبة أو المعدل فهو يعني مدى كفاءة الاستثمار في توليد عائد إضافي.

³ محمد مبارك، التخطيط الاقتصادي، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالة، القاهرة، مصر، 2009، ص 334.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

بالنسبة لهذا النوع من المشاريع غالباً تكون لها أهداف كمية يمكن قياسها عددياً من الناحية الاقتصادية والمالية لكونها قابلة للتجزئة، فالبيانات القابلة للقياس الكمي من شأنها تسهيل عملية تحليل التكاليف والمنافع وبالتالي التخصيص الأمثل والكفاء للموارد، ففي هذه الحالة وفي ظل الميزانية الثابتة فإنه يتحتم عند اختيار المشروعات المقارنة بين المنافع البديلة والتكاليف التي تتكبدها هذه المشروعات وترتيب أولويات المشروعات بناءً على المنافع النسبية التي تتولد من المشروعات وهي (المنافع على التكاليف)، أما في حالة تغير حجم الميزانية فإن الاختيار يكون بناءً على حساب المنافع المفتقدة نتيجة التضحية ببعض المشروعات الخاصة للإنفاق على المشروعات العامة، أي المقارنة بين تكاليف ومنافع المشروعات الخاصة والعامة معاً¹.

III-4 أساسيات تقييم المشاريع العمومية

يمثل كل من المستهلك والمنتج والتدخل الحكومي محور اهتمام الأنشطة الاقتصادية، فعند تقييم المشاريع لابد من الأخذ بعين الاعتبار كل من سلوك المستهلك الذي يسعى لتعظيم منفعه الذاتية بأقل الأسعار المتاحة في السوق بهدف تحديد الطلب ومعرفة أذواق المستهلكين، وسلوك المنتج الذي يسعى لتحقيق أقصى المنافع بأقل التكاليف الممكنة² مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث أن العلاقة التوازنية بين المستهلك والمنتج تحقق الكفاءة في عملية التبادل بالنسبة للمجتمع وذلك لأنه يتضمن التعادل بين سعر السلعة مع الكلفة الحدية المجتمعية، ومع المنفعة الحدية المجتمعية³.

III-4-1 أساسيات حول نظرية سلوك المستهلك:

على الرغم من تعدد العوامل المؤثرة على خيارات وسلوك المستهلك إلا أن هدفه الأساسي يبقى في تعظيم المنفعة تحت قيد ميزانيته.

III-4-1-1 نظرية المنفعة (Utility):

تعرف المنفعة على أنها مقياس يستخدم في علم الاقتصاد ليعبر عن مستوى الرفاهية الاقتصادية ودرجة الإشباع والرضا والانتفاع، فهي تعبر عن شعور ذاتي للفرد (المستهلك)⁴، كما أنها تعبر عن تفضيلات المستهلك عند مقارنته بين وحدات السلع المختلفة⁵، يمكن القول أن هناك مدرستان لتقييم المنفعة، المدرسة الكلاسيكية والتي تقوم على أساس التقييم الكمي للمنفعة عن طريق ترتيب المستهلك لمجموعة معينة من السلع ترتيب تنازلي حسب أهميتها بناءً على وحدة قياس كمية للمنفعة، أما المدرسة النيوكلاسيكية فلا تشترط قياس المنفعة كمياً وإنما تكتفي بقدرة المستهلك على ترتيب تفضيلاته

¹ حسن محمد القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

² سامي سعيد الشمراي، مبادئ إدارة المشاريع، مكتبة الملك فهد، جدة، المملكة العربية السعودية، 2023، ص 34.

³ منى محمد علي الطائي، الاقتصاد الجزئي بين الأمثلية النظرية والدينامية الواقعية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 114.

⁴ محمد عزت محمد غزلان، مبادئ علم الاقتصاد، الاقتصاد الوحدوي "النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 230.

⁵ فليح حسن خلف، الاقتصاد الجزئي، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 144.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

تنازليا حسب أهيتها¹، ويعتبر الاقتصادي باريتو "Pareto" أول من ندى بأن القياس الكمي أو العددي للمنفعة ليس ضروريا لدراسة وتحليل سلوك المستهلك إذ يكفي في الواقع أن نفترض بأن المستهلك يقوم بترتيب المنافع وفق سلم أفضلية ذاتي وانطلاقا من هذا القياس فإن قياس المنفعة يكون قياسا ترتيبيا وليس قياسا كميا²، ويمكن التفرقة بين مفهومي المنفعة الحدية (Marginal Utility) والمنفعة الكلية (Marginal Utility).

❖ **المنفعة الحدية (Marginal Utility):** هو مقدار المنفعة التي يتحصل عليها المستهلك جراء استهلاك كل وحدة إضافية من سلعة معينة وخلال فترة زمنية معينة، وتكون متناقصة بزيادة عدد الوحدات المستهلكة³.

❖ **المنفعة الكلية (Marginal Utility):** هي المنفعة التي يتحصل عليها المستهلك من جراء استهلاكه كمية من السلع خلال فترة زمنية معينة⁴.

III-4-1-2 توازن وفائض المستهلك:

يصل المستهلك إلى حالة التوازن عندما ينفق دخله ويتحصل على أكبر قدر من المنفعة الممكنة⁵، ويعبر فائض المستهلك عن حجم المنفعة الإضافية أو الإشباع الإضافي الناجم عن الفرق بين سعر السلعة الذي كان المستهلك مستعدا لدفعه وبين السعر السائد في السوق والذي دفعه فعليا مقابل الحصول على هذه السلعة، أي أن فائض المستهلك هو حصيلة الوفر النقدي الذي يحققه المستهلك الناجم عن الفرق بين المبلغ الذي تم دفعه فعلا والمبلغ الذي كان المستهلك مستعدا لدفعه (التمن الاحتمالي)⁶، وتظهر فكرة فائض المستهلك في تحديد أي من السلع التي يمكن فرض ضريبة عليها أو رفع سعرها والتي يحقق المستهلك من شرائها فائض كبير، كما تساعد على إيضاح الفائدة من التجارة الخارجية إذا افترضنا أن سلعة معينة يقوم المستهلك بشرائها عند ثمن ما قبل التجارة الخارجية ثم أصبح يشتريها بثمن أقل عند السماح باستيرادها، فمعناه ذلك وجود فارق بين ما كان مستعدا لدفعه قبل قيام التجارة الخارجية وما دفعه فعلا عند الاستيراد أي وجود فائض⁷ خاصة بالنسبة للسلع الكمالية التي لا تتأثر بالضرورة القسوى والرغبة الملحة في منافعها.

¹ كساب علي، النظرية الاقتصادية "التحليل الجزئي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 204.

² زغيب شهرزاد، الاقتصاد الجزئي أسلوب رياضي "100 تمارين محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 15.

³ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 145.

⁴ السيد محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية المتقدمة "جزئية وكلية"، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص 92.

⁵ رشيد بن الذيب، نادية شطاب عباس، اقتصاد جزئي "نظرية وتمارين"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2007، الجزائر، ص 09.

⁶ محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2012، ص 210.

⁷ عزت قناوى، ونيرة سليمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، 2004، ص 157.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

كما يمكن الانتقال من فكرة فائض المستهلك كفراد إلى فكرة فائض المستهلكين عن طريق تجميع الفائض لكل مستهلك لسلعة معينة وذلك لإيجاد مقياس كلي لفائض المستهلكين والذي يمكن استخدامه كمقياس ملائم للمكاسب الكلية من التبادل¹.

III-4-2 أساسيات حول سلوك المنتج (المشروع الاستثماري):

يمكن تعريف سلوك المستهلك على أنه: "هو القرار الذي يصاحب مجموعة من الأنشطة والتصرفات التي يقوم المستهلكون أثناء بحثهم عن السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم ورغباتهم وتقييمها التخلص منها، وقد يكون هذا القرار فردي أو جماعي"².

إن لدراسة وتحليل سلوك المستهلك أهمية كبيرة في تحديد استراتيجيات من خلال معرفة حاجات ورغبات المستهلك قبل الإنتاج وتصميم منتج يتماشى ورغباته³ سواء من قبل القطاع الخاص أو من قبل مؤسسات القطاع العام.

III-4-2-1 العملية الإنتاجية:

إن الهدف الرئيسي لجميع الوحدات الإنتاجية على اختلاف أنظمتها هو استغلال الطاقة الإنتاجية بأعلى كفاءة ممكنة خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتميز بمحدودية الموارد المالية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي ولتحقيق ذلك يسعى المنتج لتحقيق مؤشر الإنتاجية الأمثل الذي يعكس مدى كفاءة المنشأة أو المنظمة في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لأنه يمثل العلاقة بين المخرجات (الإنتاج) وبين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية لأن زيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتحقق مكسبا لكل من المنتج والمستهلك والاقتصاد الوطني بشكل عام⁴.

III-4-2-2 فائض وتوازن المنتج:

بالنسبة للمنتج فإنه يحقق الكفاءة الإنتاجية عندما تختار المنشأة المزيج الأمثل من عناصر الإنتاج الذي يديني التكاليف عند إنتاج حجم معين أو عند إنتاج أقصى كمية ممكنة بأدنى التكاليف الممكنة⁵، ويعتبر فائض المنتج هو المقابل لفائض المستهلك فهو يعكس قيمة بيع السلعة سواء كانت هذه القيمة أكثر أم أقل من تكلفة إنتاج وتسويق

¹ هال فاريان (Hall R. Varian)، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، وأحمد راشد أبو زيد، مراجعة أحمد سليمان التركي، المدخل الجزئي التحليلي "مدخل حديث"، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 342.

² أحمد علي سليمان، المستهلك بين النظرية والتطبيق مع التركيز على السوق السعودية، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 21.

³ مجدوب نوال، أهمية دراسة سلوك المستهلك لإعداد استراتيجيات تسويقية نزيهة وناجحة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر، 2017، ص 323.

⁴ مدحت القريشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 205.

⁵ منى محمد علي الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

هذه السلعة¹، كما يقاس فائض المستهلك بمقدار الفجوة بين كلفة الإنتاج (وهو أدنى سعر يتقبله المنتج لبيع سلعته) والسعر السوقي الفعلي الذي تباع عنده السلعة في السوق، ويعد كل من فائض المستهلك وفائض المنتج من المؤشرات المعلوماتية التي يمكن استعمالها لتقييم مستوى رفاهية المجتمع خاصة إذا كان الهدف تحقيق أقصى رفاهية ممكنة للمجتمع حيث يمكن اللجوء إلى قياس حجم الفائض الكلي (فائض المستهلك زائد فائض المنتج في فترة زمنية معينة)².

III-5 تحديد وقياس منافع وتكاليف المشاريع العمومية

يعتبر تحليل المنافع والتكاليف أسلوباً أولياً لتقييم مشروعات الإنفاق العام، كون اتخاذ القرار النهائي يقع على عاتق السلطات السياسية، وهذا الأسلوب يعد بالنسبة للسياسيين أسلوباً مساعداً لترشيد الإنفاق العام حيث يتوقف نجاح وفعالية المشروعات العامة على طبيعة النظام السياسي والآلية التي تتخذ من خلالها القرارات ومختلف طرق وأساليب التنفيذ والرقابة.

III-5-1 أنواع المنافع والتكاليف:

تشمل المنافع والتكاليف الاجتماعية على عدة أنواع نذكرها باختصار:

III-5-1-1 المنافع والتكاليف الحقيقية (Real Benefits and Costs):

هي المنافع التي تعكس رفاهية المجتمع والتي ينتفع بها المستهلك النهائي، بينما التكاليف الحقيقية تعبر عن جميع الموارد التي تم سحبها من قطاعات أخرى لاستغلالها³.

❖ المنافع والتكاليف المباشرة والغير مباشرة:

المنافع والتكاليف المباشرة هي تلك تتعلق بالأهداف الرئيسية للمشروع، بينما المنافع والتكاليف الغير مباشرة تتمثل في الآثار الجانبية الإيجابية والسلبية للمشروع.

❖ المنافع والتكاليف الملموسة والغير ملموسة:

المنافع والتكاليف الملموسة هي تلك يمكن تقييمها من خلال نظام السوق أي لها قيمة سوقية، بينما المنافع والتكاليف الغير الملموسة هي تلك التي لا يمكن إعطاء قيمة سوقية لها كدرجة الوعي والوطنية أو معدلات الجريمة والتلوث⁴.

❖ المنافع والتكاليف النهائية والمنافع والتكاليف الوسيطة:

¹ كريج ديكن (Krugman.D)، ترجمة خالد العامري، الاقتصاد الجزئي بوضوح "دليلك للتعلم الذاتي"، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 140.

² منى محمد علي الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 117 و 118.

³ المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

⁴ بن عارية حسين، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

هي المنتجات التي تقدم للمستهلك بصفة نهائية وقابلة للاستهلاك بصفة مباشرة على شكل سلعة أو خدمة نهائية كمنشرة حالة البحر مثلا تعتبر منافع ومنتجات نهائية للأفراد الذين يرغبون في السباحة بينما تكون منافع وسيطة لأصحاب سفن الصيد (الملاحة البحرية).

❖ المنافع والتكاليف الداخلية والمنافع والتكاليف الخارجية:

ويتوقف ذلك على مصدر وكيفية تمويل المشروع والمستفيدين من منافع المشروع، فإذا كان التمويل بواسطة المشروع (ذاتيا) فإن المنافع والتكاليف الناجمة عنه تعد داخلية، أما إذا كانت هذه المنافع والتكاليف نتيجة لقرارات الغير فإنها تعد خارجية.

III-1-5-1 المنافع والتكاليف الاسمية (Pecuniary Benefits and Costs):

بما أن الهدف الحقيقي للمشروع العام التخصيص الكفء للموارد لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وإعادة التوزيع العادل للدخل الوطني فإن المنافع والتكاليف الاسمية لا تأخذ بعين الاعتبار عند تقييم المشاريع الاجتماعية لأنها لا تمثل قيمة صافية مضافة للرفاهية العامة (لا تمثل مكاسب وتكاليف صافية للمجتمع)، وتحدث هذه المنافع والتكاليف الاسمية بسبب تغير الأسعار النسبية في الأسواق الثانوية بسبب توفير المنتجات العامة، ولذلك فإن المكاسب والخسائر التي يحققها بعض الأفراد يقابلها مكاسب وخسائر لأفراد آخرين، فعلى سبيل المثال بناء طريق جديد يؤدي إلى زيادة الطلب على عمال البناء وارتفاع أجورهم، وهذا الارتفاع لا يمثل منفعة حقيقية لأن تمويل هذا المشروع يتم عادة من الضرائب وهو ما يساهم في خفض الدخل الحقيقية لفئات أخرى ومن ثم انخفاض الطلب على المنافع الأخرى، كما أن بناء هذا الطريق الجديد سوف يزيد من الطلب على استعمال وسائل النقل مما يعد مكسبا لمنتجي أو مستعملي هذا الطريق لكنها مكاسب غير حقيقية لأنها تعني تحول جانب من الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع وسائل النقل وبالتالي نقص في دخول بعض القطاعات الأخرى ومستهلكي منافعها مما يؤدي إلى دفعهم لأسعار أعلى بسبب تحول الموارد لقطاع النقل¹، وكل هذا من وجهة نظر الربحية الاجتماعية (تحليل على المستوى الجزئي للوصول إلى التحليل الكلي ورفاهية المجتمع).

III-5-2 قياس المنافع والتكاليف:

يعبر معدل الخصم الاجتماعي عن التكلفة الاجتماعية الحقيقية لتمويل المشروع أو القيمة الزمنية للتدفقات النقدية من وجهة نظر المجتمع²، وهو يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الاستثمار العمومي، فكلما كان هذا المعدل منخفضا زاد حجم المشروعات التي تتبناها الحكومة والعكس بالعكس³ كون الإنفاق الحكومي الأمثل يتحقق بتساوي التكلفة الحدية

¹ المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 107 و108.

² طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 174.

³ محمود حامد، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

الاجتماعية مع المنفعة الحدية الاجتماعية، وكلما ارتفع معدل الخصم مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (التدفقات والتكاليف) انخفضت القيمة الحالية الصافية، وبصرف النظر عن دور الخصم في جعل التدفقات والتكاليف متجانسة من حيث التغير الزمني للنقود فإنه كذلك يمكن أصحاب القرار من المقارنة بين مختلف البدائل واختيار الأحسن من حيث العلاقة بين المنافع والتكاليف وحتى بين منافع وتكاليف المشروع بحد ذاته كاستغلال بعض الثروات الطبيعية في الأرض كالنفط وبعض المعادن مثلا ما إذا كان الأكثر نفعاً استغلالها أو تركها في الأرض¹.

III-5-2-1 تحليل التكلفة العائد:

يعد أسلوب تحليل التكلفة العائد أسلوباً مالياً يهدف إلى زيادة كفاءة اتخاذ قرارات الإنفاق العمومي من خلال دراسة وتحليل وقياس مختلف تكاليف ومنافع جميع البدائل المتاحة كمياً وذلك بالرجوع إلى معدل أو نسبة (العائد/التكلفة) تحت قيد الميزانية العامة بالنسبة للمشروعات الممولة عن طريق إيرادات ميزانية الدولة حيث يتم اختيار المشروع الذي يقدم أعلى نسبة أو معدل عند ترتيب المشروعات، كما يستعمل معيار آخر في ترشيح الاختيار بين المشاريع الاستثمارية المختلفة، وهو معيار العائد الصافي أي (العائد - التكاليف)، ويتطلب الأمر خصم التدفقات المستقبلية للعوائد والتكاليف بالقيم الحالية وهنا تظهر أهمية معدل الخصم أو الفائدة في تقدير القيم الحالية²، والذي يمثل التكلفة المستقبلية والتقديرية للأموال والتي يكون من الصعب تحديدها بدقة حيث تخضع لتوقعات متباينة تتأثر بمختلف الظروف الاقتصادية والسياسية وهو ما يجعل من معدل الخصم رقم تقديري من المحتمل أن يكون خاطئاً مما يؤثر بلا شك على صحة النتائج الكمية فإذا كان معدل الخصم أكبر من اللازم فهذا يعني أن التدفقات النقدية لها وزن أكبر من وزنها الحقيقي في السنوات الأولى والعكس³.

وتختلف مبادئ اختيار المشروعات العامة بحسب ما إذا كان قيد الميزانية ثابت أو متغير (محدد أو غير محدد)، وبحسب ما إذا كانت المشروعات الاستثمارية قابلة للتجزئة أو لا، فإذا كانت المشروعات قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة وقابلة للقياس الكمي فإن التخصيص الكفء للموارد (الحد الأقصى للعوائد) يتحقق وفق الشرط الآتي⁴:

$$\frac{MCa}{MCb} = \frac{MRa}{MRb}$$

¹ نصر يحيى أحمد، مشكلة الخصم في تقييم المشاريع العامة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، مصر، 1979، ص 502 و503.

² ميثم لعبي إسماعيل، المالية العامة، مقايضات الكفاءة والعدالة "مدخل النظرية الجزئية"، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، المستنصرية، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2016، ص 109، و110.

³ يحيى غني النجار، تقييم المشروعات "تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء"، دار دجلة للشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 250 و251.

⁴ ميثم لعبي إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 110 و111.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

حيث أن:

MR : العائد الحدي.

MC : التكلفة الحدية.

a : القطاع الخاص.

b : القطاع العام.

أما في حالة تحديد حجم الميزانية الإجمالية للقطاع العام يكون التخصيص الكفء داخل القطاع العام وفق الشرط التالي:

$$\frac{MC_i}{MC_g} = \frac{MR_i}{MR_g}$$

حيث أن:

i : المشروعات الاستثمارية الخاصة.

g : المشروعات الحكومية البديلة.

III-2-2-2 تحليل التكلفة الفعالية:

هي طريقة لتقييم البدائل المختلفة للوصول إلى اختيار البديل الأمثل بأقل التكاليف أو البديل الذي يحقق أقصى المنافع من خلال إنفاق مبلغ معين من المال، ومن خلال هذه الطريقة يتبين لمقرري السياسة ومتخذي القرار البديل الأفضل من بين البدائل المقترحة لتحقيق إلى الهدف المأمول وبأقل تكلفة ممكنة وبحسب هذه الطريقة فإن ما ينفق يعد مدخلات يكون على شكل قيمة مالية والجانب الأخر يتمثل في العائد أي المخرجات والتي لا تكون في شكل عوائد مالية حيث من الصعب أحيانا إعطائها قيمة نقدية¹ فقد يكون العائد مثلا عدد الأفراد الذين يستفيدون من التغطية الصحية أو عدد حوادث المرور التي تم تجنبها نتيجة تنفيذ برنامج أو مخطط وقائي أو تحسين جودة الطرقات.

III-6 المقارنة بين المنافع والتكاليف:

كما تطرقنا سابقا فإن مرحلة تقييم المشاريع تعد أحد مراحل دراسة الجدوى، ويمكن تعريف عملية تقييم المشاريع بأنها عبارة عن: "عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة الذي يضمن تحقيق الأهداف واستنادا إلى أسس علمية"².

كما يمكن تعريف عملية تقييم المشاريع كذلك على أنها: "الكفاءة (أو الكفاية) من استثمار مخطط يجري تعيينها بناء على أسس تحليلية للبدائل المتاحة، بغرض تبني القرار الأفضل"³.

وبعبارة أخرى فهي الدراسة نظرية وعلمية تبحث في مدى الفوائد التي يمكن تحقيقها من مشروع ما على أسس تحليلية للبدائل المتاحة، بغرض تبني القرار السليم¹.

¹ محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 308.

² Abdellah Boughaba, *Analyse et Evaluation de Projets*, Berti Edition, Alger, 2005, P 15.

³ هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 15.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

حيث يتضح من التعريف أعلاه أن عملية تقييم المشاريع، ما هي إلا وسيلة يمكن من خلالها المفاضلة بين عدة مشروعات مقترحة وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن جوهر عملية تقييم المشاريع تتمثل في المفاضلة بين المشاريع المقترحة لاختيار البديل الأفضل، تلك المفاضلة التي تتمثل بما يلي²:

- المفاضلة بين توسيع المشاريع القائمة أو إقامة مشاريع جديدة.
- المفاضلة بين إنتاج أنواع معينة من السلع.
- المفاضلة بين أساليب الإنتاج للوصول لاختيار الأسلوب المناسب.
- المفاضلة بين المشاريع استناداً إلى الأهداف المحددة لكل مشروع.
- المفاضلة بين المواقع البديلة للمشروع المقترح.
- مفاضلة بين الأحكام المختلفة للمشاريع المقترحة.
- المفاضلة بين البدائل التكنولوجية.

كما أن معرفة الخيارات أو البدائل المتاحة أمر ضروري لاتخاذ القرار الأمثل لكنه غير كاف بحد ذاته ما لم يكون مصحوباً بمعلومات واضحة عن التكلفة الحقيقية لكل بديل أو خيار معين من البدائل المتاحة وذلك حتى تتم المقارنة بين التكاليف بالمنافع لمعرفة لاتخاذ القرار الصائب³، ومن الناحية أخرى يمكن القول أن عملية تقييم المشاريع والتي تعتبر جزءاً من عملية التخطيط سواء كانت على مستوى المشروع ذاته (المستوى الجزئي) أو على مستوى الاقتصاد الوطني (المستوى الكلي)، ما هي إلا مرحلة لاحقة لدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع ومرحلة سابقة لمرحلة تنفيذ المشروع، تلك المرحلة التي يترتب عليها اتخاذ قرار أما بتنفيذه أو تأجيله إلى فترة أخرى⁴.

III-1.6.6 معايير تقييم الربحية المالية (السلع الخاصة):

تعتبر المعايير الكمية لدراسة وتحليل الربحية المالية للمشاريع ذات أهمية كبيرة في معرفة فرص نجاح المشاريع الاستثمارية، والتعرف على مدى المخاطرة، واحتمالات تعرض المشروع للخسارة، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بالتطرق إلى بعض المعايير التي تستعمل في التحليل الكمي لدراسة المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية نذكر منها:

III-1-6-1-1 معايير التقييم في حالة التأكد certainty (اليقين):

وهي الحالة والظروف التي تكون فيها المخاطر معلومة والمعلومات متاحة مما يساهم في اتخاذ القرار الأمثل بأقل هامش ممكن من الانحرافات.

¹ محمد أمين الزويل، دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 38.

² عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص 265.

³ فريد بشير الطاهر، عبد الوهاب الأمين، الاقتصاد الجزئي، مكتبة المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، الدمام، المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة، 2018، ص 33.

⁴ Abdellah Boughaba, **op cit**, P 106.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

❖ المعايير المهملة للقيمة الحالية للنقود: تستعمل بعض معايير التقييم والتي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للتدفقات على الرغم من أن قيمة الوحدة النقدية تختلف باختلاف الزمن أو الوقت الذي تتدفق فيه¹، وهذا ما يجعل قيمة هذه المبالغ المتدفقة تختلف باختلاف فترات التدفق².

✓ معدل فترة الاسترداد (Délai de récupération):

تعتبر من أبسط معايير التقييم وأكثرها استخداما للمفاضلة والمقارنة بين عدة بدائل للمشروع الاستثماري، والمقصود بها تلك الفترة التي يسترد فيها رأسمال المستثمر وهذا على أساس عائدات المشروع، وتحدد هذه الفترة بالسنوات والأشهر ويتم المفاضلة بين هذه المشاريع بالاعتماد على هذه الطريقة من خلال اختيار المشروع الذي يتميز بأقصر فترة استرداد³، وبالتالي يتم اختيار المشاريع صاحبة اقصر فترة استرداد وفق الطريقة التالية:

$$T = \frac{I}{R}$$

حيث:

T: فترة الاسترداد.

I: قيمة الاستثمار الأصلي.

R: صافي التدفق السنوي.

وتتميز هذه الطريقة بالبساطة وسهولة الحساب لأن المستثمر يرغب في استرداد أمواله في أقل فترة ممكنة خاصة في حالة عدم اطمئنانه على الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة، كما أن هذه الطريقة تعطي مؤشرا مبدئيا وسريعا عما إذا كان المشروع يستحق المزيد من الدراسة والبحث أم لا⁴، ولكن ما يأخذ على هذه الطريقة أنها:

- تتجاهل القيمة الزمنية للنقود، وهذا الأمر لا يمكن تجاهله فقرار الاستثمار يعني توظيف مبالغ مالية في فترة زمنية حاضرة ولمدة معينة مقابل الحصول على إيرادات في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود⁵، كما أنها تتجاهل كذلك التدفقات النقدية المحققة ما بعد فترة الاسترداد والتي قد تكون مهمة، فإذا كانت المقترحات الاستثمارية ذات تدفقات نقدية عالية في السنوات ما بعد فترة الاسترداد فإن هذه الطريقة لا تأخذها بعين الاعتبار، وبالتالي فإن العمل بهذه الطريقة يعتبر قرار غير سليم.

¹ كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 78.

² أنعام محسن الزويلف، المحاسبة الإدارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص 01.

³ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 200، ص 195.

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 97.

⁵ محمد مطر، إدارة الاستثمارات "الإطار النظري والتطبيقات الكمية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 1999، ص 302.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

✓ معدل العائد المتوسط (معدل العائد المحاسبي accounting rate of return): هو عبارة عن النسبة المئوية بين متوسط العائد السنوي (متوسط الربح السنوي) إلى متوسط التكاليف الاستثمارية وبعد خصم الإهلاك والضرائب¹، ويطلق على طريقة متوسط العائد بالطريقة المحاسبية نظراً لاعتمادها الأساسي على البيانات المحاسبية إذ يتم احتساب متوسط العائد للاستثمار المقترح بقسمة متوسط صافي الربح بعد الضريبة على متوسط التكلفة المبدئية للاستثمار المقترح طوال سنوات العمر الافتراضي للاستثمار².

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{متوسط صافي الدخل المحاسبي}}{\text{متوسط قيمة الاستثمار}}$$

ويلاحظ أن معدل العائد المحاسبي يقوم على أساس القوائم المحاسبية التقليدية التي تستند في إعدادها على أساس الاستحقاق ولا يعتمد حساب معدل العائد المحاسبي على الأساس النقدي أي لا يعتمد على التدفقات النقدية وإنما على صافي الربح المحاسبي بعد الضريبة³، وتختلف طريقة معدل العائد المحاسبي عن طريقة فترة الاسترداد كون معدل العائد المحاسبي يركز على الأساس المحاسبي كما أنه يؤكد على عامل الربحية المالية على عكس معيار فترة الاسترداد يركز على عامل السيولة المالية⁴.

❖ المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للنقود: وهي المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار فترات اختلاف القيمة الحقيقية للنقود.

✓ معيار القيمة الحالية (la valeur actuelle net):

على غرار معيار فترة الاسترداد ظهرت معايير التقييم التي تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود والتي تدعى الطرق الديناميكية لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على التدفقات النقدية عبر الزمن وترتكز على فكرة الخصم أو التحيين⁵، كمعيار القيمة الصافية التي تركز على تحيين التدفقات النقدية، ويعرف التحيين على أنه: "أداة تسمح بمقارنة مبلغ مالي في لحظة زمنية آنية بقيمته في لحظة زمنية مستقبلية وبالتالي كأساس التحيين هو تميمين الزمن أي تحديد أثر التغيير في الزمن على القيمة النقدية للأصل المالي المعين⁶"، فالتحيين هو القيمة الحالية لمبلغ مستقبلي، فالقيمة الحالية

¹ خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والحفاظ المالية، الجندرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 162.

² منير إبراهيم هندی، الإدارة المالية "مدخل تحليلي"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة السادسة، 2008، ص 350.

³ أحمد عبده الصباغ، المشاكل المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق علاجها، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2023، ص 394.

⁴ محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2019، ص 120.

⁵ D.Banbuseouse, **Décision d'investissement et calculi économique dans l'entreprise**, Edition economica, Paris, 1990, p 91.

⁶ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار النشر والتوزيع للمطبوعات الجامعية الجزائرية، الطبعة الأولى، 2006، ص 316.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

(valeur actuelle) هي التي تعبر عن مجموع التدفقات النقدية المحينة إلى الزمن صفر أي زمن بداية المشروع¹، ويعبر رياضياً عن القيمة الحالية بالعلاقة التالية:

■ في حالة التدفق النقدي الوحيد:

$$V1 = V0(1 + i)^1 \Leftrightarrow V0 = V1(1 + i)^{-1}$$

■ في حالة التدفقات النقدية المتعددة نستعمل العلاقة التالية

$$VA = V1(1 + i)^{-1} + V2(1 + i)^{-2} + V3(1 + i)^{-3} + \dots + Vt(1 + i)^{-t} + \dots + Vn(1 + i)^{-n}$$

وعليه نحصل على:

$$VA = \sum_{t=1}^n Vt/(1 + i)^{-t}$$

حيث أن:

$(1 + i)^{-t}$: معامل التحيين.

i : معدل التحيين.

n : الفترة الزمنية للقيمة المحينة.

أما القيمة الحالية الصافية فتعرف على بأنها: "صافي التدفقات النقدية التي يحققها المشروع الاستثماري خلال فترة من الزمن مخصومة بمعدل خصم يعبر عن معدل الدخل الخالي من المخاطرة، بالإضافة إلى معدل المخاطرة التي يقبلها المستثمر"²، أي أنّها الفرق الصافي الحين للأرباح المحققة وتكاليف الاستثمار، ويمكن صياغتها رياضياً وفق العلاقة التالية:

$$CF = Rt - Dt$$

$$VAN = \sum_{t=1}^n \left(\frac{CFt}{(1+i)} + \frac{VR}{(1+i)^n} \right) - I \quad \text{مع}$$

حيث أن:

VAN : القيمة الحالية الصافية للأرباح.

CFt : التدفق النقدي للسنة t .

i : معدل التحيين أو معدل حساب القيمة الحالية كما يسمى كذلك بالعائد على الاستثمار أو معدل المردودية الأدنى

المطلوب تحقيقه من الاستثمار الذي يمثل عادة معدل تكلفة الاستثمار.

VR : تعبر عن القيمة المتبقية من للمشروع في نهاية عمره الاقتصادي.

I : رأسمال المستثمر.

¹ أمين السيد أحمد لطفى، دراسة جدوى المشروعات، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 223.

² D.Sapel D, Finance d'entreprise, Edition d'organisation, Paris, 1997, P 291.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

n : العمر الاقتصادي المفترض للمشروع.

R : الإيراد السنوي المحصل عليه في الفترة t .

D : تكاليف التشغيل للسنة t .

وبصفة عامة يكون قرار الاستثمار وفق معيار القيمة الحالية الصافية كالتالي:

- في حالة المفاضلة بين عدة مشاريع يتم اختيار المشروع الذي يحقق أعلى صافي قيمة الحالية.
- أما في حالة وجود مشروع واحد يتم قبول المشروع إذا كانت صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر¹.
- أما في حالة ما إذا كانت القيمة الصافية الحالية أصغر من الصفر، فهذا يعني أن المشروع سيحقق خسارة وبالتالي قرار الاستثمار في المشروع سيكون بالرفض.

✓ معيار معدل العائد الداخلي:

يعرف معدل العائد الداخلي بأنه: "معدل التحيين الذي يحقق التعادل بين تكلفة الاستثمار ومجموع التدفقات المحينة أي هو معدل المردودية عند مستوى قيمة الحالية صافية المعدوم²"، فهو سعر الفائدة الذي يجعل القيمة الحالية الصافية للمكاسب النقدية المتوقعة من الاستثمار المقترح مساوية للقيمة الحالية للاستثمار المبدئي اللازم لهذا الاقتراح، كما أن معدل العائد يمكن النظر إليه كالكفاية الحدية لرأس المال والتي تستخدم في التحليل الاقتصادي³.

وعلى أساس هذا التعريف يمكن القول أن المعدل الداخلي للمردودية هو ذلك المعدل يجعل القيمة الحالية الصافية

"VAN" قيمة معدومة، ويمكن التعبير عن هذا رياضياً كما يلي⁴:

$$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{Fnt}{(1+k)^t} - I = 0 \Rightarrow I = \sum_{t=1}^n \frac{Fnt}{(1+k)^t}$$

$$\Rightarrow VAN = 0$$

يعوض (k) بالرمز (r) وهو معدل المردودية الداخلي (TRI) وتصبح العلاقة:

$$I = \sum_{t=1}^n \frac{Fnt}{(1+r)^t}$$

¹ حسين محمد سمحان، نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية، مجلة شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد السابع، 2009، ص 105.

² إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 322.

³ جميل أحمد توفيق، سياسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2013، ص 226 و 227.

⁴ قاسم ناجم حمداني، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات "الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية"، الجزء الثاني، دار المناهج، الأردن، 2000، ص 215.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

إذا كان (r) أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق، يعتبر المشروع مربحاً والعكس، أما في حالة وجود بدائل استثمارية فيفضل البديل الذي يكون فيه معدل المردودية الداخلي أكبر. ومن الملاحظ أن معدل الخصم في هذه الحالة يكون مجهولاً بخلاف طريقة صافي القيمة الحالية، كما يتم حساب معدل العائد الداخلي عن طريق التجربة والخطأ، بحيث يتم التوصل بالتدريج إلى المعدل الذي يجعل صافي القيمة الحالية متساوياً للصفر، ويمكن حساب معدل المردودية وفق العلاقة التالية¹:

$$TRI = \text{معدل الخصم الأصغر} + \frac{\text{الفرق بين سعر الخصم الأكبر والأصغر * القيمة الموجبة لصافي القيمة الحالية}}{\text{صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأصغر} + \text{صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأكبر}}$$

✓ معيار مؤشر الربحية:

يمكن تعريف مؤشر الربحية على أنه: "النسبة المئوية الناتجة عن حاصل قسمة مجموع صافي التدفقات النقدية على قيمة الاستثمار المبدئي"²، كذلك تمثل نسبة العوائد على التكاليف³، فهو يمثل الربحية النسبية أو القيمة الحالية لكل وحدة نقدية مستثمرة في المشروع⁴ (مثلاً تحقيق ربح قدره 0,2 دولار لكل 1 دولار مستثمر). ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن هذا المؤشر يعكس العلاقة بين إجمالي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة، وإجمالي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية، وهذه العلاقة تكون كالتالي⁵:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{القيمة الحالية للمنافع}}{\text{القيمة الحالية للتكاليف}}$$

تقبل المشاريع الاستثمارية عندما يكون مؤشر الربحية مساوياً للواحد الصحيح أو أكبر منه. وعندما تكون تكلفة الاستثمار مختلفة بين المشاريع قيد الدراسة يصبح من الصعب الحكم بجدوى الاستثمار استناداً إلى معيار صافي القيمة الحالية، وخصوصاً عندما لا يكون هناك تناسب بين صافي القيمة الحالية وحجم الاستثمار المطلوب، فإذا كان المشروع (A) مثلاً يحقق قيمة صافية 200 دينار بينما يحقق المشروع (B) قيمة صافية 250 دينار، فإن المشروع (B) وفق معيار الصافي القيمة الحالية هو الأفضل، بينما قد لا يكون ذلك صحيحاً في الواقع إذا علم أن حجم الاستثمار اللازم للمشروع (A) هو 1000 دينار، بينما يحتاج المشروع (B) إلى استثمار قدره 2000 دينار، وقاعدة القرار هي

¹ قاسم ناجم حمداني، مرجع سابق، ص 216.

² نور الدين خبابة، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1997، ص 386.

³ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 205.

⁴ أجن برغام، ترجمة محمود فتوح، وعمر عبد الكريم، الإدارة المالية (02) "أسس تقييم المشاريع، تقييم الشركات، القرارات التمويلية الإستراتيجية"، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2018، ص 111.

⁵ عبد الستار محمد علي، محسن حرفش السيد، تقييم المشاريع الصناعية، ديوان الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987، ص 447.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

اختيار المشروع ذي المؤشر الأعلى¹، وتفاديا لمثل هذه المشكلة فإن مؤشر الربحية يستعمل كمكمل لمعيار القيمة الحالية الصافية أو معدل المردودية الداخلي.

وما يلاحظ أن جميع هذه المعايير تستخدم لدراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى تحقيق المردودية المالية (الأرباح)، وهذا ما يتجلى في مشاريع القطاع الخاص وبعض الاستثمارات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وهذا بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق الربحية القومية كذلك، على عكس المشاريع الاجتماعية العمومية كمشاريع الصحة والتعليم والتي تهدف أساسا إلى تحقيق المنفعة العامة كهدف لا غنى عنه بالإضافة إلى تحقيق الربحية القومية.

III-6-1-2 معايير التقييم في حالة المخاطرة (Risk):

تعني حالة المخاطرة أن متخذ القرار لا يستطيع التنبؤ الدقيق بحدوث حدث معين، ولكن يستطيع أن يكون توزيعا احتماليا للأحداث المتوقعة وبعبارة أخرى يستطيع أن يحدد احتمال حدوث كل حدث من الأحداث المختلفة المناظرة لكل بديل²، ومن أهم المعايير المستعملة في تقييم المشاريع في حالة المخاطرة نذكر ما يلي:

❖ المعايير والأساليب الإحصائية:

✓ التباين (Variance) والانحراف المعياري (Standard Deviation): يعتبر التباين أحد مقاييس التشتت المهمة لأنه من ناحية يأخذ جميع القيم في الاعتبار عند حسابه، ومن ناحية أخرى لأنه يقيس التشتت عن الوسط الحسابي عند حسابه³، فهو متوسط مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي مقسوما على عدد القيم⁴، فهو يساعد في قياس الدلالة الإحصائية للفروق في الأداء⁵، وتكون القيم الأكبر من الوسط الحسابي بالموجب والأصغر منه بالسالب ومجموع هذه الانحرافات مساويا للصفر ويكون الحل هنا تربيع هذه الانحرافات ومن ثم حساب متوسط الانحرافات المربعة⁶.

ويحسب التباين وفق العلاقة التالية⁷:

$$\sigma^2 = \frac{\sum_{i=1}^N (x_i - \bar{x})^2}{N - 1}$$

¹ حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الإداري "الجزء الأول"، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 450.

³ جبار عبد المضحى، الإحصاء والاحتمالات، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 112.

⁴ علي العزاوي، الأساليب الكمية الإحصائية في الجغرافيا، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 142.

⁵ عايد كريم عبد عون الكناي، مقدمة في الإحصاء وتطبيقات "SPSS"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 216.

⁶ جبار عبد المضحى، مرجع سبق ذكره، ص 112.

⁷ محمد صبحي أبو صالح، مبادئ الإحصاء، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 93.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

بينما الانحراف المعياري يقصد به الجذر التربيعي للتباين¹، كلما كانت قيمة الانحراف المعياري للتدفقات النقدية كبيرة كلما كانت درجة الخطر المحيطة بالمشروع أكبر²، ومن ثم فإن الانحراف المعياري يعد مقياساً للمخاطر والتعبير عن الاختلافات عن العائد المتوقع فيما يتعلق بالانحراف المعياري يمكن تحديد احتمال أن يكون العائد الفعلي أعلى أو أقل من العائد المتوقع وكلما كان الانحراف المعياري أكبر كلما زادت احتمالية أن تكون الخسارة أو الربح أكبر³ فهو يعتبر أفضل المقاييس الإحصائية وأدقها لقياس التشتت في العمليات الإحصائية المتعلقة بالاستدلال الإحصائي⁴، ويحسب رياضياً وفق العلاقة التالية⁵:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^N (x_i - \bar{x})^2}{N}}$$

مع العلم أن المتوسط الحسابي⁶:

$$\bar{x} = \frac{\sum_{i=1}^N (x_i)}{N}$$

حيث أن:

\bar{x} : المتوسط الحسابي حيث يعبر عن العائد السنوي في السنة i .

N : عدد المشاهدات أو حجم التكرار لسلسلة معينة، ويمكن أن تعبر عن عدد السنوات (حالة العوائد السنوية).

$N - 1$: عدد المشاهدات أو حجم التكرار (إذا كانت البيانات عينة من مجتمع أو سلسلة بيانات).

x_i : قيمة المشاهدة.

σ^2 : التباين، σ : الانحراف المعياري.

بينما معامل الاختلاف (coefficient of variation) هو مقياس يعبر عن الانحراف المعياري كنسبة مئوية من المتوسط الحسابي⁷ حيث يربط بين الخطر مقاساً بالانحراف المعياري وبين العائد مقاساً بالقيمة المتوقعة فكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر، ويحسب رياضياً وفق العلاقة التالية¹:

¹ هيوبرت م بلالوك (Hubert M. Blalock)، ترجمة عثمان الحسن محمد نور، وسليمان محمد رضوان، الإحصاء الاجتماعي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2000، ص 143.

² معراج هواري وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار الكنوز والمعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 149.

³ شيراز محمد خضر، التخطيط المحاسبي، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، 2022، ص 152.

⁴ فيصل مفتاح شلوف، صائب إبراهيم جواد، أساسيات الإحصاء الاقتصادي، الجزء الأول، منشورات جامعة المختار، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2022، ص 103.

⁵ مؤيد عبد الحسين الفضل، الإحصاء المتقدم في دعم القرار بالتركيز على منظمات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 333 و334.

⁶ سماح وليد نجيب، حميد عبد النبي الطائي، الأساليب الكمية في التسويق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 244.

⁷ أمطير عثمان، مبادئ الإحصاء، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017، ص 63.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

$$\text{معامل الإختلاف} = \frac{\text{الإختلاف المعياري لكل استثمار}}{\text{العائد المتوقع للاستثمار}} * 100$$

✓ **التوزيعات الاحتمالية:** قبل اختيار البديل الاستثماري الأمثل يستوجب قياس العائد ودرجة المخاطر، وفي ظل التعريف العملي للمخاطر بأنه التغير المتوقع في العائد مما يتطلب معرفة التوزيع الاحتمالي للعوائد الممكنة، ولا بد من تحديد نظام قياس هذه المخاطر التي تواجه الاستثمار والتي تعبر عن زيادة احتمال تشتت العائد عن قيمته المتوقعة²، ففي كثير من الحالات يواجه المستثمر حالات استثمار لا تتوفر على معلومات أو بيانات تاريخية متعلقة بموضوع الاستثمار وهو ما يجعل إمكانية تقدير مخاطرها بالاعتماد على الأساليب الإحصائية غير ممكن ففي هذه الحالة يكون الأسلوب الأنسب لتقدير المخاطر هو تحليل السيناريوهات من منطلق العوائد المتوقعة ومدى احتمال تحقيقها وهو ما يعني بصيغة أخرى التوزيع الاحتمالي للعوائد³، إذ أن قيمة كل احتمال تعني فرصة لتحقيق مقدار من العائد⁴، ويعتبر التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) أكثر التوزيعات أهمية واستخداماً بل ويشتمل منه كل التوزيعات الاحتمالية الأخرى المستخدمة في الاستدلال الإحصائي⁵ حيث يعتمد بشكل كبير على كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري⁶ ومثال ذلك العوائد المتوقعة للاستثمار مستقبلاً في ظل التغيرات المحتملة للسوق ما بين حالة الانكماش، الركود والازدهار على سبيل المثال، ويعرف التوزيع الطبيعي بدالة كثافة الاحتمال التالية⁷:

$$f(x) = \frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma^2}} e^{-\frac{1}{2}\left(\frac{x-\mu}{\sigma}\right)^2}, \quad -\infty < x < \infty, \sigma > 0$$

حيث أن:

μ : المتوسط الحسابي (التوقع).

σ : الانحراف المعياري.

π : ثابت ويساوي $\left(\frac{22}{7}\right)$ أي: 3,1416

e : ثابت ويساوي 2,7181

x : قيمة المشاهدة (العائد المتوقع).

¹ محمد غياث شيخة، الاستثمار "المبادئ، الأدوات، المخاطر، التقييم"، رسلان، دمشق، سوريا، 2022، ص 107.

² دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 103.

³ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر "مدخل مالي"، دار إي كتب، لندن، المملكة المتحدة، فبراير 2018، ص 69.

⁴ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 105.

⁵ جبار عبد المضحى، مقدمة في نظرية الاحتمالات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 161.

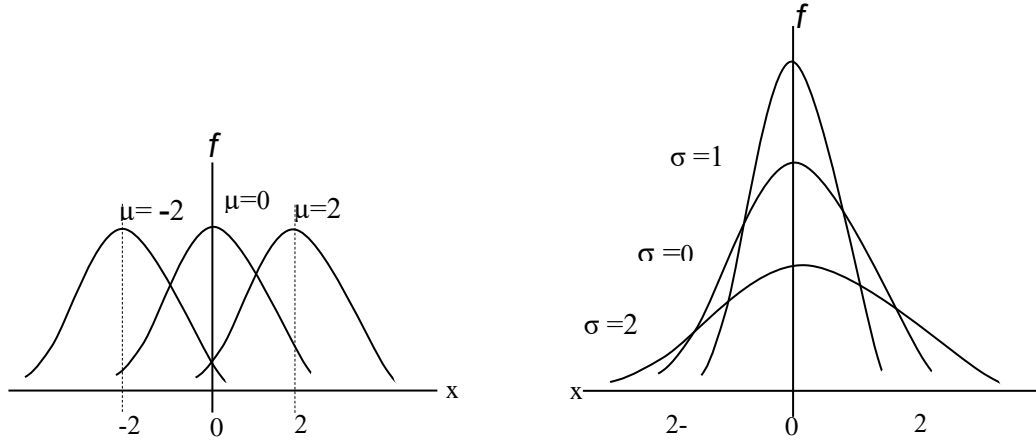
⁶ حامد الشمري، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار "تطبيقات في منظمات أعمال خدمية وإنتاجية"، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 330.

⁷ محمد إبراهيم عقيل، عبد الرحمن بن محمد أبو عمه، نظرية الاحتمالات وتطبيقاتها، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 461 و462.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

شكل (1-9): التوزيع الطبيعي عند ثبات σ ($\sigma=0$)

شكل (1-8): التوزيع الطبيعي عند ثبات μ ($\mu=0$)



المصدر: سيمور ليبشستر (Lipschutz, Seymour)، سلسلة ملخصات شوم في الاحتمالات، ترجمة دار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة العربية الخامسة، 2004، ص 144.

يبين المنحنين السابقين التغير في "f" كلما تغيرت "μ" وكلما تغير "σ"، وبصفة خاصة فإننا نلاحظ أن هذه المنحنيات شبيهة بشكل الجرس لهذا يسمى بالمنحنى الطبيعي (Normal curve) وأنها متماثلة حول المستقيم "x=μ"، مع العلم أن $(\sigma > 0, \mu > 0)$ ¹، و من الواضح أن التوزيع الطبيعي يتصف بمعلمتين "μ" و"σ"، أي بمتوسطه وانحرافه المعياري والتباين "σ²" ويرمز له عادة ب $N(\mu, \sigma^2)$ أي أن: $X \sim N(\mu, \sigma^2)$ أي أن المتغير العشوائي X يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط "μ" الذي يحدد موقع المنحنى الطبيعي على المحور الأفقي والتباين "σ²"، بينما "σ" تحدد الانتشار على المحور الأفقي (تشتت التوزيع)².

كما يمكن استعمال بعض التوزيعات الاحتمالية الأخرى مثل: الأمل الرياضي (التوقع) والذي يستعمل معيار الأمل الرياضي في تقييم مردودية المشاريع بهدف اختيار المشروع ذو المردودية الأكبر حيث أن التوقع الرياضي (الأمل الرياضي) لأي توزيع احتمالي معين هو عبارة عن متوسط حسابي لهذا التوزيع³.

إضافة إلى ذلك نجد مجموعة من النماذج الكمية الإحصائية التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ لتقديرات الطلب المتوقع للمنتجات المشروع أو المنافع العامة مثل أسلوب السلاسل الزمنية، أسلوب الارتباط، وأسلوب الانحدار،... الخ⁴.

❖ **معايير وأساليب بحوث العمليات:** تعد بحوث العمليات علما وفنا كأداة لاتخاذ القرارات، فهي علم لاعتمادها الكثيف على الأساليب الرياضية وفن لأن نجاح النموذج الرياضي يعتمد على كفاءة وخبرة فريق بحوث العمليات في

¹ سيمور ليبشستر (Lipschutz, Seymour)، مرجع سبق ذكره، ص 143.

² محمد إبراهيم عقيل، عبد الرحمن بن محمد أبو عمه، مرجع سبق ذكره، 462.

³ معنوق أحمد، الإحصاء الرياضي والنماذج الرياضية "سلسلة دروس مع تمارين مختارة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2015، ص 27.

⁴ محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص 47 و48.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

كيفية استخدام الأساليب الرياضية الملائمة¹، فهي تقوم على أساس تحديد المشكلة (موضوع القرار)، بناء النموذج الرياضي للمشكلة، حل النموذج، وأخيراً تطبيق الحل².

✓ نظرية المباراة (Game Theory):

تعد نظرية الألعاب إحدى الطرق الحديثة لبحوث العمليات وفرع من فروع الرياضيات التطبيقية المستخدمة في اتخاذ القرارات المثلى في ظل ظروف عدم التأكد للحالات والتي تتميز بوجود صراع بين الوحدات المتنافسة والمستقلة في ظل سعي كل طرف لتحقيق منفعته على حساب الطرف الآخر (تضارب المصالح)، فهي عبارة عن نموذج احتمالي من نماذج بحوث العمليات حيث تهدف نظرية الألعاب في هذه الحالة إلى للوصول لإستراتيجية معينة ترضي جميع الأطراف في ظل الظروف المعطاة، ومن أمثلة المواقف والحالات التي يمكن فيها تطبيق نظرية الألعاب نجد الشركات المتنافسة في مجال الأعمال التجارية، التنافس السياسي على الأصوات (الانتخابات) بالنسبة للسياسيين³ فهم يلعبون لعبة سياسية، والسائقين وهم يناورون وسط الزحام فهم يلعبون لعبة القيادة، وتفاوض إحدى الشركات مع النقابات العمالية بهدف زيادة الأجور فهم يلعبون لعبة التفاوض، وتجار الصفقات وهم يقدمون العروض يلعبون لعبة المزادات،... الخ⁴، حيث يتعين على اللاعبين الاختيار بين الإستراتيجيات التي تعتمد في عوائدها على إستراتيجيات منافسيهم حيث يؤدي إلى الاعتماد على التخمين المتبادل كما هو الحال مع لعبة الشطرنج فلا يوجد حل مثالي دون قيد أو شرط بغض النظر عما يفعله اللاعبون المشاركون⁵، وبصيغة أخرى يمكن القول أن نظرية اللعبة في علم الاقتصاد تسعى للبحث عن الإستراتيجيات العقلانية للمكاسب حيث أن مكاسب طرف ما لا تعتمد على سلوكياته فقط لكن أيضاً على سلوك الأطراف الأخرى.

وقد تكون هناك حالة من التوازن تدعى بتوازن ناش* (equilibrium Nash) حيث يتوقع كل لاعب بشكل صحيح إستراتيجية اختيار الآخرين مما يزيد من مكاسبه في ضوء هذا الاحتمال وهذا يعني أن اللاعب على دراية

¹ حمدي طه (Hamdi Taha)، تعريب أحمد حسين علي حسين، مراجعة محمد علي محمد أحمد، بحوث العمليات "الجزء الأول: النماذج المحددة"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 31.

² أكرم محمد عرفان المهدي، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية "بحوث العمليات"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 14 و15.

³ Osborne, Martin J., et al. **An introduction to game theory**. New York, Oxford university press, 2004, P 01.

⁴ كين بينمور (Kenneth Binmore)، ترجمة نجدوى عبد المطلب، مراجعة عبد المولى أحمد، نظرية الألعاب "مقدمة قصيرة جداً"، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص 09.

⁵ Sigmund, Karl et Nowak, Martin A, **Evolutionary game theory**, Current Biology, 1999, vol 9, no 14, P 503.

* جون فوريس ناش الابن "John Forbes Nash" (1928-2015) عالم رياضيات أمريكي برز في دراسة الهندسة التفاضلية والمعادلات التفاضلية الجزئية. كما طور نظرية التوازن المعروفة باسم توازن ناش، والتي تعتبر معضلة السجنين مثلاً معروفاً، فاز ناش بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1994 مع شخصين آخرين (رينارد سيلتين، وجون هارساني) لتطويرهم للأسس الرياضية لنظرية الألعاب، كما تحصل على جائزة 2015 وهي جائزة دولية تمنحها الجمعية النرويجية للرياضيات لمن قدموا مساهمات علمية في الرياضيات.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

بإستراتيجية المنافس مع عدم الانحراف على الإستراتيجيات الأولية لأنها تمثل الخطة المثلى لكل لاعب، وهنا يمكن افتراض مثل هذا التوقع بأنه مستقر إستراتيجيًا أو مطبقًا ذاتيًا، لأنه لا يوجد لاعب واحد يرغب في الانحراف عن إستراتيجيته المتوقعة¹، وقد يتحقق توازن ناش نتيجة التفاوض العقلاني، حيث أن نجاح طرف معين يكون على حساب الطرف الآخر في ظل التنافس ومن وجهة نظر الأطراف المشتركة، فإن هذه النظرية تقوم على أساس أن الوصول إلى اتفاق معين في ظل وجود مجموعة من البدائل المتاحة أفضل من عدم وجود أي اتفاق، وبالتالي من صالح هؤلاء أن يتعاونوا مع بعضهم البعض للوصول إلى قرار معين² (التفاوض).

ومن أشهر الأمثلة في نظرية الألعاب معضلة السجنين وتسمى أحيانا بمتناقضه السجنين لأنه يوضح أنه يمكن لسياسة الأنانية أن تكون أسوء من سياسة التعاون³، وتقوم هذه اللعبة على وضع سجينين ارتكبا جريمة في مكانين منعزلين والبدء باستجوابهما والشرطة ليس لها دليل كافي للإدانة، فتعرض الشرطة على كل منهم صفقة، والشخص الذي يقدم دليل ضد الآخر سيكون حر، فإذا لم يقبل العرض أحد منهم يعتبر هذا بعدم التعاون مع الشرطة وكلاهما سيتلقى عقاب صغير بسبب نقص الدليل وكلاهما سيربح وعلى أية حال إذا شخص واحد خان الآخر بالاعتراف للشرطة فهو سيكسب أكثر ويصبح حر والسجين الذي بقي صامتًا سيتلقى العقاب بالكامل إذا لم يساعد الشرطة، وهناك دليل كافي، وإذا كلاهما خان، كلاهما سيعاقب لكن بشكل أقل إذا ما رفضوا الكلام، وتستقر المعضلة في الحقيقة بأن كل سجين عنده اختيار بين اختارين فقط لكنهم لا يستطيعون اتخاذ قرار جيد بدون معرفة نية عمل الشخص الآخر⁴.

هناك ارتباط وثيق بين نظرية المباراة والبرمجة الخطية حيث أن كلاهما يمثل أسلوب رياضي حيث أن عامل القرار في البرمجة الخطية يسعى إلى التخصيص الأمثل للموارد المحدودة بحيث يحقق أعلى ربح ممكن بأقل تكلفة ممكنة لكنه لا يأخذ بعين الاعتبار المنافسة له، بينما نظرية المباريات تسعى لتحقيق الإستراتيجيات المثلى التي تحقق أعلى ربح متوقع أو أقل خسارة متوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار المنافسة من قبل الجهات الأخرى⁵.

وبناء عليه يمكن القول أن نظرية الألعاب تستخدم في معالجة مشاكل اتخاذ القرار في ظروف عدم التأكد حيث تفترض أن هناك عدة أطراف متنافسة تشترك في المباريات وأن كل طرف يبني سياسته على ضوء التصرف من الخصم المتوقع (المنافس) فيحاول كل لاعب السعي إلى تعظيم أرباحه بشكل يجعل أقل كسب له أكثر نسبيًا مما يحققه اللاعب

¹ Gibbons, Robert et Gibbons, Robert. **A primer in game theory**. 1992, P 09.

² محمود العوني وآخرون، دور نظرية الألعاب في تحديد الإستراتيجيات "نمذجة رياضية قياسية لمنافسة روسيا للولايات المتحدة الأمريكية لتصدير الغاز الطبيعي"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، المجلد 16، العدد الأول، 2021، ص 192 و193.

³ بيتر إم هيجنز (Peter Higgins)، ترجمة انتصارات محمد حسن الشبكي، مراجعة بيومي إبراهيم بيومي، وهبة عبد العزيز غانم، الرياضيات للفضوليين، دار الهنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 187.

⁴ دلال الموسى، بحوث العمليات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 588 و589.

⁵ حامد سعد نور الشمري، علي خليل الزبيدي، مدخل إلى بحوث العمليات، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

الأخر وتفترض النظرية من متخذي القرار الأخذ بعين الاعتبار القرارات والخطط الممكنة التي يتخذها بقية المنافسين لذا تكون العلاقة بين متخذي القرارات علاقة تنافس وتناقض المصالح¹، كما أن نظرية اللعبة أو المباريات تتكون من مجموعة من العناصر والفروض نذكرها في ما يلي:

- **اللعبة (المباراة):** عبارة عن مجموعة من القواعد تحدد ما يستطيع أن يفعله كل لاعب حسب المعلومات المتاحة له، وبالتالي تتكون من سلسلة من الاختيارات².

- **اللاعبون:** يتصرفون بعوي وعقلانية لاتخاذ القرارات المثلى، فهم عبارة وحدة مستقلة لاتخاذ القرار يمكن أن تكون فرد، منظمة، فريق بحث أو دولة... الخ، فهم يأخذون بالحسبان ويتكهنون بحركة المنافس ويأخذونها بعين الاعتبار في حساباتهم³.

- **قواعد اللعبة:** لكل لعبة قواعد موضوعة مسبقا (التكاليف والعوائد المحتملة) حيث تحدد هذه القواعد الأنشطة الأولية لتحركات اللعبة.

- **العائد:** النتيجة الصافية (الربح أو الخسارة) لكل لاعب، بحيث لا تتوقف فقط على إستراتيجية اللاعب وإنما على الإستراتيجية المختارة من الطرف الآخر.

- **الإستراتيجيات:** حيث تعبر عن الخطة المسبقة التي يختارها كل لاعب في حركته واتخاذ قراره من بين البدائل المتاحة، فعلى سبيل المثال قد يتبنى اللاعب إستراتيجية مطلقة ببحثه أي نفس طريقة اللعب طوال فترة اللعبة، وقد يتخذ إستراتيجية مختلطة أي يقوم اللاعب بتوزيع اهتماماته على مجموعة من الإستراتيجيات بنسب مختلفة طوال فترة اللعبة، أي توزيع احتمالي لاختيار كل من الإستراتيجيات المطلقة، وهو ما يعني أن كل لاعب يتحرك وفق إستراتيجية خاصة به من خلال تحليل حركات الخصم ومحاولة التنبؤ بمسارته المستقبلية⁴.

وتتضمن نظرية اللعبة في مجال الاقتصاد العديد من أنواع الألعاب أو المباريات التي تُستخدم في تحليل السلوك الاستراتيجي للأفراد والشركات في سياق اتخاذ القرار الأمثل، ومن أهم أنواع المباريات الشائعة في نظرية اللعبة الاقتصادية نذكر ما يلي:

- **تصنيف المباريات بحسب عدد اللاعبين:**

- **مباراة ذات شخصين:** وهي التي يكون فيها عدد اللاعبين المتنافسين اثنين مثلا شركتين أو فردين على صفقة.
- **مباراة متعددة الأطراف:** أي عدد المتنافسين في المباراة أكثر من اثنين، مجموعة أفراد أو شركات... الخ.

¹ مروان عبد الحميد عاشور، ومحمد عدنان جواد، استخدام نظرية المباريات الضبابية في تحديد الإستراتيجية المثلى لتحديد شبكات الهاتف النقال في محافظات بغداد والبصرة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، العدد 95، المجلد 23، 2017، ص 400.

² إبراهيم موسى عبد الفتاح، مقدمة في بحوث العمليات "نماذج وتطبيقات"، المكتبة العلمية الزقاريق، مصر، 2006، ص 288.

³ لحسن عبد الله باشيوة، بحوث العمليات وتطبيقاته، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2019، ص 589.

⁴ مصطفى الوهيب، استخدام نظرية الألعاب لفهم وتحليل جائحة كورونا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، سوريا، جوان 2020، ص 08.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

- تصنيف المباريات حسب الاستراتيجيات:

■ مباراة محددة: وهي المباراة التي يكون عدد الاستراتيجيات المتاحة أمام كل لاعب محدودا.

■ مباراة مستمرة (غير محددة): وهي التي يكون عدد الإستراتيجيات المتاحة أمام كل لاعب غير محدود.

- حسب نتيجة المباراة:

■ مباراة ذات مجموع صفري: وهي التي يكون فيها ربح اللاعب الأول تساوي تماما خسارة اللاعب الآخر¹.

■ مباراة ذات مجموع غير صفري: وهي المباراة التي يكون فيها ربح أحد اللاعبين لا يساوي خسارة الآخر، وإنما

يخسر الطرفين أو يكسبا نتيجة المباراة أو يمكن أن يكسبا أحدهما ويخسر الآخر، ويمكن أن تقوم مثل هذه المباريات على أساس التنافس أو التعاون بين اللاعبين².

- حسب طبيعة المباراة:

■ مباراة غير تعاونية: وهي التي تهتم بكل وضوح بنمذجة عملية صنع اختيارات اللاعبين بناء على مصالحهم

الخاصة حيث تعد تفضيلات، ترتيبات وتوقيتات اختيارات اللاعبين مسألة حاسمة في تحديد نتيجة المباراة³، كما أنه يتم اتخاذ القرار بشكل مستقل ودون التفاوض أو الاتفاق والتعاون حيث يسعى كل لاعب إلى تحقيق أقصى منفعة له بغض النظر عن اللاعبين الآخرين.

■ مباراة تعاونية: يشترك فيها كل اللاعبين المتنافسين بهدف تعظيم أرباح كل طرف⁴، ومن أمثلتها تخصيص

التكاليف بين مختلف الأقسام والمنتجات على أساس اعتبارهم لاعبون يتميزون بالرشد الاقتصادي والقدرة على التقييم ويتعاونون في ما بينهم للحصول على الخدمة بصورة مشتركة بهدف تخفيض التكلفة⁵.

- حسب الحظ والمهارة:

■ مباراة الحظ: تعلق بالقرارات والخيارات التي يتخذها اللاعبون دون أن يكونوا على دراية بالمعلومات الكاملة

واستراتيجيات بقية اللاعبين لاتخاذ القرار الأمثل حيث يكون من الصعب على اللاعبين توقع نتيجة معينة كون أن

¹ ريتشارد برونسون (Richard Bronson)، ترجمة حسن حسنى الغبارى، مراجعة محمد إبراهيم يونس، سلسلة شوم نظريات ومسائل في بحوث العمليات، الدار الدولية للاستثمارات العربية، القاهرة، مصر، الطبعة العربية الثانية، 2002، ص 241.

² زيد تميم البلخي، أساسيات نظرية المباريات، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 06.

³ أحمد السكري، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة "نظرية المباريات"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مكتبة طريق العلم، القاهرة، مصر، 2023، ص 21.

⁴ جيمس ميللر (James D. Miller)، نظرية المباريات في الإدارة والمفاوضات، الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 13، 2013، ص 05.

⁵ عيد أماني، ورمضان إبراهيم، نظرية المباريات وتخصيص التكاليف، مجلة النهضة الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، طنطا، مصر، المجلد الثالث، العدد الثاني، 1995، 147.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

نتيجة المباراة تحت تأثير عنصر الحظ والصدفة ولا تتوقف نتيجتها على المهارة، وهذه المباريات يتم تحليلها علمياً باستخدام قوانين ونظرية الاحتمالات فقط¹، ومن الأمثلة الشائعة لمباريات الحظ في نظرية المباريات ألعاب القمار.

■ **مباراة المهارة:** وهي المباريات التي يتم فيها اتخاذ القرارات بناءً على المعرفة والمعلومات المتاحة للاعبين، وتعتمد المنافع في هذا النوع من المباريات على قدرة اللاعبين على تحليل المعطيات الحالية، وتقييم الخيارات والبدائل المتاحة لاتخاذ القرار الأمثل.

ويمكن توضيح نظرية اللعبة أو المباريات من خلال المثال التالي²:

نفترض وجود شركتين اثنتين فقط في مجال الاتصالات (خدمات الهاتف المحمول)، وهما شركة (x) وشركة (y)، وتخطط شركة (x) لزيادة حصتها في السوق من خلال إستراتيجيتين تتمثل الإستراتيجية الأولى بالقيام بحملة ترويجية كبيرة، وتتمثل الإستراتيجية الثانية في تقديم عروض وخصومات، من الناحية الأخرى تعلم شركة (y) أن تطبيق أي من الإستراتيجيتين من طرف شركة (x) يؤدي إلى تخفيض حصتها في السوق وبالتالي سوف تعمل على تطبيق واحدة من تلك الاستراتيجيات ويوضح الجدول التالي الزيادة في الحصة السوقية (كنسبة مئوية) إذا قررت تلك الشركتين تطبيق تلك الإستراتيجيات.

شركة (Y)

عروض وخصومات	حملة ترويجية	
3	2	حملة ترويجية
-3	4	عروض وخصومات

شركة (X)

المصفوفة السابقة توضح المكاسب من وجهة نظر شركة (x)، بينما مكاسب شركة (y) تمثل عكس كل عنصر على سبيل المثال قيام الشركتين بحملة ترويجية يمثل مكسب (2) لشركة (x) أي زيادة الحصة السوقية لشركة (x) بـ 02%، وخسارة (2) لشركة (y) أي انخفاض الحصة السوقية لشركة (y) بـ 02%، وذلك بافتراض عدم وجود شركة ثالثة كما أوضحنا سابقاً.

كما يتضح أن النتائج التي تحققها شركة (x) لا تتوقف فقط على الإستراتيجية التي تقوم باختيارها ولكن تتوقف أيضاً على الإستراتيجية التي تختارها الشركة (y)، على سبيل المثال اختيار شركة (x) لتقديم عروض وخصومات قد يؤدي

¹ علي سلمي، سياسات واستراتيجيات الإدارة في الدول النامية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1972، ص 194.

² وليد خالد البلك، استخدام الأساليب الكمية في حل المشاكل الإدارية "بحوث العمليات"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2016، ص 392 و393.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

إلى زيادة الحصة السوقية من خلال جذب عملاء شركة (y) بنسبة 04% إذا قامت شركة (y) بحملة ترويجية في حين قد يؤدي إلى خسارة الحصة السوقية إذا قررت شركة (y) هي الأخرى تقديم عروض وخصومات.

✓ تحليل الحساسية (Sensitivity analysis): يقصد به مدى استجابة المشروع المقترح للتغيرات التي تحدث في أحد المتغيرات أو أحد العوامل المستخدمة في تقييمه أو مدى حساسية المشروع للتغير الذي يطرأ على العوامل المختلفة التي تؤثر على المشروعات¹، أي تحليل درجة حساسية أرباح المشروع لفرضيات العوائد والتكاليف وتتضمن تجريب عدة سيناريوهات محتملة للتغيرات المؤثرة على ربحية المشروع تبعاً لحالة التفاؤل أو التشاؤم²، فتحليل الحساسية يركز على حول إشكالية (ماذا يحدث لو تغير أحد العوامل المؤثرة في ربحية المشروع؟)، وماذا تأثر الربحية بالنسبة لأحد هذه العوامل المتغيرة؟³، وبناءاً عليه يمكن القول أن تحليل الحساسية يستخدم لاختبار نتائج المشروع في الظروف المتغيرة إذا اختلفت الأحداث عن التوقعات التي تمت عند تخطيط المشروع⁴، وذلك من خلال إعادة تقييم مقترحات الاستثمار في ظروف المخاطرة وعدم التأكد بناءً على مجموعة من الافتراضات يتم تغييرها بناءً على نسب مئوية مرجعية⁵، وأغلب المشاريع لها حساسية للتغير في أربعة مجالات كالتالي⁶:

- حساسية المشروع لزيادة التكاليف.
- حساسية المشروع لتأخر فترة التنفيذ.
- حساسية المشروع لانخفاض أسعار المنتج.
- حساسية المشروع لانخفاض الإنتاج.

ولغرض تحديد درجة المخاطرة في المشروع باستخدام تحليل الحساسية، نستعمل مؤشر أو دليل الحساسية والذي يحسب كالتالي⁷:

$$\text{مؤشر أو دليل الحساسية (SI)} = \frac{\text{معدل التغير في معيار التقييم}}{\text{معدل التغير في العامل المؤثر}}$$

¹ رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، مرجع سبق ذكره ص 80.

² منذر داود، دليلك لإنشاء مصنع "خطوة بخطوة لدراسة وتأسيس وإدارة مؤسسة صناعية صغيرة"، دار النشر منذر عبد الله داود، المملكة المتحدة، 2020، ص 63.

³ محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، الإصدار الثالث، مكتبة عبيكان للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة السابعة، 2006، ص 462.

⁴ هيثم عبد الله ذيب، أصول التخطيط الإستراتيجي، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 96.

⁵ مصطفى يوسف كافي، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية "دراسة الجدوى البيئية، التسويقية، الفنية، التمويلية، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية الفندقية، دراسة الجدوى الاقتصادية BOT"، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009، ص 231.

⁶ كمال الدين عبد الرحمن درويش وآخرون، اقتصاديات الرياضة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2013، ص 34.

⁷ طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

إذا كانت قيمة المؤشر أقل من الواحد الصحيح فإنه يمكن القول أن درجة المخاطرة متدنية نسبياً، أما إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح فإنها تدل على درجة ارتفاع المخاطرة وترتفع هذه الدرجة كلما ارتفعت القيمة.

✓ **شجرة القرارات (Decision tree):** هي تمثيل بياني يظهر إتباع القرارات الواجب اتخاذها والأحداث المحتملة والمتوقع حدوثها¹، فهي عبارة عن أسلوب قائم على الاحتمالات وبالتالي يهدف إلى إيجاد القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتمالات والعائدات الممكنة من المشروع خلال حياته²، ولا ترجع فائدة هذا الأسلوب إلى النتائج التي يتوصل إليها فحسب وإنما ترجع إلى مساهمته في توضيح المشكلة حيث يتلاءم هذا الأسلوب مع المشكلة المتتابعة أو ذات المراحل المتعددة وبمعنى آخر المشكلة التي يترتب على صدور قرار معين منها تأثيرات جانبية على نواحي أخرى بدورها تتطلب صدور قرارات فيها³، ومن هنا تبرز أهمية ودور التوزيعات الاحتمالية في الاستدلال الإحصائي ورسم مختلف العوائد المتوقعة والمحتملة لكل قرار، وتختلف شجرة القرار عن مصفوفة القرار في أنها يمكن استعمالها لمعالجة المشاكل البسيطة والمعقدة بينما تساعد مصفوفة القرارات في حل المشاكل البسيطة فقط⁴.

✓ أسلوب نقطة التعادل (Break-Even Point):

هي النقطة التي تعبر عن حجم الإنتاج الذي يتعادل عنده الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية أي النقطة التي لا يتحقق عندها لا الأرباح ولا الخسائر⁵، فقبل هذه النقطة تكون المنشأة بصدد تغطية التكاليف والمصاريف إلى غاية تغطيتها بالكامل عند الوصول إلى نقطة أو عتبة التعادل⁶، والتي تتحدد بعدها الأرباح الصافية للمنظمة ويعد تحليل التعادل أسلوب مهم خاصة بالنسبة لتحليل الحدي وتحليل النسب خاصة بالنسبة للمبيعات⁷ حيث تتمثل أهمية نقطة التعادل في هذا الجانب في تحديد الحد الأدنى لكمية وقيمة المبيعات المرعبة وتوقع المخاطر التشغيلية التي ينطوي عليها المشروع لبلوغ نقطة التعادل فمثلاً يعتبر المشروع الذي يحقق نقطة أو عتبة المردودية عند نسبة تشغيل الطاقة الإنتاجية بما يفوق عن 90% أكثر مخاطرة من المشروع الذي يحقق نقطة التعادل عند نسبة تشغيل لا تتجاوز 50% من الطاقة

¹ خالد زهدي مصطفى خواجه، مدخل إلى بحوث العمليات والبرمجة الخطية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، عمان، الأردن، 2022، ص 17.

² عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد بن عبد العزيز السهلاوي، الإدارة المالية، مطابع السروات للطباعة والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة، 2017، ص 307.

³ ليلى الألفي، القائد واتخاذ القرارات الإدارية "صنع القرار - خرائط التدفق - نموذج شجرة القرارات - تحليل التعادل - أسلوب المحاكاة - الإدارة في منظمات الأعمال - المهارات الإدارية والتكتيكية - الأدوات الإدارية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023، ص 197.

⁴ محمد طراونة، سليمان عبيدات، مقدمة في بحوث العمليات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 39.

⁵ إبراهيم محمد مهدي، مقدمة في بحوث العمليات "الطرق الكمية في الإدارة"، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 2007، ص 59.

⁶ ضرار العتيبي، العملية الإدارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص 313.

⁷ نجم العزاوي، عبد الله حكمة، استراتيجيات ومتطلبات تطبيق الإدارة البيئية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 142.

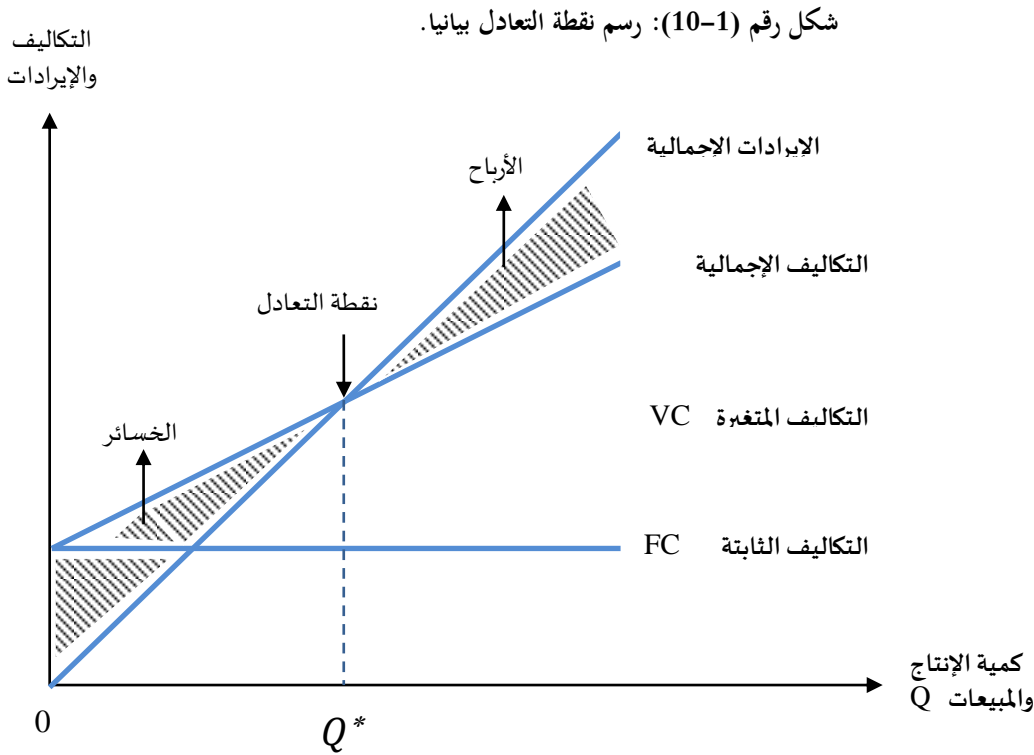
الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

الإنتاجية والتشغيلية للمنشأة¹، فكلما انخفضت نقطة التعادل كلما ارتفعت فرص المشروع في تحقيق الأرباح وانخفض احتمال تحقيق الخسائر²، وهناك طريقتين لحساب نقطة التعادل، وهما³:

- الطريقة البيانية لتحليل نقطة التعادل.

- الطريقة الجبرية أو الرياضية لتحليل نقطة التعادل.

- الطريقة البيانية: وذلك من خلال تقدير كل من الدالة الخطية للمبيعات ودالة التكاليف بحيث تكون عتبة المردودية أو نقطة التعادل عند تقاطع منحنى الدالتين⁴، ومن أجل تحديد نقطة التعادل بيانياً لا بد من ثبات سعر الوحدة وثبات التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة وذلك من أجل إيجاد العلاقة الخطية بين منحنى الإيراد الكلي والتكاليف الكلية⁵، كما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، ص 98.

¹ منذر الداود، دليلك المالي لإدارة المؤسسة الناشئة "خطواتك المالية في دراسة وتشغيل ونمو المؤسسة الناشئة"، مركز تدريب المشاريع والاستشارات "نمو المؤسسة"، ووكينغهام (Wokingham)، بيركشاير (Berkshire)، المملكة المتحدة، 2021، ص 88.

² أحمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان، التمويل المصرفي (02) "المنهج والتطبيق"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021، ص 441.

³ محمد غياث شيخة، الاستثمار "المبادئ، الأدوات، المخاطر، التقييم"، مرجع سبق ذكره، ص 281.

⁴ منذر الداود، دليلك لإنشاء مصنع "خطوة بخطوة لدراسة وتأسيس وإدارة مؤسسة صناعية صغيرة"، مركز تدريب المشاريع والاستشارات "نمو المؤسسة"، ووكينغهام (Wokingham)، بيركشاير (Berkshire)، المملكة المتحدة، 2020، ص 164.

⁵ كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات "تحليل نظري وتطبيقي"، مرجع سبق ذكره، ص 190.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

- الطريقة الجبرية (الرياضية): وذلك من خلال العلاقة التالية¹:

$$\frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{نقطة التعادل}} = \frac{\text{السعر} - \text{التكاليف المتغيرة}}{\text{التكاليف الثابتة}}$$

$$Q^* = \frac{F}{P - V} \text{ أي:}$$

حيث أن:

F: التكاليف الثابتة.

P: سعر بيع الوحدة.

V: التكلفة المتغيرة بالوحدة

Q*: كمية التعادل.

III-6-1-3 معايير التقييم في حالة عدم التأكد (Uncertainty):

تعرف حالة عدم التأكد بأنها "الظروف المتعلقة بالحالة التي تكون توزيعاتها الاحتمالية غير معروفة"²، وهو ما يعني أن الاحتمالات المرتبطة بالنتائج غير معروفة³ في ظل عدم وجود إدراك لجميع البدائل المتاحة أو العواقب الناتجة وفي ظل هذه الظروف يضع صانعو القرار افتراضات معينة حول الموقف من أجل توفير إطار منطقي لاتخاذ القرار لتجنب أسوء النتائج بالاستعانة بالحدس، المهارة والخبرة⁴، كون التنبؤ (Forecasting) هو فن وعلم التوقع بالأحداث التوقعية، وهو فن (Art) لأن الخبرة والحدس والتقدير الإداري (Managerial Judgment) له دور في التنبؤ واختيار الأسلوب الملائم في التنبؤ، وهو علم (Science) لأنه يستخدم الأساليب والطرق الموضوعية الرياضية والإحصائية في التنبؤ مما يرفع من درجة الدقة ويقلص من التشتت أو هامش الخطأ⁵.

❖ مصفوفة القرار:

هي قائمة من القيم في الصفوف والأعمدة تسمح بتحديد، تحليل وتقييم أداء العلاقات بين القيم والمجموعات بناء على معايير معينة للقرار، فهي عبارة عن طريقة كمية تستخدم لتصنيف واختيار أفضل فرصة بين عدة خيارات⁶.

¹ حميد عبد النبي الطائي، بشير عباس العلال، مرجع سبق ذكره، ص 158.

² معراج هوارى، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 144.

³ محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 165.

⁴ أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، إدارة الأعمال "أساسياتها ومفاهيمها وتطبيقاتها المعاصرة"، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2022، ص 100.

⁵ نجم عبود نجم، مدخل إلى الأساليب الكمية "النماذج الاحتمالية مع التطبيقات باستخدام [Microsoft Excel]"، الجزء الثاني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023، ص 17.

⁶ سهر علي عمر، الإدارة واتخاذ القرار، كتاب إلكتروني، 2010، ص 33.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

في حالة التأكد فإن متخذ القرار تكون أمامه مصفوفة قرار لحالة طبيعية واحدة يختار من البديل الذي يسعى إلى تحقيقه وفق معيار المفاضلة¹

❖ معيار التفاؤل (Optimistic Criteria) أو معيار الأكبر أكبر (Maximax):

وفق هذا المعيار نقوم بتحديد أحسن نتيجة لكل بديل من البدائل المتاحة ونختار أحسنها² أي اختيار البديل الذي يعطي أحسن نتيجة، والأساس الذي يبنى عليه هذا المعيار هو أن أفضل حالات الطبيعة سوف تسود في المستقبل وبالتالي حالة من التفاؤل تسيطر على متخذ القرار³، وبالنسبة للتكاليف (Costs) تعكس الحالة السابقة لهذا المعيار بالنسبة للعوائد والأرباح (Maximax) بحيث هنا نأخذ على أقل قيمة ليصبح (Minimin)⁴.

❖ معيار وولد (Wald) أو التشاؤم:

يسمى كذلك بمعيار الحد الأقصى للحد الأدنى (Maxmin) في حالة الإيرادات من خلال تحديد أسوأ الاحتمالات للعائد لكل إستراتيجية ثم نتعرف على الأحسن من أسوأ عائد لاختيار الإستراتيجية المثلى⁵، فهو تشاؤمي (pessimistic) فوفق هذا المعيار ينظر متخذ القرار إلى المستقبل بتشائم شديد ويختار أسوأ نتيجة لكل بديل ويختار أحسنها، فيحدد صافي القيمة الحالية الدنيا لكل اختيار مرافق لكل حالة من حالات الطبيعة في مصفوفة القرار ثم يختار الاختيار الذي يعظم صافي القيمة الحالية من بين القيم الدنيا أي اختيار المشاريع التي تعظم أدنى ربح ممكن⁶، وفي حالة التكاليف العكس بحيث يصبح (Minimax)⁷.

❖ معيار سفاج (Savage) أو (Minimax Regret):

معيار سفاج (Savage)، والمعروف أيضًا باسم معيار تحقيق "أدنى قيمة للندم" أو "الحد الأدنى للندم" (Minimax Regret)، فهو عبارة عن مفهوم يتعلق باتخاذ القرارات في الاقتصاد ونظرية اتخاذ القرار، حيث يتعامل متخذ القرار مع الندم أو الأسف على أنه مصدر لعدم التأكد، تم تطويره بواسطة الاقتصادي الأمريكي ليونارد جيمس سافاج

¹ حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 130.

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 128.

³ نوال عبد الكريم الأشهب، اتخاذ القرارات الإدارية أنواعها ومراحلها، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 50.

⁴ مؤيد عبد الحسين الفضل، نظرية اتخاذ القرارات "منهج كمي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 212.

⁵ ليلي الألفي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

⁶ معراج هوري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 171.

⁷ مؤيد عبد الحسين الفضل، مرجع سبق ذكره، ص 212.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

(Leonard Jimmie Savage*) في الخمسينيات من القرن العشرين في مجال نظرية اتخاذ القرار، بحيث يتم تقليل مقدار الندم المتوقع على أساس النتائج المحتملة.

بمقتضى هذا المعيار تكون الإستراتيجية المثلى هي التي يكون لها أصغر خسارة فرصة البديلة علما أن¹:

خسارة الفرصة البديلة = أقصى عائد في عمود حالة الطبيعة المعطاة

ويعتمد هذا المعيار على عامل يقدر بالفرق بين العائد المحقق من البديل الذي يختاره صانع القرار وأعلى عائد ممكن أن تحققه البدائل المتاحة، وكان يمكن تحقيقه لو علم متخذ القرار مسبقا بما ستكون عليه الأمور، وبناءا عليه يتخذ صانع القرار البديل الذي يترتب عنه أقل أسف².

❖ معيار لابلاص (Laplace) أو العقلانية (Rationality):

في هذه الحالة نأخذ الوسط الحسابي لكل بديل، حيث يكون البديل الأفضل كما يلي:

- في حالة الأرباح نأخذ أعلى قيمة.

- في حالة التكاليف نأخذ أدنى قيمة³.

يعتمد هذا المعيار على أن متخذ القرار ليس له المعلومات الكافية بين الحالات وبالتالي يضع احتمالات متكافئة ومتساوية بين جميع الحالات، فغالبا ما يتم وفق هذا المعيار تحديد المشروعات التي تعظم التوقع الرياضي للأرباح من خلال المفاضلة بين السياسات الاستثمارية باختيار البديل الذي يحقق في المتوسط أقصى مكاسب نقدية متوقعة وهو من الشكل التالي⁴:

$$E(x) = \frac{\sum_{i=0}^n G_i}{N}$$

حيث أن:

G_i : المتوسط الحسابي (التوقع).

N : عدد الحالات المحتملة.

x : التوقع الرياضي للأرباح.

❖ معيار هورتس (Hurwicz) أو الواقعية:

* ليونارد جيمي سافاج "Leonard Jimmie Savage" (20 نوفمبر 1917 - 1 نوفمبر 1971) عالم رياضيات وإحصائي أمريكي متحصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة التفاضلية سنة 1941 من جامعة ميشيغان الأمريكية "University of Michigan" أهم كتبه أسس الإحصاء عام 1954

كما له عدة بحوث في نظرية الاحتمالات والإحصاء الاستدلالي البيزي، ونظرية الألعاب، ونظرية اتخاذ القرار.

¹ محمد الصيرفي، الاحتراف الإداري الحكومي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص 251.

² أحمد رجب، الإدارة وفن اتخاذ القرار، وكالة الصحافة العربية، 2013، ص 63.

³ محمد بداوي، بحوث العمليات، دار الضحى للنشر والإشهار، الجلفة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022، ص 78.

⁴ معراج هواري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 173.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

يعبر هذا المعيار عن حالة توفيقية (Compromising) يكون فيها متخذ القرار في حالة بين التشاؤم والتفاؤل بنسبة معينة¹، أي التوفيق والربط بين الحالتين احتمال النتيجة الأدنى (المعيار التشاؤمي) واحتمال التفاؤل (النتيجة الأعظم) وذلك من خلال معامل التفاؤل (Coefficient of Optimism) الذي يتم إدخاله من قبل متخذ القرار كنسبة لاحتمال نتيجة الأعظم حسب معيار التفاؤل²، فإذا رمزنا لاحتمالية التفاؤل بـ (P) فإن احتمالية التشاؤم تكون (1-P) حيث مجموع الاحتمالات يساوي الواحد³.
ويتم حساب النتيجة وفق هذا المعيار كالاتي⁴:

$$E(d) = p \cdot Max + (1 - p) \cdot Min$$

حيث أن:

$E(d)$: التوقع وفق معيار هورتس (Hurwicz).

p : احتمال التفاؤل.

$(1 - p)$: احتمال التشاؤم.

ويتم اختيار المشروع صاحب أعلى توقع رياضي.

وبناء على ما سبق وفي ظل تعدد معايير التقييم يمكن القول أنه⁵:

- في حالة التأكد: لا توجد حاجة لمعرفة التوزيع الاحتمالي للحالات وذلك لتوافر المعلومات التامة عن المشكلة.
- في حالة المخاطرة: يكون التوزيع الاحتمالي للحالات معروف.
- في حالة عدم التأكد: يكون التوزيع الاحتمالي للحالات غير معروف، وهنا يصعب توفيق مثل هذه التوزيعات الاحتمالية، لذلك فإن الأمر يتطلب معايير أخرى لا تعتمد على التوزيعات الاحتمالية، هذه المعايير تسمى بالمعايير الغير احتمالية لاتخاذ القرار.

III-6-2 معايير تقييم الربحية القومية (الاجتماعية):

إذا كانت دراسة الجدوى وتقييم المشروع على المستوى الجزئي من وجهة نظر تجارية ومالية تهدف إلى دراسة آثارها المباشرة على التكاليف والعوائد الذاتية للمشروع نفسه (المستثمر)، فإن المشروع هو جزء وعنصر داخل نظام اقتصادي متكامل يستلزم كذلك تقييمه من وجهة نظر المجتمع ككل وذلك عبر الأخذ بكل الآثار المباشرة المترتبة عليه، وكذلك

¹ نوال عبد الكريم الأشهب، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² نجم عبود نجم، مدخل إلى الأساليب الكمية "النماذج الاحتمالية مع التطبيقات باستخدام (Microsoft Excel)"، الجزء الأول، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023، ص 17.

³ سماح وليد نجيب، حميد عبد النبي الطائي، مرجع سبق ذكره، 118.

⁴ Patrice Vizzanova, *Gestion financière "Analyse statique, Analyse prévisionnelle, études de cas, corrigées sur CD ROM"*, Berti Editions, 09ème Editions, Alger, Algérie, 2004, P 516.

⁵ منال أحمد البارودي، الطرق الإبداعية في حل المشكلات الإدارية واتخاذ القرار، المجموعة العربية للتدريب والنشر، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2015، ص 60.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

الآثار الغير مباشرة وهذا هو جوهر التقييم الاجتماعي للمشروعات، وعليه يمكن حصر وتحديد المشاريع التي تخضع لهذا كالتالي¹:

- المشاريع العمومية المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة.
- مشاريع البنية التحتية بمختلف أنواعها وبرامج التنمية، كبرامج التطوير والبحث العلمي، برامج الإسكان، التعليم... الخ.
- المشاريع التي تحتاج إلى ترخيص من طرف الدولة لمزاولة نشاطها، أو تلك المشاريع التي ترغب في الحصول على قروض أو إعانات دعم أو إعفاءات ضريبية أو حماية جمركية.
- المشاريع والبرامج الممولة من الخارج مثل برامج المعونات والمساعدات الاقتصادية الخارجية من الدول الأخرى أو الهيئات الدولية.
- المعونات والمساعدات الاقتصادية المقدمة إلى الدول الأجنبية.

III-6-2-1 مفهوم الربحية القومية:

يقصد بتقييم الربحية القومية لمشروع الاستثمار تقييم الجدوى الاقتصادية له من وجهة نظر الدولة والمجتمع أي تقييم مدى مساهمة المشروع بالنسبة للاقتصاد القومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومدى مساهمته في تحقيق رفاهية المجتمع، وذلك في مواجهة تقييم الجدوى المالية والاقتصادية للمشروع من وجهة نظر المستثمر، ويعد تقييم الربحية القومية في الدولة مسؤولية الهيئات العمومية المعنية بالتخطيط والتسيير².

III-6-2-2 أهداف الربحية القومية:

تتشابه دراسة ربحية المشروع على مستوى الاقتصاد الكلي من حيث الشكل والمضمون مع دراسة الربحية المالية للمشروع الاستثماري فكلاهما يسعى إلى تحديد للمنافع والتكاليف الإجمالية، بل إن البعض يذهب إلى القول بأن "تحليل الربحية المالية ما هو إلا خطوة لتحليل الربحية القومية"، وفي حقيقة الأمر فإن تحليل الربحية المالية والربحية القومية تختلفان في عدة أمور، فالهدف من تحليل الربحية المالية هو تقدير صافي النتائج المالية للمشروع في حين يهدف تحليل الربحية القومية إلى تقدير مساهمة المشروع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى فإنه يجب ملاحظة أن تحليل الربحية التجارية (المالية) يأخذ في الاعتبار فقط الآثار التي يمكن التعبير عنها بقيمة نقدية مباشرة في حين يدخل في تحليل الربحية القومية الآثار المباشرة وأيضاً غير المباشرة (القابلة وغير القابلة للقياس النقدي).

وترتكز دراسة الربحية القومية لأي مشروع على معرفة تأثيرات المشروع على القطاع الذي يعمل فيه وعلى القطاعات الأخرى، وذلك من التأثيرات مباشرة وغير مباشرة، فالتأثيرات المباشرة هي تأثير المشروع على القطاع الذي يعمل فيه

¹ طلال محمد كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 126 و127.

² محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، دراسات إدارية في اقتصاديات المشروع، كلية التجارة، مركز القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1993، ص 283.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

بصفة مباشرة، سواء كان قطاع زراعي، صناعي أو خدماتي، وعليه فالتأثيرات التي سيحدثها المشروع في قطاعه يمكن أن تظهر فيما يلي¹:

- الزيادة في دخل القطاع عن طريق إيرادات المشروع.
- زيادة عدد العاملين الموظفين في ذلك القطاع.
- الزيادة في ادخار ذلك القطاع نتيجة زيادة دخله.

أما التأثيرات الغير مباشرة فتتمثل في التأثيرات المتوقع أن يحدثها المشروع في القطاعات الأخرى، وذلك نتيجة الارتباطات والعلاقة الموجودة بين القطاعات، كدخول مادة زراعية كمادة أولية في إنتاج سلعة صناعية، وعليه نجد أن المشروع قد أثر على القطاع الزراعي وقطاع النقل وعليه يمكن لنا تلخيص هذه التأثيرات الغير مباشرة لهذا المشروع فيما يلي:

- الزيادة في دخل القطاعات المتعامل معه.
- الزيادة في عدد العمال الموظفين في القطاعات التي تتعامل مع هذا المشروع.
- التوفير في أرصدة التحويل الخارجي، نتيجة زيادة الإنتاج.

ولهذا نجد أن تحليل الربحية التجارية يعتمد على أسعار السوق والتي هي محصلة لنتيجة قانون العرض والطلب في حين تقوم دراسة تحليل الربحية القومية على أساس استخدام أسعار الظل أو الأسعار المحاسبية وهي التي تعكس التكلفة الاجتماعية بما فيها الندرة النسبية للموارد التي يتحملها الاقتصاد القومي، غير أن صعوبة جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالجوانب الاجتماعية حتى وإن تم الحصول عليها فهي غير دقيقة وهذا ما يجعل عملية التقييم الاجتماعي للمشاريع يتم وفق الاجتهاد الشخصي في غالب الأحيان².

III-6-2-3 معايير تقييم الربحية القومية:

وتتمثل في مختلف المعايير التي ينظر إليها من وجهة الأهداف القومية، وتهدف إلى تحقيق النفع العام.

❖ معايير كلية على مستوى الاقتصاد القومي:

وهي المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار رفاهية المجتمع على المستوى الكلي.

✓ معيار معدل العائد الاجتماعي (Criteria of social Internal Rate of Return):

يعد هذا المعيار أحد المعايير التي يمكن من خلالها الوصول إلى تحقيق الربحية الاجتماعية من وجهة نظر العوائد المتحققة على مستوى الاقتصاد القومي، ومن هنا نجد أن المشروع الاستثماري هو جزء من أهداف السياسات العمومية سواء من ناحية توفير سلع أو خدمات معينة، زيادة أو إعادة توزيع الدخل، تحقيق الرفاهية، أو استغلال موارد عاطلة

¹ عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات إطار نظري وتطبيقي، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص 289.

² سعد زكي نصار، التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشاريع، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995، ص 83.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

متاحة في الاقتصاد، وعلى الرغم من أهمية كل مشروع في تحقيق الأهداف القومية فإنه لكل مشروع مجموعة من البدائل تختلف أهميتها باختلافها في تحقيق أهداف السياسات العمومية أو ما يعرف بالفرصة البديلة (استغلال البديل) وهذه الفرصة البديلة تمثل تكلفة اجتماعية يجب أن تقابلها منفعة يحققها المشروع عند اختيار البديل¹.

ويستند هذا المعيار في حساباته على معيار الربحية التجارية كأساس له ثم تخضع هذه التقديرات إلى تعديلات معينة من أجل الوصول إلى تقدير الربحية الاقتصادية القومية بالنسبة لكل من المنافع والتكاليف، بالنسبة لهذه الأخيرة يقتضي الأمر تخفيض جميع التكاليف التي يتحملها المشروع ولا تمثل تكلفة بالنسبة للاقتصاد القومي كالضرائب الجمركية على المواد الأولية بالنسبة للمشروع بالإضافة إلى إدخال بعض التعديلات على التكاليف للوصول إلى التكلفة من وجهة نظر الاقتصاد القومي كإضافة مقدار الإعانات التي تدفعها الدولة للمشروع كذلك بالنسبة لتكلفة النقد الأجنبي إذا كان سعر الصرف الرسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، فعلى سبيل المثال تعتبر الإعانات الحكومية تدفقا نقديا داخلا في حالة الربحية التجارية. بينما في الربحية الاجتماعية تعتبر العكس، وبالتالي المنفعة التي يحصل عليها المستثمر الفرد عند حصوله على الإعانات يقابلها تكلفة يتحملها المجتمع، ومن هنا يرى البعض أن القيمة المضافة الصافية للإعانات الحكومية تساوي الصفر، وبالتالي يجب عدم إدراجها في تقييم المشروعات من وجهة الربحية الاجتماعية².

أما بالنسبة للتعديلات في ما يخص جانب المنافع والعوائد والتي تعبر عن مبيعات ومنتجات المشروع فغالبا ما يكون العائد من وجهة نظر الربحية الاجتماعية أو القومية للمشروع أكبر من عائد المشروع من مبيعاته خاصة بالنسبة للمشروعات التي تحصل عوائد من النقد الأجنبي أو توفر نقد أجنبي عن طريق إنتاج سلع محلية بديلة للسلع المستوردة³. ويرجع اختلاف التكلفة الاجتماعية أو القومية عن التكلفة الخاصة إلى قيام بعض الأفراد والمؤسسات بنشاط يعود بالنفع أو الضرر على أفراد ومؤسسات أخرى وذلك دون أن يتم تحميلهم أو تعويضهم قيمة ذلك الضرر أو النفع، ويرجع ذلك يرجع إلى وجود الوفورات الخارجية الإيجابية والسلبية سواء في عملية الإنتاج أو الاستهلاك، ومثال ذلك نفترض أن التكلفة الخاصة التي يتحملها مشروع ما لإنتاج المواد الكيماوية مليون دولار، ولكن تؤدي هذه العملية الإنتاجية إلى عدة أضرار سلبية على صحة السكان وإتلاف المحاصيل الزراعية القريبة وتلويث المياه قيمتها 100 ألف دولار، وبذلك تكون التكلفة الاجتماعية 1,1 مليون دولار في حين تكون التكلفة الخاصة 1 مليون دولار، ويمكن أن تكون العكس حيث تكون التكلفة الاجتماعية أقل من التكلفة الخاصة في حالة وجود وفورات إيجابية يحققها المشروع للغير (النفع)، وبالتالي يمكن القول أن التكلفة الاجتماعية هي جميع الأعباء والأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة القيام بمشروع

¹ قاسم عبد الرضا الدجيلي، علي عبد العاطي الفرجاني، التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات "دراسة منهجية"، منشورات ELGA، فاليتا، مالطا، 2001، ص 189.

² شقيري نوري موسى، أسامة عزمي السلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 190.

³ عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 168.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

ما ولا بد من أخذها بعين الاعتبار عند دراسات الجدوى حيث يتم اختيار أقل تكلفة اجتماعية أو تعديل النشاط للتقليل من الآثار السلبية للتكلفة الاجتماعية¹.

✓ **معدل الإنتاجية الحدية الاجتماعية (Criteria of social Marginal Productivity):**

تعرف الإنتاجية على أنها مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج، فهي تتعلق بكفاءة استخدام المدخلات، فهي العلاقة التي ترتبط بين الناتج (المخرجات)، وجميع عناصر الإنتاج المستخدمة (المدخلات)، حيث كلما زادت كثافة استخدام عناصر الإنتاج قلت إنتاجيته بسبب قانون الإنتاجية المتناقصة²، كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه مادام الأمر متعلق بالإنتاجية الحدية الاجتماعية فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار تعديل أسعار عوامل الإنتاج بما يأخذ بعين الاعتبار التكلفة الحقيقية المجتمعية.

✓ **معياري (المنافع/التكاليف الاجتماعية) (Criteria of social Cost/Benefit):**

معياري المنفعة والتكلفة يمكن استعماله في تقييم المشاريع سواء بالنسبة للقطاع الخاص (الربحية التجارية) أو القطاع العمومي (الربحية الاجتماعية)، فالصيغة الرياضية لهذا المعيار هي نسبة المنافع إلى التكاليف فيتم قبول المشروع الذي يحقق أعلى القيم، ومن أهم التعديلات التي خضع لها هذا المعيار لتكييفه مع الربحية القومية كالتالي³:

- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الغير مباشرة للمشروع على الاقتصاد القومي.
- تحديد قيمة التكاليف على أساس الفرصة البديلة.
- الأخذ بعين الاعتبار المنافع والتكاليف الغير ملموسة (الآثار الخارجية الإيجابية والسلبية).

❖ **معايير جزئية مرتبطة بجانب واحد من الاقتصاد القومي:**

وعليه قد تتم المفاضلة بين المشاريع العمومية بحسب أهمية المشاريع المقترحة للاقتصاد القومي⁴ من خلال الزوايا التالية:

✓ **أهمية المشروع في عملية التنمية الاقتصادية:** إن أهمية أي مشروع وعلاقته وتأثيره في عملية التنمية الاقتصادية تختلف باختلاف طبيعة وأهداف وأحجام تلك المشاريع، فالمشاريع الصناعية الضخمة تكون عادة أكثر تأثيراً على التنمية الاقتصادية من المشاريع الزراعية⁵، كما أن الصناعات في حد ذاتها تختلف في أهميتها وتأثيرها على عملية التنمية

¹ زينب صالح الأشوح، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، 2016، ص 46.

² فيصل شياد، قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مالكويسست "دراسة حالة البنوك الإسلامية خلال الفترة 2003 - 2009"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 18، العدد الثاني، جدة، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 154، و155.

³ عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 170.

⁴ هيثم عبد الله ذيب، أصول التخطيط الإستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2017، ص 136.

⁵ خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمخاطر المالية، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2016، ص 150.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

(الصناعات الثقيلة أكثر أهمية من الصناعات الغذائية والنسيجية)، على الرغم من أهمية كل هذه الصناعات في زيادة الدخل القومي وتوفير فرص الاستخدام وزيادة الإنتاجية.

✓ أهمية المشروع بالنسبة للأمن القومي: قد يتم في بعض الأحيان تجاوز المعايير الاقتصادية والفنية ومبدأ الربح والخسارة عند المفاضلة بين المشاريع، بل يتم إعطاء أولوية للجانب الأمني بغض النظر عن تكاليف إقامتها، مثلاً كإعطاء أولوية وأهمية لإقامة مشروع زراعي وتخصيصه لإنتاج القمح، نظراً لكون القمح من المحاصيل الإستراتيجية التي تمثل جزءاً من الأمن الغذائي، والذي يعتبر ركناً أساسياً من أركان الأمن القومي أو لبعض الصناعات العسكرية¹.

✓ أهمية المشروع في خلق فرص العمل: إذا كان خلق فرص جديدة للعمل يعد أحد الأهداف الرئيسية للتنمية، فإن الجهات المسؤولة عن التخطيط تسعى إلى خلق أكبر عدد ممكن الوظائف الجديدة باستخدام قدر معين من رأس المال، أي أنّها تحاول أن تستثمر أقل قدر ممكن من رأس المال اللازم لتوفير كل فرصة عمل جديدة²، كما تأخذ بعين الاعتبار مدى أثر المشروع على القوة العامة على باقي المشروعات الأخرى التي ترتبط به أمامياً أو خلفياً³ (المناصب الغير مباشرة)، كما يتطلب هذا المعيار توافر البيانات التالية⁴:

- عدد العمال المحليين والأجانب في المشروع.

- نسبة العمالة الأجنبية والمحلية إلى إجمالي العاملين.

- إجمالي ومتوسط أجور العمالة المحلية والأجنبية إلى إجمالي الأجور.

✓ أهمية المشروع بالنسبة لميزان المدفوعات: من المسائل الأخرى التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند المفاضلة بين المشاريع العامة هو تحديد مدى تأثيرها على ميزان المدفوعات، من خلال معرفة مدى اعتماد المشروع المقترح على المواد الأولية المحلية وعلى المواد المستوردة، فإذا كان من سياسة الدولة تقليص العجز في ميزان المدفوعات، يمكن إعطاء أولوية للمشاريع التي تعتمد على الخدمات والمواد المحلية، أو إقامة المشاريع التي تنتج سلعا كانت تستورد من الخارج، أو من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع المعدة للتصدير مقابل الحصول على العملات الأجنبية، ومن أجل معرفة مدى مساهمة المشروع في دعم ميزان المدفوعات يستوجب معرفة ما يلي⁵:

- قيمة الصادرات من إنتاج المشروع والعوائد المالية من العملات الأجنبية.

- قيمة الواردات بالعملات الأجنبية للاحتياجات المشروع.

- قيمة السلع التي ينتجها المشروع والتي يمكن أن تكون بديلة للسلع المستوردة (إحلال السلع المحلية بدل المستوردة).

¹ كاظم جاسم العيسوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 73.

² سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 283.

³ رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 58.

⁴ جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 98.

⁵ عصام فتحي زيد احمد، تقييم المشروعات التنموية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 323.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

- تحويلات رؤوس الأموال والأرباح من وإلى الخارج.

III-6-3 أهم المعايير والمناهج الدولية في تقييم الربحية القومية للمشاريع:

تهدف مناهج التقييم الدولية إلى إيجاد الحلول للمشاكل الفكرية والعملية لعملية تقييم المشاريع في الدول النامية من خلال تحليل ومقارنة جميع المنافع مع التكاليف الإجمالية للمشروع وبالتالي استخلاص الربحية القومية للمشروع، كما أن هذه المناهج تسعى إلى تقييم المشروعات الاقتصادية من منظور مدى مساهمتها في الاستخدام الكفء للموارد في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تقييمها من منطلق مساهمتها كذلك في تحقيق العدالة في توزيع الدخل وهو ما يطلق عليه بمنافع عدالة المشروع، ومن بين مناهج التقييم العالمية التي سنتطرق إليها خلال هذا العنصر ما يلي:

- منهج المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية "Little/Mirrless".

- منهج المنظمة العالمية للتنمية الصناعية للأمم المتحدة "UNIDO".

- منهج مركز التنمية الصناعية للدول العربية "IDICAS".

- منهج التحليل الاقتصادي والاجتماعي على طريقة وكالة التنمية الأمريكية "USAID".

III-6-3-1 منهج المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية "Little/Mirrless":

في عام 1969 قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" بنشر دليل لتقييم المشاريع الصناعية بالدول النامية بعنوان:

"Manual of Industrial Project Analysis in Developing Countries, volume II: Social Cost- Benfit- Analysis".

وقد حاول هذا الدليل التركيز على تقدير الأسعار المحاسبية مع إهمال معايير التحليل الأخرى مثل كيفية وطرق توزيع المنافع بين مختلف فئات المجتمع وأقاليم تركزهم، وفي عام 1974 قام نفس الباحثين "ليتل وميرليس" بإعادة صياغة الدليل وإدخال عليه مجموعة من التعديلات مما جعله منهجا منافسا لمنهج "اليونيدو"، ونشر هذا الدليل الجديد بعنوان "التقييم الاقتصادي السابق للمشروعات والتخطيط للدول النامية"¹، كما اهتم هذا الدليل بدور التخطيط على مستوى الاقتصاد الكلي خاصة بالنسبة للمشاريع الزراعية ومشاريع البنية التحتية على العكس الدليل السابق الذي اهتم بالمشاريع الصناعية فقط.

❖ المبادئ العامة للمنهج:

تعتبر عملية تحليل منافع وتكاليف المشروع من وجهة نظر الربحية الاجتماعية أساس التقييم وفق هذا الأسلوب، حيث يرى رواد هذا المنهج أن الربحية القومية هي السبيل الوحيد لتحقيق الرفاهية الاقتصادية وزيادة معدلات التنمية

¹ عنوان الدليل:

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

دون إغفال الربحية التجارية بالنسبة للمشاريع الصناعية والتي تتسم بالبساطة النسبية فيما يخص قياس النواتج مقارنة بمشاريع البنية التحتية الغير قابلة للقياس الكمي.

كما قدم هذا المنهج بعض التوصيات للدول النامية فيما يخص أسعار تقييم المشاريع، حيث يرى أنصار هذا المنهج أن التجارة الدولية تعكس الأسعار الحقيقية فهو يعتبر أن الأسعار العالمية تعتبر المقياس الملائم لقيمة السلع، ولأن بعض السلع القابلة للمتاجرة الدولية تختلف باختلاف حجم التصدير والاستيراد، دون أن يغفل المنهج السلع والخدمات التي ليست لها قيمة حقيقية في الأسواق الدولية كالكهرباء والعمالة الغير مهرة... الخ، فقد قام الدليل بتقسيم مكونات أي مشروع إلى ثلاث مجموعات وهي¹:

- سلع وخدمات قابلة للمتاجرة الدولية.

- سلع وخدمات غير قابلة للمتاجرة الدولية.

- عمالة غير ماهرة.

ويتم تقييم المشاريع وفق معيار صافي القيمة الحالية من خلال مدخلات ومخرجات المشروع باستخدام الأسعار التي تعكس القيمة الحقيقية للسلع والخدمات بالإضافة إلى السعر المرجعي (المحاسبي) لأجور العمال الغير ماهرة بمعدل الخصم الاجتماعي للوصول إلى صافي القيمة الحالية، والتي تمثل مجموع إسهامات المشروع في تحقيق الأهداف العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية كالتضخم وتقلبات أسعار الصرف، أما بالنسبة للسلع الغير قابلة للمتاجرة الدولية فيتم تقييمها على أساس تكلفتها الاجتماعية الحدية بتحويل الأسعار إلى ما يساويها بالنقد الأجنبي².

❖ تقييم المنهج:

- يرى أنصار هذا المنهج "ليتل - ميرليس" عدم ملائمة الأسعار السائدة في الدول النامية لتقييم وتحليل المشاريع من وجهة نظر الربحية الوطنية كون الأسواق في هذه البلدان تعاني من اختلالات كبيرة نتيجة التدخل الحكومي من خلال الإعانات وسياسة التدعيم ووجود قوى احتكارية التي تؤدي إلى انحراف الأسعار السوقية وعدم استقرارها.

- إن الهدف من المشاريع الاستثمارية وفق هذا المنهج هو تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة والمتمثلة في زيادة التحصيل من النقد الأجنبي، ورفع مستوى معيشة الأفراد من خلال زيادة حجم الاستهلاك لتحريك الطلب الكلي وبالتالي ضرورة استجابة العرض ورفع مستوى العمالة مع تحقيق عدالة في توزيع الموارد الاقتصادية سواء بين مختلف فئات المجتمع، أو بين مختلف المناطق والأقاليم.

- كما يركز هذا المنهج على ضرورة حصر كافة البدائل للمشاريع عند إجراء عملية التقييم لتجنب الوصول إلى حلول غير مثلى مما يعني هدر موارد المجتمع.

¹ سيد الهواري، الاستثمار "الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية"، ج 6، مؤسسة الملك الخيرية، 1986، ص 383.

² سعد طه علام، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار طيبة، القاهرة، مصر، 2003، ص 288.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

III-6-3-2 منهج المنظمة العالمية الصناعية للامم المتحدة "UNIDO":

"United Nations Industrial Development Organization"

هو أحد المناهج العالمية الأساسية في التقييم الاقتصادي للمشروعات، حيث يركز هذا المنهج على ضرورة تحليل التكاليف والمنافع من وجهة نظر المجتمع، وتعود الخطوات الأولى لهذا المنهج إلى سنة 1966 حين نشرت المنظمة دليل "الخطوط الإرشادية للتقييم الاقتصادي للمشاريع" تستغل عند تقييم واختيار المشاريع الصناعية، ومن خلال هذا سنستعرض الملامح العامة لتقييم واختيار المشاريع وفق هذا المنهج من خلال ما يلي:

❖ معيار صافي القيمة الوطنية المضافة:

تعرف القيمة المضافة لمشروع ما على أنها¹:

"مقدار المساهمة أو الإضافة لمشروع في الدخل القومي للمجتمع"، ويمكن في هذا الصدد التفرقة بين القيمة المضافة الإجمالية والقيمة المضافة الصافية من خلال العلاقة التالية:

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة المخرجات - قيمة المدخلات الجارية المشتراة من منشأة أخرى.

القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الإجمالية - قيمة الاستهلاك الرأسمالي.

ويتألف صافي القيمة المضافة من عنصرين: "الأجور والمرتببات" و"الفائض الاجتماعي"

✓ الأجور والمرتببات:

تعبّر عن مستوى العمالة ومتوسط أجور العاملين المستخدمين في المشروع خلال فترة الدراسة، فكلما زاد النصيب النسبي للمواطنين من القيمة المضافة الصافية لأي مشروع كان ذلك جيدا من وجهة نظر الربحية القومية.

✓ الفائض الاجتماعي:

يعبر عن قدرة المشروع على الكسب، ويتضمن الضرائب الغير مباشرة الأرباح الموزعة والغير موزعة والفوائد والتأمين وغيرها.

ويرتكز معيار صافي القيمة المضافة على كل من رأسمال، النقد الأجنبي والعمالة الماهرة وذلك كما يلي²:

✓ معيار الكفاءة النسبية في حالة الندرة النسبية لرأسمال:

في حالة الندرة النسبية لرأسمال فإن المشروعات التي تحظى بالأولوية هي المشروعات التي تعظم القيمة المضافة لكل وحدة رأسمال المستثمرة وفق العلاقة التالية:

$$Ec = \frac{p(va)}{p(I)}$$

حيث أن:

¹ عبد القادر محمد عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 598.

² نفس المرجع، ص 610 و611.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

$p(va)$: القيمة الحالية للقيمة المضافة.

$p(I)$: القيمة الحالية لتكاليف الاستثمار.

كلما زادت النسبة EC كلما دل ذلك على زيادة الكفاءة النسبية للمشروع من وجهة نظر معيار رأسمال.

✓ معيار الكفاءة النسبية في حالة ندرة النقد الأجنبي:

في حالة ما إذا كان المجتمع يعاني من ندرة نسبية في العملات الأجنبية فإنه يفضل المشروعات التي تعظم القيمة المضافة لكل وحدة عملة أجنبية من التكلفة وفق العلاقة التالية:

$$EF = \frac{p(va)}{p(E)}$$

حيث أن:

$p(va)$: القيمة الحالية للقيمة المضافة.

$p(E)$: القيمة الحالية لصافي تكلفة المشروع من العملات الأجنبية.

صافي تكلفة المشروع من العملات الأجنبية = المصروفات من العملة الأجنبية - الإيرادات من العملة الأجنبية

فكلما زادت النسبة EF كلما دل ذلك على زيادة كفاءة المشروع من وجهة نظر معيار النقد الأجنبي.

✓ معيار الكفاءة النسبية في حالة ندرة العمالة الماهرة:

في حالة ندرة العمالة الماهرة فإن المشروعات الأكثر تفضيلاً هي تلك التي تعظم القيمة المضافة لكل وحدة نقدية من أجر العمالة الماهرة وفق العلاقة التالية:

$$EL = \frac{p(va)}{p(LS)}$$

حيث أن:

$p(va)$: القيمة الحالية للقيمة المضافة.

$p(LS)$: القيمة الحالية لأجور ومرتبات العمالة الماهرة.

كلما زادت النسبة EL كلما كان المشروع أكثر كفاءة نسبياً من وجهة نظر العمالة الماهرة.

❖ معيار التوزيع:

بقصد به توزيع القيمة المضافة المتولدة عن المشروع بين مختلف فئات المجتمع وعبر مختلف المناطق كالتوزيع بين أصحاب الدخل المنخفضة وأصحاب الدخل المرتفعة من القيمة المضافة، حيث أنه كلما زادت النسبة التي تحصل عليها المجموعة الأولى كلما كان ذلك أفضل من وجهة نظر الربحية الاجتماعية¹، إضافة إلى تركيز المشاريع العمومية في

¹ نفس المرجع السابق، ص 624.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

المناطق ذات التنمية المنخفضة لإقامة التوازن بين مختلف المناطق والأقاليم بغض النظر عن الإلتواء الديني أو العرقي لتجنب النزوح نحو المناطق الأكثر نمواً.

كما يعطي هذا المنهج أهمية كبيرة للربحية المالية خاصة بالنسبة للمشاريع ذات الطابع الاستثماري على اعتبار الربحية التجارية تعد هدفاً رئيسياً للقطاع الخاص وحتى للمشاريع الصناعية العمومية بهدف زيادة مركزها المالي والمساهمة في تحقيق الفوائض المالية للدولة.

III-3-6-3 منهج مركز التنمية الصناعية للدول العربية "IDICAS":

"Industrial Development Center for Arab States"

في سنة 1979 قام مركز التنمية الصناعية للدول العربية "IDICAS" بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" بإصدار كتاب لتقييم المشاريع بعنوان: "دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية".

❖ المبادئ العامة للمنهج:

يهدف منهج إديكاس إلى العمل على تحقيق أكبر معدل نمو في الناتج الوطني باعتباره من الأهداف الرئيسية للدول العربية، ويعد نموذج القيمة المضافة الوطنية النموذج الأساسي الذي يوصي به الدليل كون الدليل يهتم بربحية المشروع من وجهة نظر المشروع نفسه من جهة ومن وجهة نظر المجتمع ككل من جهة أخرى، كما يهتم هذا المنهج بدراسة وتحديد الآثار الاقتصادية وبعض الآثار الاجتماعية للمشاريع الاستثمارية، وهذا دون إغفال الجوانب الأخرى المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية كالجوانب الأمنية والسياسية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنهج لم يقتصر على تقييم المشاريع الصناعية فقط بل امتد إلى تحليله إلى مشاريع الخدمات والمرافق العامة ومشاريع البنية التحتية.

أما من ناحية أسعار التقييم فالمنهج يعتمد على أسعار السوق الفعلية مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الجارية على الأسعار بالنسبة للصادرات والواردات، فمثلاً السعر الحقيقي للمنتجات التي يتم تصديرها هو السعر الذي تعبر عنه أسعار "فوب" FOB مع التحفظ على هذه القيمة في حالة إتباع "سياسة الإغراق"^{*}، أما المنتجات التي تباع محلياً والتي تكون منتجات بديلة للواردات فيتم تقدير أسعارها وفق الأسعار الفعلية "سيف"¹ CIF، فأسعار "فوب" و"سيف" تعتبر بمثابة الأسعار الاجتماعية الحقيقية للاقتصاد الوطني لذا لا بد من التأكد ما إذا كانت هناك عوامل تؤدي إلى انحرافها، كما يوصي المنهج باعتماد السعر الصرف المعدل في حالة عدم ملائمة سعر الصرف الرسمي للقيمة الحقيقية

^{*} سياسة الإغراق: تعني بيع كميات كبيرة من سلع معينة بأسعار منخفضة عن الأسعار السائدة في السوق، بهدف إيجاد مكان لها في السوق مستقبلاً وتعريف المستهلكين بما على أن ترتفع الأسعار فيما بعد، كما قد تستعمل سياسة الإغراق لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي إلى الخارج في حالة الانكماش الاقتصادي للدولة المصدر.

¹ محمد صالح الحناوي، قراءات في دراسات جدوى المشروع وسياسات الاستثمار، الطبعة الرابعة، مطبعة التقدم، الإسكندرية، مصر، 1983، ص 203.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

للعاملات الأجنبية بهدف الوصول إلى صورة تقديرية أقرب للقيمة الحقيقية (الفعلية) لتكاليف ومنافع المشروع من النقد الأجنبي، واقترح منهج إيديكاس طريقة لحساب السعر المعدل للصرف الأجنبي من خلال العلاقة التالية¹:

$$PCM = pc * \frac{D}{B}$$

حيث أن:

PCM : السعر المعدل للصرف الأجنبي.

pc : السعر الرسمي للصرف الأجنبي.

D : قيمة المدفوعات المنظورة والغير منظورة بالعملة المحلية.

B : قيمة المتحصلات المنظورة والغير منظورة بالعملة المحلية.

كما يوصي المنهج بضرورة أن يكون معدل الخصم الاجتماعي أقل من أسعار الفائدة على القروض الطويلة الأجل إذا كانت الدولة في حالة إقراض لرؤوس الأموال لتشجيع الاستثمار المحلي.

❖ تقييم المنهج:

إن الهدف من وضع هذا المنهج هو تقييم ودراسة جدوى المشاريع في الدول العربية مع مراعاة النظم الاقتصادية والاجتماعية والأهداف والأولويات والتي هي غالباً سمات مشتركة بين هذه الدول على المناهج التقييم السابقة والتي كانت عالمية دون أن تقتصر على مجموعة خصائص وسمات لدول معينة.

يعتبر منهج إيديكاس منهجاً بسيطاً وسهل الفهم والتطبيق مقارنة بالمناهج السابقة، بحيث يمكن تطبيقه بسهولة في عملية تقييم وتحليل المشاريع بما يتناسب مع نقص الخبرة وعدم دقة البيانات في الدول النامية والعربية خاصة فيما يتعلق باستخدام أسعار التقييم حيث يركز عند حساب منافع وتكاليف المشروع على الأسعار الحقيقية والمعدلة بالأساليب البسيطة بعيداً عن تعقيدات أسعار الظل وكيفية تحديدها، فتركيز المنهج على الأسعار الحقيقية يعود لعدة أسباب منها سياسة التدعيم والإعانات التي تنتهجها معظم الدول النامية والعربية، أضف إلى أن أجور العمال في هذه الدول تحددها الدولة بحد أدنى للأجور نتيجة الضغوطات التي تتعرض لها الدولة من طرف النقابات العمالية وبالتالي هي أجور أكبر من الأجور الحقيقية من وجهة نظر المجتمع، وهي بذلك تكون أعلى من الأجور التي تحقق الكفاءة الاقتصادية للموارد.

- إن معدل الفائدة السائدة في الدول النامية عادة ما يكون مدعماً من طرف الدولة لتشجيع الاستثمارات بالإضافة إلى بعض الامتيازات الجمركية لبعض السلع المستوردة خاصة التجهيزات والمعدات مما يخفف من تكلفتها أقل من قيمتها الفعلية، وهذا ما يجعل الأرباح أو الخسائر المالية وفقاً لأسعار السوق لا تعكس الأرباح أو الخسائر المحققة من وجهة نظر المجتمع مما يتطلب إزالة آثار هذه التدخلات عن طريق مختلف التعديلات التي تدخل على الأسعار.

¹ مركز التنمية الصناعية للدول العربية، دليل التقييم والاختيار للمشروعات الصناعية في الدول العربية، ص 209.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

III-6-3-4 منهج التحليل الاقتصادي والاجتماعي على طريقة وكالة التنمية الأمريكية "USAID":

"United States Agency for International Development"

أصدرت وكالة التنمية الأمريكية "USAD" دليلين لتقييم المشاريع، حيث أصدرت الدليل الأول سنة 1974¹، وهو مكون من جزئين يحتوي الجزء الأول على إرشادات عامة حول تحليل منافع وتكاليف المشاريع، ويحتوي الجزء الثاني على توجيهات لتقييم وتحليل المشاريع في قطاعات معينة كالاتصالات والكهرباء والمياه، التصنيع، ومشاريع الصحة والتعليم. أما الدليل الثاني فصدر عام 1976²، ويتطرق إلى عملية دراسة جدوى المشروعات من الناحية الفنية، المالية، الاقتصادية والاجتماعية.

ويستخدم هذا الدليل معدل العائد الوطني الصافي الذي نتحصل عليه من خلال حساب معدل العائد الداخلي أو صافي القيمة الحالية، أو معدل العائد على التكلفة مع استخدام معدل خصم مناسب، وباستخدام أسعار الظل الموحدة التي تنشرها الدولة في الحالات التالية:

❖ معدل الفائدة:

يوصي المنهج بأن يكون معدل الفائدة بتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال للتقييم ب 10% كحد أدنى لتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم لضمان معدل فائدة حقيقي موجب.

❖ تقييم أجور العمال الغير مهرة:

يحسب سعر الظل لأجور هؤلاء العمال من خلال صافي تكلفة استخدامهم في المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني، حيث تتمثل التكلفة في قيمة إنتاج العامل في الفرصة البديلة، وكذلك الاستهلاك الإضافي والطلب الإضافي المرتبط بالاستخدام في المشروع محل الدراسة³.

❖ تقييم سعر الصرف:

يقترح الدليل طريقتين للتسعير بحيث تقتضي الطريقة الأولى بتقدير الأسعار المحاسبية للصرف الأجنبي من خلال إجراء مقارنات بين أسعار الجملة للسلع المستوردة والتي تشمل السعر العالمي "سيف" بالإضافة إلي تكاليف النقل الداخلي بدون رسوم جمركية وبين أسعار السلع المنتجة محليا بدون رسوم الإنتاج، و ذلك بالنسبة للسلع قيد التقييم بحيث يتخذ المعدل الناتج كعامل لتصحيح سعر المنتج لتقدير المعدل المحاسبي للصرف الأجنبي له.

¹ عنوان الدليل الأول:

USAID: Appraisal Guidelines for Development، Washington D.C، 1974.

² عنوان الدليل الثاني:

USAID: Feasibility Procedures Manual، Washington D.C، 1976.

³ سيد الهواري، مرجع سبق ذكره، ص 397.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

أما الطريقة الثانية فتتطلب استخدام المعدلات الفعالة للصراف الأجنبي للصادرات والواردات لتعكس السعر المحاسبي للصراف الأجنبي.

■ ويحسب السعر المحاسبي للصادرات وفقاً للعلاقة التالية:

$$\frac{\text{حصيلة بيع الصادرات بالنقد الأجنبي} + \text{إعانات والمباشرة غير مباشرة}}{\text{قيمة الصادرات (سعر فوب) بالعملة الأجنبية}}$$

■ أما بالنسبة لسعر الصراف المحاسبي الفعال للواردات فيحسب كما يلي:

$$\frac{\text{حصيلة بيع الصادرات بالنقد الأجنبي} + \text{إعانات والمباشرة غير مباشرة}}{\text{قيمة الواردات بالسعر العالمي (سعر سيف) بالعملة الأجنبية}}$$

وينصح الدليل بأن تقييم مدخلات ومخرجات المشروع بأسعار ثابتة على مدى العمر الإنتاجي للمشروع، مع الأخذ في الحسبان إمكانية تغيير الأسعار في المستقبل، كما يوصي كذلك بأن تقييم مخرجات المشروع التي تنقسم إلى مخرجات قابلة للتبادل (حيث تباع في السوق) بالأسعار العالمية، وأخرى لا تدخل في نطاق التبادل (كبيع الخدمات التي تقدمها الحكومة كالحماية البوليسية، والحماية من الحرائق...) من خلال وضع قيم لها على شكل بدائل التكلفة والتي تتمثل في تكاليف التأمين الخاصة بها، أو النفقات الخاصة التي يتحملها الأفراد نظير تقديم الخدمات لهم.

أما بالنسبة للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي كالصحة والتعليم، فينصح واضعو هذا الدليل بالاستعانة بالإنتاج الإضافي الناتج عن تخفيض الغياب بالنسبة لمشروعات الصحة إذ تقييمها وفقاً لطريقة أقل التكلفة، أو الاستعانة بالدخول الإضافية لمستويات التعليم الأعلى بالنسبة لمشروعات التعليم¹.

III-4-6 الانتقادات الموجهة للمعايير والمناهج الدولية في تقييم الربحية القومية للمشاريع:

واجهت مناهج التقييم الدولية عدة انتقادات من الدول النامية نذكر منها:

- اعتمدت هذه المناهج على استخدام أسعار الظل لمختلف عناصر التقييم كالعامل، الموارد الطبيعية، وأسعار الصرف ورأسمال... الخ، كحل لمشكلة عدم تعبير أسعار السوق عن القيم الحقيقية للمدخلات والمخرجات، إلا أن هذه الأسعار المعتمدة تتسم بعدم سلامتها ومنطقية افتراضاتها نظراً لتغير قيمتها بتغير العرض أو الطلب الكلي، كما أن تحديد أسعار الظل للمنافع والتكاليف يحتاج إلى توافر العديد من البيانات والمعلومات بالإضافة إلى الخبرات العالية القادرة على اشتقاق هذه الأسعار بدقة عالية، مما يزيد من تكلفة وصعوبة دراسات الجدوى للمشروع.

¹ زهية حوري، مرجع سبق ذكره، ص 378.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

- ليس هناك أي منهج تبنى طريقة لتقييم المشاريع ذات الطابع الاجتماعي بشكل دقيق وواضح ما عدا بعض الإرشادات التي وردت في دليل الوكالة الأمريكية للتنمية "USAID" من خلال دراسة وتحليل المشروع بالنسبة للقطاع الذي ينتمي إليه.
- إن كثيرا من الفروض التي تقوم عليها المناهج الدولية اشتقت من أوضاع الدول المتقدمة، وهي بالتالي لا تناسب الدول النامية، مما جعل هذه الأخيرة ترى بأن الأساليب المقترحة عليها لا تأخذ بالحسبان أهدافها المعلنة.
- ترى بعض الدول النامية أن استخدام المناهج المقترحة من طرف المنظمات العالمية للتقييم لا تساعد في استخدام مواردها بقدر ما يساعد ويخدم مصلحة المستثمرين الأجانب.
- إن مختلف الصعوبات والتعقيدات التي تميز تحليل تكاليف ومنافع المشاريع وفق مناهج التقييم الدولية أدى إلى ظهور منهج إيدكاس الذي يتميز بالبساطة الشديدة أدت إلى الإخلال بموضوع تقييم وتحليل المشاريع.
- تقوم مناهج التقييم العالمية على افتراض أساسي وهو أن الأسعار الدولية هي أسعار عادلة وملائمة، ومن ثم تحقق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما تفترض أن النظام السائد للتجارة الدولية هو نظام ملائم ومثالي، ولكن في الواقع التطبيقي نجد أن الاعتماد على هذه الأسعار في تحليل ودراسة المشاريع في الدول النامية قد لا يكون ملائما من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية، كما أن النظام السائد في العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة يعكس اختلالا واضحا يميل لصالح هذه الأخيرة على حساب ثروات وموارد الدول النامية، وهذا يعني أن الاعتماد على الأسعار الدولية في تقييم واختيار المشاريع ورسم السياسات الاقتصادية قد يعمق من حدة الإختلالات في العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تحقق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية¹.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 501.

المبحث الثالث: المشاريع العمومية في التحليل الاقتصادي الكلي

يعد الإنفاق الحكومي خاصة منه الاستثماري العنصر الأكثر أهمية وفاعلية في خلق ما يسمى بالدفع القوية في النشاط الاقتصادي خاصة في اقتصاديات الدول النامية وذلك لعدة أسباب أهمها ضعف الاستهلاك المحفز للطلب الكلي وقلة استثمارات القطاع الخاص وعلى هذا الأساس تعتمد على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أساسي الإنفاق الحكومي¹، كون الخدمات العامة هي مدخلات للإنتاج الخاص²، ومن خلال هذا العنصر سوف نحاول معرفة مختلف الآثار الكلية للمشاريع العمومية على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي (البطالة، النمو الاقتصادي، التضخم، وميزان المدفوعات)، فقد حاول ساملسون إظهار فكرة مفادها أن الاستثمار يعد حافزا ودافعا لحركة تراكمية للنشاط الاقتصادي صعودا أو نزولا من خلال أثر المضاعف الاستثماري والمعدل، كما أن حجم الاستثمار يتقرر بالاعتماد على التغيرات في مخزون رأس المال³، ففكرة المضاعف (The Multiplier) توضح أن التغير في الإنفاق الحكومي سواء كان استهلاكيا أو استثماريا فإنه سوف يؤدي إلى تغيير مضاعف في الناتج المحلي والدخل التوازني⁴، وفي ما يلي نستعرض الأنواع المختلفة للمضاعف:

❖ المضاعف الساكن:

وهو الذي يعتبر عنصر الزمن متغيرا ثابتا، أي قياس المضاعف عند ثبات الزمن⁵، حيث يعتبر أن الاستثمار يزيد لمرة واحدة تستقر عند الفترة (t₁) أي لا يأخذ في الحسبان الاستمرارية في الاستثمار⁶ وفترات الاستجابة والإبطاء، وهو يشمل على كل من المضاعف البسيط (Simple Multiplier) والذي يتكون من استثمار واحد معين ومقدار ثابت، والمضاعف المركب (Supper Multiplier) والذي لا يتكون فقط من الجزء الثابت وإنما هناك جزء متغير يتأثر بالدخل أي أنه تابع للدخل⁷.

❖ المضاعف الديناميكي (الحركي):

¹ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 133.

² روبرت بارو (Robert j.Barro)، ترجمة أحمد عساف، وعلاء الدين صادق، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 370.

³ رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي "مقدمة رياضية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 155.

⁴ محمد الصوص، الاقتصاد الكلي "سلسلة الوجيز في العلوم الإدارية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2007، ص 55.

⁵ رفاه شهاب الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 158.

⁶ بريش السعيد، الاقتصاد الكلي "نظريات، نماذج وتمارين محلولة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 176.

⁷ رفاه شهاب الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 159.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

يرتبط هذا النوع من التحليل على إدماج عنصر الزمن حيث يحاول تحديد سلوك المتغيرات محل الدراسة على مدار الزمن¹ حيث يفترض وجود فترة إبطاء أو تأخر أي وجود فجوة زمنية بين المتغير التابع والمتغير المستقل²، وهو ما يعني الحصول على متتالية هندسية حدها الأول هو الواحد ومعاملها الأساس هو $(0 < b < 1)$ ³.

يعرف مضاعف الاستثمار (Investment Multiplier) بأنه نسبة التغير في الدخل القومي إلى التغير في الإنفاق الاستثماري أو الذي تنتج عنه تلك الزيادة حيث أن التغير في الإنفاق الاستثماري يترك أثراً على الدخل التوازني يفوق حجم التغير في الإنفاق الاستثماري⁴، أما مضاعف الإنفاق الحكومي فهو يعبر نسبة التغير في الدخل القومي إلى التغير في الإنفاق الحكومي، وبافتراض اقتصاد يتألف من ثلاث وحدات اقتصادية، العائلات، الاستثمار، وقطاع العائلي وفق ما يلي⁵:

حيث أن:
 Y : الدخل الوطني.
 C : الاستهلاك.
 Co : الاستهلاك المستقل الغير مرتبط بالدخل
 Yd : الدخل الوطني المتاح.
 T : الضرائب.
 R : التحويلات.
 Io : الاستثمار المستقل الغير مرتبط بالدخل.
 Go : الاستثمار المستقل الغير مرتبط بالدخل.

$$Y = C + I + G$$

$$C = cYd + Co$$

$$Yd = Y - T + R$$

$$I = Io$$

$$G = Go$$

بتعويض جميع المعادلات في معادلة الدخل نحصل على:

$$Y = c(Y - t + R) + Co + Io + Go$$

$$Y = cY - cT + cR + Co + Io + Go$$

$$Y - cY = -cT + cR + Co + Io + Go$$

$$Y(1 - c) = Co - cT + cR + Io + Go$$

$$Y = \frac{Co - cT + cR + Io + Go}{1 - c}$$

¹ علي مجيد الحمادي، التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45.
² يوجين أ. ديوليو "Eugene A. Diulio"، ترجمة محمد رضا العدل وحمدي رضوان عبد العزيز، سلسلة ملخصات شوم "نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، سنة 1984، ص 28.
³ تومي صالح، مبادئ التحليل الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009، ص 142.
⁴ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 265.
⁵ ب.بيرنيه، وإ. سيمون (B.Bernier et Y.Simon)، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989، ص 375، 376، و377.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

$$Y = \frac{1}{1-c} (Co - cT + cR + Io + Go) \dots \dots \dots (1)$$

من خلال المعادلة الأخيرة ظاهريا يمكن للدولة استعمال ثلاث متغيرات لضبط الاقتصاد (G,T,R)، فمن ناحية الإنفاق العمومي (الاستثماري والاستهلاكي) تزيد الدولة من حجم أعبائها بقيمة تعادل (ΔG) مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، تولد هذه الزيادة في النفقات العامة تغيرا في الدخل الوطني بـ (ΔY)، عندما تحقق هذه الزيادة في النفقات العامة آثارها بعد فترة زمنية معينة يصبح الدخل التوازني الجديد كما يلي:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-c} (Co - cT + cR + Io + Go + \Delta G) \dots \dots \dots (2)$$

إذا طرحنا المعادلة (1) من المعادلة (2) نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c} \Delta G$$

مع العلم أن قيمة المضاعف هي:

$$Kg = \frac{1}{1-c}$$

أي:

$$Kg = \frac{\Delta Y}{\Delta G}$$

بينما يعبر معجل أو مسارع الاستثمار على التغير الذي يحدث في الاستثمار نتيجة التغير في الاستهلاك الناتج عن الزيادة في الدخل¹، ويمكن التعبير عنه وفق الصيغة التالية:

$$\frac{\text{التغير في الاستثمار}}{\text{التغير في الدخل}} = \text{معجل الاستثمار}$$

يؤدي التغير في النفقات الاستثمارية أو أحد عناصر الطلب الكلي إلى تغير أكبر في الدخل والاستهلاك، ومقدار هذا التغير يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك (مضاعف الاستهلاك)، وهذا التغير في الطلب الاستهلاكي يؤدي إلى التغير وبنفس النسبة في الاستثمار والدخل و هذا ما يعرف بالمعجل، أي أن هناك تداخل بين عمل المضاعف و المعجل.

I- الإنفاق الحكومي الاستثماري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي:

يهدف الإنفاق الحكومي خاصة في جانبه الاستثماري إلى إحداث آثار إيجابية على متغيرات الاقتصاد الكلي إلا أن ذلك يتوقف على فعالية توجيه واستخدام هذا الإنفاق في تحقيق الأهداف العمومية.

¹ محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2013، ص 140.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

I-1 المشاريع العمومية والنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي، وهو مصطلح جديد نوعاً ما ارتبط ظهوره بظهور الرأسمالية في الفكر الاقتصادي، ويعتبر تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي من بين أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها مختلف دول العالم، إذ يعتبر النمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية¹، وذلك لكونه يمثل النتائج الحقيقية للجهود والسياسات العمومية للحكومات، وقد تم إعطاء عدة تعريفات للنمو الاقتصادي نذكر منها:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الناتج الوطني، والعكس صحيح، فكلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإجمالية انخفضت معدلات النمو في الناتج الوطني²، كما يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة المستمرة والمنظمة بشكل نسبي في الناتج المحلي الإجمالي بحيث يفوق معدل النمو في هذا الناتج معدل نمو السكان³، فيتحقق هذا النمو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل تسمح للاقتصاد أن يتخذ مزايا وفرص لزيادة الدخل⁴.

فهذه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي تؤدي بدورها لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وليس الاسمي مع مرور الزمن عادة ما يعبر عنها بسنة⁵، وهذا شرط جوهري لتحقيق معدلات نمو إيجابية، وبالتالي يمكن القول أن معدل النمو يعكس مؤشر الزيادة الكمية الحقيقية للسلع والخدمات داخل الاقتصاد.

ولقد حظيت مسألة رفع معدلات النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين وهو ما نتج عنه العديد من نظريات النمو، فعلى الرغم من تباين طرق التحليل الاقتصادي لرواد النظرية الكلاسيكية إلا أن آرائهم كانت متقاربة في طرق تحقيق النمو الاقتصادي، بالنسبة لآدم سميث فقد صب آدم سميث كل تركيزه لتحقيق النمو الاقتصادي إلى المتغيرات والروابط التي تعمل على تحقيق الإنتاجية وحرية تصريف المنتجات كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي، فمن أهم العوامل التي تعمل على تحقيق ذلك بحسبه نذكر⁶:

- تجميع رأسمال، ونمو السكان.

¹ عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار النشر للتوزيع، عمان، المملكة الهاشمية الأردنية، 2002، ص 371.

³ محمود ياسر محمد جاد الله، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الإسرائ، مصر، 2003، ص 129.

⁴ Esfahani, Hadi Salehi et Ramirez, María Teresa. **Institutions, infrastructure, and economic growth.** Journal of development Economics, 2003, vol. 70, no 2, p 03.

⁵ عجمية والآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 73.

⁶ إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية "نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1997، ص 61.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

- رفع الإنتاجية عن طريق تقسيم العمل نتيجة إلى زيادة التخصص وما يصاحبه من زيادة مهارة العاملين، بالإضافة إلى استعمال الآلة لتقليل الوقت وخفض التكاليف.
- حرية التجارة الدولية ورفع كل أشكال القيود.

أما النسبة لدافيد ريكاردو على عكس آدم سميث لم يعطي دافيد ريكاردو أي أهمية تذكر لجانب التقدم التكنولوجي بينما أعطى جل اهتمامه لطرق الإنتاج ذات العوائد الثابتة مقارنة بالحجم وذلك من خلال محاولة المنتجون تقليل تكاليف الإنتاج خاصة في القطاع الزراعي حيث أنه في القطاع الزراعي تراكم رأسمال ونمو الحجم السكاني مع ثبات الأجور الحقيقية للعمال فإن معدل الربح ينخفض بسبب تناقص عائد الأرض¹ وعليه يعتبر ريكاردو توزيع الدخل العامل المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاثة أصناف (الرأسماليون، الطبقة العاملة الزراعية، وأصحاب الأراضي)²، حيث يعتبر الرأسماليون هم أصحاب الدور الرئيسي في النمو كونهم من يقوم بالإنتاج في مصانعهم، وذلك من خلال البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية، وإعادة استثمار أرباحهم في مشاريع قديمة أو جديدة³.

في حين ركز روبرت مالتوس في نظريته المتعلقة بالنمو على أهمية السكان في تحقيق النمو والتنمية من خلال التأثير على الطلب، فزيادة قوة العمل يعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى حجم عرض المنتجات وزيادة الإنتاج من ناحية أخرى، إلا أن هناك خلافاً على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير إيجابي أم سلبي على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية⁴.

وفي ما يتعلق بالنظرية الكلاسيكية الجديدة فهي تقوم على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في اعتبار أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع باقي القطاعات الأخرى لتحقيق النمو (الوفورات الخارجية)، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو دخول الأفراد والمؤسسات من أجور وأرباح، والنمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)، فالنمو وفق النيوكلاسيك يتحقق على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة أما من ناحية التحليل فقد

¹ فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 112.

² مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 58.

³ اسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص 63.

⁴ ميشل تودارو (Michael Todaro)، متعريب وترجمة حمود حسين حسيني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 2006، ص 171.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

ركزوا على التحليل الجزئي الساكن للوصول إلى التوازن، ويعد نموذج solow "سولو" أشهر نماذج هذه النظرية حيث يركز هذا النموذج على دور القطاع العام في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي من خلال سلوك السلطات العمومية في تبني النفقات ذات الطابع الاستثماري على أساس كل مجموعة من العناصر (عناصر العمل، مخزون رأس المال، مخزون رأس المال العام، والتطور التقني)¹.

أما من وجهة نظر النظرية الكينزية فتقوم على أساس فرضية الطلب هو الذي يحدد العرض على عكس النظرية الكلاسيكية دعى كينز إلى استهداف رفع الطلب الكلي وبالتالي تحريك العرض الكلي وتحفيز التشغيل عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية²، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي سواء عن طريق القطاع الخاص أو العام، وهنا تظهر كذلك ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق أدواتها المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبعث معدلات النمو والتنمية، وبالتالي يمكن القول أن الإنفاق الحكومي يعد من أهم أدوات سياسة المالية العامة، فالإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية كشق الطرق وبناء السدود والمطارات من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الحكومات لتحريك النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاجية³، وتحفيز الطلب الكلي والاستثمار.

ويعد نموذج هارود رومار للنمو الاقتصادي أكثر النماذج بساطة وأكثرها انتشارا، فهو يربط بين معدل نمو الناتج ومعامل رأس المال⁴ حيث يركز على دور وأهمية عامل الادخار لزيادة رأسمال الموجه نحو الاستثمار وعلاقته بالنمو، بحسب هذا النموذج هناك علاقة وطيدة بين تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، كون أن عملية تحقيق معدلات النمو والتنمية يتطلب زيادة مدخرات الأفراد والمؤسسات وبالتالي زيادة الاستثمار الإنتاجي من خلق سلع وخدمات جديدة، وهناك العديد من النماذج الأخرى المتعلقة بالنمو كنموذج كالدور، ونموذج Mead ميد،... الخ.

وقد أشار الاقتصادي الألماني أدولف فاغنر Adolphe Wagner إلى وجود علاقة بين مستويات التنمية والحجم الاقتصادي والاجتماعي لتدخل الدولة حيث أنه كلما زاد ازدهار وتقدم الدولة تطلب ذلك حتمية وضرورة زيادة نفقاتها العامة خاصة الاستثمارية منها نتيجة لزيادة الطلب على المنافع العامة، فحسب فاغنر wagner الطلب على السلع والخدمات ينمو مع زيادة معدلات التحضر (الزيادة السكانية في المدن)، وارتفاع معدلات التحضر تؤدي إلى زيادة الطلب على البنية التحتية الاجتماعية، كما أن نمو التصنيع سيؤدي إلى إيجاد نمو اقتصادي وعلاقات تعاقدية أكثر تطورا

¹ مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو واستهداف التضخم، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص 194.

² لييب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطابع نضضة مصر، القاهرة، سنة 1988، ص 166.

³ بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي "دراسات التطورات الاقتصادية في الدول النامية"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 201.

⁴ فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص 60 و61.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة ومن ثم توسع القطاع العام¹، وغالبا ما يقاس حجم تدخل الدولة بمعدل الإنفاق الحكومي إلى الدخل القومي على عكس النظرية الكينزية .

تعد وفرة رأس المال العامل الأساسي المحدد لمعدلات النمو الممكنة وزيادة الاستثمار وتحقيق التراكم الرأس مالي، وعلى الدولة تحديد معدل ونمط الإنفاق الاستثماري لتحقيق على الأقل أدنى معدل للاستثمار (Minimum Rate Investment) أي المعدل الذي يسمح للنتائج المحلي الإجمالي النقدي بالنمو بمعدل يتساوى مع مجموع معدلي نمو كل من السكان والمستوى العام للأسعار (التضخم) لضمان عدم تدهور الدخل الحقيقي للأفراد²، وتعد نظرية الدفع القوية (The Big Push) التي تنسب إلى الاقتصادي البولوني "بول روزنتشتين رودان" (Paul Rosenstien Rodan) أحد أهم النظريات التي اهتمت بدراسة آليات ومتطلبات التنمية، حيث يرى أن معالجة التخلف الاقتصادي في الدول النامية، لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية من الاستثمارات وربما سلسلة من الدفعات القوية من رؤوس الأموال المستثمرة، ومن استغلال للموارد المتاحة، ومن التنظيم حتى تجتاز مرحلة الانطلاق³، ويتحدد حجم الدفع القوية بمقدار الإنفاق العمومي الاستثماري اللازم لإنجازه بانتظام من أجل تحقيق هذا الانطلاق نحو النمو، ولتوضيح الفكرة شبه أصحاب هذه النظرية وضع الدول النامية بالطائرة التي تقلع من سطح الأرض، فهي تحتاج إلى حد أدنى من السرعة الأرضية حتى تستطيع التحليق في الجو، حيث يحتاج الاقتصاد المتخلف إلى حد أدنى من الاستثمارات ليتجاوز العوامل التي تعرقل نمو وتوسع الأنشطة في الأنشطة الاقتصادية، ويرى صاحب النظرية أن الدول المتخلفة يجب أن تخصص ما بين 30% و40% من مجموع نفقاتها الاستثمارية لمشاريع الهياكل القاعدية.

وفي هذا المجال يرى كذلك روستو (rostow) في نظريته عن مراحل النمو كي تصل الدول النامية إلى مرحلة الانطلاق لا بد عليها أن ترفع معدل تكوين رأسمال لكي تزيد من نسبة الاستثمارات المنتجة إلى 10% من ناتجها القومي، وبالتالي نجاح عملية التنمية يتوقف على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي، فتوفير العام لمشاريع البنية التحتية كبيرة الحجم من شأنها تحفيز القطاع الخاص⁴.

كما يستند أصحاب النظرية على مجموعتين من الاعتبارات، مجموعة ترجع إلى عدم القابلية للتجزئة بالنسبة لكل من (دوال الإنتاج، الطلب والادخار)، ومجموعة ترجع إلى ظاهرة الانفجار السكاني⁵.

❖ عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة:

¹ محمود محمد داغر، علي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص 60 و61.

³ محمد سليمان هدى، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية، القاهرة، دار الجامعات المصرية، 1982، ص 30.

⁴ Canning, David et Pedroni, P. **The contribution of infrastructure to aggregate, output.** The World Bank Policy Research Working Paper, 1999, vol. 2246. p 02.

⁵ عبد الهادي سويني، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، القاهرة، مصر 2008، ص 164 و165.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

يوضح أصحاب هذه الفكرة بأن عملية الإنتاج تحتاج في المراحل الأولى إلى استثمارات ضخمة لإقامة الهياكل الأساسية التي يتحتم البدء بها حتى تستفيد منها الوحدات الإنتاجية مستقبلاً، ونظراً لحجم مشاريع الهياكل الأساسية فإنها تحتاج إلى أموال كبيرة لأنه لا يمكن تجزئة هذه المشاريع وإقامتها تدريجياً كون ذلك سيعطل الاستفادة منها ويبدد الموارد، ولأن الاستفادة من مشاريع البنية الأساسية يستوجب مراعاة التلازم الزمني بين هذه المشاريع¹، وأهم مثال لعدم التجزئة هو رأس المال الاجتماعي والذي يشمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة، النقل والاتصالات والتي تحتاج إلى فترة طويلة وقدر كبير من رأس المال وإدارة سليمة².

❖ عدم قابلية الطلب للتجزئة:

أما فيما يتعلق بعدم قابلية الطلب للتجزئة، فتدور الفكرة حول ضيق حجم السوق وتأثيره السلبي على الأنشطة الإنتاجية، ولذلك فإن إقامة عدد كبير من المشاريع المتنوعة في آن واحد سيجعل المشاريع تساند بعضها البعض، ويزيد الحافز على الإنفاق الاستثماري حيث أن كل مشروع سيشغل عمال إضافيين والأجور التي سوف يتقاضونها ستمثل دخلاً إضافياً يمكن أن يساهم في تصريف منتجات مشاريع أخرى وهذا ما يعني تكامل الطلب أي عدم قابليته للتجزئة، وواضح أن إنشاء عدد كبير من المشاريع المحفزة للطلب سوف يتطلب أن ينجز مسبقاً حد أدنى من المشاريع البنية الأساسية، وهذا ما يعني أن هناك ارتباط بين فكري عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة وعدم قابلية الطلب للتجزئة³.

❖ عدم قابلية الادخار للتجزئة:

في هذه الحالة لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية شاملة في ظل انخفاض مستوى الادخار وبالتالي فإن الانطلاق في مجموعة من الاستثمارات الضخمة سيكون له انعكاسات إيجابية على المدخرات المحلية وهذا ما سيضمن التمويل للأنشطة الاقتصادية الناشئة⁴.

❖ اعتبارات تزايد النمو السكاني:

إن مشكلة تزايد عدد السكان تقتضي اعتبار الدفعة القوية شرطاً للانطلاق في مرحلة النمو الذاتي، لأن التنمية الاقتصادية مرتبطة بالزيادة في متوسط الدخل الفردي وليس فقط الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، ولذلك فإن الارتفاع المتواصل لعدد السكان يستوجب رفع الاستثمارات بوتيرة أكبر، وهذه الاستثمارات العمومية من شأنها تخفيض تكاليف القطاع الخاص كتحسين ظروف النقل واختصار المسافات والتكاليف الناجمة عن شق مشروعات طرق جديدة وربط الأسواق وبالتالي تحفيز التجارة والإنتاج وتحسين معدلات النمو، ومن جهة أخرى يمكن للقطاع العام

¹ بابوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص 84 و85.

² حربي محمد عيسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي "مفاهيم وتجارب"، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 83.

³ بابوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص 84 و85.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 84 و85.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

مزامنة القطاع الخاص في بعض المشاريع ومصادر التمويل وما هو يؤثر سلبي على تكوين رأس المال بالنسبة للقطاع الخاص كون الدولة مستعدة لدفع معدل فائدة أعلى مما يدفعه القطاع فترتفع هذه المعدلات مما يزيد من تكلفة القطاع الخاص على الاقتراض والاستثمار.

ومما سبق يمكن القول أنه هناك اتفاق كل من النظرية النيوكلاسيكية للنمو والنظرية الكينزية للنمو ومختلف نظريات التنمية على أهمية ودور الإنفاق الحكومي الاستثماري في عملية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التركيز بدقة على الآثار الإيجابية التي يخلفها التراكم الرأسمالي في توسيع النشاطات والطاقت الإنتاجية وهو ما ينعكس إيجاباً على زيادة الدخل الوطني ورفع معدل النمو الاقتصادي.

2-I المشاريع العمومية والبطالة:

تعرف البطالة بأنها حالة اختلال التوازن في سوق العمل والذي يتمثل في الطلب على العمالة والمعرض من العمالة، حيث يعني هذا وجود أفراد قادرين على العمل ومؤهلين له ويبحثون عنه ويقبلونه عند مستوى الأجر السائد لكن لا يجدونه¹، وقد عرفت منظمة العمل الدولية البطالة على أنها: "تشمل كل الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن سن معين وهم بدون عمل ومستعدون للعمل وباحثين عنه واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن العمل بأجر أو عمل للحساب الخاص"².

أما في المفهوم الرسمي فإن البطالة تتمثل في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب في المجتمع خلال فترة زمنية معينة وعند مستويات الأجور السائدة، وعليه فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المطلوبة والمعروضة عند مستوى معين من الأجور³، فهي تعني عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد، سواء تم ذلك بسبب عدم توفر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل أو تم ذلك بمحض اختيار الأفراد نتيجة لزهدهم في العمل⁴، وتتخذ البطالة أشكالاً وأنواعاً مختلفة أبرزها:

❖ البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين مختلف المناطق أو المهن نتيجة للتغيرات والتقلبات التي تحدث في الاقتصاد الوطني، ويظهر هذا النوع من البطالة بسبب نقص المعلومات حول الطلب على العمل والعرض⁵، ومن بين أهم الأسباب التي تساهم في ظهور هذا النوع من البطالة ما يلي⁶:

- نقص المهارات والخبرات اللازمة للعمال لتأدية العمل المتاح.

¹ علي سعيد علي، طريقك للعمل في القطاع المصرفي، بيلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2021، ص 16.

² السامرائي علي مزاحم حبيب، الاستثمار في رأس المال الفكري، دار الأكاديميون، عمان، الأردن، 2021، ص 63.

³ ريهام يسري السيد، أسس صناعة السياحة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 309.

⁴ طارق عبد الرؤوف محمد عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2019، ص 12.

⁵ شهاب محمد عبد الحميد، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، 2014، ص 344.

⁶ شهاب محمد عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 344.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

- وجود صعوبة في التكيف الوظيفي الناتج عن تقسيمات العمل والتخصص الدقيق.
- البحث عن اكتساب مهارات جديدة ومتنوعة باستمرار.

❖ البطالة الاختيارية:

هي الحالة التي تتميز بوجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل لكن لا يرغبون فيه وذلك عند مستوى الأجر السائد¹.

❖ البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

تنشأ البطالة الهيكلية (الفنية) بسبب تغير نوعي في هيكل الاقتصاد أي الانتقال من طبيعة إنتاجية إلى معينة إلى أخرى، وذلك نتيجة للتقدم الفني والتكنولوجي في مختلف الصناعات ومختلف المناطق بسبب حاجات السوق لإنتاج جديد²، كما أن التغير في هيكل الطلب على المنتجات يترتب عليه التغير في هيكل العمالة المستخدمة أو إدخال تطور تقني في أعداد المكلفين بأداء العمل مما يؤدي إلى توفير الأعداد الزائدة من العمالة الأمر الذي يؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة³، ويمكن التغلب على البطالة الهيكلية عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة بالإضافة إلى التدريب على متطلبات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد، بالإضافة إلى تحويل العمال الذين يزيدون عن الحاجة إلى أعمال أخرى التي تحتاج عمالة أكبر⁴.

❖ البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

تنشأ البطالة الدورية بسبب حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي والتي يطلق عليها بمصطلح "الدورات الاقتصادية"⁵، حيث تحدث نتيجة لانخفاض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي، وعليه فإنه كلما انخفضت الدورة الاقتصادية كلما انخفض الناتج الكلي وازدادت معدلات البطالة وهذا يحدث في فترات الركود والكساد، إذ ينخفض الناتج ويضل مستوى الأسعار مرتفعاً في حالة الركود وينخفض في حالة الكساد⁶.
كما تنتشر البطالة الدورية في البلدان الرأسمالية التي يتعرض اقتصادها القومي للأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي، مما ينتج عنه تعطيل كبير من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي⁷.

¹ أحمد أبو زيد والآخرين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، 2013، ص 63.

² طارق عبد الرؤوف محمد عامر وإيهاب عيسى المصري، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ الزاوي خالد محمد، البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص 20.

⁴ إسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ص 52.

⁵ ريهام يسري السيد، مرجع سبق ذكره، ص 312.

⁶ أحمد أبو زيد والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص 63.

⁷ طارق عبد الرؤوف محمد عامر وإيهاب عيسى المصري، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

❖ البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

يقصد بالبطالة المقنعة وجود عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يؤدي إلى وجود عمالة فائضة وزائدة عن الحاجة ولا تنتج شيئاً تقريباً في حين تتقاضى أجراً، وفي حال تم سحبها من مكان عملها فإن حجم الإنتاج لا ينخفض¹، ويعود سبب انتشار هذا النوع من البطالة إلى التزام الحكومات بتوظيف خريجي المعاهد والجامعات مما أدى إلى ظهور عمالة فائقة في قطاعات مختلفة ليس لها أي دور إنتاجي وخدمي، فهي منتشرة في العديد من القطاعات على غرار القطاع الخدمي².

❖ البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

تحدث البطالة الموسمية في أحد قطاعات الاقتصاد القومي نتيجة الظروف الاقتصادية أو المناخية في بعض الفصول مما يؤدي إلى ركود العمل في هذه القطاعات، ويظهر ذلك جلياً في قطاع الزراعة في غير مواسم الحصاد³، كما يظهر أيضاً هذا النوع من البطالة في البلدان التي تعتمد على السياحة في مواسم معينة من السنة⁴.

❖ البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):

تنشأ البطالة السلوكية في حالة رفض القوة العاملة المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف، ويتم علاج هذا النوع من البطالة من خلال العمل على تغيير نظرة الناس إلى العمل في بعض الوظائف⁵.

❖ البطالة المستوردة (Imported Unemployment):

يقصد بالبطالة المستوردة تلك البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إفراد أو إحلال العمالة الغير محلية في هذا القطاع، حيث تنشأ البطالة المستوردة في حالة انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على السلعة المستوردة⁶.

على الرغم من اختلاف وتنوع أشكال البطالة وأسبابها إلا أنها تشترك في جملة من الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية نوجزها على النحو التالي:

¹ ريهام يسري السيد، مرجع سبق ذكره، ص 311.

² طارق عبد الرؤوف محمد عامر وإيهاب عيسى المصري، مرجع سبق ذكره، ص 36.

³ السامرائي علي مزاحم حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 67.

⁴ رزق عادل، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص 109.

⁵ العادلي عادل مجيد عيدان وحسين وليد حسين عباس، الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 154.

⁶ الغرابوي شهدان عادل، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 140.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

فمن الناحية الاقتصادية تساهم البطالة في انخفاض الناتج المحلي للدولة وانخفاض معدلات الأجور وتدني القدرة الشرائية، بالإضافة إلى توجه الأفراد للعمل نحو الاقتصاد الموازي مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة وذلك بسبب فشل الدولة في تعبئة الإيرادات العمومية، وما ينتج عنه من آثار سلبية على الميزانية العامة بسبب تحمل الدولة المزيد من الإنفاق الحكومي والمتمثل في مختلف الإعانات والمنح المقدمة للعاطلين وأسرهم في مقابل فقدان حصيلة ضريبية¹.

أما من الناحية الاجتماعية والسياسية فهي تؤدي إلى الشعور باليأس وعدم الانتماء مما يؤدي إلى ظهور الآفات والجرائم والتطرف الفكري والديني وتراجع مهارات الفرد وعدم تعوده على العمل، لذلك تعد البطالة قبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت اتجاه المجتمع ككل وتؤثر على أمنه الاجتماعي وحتى السياسي² في حالة زيادة الخلافات بين الشباب العاطلين والنظام السياسي والإداري مما قد يؤدي إلى تهديد الأمن الداخلي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي³، وهو ما يبين العلاقة بين نسبة البطالة والاضطرابات السياسية والاجتماعية في العديد من الدول، إذ أن جل المتسببين في إثارة الفوضى والشغب والاضطرابات هم فئة البطالين نتيجة لشعورهم باليأس وعدم الانتماء مما يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي⁴.

وبشكل عام ترتبط البطالة بحالة الدورة الاقتصادية للدول حيث تظهر جلياً وتزداد نسبتها في حالة الركود الاقتصادي، أي عند حدوث أزمات اقتصادية الناتجة سواء عن العوامل الداخلية التي تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف، وكذلك سوء التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، أو الناتجة عن العوامل الخارجية التي تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي⁵، وترجع أسباب البطالة إلى عدة عوامل أهمها:

- انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي حيث أن المشروعات لا تستطيع التحكم في عرضها بسرعة وبسهولة بحث يتلاءم مع التغيرات في الطلب⁶، بالإضافة إلى النمو الغير متوازن في بعض القطاعات الاقتصادية والأقاليم الجغرافية.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني دون القدرة على توفير وخلق وظائف أو مهن للقوى العاملة⁷.

¹ علي سعيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

² رزق عادل، مرجع سبق ذكره، ص 110.

³ نفس المرجع، ص 110.

⁴ طارق عبد الرؤوف محمد عامر، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁵ طارق عبد الرؤوف محمد عامر وإيهاب عيسى المصري، البطالة "مفهومها، أسبابها وخصائصها"، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص 10.

⁶ طارق عبد الرؤوف محمد عامر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁷ إسماعيل علي شكر، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

تسعى جل الدول إلى الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل (العمالة الكاملة Full employment)، ويقصد بمصطلح العمالة الكاملة "ذلك المستوى من التوظيف الذي يتحقق من خلال الاستخدام الكفء لقوة العمل مع قبول وجود معدل عادي من البطالة الذي ينتج عن التغيرات والظروف الهيكلية للنظام الاقتصادي"¹

يرى الكثير من الاقتصاديين أن سياسة المشروعات والأشغال العامة توفر فرص شغل كبيرة لكثافة رأس المال المستثمر خاصة عند في مراحل التنفيذ والانجاز وبدرجة أقل عند بداية الاستغلال، كما أنها من شأنها تشجيع الوحدات الاقتصادية للقطاع الخاص على الاستثمار وتوظيف فرص شغل حيث أصبح اليوم مستوى التوظيف المرغوب فيه هو المرادف لمستوى التوظيف الكامل عند مستوى التشغيل الكامل لكل عوامل الإنتاج المتاحة، فمستوى التشغيل الكامل لا يعني عدم وجود بطالة بصفة منعدمة وإنما إيجاد فرصة عمل لمن يريد، كما أن التوقيت الحكومي للإنفاق الاستثماري يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على أهمية الاستثمار في تحقيق مستوى التوظيف المرغوب فيه، ومن الضروري دائما عمل استثمارات عامة في الوقت الذي يتحدد لظروف التوظيف² بغض النظر عن الظروف التي تتطلب توفير المنافع العامة. وعلى سبيل المثال نفترض وجود بطالة وتسعى الدولة إلى زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشتريات (سياسة إنفاقية) أو تخفيض الضرائب (سياسة ضريبية)، لتحقيق التوظيف الكامل حيث ومع زيادة الطلب الكلي يزداد الدخل وتنخفض البطالة ويمكن تقدير هذا التغير بالاستعانة بتحليل أثر المضاعف، ولتوضيح ذلك نفترض أن الطلب الكلي هو $(C+I+G)$ ، وأن المستوى التوازني للدخل هو (Y_0) ، فإذا كان مستوى الدخل عند التوظيف الكامل هو (Y_1) فإن صانعي السياسات قد يتخذون القرارات التي تحقق هذا المستوى، وذلك كما يوضحه الشكل التالي³:

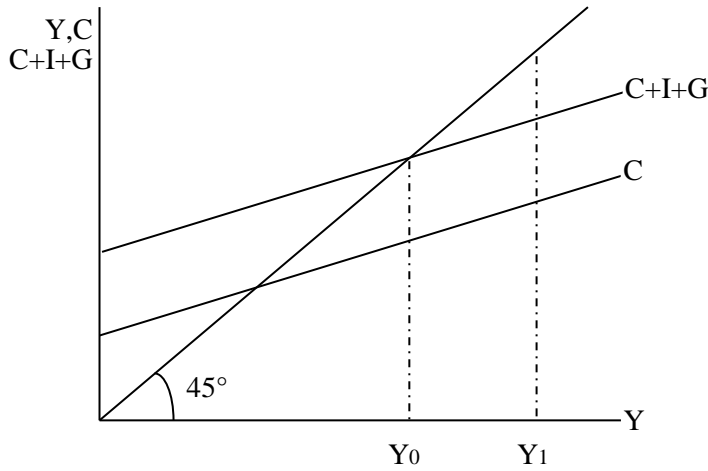
¹ وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي "النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 158.

² عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق "التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1993، ص 402.

³ مايكل أيدجمان (Mechael R Edgmand)، ترجمة محمد إبراهيم منصور، وآخرون، الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسة"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 2010، ص 124.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

شكل (11-1): السياسات المالية والتوظيف الكامل



المصدر: مايكل أيدجمان (Michael R Edgmand)، ترجمة محمد إبراهيم منصور، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 124.

ففي حالة رغبة الحكومة زيادة الإنفاق كوسيلة لتحقيق مستوى من الدخل (Y_1)، فإن الخطوة الأولى لتحديد هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي هي تحديد الزيادة المرغوبة في مستوى الدخل أي (ΔY)، وهذه الزيادة في الدخل تساوي الفرق بين الدخل (Y_1) و(Y_0)، والخطوة الثانية هي أن نقوم بإحلال (ΔY) في العلاقة التالية: ($\Delta Y = Kg. \Delta G$). وبحل هذه المعادلة يمكننا الحصول على قيمة التغير في الإنفاق الحكومي لتحقيق التغير المطلوب في الدخل وهو ($\Delta Y / Kg$) وهذا التغير تمثله المسافة الرأسية بين خط (45°) وخط الطلب الكلي ($C+I+G$) عند مستوى الدخل (Y_1) في الشكل السابق¹.

I-3 المشاريع العمومية والتضخم:

في القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم وهو (التضخم النقدي) بحيث إذا زاد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها تنخفض قيمتها وبالتالي ترتفع الأسعار وإذا زاد الطلب على النقود بالنسبة إلى العرض النقدي ترتفع قيمتها وبالتالي تنخفض الأسعار، أما بالنسبة للتحليل الكينزي فهو يرى أن التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار، وبصيغة أخرى يمكن القول أن التضخم من منظور التحليل الكينزي يعبر عن وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية، وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي

¹ نفس المرجع السابق، ص 125.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة¹، وخطط الإنتاج من جهة أخرى وإنما تتوقف كذلك على العلاقة بين خطط الاستثمار والادخار، وبصفة عامة يمكن القول أن التضخم هو عبارة عن ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوبا بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية خلال فترة زمنية معينة مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية²، أي زيادة الطلب على ما هو متاح من السلع والخدمات وعلى الدخل الحقيقي³، كما عرفته المدرسة النقدية على أنه "كمية كبيرة من النقود تتسابق على عدد قليل من السلع"⁴، ويتم حساب معدل التضخم كالتالي⁵: (معدل التضخم = التغير النسبي في مستويات الأسعار × 100)

ويعبر المستوى العام للأسعار عن متوسط أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ويتم استخدام رقم قياسي موحد لحساب متوسط أسعار السلع والخدمات باستخدام إما أسعار المستهلكين أو أسعار المنتجين⁶، وتكون هذه الزيادة مستمرة وملموسة بالنسبة لجميع القطاعات الاقتصادية⁷. وينقسم التضخم إلى عدة أنواع مصنفة وفق معايير مختلفة والتي بدورها تختلف باختلاف النظريات المفسرة له والآثار المترتبة عنه⁸، وهي كالتالي:

❖ حسب معيار التحكم والرقابة الحكومية:

يوضح هذا المعيار تدخل السلطات الحكومية وإشرافها على الأسعار ومراقبتها لتحركات المستويات العامة لتلك الأسعار والتأثير عليها⁹.

✓ التضخم المكبوت (الكامن): Repressed Inflation

التضخم المكبوت هو عبارة عن ذلك التضخم الغير واضح نتيجة لتدخل الحكومة عن طريق إجراءات وسياسات التي تحد من ارتفاع الأسعار¹⁰، وينتشر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه حيث تقوم الدولة

¹ أحمد حامد محمد السيد أحمد، وإبراهيم جابر السيد، سلسلة الإقتصاد "مخاطر التضخم الاقتصادي والاستهلاك"، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص 11.

² سعود جيد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، الأردن، 2009، ص 206.

³ مجيد خليل حسن، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، الأردن، 2008، ص 275.

⁴ علي سعيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁵ مجيد خليل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 273.

⁶ سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 212.

⁷ مجيد خليل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 274.

⁸ العامري سعود جايد مشكور، والعتابي محمد حسن رشم، المعالجة المحاسبية للتضخم الاقتصادي، دار غيداء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص 30.

⁹ نفس المرجع السابق، ص 30.

¹⁰ علي سعيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

بإصدار نقود دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار¹، ومن بين الإجراءات والسياسات التي تتخذها الحكومة للحد من انتشار هذا النوع من التضخم وضع قيود وضوابط تحد من الإنفاق الكلي وتحقيق الفائض في الميزانية، بالإضافة إلى استخدام البطاقات التموينية، وبالرغم من هذه الإجراءات والسياسات لا يختفي التضخم بل تقل حدته وشدته².

✓ التضخم المكشوف (المفتوح): Exposed inflation

يعرف أيضا بالتضخم الظاهر أو الصريح ويتميز بارتفاع مستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون وجود أي تدخل حكومي لإيقاف هذا الارتفاع في الأسعار أو التأثير عليها مما يؤدي إلى زيادة الظواهر التضخمية³، وذلك عن طريق ممارسة ضغوطات من قبل القوى التضخمية إما لزيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة كمية النقود⁴.

❖ حسب معيار حدة الضغط التضخمي:

من خلال هذا المعيار يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته وشدته إلى ما يلي:

✓ التضخم الزاحف (التدريجي): Creeping Inflation

يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا، ويحدث عندما يزداد الطلب في حين العرض أو الإنتاج يبقى مستقر مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وقد يرتفع مستوى الأسعار بشكل طبيعي إلى (10%)⁵.

✓ التضخم الجامح (المفرط): Hyper Inflation

يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية مع سرعة تداول النقد في السوق مما قد يؤدي إلى انهيار العملة الوطنية، كما هو حال التضخم الذي حدث في ألمانيا خلال عامي 1921 و1923 عندما زادت كميات النقود وكذلك في هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن مستوى الأسعار قد يرتفع بأكثر من 50% خلال الشهر الواحد أو بأكثر 100% خلال العام⁶.

❖ حسب معيار الأسباب والظروف المساعدة:

تحدد بعض أنواع التضخم حسب الأسباب والظروف والطبيعة التي تؤدي إلى استفحاله على النحو التالي:

✓ التضخم الاستثنائي: Exceptional Inflation

¹ مجيد خليل حسن، مرجع سبق ذكره، ص 279.

² شهاب محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 323.

³ علي سعيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

⁴ شهاب محمد عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 323.

⁵ صالح طاهر الزرقان، العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010، ص 49.

⁶ أحمد حامد محمد السيد أحمد، وإبراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

ينشأ التضخم الاستثنائي نتيجة لظروف غير اعتيادية كالزلازل والبراكين وانتشار الأوبئة والأمراض مما يؤدي إلى ظهور الاتجاهات التضخمية واستفحالها، ففي سنة 2004 شهدت دول جنوب شرق آسيا ارتفاعاً خيالياً في مستويات الأسعار بسبب زلزال تسونامي الذي شهدته المنطقة¹.

✓ تضخم الطلب: Demand Pull Inflation

يعود السبب الرئيسي إلى حدوث هذا النوع من التضخم إلى عدم التوازن في الأسواق نتيجة لتخلف العرض من السلع والخدمات عن الطلب الكلي عن السلع والخدمات أي عندما يكون العرض الكلي غير قادر على استيفاء الطلب الكلي، خاصة عندما يكون الاقتصاد الوطني يعمل عند مستوى قريب من مستوى التوظيف الكامل مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتي بدورها تؤدي إلى ارتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج وبالتالي ترتفع تكلفة الإنتاج².

✓ تضخم التكاليف: Cost Push Inflation

يقصد بالتكاليف في هذا النوع من التضخم تكلفة الإنتاج أو تكلفة عنصر العمل (أجور ورواتب العمال)، حيث أن مطالبة العمال بزيادة أجورهم ورواتبهم يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي ترتفع أسعار السلع والخدمات المنتجة³.

✓ التضخم المستورد: Imported Inflation

ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يعتمد اقتصاد دولة ما على الواردات من السلع والخدمات، فعندما تكون الدول المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني من التضخم فإنها تصدر ذلك التضخم إلى الدول المستوردة، وعليه فإن التضخم المستورد هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج⁴.

✓ التضخم الدوري: Cyclical Inflation

ينشأ هذا النوع من التضخم في فترات الركود حيث ينخفض الطلب الفعال وينخفض تشغيل الجهاز الإنتاجي وبالتالي تزايد معدلات البطالة ويرتفع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر، وفي حلة وجود احتكار كامل أو مهيمن في الاقتصاد لا يستطيع أي أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض الأسعار في حالة الركود مما يؤدي إلى استمرار ارتفاع الأسعار مع معدلات البطالة⁵.

وسنقوم من خلال هذا العنصر بتحليل أثر الطلب الكلي على الاستقرار الاقتصادي وكيف تتم معالجة هذه الصدمة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، ويمكننا تحليل أثر الإنفاق الحكومي على التضخم من شكل التالي:

¹ شهاب محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 326.

² الحبيب فايز بن إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة السادسة، 2022، ص 369.

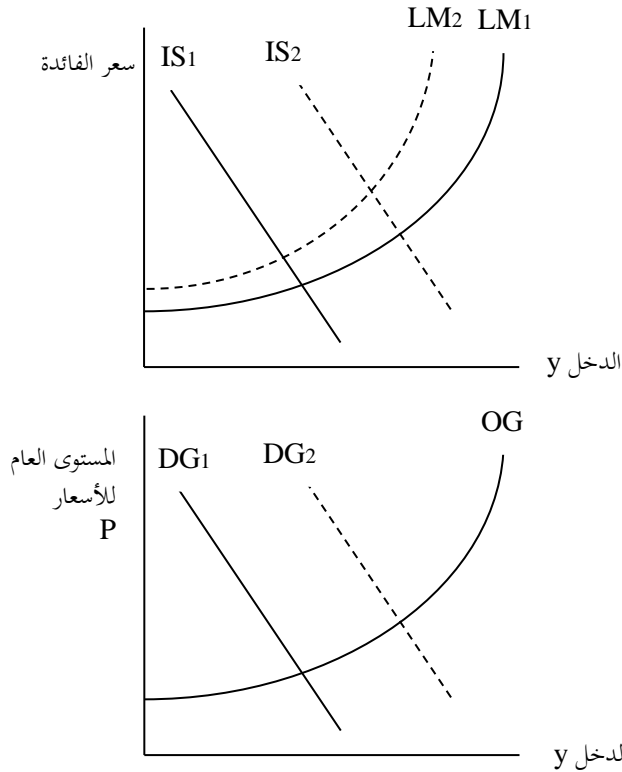
³ آل ميسم سلام عبد الكريم مهدي، التوازن الاقتصادي العام، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 215.

⁴ محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020، ص 573.

⁵ مجيد خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 279.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

شكل (12-1): أثر سياسة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في إطار نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي



المصدر: وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص 182.

إن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (ΔG) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ويحدث انتقال في منحنى الطلب الكلي إلى اليمين، والذي يؤدي إلى ارتفاع كل من الدخل والمستوى العام للأسعار، وهو ما يسمى بأثر السعر (الكبح النقدي)، والذي بدوره يؤدي إلى خفض القيمة الحقيقية للنقود والذي يتجلى في انتقال منحنى (LM) إلى اليسار ومن جهة أخرى يؤدي إلى أثر سلبي، الأمر الذي يدفع منحنى (IS) نحو اليسار، وبالتالي فإن الشكل يوضح أن أثر الكمية الذي يدفع (Y) نحو اليمين أكثر أهمية من أثر السعر الذي يدفع بصفة معاكسة (Y) نحو اليسار، وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي بصفة عامة فعالة، لكن هذه الفعالية مشروطة بقوة أثر المزامنة والتي بدورها مرتبطة بدرجة حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة، وقوة الكبح النقدي الذي يرتبط بميل منحنى العرض الكلي أي بدرجة مرونة الأسعار.

أما في حالة استخدام العرض النقدي لتمويل الإنفاق الحكومي فسوف ينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين ولا ينجم عن هذا أثر كمية فقط من خلال زيادة حجم الناتج، ولكن ينتج عن هذا أيضا ارتفاع الأسعار مما يؤثر سلبا على الأرصد النقدي والذي يترجم بانتقال منحنى (IS) نحو اليسار (IS1)، ولكن عند قيام الحكومة بزيادة إنفاقها الحكومي سينتقل منحنى (IS) إلى اليمين مجددا مما يؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي (DG1) مع تغير المستوى العام للأسعار،

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

ومما سبق يمكن القول أن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الإصدار النقدي الجديد يؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل الإجمالي الناتج عن زيادة الطلب الكلي لكن مع تحمل ضغوط تضخمية¹.

وعليه يمكن القول إذا تم تمويل مشاريع عمومية غير منتجة ذات طابع اجتماعي (خدمية) عن طريق الإصدار النقدي فسيكون لها ضغوط تضخمية كبيرة، أما إذا كانت مشاريع عمومية ذات طابع صناعي منتجة تهدف على تحقيق أرباح مع مرونة الجهاز الإنتاجي فيمكن الحد من الآثار التضخمية كون الزيادة هنا سوف تكون حقيقية.

كما يمكن للسياسة الإنفاقية التوسعية في جانبها الاستثماري عن طريق الاقتراض أن تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومزاحمة استثمار القطاع الخاص، ولتجنب هذا يلجأ صانعو السياسات الاقتصادية إلى التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وذلك عن طريق إبقاء سعر الفائدة عند مستواه الأولي من خلال زيادة الكتلة النقدية، وهو ما يتسبب في ظهور آثار جانبية سلبية، فزيادة حجم المعروض النقدي لغرض الإقراض ينطوي على مخاطر دعم التضخم، والذي يصطلح عليه بالتمويل التضخمي، حيث تكون القروض الممنوحة عند نفس مستويات أسعار الفائدة ناتجة عن التوسع النقدي المباشر أو الائتماني.

4-I المشاريع العمومية وميزان المدفوعات:

يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه: "بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم جميع المعاملات الاقتصادية والمالية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة"²، وتختلف منهجية تنظيم ميزان المدفوعات من دولة لأخرى على الرغم من وضع صندوق النقد الدولي لضوابط تنظيمية ومنهجية موحدة سعياً منه إلى توحيد وتعميم النظم الإحصائية الخاصة بالمعاملات الخارجية في العالم، عبر وضعه "دليل ميزان المدفوعات" ودعوته الدول الأعضاء إلى اعتماد الدليل كمنهجية موحدة في إعداد ميزان مدفوعاتها، بهدف تعزيز وتسهيل قابلية البيانات الإحصائية، الاقتصادية، والمالية للمقارنة على المستوى الدولي، وذلك من خلال شفافية البيانات اللازمة والصادرة من التصاريح الجمركية عند التصدير والاستيراد، والتقارير المصرفية المتعلقة بعمليات تحويل واستقبال الأموال من وإلى الخارج، هذا بالإضافة إلى المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمعاملات المالية مع العالم الخارجي³، ويمكن تلخيص هذه المنهجية كالتالي:

❖ حساب المعاملات الجارية (الحساب الجاري): ويتكون من:

✓ السلع: وتتمثل في تجارة مخرجات العملية الإنتاجية من مختلف البضائع الملموسة⁴.

¹ وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص 182 و183.

² وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء العراقية، ص 01.

³ غيتي إيميجر، ميزان المدفوعات مصدر غني بالمعلومات عن القدرة التنافسية على الإيراد والتصدير في اقتصادات الدول، موقع الجزيرة نت "مفاهيم ومصطلحات"، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/> بتاريخ 2016-02-22، ص 01.

⁴ صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، ص 149.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

- ✓ الخدمات: حيث حددت الخدمات بسبعة بنود تتمثل في: النقل، والأسفار، وخدمات الاتصال، وخدمات التأمين، ورسوم الامتياز والتراخيص، وخدمات الحاسوب ومختلف الأنواع الأخرى من الخدمات التجارية المقدمة¹.
- ✓ الدخل: ويخص مداخيل عوامل الإنتاج (أي العمل ورأس المال) كالأجور ومعاشات التقاعد مثلاً، بالإضافة إلى عائدات الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات وغيرها من الأصول، وفوائد الدين الخارجي.
- ✓ التحويلات الجارية: تتعلق بتحويلات المغتربين المقيمين في الخارج وتحويلات الأجانب المقيمين داخل البلد، وتتميز بطابعها التكراري².

❖ حساب رأس المال والعمليات المالية: ويتكون من:

- ✓ عمليات رأس المال: تتمثل هذه العمليات في تحويلات المغتربين الذين يغادرون ديار المهجر ويعودون إلى أوطانهم الأصلية بصفة نهائية، والتحويلات المتعلقة بالمغادرة النهائية للأجانب المقيمين سابقاً، إضافة إلى الإعفاءات من الديون، وتضاف إلى ما سبق التحويلات المرتبطة بعمليات شراء أصول غير مالية ولا تصنف كاستثمارات مباشرة، كحقوق الملكية الفكرية³.

- ✓ العمليات المالية: يشمل هذا الجزء كل العمليات التي تخص الاستثمارات المباشرة، والاستثمار في حافظات الأوراق المالية، والقروض الممنوحة للمؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء، والودائع المصرفية، كما يضم بنداً أخيراً خاصاً بالاحتياطي النقدي الموجود في حوزة المصرف المركزي للدولة.

- ❖ الفارق الإحصائي (السهو والخطأ): يسمح بموازنة ميزان المدفوعات من خلال تسجيل هامش الخطأ الغير مبرر محاسبياً أو اقتصادياً، ويمثل نسبة مئوية تعكس الكفاءة والتحكم في حسابات الدولة⁴، نظراً لإمكانية حصول خطأ أو سهو في تسجيل بعض البيانات في المصدر كالتصاريح الجمركية أو المصرفية مثلاً⁵.

- ويمثل حساب العمليات الجارية، وحساب رؤوس الأموال أهم عناصر ميزان المدفوعات، بالنسبة لحساب العمليات الجارية (الصادرات والواردات)، تعد الصادرات متغير خارجي تتحد قيمتها خارج النموذج، بينما تعد الواردات متغير داخلي تتحد قيمته داخل النموذج وهي مرتبطة بالدخل، حيث تمثل الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة في دول العالم الأخرى⁶، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

$$B = X - M \dots \dots \dots (1)$$

¹ الموقع الرسمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA <https://www.unescwa.org/ar> الفقرات 158، 168، 185، و186.

² غيتي إيميجز، مرجع سبق ذكره، ص 01.

³ نفس المرجع السابق، ص 01.

⁴ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع ومطبعة دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2014، ص 166.

⁵ غيتي إيميجز، مرجع سبق ذكره، ص 01.

⁶ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 238.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

$$M = my + Mo \dots \dots \dots (2)$$

$$X = Xo \dots \dots \dots (3)$$

وبناء على المعادلات السابقة، تصبح معادلة الدخل الإجمالي في اقتصاد مفتوح بدون تدخل الحكومة كما يلي:

$$Y = C + I + (X - M)$$

ومن خلال التحليل الرياضي لمعادلة الدخل يمكن استخراج المضاعفات التالية:

مضاعف الصادرات:

$$KX = \frac{1}{1 - b + m}$$

مضاعف الواردات:

$$KM = -\frac{1}{1 - b + m}$$

حيث أن:

B : رصيد الحساب التجاري.

X : الصادرات.

M : الواردات.

m : الميل الحدي للواردات، b : الميل الحدي للاستهلاك، KX : مضاعف الصادرات، KM : مضاعف الواردات.

Mo : الواردات المستقلة الغير مرتبطة بالدخل.

y : الدخل.

في حالة عدم القدرة على تعبئة الموارد المالية المحلية سواء بالنسبة لموارد الميزانية (الضرائب والرسوم) أو الموارد المالية لدى البنوك والمتمثلة في الادخار لدفع عجلة التنمية قد تلجأ الدولة للاقتراض الخارجي لتمويل استثماراتها ويعرف الفرق بين الادخار (S) والاستثمار (I) بفجوة الموارد المحلية أو فجوة الادخار، كما تعرف الفجوة بين الصادرات والواردات بفجوة التجارة الخارجية، وبالتالي يتأثر حجم الاستثمار وتحقيق الأهداف بحجم هذه الفجوات، ومن منظور المحاسبة الوطنية لا بد من تساوي كل من "فجوة الموارد المحلية" مع فجوة "التجارة الخارجية"، ويمكن إثبات ذلك من خلال المعادلات التالية¹:

$$Y = C + I + (X - M)$$

$$Y = S + C$$

$$I = S + M - X$$

إن زيادة الواردات عن الصادرات يظهر في شكل عجز في الميزان التجاري، وهذا العجز لا بد أن يمول عن طريق صافي

تدفق رأس المال الأجنبي (FN) أي:

$$M - X = FN$$

$$I - S = M - X = FN$$

¹ عزازي فريدة، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري "دراسة قياسية اقتصادية 1970 - 2006"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البلدية، العدد الرابع، ديسمبر 2010، ص 49.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

وهذا يعني أن استثمارات الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة كانت أكبر من الموارد المالية المحلية المتاحة لذا ولا بد أن تتم عن طريق إحداه فائض في الواردات يمول عن طريق صافي رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة لتغطية فجوة نقص الموارد المالية المتاحة للتمويل أو على الأقل جعل معدل نمو الصادرات أعلى من معدل نمو الواردات، كما أن استعمال المشاريع الاستثمارية للمواد الأولية ومختلف المنتجات المصنعة والنصف مصنعة المستوردة في مختلف الصناعات والأشغال يساهم في زيادة نسبة الواردات والتأثير على الميزان التجاري لذا تسعى الدول إلى الاستغلال والتخصيص الأمثل لكل الطاقات والموارد المتاحة.

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرض إلى أهم المفاهيم والجوانب النظرية للقطاع العمومي ومختلف أساليب ومعايير تخطيط وتقييم المشاريع العمومية وآثارها على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في هذا الفصل وبناءا عليه تم استخلاص مجموعة من النقاط، نوجزها كالتالي:

- تهدف الدولة من تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية (التخصيص الأمثل للموارد العامة، إعادة التوزيع العادل للدخل، والعمل على تحقيق الاستقرار)، وهذا من خلال سياستها الاقتصادية حيث تعد السياسة المالية في جانبها الإنفاقي أحد أهم أدواتها في التدخل لتحقيق أهدافها.

- يعد القطاع العمومي المصدر الوحيد لتوفير المنافع العامة المطلقة في ظل عجز نظام السوق عن توفيرها، وتتميز هذه السلع بكثافة رأس المال المستثمر، وعدم القدرة على الاستبعاد والاستهلاك اللاتنافسي إضافة إلى عدم القدرة على التجزئة كذلك، كالقضاء، الأمن والدفاع، والإنارة العمومية... الخ، وهذا النوع من المشاريع العمومية يعتمد على معايير الربحية القومية كونه يهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع كوحدة متجانسة، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مشاريع عمومية ذات طابع استثماري تهدف إلى تحقيق الربحية التجارية شأنها شأن القطاع الخاص.

- إن اقتراح وتبني المشاريع العمومية يمر وفق عدة مراحل تخطيطية بداية من دراسة مختلف خصائص المجتمع والموارد المالية المتاحة لتحديد وطرح البدائل الممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار النقائص والأولويات، وزيادة الطلب الكلي مستقبلا.

- نظرا لتعارض وتباين الأهداف يتم تقييم واختيار المشاريع العمومية بحسب نوعية المشروع العمومي:

❖ المشاريع العمومية ذات الطابع الاستثماري: يتم اختيارها وتقييمها وفق معايير تحقيق الربحية المالية (التجارية) وفق الأسعار السائدة في السوق مع الأخذ بعين الاعتبار معايير تحقيق الربحية القومية.

❖ المشاريع الاجتماعية (مشاريع البنية التحتية): يتم تقييم واختيارها وفق معيار تحقيق أقصى منفعة عامة بأقل التكاليف الممكنة بالإضافة إلى مختلف معايير تحليل الربحية القومية مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة الطلب على الحاجات الأساسية مستقبلا، ووفق أسعار الظل التي يتم تحديدها وفق معايير معينة بحيث تعكس الكلفة الحقيقية للمجتمع وتكلفة الفرصة البديلة، وكذلك الندرة النسبية لعناصر الإنتاج والموارد.

- تعد المشاريع العمومية أحد أهم أدوات السياسة المالية في جانبها الإنفاقي فهي تعكس جميع الأنشطة التي يتبناها القطاع العمومي سعيا من الدولة لتحقيق آثار وسياسات مرغوب فيها على مستوى أداء الاقتصاد الكلي أهمها رفع معدلات النمو، تخفيض معدلات البطالة والتضخم، وتحقيق الفوائض في ميزان المدفوعات وتحسين أداء الميزانية العامة... الخ، إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التخصيص الأمثل للموارد بين مختلف القطاعات وعناصر

الفصل الأول: التحليل النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي

الإنتاج والأقاليم الجغرافية ومختلف فئات المجتمع، وكذا الأخذ بعين الاعتبار التنسيق مع مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى (السياسة النقدية، السياسة الجبائية، الائتمانية، التجارية).

الفصل الثاني

دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية

في الجزائر

مقدمة الفصل:

تمثل فترة ما بعد 1962 فترة مهمة في تاريخ بناء الاقتصاد الجزائري، ومع تبني الجزائر للنظام الاشتراكي المخطط، ونظرا لمحدودية الموارد المالية للدولة وفي ظل غياب القطاع الخاص وعدم وجود قطاع بنكي يضمن السيولة في تمويل المشاريع الاقتصادية لجزائر جديدة مستقلة، أخذت الخزينة العمومية على عاتقها تمويل كل المشاريع والاستثمارات العمومية بأنواعها (مشاريع البنية التحتية ومشاريع القطاع الاقتصادي)، وهذا ما ساهم في زيادة حجم النفقات العمومية إلى مستويات قياسية مقارنة بالموارد المالية للميزانية العامة (تزايد عجز الميزانية العامة) خلال العقد الأول لما بعد الاستقلال، ومع زيادة وتفاقم عجز الميزانية العامة في الجزائر قامت الجزائر في سنة 1971 بتبني مجموعة من الإصلاحات والإجراءات والتي تم من خلالها الفصل بين استثمارات الميزانية العامة، والتي يخضع نظام تسييرها لقواعد المحاسبة العمومية، واستثمارات مؤسسات وشركات القطاع الاقتصادي، والتي تخضع لنظام تسيير القطاع الخاص (كالمحاسبة العامة، تحليل الاستغلال، المحاسبة التحليلية... الخ) مع تحديد إجراءات التمويل لكل منها وذلك بهدف تخفيف العبء المالي عن الخزينة العمومية وإعادة التوازن المالي للميزانية العامة، وقد أسس هذا الفصل على أساس مبدأ ومعيار المدروسة المباشرة من عدمها للاستثمارات العمومية¹ (المدروسة والربحية المالية للمشروع)، وقد نتج عن هذا عن إخراج الاستثمارات العمومية المنتجة من الميزانية العامة للدولة مما ساهم في تقلص العجز الميزانياتي تدريجيا وعودة توازن الميزانية العامة.

وبناء على هذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى تحليل واقع النظام المالي، القانوني والمحاسبي لتسيير عمليات الإنفاق الحكومي المشاريع العمومية في الجزائر بهدف إعطاء صورة واضحة عن مختلف أنواع هذه المشاريع مع التركيز على ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي حيث نقوم بالتعرض إلى جميع المراحل التي تمر بها هذه الأخيرة بداية من عملية التحضير والتقييم وصولا إلى مرحلة الأخيرة من عملية التجسيد الفعلي لها والرقابة عليها لتحديد مدى فعالية النظام المالي والمحاسبي في تحقيق الكفاءة والفعالية، وذلك من خلال ما يلي:

✓ **المبحث الأول:** الإطار العام للمشاريع والاستثمارات العمومية في الجزائر

✓ **المبحث الثاني:** النظم والجوانب التنظيمية، القانونية والمحاسبية لتسيير وتنفيذ مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وحسابات التخصيص الخاص في الجزائر.

✓ **المبحث الثالث:** تمويل وتقييم المشاريع العمومية في الجزائر وفق منهجية الصندوق الوطني للتجهيز من أجل

التنمية (C.N.E.D)

✓ **المبحث الرابع:** تسيير عمليات تنفيذ وتحضير المشاريع العمومية في الجزائر

¹ لعامة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 143.

المبحث الأول: الإطار العام للمشاريع والاستثمارات العمومية في الجزائر

تتعدد وتختلف أنواع وتصنيفات المشاريع العمومية في الجزائر باختلاف وتعدد أنماط تمويلها، تسييرها، تنفيذها وأهدافها حيث نجد أصنافا من المشاريع العمومية لا ترد في الميزانية العامة للدولة على غرار مشاريع القطاع الاقتصادي، مشاريع الجماعات المحلية ومشاريع صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، ومشاريع أخرى تعد جوهر الميزانية العامة للدولة وتمثل في ميزانية التجهيز والتسيير العمومي، ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرض لكل نوع منها لإعطاء صورة واضحة وشاملة عن هيكل المشاريع والاستثمارات العمومية في الجزائر.

I- المشاريع العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية:

ويقصد بها تلك المشاريع العمومية الغير ربحية والهادفة في جوهرها إلى توفير الهياكل القاعدية (مشاريع البنية التحتية) الضرورية لتحقيق التنمية الاجتماعية وتنشيط الحركة الاقتصادية، والتي يتم تمويلها من الموارد المالية العادية والغير عادية للميزانية العامة للدولة، وميزانيات الجماعات المحلية، ويمكن إنجازها في 04 أنواع كالتالي:

- ✓ مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي (البرامج العادية)
- ✓ مشاريع حسابات التخصيص الخاص (البرامج الغير عادية)
- ✓ مشاريع الاستثمار والتجهيز ذات الطابع المحلي الإقليمي (ميزانيات الجماعات المحلية البلدية والولاية).
- ✓ مشاريع صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية

I-1 مفهوم ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي (البرامج العادية):

يتركز النظام الميزانياتي للدولة من جانب المشاريع العمومية في الجزائر على محورين رئيسيين، محور يقوم على أساس الميزانية العامة للدولة، ومحور ثاني يقوم على أساس حسابات التخصيص الخاص، والتي تعد أحد الاستثناءات على مبدأ وحدة وسنوية الميزانية بحد ذاتها، وقد أصبحت حسابات التخصيص الخاص الأداة المفضلة لتنفيذ المشاريع العمومية خاصة مع دخول الجزائر في سلسلة برامج تنمية ضخمة منذ بداية الألفية الثالثة، وتنص المادة السادسة (06) من القانون 90-21 والمتعلق بقانون المحاسبة العمومية على أنه: "تسجل نفقات التجهيزات والاستثمارات، والنفقات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة..."، وهو ما يؤكد لنا أن المشرع أوجب تسجيل النفقات المتوقعة لإنجازها بالمبالغ المخصصة لها في الميزانية العامة للدولة، فهي تعتبر من أهم أدوات التخطيط، بحيث تعد ترجمة لأهداف وسياسة الحكومة في شكل أعداد رقمية، كما تعتبر أحد أدوات التنسيق وتحديد المسؤوليات والسلطات، وأداة رقابية تساعد الإدارة على تحقيق وظيفة الرقابة والمتابعة لأنها تبين المطلوب تنفيذه (الأهداف) وما تم تنفيذه وتحصيله فعلا من النفقات والإيرادات (البيان الختامي).

وعليه يمكن القول بأن نفقات التجهيز والاستثمار العمومي هي تلك النفقات المتعلقة بالتجهيزات الجماعية، وأشغال المنشآت الأساسية الكبرى الاقتصادية، الإدارية، الاجتماعية، والرياضية أو بصيغة أخرى عبارة عن هياكل قاعدية (مشاريع البنية التحتية)، والتي تهدف من خلالها الدولة إلى تكوين رؤوس الأموال قصد تنمية الثروة الوطنية،

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

وتوزع هذه النفقات وفق المخطط الإنمائي السنوي وترد في الجدول (ج) من الميزانية العامة للدولة كل سنة، وتكون موزعة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية في شكل "رخص البرامج، واعتمادات الدفع".

❖ **رخص البرامج:** تتلخص هذه الطريقة في إعداد قانون خاص مستقل عن الميزانية يسمى بقانون البرامج توافق عليه السلطة التشريعية بحيث يتم وضع برنامج مالي يتم تنفيذه على عدة سنوات ويقرر لكل منها الاعتمادات الخاصة بها وتسمى هذه الطريقة بنظام رخص البرامج، وتعرف رخص البرامج على أنها الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف الالتزام بها في تنفيذ المشاريع والتجهيزات العمومية¹، وتبقى صالحة دون تحديد مدتها إلى حين غلق العملية عند انتهاء الأشغال وتسليم المشروع، وعلى هذا الأساس تعتبر رخص البرامج ترخيص بالالتزام في حدود سقف محدد².

وتتميز رخص البرامج بكونها³:

- تبقى قائمة وصالحة دون تحديد مدتها وتعتبر هذه الخصوصية مساسا بأحد أهم مبادئ الميزانية وهو مبدأ السنوية، حيث تتميز رخص البرامج بطابعها المتعدد السنوات كما يمكن مراجعتها عدة مرات في حالة التغير في المستوى العام لأسعار المواد وتكاليف الإنجاز نتيجة التضخم أو زيادة أجور العمال أو ظهور أشغال جديدة مرتبطة بالمشروع نفسه.

- تعتمد رخص البرامج على مدونة الاستثمار في تسجيلها وتبويبها بطريقة تسهل عملية تتبع كل قطاع.

❖ **اعتمادات الدفع:** تمثل إعتمادات الدفع المخصصة المحتمل تسديدها أو صرفها أو تحويلها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة⁴، فبعد اعتماد رخص البرامج ضمن قانون المالية يجب تسجيل اعتمادات الدفع اللازمة لتسديد الأعمال المنجزة حيث لا يتم الأمر بالدفع إلا بعد التأكد من تأدية الخدمة وفق قواعد المحاسبة العمومية، ويرخص باعتمادات الدفع سنويا حسب القطاعات، وعلى عكس البرامج فهي تخضع لمبدأ السنوية وتلغى في آخر السنة إن لم يتم استعمالها، لكن منذ سنة 2006 لا يتم إلغاء اعتمادات الدفع في آخر السنة إذا لم يتم استعمالها.

وفي هذا الإطار توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الأمرين بالصرف المعنيين بتنفيذ العمليات المخططة بموجب مقرر صادر عن وزير المالية⁵.

¹ Ministère Des Finances، «Direction Générale du Budget، Manuel du Contrôle des Dépenses Engagée، 200، P 41.

² حول كمال، اختيار المشاريع العمومية "دراسة حالة مشروع الطريق السيار شرق غرب"، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 88.

³ نفس المرجع السابق، ص 89.

⁴ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، النسخة المترجمة للعربية، ديسمبر 2007، ص 63.

⁵ حول كمال، حسناوي بلال، دراسة تحليلية لنمط تسيير ميزانية التجهيز العمومي وحسابات التخصيص الخاص في الجزائر وفق مدونة الاستثمار والتميز العمومي، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي البيض، العدد السادس، جوان 2018، ص 287.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

وتنص المادة 35 من قانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية: "تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب وهي¹:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال".

على أساس هذا التصنيف ترد نفقات التجهيز والاستثمار العمومي ضمن قسمين في الجدول (ج) من الميزانية العامة، "نفقات الاستثمار والنفقات بالرأسمال" حيث تكون موزعة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية في شكل رخص برامج واعتمادات الدفع.

❖ **نفقات الاستثمار:** تمثل الشرط الأول من الميزانية العامة للدولة تتكون من مختلف المشاريع والهياكل التي تم التخطيط والمصادقة على إنجازها من طرف الدولة في مختلف المجالات والقطاعات، تأتي هذه المشاريع موزعة على عشر قطاعات اقتصادية، اجتماعية وثقافية حسب الجدول (ج) في شكل رخص البرامج واعتمادات الدفع تحت عنوان المجموع الفرعي لنفقات التجهيز والاستثمار في مختلف قوانين المالية، فتتغير التخصيصات المالية لهذه القطاعات العشر خلال كل سنة مالية بحسب السياسة المالية والاقتصادية للدولة مع بقاء نفس التصنيف والتقسيم لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي، وفي ما يلي القطاعات العشر المشكلة لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر:

- الصناعات التحويلية.
- الطاقة والمناجم.
- الفلاحة والري.
- الخدمات المنتجة.
- المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية.
- التربية والتكوين.
- المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية.
- السكن.
- مواضيع مختلفة.
- المخططات البلدية للتنمية.

❖ **العمليات برأسمال:** هي النفقات التي تتكفل بها الدولة وتتعلق بتبعات الخدمة العامة أو بعض البرامج الخاصة والغير مسجلة في مدونة الاستثمارات العمومية، كما أنها تمثل الشرط الثاني من ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي بحث تدرج كذلك في الجدول (ج) وبنفس الميزات ولكن تحت عنوان المجموع الفرعي للعمليات برأسمال، وتتمثل في:

- تخفيض نسب الفوائد.

¹ المادة 35 من قانون 84-17، المؤرخ في 07 جويلية 1984، والمتعلق بقوانين المالية.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

- الإعانات وتبعات الهيئات العمرانية.
- التخصيصات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية.
- الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها.
- نفقات برأسمال.
- احتياطي لنفقات غير متوقعة.
- صندوق دعم الاستثمار.

تمثل نفقات التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر أهمية بالغة وخاصة لما لها من أثر مباشر وفعال على الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل محدودية الاستثمار الخاص خاصة في مجال البنية التحتية، وتتلخص هذه النفقات في جملة المشاريع التي تهدف إلى تقليل ضغط الطلب الاجتماعي على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، والأمن على سبيل المثال بالإضافة إلى تهيئة المناخ الاقتصادي وتطوير الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى خلاف نفقات التسيير فننفقات التجهيز العمومي لا تتسم بطابع تكراري، وذلك لأنها تعكس السياسة الاقتصادية والمالية المتبعة من طرف الحكومة لتلبية الأهداف المسطرة.

ومع بداية الألفية الثالثة شهدت الجزائر راحة مالية معتبرة في ظل تحقيق عوائد فائض الميزان التجاري نتيجة ارتفاع مداخيل المحروقات، وهذا ما شجع الحكومة على انتهاج سياسة إنفاقية توسعية من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح كل مخطط يعده أي قطاع وزاري يخص برنامج معين يعتبر سبب كافي لفتح حساب تخصيص خاص مرتبط ببرنامج¹، بهدف إعطاء مرونة أكثر في التسيير وهذا ما أعطى مفهوما جديدا لحسابات التخصيص الخاص بإدماج مفهوم البرنامج المحدد بالأهداف، الآجال والوسائل²، فانتقلت حسابات التخصيص الخاص من مجرد استثناء على الميزانية لتصبح الأداة المفضلة للمسؤولين لتنفيذ السياسات العمومية حتى أصبحت قوانين المالية السنوية والتكميلية مثقلة بحسابات التخصيص الخاص في مختلف المجالات حتى أصبحت تنافس الميزانية العامة للدولة من حيث حجم المبالغ المدرجة فيها وهذا ما جعل وزارة المالية الجزائرية تراجع عدد حسابات التخصيص الخاص بداية من سنة 2013 من خلال إلغاء ودمج مجموعة من الحسابات.

I-2 حسابات التخصيص الخاص (البرامج الغير عادية):

يقصد بالبرامج الغير عادية تلك المشاريع والتجهيزات العمومية التي ترد مخصصاتها خارج الميزانية العامة للدولة (ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي)، فهي بذلك تشكل أحد الاستثناءات على مبدأ سنوية، وحدة وشمولية الميزانية العامة³.

¹ أمزال فاتح، نظام حسابات التخصيص الخاص في الجزائر، دار بليس، الدار البيضاء الجزائر، 2010، ص 75.

² رابح محمدي وطلبة المدرسة الوطنية للإدارة، حسابات التخصيص الخاص "أهمية وحدود في إطار تنفيذ السياسات العمومية"، حلقة دراسية، المدرسة الوطنية للإدارة، السنة الجامعية 2004-2005، ص 18.

³ لحوّل كمال، اختيار المشاريع العمومية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

كما تعد حسابات التخصيص الخاص "302" (Comptes d'Affection Spéciales) أحد الحسابات الخاصة بالـخزينة* من بين العناصر التي يقوم عليها النظام الموازني للدول الحديثة، ظهرت لأول مرة في فرنسا كاستثناء لمبدأ شمولية وسنوية الميزانية نظرا لطبيعة الإيرادات والنفقات التي تتضمنها¹، حيث تعد أداة مفضلة لتنفيذ البرامج العمومية أنشئت من طرف الدولة لأجل تنفيذ عمليات الاستثمارات العمومية، وهي تخضع لقوانين المحاسبة العمومية وقانون العضوي رقم 18-15 والمتعلق بقوانين المالية في الجزائر والذي حل محل القانون القديم رقم 84-17، وتنوع مضامين حسابات التخصيص الخاص ما بين نفقات التسيير مثل معاشات ضحايا الإرهاب ومعاشات المجاهدين وأبناء الشهداء... الخ، وبين نفقات التجهيز والاستثمار العمومي والتي تعد الأهم في حسابات التخصيص الخاص كصناديق الاستثمار والتنمية بأنواعها.

تدرج في حسابات التخصيص الخاص العمليات الممولة بواسطة الموارد الخاصة على إثر إصدار حكم في قانون المالية²، وفي هذه الحالة يعتبر تخصيص الموارد أمرا عاديا بخلاف قاعدة عدم تخصيص الإيرادات في الميزانية العامة، كما أنه لا ينبغي أن يتجاوز مجموع النفقات مجموع الإيرادات في حساب التخصيص الخاص باستثناء ما قدر مسبقا من طرف قانون المالية وفي حدود المبلغ المسموح به³، وفي الحالة التي يسجل فيها حساب التخصيص الخاص حالة من عدم التوازن في نهاية السنة المالية يكون الفارق موضوع نقل جديد في نفس هذا الحساب بالنسبة للسنة المالية التالية، وهذا يجعل من حسابات التخصيص الخاص تفلت من قاعدة سنوية الميزانية العامة، وأما إذا حدثت حالة عدم التوازن خلال السنة فإنه يعالج بإحدى الطريقتين:

* حدد قانون المالية في الجزائر لسنة 1966 أربعة أصناف من حسابات الخاصة بالخزينة في البداية، لتصل حاليا إلى 06 أصناف وهي:

- الحسابات التجارية "301" (Comptes de commerces).

- حسابات التخصيص الخاص "302" (Comptes d'Affection Spéciales).

- حسابات التسييقات "303" (Comptes d'Avances).

- حسابات القروض "304" (Comptes de Prêts).

و أضافت المادة 48 في الفقرة الثانية من قانون 17/84 صنفا خامسا وهو:

- حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية "305" (Comptes de Règlement avec les Gouvernements Etrangères).

ورغم أنه لا يمكن فتح وإغلاق هذا النوع من الحسابات إلا بموجب قوانين المالية إلا أنه نجد صنفا كاملا لا يرد في قوانين المالية وهو:

- حسابات المساهمة والالتزام "306" (Comptes de Participation)

كما أضاف القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية حساب آخر في مادته 42 بعنوان:

- حسابات العمليات النقدية، كما تم دمج حساب التسييقات وحساب القروض في حساب واحد بعنوان حساب القروض والتسييقات، كما تم ذكر

حساب المساهمة والالتزام في نفس المادة، ليصبح عددها حاليا 06 حسابات للخزينة.

ولكن بالرغم من تنوع هذه الحسابات يبقى صنف حسابات التخصيص الخاص الصنف الأكثر استخداما خاصة في مجال المشاريع العمومية.

¹ حلقة دراسية من إعداد طلبة المدرسة الوطنية للإدارة تحت إشراف الأستاذ رابح محمدي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

² المادة 56 من قانون 84-17، مرجع سبق ذكره.

³ المادة 57، نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

- إذا تجاوزت الإيرادات التقديرات يمكن رفع الاعتمادات في حدود الفائض.
 - وأما إذا كانت الإيرادات أدنى من التقديرات يمكن الترخيص بفتح مكشوف في الحدود المنصوص عليها في قانون المالية¹.
- كما أن غلق حساب التخصيص الخاص لا يكون إلا بموجب قانون المالية، ويسجل رصيدها في الميزانية العامة ما لم تنص أحكام قانون المالية على خلاف ذلك².
- ويتم اللجوء لحسابات التخصيص الخاص لتنفيذ برامج معينة متعددة السنوات تولى لها الحكومة أهمية كبيرة لضمان حسن المتابعة من أعلى هرم السلطة وتشمل مختلف البرامج الثلاث المعروفة (البرامج القطاعية الممركزة، البرامج القطاعية الغير ممركرة، المخططات البلدية للتنمية)، وحاليا يوجد عدة برامج متعددة السنوات تسيير وفق نمط حسابات التخصيص الخاص كل منها يغطي فترة محددة نذكر منها من خلال الجدول التالي:

¹ لعمارة جمال، علاقة الحسابات الخاصة للخزينة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الرابع، 2005، ص 101.

² المادة 51، القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، والمتعلق بقوانين المالية.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

جدول (1-2): "بعض عمليات حسابات التخصيص الخاص المرتبطة بأنجاز المشاريع والاستثمارات العمومية"

رقم الحساب	عنوان الحساب	إنشاء وإقفال الحساب	الملاحظات
302.089	الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير	المادة 85 من قانون المالية لسنة 1998.	وصلت مخصصاته إلى غاية نهاية سنة 2012 حوالي 238.4 مليار دج.
302.116	الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا	المادة 12 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، أقل بموجب المادة 67 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010	خصصت له حوالي 07 مليار دولار.
302.108	صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	المادة 230 من قانون المالية التكميلي لسنة 2002، أقل بموجب المادة 78 من قانون المالية 2005	خصصت له حوالي 07 مليار دولار أي ما يعادل 525 مليار دينار جزائري.
302.120	صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الوطني 2005-2009	المادة 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2005، تم إقفاله بحسب المادة 119 و120 من قانون المالية السنوي 2017.	خصصت له حوالي 150 مليار دولار.
302.134	صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2010-2014	المادة 70 من قانون المالية 2010، تم إقفاله بحسب المادة 119 و120 من قانون المالية السنوي 2017.	خصصت له حوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري.
302.143	صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	المادة 121 من قانون المالية 2015، لازال سائر المفعول.	خصصت له حوالي 280 مليار دولار أي ما يعادل 22100 مليار دينار جزائري.
302.145	حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية مسجل بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز	المادة 119 و120 من قانون المالية السنوي 2017.	نتائج حسابات التخصيص الخاص التالية: 302-115، 302-134، 302-134 عند إغلاقها، مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية.

المصدر: بلجيلالي محمد، نور الدين محمد لين، الحسابات الخاصة بالخرينة في نظام الموازنة الجزائري، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ماي 2018، ص 98.

ومن هنا يمكن القول أن حسابات التخصيص في الجزائر كانت مجرد وسيلة لتنفيذ المشاريع نظرا للتسهيلات التي تمنحها للجهات المعنية التي تجعلها الأنسب والأكثر استجابة لتسارع التطورات الاقتصادية التي تستند على المرونة والسرعة في اتخاذ القرار¹، تهدف في غالبتها إلى إنجاز وتكوين بنية تحتية وهياكل قاعدية مدعمة للاقتصاد، بالإضافة إلى الميزات التي تتمتع بها هذه الحسابات بحد ذاتها كتعدد سنوات البرنامج دون إلغاء الرصيد وإنما يتم نقله للسنة

¹ دحاني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي "دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 112.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

المالية (ميزانيا تنفذ حاليا في إطار بواقى الإنجاز¹)، وهو ما يمنح الجهات الوصية على المشروع أو البرنامج نوعا من المرونة في التنفيذ مقارنة بالميزانية العامة، أما باقي إجراءات التنفيذ فهي نفس إجراءات الميزانية العامة تخضع لقواعد المحاسبة العمومية ومحاسبة الخزينة وترمز وفق مدونة الاستثمار العمومي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حسابات التخصيص الخاص تختلف تماما عن الصناديق السيادية سواء من حيث المبدأ أو من حيث الأهداف فحسابات التخصيص الخاص ظهرت كحتمية لإيجاد موارد تمويل خاصة لعمليات ونشاطات خاصة بقدر حجم الإيرادات المخصصة مع إعطائها نوعا من المرونة في التنفيذ مقارنة بالميزانية العامة التي تتسم بإجراءات عديدة، أي بمعنى آخر خلق إيرادات وموارد مالية خاصة لنفقة أو مشروع معين دون أن تتجاوز هذه النفقة حجم الإيرادات الخاصة بها، أو لتغطية عمليات طارئة تستوجب المرونة والفعالية في التنفيذ كإيواء المتضررين من الكوارث الطبيعية على سبيل المثال، أما الصناديق السيادية فهي صناديق تمتلكها الحكومات ناتجة عن فوائض الأموال والمداخيل العالمية لبعض الدول والتي تستخدمها أو توظفها للاستثمار في الأصول المالية الأجنبية²، وبالتالي الصناديق السيادية هي صناديق استثمارية ناتجة عن فوائض مالية للدولة كعائدات النفط مثلا بهدف استثمارها وفق خطة تجارية ربحية خارج الحدود على المدى المتوسط والبعيد ومنها ما يهدف إلى ضمان حماية واستقرار الميزانية العامة والاقتصاد جراء الصادرات والإيرادات ويعد صندوق معاشات التقاعد العالمي بالنرويج أكبر صندوق سيادي في العالم بأصول قدرها 824.9 مليار دولار وفق معهد "swfi" Sovereign Wealth Fund Institute المتخصص برصد حركة الصناديق السيادية في العالم وفق دراسة نشرها في فيفري 2016³.

أما بالنسبة لمشاريع المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، فهذا النوع من المؤسسات العمومية يعد عبارة عن أداة وأسلوب لتسيير وإدارة المرافق العامة ضمن منظومة الهيئات العمومية في الجزائر، والتي تقوم على أساس إنتاج وتقديم سلع عامة تتصف بالجمانية ودون مقابل في إطار المنفعة العامة.

كما أن مالية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري هي عبارة عن أجزاء من الميزانية العامة للدولة تبين موارد ونفقات المؤسسات المكلفة بتسيير نشاط عادي لأحد المصالح العمومية تحت رقابة ووصاية الدولة⁴ (كالجامعات ومراكز التكوين، المؤسسات الصحية... الخ)، وتسييرها يخضع لقواعد المحاسبة العمومية وقواعد القانون العام بحيث أنها

¹ بن عابد مختار، برامج الاستثمارات العمومية "التأصيل النظري، المحتوى التقني، وأثر التقييم الاقتصادي على المتغيرات الداخلية"، أبحاث المنتدى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11 مارس 2013، ص 17.

² بن سماعيل حياة، الصناديق السيادية الخليجية من ... إلى... أين...، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، العدد 29، فيفري 2013، ص 29.

³ دراسة معهد "swfi" Sovereign Wealth Fund Institute المتخصص في رصد حركة الصناديق السيادية منشورة على موقع قناة روسيا العربية بتاريخ 04 أبريل 2016. <https://arabic.rt.com>

⁴ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، مرجع سبق ذكره، ص 97.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وحرية التسيير في إطار سياسة الدولة، فعلى سبيل المثال يتم تسيير اعتمادات الجامعة عن طريق مدير الجامعة الذي يعد الأمر بالصرف الرئيسي على ميزانية الجامعة، يقوم بإصدار تفويضات لعمداء الكليات ومدراء المعاهد، كما يعين لها من طرف الخزينة العمومية عوناً محاسبياً، أما بالنسبة لنفقات التجهيز والاستثمار الخاصة بما تكون من ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي أو أحد حسابات التخصيص الخاص ضمن القطاع السادس "التربية والتكوين".

أما بالنسبة لمخابر البحث التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري فعلى الرغم من أن إنشائها وتمويل كافة نشاطاتها يقع على عاتق مالية الدولة، ويهدف تشجيع إنتاج الخدمات العلمية والبحث عن مصادر تمويل أخرى بديلة للدولة يمكن لهذه المخابر شأنها شأن باقي المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري خلق موارد مالية ذاتية عن طريق العمليات المنجزة من طرفها والتي تصنف في مصفوفة بعنوان "عمليات خارج الميزانية"، وذلك عن طريق تقديم خدمات وخبرات للغير، كتقديم دراسات وأبحاث أو القيام بدورات تكوينية للغير... الخ، وهو ما يمثل عبارة عن استخدام واستغلال لرأس المال البشري في خلق موارد مالية خارج الميزانية عن طريق استثمارات خدمية شبيهة باستثمارات القطاع الاقتصادي العمومي واستثمارات القطاع الخاص.

ويتم منح وعوائد هذا النشاطات بعد طرح التكاليف المترتبة عن تحقيق هذه النشاطات (الالتزام بالنفقات) حسب التوزيع التالي¹:

- ✓ حصة 35% تعود لميزانية المؤسسة.
- ✓ حصة 10% تمنح لوحدة التعليم أو البحث المنفذة للخدمة
- ✓ حصة 50% تمنح في شكل علاوات بالنسبة للمستخدمين الذين شاركوا في الأنشطة بناء قائمة اسمية موضوعة من طرف مدير المؤسسة.
- ✓ حصة 05% مخصصة لبقية المستخدمين بعنوان أنشطة ذات طابع اجتماعي.

وعلى الرغم من تعدد مراكز البحث في الجزائر إلا أن واقع نشاطها لا يتعدى النشاط البحثي العلمي دون المساهمة في خلق نشاطات ومشاريع تعود عليها بموارد مالية لتخفيف عبء التمويل العمومي، مما أبقى على الدولة مهام تمويل مشاريعها.

I-3 مشاريع الاستثمار والتجهيز ذات الطابع المحلي الإقليمي (ميزانيات الجماعات المحلية):

تحتل الجماعات المحلية المركز القاعدي وتعتبر الخلية الأساسية وحجر الزاوية التي تربط المواطن بالدولة²، فالجماعات المحلية عبارة عن أجزاء جغرافية من إقليم الدولة تكريسا لنظام اللامركزية، لها هيئات مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي الذي يتجسد في موازنتها السنوية، لها مواردها المالية الخاصة بغض النظر عن الإعانات المقدمة لها

¹ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، مرجع سبق ذكره، ص 105 و106.

² بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث العدد 10، 2012، الجزائر، ص 02.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

من الميزانية العامة للدولة وإمكانية لجوئها للاقتراض والإقراض، ونفقاتها موجهة لتلبية حاجات سكان المنطقة بصفة مباشرة عن طريق إشراك المجتمع المحلي في التنمية الجوارية كون مسؤولي الهيئات المحلية أدرى بحاجات سكان المنطقة مقارنة بالسلطات المركزية التي غالبا ما تهتم بالنفقات ذات الأهمية القومية كمشاريع السدود والطرق السريعة... الخ، ففي الوقت الراهن تعتبر المالية المحلية محرك التنمية الاقتصادية وتهيئة الإقليم¹ كونها القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فأعباء (مشاريع) الجماعات المحلية متعددة ومتنوعة، فزيادة على مهامها التقليدية كإصلاح الطرق والأرصفة وجمع النفايات المنزلية... الخ، أسندت لها عدة صلاحيات كالإقتصاد، التعمير، السكن والبيئة² فأصبحت توجه العديد من التحديات لتحقيق التنمية المحلية خاصة في ظل التفاوت بين مختلف الأقاليم من حيث النشاط الاقتصادي والتجاري، وكذلك من حيث الممتلكات والعقارات وهو ما جعل العديد منها تواجه صعوبات مالية في موازنتها تمكنها من تغطية نفقات تسييرها وتجهيزها، وقد ترى الدولة البلدية بصفتها جماعة محلية قاعدية ضرورة توفيرها للحد الأدنى من الخدمات الأساسية لجميع المواطنين المقيمين في إقليمها³، ففي حالة عجز السلطات المحلية عن توفير هذا الحد الضروري نتيجة لضعف موارد الجماعات المحلية⁴ يستوجب عليها ضرورة تفعيل عملية تحصيل وتعبئة الجباية المحلية لتعزيز الموارد والعمل على التحكم في النفقات كون ميزانية البلدية يجب أن تكون متوازنة وجوبا، كما يمكن للدولة العمل على تجميع وتوحيد البلديات في بلدية أو محافظة واحدة من أجل تقليص نفقات التسيير وتعزيز الموارد خاصة بين الفقيرة والغنية منها كإجراء إصلاحية تم العمل به في العديد من الدول.

وتتلخص نفقات الاستثمار والتجهيز للجماعات المحلية في الجزائر إلى صنفين (قسم التجهيز والاستثمار لميزانية الولاية، وقسم التجهيز والاستثمار لميزانية البلدية)*، وتعد هذه الأخيرة هي الأهم لقربها وتعاملها بصفة مباشرة في غالب

¹ Michel Bouvier , Marie Christine Esclassan, **Finance Publique**, L .G . D . I , Paris, 1993, P 582.

² بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 164 .

³ الشريف رحمان، أموال البلديات الجزائرية، الاعتلال، العجز والتحكم الجيد في التسيير، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003، ص 19.

⁴ رياض الشيخ، المالية العامة، دراسة الإقتصاد العام، مطبعة الدجوي، القاهرة، مصر، 1989، ص 149.

* يقوم نظام تسيير المالية المحلية بصفة عامة على أساس مجموعة من النظم والقواعد القانونية، المالية، والمحاسبية بحيث يمكن تبويب وترتيب حسابات كل ميزانية البلدية وميزانية الولاية وفق نوعين متكاملين من الموازنات، النوع الأول (موازنة عامة للحسابات) شأنها شأن المخطط الوطني المحاسبي القديم PCN لمجمل النفقات والإيرادات، والتي تبين الوضعية المالية للبلدية أو الولاية، أما النوع الثاني فيتمثل في (موازنة البرامج والمصالح) وتكون مقسمة وفق طبيعة ووظيفة كل النفقة بالتفصيل بحيث تبين لنا كل مشروع بالتفصيل (نوعه، غلافه المالي، طريقة التنفيذ، ومصدر التمويل...)، وعليه يمكن القول أن مدونة وبنية ميزانية الولاية هي نفسها مدونة وبنية ميزانية البلدية من حيث التبويب والتنظيم تختلف معها فقط في محتوى بعض الحسابات سواء من حيث النفقات أو الإيرادات، ويرتكز التسيير المالي لميزانية البلدية على التعليمية الوزارية المشتركة المتعلقة بالعمليات المالية (C1، C2) المؤرخة في سنة 1971، أما بالنسبة لميزانية الولاية فهي ترتكز كذلك على التعليمية الوزارية المشتركة المتعلقة بالعمليات المالية (W1، W2) المؤرخة في سنة 1971، أما محاسبيا فكلاهما يخضعان لقواعد المحاسبة العمومية في التسيير ومحاسبة مدونة الخزينة العمومية في التقييم المحاسبي.

الأحيان مع حاجات المواطن، ويتم تسجيل مشاريع الجماعات المحلية في الجزائر في موازنة المصالح والبرامج والعمليات الخارجة عن البرامج، فرع التجهيز والاستثمار في كل من ميزانية الولاية والبلدية في شكل التالي¹:

✓ برامج الولاية أو البلدية

✓ برامج لحساب الغير

✓ عمليات خارج البرامج.

I-3-1 نفقات التجهيز والاستثمار لميزانية الولاية:

- ❖ برامج الولاية: تشكل التجهيزات والاستثمارات التي يجب أن تبقى ملكا للولاية كمقرتها وبنائها.
- ❖ برامج لحساب الغير: هي التجهيزات والاستثمارات التي تقوم بها الولاية لفائدة البلديات والمؤسسات العمومية المحلية وغيرهم من الخواص... الخ.
- ❖ عمليات خارج البرامج: تحتوي على الاقتناءات وتحويل الملكيات خارج البرامج والحركات المالية مع الوحدات الاقتصادية وتعويضات القروض في شكل رأس مال... الخ².

I-3-2 نفقات التجهيز والاستثمار لميزانية البلدية:

- تمثل مشاريع ونفقات التجهيز والاستثمار للبلدية في مختلف المجالات: التربية، الثقافة، الشباب، التسلية، السياحة، شبكات الصرف الصحي، وشبكات توصيل المياه الصالحة للشرب... الخ، وتكون هذه المشاريع والبرامج موزعة في موازنة المصالح والبرامج والعمليات الخارجة بنفس طريقة تبويب وتصنيف قسم نفقات التجهيز والاستثمار للولاية باختلاف في مضمون المشاريع المسجلة للانجاز بينهما، وهي كالتالي³:
- ❖ برامج البلدية: تسجل نفقات التجهيز والاستثمار المتعلقة بممتلكات البلدية (الطرق، الشبكات، التهيئة الحضرية، التجهيزات المدرسية الصحية،... الخ).
 - ❖ برامج لحساب الغير: تسجل نفقات التجهيز والاستثمار الخاصة بالمؤسسات العمومية البلدية ووحداتها الاقتصادية وكذا تلك التي تكون بالتعاون المشترك.
 - ❖ عمليات خارج البرامج: تسجل فيها العمليات المنقولة والعقارية الخارجة عن البرامج، حركة الديون والعمليات الأخرى الخارجة عن البرامج.

I-4 مشاريع صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية:

¹ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² نفس المرجع السابق، ص 95.

³ وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية، يوم دراسي جهوي حول الإطار الموازني الجديد للبلدية، ولاية سيدي بلعباس، 2013، ص 07، و08.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

يتسم النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر بالتفاوت والاختلال بين مختلف مناطق وجهات الوطن (الولايات والبلديات) وهو ما تبرزه توجهات السياسة الاقتصادية والمالية للدولة التي تعمل على تحقيق التنمية المتوازنة من خلال النهوض بهذه المناطق عبر زيادة حجم المخصصات المالية لمناطق الجنوب والهضاب العليا والتي تعد الأقل نمواً بنظيراتها في الشمال (كالصناديق التنموية الخاصة بالجنوب، والهضاب العليا)، وتقديم الإعانات المالية للجماعات المحلية* العاجزة عن تغطية موازنتها نتيجة ضعف الموارد المالية المحلية خاصة البلديات الفقيرة منها، كل هذه الأسباب كانت كفيلة لقيام تضامن مالي بين الجماعات المحلية من خلال إنشاء الدولة لمؤسسة عمومية ذات طابع إداري في شكل مؤسسة مالية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها الجزائر العاصمة¹، مهمتها تسيير حساب تخصيص خاص بعنوان صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (الصندوق المشترك للجماعات المحلية سابقا Fonds de solidarité des collectivités locales) رقم حسابه ضمن مدونة حسابات الخزينة (302.020)²، ويكون تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، وتتمحور المهمة الرئيسية للصندوق في تمويل مختلف المشاريع والبرامج التنموية على مستوى الجماعات المحلية التي تعاني عجزاً في تسيير مواردها مع الأخذ بعين الاعتبار المعيار الديموغرافي، بالإضافة إلى عدة مهام أخرى متعلقة بترقية أداء الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مختلف المجالات خاصة في ظل تزايد الطلب على السلع العامة.

أما بالنسبة لموارد الصندوق تتكون في معظمها من الإعانات الممنوحة له من ميزانية الدولة، ومن الهبات والوصايا المحددة قانوناً، ومن الاقتطاعات الضريبية والجباية المنصوص عليها في التشريع الجبائي³، وفي ما يخص نفقات الصندوق فقد كانت تخصص كما يلي:

✓ تخصيص إجمالي للتسيير بنسبة 60%

✓ تخصيص إجمالي للتجهيز والاستثمار بنسبة 40%.

* يتم تحويل الإعانات المقدمة من طرف صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية إلى خزائن الولايات عن طريق حساب رقم (500.034)، والمعنون ب: Subventions sur le FCCL à transférer au trésoriers de (wilaya) ليتم تقديدها في أحد الحسابات المؤقتة (عمليات خارج الميزانية) إلى حين إصدار الأمر بالصرف المعني لسند التحصيل بهدف إدخالها ضمن حساب النهائي للهيئة العمومية المعنية بالإعانة.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 24 مارس 2014، يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية و يحدد مهامه و تنظيمه و سيره.

² Ministère des Finances، Direction Générale de Comptabilité، Direction de la Réglementations de l'Exécution Comptable des Budgets، Instruction N° 02 du 27/01/1968، Nomenclature des Comptes du Trésor، 2009، P 13.

³ ريش مبروك، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 03، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 1124.

بالنسبة للتخصيص الخاص بالتجهيز والاستثمار فهو يهدف إلى إنجاز برامج ومشاريع قصد الإسهام في تطوير الجماعات المحلية وترقيتها¹، خاصة في المجالات التي تهتم بتحسين الإطار المعيشي للمواطن² وذلك من خلال تقديم المنح التالية³:

- إعانات للتجهيز مقدمة لدعم المؤسسات العمومية المحلية المكلفة بتسيير المرافق المحلية.
- تمويل بعض المشاريع المتعلقة بانجاز البنايات والإقامات المحلية، الشبكات المختلفة من قنوات المياه الصالحة للشرب، مياه الصرف الصحي، وإصلاح شبكات الكهرباء، وشبكات الطرق والمسالك المحلية والإنارة العمومية، وكذا إقامة الأسواق الجوارية والمذابح، ومشاريع برامج الإعلام الآلي في ظل عصرنة الخدمة العمومية،... الخ، وبصفة عامة يمكن القول أن كل المشاريع ذات البعد المحلي الخارجة عن المخطط البلدي للتنمية والتي لا يمكن لميزانية الجماعات المحلية إنجازها يتم تمويلها من طرف الصندوق.

II- مشاريع القطاع الاقتصادي (المشاريع الاستثمارية) الخاضعة لقواعد محاسبة القطاع الخاص:

تجيز المادة 44 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية أن تكون موضوع ميزانيات الملحقة العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضاف عليها القانون الشخصية المعنوية والتي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض السلع والخدمات المدفوعة الثمن من أجل ضمان حسن سير بعض المرافق ذات النشاط الصناعي أو التجاري كما تعد استثناء لمبدأ وحدة الميزانية العامة ومبدأ عدم تخصيص الإيرادات للنفقات، حيث توضع لهذه المرافق ميزانيات مستقلة ملحقة تشتمل على إيراداتها وتلحق بميزانية الدولة، وفي هذه الحالة لا يعدو الأمر أن يكون سوى إعطاء الشخصية المالية المستقلة للمرافق العام وليس الشخصية الاعتبارية المستقلة.

ويرجع سبب في رصد ميزانيات ملحقة بالميزانية العامة للدولة إلى مثل هذه المرافق إلى رغبة في تطبيق القواعد المتعلقة بقواعد القطاع الخاص بدلا من القواعد الحكومية التي تتسم بالتعقيد والجمود، فنفقات الاستثمار الخاصة بها تتبع نفس القواعد المطبقة على النفقات ذات الطابع النهائي* للمخطط السنوي ومحاسبتها تنظم طبقا لقواعد

¹ قادري نسيم، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية كآلية للتضامن المالي محليا ووجه للتمويل المركزي، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد رقم 01، المجلد رقم 17، 2018، ص 562.

² وصيف فائزة خير الدين، عمر ملوكي، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (CSGCL) ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلديات، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 02، المجلد 02، 2018، ص 156.

³ يامة إبراهيم، مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية "دراسة نظرية تقييمية"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017، ص 618 و619.

* النفقات ذات الطابع النهائي هي النفقات المتوقعة تنفيذها دون استرجاع مبالغها كنفقات التسيير مثل دفع الرواتب والمنح، نفقات إقامة مشاريع الأشغال والتجهيز... الخ، أما النفقات المؤقتة أو (نفقات ذات الطابع الغير نهائي) فهي كل نفقة يستوجب استرجاعها بعد فترة محددة كالقروض بأنواعها والتسيقات... الخ.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

المخطط الوطني المحاسبي¹ (محاسبة القطاع الخاص)، وكذلك إلى الرغبة في معرفة مدى ربحية المرفق بمقارنة نفقاته مع إيراداته، وبالنسبة لقواعد الميزانيات الملحقه فإنه يسري عليها ما يسري على الميزانية العامة للدولة خاصة بالنسبة لاعتماد السلطة التشريعية لها²، بحيث تكون مرفقة للميزانية العامة أي أنها غير مستقلة، ففي حالة تحقيق هذا النوع من الميزانيات لفوائض فإنه يعود للدولة أما في حالة تحقيق عجز فإن الدولة تقوم بتغطية هذا العجز عن طريق موازنتها العامة، حيث كذلك كان يمكن لهذه الهيئات إنجاز مشاريع عمومية أو الدخول في شراكة مع الغير بالتنسيق مع وزير القطاع المسؤول عليها، ويعود آخر ظهور للميزانيات الملحقه في قانون المالية الجزائري إلى 2002 والمتعلق بالميزانية الملحقه للبريد والمواصلات³، ليصدر المرسوم التنفيذي رقم 02-04 والمؤرخ في 14 فيفري 2002، والمتضمن إنشاء مؤسسة وطنية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (مؤسسة بريد الجزائر)، وبالتالي انفصاله تماما عن ميزانية الدولة، وتعرف المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر على أنها: "شركات تجارية تحوز فيها الدولة أو شخص آخر خاضع للقانون العام أغلبية رأس مال الاجتماعي مباشرة أو غير مباشرة، وهي تخضع للقانون العام"⁴، وتشغل المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر حيزا معتبرا في حجم الاستثمار الكلي بحيث تساهم بنسبة لا يستهان بها في حجم الناتج الوطني رغم التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وبرامج الخصوصية التي طبقت على مؤسسات القطاع العام منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن مشاريع واستثمارات القطاع الاقتصادي في الجزائر هي النفقات الاستثمارية المنتجة والتي تقوم بها الدولة أو أحد هيئاتها العمومية خارج نظام الميزانية والمحاسبة العمومية، وذلك من خلال الشركات والمؤسسات العمومية التجارية، الصناعية أو الخدمية، أو في مجال الأشغال العمومية، والتي تهدف من وراء نشاطها إلى تحقيق أرباح وعوائد مالية وفق مبدأ المنافسة واقتصاد السوق ويخضع هذا النوع من المؤسسات والشركات خاضع للقانون التجاري ومختلف القوانين والتنظيمات التي تحكم النشاط الاقتصادي والتجاري، كما أنها تتمتع بشخصية قانونية واستقلالية مالية وحرية تسيير وتسطير أهدافها شأنها شأن القطاع الخاص، حيث تخضع لقواعد المحاسبة الخاصة بالشركات (المحاسبة العامة، المحاسبة التحليلية، تحليل الاستغلال... الخ) ولا تخضع لقواعد المحاسبة العمومية لأنها لا تتماشى وطبيعة نشاط هذه المؤسسة، ويمكن لهذه المؤسسات تكون عبارة عن شركات ذات حصص (أسهم) أو سندات المساهمة أو أي قيم منقولة داخل الاقتصاد شرط أن تحوز فيها الدولة أو أي شخص معنوي خاضع للقانون العام أغلبية رأسمالها أي 51% على الأقل مقابل 49% أو أقل للشريك أو مجموعة الشركاء سواء كان

¹ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص 332.

³ قانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، والمتضمن قانون المالية لسنة 2002.

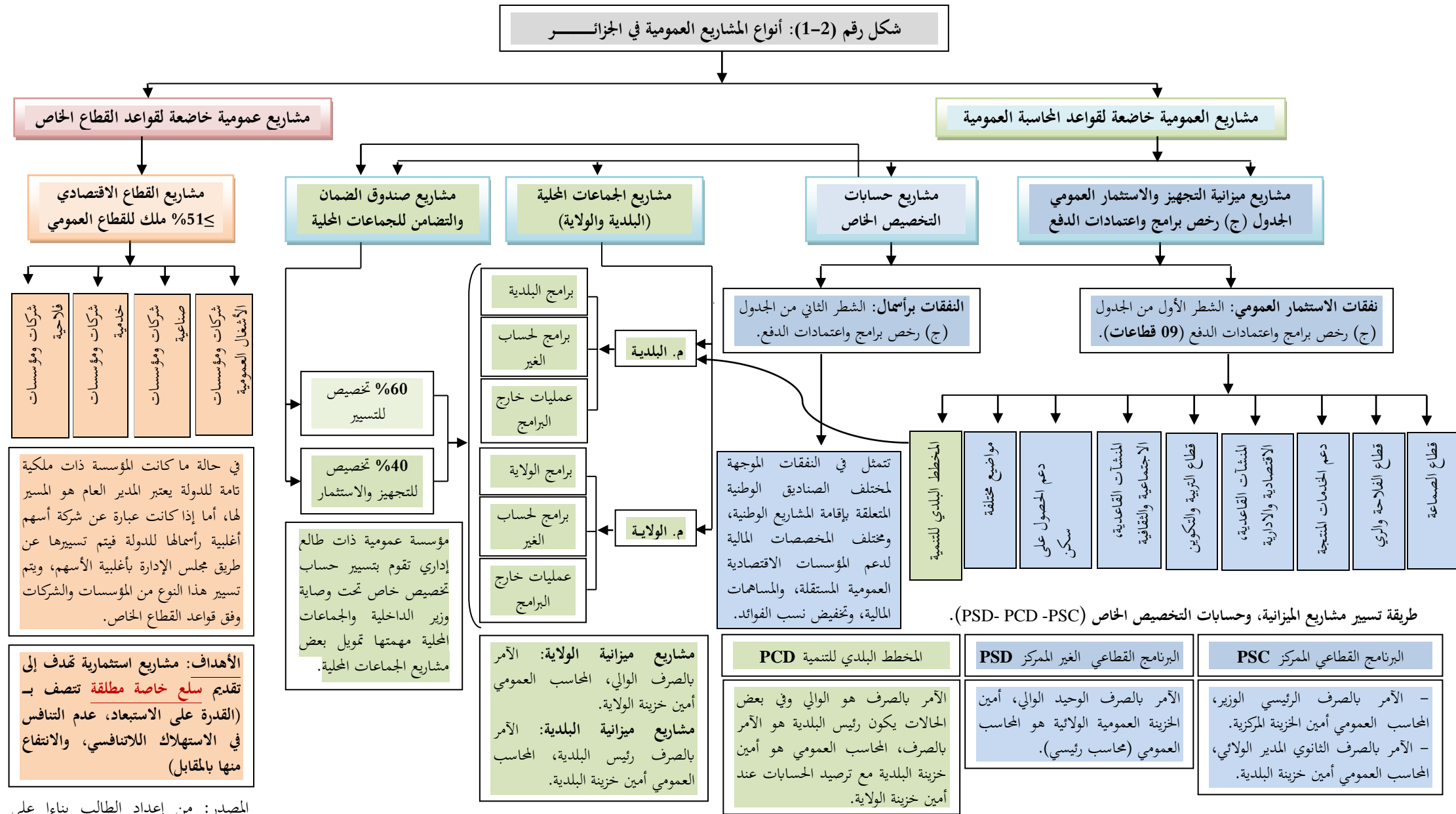
⁴ المادة 02 من الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخصائصها، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 22 أوت 2001.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

شريكا محليا أو أجنبيا ومن أهم المؤسسات وشركات القطاع الاقتصادي في الجزائر، شركة سونطراك (SONATRACH)، مجمع صيدال (GROUPE SAIDAL)، شركة سونلغاز (SONELGAZ)، الجزائرية للمياه (ALGÉRIENNE DES EAUX)، بريد الجزائر (ALGERIE POSTE)، الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية (SOCIETE NATIONALE DES TRANSPORTS FERROVIAIRES)، المؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين (ENTREPRISE NATIONALE DE TRANSPORT MARITIME DE VOYAGEURS)، الخطوط الجوية الجزائرية (AIR ALGERIE)، الخ...
وبناء على ما سبق يمكن تلخيص مختلف أنواع المشاريع العمومية في الجزائر وفق الشكل التالي:

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

شكل رقم (1-2): أنواع المشاريع العمومية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بناء على قانون رقم 17/84، والمتعلق بقوانين المالية، ومختلف قوانين المحاسبة العمومية الأخرى السابقة.

الأهداف: أغلبها مشاريع اجتماعية واقتصادية مدعمة للبنية التحتية (غير ربحية) تهدف إلى تقديم **سلع عامة** تتصف بـ (وجود آثار خارجية، عدم القدرة على الاستبعاد، الاستهلاك اللاتنافسي، والانتفاع المجاني) كمقرات الدفاع والأمن، و**سلع شبه عامة** تتصف بـ (وجود آثار خارجية، القدرة على الاستبعاد، الانتفاع منها بمقابل، الاستهلاك اللاتنافسي) كالمستشفيات والجامعات والحدائق العامة (ولو بسعر رمزي).

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

أما من حيث الفروقات بين المشاريع العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، ومشاريع القطاع الاقتصادي الخاضعة لقواعد القطاع الخاص فيمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): أهم الفروقات بين المشاريع العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، ومشاريع واستثمارات القطاع الاقتصادي الخاضعة لقواعد محاسبة القطاع الخاص

المشاريع العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية	مشاريع واستثمارات القطاع الاقتصادي الخاضعة لقواعد القطاع الخاص	نوع المشروع أهم الفوارق
<ul style="list-style-type: none"> - آثار غير مباشرة على الاقتصاد الوطني (توفير الهياكل القاعدية ومشاريع البنية التحتية من طرق وجسور وتوفير مقرات الأمن ومختلف الإدارات العمومية لتشجيع الاستثمار المنتج المحلي والأجنبي)، بصيغة أخرى توفير سلع ومنتجات عامة (غير ملموسة) مجانية أو برسوم رمزية تخفز الاستثمار الخاص (الأجنبي والمحلي). - آثار مباشرة على مؤشرات التنمية البشرية من خلال تحسين مؤشرات جودة ورفاهية المواطن (كالصحة والتعليم). - منتجاتها غير قابلة للقياس الكمي كمراكز الشرطة والعدالة. 	<ul style="list-style-type: none"> - آثار مباشرة على المستوى الجزئي نتيجة العوائد المالية للمشروع من خلال تصريف منتجاته الصناعية، الخدمية والفلاحية (منتجات ملموسة) وبأسعار السوق وفي ظل المنافسة. - آثار مباشرة على الدخل الوطني والنتاج الداخلي الوطني (المستوى الكلي) نتيجة زيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات وبالتالي تحقيق معدلات النمو الاقتصادي إيجابية شرط أن تكون الزيادة في نسبة معدل النمو أكبر من نسبة الزيادة في عدد السكان. - منتجاتها قابلة للقياس والتقييم الكمي. - تكاليف في ميزانية مستقلة خاصة بها (خارج ميزانية العامة للدولة). 	الأبعاد الاستراتيجية والآثار الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> - معايير الربحية القومية والاجتماعية، ومختلف مؤشرات التنمية البشرية. - وجود بيانات كمية تتميز (بصعوبة القياس الكمي في ظل مجانية الخدمات العامة) 	<ul style="list-style-type: none"> - معايير المردودية المالية والربحية التجارية - وجود بيانات كمية (قابلة للقياس). 	التقييم والقياس
<ul style="list-style-type: none"> - توفير الخدمات الأساسية (تحقيق المنفعة العامة) - تحسين جودة ورفاهية حياة المواطن. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحقيق أرباح وعوائد مالية 	الأهداف الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> - تمويل نهائي من الموارد المالية للدولة (إيرادات الميزانية العامة للدولة بما فيها القروض والإصدار النقدي في بعض الأحيان، وميزانيات الجماعات المحلية)، وكذلك وحاليا يتجه التمويل الحديث لهذا النوع من المشروعات إلى الشراكة ومختلف صيغ (BOT)، إضافة الأسواق المالية (طرح أسهم وسندات). 	<ul style="list-style-type: none"> - أموال خاصة (تمويل ذاتي) - الشراكة ومختلف صيغ (BOT) - الأسواق المالية (طرح أسهم وسندات) - القروض بأنواعها - إعانات ومخصصات من الميزانية العامة. 	التمويل
<ul style="list-style-type: none"> - السلطة التشريعية (البرلمان) بالنسبة للدولة، والمجالس النيابية بالنسبة لمشاريع الجماعات المحلية. 	<ul style="list-style-type: none"> - المدير العام أو مجلس الإدارة المكون من الشركاء المساهمين بالتنسيق مع الوزارة المعنية. 	الترخيص والمصادقة

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

<p>- أعوان المحاسبة العمومية (الأميرين بالصرف والمحاسبين العموميين)، والمراقبين الماليين.</p>	<p>- المدير العام أو مجلس الإدارة المكون من الشركاء المساهمين مباشرة مع باقي المتعاملين الاقتصاديين (بنوك ومؤسسات مالية، أفراد ومؤسسات عامة وخاصة... الخ)</p>	<p>التنفيذ</p>
<p>- المعايير المحاسبية للقطاع العام: المحاسبة العمومية، محاسبة الدولة (الخزينة العمومية). - إضافة إلى مجموعة من القوانين والتنظيمات أهمها (قوانين المالية السنوية والتكميلية، قوانين المحاسبة العمومية، قانون الصفقات العمومية، قانون التوظيف العمومي... الخ).</p>	<p>- المخطط المحاسبي والمالي: المحاسبة العامة، المحاسبة التحليلية، تحليل الاستغلال. - إضافة إلى مجموعة من القوانين والتنظيمات أهمها (قانون الاستثمار، القانون التجاري، قانون الصرف، قانون العمل، قانون الصرف والنقد... الخ).</p>	<p>التسيير</p>
<p>- المراقب المالي، المحاسب العمومي - رقابة داخلية، لجان وفرق رقابية وزارية. - مجلس المحاسبة - المفتشية العامة للمالية</p>	<p>- رقابة داخلية، لجان وفرق رقابية وزارية. - مجلس المحاسبة - المفتشية العامة للمالية - غير خاضعة لرقابة المراقب المالي والمحاسب العمومي.</p>	<p>الرقابة</p>

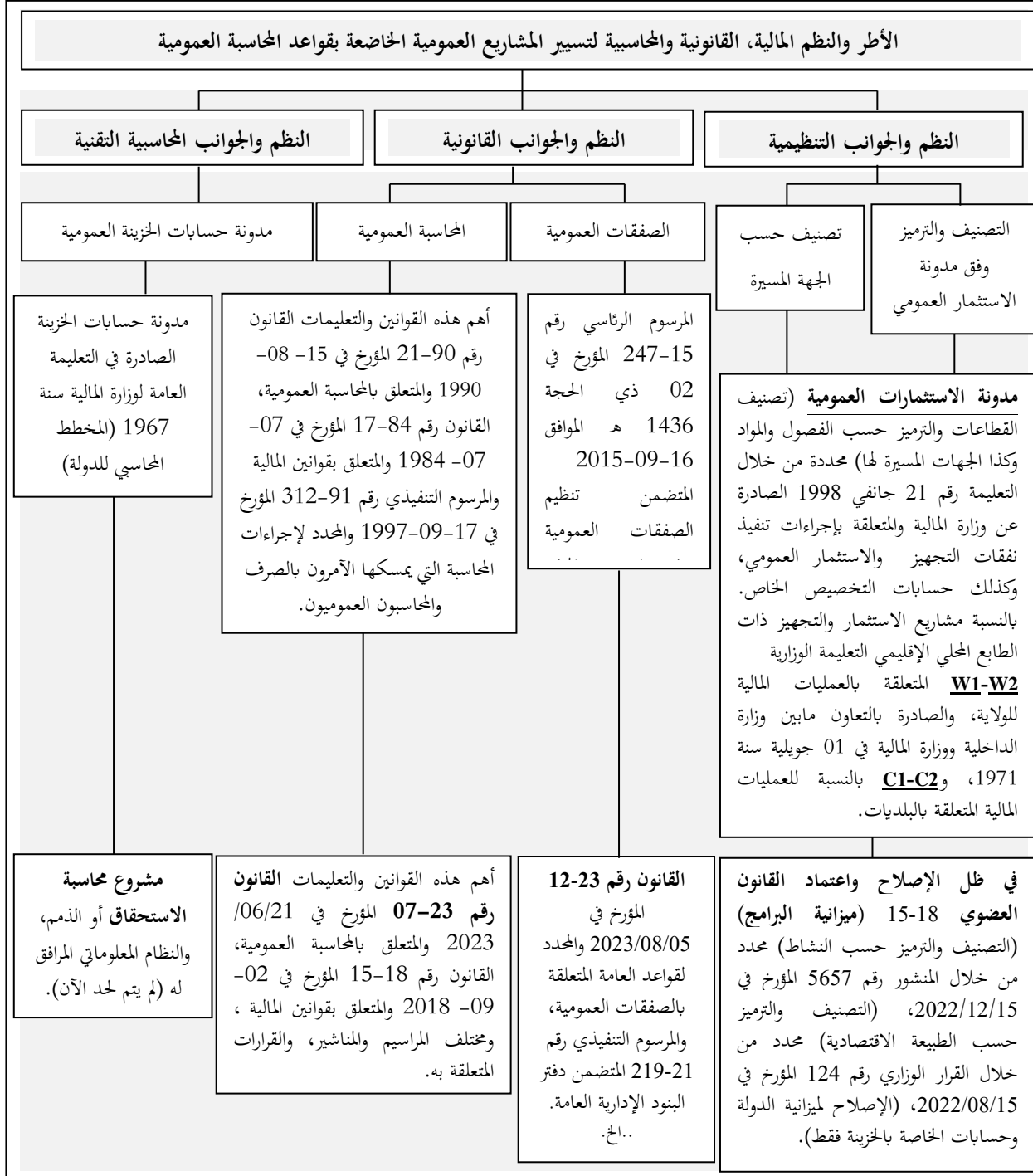
المصدر: من إعداد الطالب بناء على المراجع السابقة.

المبحث الثاني: النظم والجوانب التنظيمية، القانونية والمحاسبية لتسيير وتنفيذ مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وحسابات التخصيص الخاص في الجزائر

يقوم نظام تسيير وتنظيم عمليات انجاز وتنفيذ المشاريع العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية على أساس مجموعة من النظم والقواعد القانونية، المالية والمحاسبية، والشكل التالي يبين لنا مختلف هذه الجوانب والنظم المتعلقة بميزانية التجهيز والاستثمار العمومي:

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

شكل (2-2): هيكل بياني لمختلف الجوانب المالية، القانونية والمحاسبية لتسيير عمليات انجاز وتنفيذ المشاريع العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نمط تسيير ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وفق القوانين والتنظيمات السابقة

الذكر.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

I- النظم والجوانب التنظيمية لتسيير مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر (المدونة الاستثمارات العمومية):

تعتبر مدونة الاستثمارات العمومية عن ترتيب منهجي لعمليات الاستثمارات العمومية، بهدف ضمان تسهيل متابعة تنفيذ المشاريع العمومية والعمل على تسهيل تحليل النشاط الاقتصادي، المالي والاجتماعي للدولة¹، ونجد مدونة الاستثمارات محددة من خلال التعليم رقم 21 جانفي 1998* الصادرة عن وزارة المالية والمتعلقة بإجراءات تنفيذ نفقات التجهيز والاستثمار العمومي².

I-1 التوبوب والتصنيف حسب نوعية النشاط الاقتصادي (القطاعات الاقتصادية):

تصنف هذه المدونة نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وفق "10" قطاعات تظهر في الجدول (ج) من الميزانية العامة للدولة، سبق ذكره في (الصفحة)، وكل قطاع يصنف وفق أربع مستويات كما يلي³:

- القطاع: يكون ذو نشاط واسع أو وظيفة اقتصادية شاملة على مستوى الاقتصاد الوطني، وعددها 09 كما سبق ذكرها سابقا.

- القطاع الفرعي: هو تجزئة للقطاع أي يقسم القطاع إلى عدة قطاعات فرعية أو برامج تابعة لأحد القطاعات التسعة.

- الفصل: يمثل الوحدة الأساسية التي تصنف على أساسها الاستثمارات والتجهيزات العمومية وهو أحد محتوى القطاع الفرعي أو البرنامج، ويتم ترميز كل فصل بـ 03 أرقام في مدونة الاستثمارات.

- المادة: يتم تصنيف المادة لنفس الفصل حسب طبيعتها أو غايتها، بحيث يتم إرفاق هذا التصنيف من الاستثمار العمومي من قبل القطاع، القطاع الفرعي، الفصل، المادة، كما تبين المدونة نوع البرنامج الإنمائي الذي ينسب إليه كل فصل مما يسمح بتحديد الجهة المختصة عن تنفيذ وتسيير هذا المشروع.

ويمكن إعطاء مثال حول تصنيف أحد القطاعات الاقتصادية لميزانية التجهيز والاستثمار من خلال الجدول التالي:

¹ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، مرجع سبق ذكره، ص 75.

* تطورت مدونة الاستثمارات العمومية في الجزائر بتطور دور الميزانية العامة في الاقتصاد وتوجهات السياسات العمومية مما جعلها عرضة للتحنين بين الحين والآخر من خلال مختلف التعليمات والمناشير الصادرة عن وزارة المالية، أهمها:

- Circulaire interministérielle n°21/SEP/BCP/CIR du 20 Mai 1974, relative aux investissements.
- Circulaire interministérielle n°005/CAB/MPAT du 31 Mars 1985, relative aux système d'identification des investissements planifiés.
- Circulaire n°01/CNP/CIR du 21 Février 1988, relative aux investissements publics pour 1988.
- Circulaire n°02/CNP/CIR du 21 Février 1988, relative au système d'identification des opérations d'investissements planifiés.
- Ministère des Finances, DGB, Manuel des procédures de gestion des dépenses d'équipement public, Février 1998.

² لحول كمال، اختيار المشاريع العمومية "دراسة حالة مشروع الطريق السيار شرق غرب"، مرجع سبق ذكره، ص 90.

³ Ministère des Finance، Secrétaire D'État au Plan، Circulaire Interministérielle N° 21.SEP.BCP.CIR du 20 mai 1974 relative Aux investissements du Ile Plan Quadriennal، P 05.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

الجدول رقم (2-3): تصنيف بعض عمليات القطاع الخامس في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي: "المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية".

المادة	الفصل	القطاع الفرعي	القطاع
1- Enseignement pre-scolaire التعليم التحضيري 2- Enseignement fundamental التعليم الأساسي 3- Internas et cantines (مساكن الداخلية والإطعام (التلاميذ) 4- Enseignement primaire التعليم الابتدائي 5- Enseignement moyen et original التعليم المتوسط والأساسي 6- Amenagement التهيئة 7- Reequipements إعادة التجهيز	623: التعليم الأساسي enseignement fondamental (PSD) برامج غير ممرضة	"62": التربية Education	القطاع السادس: التربية والتكوين EDUCATION- FORMATION
1- Instituts de technologie معاهد التكنولوجيا 2- Autres etablissements مؤسسات أخرى 6- Amenagements التهيئة 8- Autres أخرى	641: التكوين البداغوجي Formation pedagogique (PSD)	"63": التكوين والتمهين Formation et - Main d'Œuvre	

Source: Direction de la Planification et de l'Aménagement du Territoire, Wilaya de Tlemcen, Nomenclature des Investissements Publics PSD et PCD.

2-I التصنيف حسب الجهة المسيرة:

بمفهوم التخطيط المالي يعرف البرنامج على أنه: "مجموعة الوسائل التي تسمح ببلوغ أو تحقيق غرض معين"¹، تتمثل البرامج العادية لمشاريع البنية التحتية في الجزائر في مختلف المشاريع المدرجة في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي، والتي قد يمكن أن تدرج في أحد حسابات التخصيص، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام بحسب الجهة المسيرة لها وهي كالتالي²:

- ✓ البرامج القطاعية الممرضة (PSC) Programme Sectoriel Centralisé
- ✓ البرامج القطاعية الغير ممرضة (PSD) Programme Sectoriel Déconcentré
- ✓ المخططات البلدية للتنمية (PCD) Plan Communal de Développement

1-2-I البرامج القطاعية الممرضة (PSC) Programme Sectoriel Centralisé:

تتعلق بالمشاريع والتجهيزات التنموية العمومية المخصصة للإدارات المركزية (الوزارة المعنية) أو المؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتهم وكذا المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة كمراكز البحث والتطوير ويشرف على تنفيذه الوزير المعني المختص أو مسؤولي المؤسسات العمومية التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات

¹ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² المواد 04، 04 و 07 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، والمؤرخ في 13 جويلية 1998 المعدل المتمم.

المتخصصة¹، كما يجوز تفويض اعتمادات الدفع ورخص البرامج من طرف الوزراء إلى الأمرين بالصرف الثانويين المعنيين² لضمان السير الحسن والفعال وتمول هذه المشاريع من ميزانية التجهيز العمومي حسب نوع البرنامج لأنها برامج قطاعية³.

I-2-2 البرامج القطاعية الغير الممركزة (PSD) Programme Sectoriel Déconcentré:

الهدف من هذه المشاريع هو تحديد أهداف التوازنات القطاعية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف أقاليم الوطن ويشرف على هذه المشاريع الوزارات المعنية بالقطاع، وتسجل مشاريع البرامج القطاعية الغير ممركة باسم الوالي الذي يسهر على تسيير هذه البرامج الواقعة في حدود ونطاق اختصاصه، كما يجب أن يكون البرنامج الوطني للتنمية إطار مرجعي لأهداف وتوجهات هذه المشاريع⁴، وقد عرفتها المادة 16 من المرسوم 98-227 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز "تخص البرامج القطاعية الغير ممركة برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي والتي تبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من وزير المالية طبقا لبرامج التجهيز التي اعتمدها الحكومة"، كما يمكن للولاية تفويض توقيعهم إلى رؤساء المصالح الغير ممركة لتسيير العمليات (الأمرين بالصرف الثانويين المعنيين)⁵.

وتمول هذه المشاريع من ميزانية التجهيز العمومي كذلك كما تجدر الإشارة إلى أن اختيار هذه المشاريع يتم وفق حاجيات أفراد الإقليم المعني بها.

I-3-2 المخططات البلدية للتنمية (غير ممركة) (PCD) Plan Communal de Développement:

هو أحد البرامج التنموية للدولة له حصة معتبرة في ميزانية التجهيز العمومي، وتمس هذه البرامج مباشرة البلدية من حيث التخطيط والاختيار وملائمة المشاريع المقترحة مع حاجات المواطنين على مستوى الإقليم المحلي وذلك عن طريق إشراك المجتمع المحلي في التنمية الجوارية مع ترتيب الأولويات بهدف تحقيق التنمية المحلية وتحقيق التوازنات الجهوية نظرا لتفاوت الموارد المالية ما بين البلديات عبر مختلف إقليم الوطن، عرفها المرسوم 98-227 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز في المادة 20 على أنه: "يخضع برنامج التجهيز العمومي التابع لمخططات البلدية للتنمية لرخصة برنامج شاملة حسب الولاية يبلغها الوزير المكلف بالمالية بعد التشاور مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية، ويتمحور هذا البرنامج

¹ المواد 04، و 07 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227، مرجع سبق ذكره.

² المادة 05 الفقرة 03 من نفس المرجع السابق.

³ حول كمال، مرجع سبق ذكره، ص 79.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 79.

⁵ المادة 29 الفقرة 02 من قانون 90-21 المتعلق بقانون المحاسبة العمومية، والمعدلة والمتمة بالمادة 97 من قانون رقم 19-14 والمتعلق بقوانين المالية لسنة 2020 والمؤرخ في 11 ديسمبر 2019.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

حول الأعمال ذات الأولوية ومنها على الخصوص التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والشبكات والطرق¹ وفك العزلة"، على أن يقوم الولاية المختصين بإصدار رخص البرامج واعتمادات الدفع وتبليغها لرئيس المجلس الشعبي البلدي المختص للتنفيذ²، كما يتميز هذا البرنامج أساسا عن باقي البرامج ذات البعد الوطني للتنمية بما يلي³:

- مرونة العمليات المسجلة استجابة لاحتياجات تجهيز البلديات التي تواجه بدورها الاحتياجات الضرورية للمواطنين.
- إقليمية البرامج على مستوى البلدية كجماعة محلية وكقاعدة أساسية للدولة في التنمية.
- البعد الجوّاري على عكس باقي البرامج ذات البعد الوطني، فالقيام بمشاريع على مستوى البلدية من شأنه تلبية حاجيات المواطنين على المستوى المحلي بفعالية أكثر.

ملاحظة: إن تسجيل البرامج والمشاريع العمومية سواء في ميزانية التجهيز العمومي أو أحد حسابات التخصيص الخاص بمختلف أنماطها التسييرية (البرامج القطاعية الممركزة والبرامج القطاعية الغير ممركرة باستثناء المخططات البلدية للتنمية) تخضع لدراسات النضج la Maturation⁴ أو ما يعرف في المجال الاقتصادي والمالي بدراسات الجدوى والتقييم.

I-3 نظام الترميز وفق مدونة الاستثمارات العمومية:

من أجل ضمان التسيير الجيد والفعال لمشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وكذلك المشاريع المدرجة في حسابات التخصيص الخاص فإنه يعتمد نظام التشفير أو الترميز الذي ينسب إلى كل مسير كما ينسب رمز لكل عملية حسب نوع البرنامج الإنمائي الذي تنتمي إليه العملية⁵، ويمكن تلخيص عمليات ترميز مشاريع البنية التحتية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

¹ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227، مرجع سبق ذكره، ولزيد من المعلومات حول المخططات البلدية للتنمية (PCD) يمكن الإطلاع على التشريعات والتنظيمات التالية:

- المرسوم رقم 73-136، والمتعلق بشروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية، المؤرخ في 09 أوت 1973.
- القرار الوزاري المشترك، والمحدد لمعايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلدية للتنمية، المؤرخ في 21 فيفري 2013.
- التعليمات الوزارية المشتركة، والمتعلقة بشروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية، المؤرخة في 08 ديسمبر 1995.

³ ملتقيات رؤساء المجالس الشعبية البلدية المنبثقة عن الانتخابات المحلية ل 10 أكتوبر 2002، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، جانفي 2003، ص 78.

⁴ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، مرجع سبق ذكره، ص 71.

⁵ لحوّل كمال، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

جدول رقم (2-4): مثال كيفية قراءة مقرر تسجيل مشروع عمومي من خلال الترميز (NF5.831.3.262113.17.05)

الرقم (التعين - INDICATION)	N	F	5	831	3	262.113	17	05	الملاحظات OBSERVATIONS
Plan المخطط	X								U: Urgent مستعجل N: Normal عادي S: Special خاص
Programme البرنامج		X							D: Programme de soutien la à reliance économique برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. (2001-2004) F: programme complémentaire de soutien à la croissance (2005-2009). برنامج دعم النمو الاقتصادي. K: programme de la consolidation de la croissance économique (2010-2014). برنامج دعم النمو الاقتصادي. L: programme d'appui à la croissance économique (2015 -2019). برنامج توطيد النمو الاقتصادي. D: compte de gestion des opérations d'investissements publics (2017à ce jour). حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية (302145)
Financement التمويل			X						5: Concours définitif العامة للدولة 6: Concours temporaire تمويل مؤقت 7: Auto financement. تمويل ذاتي. 8: Concours mixte. تمويل مختلط. 9: Financement local collectivites تمويل الجماعات المحلية
Chapitre - Batiments de l'administration locale مباني الإدارة المحلية				X					EDUCATION- التكوين والتربية والقطاع FORMATION القطاع الفرعي 57: Infrastructures Administrative البنية التحتية الإدارية
Article المادة					X				Constuction de cités administratives de daïra بناء أحياء إدارية لصالح الدائرة المحلية
Trésorier de la wilaya de Tlemcen+wali أمين خزانة ولاية تلمسان+ الوالي						X			Programme sectoriel decentralize (PSD) البرنامج القطاعي الغير ممرکز الأمر بالصرف الوحيد الوالي، والمحاسب الرئيسي أمين خزانة ولاية تلمسان
سنة التسجيل							X		/
Numéro d'opération au sein de l'article d'un chapitre رقم العملية ضمن الفصل والمادة								X	/

المصدر: نتور عبد الرحمان، أسرع الخطوات إلى تنظيم الصفقات العمومية، دورة تكوينية لفائدة موظفي الخزانة العمومية، المديرية العامة للمحاسبة، وزارة المالية، ص 62 و63، سنة 2012.

من خلال الجدول السابق يمكن قراءة ترميز مقرر التسجيل* للمشروع (NF5.831.3.262113.17.05) على أنه مشروع بناء إداري لفائدة أحد الدوائر لولاية تلمسان، وهو مشروع يدخل ضمن البرامج الغير ممرضة العادية (PSD) حيث يعد والي ولاية تلمسان الأمر بالصراف الوحيد وأمين خزانة الولاية المحاسب الرئيسي، كما أن المشروع مسجل لسنة 2017 ضمن القطاع الخامس المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية (INFRASTRUCTURES) (ECONOMIQUES ET ADMINISTRATIVES) للفصل المخصص للمباني الإدارية المحلية، وهو الخامس (رقم العملية)، ضمن نفس الفصل والمادة والمتعلقة ببناء أحياء إدارية لصالح الدائرة المحلية.

II- النظم والجوانب القانونية لتسيير المشاريع العمومية في الجزائر:

تتمثل في مختلف النصوص القانونية والتنظيمية من تعليمات ومناشير ومراسيم الصادرة من وزارة المالية ومختلف الهيئات الرسمية كوزارة الداخلية في إطار تنظيم عمليات التسيير الإداري، التنظيمي والمالي للأموال العمومية.

II-1 منظومة الصفقات العمومية: يعتبر تنفيذ المشاريع العمومية بمختلف أنواعها (مشاريع الدولة ومختلف مشاريع الجماعات المحلية) عن طريق المقاولات وشركات الأشغال والدراسات سواء المحلية أو الأجنبية الأسلوب الأكثر شيوعا في الجزائر، حيث يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية مهما وأساسيا في الاقتصاد الجزائري والذي يضم نشاطات التصميم وإنجاز المباني العامة والخاصة سواء كانت صناعية أو غير صناعية خاصة بالنسبة لمشاريع البنية التحتية كالصحة والتعليم والطرق وقنوات الصرف الصحي¹... الخ، ومن الميزات الإيجابية لهذه الطريقة أنها تضمن للدولة الاستفادة من المشروع اختيار التقنية ومواصفات الملائمة لظروفها عن طريق طلب العروض وفق منظومة الصفقات العمومية لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام من خلال مراعاة حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة بين المقاولات وشفافية الإجراءات².

* مقرر التسجيل (Le décision d'inscription): هو عبارة عن إدراج عملية جديدة ضمن مدونة الاستثمارات العمومية المعمول بها، وهناك أنواع أخرى من المقررات المتعلقة بمشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي، أهمها:

- مقرر التعديل (Le décision modification): هو عبارة عن تغيير للعملية أو المحتوى المادي أو كلاهما يترتب عنه تغيير في الكشف.
- مقرر إعادة التقييم (Le décision de réévaluation): وهو عبارة عن التغيير بالزيادة في مبلغ العملية (ارتفاع التكاليف).
- مقرر خفض التقييم (Le décision dévaluation): وهو عبارة عن التغيير بالنقصان في مبلغ العملية.
- مقرر إلغاء (Le décision d'annulation): هو عبارة عن إلغاء كلي للعملية.

¹ عبد المجيد قدي، عبد الوهاب دادن، دراسة وتحليل خصوصيات الهيكل المالي والمردودية في مقاولات البناء والأشغال العمومية بالجزائر تحليل إحصائي متعدد الأبعاد لعينة من المؤسسات في الفترة ما بين 2003-2010، أبحاث المؤتمر الدولي بسطيف، تقييم آثار البرامج العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، ص 02.

² ميلود بورحلة، والآخرين، مقاولات الأشغال والبناء بين الامتيازات المقدمة لها من طرف الدولة ومستوى أدائها في تجسيد البرامج العمومية ضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام 2015، أبحاث الملتقى الوطني بالمركز الجامعي تندوف، دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة المناطق الجنوبية نموذجاً، 2016، ص 06.

ويتحدد الإطار القانوني للصفقات العمومية في ظل التشريع الجزائري من خلال المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هجري الموافق ل 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، حيث عرف الصفقات العمومية في مادته الثانية بأنها: "عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في المرسوم، لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات"، كما حدد المرسوم مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية التي تخضع في إبرام صفقاتها لأحكامه من خلال المادة السادسة منه ومنها الجماعات المحلية (البلدية والولاية)، وتشمل الصفقات العمومية إحدى العمليات التالية: اقتناء اللوازم، إنجاز أشغال، تقديم خدمات، إنجاز دراسات، وهذا عند بلوغ السقف القانوني لمبلغ التعاقد حسب طبيعة ونوع الخدمة، فبالنسبة لصفقات الأشغال واللوازم كل مبلغ يساوي أو يزيد عن 12.000.000 دينار جزائري، أما بالنسبة لتنفيذ صفقات الدراسات والخدمات فحدد المبلغ قانونا بـ 6.000.000 دج¹، أما ما دون هذه المبالغ فقد تخضع لاتفاقيات يحددها نفس المرسوم ومجموعة من القوانين السائرة المفعول.

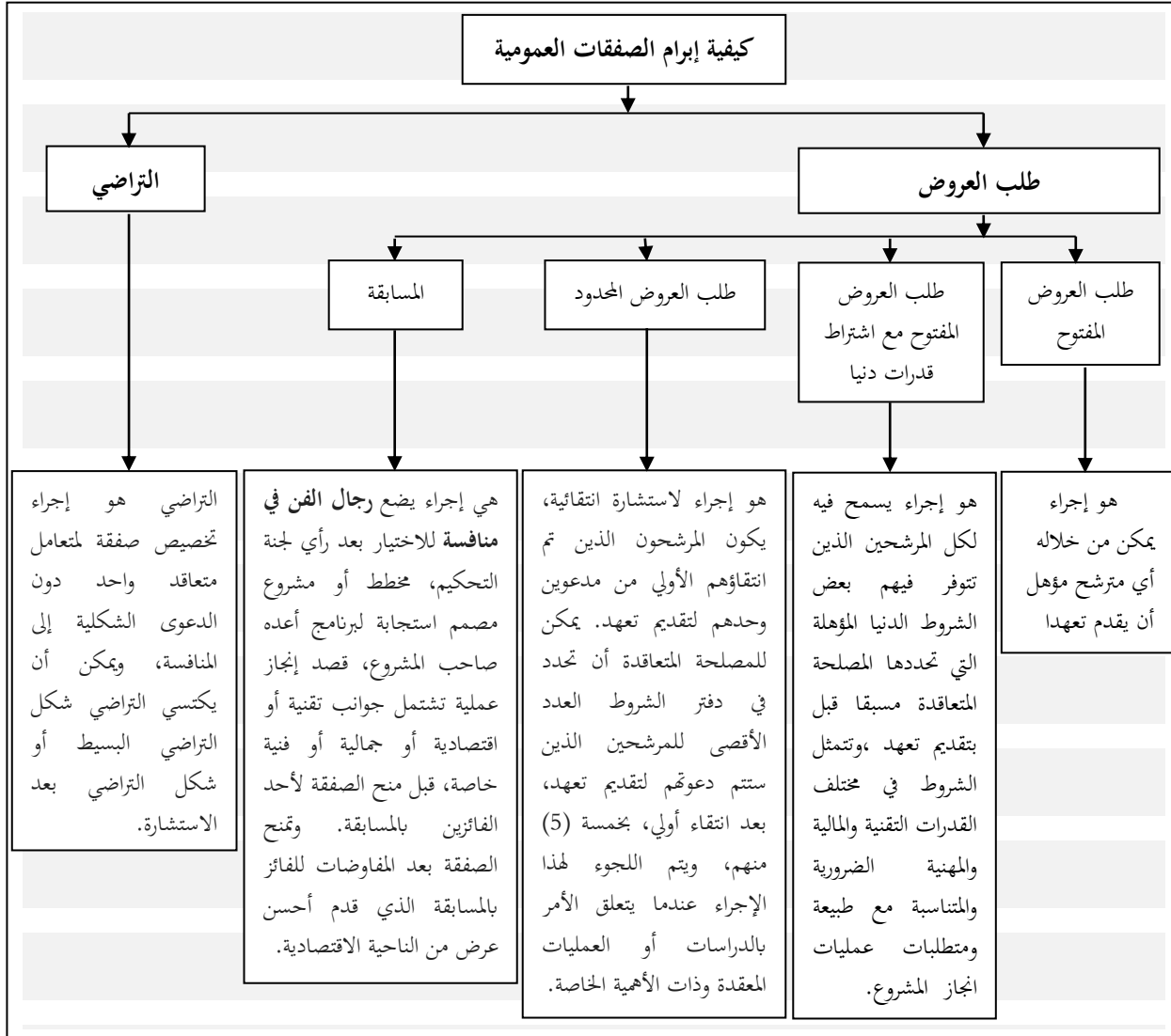
1-1-II كيفية إبرام الصفقات العمومية:

تنص المادة 39 من قانون الصفقات العمومية والمرفق العام على ما يلي: "تبرم الصفقات العمومية تبعا لإجراء طلب العروض التي تعتبر القاعدة العامة أو الإجراء بالتراضي"، والشكلين التاليين يوضح لنا مختلف صيغ إبرام الصفقات العمومية، ومختلف مراحل إجراءات استلام العروض والتقييم لاختيار المتعامل:

¹ المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247، والمؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هجري، الموافق ل 16 سبتمبر 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

شكل (2-3): هيكل تلخيص طرق إبرام الصفقات العمومية

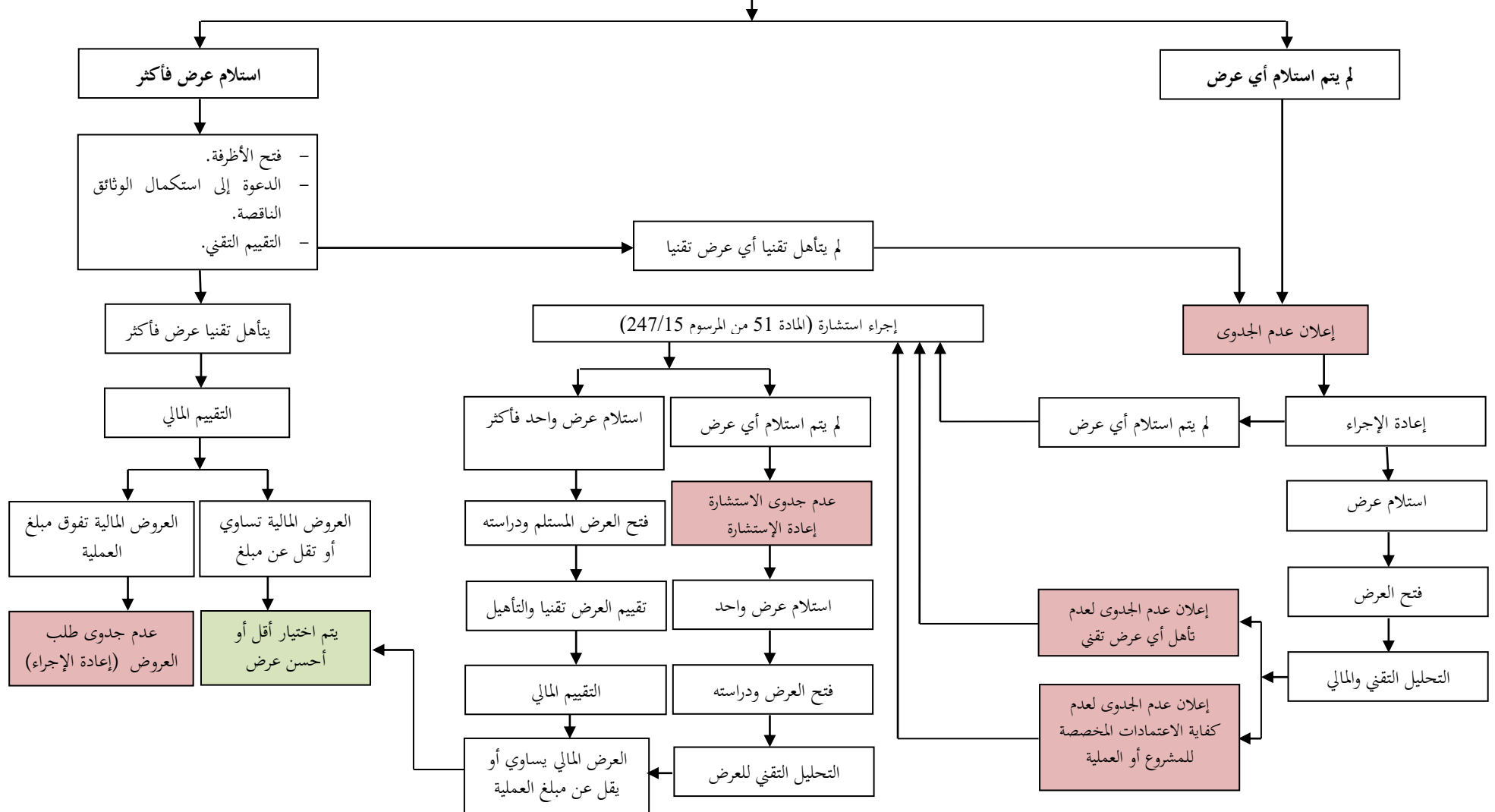


المصدر: من إعداد الطالب بناء على المواد 39 إلى 52 من رقم 247-15، والمؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هجري، والموافق ل 16 سبتمبر

2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

شكل (2-4): مخطط الصفقات العمومية وفق المرسوم 247/15 المؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هـ الموافق 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المرسوم 247/15، والمتعلق بقانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

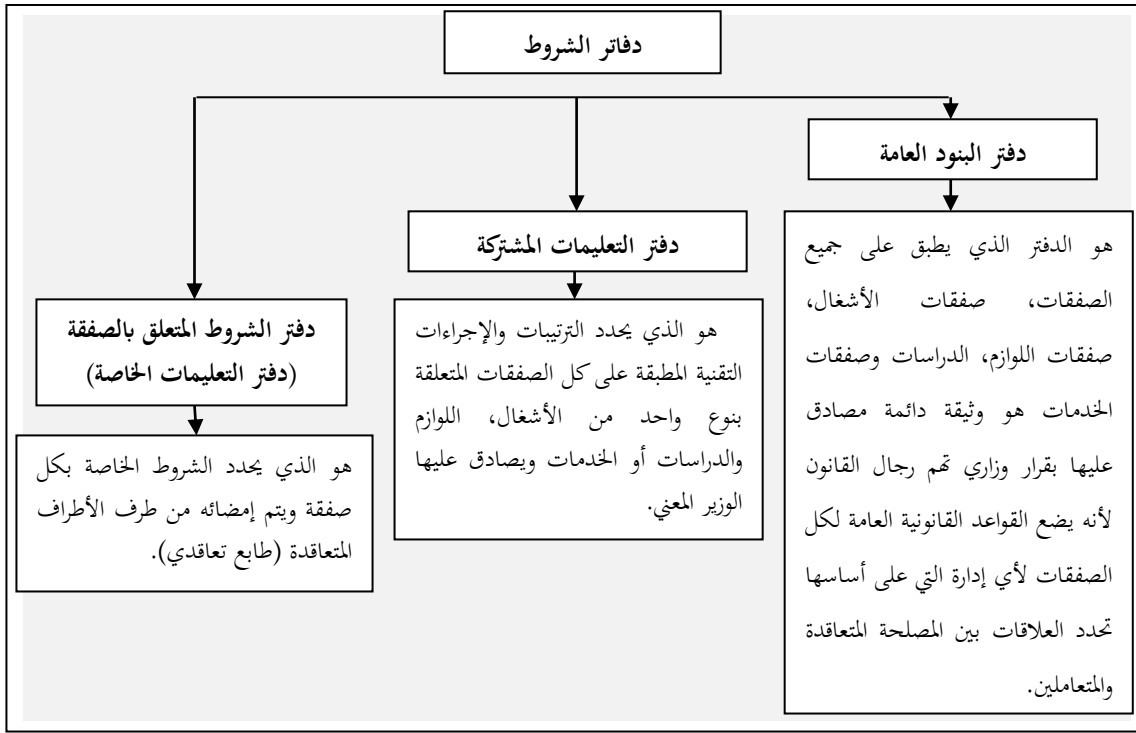
II-1-2 مراحل إبرام الصفقات العمومية:

تمر الصفقات العمومية بعدة مراحل تنظيمية، إدارية وتقنية متناسقة ومتكاملة لضمان التنفيذ المالي والتقني السليم للمشاريع العمومية نوجزها فيما يلي:

II-1-2-1 دفاتر الشروط:

تعتبر دفاتر الشروط وثائق توضح الشروط التي تحدد وتأطر وتنفذ وفقها الصفقات العمومية، كما أنها تخضع لدراسة الصفقات قبل الشروع في طلب العروض أو التراضي، فهي تشمل على الخصوص الدفاتر التالية الموضحة في الشكل التالي:

الشكل (2-5): هيكل تلخيص أنواع دفاتر الشروط المنظمة للصفقات العمومية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المادة 26 من رقم 247-15، والمؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هجري، الموافق ل 16 سبتمبر 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

II-1-2-2 إعلان طلب وإيداع العروض:

بعد تحديد الحاجات وجميع المواصفات التقنية للمشروع في دفتر الشروط يجرى إعلان طلب العروض باللغة العربية وبلغة أجنبية واحدة على الأقل وينشر إجباريا في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي، وفي جريدتين يوميتين

وطنيتين على الأقل على المستوى الوطني مع تحديد كافة الشروط الموضوعية من المصلحة المتعاقدة¹، فالإشهار يعتبر مبدأ أساسيا في طلب العروض كوسيلة ضمان لتحقيق المنافسة والشفافية وبالتالي العمل على احترام القانون²، وقبل انتهاء الآجال المحددة يتم إيداع العروض من طرف المترشحين، حيث يجب أن يشتمل كل عرض على عرض مالي والآخر تقني في ظرفان منفصلان ومقفلان يتضمنان عبارة مالي وتقني، ويوضع الطرفان في ظرف آخر مقفل ويحمل عبارة "لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض - طلب العروض رقم...موضوع الصفقة..."، وتتضمن العروض التقنية والمالية مجموعة من الوثائق القانونية والمحاسبية حددها التنظيم المتعلق بالصفقات العمومية، والتي يتم على أساسها التنقيط من طرف اللجنة المختصة، وتسمح هذه الطريقة بتوضيح ما يلي³:

❖ **الضمانات التقنية:** تركز القدرات والمؤهلات التقنية على عامل الوسائل المادية والبشرية من حيث الكم والنوع.

❖ **الضمانات المالية:** ويقصد بها التأكد من أن الوسائل المادية للمتعاقل كافية لتنفيذ الصفقة (رقم الأعمال، الحصيلة السنوية... الخ).

❖ **الضمانات المهنية:** تسمح القدرات المهنية بالتأكد أن المتعاقل المترشح له المؤهلات المطلوبة (شهادات التأهيل وغيرها)، وتحدد هذه المؤهلات والقدرات بمستويات دنيا تبعا لأهمية الصفقة بحث يتم إقصاء أي المترشح لا يتوفر على المؤهلات والقدرات الكافية.

II-1-2-3 معايير اختيار العرض الأفضل:

في إطار الرقابة الداخلية تحدد لجنة فتح الأظرفة لجنة تقويم العروض على مستوى كل مصلحة متعاقدة تتكون من أعضاء مؤهلين وذوي كفاءة عالية مهمتهم تحليل العروض والبدائل كما تقوم اللجنة بإقصاء العروض الغير مطابقة لموضوع الصفقة ودفع الشروط لضمان اختيار العرض الأمثل حيث تم التطرق إليها من خلال المادة 160 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 حيث تثبت صحة تسجيل العروض على سجل خاص كما تعد وصفا مختصرا للتعهدات والمبالغ المقترحة وغير ذلك، وبعد التدقيق في كافة العروض من حيث مشروعيتها من الناحية القانونية والملائمة الموضوعية والتقنية لدفع شروط الصفقة المعينة يتم اختيار العرض الأمثل لتنفيذ العقد، وذلك وفق أحد المعايير التالية:

❖ **معيار الأقل عرض (أحسن عرض مالي):**

¹ المادة 53، و 54 من ملخص قانون الصفقات العمومية 2015، مرجع سبق ذكره.

² قدوج حمامة، عملية إبرام الصفقات في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 123.

³ تور عبد الرحمان، أسرع الخطوات إلى تنظيم الصفقات العمومية، وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، ملتقى تكوينية لفائدة موظفي الخزينة العمومية، خنشلة 2012، ص 51.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

يرتكز معيار اختيار أحسن عرض على فتح المنافسة لكل المترشحين الذين تتوفر فيهم الشروط، ولكن العملية تخضع للسعر حيث يتم اختيار العرض الأقل سعرا (لخفض تكاليف المشروع)، ولتوضيح الفكرة أكثر نستعين بالمثال التالي الذي يوضح بعض العروض المالية لربط أحد القرى بطريق وطني على مسافة 5 كلم.

جدول (2-5): التأهيل التقني للعروض (النقطة الدنيا للقبول: ب 75 نقطة)

معايير التقييم	النقطة الكاملة	العرض الأول	العرض الثاني	العرض الثالث	العرض الرابع
النوعية	10	8	8	8	8
آجال التنفيذ	10	7	6	8	6
الطابع الجمالي	10	8	8	8	8
نجاحة الجانب الاجتماعي	10	8	9	6	9
نجاحة الجانب المتعلق بالتنمية المستدامة	10	8	7	5	6
القيمة التقنية	20	16	15	15	15
الخدمة ما بعد البيع	10	7	6	8	6
المساهمة التقنية	20	16	16	18	16
المجموع النقاط التقنية	100	78	75	76	74 مقصي تقنيا

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول نلاحظ أن النقطة الاقصائية للعرض التقني حددت ب 75 نقطة كحد أدنى لقبول العروض المتنافسة للظفر بالصفحة من طرف المصلحة المتعاقدة، وعليه تم إقصاء العرض الرابع دون النظر في العرض مالي الخاص به حتى وإن كان أحسن عرض مالي بالنسبة للمصلحة المتعاقدة لأنه لم يتحصل على القدر الكافي من النقاط في العرض التقني، وهو ما يعني عدم امتلاكه للقدرات والضمانات التقنية والبشرية لانجاز المشروع، وهذا ما يبقي المنافسة للمرحلة الثانية مقتصرة على العروض الثلاث المتبقية.

جدول (2-6): مثال حول طريقة اختيار العرض الأمثل وفق معيار أقل عرض (أقل سعر)

البيان	العرض الأول	العرض الثاني	العرض الثالث
العرض التقني	78	75	76
السعر (العرض المالي): جدول الأسعار بالوحدة، تفصيل تقديري وكمي (الوحدة: دج).	20.500.000 دج	20.000.000 دج	18.000.000 دج
الاختيار الأمثل (الترتيب):	الثالث	الثاني	الأول (أقل عرض مالي)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المادة 72 من المرسوم التنفيذي رقم 247-15، والمؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هجري، والموافق ل 16 سبتمبر 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

من خلال الجدول نلاحظ أن النقطة الاقصائية للعرض التقني قد تم تحديدها ب 75 نقطة كحد أدنى لقبول العروض المتنافسة للظفر بالصفحة، وبعد إقصاء العروض الغير مؤهلة تقنيا بسبب عدم حصولها على القدر الكافي من

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

النقاط في العرض التقني كما تم ذكره في الجدول السابق، اقتصرت المنافسة على العروض الثلاث المتبقية، وسوف يتم اختيار العرض الثالث من طرف اللجنة الصفقات المختصة* لتنفيذ الصفقة لاحتوائه على أقل سعر وبلوغه النصاب المحدد في الجانب التقني رغم عدم حصوله على أحسن علامة تقنية، ولكن هذا لا يمنع المتعاملون العموميون من التدقيق والتحقق في العروض المنخفضة بشكل غير عادي والذي لا يتماشى والواقع الاقتصادي عن طريق طلب كتابي لتبرير أسعار العرض لتفادي مختلف الصعوبات التي من شأنها أن تعرقل عملية إنجاز المشروع وفق المدة والمعايير المتفق عليها.

❖ معيار أفضلية المنتج الوطني:

يرتكز معيار أفضلية المنتج الوطني على تشجيع وترويج المنتجات المحلية الصنع في مختلف المجالات والقطاعات، وقد تطرقت إليها المادة 83 من قانون الصفقات العمومية من خلال منحها لها مش أفضلية بنسبة 25% للمنتجات ذات المنشأ الجزائري أو المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري التي يحوز أغلبية رأسمالها جزائريون مقيمون¹، كما يهدف هذا الإجراء إلى الحد من نزيف العملة الصعبة نتيجة لارتفاع قيمة الواردات وزيادة التحويلات نحو الخارج من طرف الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، ولتوضيح الفكرة نستعين بالمثال التالي والذي يبين بعض العروض التقنية والمالية لاقتناء شاحنات، وقد كان من بين العروض، عرض الشركة الوطنية للعربات الصناعية (SNVI)** وعلامات أجنبية أخرى منافسة.

* فرق المرسوم التنفيذي رقم 247-15، والمؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هجري، والموافق ل 16 سبتمبر 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام بين عدة لجان في مجال الصفقات العمومية من حيث الاختصاص في تحضير وترتيب ودراسة دفاتر الشروط والصفقات والملاحق والطعون المتعلقة بها، كما بين المهام المنوطة بكل لجنة في المواد 169 و 82 من نفس المرسوم، وقد اعتمد في هذا التصنيف على حجم وكلفة المشروع العمومي، الانتماء القطاعي والإقليمي والجهات الوصية نذكر هذه اللجان باختصار:

- لجنة الصفقات البلدية: (المواد 173، 139، و174).
- لجنة الصفقات الولائية: (المواد 172، 184، 139 و173).
- لجنة الصفقات الجهوية: (المواد 139، 171 و184).
- لجنة الصفقات القطاعية: (من المادة 179 إلى المادة 190).
- لجنة الصفقات للمؤسسات العمومية المحلية والهيكل الغير ممرکز للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الإداري: (المواد 139، 172، 173 و175 و174).
- لجنة الصفقات للمؤسسات العمومية الوطنية والهيكل الغير ممرکز للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الإداري: (المواد 172، 184).

¹ المادة 83 من المرسوم التنفيذي رقم 247-15، مرجع سبق ذكره.

** SNVI الشركة الوطنية للعربات الصناعية (SOCIETE NATIONALE DES VEHICULES INDESTRIELS): هي شركة عمومية جزائرية مقرها الرئيسي في روية الجزائر العاصمة مختصة في إنتاج العربات الصناعية من شاحنات وحافلات وغيرها، أنشئت بموجب المرسوم 81-342 المؤرخ في 12 ديسمبر 1981 في ظل إعادة هيكلة شركة سوناكوم (SONACOME) الشركة الوطنية للهندسة الميكانيكية.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

جدول (2-7): مثال حول طريقة اختيار العرض الأمثل وفق هامش أفضلية المنتج أو المقابلة أو الشركة المحلية

البيان	منتج أجنبي الأول	منتج أجنبي الثاني	منتج جزائري
العلامة التقنية: (العلامة الدنيا للتأهيل 75 نقطة)	86	82	77
السعر (العرض المالي)	دج 13.200.000	دج 13.400.000	دج 14.500.000
السعر بتطبيق هامش الأفضلية -25%	دج 13.200.000	دج 13.400.000	دج 10.875.000
الاختيار الأمثل	الثاني	الثالث	الأول (أحسن عرض)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المادة 83 من المرسوم التنفيذي رقم 247-15، والمؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هجري، الموافق ل 16 سبتمبر 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع عروض المنتجات الأجنبية والمنتج الوطني يملكون أعلى من العلامة التقنية الاقتصادية (مؤهلون تقنيا) مع أفضلية تقنية للمنتجات الأجنبية (قدرة تكنولوجية أعلى)، أما من جانب العرض المالي فالمنتجات الأجنبية تعد الأقل عرض من الناحية المالية واقعيا مقابل المنتج الوطني، ولكن بتطبيق هامش الأفضلية والمقدر وفق التشريع الجزائري ب 25% على العروض الأجنبية أصبح المنتج الجزائري أحسن عرض مالي.

❖ معيار التحكيم بين الجودة والسعر:

العرض الأحسن اقتصاديا غير مرتبط بالضرورة بالعرض المالي (السعر)، فالعرض الأمثل اقتصاديا يكون مزيجا بين القدرات التقنية للمؤسسة التي تحاول القيام بالمشروع وبين القدرات المالية المتوفرة للمتعاقل العمومي والتي تولي اهتماما بالغا للتكنولوجيا المستعملة في عملية إنجاز المشروع خاصة إذا كان الطرف الثاني طرفا أجنبيا بإمكانه المساهمة في نقل التكنولوجيا للاقتصاد الوطني، وعلى سبيل المثال نأخذ بالتقييم على أساس الجودة والتنوع والسعر (العرض الأمثل) بإجراء عملية تجزئة 70% للقيمة التقنية و30% للسعر (العرض المالي).

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

جدول (2-8): مثال حول طريقة اختيار العرض الأمثل وفق معيار التحكيم بين الجودة والسعر

العرض الثالث	العرض الثاني	العرض الأول	البيان
83	85	90	العلامة التقنية
19.900.000 دج	20.100.000 دج	20.200.000 دج	السعر (العرض المالي)
$NT3 = IT * \frac{OT3}{OTmax}$ $70*(83/90) = 64,55$	$NT2 = IT * \frac{OT2}{OTmax}$ $70*(85/90) = 66,11$	$NT1 = IT * \frac{OT1}{OTmax}$ $70*(90/90) = 70$	النقاط حسب القيمة التقنية: "NT"
$NF3 = if * \frac{OFmin}{OF3}$ $30 = 30 * \frac{19.900.000}{19.900.000}$	$NF2 = if * \frac{OFmin}{OF2}$ $29,70 = 30 * \frac{19.900.000}{20.100.000}$	$NF1 = if * \frac{OFmin}{OF1}$ $29,55 = 30 * \frac{19.900.000}{20.200.000}$	النقاط حسب السعر (العرض المالي): "NF"
$64,55+30=94,55$	$66,11+29,70=95,81$	$70+29,55=99,55$	مجموع النقاط: N
الثاني	الثاني	الأول (أحسن عرض)	الاختيار الأمثل

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المادة 83 من المرسوم التنفيذي رقم 247-15، والمؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هجري، والموافق ل 16 سبتمبر 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

مع العلم أن:

- OTmax: أحسن عرض تقني (90 نقطة).

- OFmin: أقل عرض مالي (أحسن عرض مالي) وهو (19.900.000 دج).

- IT = 70%: تمثل معدل أو نسبة الاهتمام بالجانب التقني.

- IF = 30%: تمثل نسبة أو معدل الاهتمام بالسعر أو ما يعرف بالعرض المالي.

- NT = عدد نقاط القدرات التقنية.

- NF = عدد نقاط العرض المالي.

يحدد خبراء الهيئة العمومية المعنية بطرح الصفقة معدلات ونسب التحكيم بين الجودة والسعر في مجال الصفقات العمومية بمعدلات متغيرة وفق مستوى التكنولوجيا والمعدات التي يحتاجها إنجاز المشروع، فكلما كانت النسبة مرتفعة ذل ذلك على أن المشروع يحتاج إلى معدات وآلات تقنية عالية التكنولوجيا قد لا تتوفر عليها الدولة المعنية، وكما يظهر من الجدول تم التقييم على أساس قاعدة 70% مقابل 30% بالنسبة للنقاط الممنوحة لكل من العلامة التقنية والعرض المالي المقترح، وبعد القيام بالعمليات الحسابية وفق العلاقات السابقة الذكر في الجدول تم اختيار العرض الأول (الاختيار الأمثل) لأنه تحصل على العلامة المشتركة الأعلى بين العرض التقني والمالي عن باقي العروض الأخرى، ويمكن تطبيق عدة معدلات للعمليات المشتركة وفقا للقيمة التقنية والسعر تماشيا مع متطلبات المشروع من الوسائل التقنية وحجم الموارد المالية المتوفرة للمتعامل العمومي.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

❖ معايير أخرى للاختيار: يمكن للجهة المعنية بالمشروع اختيار المؤسسة أو الشركة المكلفة بالإنتاج بالاعتماد على معايير أخرى تراها كفيلة بتحقيق منافع عامة تضاف إلى منفعة المشروع العمومي وردت في المادة 78 من قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، نذكر منها:

✓ آجال الإنجاز والتسليم: قد يمكن لإعطاء فترة أو آجال إنجاز المشروع أهمية كبيرة دون إهمال باقي العروض خاصة المالية والتقنية، خاصة بالنسبة للمشاريع العمومية ذات الطابع الاستعجالي.

✓ الخدمة ما بعد البيع والمساعدة التقنية: قد تأخذ بعين الاعتبار كذلك خدمة ما بعد البيع سواء من حيث الضمانات في إصلاح وترميم العيوب التي تظهر لاحقا لفترة زمنية محددة في دفتر الشروط أو المرافقة في التكوين والتدريب لتسيير المشروع بعد التسليم خاصة بالنسبة للمشاريع العمومية التي تتطلب تقنيات وتكنولوجيا عالية يصعب التحكم فيها محليا.

✓ شروط التمويل وتقليص الحصة المالية القابلة للتحويل خارج الاقتصاد الوطني: قد تمنح أفضلية للشركات الأجنبية التي تتعهد بإعادة استثمار محليا جزء من العوائد والأرباح المحققة داخل الوطن تماشيا مع القوانين والتنظيمات المتعلقة بتنظيم عمليات الاستثمار الأجنبي، وهذا بهدف الحد من نزيف العملة الصعبة نحو الخارج في ظل ارتفاع تحويلات رؤوس الأموال.

✓ النجاعة الاجتماعية والتنمية المستدامة: قد تعطي الدولة أهمية للشركات المتعاقدة في إنجاز المشاريع العمومية، والتي قد تستعمل تكنولوجيا وتقنيات صديقة للبيئة أو تعتمد على الطاقات المتجددة في إنجازاتها، كما قد تعطي لبعض الشركات أفضلية في حالة ما تعهدت بتوظيف وتدريب أكبر عدد من العمال الجزائريين بهدف الحد من معدلات البطالة التي تعاني منها الجزائر خاصة في وسط الشباب.

II-1-3 الامتيازات والتحفيزات المالية المقدمة للمتعاقد في مجال الصفقات العمومية:

سعت الجزائر من خلال قانون الصفات العمومية إلى منح الطرف المتعاقد مع الدولة أو أحد هيئاتها العمومية امتيازات وتسهيلات قانونية ومالية بهدف ضمان تحقيق بنود العقد وفق المعايير والشروط المتفق عليها من جهة، وبهدف تشجيع المقاولات المحلية على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وضمان تحقيق المردودية المالية لها وهذا ما سنوضحه من خلال العناصر التالية، والمستنبطة من مواد وبنود قانون الصفقات العمومية 2015.

II-1-3-1 الامتيازات المتعلقة بأفضلية المنتج الوطني:

ويعتبر هذا الامتياز في هامش الأفضلية بنسبة 25% للمنتجات المحلية في مجال الصفقات العمومية*.

* للمزيد من المعلومات حول هذا العنصر يرجى الرجوع للصفحة 88 والمتضمنة مثال تطبيقي، أما من ناحية السند القانوني فقد تضمنته المادة 83 من المرسوم التنفيذي رقم 247-15، والمؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هجري، والموافق ل 16 سبتمبر 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

II-1-3-2 دفع تسبيقات مالية:

تنفذ الصفقات العمومية غالبا في مدة تزيد عن سنة، وخلال هذه المدة يمكن أن يطرأ تذبذب على الحالة المالية للمقاول لذا رأى المشرع أنه بإمكان المصلحة المتعاقدة أن تدفع تسبيقات للمقاول وهذا لتشجيعه للانطلاق السريع لإنجاز الأشغال المتعلقة بالمشروع، ويشترط ألا تدفع التسبيقات إلا إذا قدم المقاول مسبقا كفالة استرجاع التسبيقات يصدرها بنك وطني أو أجنبي، وتعرف التسبيقات على أنها: كل مبلغ يدفع قبل تنفيذ الخدمات موضوع العقد، وبدون مقابل للتنفيذ المادي للخدمة¹، وقد تستفيد المقاول من نوعين من التسبيقات هما كالتالي:

❖ **التسبيق الجزائي:** يحدد بنسبة أقصاها 15% من السعر الأولي للصفقة²، حيث يمكن دفعه مرة واحدة أو أن يدفع في عدة أقساط تنص الصفقة على تعاقبها الزمني³.

❖ **التسبيق على التموين:** زيادة على التسبيق الجزائي يمكن للمقاولات الاستفادة من التسبيق على التموين، إذا أثبتت حيازتها عقودا أو طلبات مؤكدة للمواد أو المنتجات الضرورية لتنفيذ الصفقة⁴.

لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الكلي بين التسبيق الجزائي والتسبيقات على التموين، بأي حال من الأحوال نسبة 50% من المبلغ الإجمالي للصفقة⁵.

II-1-3-3 دفع على الحساب دوريا:

هو كل دفع تقوم به المصلحة المتعاقدة مقابل تنفيذ جزئي لموضوع الصفقة⁶، ويسدد بعد تقديم المقاول الأشغال التي قام بها أو التوريدات أو الخدمات التي أداها للجهة المتعاقدة معه، وبعد المرور على الجهات الرقابية والمحاسبية للدولة (المراقب المالي والمحاسب العمومي)، ويكون الدفع على الحساب شهريا إلا إذا اتفق الطرفان على فترة زمنية أطول يراعى لدى تسوية الدفع على الحساب، التسبيقات الواجب اقتطاعها إذا نصت الصفقة على ذلك بالإضافة إلى اقتطاعات حسن التنفيذ، ويجوز لأصحاب صفقات الأشغال أن يستفيدوا من دفعات على الحساب عند التموين بالمنتجات المسلمة في الورشة والتي لم تكن محل دفع عن طريق التسبيقات على التموين حتى نسبة 80% من مبلغها المحسوب بتطبيق الأسعار بالوحدة للتموين المعدة خصيصا للصفقة المحددة على أساس الكميات المعاينة⁷، ولا يستفيد

¹ المادة 109، نفس المرجع السابق.

² المادة 111، الفقرة الأولى من نفس المرجع السابق.

³ المادة 112، نفس المرجع السابق.

⁴ المادة 113، نفس المرجع السابق.

⁵ المادة 115، نفس المرجع السابق.

⁶ المادة 109 من الفقرة الثانية من المرجع السابق.

⁷ المادة 117 الفقرة الأولى من المرجع السابق.

المتعامل المتعاقد بأي حال من الأحوال من هذا الدفع على الحساب إلا فيما يخص التموينات المكتتاة من الجزائر¹ بهدف تشجيع المنتج المحلي.

II-1-3-4 التسوية على رصيد الحساب:

هو الدفع المؤقت أو النهائي للسعر المنصوص عليه في الصفقة بعد التنفيذ الكامل والمرضي لموضوعها²، وتهدف التسوية على رصيد الحساب المؤقت إذا نصت عليها الصفقة، إلى دفع المبالغ المستحقة للمتعاقد للمتعامل المتعاقد بعنوان التنفيذ العادي للخدمات المتعاقد عليها مع خصم ما يأتي:

- اقتطاع الضمان المحتمل.

- الغرامات المالية التي تبقى على عاتق المتعامل عند الاقتضاء.

- الدفعات بعنوان التسبيقات والدفع على الحساب على اختلاف أنواعها، التي لم تسترجعها المصلحة المتعاقدة.

يترتب على تسوية حساب الرصيد النهائي رد اقتطاعات الضمان الاجتماعي ورفع اليد عن الكفالات التي كونها المتعامل المتعاقد عند الاقتضاء³.

II-1-3-5 الامتيازات المتعلقة بتحديد الأسعار:

مع مرور الوقت وبتأثير بعض العوامل والأسباب وعلى رأسها الأسباب الاقتصادية ترتفع أو تنخفض الأسعار المكونة للصفقة وكذا اليد العاملة ويصبح المبلغ المقترح للعرض لا يكفي ربما لتغطية حتى التكاليف الإجمالية لتنفيذ الأشغال، لذا ولتدارك هذا الخلل وإعادة التوازن الاقتصادي للعقد شرع ما يسمى بتحديد ومراجعة أسعار الصفقة. يمكن قبول تحديد الأسعار إذا كان يفصل بين التاريخ المحدد لإيداع العروض وتاريخ الأمر بالشروع في تنفيذ الخدمة أجل يفوق مدة تحضير العرض زائد ثلاثة أشهر، وكذلك إذا تطلبت الظروف الاقتصادية ذلك⁴.

من هنا نستنتج انه ضمن الشروط المنصوص عليها في الإعلان تحدد الإدارة مدة تحضير العروض وهي المدة التي تسمح للعارض بتحضير عرضه وتختلف من مشروع لآخر إضافة إلى مدة صلاحية العروض وهي المكونة من مدة تحضير العروض مضاف إليها ثلاثة (03) أشهر وهي نفس المدة التي يجب على المصلحة المتعاقدة إتمام إجراءات منح الصفقة ومنح المتعامل المتعاقد الأمر ببداية الأشغال أو التوريدات أو الدراسة في حالة انقضاء هذه المدة ولم يتحصل المتعامل المتعاقد على أمر بالبداية إما يصبح حر من الالتزام باعتبار أن أسعاره المقترحة لم تعد صالحة وانتهت مدة عرضه أو يتم تحديد أسعاره.

¹ المادة 117 الفقرة الثانية من المرجع السابق.

² المادة 109، نفس المرجع السابق.

³ المادة 120، نفس المرجع السابق.

⁴ المادة 98، نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

تحيين الأسعار لا يكون إلا في المرحلة المحصورة بين آخر أجل لصلاحيّة العرض وتاريخ تبليغ البدء بالأشغال المتعلقة بالخدمات التعاقدية، ويكون وفق الأرقام الاستدلالية القاعدية التي يجب مراعاتها هي أرقام شهر نهاية صلاحيّة العرض، غير أنه يمكن السماح بتحيين الأسعار في حالة التأخر في تنفيذ الصفقة إذا لم يتسبب في ذلك المتعامل المتعاقد¹.

وهذه المدة مهمة جداً لأنها بالنسبة للمقاول يعتمد عليها فيما يخص تقويمه للمشروع آخذاً بعين الاعتبار تقلب الأسعار، وبالنسبة للإدارة هي المدة التي يؤخذ بها عند عملية التحيين، ولتفادي هذه العملية والتي تعد عبء على الإدارة فهي تعمل جاهدة على أن تأمر المقاول بالبدء في الأشغال قبل نفاذ مدة صلاحيّة العروض.

مثال: تعلن مديرية الأشغال العمومية عن مشروع تهيئة قنوات الصرف الصحي.

- حدد في الإعلان تاريخ 2018/06/10 كآخر يوم من أجل تحضير العروض.

- يلتزم المقاول بعرضه لمدة (03) أشهر مضاف إليها مدة تحضير العروض.

- نسمي تاريخ "2018/06/10" تاريخ إيداع العروض.

- 20 يوم مدة تحضير العروض إضافة إلى (03) أشهر مدة صلاحيّة العروض (أي 110 يوماً).

- تاريخ 2018/09/30 نهاية المدة المحددة لصلاحيّة العروض.

فإذا تمكنت الإدارة من إعداد الصفقة وتقديمها إلى الهيئات المختصة والمصادقة عليها وأمرت المقاول بالبدء في تنفيذ الأشغال قبل انقضاء المدة المحددة لصلاحيّة العروض فلا تطبق لعملية التحيين.

وإذا لم تتمكن الإدارة من استكمال هذه العملية قبل 2018/09/30، وأمرت المقاول بالبدء في تنفيذ الخدمات بعد هذا التاريخ يحق له المطالبة بتحيين الأسعار.

وخلاصة القول أن تحيين الأسعار معناه تطبيق الأسعار المتداولة في تاريخ بداية الأشغال (أسعار آخر شهر لصلاحيّة العرض) بدلاً من الأسعار الموجودة بالصفقة إذا تجاوزت المدة المحددة قانوناً.

II-1-3 الامتيازات المتعلقة بمراجعة الأسعار:

مبدئياً فإن مراجعة الأسعار تشبه تحيين الأسعار وإنما تختلف عنها من ناحية شروط التطبيق ومدة الاستحقاق بالرجوع إلى المواد 101 من المرسوم الرئاسي 247/15 فإنه لا يمكن العمل بمراجعة الأسعار في الحالات الآتية²:

- في الفترة التي تغطيها صلاحيّة العروض.

- في الفترة التي يعطيها بند تحيين الأسعار.

¹ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة الجهوية للميزانية بسطيف حول الصفقات العمومية، المرفق العام، والإشراف المنتدب على المشروع، 2021، ص

² Ministère de Ressource de l'eau Algerie, Institut National de Perfectionnement de l'équipement (INPE) Algerie, **Pratique de la Révision des Prix**, session Du 21 au 25 novembre 2010, P 08.

- أكثر من مرة كل 03 أشهر.

لا يمكن العمل ببند مراجعة الأسعار إلا بعنوان الخدمات المنفذة فعلا المتعلقة بطبيعة كل خدمة حسب شروط الصفقة¹، ولا يكون السعر قابلا للمراجعة إلا إذا كان محل اتفاق يتم النص عليه كبنء في بيانات الصفقة ووفق صيغة محددة، وهو ما يعني عدم إمكانية طلب المتعاقد مراجعة السعر مهما كانت الظروف إذا لم يتم النص على عملية المراجعة وصيغتها في الصفقة وهو ما يعني أن الصفقة قد أبرمت بسعر ثابت، وغير قابل للمراجعة²، كما أن الأرقام الاستدلالية المعمول بها في صيغة مراجعة الأسعار هي الأسعار الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وفي النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي³.

II-1-3-7 الامتيازات المتعلقة بحق تسعير ظهور أشغال جديدة (الملحق):

يشكل الملحق وثيقة تعاقدية تابعة للصفقة، ويبرم في جميع الحالات إذا كان هدفه زيادة الخدمات أو تقليلها أو تعديل بند أو عدة بنود تعاقدية مستقلة.

عندما يتجاوز مبلغ الملحق أو العديد من الملاحق نسبة 15% من المبلغ الأصلي للصفقة في حالة صفقات اللوازم والدراسات، ونسبة 20% في حالة صفقات الأشغال يجب على المصلحة المتعاقدة أن تبرر للجنة الصفقات المختصة بأنه لم يتم المساس بالشروط الأصلية للمنافسة وأن الإعلان لإجراء جديد لا يسمح بإنجاز المشروع. لا يخضع الملحق إلى هيئات الرقابة الخارجية القبلية إذا كان موضوعه لا يعدل تسمية الأطراف المتعاقدة والضمانات التقنية والمالية وأجل التعاقد وكان مبلغه أو المبلغ الإجمالي لمختلف الملاحق لا يتجاوز زيادة أو نقصانا نسبة 10% من المبلغ الأصلي للصفقة⁴.

II-1-3-8 الامتيازات المتعلقة بالمناولة:

يمكن للمتعامل المتعاقد مع الهيئة العمومية منح تنفيذ جزء من الصفقة لمناول بواسطة عقد مناولة، حسب الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، ويقصد بالمناولة هو تخصيص جزء من الخدمات لفائدة طرف ثاني يطلق عليه اسم المتعامل الثانوي هذا الإجراء يقوم به المتعامل المتعاقد تحت مسؤوليته وبموافقة المصلحة المتعاقدة، وقد حدد المرسوم 247/15 نسبة المناولة بـ 40% على الأكثر⁵.

¹ المادة 101، الفقرة الثانية من نفس المرجع السابق.

² حمودي محمد، تعديل السعر في الصفقة العمومية "التحيين والمراجعة" دراسة في إطار المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة مسيلة، العدد التاسع، مارس 2018، العدد الأول، ص 173.

³ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للجوهية للميزانية بسطيف، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁴ المادة 140، نفس المرجع السابق.

⁵ المادة 141، نفس المرجع السابق.

II-2 قواعد المحاسبة العمومية:

تعتبر المحاسبة العمومية الإطار القانوني والتنظيمي لعمليات تسيير الأموال العمومية لوحدات القطاع العام والتي لا تهدف إلى تحقيق عوائد وأرباح مالية، فهي تعبر عن القواعد والكيفيات الملزمة للأعوان العموميين والواجب إتباعها عند صرف النفقات العمومية وتحصيل الإيرادات العمومية من خلال توزيع المهام وتحديد المسؤوليات.

II-2-1 مفهوم المحاسبة العمومية ومجالات تطبيقها:

هي مجموعة النصوص القانونية من تعليمات ومناشير* تصدرها المديرية العامة للمحاسبة التابعة لوزارة المالية بصفة منفردة أو بالتنسيق مع المديريات والهيئات الرسمية الأخرى في إطار التنظيم المالي والمحاسبي لتسيير الأموال العمومية، وقد حدد القانون 90-21 في المادة الأولى الهيئات العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية في الميزانية العامة للدولة (نفقات التسيير، نفقات التجهيز والاستثمار العمومي بما فيها حسابات التخصيص الخاص)، المجلس الدستوري، المجلس الشعبي الوطني، مجلس المحاسبة، الميزانيات الملحقة، ميزانيات الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري كالمستشفيات والجامعات بالإضافة لمجلس الأمة بعد تأسيسه، ما يميز هذه الهيئات عن غيرها من المؤسسات العمومية الاقتصادية ذات الطابع الصناعي والتجاري هو كونها خاضعة للقانون العام أي أن إدارتها تتم وفق قواعد القانون الإداري كما أنها تتصرف في معظم الأحيان كسلطات عمومية، ونجد القائمين على هذه الهيئات آمرين بالصرف إما معينون كالمدرء أو منتخبون كالوزراء ورؤساء المجالس الانتحائية ومحاسبها معينون من قبل وزير المالية. كما تعمل على إظهار الشروط الموضوعية والملائمة لتنفيذ، وتسيير ميزانيات الهيئات العمومية السابقة الذكر، بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات والمهام لأعوان تنفيذ الميزانية والرقابة على أموال الدولة، وتعتبر المحاسبة العمومية فرعا من فروع القانون العام وليس فرعا من فروع المحاسبة كما يعتقد الكثيرون.

II-2-2 الأعوان المكلفون بتنفيذ المشاريع العمومية:

* تعدد وتتجدد هذه القواعد والتنظيمات المتعلقة بالمحاسبة العمومية من قوانين، مراسيم وتعليمات لتتماشى والظروف الراهنة للدولة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15-08-1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
- قانون 84-17 المؤرخ في 17 يوليو 1984، والمتعلق بقوانين المالية المعدل.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-312 المؤرخ في 17-09-1997 والمحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمرين بالصرف والمحاسبون العموميون.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-311 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، والمتعلق بتعيين المحاسبين العموميين واعتمادهم.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-312 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 المتضمن شروط الأخذ بمسؤولية المحاسبين العموميين، وإجراءات مراجعة باقي الحسابات وكيفية اكتتاب تأمين يغطي مسؤولية المحاسبين العموميين.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 المتضمن إجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-314 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 المتعلق بإجراء تسخير الأمرين بالصرف للمحاسبين العموميين.

بعد المصادقة على ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي ضمن الميزانية العامة للدولة وحسابات التخصيص الخاص من طرف السلطة التشريعية يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون المتعلق بالميزانية ونشره في الجريدة الرسمية¹، وذلك من أجل قيام الجهات والهيئات الإدارية المختصة بتنفيذها أي الانتقال من مجال التقدير والتوقع للسنة المقبلة إلى مجال الواقع الملموس.

II-1-2-1-1-1-1-1 المراقب المالي:

بالرغم من أن المراقب المالي يلعب دورا مهما في الرقابة القبلية على تنفيذ النفقات العمومية بأنواعها، والتي لا يمكن الالتزام بتنفيذها دون تأشيرته إلا أن مختلف القوانين المنظمة لسير العمليات المالية في الجزائر لا تعتبر المراقب المالي عوناً من أعوان تنفيذ الميزانية العامة وإنما تعتبره كهيئة رقابية.

فالمراقب المالي هو شخص تابع لوزارة المالية ويتم تعيينه بمقتضى قرار وزاري يمضيه الوزير المكلف بالميزانية²، ويكون مقره الوزارة المعين بها أو على مستوى الولاية ويعمل بمساعدة مساعدين له يعينون بموجب قانون وزاري، ورقابة المراقب المالي هي رقابة شرعية وليست مراقبة ملائمة إذ أنها تقوم على رقابة شرعية النفقة³.

❖ النظام القانوني للمراقب المالي:

تنظم بصفة مبدئية وظيفة المراقب المالي كل من المواد 58، 59، 60 من قانون 90-21 المتعلق بالحاسبة العمومية، فقد أعطت للمراقب المالي مهمة المراقبة المسبقة لعمليات النفقات بأنواعها فهو يسهر كذلك على التطبيق الكامل لقواعد الميزانية العامة من حيث التنفيذ وفق القوانين والتشريعات المعمول بها من خلال قانون الصفقات المعمول به فهو لا يتدخل في الإيرادات، فالمادة 58 تحدد مهام المراقب المالي كما يلي:

- مراقبة عملية الالتزام، فالدولة لا يمكن أن تلتزم إلا في حدود مطابقة القانون وهي مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتق الأمر بالصرف لأنه يتصرف باسم الدولة .
- التأكد من صحة الالتزامات التي يقرها، (نقصد هنا الصحة القانونية).
- التحقق من وجود الاعتمادات الكافية لتغطية العملية الملتزم بها.
- التأكد من صحة الالتزام بأن يمنح تأشيرة توضع على الوثائق المكونة لملف الالتزام والذي يقدمه الأمر بالصرف قبل تنفيذ عملية الشراء (الموافقة على الفاتورة الشكلية التي تعتبر الضوء الأخضر للأمر بالصرف لتنفيذ نفقات الفاتورة)، فإن لم يكن الملف مطابقاً للقانون يجب على المراقب المالي أن يرفض إعطاء التأشيرة شريطة أن يبرر ذلك الرفض كتابيا.

¹ يسرى أبو العلي، محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² المادة 60 من قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15-08-1990 والمتعلق بالحاسبة العمومية..

³ بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2010، ص 129.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

- مساعدة الأمر بالصرف وتقديم الإرشادات الضرورية التي يلتزمها والخاصة بعمليات تنفيذ النفقات.
- تقديم معلومات وإحصائيات دورية خاصة بالالتزامات ومستوى الاعتمادات لوزير المالية "شهرية أو سنوية" تفيد به في إعادة تنظيم العمل.

❖ مجال تطبيق الرقابة (رقابة الالتزام بالنفقات):

- وفقا لنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي 92-414 فإن للمراقب المالي رقابة على النفقات العمومية سواء "نفقات التسيير" أو "نفقات التجهيز العمومي" التي يلتزم بها الآمر بالصرف من خلال عدة ميزانيات وهي كآآتي:
- ✓ ميزانيات المؤسسات والإدارات التابعة للدولة: أي ميزانية كل وزارة حيث أنه لكل قطاع وزاري ميزانيته الخاصة به تحدد فيه نفقاته وكذا نفس الأمر بالنسبة للهيئات والإدارات التابعة للدولة.
 - ✓ الميزانيات الملحقة: لا توجد حاليا حيث كانت تخص البريد والمواصلات ثم ألغيت بموجب قانون المالية لسنة 2004.
 - ✓ ميزانية الولاية: وهي عبارة عن جدول تقدير لإيرادات والنفقات الخاصة بالولاية، وهي الأخرى خاضعة لرقابة المراقب المالي.
 - ✓ ميزانية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري: حيث تخضع هي الأخرى لرقابة المراقب المالي¹.
- بالنسبة لجميع هذه الميزانيات تخضع لرقابة المراقب المالي الذي يراقب الالتزام بالنفقة ويراقب الأمر بالصرف الذي عليه أن يحصل على تأشيرته.
- كما أضاف المرسوم التنفيذي الجديد رقم 09-374 في مادته التاسعة كل من ميزانيات البلديات، وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتقني².
- وبممارسة المراقب المالي مهامه الرقابية لدى (الإدارة المركزية، الولاية والبلدية) بحيث يختص في حدود صلاحياته:
- ✓ المراقب المالي البلدي: يختص بالرقابة السابقة على نفقات البلدية والمخطط البلدي للتنمية.
 - ✓ المراقب المالي الولائي: يختص بالرقابة السابقة على نفقات ميزانية الدولة للمصالح الغير مرمزة وميزانيات المؤسسات العمومية التابعة له، وحسابات التخصيص الخاص في حدود اختصاصه.
 - ✓ المراقب المالي المركزي: مهمته تتمثل في الرقابة السابقة على نفقات الوزارات والمصالح المركزية على المستوى المركزي.
- ❖ العناصر الخاضعة لرقابة المراقب المالي:
- لقد بينت المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414¹ السابق ذكره العناصر التي تخضع لرقابة المراقب المالي وهي محددة كما يلي:

¹ نفس المرجع السابق، ص 129 و 130.

² المادة 09 من المرسوم التنفيذي الجديد 09-374 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها.

- صفة الأمر بالصرف.
- تطابق الالتزام بالنفقة مع القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل.
- توفر الاعتمادات أو المناصب المالية.
- التخصيص القانوني للنفقة.
- مطابقة مبلغ الإلتزام للعناصر المبينة في الوثيقة المرفقة.
- وجود التأشيرات أو الآراء المسبقة التي سلمتها السلطة الإدارية المؤهلة لهذا الغرض، عندما تكون مثل هذه التأشيرة قد نص عليها التنظيم الجاري به العمل، كتأشيرة لجنة الصفقات بالنسبة للمشاريع العمومية.

❖ مسؤوليات المراقب المالي:

تتمثل مسؤوليات المراقب المالي في ما يلي:

- ✓ **المسؤولية الإدارية والتأديبية:** لا تطبق عليه المسؤولية المالية والشخصية لأنه لا يعتبر عوناً محاسبياً، ويكون مسؤولاً إدارياً أمام وزير المالية، وتقوم المسؤولية الإدارية عليه والتي تعرضه لعقوبات تأديبية في حالة مخالفته لأحد الأحكام التنظيمية والمتعلقة بالسير الحسن لمهامه شخصياً أو أحد أعوان مصالحة كونه يعد مسؤولاً عن سير المصالح الموضوعة تحت سلطته وعن التأشيرات التي يسلمها² مما يعرضه لعقوبات إدارية تأديبية.
- ✓ **المسؤولية المحاسبية:** تتمثل المسؤولية المحاسبية للمراقب المالي في ضبط حسابات الالتزامات للنفقات العمومية والتحويلات الجارية عليها، ومتابعة الأرصدة المتوفرة³ (محاسبة بسيطة)، وإعداد التقارير الدورية لوزارة المالية، المديرية العامة للميزانية والتنسيق مع باقي الهيئات العمومية المعنية بالنفقات العمومية.
- ✓ **المسؤولية الجزائية:** ونذكر على الخصوص التأخير الغير الشرعي في منح التأشيرة للنفقات، بالإضافة إلى عدم المراعاة والاحترام الانضباط الموازناتي المالي الذي يعرض المراقب المالي إلى المتابعة من طرف مجلس المحاسبة والذي بإمكانه فرض غرامات مالية على المراقب المالي.

أما في حالة ارتكاب المراقب المالي لجرائم مالية كالرشوة فتتحرك ضده النيابة العامة ويحال على المحاكم المختصة.

II-1-2-2- الأمرين بالصرف:

يمثل الأمرين بالصرف رؤساء ومديري الهيئات والمؤسسات المدنية والسياسية في الجزائر.

❖ تعريف الأمر بالصرف:

يعرف الأمر بالصرف على أنه: "كل شخص مؤهل قانوناً لتنفيذ عمليات تتعلق بأموال الدولة ومؤسساتها وجماعتها العمومية سواء كانت هذه العمليات تتمثل في الإيرادات أو النفقات"¹، وبحسب المادة 23 من قانون 90-21 المتعلق

¹ المرسوم التنفيذي 92-414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها.

² المادة 31، المرسوم التنفيذي الجديد 09-374، مرجع سبق ذكره.

³ المادة 28، المرسوم التنفيذي الجديد 92-414، مرجع سبق ذكره.

بالحاسبة العمومية: "يعد الأمر بالصرف في مفهوم هذا القانون كل شخص مؤهل لتنفيذ العمليات المشار إليها في المواد "16-17-19-22-21"، وتشمل العمليات المشار إليها في هذه المواد (الالتزام، التصفية، وإصدار الأوامر بالدفع). وعليه يمكن القول أن الأمر بالصرف على أنه كل شخص تابع للدولة أو جماعة محلية أو هيئة عمومية وله الحق في الالتزام بالدين وتصفيته والأمر بالدفع، والأمر بالصرف هو شخص معين أو منتخب لتولي وظيفة أو منصب معين.

❖ تصنيف الأمرين بالصرف:

يمكن التمييز بين صنفين من الأمرين بالصرف: "الأمر بالصرف الرئيسي (الابتدائي) والأمر بالصرف الثانوي"¹.
✓ الأمر بالصرف الرئيسيون: هم الأشخاص المتواجدون في أعلى الهرم الإداري حيث تسجل لهم الاعتمادات مباشرة لتنفيذها، ونجد مختلف أنواع الأمرين بالصرف الرئيسيين في المادة 26 من قانون الحاسبة العمومية وهم كالتالي:
- الوزراء: لهم صفة الأمر بالصرف الرئيسي أو الابتدائي للميزانية العامة للدولة، حيث يعتبر الوزير هو المؤهل الوحيد في إطار رخصة الميزانية بإقراره للإيرادات وتسديد النفقات.
- الولاة: يعتبر الوالي أمر بالصرف رئيسي عندما يتصرف باسم ميزانية الولاية.
- المسؤولون المعنيون على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري: عندما ينفذون عمليات خاصة بالمؤسسة المعنية على رأسها.

- مسؤولي مصالح الدولة المستفيدة من ميزانية ملحقة.

✓ الأمرين بالصرف الثانويين: نتيجة لزيادة وتوسع النشاط الاقتصادي والإداري للدولة أصبح من الصعب على الأمرين بالصرف الرئيسيين القيام بكل العمليات المالية للميزانية العامة للدولة وجماعاتها المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، سمح القانون بظهور فئة ثانية من الأمرين بالصرف وهي فئة الأمرين بالصرف الثانويين وهم رؤساء المصالح الغير مكرزة المتواجدة على المستوى المحلي (المدراء التنفيذيون للوزارات على مستوى الولايات) الذين يقومون بتسيير الاعتمادات المفوضة لهم من طرف الأمرين بالصرف الرئيسيين، ومثال ذلك أن يقوم وزير الأشغال العمومية على المستوى المركزي بتفويض جزء من الاعتمادات المخصصة لقطاعه والخاصة بانجاز بعض المشاريع والأشغال العمومية على مستوى إقليم ولاية تلمسان إلى مدير الأشغال العمومية لولاية تلمسان والذي يعتبر أمر بالصرف ثانوي.

كما يعد رؤساء المراكز والقنصليات الجزائرية بالخارج أمرين بالصرف ثانويين.

¹ حسين الصغير، دروس في المالية والحاسبة العمومية، دار المحمدية، العاصمة الجزائر، 1999، ص 136.

² المادة 06 من المرسوم التنفيذي 91-313، المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، والمحدد لإجراءات الحاسبة التي يمسكها الأمر بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفيةها ومحتواها.

✓ الأمر بالصرف الوحيد: منحت صفة الأمر بالصرف الوحيد للوالي لتنفيذ العمليات الغير مكرزة للتجهيز العمومي¹ (برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي)، وهذا نظرا لحكم طبيعتها الجغرافية يستحسن تسجيلها باسم شخص محلي كفى لتسييرها، وفي إطار البرامج القطاعية الغير مكرزة، الوالي يعتبر أمر بالصرف وحيد لأنه يمثل جميع الأمرين بالصرف الابتدائيين.

✓ التفويض بالإمضاء: يمكن للأمرين بالصرف تفويض صلاحياتهم للأعوان التابعين لهم سواء لاستخلافهم في حالة غيابهم أو حصول أي مانع لتخفيف العبء عنهم، وذلك بموجب قرار يبلغ إلى المحاسب في حدود السلطات المخولة لهم أو دائما تحت مسؤوليتهم.

أما فيما يخص الاعتمادات المفتوحة حيث يفوض الأمر بالصرف الرئيسي تنفيذ بعض الاعتمادات إلى أحد الأعوان التابعين له ليصبح بموجب هذا التفويض أمر بالصرف ثانوي له حسابه الإداري الخاص به ومسؤوليته مستقلة على الأمر بالصرف الرئيسي إلا أنه يبقى دائما له إداريا.

❖ مسؤوليات الأمرين بالصرف:

✓ المسؤولية السياسية: وتشمل أعضاء الحكومة والوزراء الذين لهم صفة الأمر بالصرف الرئيسي ورؤساء المجالس الشعبية البلدية بصفتهم أمرين بالصرف رئيسيين في ميزانية البلدية.

✓ المسؤولية التأديبية: ويتحملها الأمرين بالصرف الثانويين كمدراء المصالح المختلفة في الدولة الذين يرتكبون مخالفات في تسيير الميزانية وتشمل هذه العقوبات (الإنذار، التوبيخ، التنزيل في الرتبة، العزل،...).

✓ المسؤولية المدنية: يعد الأمرين بالصرف مسؤولين مدنيا وجزائيا على صيانة واستعمال الممتلكات المكتسبة من الأموال العمومية، وبهذه الصفة فهم مسؤولون شخصيا على مسك الجرد للممتلكات المنقولة والعقارية المكتسبة أو المخصصة لهم².

✓ المسؤولية الجزائية: وهذا عندما يقوم الأمرين بالصرف بمسؤوليات مخالفة للتشريعات والتنظيمات القانونية السائرة المفعول كارتكاب الجرائم المالية (الاختلاس، الرشوة والمحابة في مجال الصفقات العمومية) فتتحرك ضدهم النيابة العامة ويحاولون على المحاكم.

✓ المسؤولية عن عدم المراعاة والاحترام الانضباط الميزانياتي: وتقوم هذه المسؤولية بسبب الأخطاء والمخالفات لقواعد الانضباط الميزاني والمالي، ويحكم عليه مجلس المحاسبة بالغرامة المالية (عدم احترام حجم الاعتمادات المخصصة وتخصيصاتها، عدم مراعاة قواعد وتنظيمات الصفقات العمومية).

¹ عمر دباغ والآخرون (قضاة مجلس المحاسبة)، الدليل العام لمراقبة الحسابات، مجلس المحاسبة الجزائري، 2020، ص 23.

² المادة 32 من قانون 90-21، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

- وبحسب المادة 88 من الأمر 95-20: يعتبر مخالفات لقواعد الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية، الأخطاء التي تكون خرقا صريحا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسري على استعمال و تسيير الأموال العمومية أو الوسائل المادية وتلحق ضررا بالخزينة العمومية أو بهيئة عمومية، ويمكن ذكر هذه الأخطاء في 15 حالة كما يلي:
- خرق الأحكام التشريعية و التنظيمية المتعلقة بتنفيذ الإيرادات والنفقات.
 - استعمال الاعتماد أو المساعدات المالية التي تمنحها الدولة والجماعات الإقليمية و المؤسسات العمومية أو الممنوحة بضمان منها لأهداف غير الأهداف التي منحت من أجلها صراحة.
 - الالتزام بالنفقات دون توفر الصفة أو السلطة أو خرقا للقواعد المطبقة في مجال الرقابة القبلية.
 - الالتزام بالنفقات دون توفر الاعتمادات أو تجاوز الترخيصات الخاصة بالميزانية.
 - خصم نفقة بصفة غير قانونية من أجل إخفاء إما تجاوز في الاعتمادات أو لتغيير التخصيص الأصلي للالتزامات أو القروض المصرفية الممنوحة لتحقيق عمليات محددة.
 - تنفيذ عمليات النفقات خارجة بشكل واضح عن هدف أو مهمة الهيئات العمومية.
 - الرفض الغير مؤسس للتأشيرات أو العراقيل الصادرة من طرف هيئات الرقابة القبلية أو التأشيرات الممنوحة خارج الشروط القانونية.
 - عدم احترام الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بمسك المحاسبات وسجلات الجرد، والاحتفاظ بالوثائق والمستندات الثبوتية.
 - التسيير الخفي للأموال أو القيم أو الوسائل أو الأملاك العامة.
 - كل تهاون يترتب عنه عدم دفع حاصل الإيرادات الجبائية أو الشبه جبائية التي كانت موضوع اقتطاع من المصدر في الآجال، ووفق الشروط التي أقرها التشريع المعمول به.
 - التسبب في إلزام الدولة أو الجماعات الإقليمية أو الهيئات العمومية بدفع غرامة تهيدييه أو تعويضات مالية نتيجة عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي أو بصفة متأخرة لأحكام القضاء.
 - الاستعمال التعسفي للإجراء القاضي بمطالبة المحاسب العمومي بدفع النفقات على أسس غير قانونية أو غير تنظيمية.
 - أعمال التسيير التي تتم باختراق قواعد إبرام وتنفيذ العقود التي ينص عليها قانون الصفقات العمومية.
 - عدم احترام القوانين التي تخضع لها عمليات بيع الأملاك العمومية التي لم تعد صالحة للاستعمال أو المحجوزة من طرف الهيئات العمومية.
 - تقديم وثائق مزيفة أو خاطئة إلى مجلس المحاسبة أو إخفاء مستندات عنه.

II-1-2-3 المحاسبين العموميين:

تمثل شبكة المحاسبين العموميين مختلف المصالح الخارجية والداخلية للخزينة العمومية على المستوى الوطني.

❖ تعريف المحاسبين العموميين:

وفقا المادة 33 من قانون 90-21 المتعلق بالحاسبة العمومية: "يعد محاسبا عموميا كل شخص يعين للقيام بالعمليات التالية:

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات.

- ضمان حراسة الأموال والسندات والقيم والأشياء أو المواد المكلف بها وحفظها.

- حركة حسابات الموجودات".

ويتم تعيين المحاسبين العموميين واعتمادهم من طرف وزير المالية وبالتالي فهم يخضعون لسلطته، وتمثل مهامهم في النظر في مشروعية تنفيذ العمليات المالية في الميزانية (عمليات النفقات والإيرادات العمومية) وذلك من خلال التدقيق ومراقبة المعلومات الموجودة في الوثائق الاثباتية والأوامر بالدفع أو التحصيل الصادرة عن الأمرين بالصرف، ويلزم كل محاسب عمومي بإعداد تقارير دورية حول وضعية الخزينة التي يشرف عليها لإطلاع الوزير على وضعية الأموال العمومية.

❖ أنواع المحاسبين العموميين:

تنص المادة 09 من المرسوم 91-313 الذي يحدد إجراءات الحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون والمؤرخ في 07 سبتمبر 1991 على أنه: "يكون المحاسبون العموميون إما رئيسيين أو ثانويين ويتصرفون بصفة مخصص أو مفوض".

✓ المحاسبون العموميون الرئيسيون: وهو المحاسب الذي له مهمة تركيز الحسابات على مستوى التقسيم الإقليمي، وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 311-91 في المادة 31 يتصف بصفة المحاسبين الرئيسيين التابعين للدولة كل من:

- العون المحاسبي المركزي للخزينة:

ويتولى مهمتين أساسيتين:

- تركيز كل الحسابات التي يتكفل بها المحاسبون أمين الخزينة المركزية وأمين الخزينة الرئيسي.

- متابعة الحساب المفتوح باسم الخزينة العمومية على مستوى البنك المركزي، فهو لا يملك الصندوق.

- أمين الخزينة المركزية:

هو المسؤول عن تنفيذ الميزانية على المستوى المركزي، فله مهمة إنجاز عمليات الدفع الخاصة بميزانيات التسيير وكذا ميزانيات التجهيز والاستثمار العمومي للوزارات، قد يصعب في بعض الحالات على أمين الخزينة المركزية أن يتابع عمليات خاصة بمؤسسات وطنية بعيدة عن العاصمة ولهذا يمنح تفويضا لأمين الخزينة الولائي.

- أمين الخزينة الرئيسية:

بحسب المادة 07 من نفس المرسوم يعد أمين الخزينة الرئيسي المحاسب المكلف (المخصص) بالمعاشات العسكرية الخاصة بالعجز والتقاعد بالإضافة إلى المعاشات المخصصة للمجاهدين وذوي الحقوق ويتكفل كذلك ب:

- تنفيذ العمليات المتعلقة بالحسابات الخاصة للخزينة والاقتراضات.
 - مسك المحاسبة العامة للدولة.
 - أمين الخزينة الولائي:
- يتكفل بمهام تركيز العمليات التي يجريها المحاسبون الثانويين على مستوى ولايته ويتولى إنفاق نفقات الدوائر الوزارية على المستوى المحلي أي تلك التي يأمر بصرفها الآمرون بالصرف.
- أمين خزينة البلدية: يعد أمين خزينة البلدية محاسبا عموميا رئيسي لميزانية البلدية¹.
 - ✓ المحاسبون الثانويين: ورد ذكرهم في المادة 32 من المرسوم التنفيذي 313/91، ويختلف المحاسب الثانوي عن الرئيسي في كون هذا الأخير له جميع الصلاحيات في جميع المجالات أما المحاسب الثانوي فغالبا ما يكون اختصاصه في تنفيذ نوع محدد من المجالات، ويتصف بصفة المحاسبين الثانويين كل من:
 - قابض الضرائب (les receveurs des impôts)
 - قابض الجمارك (les receveurs des douanes)
 - قابض أملاك الدولة (les receveurs des domaines)
 - محافظو الرهون (les conservateurs des hypothèque)
 - أمين خزينة البلدية (les trésoriers communaux)
 - أمين خزينة المؤسسات الصحية والقطاعات الاستشفائية (les trésoriers des centres hôpital universitaires).
- كما المرسوم الرئاسي رقم 97-498 المؤرخ في 27-12-1997، والمتعلق بالتسيير الإداري والمالي للمراكز الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج صفة العون المحاسبي للشخص المكلف بتنفيذ الإيرادات والنفقات بحيث يعد محاسبا ثانويا مرتبط بالخزينة المركزية، كما يعد رئيس المركز آمر بالصرف ثانوي.
- ✓ المحاسبون المخصصون والمفوضون:
- المحاسبين المخصصون: هم المكلفون بإعطاء تقييد نهائي لعمليات الإيرادات والنفقات، ويعدون مسؤولين عليها أمام الجهات الرقابية كمجلس المحاسبة².
 - المحاسبين المفوضين: هم الذين ينفذون عمليات الإيرادات والنفقات لحساب المحاسبين المخصصين، والذين يتعين عليهم إجراء التحويل لهم، فهم المخولين الوحيديين لضمان تقييدها النهائي³.
- وبناء على ما سبق يمكن تلخيص شبكة المحاسبين العموميين في الجزائر من خلال الشكل التالي:

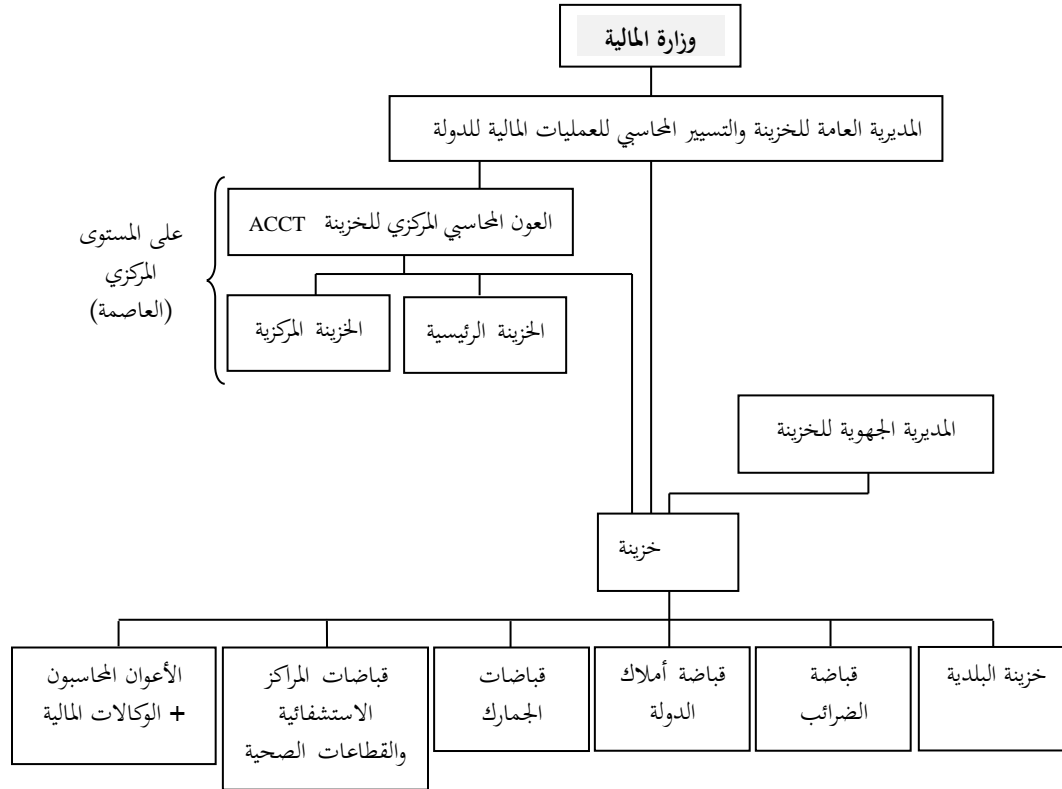
¹ المادة 54 من المرسوم الرئاسي 97-498، والمؤرخ في 27 ديسمبر 1997، والمتعلق بالتسيير الإداري والمالي.

² المادة 12 من المرسوم التنفيذي 91-313، المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، والمحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفيةها ومحتواها.

³ المادة 13 من نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

شكل (2-6): مخطط شبكة المحاسبين العموميين في النظام الإداري الجزائري



المصدر: برمضان بلقاسم، الخزينة العمومية، تكوين المفتشين المركزيين للخزينة، المحاسبة والتأمينات، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، ولاية تيبازة، دفعة 2010-2011، ص 29.

❖ مسؤوليات المحاسبين العموميين:

تمتد مسؤولية المحاسبين العموميين للمهام المخولة لهم، إضافة إلى أنهم مسؤولون مبدئياً عن الأعوان التابعين له في المصالح التي يشتغلون بها، كما يمكن أن تكون المسؤولية تضامنية بين المحاسبين العموميين والأشخاص الموضوعين تحت سلطتهم¹، كما أن المحاسبين العموميين بعد نهاية كل سنة مالية أو انتهاء مهامهم يستوجب عليهم إيداع حسابات تسييرهم لدى مجلس المحاسبة² لمراجعتها والتدقيق في صحة العمليات ومدى مطابقتها للأحكام التشريعية والتنظيمية³. فالمحاسب العمومي كغيره من الموظفين يمكن أن يتعرض إلى المسؤولية التأديبية أو المدنية أو الجزائية، وإضافة إلى ذلك يمكن أن يتعرضوا إلى مسؤولية أخرى خاصة بهم تتمثل في المسؤولية الشخصية والمالية نتيجة الخطأ أو عدم مراعاتهم لقواعد المحاسبة العمومية ومحاسبة مدونة الخزينة (محاسبة الدولة)، ينتج عنها إجبارهم على تعويض الضرر من

¹ المادة 40 من قانون 90-21، المؤرخ في 15 أوت 1990، والمتعلق بقانون المحاسبة العمومية.

² المادة 60 من الأمر رقم 95-20، المؤرخ في 15 جويلية 1995، والمتعلق بمجلس المحاسبة.

³ المادة 75 من نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

أمواهم الخاصة للهيئات العمومية (باقي الحساب)، ولعل أهم سبب لإقحام المسؤولية الشخصية والمالية للمحاسب العمومي هي تجنب تبذير الأموال العمومية وتشديد الرقابة.

- شروط الأخذ بمسؤولية المحاسب العمومي:

تحدد المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 91-312 المؤرخ في 07-09-1991 الشروط الواجب توافرها لكي تقوم المسؤولية الشخصية والمالية للمحاسب العمومي في ما يلي:

- عجز في حساب الصندوق
- تسديد نفقة خطأ
- إيراد لم يحصل ولم تتخذ الإجراءات الضرورية لتحصيله (تجاوز المحاسب العمومي)
- ضياع السندات أو القيم بالنسبة للمحاسبة العينية.

■ مجلس المحاسبة:

بعد رقابة وفحص مجلس المحاسبة للوثائق والمستندات المحاسبية كحساب التسيير للمحاسب العمومي، ففي حالة عدم تسجيل لأية أخطاء أو مخالفات فيتم منح المحاسب العمومي الإبراء بقرار نهائي، أما في حالة تسجيل المجلس لنقص مبلغ، أو صرف نفقة غير قانونية أو غير مبررة، أو إيراد غير محصل فيتم وضع المحاسب العمومي في حالة مدين¹ (باقي الحساب)، كما يمكن لوزير المالية إصدار قرار بتصفية باقي الحسابات ويسمى أيضا باقي الحساب الإداري، يعتبر الحكم أو القرار سند تنفيذي وتطبق على المحاسب العمومي المعني فوائده التأخير.

II-2-3 مبدأ الفصل بين المحاسب العمومي و الأمر بالصرف:

إن "مبدأ الفصل أو التناهي بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي"^{*} يعتبر من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحاسبة العمومية، بحيث أنه لا يمكن للأمر بالصرف القيام بالمهام المخولة للمحاسب العمومي في نفس الوقت، بمعنى أنه يجب أن يكون الأمر بالصرف والمحاسب العمومي شخصيين متميزين أحدهما يراقب العمليات التي يقوم بها الآخر،

¹ المادة 83 من نفس المرجع السابق.

^{*} على الرغم من أن مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي يعد أحد أهم مبادئ وقواعد المحاسبة العمومية إلا أنه توجد بعض الاستثناءات المحدودة على هذا المبدأ بالنسبة لبعض النفقات العمومية لضمان السير الحسن لبعض الأموال العمومية، وهي محصورة في ما يلي:

- حالات الدفع بدون أمر بالصرف مسبق (Païement sans ordonnancement préalable):

- الدفع بواسطة وكالات التسبيقات.
- أصل رأسمال وفوائده المستحقة على قروض الدولة، وكذا خسائر سعر الصرف المتعلقة بأصل رأس المال.
- النفقات ذات الطابع النهائي المنفذة في إطار عمليات التجهيز العمومي الممولة من المساعدات الخارجية.

- حالات الدفع بدون أمر بالصرف (Païement sans ordonnancement):

- معاشات المجاهدين ومعاشات التقاعد المسددة من ميزانية الدولة.
- رواتب أعضاء القيادة السياسية والحكومة.
- المصاريف والأموال الخاصة (Les frais et fond spéciaux).

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

وينتج عن ذلك استقلالية المحاسب العمومي عن سلطة الأمر بالصرف¹، فالمحاسب العمومي موظف تابع لوزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة بالضبط يمارس وظيفته في إحدى خزائن الدولة بينما الأمر بالصرف تابع لمختلف الوزارات والمديريات والمؤسسات التابعة لها أو المستقلة كالجماعات المحلية، ويمكن إيجاز أهم مبررات ودوافع مبدأ الفصل في الجدول التالي:

جدول رقم (2-9): مبررات ودوافع مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي.

تفادي الغش	وحدة الصندوق	تسهيل عملية الرقابة	توزيع المهام
- صعوبة التواطؤ نظرا لعدم الانتماء لنفس الهيئة. - إخفاء المعلومات والوثائق غير ممكن وغير دائم نظرا لازدواجية الحفظ بين المحاسب العمومي والأمر بالصرف.	- وحدة الخزينة تتطلب خضوع جميع المحاسبين العموميين إلى سلطة واحدة تتمثل في سلطة وزير المالية، وهذا ما يؤدي إلى خلق الانسجام والتكامل بين المهام من نفس الطبيعة.	- إمكانية قيام رقابة متبادلة: تكفي المقارنة البسيطة بين المحاسبة التي يملكها الأمر بالصرف ومحاسبة المحاسب العمومي على مستوى الخزينة لمعرفة الخلل.	- تدعيم التخصيص وإتقان العمل: إن زيادة واتساع نشاطات الدولة تتطلب مؤهلات مختلفة، مؤهلات إدارية وأخرى محاسبية، وذلك لزيادة فعالية تخطيط وتنفيذ المشاريع العمومية.

SOURCE: Ali Bissaad, *droit de la comptabilité publique*, éditions Houma, Alger, 2004.

II-3 قوانين المالية:

تختلف قوانين المالية بأصنافها مع مختلف القوانين الأخرى من حيث طبيعتها وأهدافها لكونها عبارة عن أرقام تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق أهداف المالية العمومية على أرض الواقع عن طريق إظهار مختلف القواعد والضوابط المتعلقة بتسيير مالية الدولة، وتصنف قوانين المالية إلى ثلاثة أصناف (قانون المالية السنوي، قانون المالية التكميلي أو التعديلي، وقانون ضبط الميزانية)، نذكرها في ما يلي:

II-3-1 قانون المالية السنوي:

هو قانون توقعي لمجموع الموارد والتكاليف العامة المتوقعة للدولة لفترة زمنية محددة بسنة تبدأ في 01-01 وتنتهي في 31-12 من كل سنة، ويتم تحضير قانون المالية السنوي من طرف الحكومة وتتم مناقشته والرقابة عليه من طرف البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) بعد إطلاع لجنة المالية والميزانية للبرلمان عليه كونها تضم مختصين وخبراء في مجال الاقتصاد والمالية، ويحتوي مشروع قانون المالية على قسمين منفصلين²، هما على التوالي:

¹ حسين الصغير، مرجع سبق ذكره، ص 141.

* تعبر هذه الأقسام عن أهم ملامح توجهات السياسة الاقتصادية للدولة خاصة السياسة المالية منها من خلال حجم النفقات العمومية وتوجهاتها، بالإضافة إلى مختلف الأحكام والتشريعات المتعلقة بالسياسة الجبائية بنوع من التفصيل، إلا أننا في هذا العنصر قمنا بالتطرق إلى أهم جوانب لأقسام والأجزاء المرتبطة بنفقات التجهيز والاستثمار العمومي، وحسابات التخصيص الخاص فقط، وذلك تماشياً مع موضوعنا، والمتعلق بأثر المشاريع العمومية على متغيرات الاقتصاد الكلي لحالة الجزائر.

² المادة 67 من قانون 17/84، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

- **القسم الأول** يتعلق بالاقترحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية، والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية وفق المخطط الإنمائي.

- أما **القسم الثاني** فيتعلق بالمبلغ الإجمالي للاعتمادات المخصصة في إطار الميزانية العامة (نفقات التسيير، ونفقات التجهيز والاستثمار)، وتدرج كذلك في القسم الثاني¹:

- الترخيصات الإجمالية للنفقات والإيرادات بالنسبة لكل ميزانية ملحقة.
- الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة بالجزينة ومن بينها حسابات التخصيص الخاص ذات الطابع الاستثماري.

- الأحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة.

ويرفق قانون المالية السنوي من جانب ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي²:

- تقرير تفسيري للتوازن الاقتصادي والمالي والنتائج المحصل عليها وآفاق المستقبل.
- توزيع النفقات ذات الطابع النهائي بالنسبة للمخطط السنوي للدولة بحسب كل قطاع.
- توزيع رخص الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية بحسب كل قطاع.
- قائمة الحسابات الخاصة بالجزينة من بينها حسابات التخصيص الخاص مواردها ونفقاتها.

II-3-2 قانون المالية التكميلي أو التعديلي (المتمم):

تعتبر الاعتمادات المالية لميزانية الدولة المخصصة ضمن قانون المالية السنوي عبارة عن تقديرات توقعية لكافة نشاطات الدولة، وبعبارة أخرى يمكن القول على أنها مجمل التكاليف الأولية المتوقعة للنشاط الحكومي (نفقات التسيير، ونفقات التجهيز والاستثمار العمومي) والموارد اللازمة لتغطيتها (التمويل)، وغالبا ما يتم تجاوز هذه الاعتمادات لعدة أسباب، قد تكون ذاتية متعلقة بضعف التقدير والدراسات، أو أسباب اقتصادية ومالية مرتبطة بتقلبات أسعار الصرف والمواد في الأسواق، أو صعوبة في التمويل نتيجة تراجع الموارد المالية للدولة... الخ، وهو ما استوجب ضرورة تعديل وتصحيح هذه الانحرافات والاختلالات لتتماشى وطبيعة الاحتياجات المستجدة في النشاط الاقتصادي والمالي للدولة من خلال قانون المالية التكميلي أو التعديلي، والذي يخضع لنفس الإجراء التشريعي لقانون المالية السنوي³.

II-3-3 قانون ضبط الميزانية:

هي عبارة عن وثيقة تبث تنفيذ قانون المالية أو عند الاقتضاء قوانين المالية المعدلة أو المتممة، كما يعد وسيلة رقابة للبرلمان تسمح بمقارنة الرخص الممنوحة مع العمليات المنفذة من طرف الحكومة، ويتم التصويت عليه بعد فترة 03

¹ الشطر الثاني من نفس المادة 67، نفس المرجع السابق.

² المادة 68 من مرجع سبق ذكره.

³ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

سنوات التي تلي تنفيذ قانون المالية¹، ويتم ذلك من خلال تحليل النتيجة المحققة للربح لكل النتائج المحققة لتنفيذ عمليات الميزانية وعمليات الخزينة، والنتائج المحققة لتنفيذ الحسابات الخاصة بالخزينة.

ويستشار مجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون ضبط الميزانية بحيث ينبغي لتقرير تقييم مشروع قانون تسوية الميزانية أن يعبر عن تقييم شامل حول تسيير الميزانية على ضوء المعايير التالية²:

- ✓ نظامية الميزانية (احترام قوانين المالية والنصوص القانونية المنظمة لها)
- ✓ نظامية المحاسبة (الرقابة والتأكد من صحة الحسابات والعمليات المحاسبية)
- ✓ الأداء (قياس مؤشرات الفعالية من خلال أسلوب التسيير الموجه نحو النتائج)
- ✓ مبادئ التسيير الحسن (استخدام معايير الشفافية والاستدامة الدولية، وتحليل مختلف القطاعات).

IV - النظم والجوانب المحاسبية التقنية (المخطط المحاسبي للدولة) لتسيير المشاريع العمومية في الجزائر:

يخضع التقييم المحاسبي للعمليات المالية الخاصة بالأموال العمومية من حيث جوانبه التقنية إلى مدونة حسابات الخزينة الصادرة في التعليمات العامة لوزارة المالية الصادرة سنة 1967، والتي خضعت لعدة تعديلات من أجل تكييفها مع المتغيرات الاقتصادية وكذا المتطلبات الجديدة للنشاط المالي والمحاسبي للدولة، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من التعليمات والمناشير الوزارية، وهذا ما يجعل النظام المحاسبي للدولة يركز على جانبين في النظام المحاسبي، جانب قانوني (قواعد المحاسبة العمومية)، وجانب محاسبي تقني يتمثل في مدونة حسابات الخزينة أو ما يعرف (بمحاسبة الدولة)، وتقوم محاسبة الدولة على ترصيد مختلف الإيرادات والنفقات العامة بأنواعها (نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار العمومي) والمتعلقة بعمليات الميزانية العامة للدولة، ميزانيات الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، الحسابات الخاصة بالخزينة، بالإضافة إلى تحديد نتيجة تنفيذ مختلف الميزانيات والحسابات الخاصة بالخزينة وتحديد حقوق وديون الدولة لإعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية للدولة، وتتم عن طريق شبكة المحاسبين العموميين.

كما يقوم نظام المخطط المحاسبي للدولة على مجموعة من الحسابات تركز على مبدأ القيد المزدوج (comptabilité partie double) شأنه شأن النظام المالي المحاسبي بالنسبة لمالية القطاع الخاص، وتمثل هذه الحسابات فيما يلي³:

- الصنف 01: الصندوق والحفاظة (Caisse et Portefelle).
- الصنف 02: عمليات الميزانية (Operations budgétaires).
- الصنف 03: عمليات الخزينة والديون (Operations du trésor et dettes).

¹ نفس المرجع السابق، ص 42.

² مجلس المحاسبة الجزائري، الدليل المهني العام المتعلق بتحضير تقرير تقييم مشروع قانون تسوية الميزانية، 2019، ص 03 و04.

³ Ministère des Finances, Direction Generale de Comptabilité, Direction de la Reglementation de l'Execution Comptable des Budgets, **Nomenclature des Comptes du Trésor**, 2009, P 09.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

- الصنف 04: المتعاملون (Correspondants).
- الصنف 05: عمليات الترتيب (Operations à classer).
- الصنف 06: النتيجة (Résultats).
- الصنف 07: الديون المضمونة من طرف الدولة (Dette garantie par l'Etat).
- الصنف 08: الإيرادات المختلفة للدولة (Créances de l'état).

وتقوم وظيفة هذه الحسابات على ترصيد مختلف العمليات المالية للدولة من خروج ودخول للأموال (النفقات والإيرادات العامة) والسندات الحكومية على مستوى الخزينة العمومية في كل ولاية على أن تجمع وترصد على مستوى إحدى المديرية المحاسبية على مستوى وزارة المالية (ACCT)*.

أما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري فهي على عكس المشاريع العمومية الاجتماعية فتسري عليها قواعد وتقنيات المخطط المحاسبي والمالي (SCF).

1-IV تركيب وتشكيل حسابات النظام المحاسبي للدولة:

تتشكل هذه الحسابات للقيام بوظيفة ضبط العمليات المالية التي تقوم بها الدولة والهيئات العمومية الغير ربحية بهدف تحديد نتائج تنفيذ ميزانيات القطاعات الحكومية الغير ربحية، والتحقق من مدى مطابقتها للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

* ACCT (L'Agence Centrale Comptable du Trésor) العون المحاسبي المركزي للخزينة.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

جدول رقم (2-10): مثال حول تركيب وتشكيل أحد حسابات مدونة الخزينة العمومية (المخطط المحاسبي للدولة) لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي.

Les Groupes (المجموعة) 2 Opérations Budgétaires (عمليات الميزانية)
Les Compte Généraux (الحسابات العامة) 20
Section (القسم) Recettes (الإيرادات): 201 Dépenses (النفقات): 202
Les Compte Particuliers (الحسابات الخاصة) Dépenses de fonctionnement (نفقات التسيير): 202.001 Dépenses d'équipement (نفقات التجهيز والاستثمار): Du 202.002 Au 202.017 (الحسابات تتمدد وتتقلص بحسب فتح وغلق برامج التجهيز والاستثمار العمومي للميزانية العامة)
Les Lignes (sous comptes) (الأسطر والحسابات الفرعية) Exemple: Dépenses d'équipement au titre du programme de développement des régions du sud (programme sectoriel) مثال: نفقات التجهيز بعنوان برنامج تنمية مناطق الجنوب (البرنامج القطاعي) 202.014 نفقات التجهيز بعنوان برنامج تنمية مناطق الجنوب قطاع التربية والتكوين (البرنامج القطاعي) 202.014.006 - La Ligne (sous compte) 001: Industries manufacturières (الصناعات التحويلية) - La Ligne (sous compte) 002: Mines et Energie (الطاقة والمناجم) - La Ligne (sous compte) 003: Agriculture et hydraulique (الزراعة والهيدروليكية) - La Ligne (sous compte) 004: Services productifs (الخدمات المنتجة) - La Ligne (sous compte) 005: Infrastructures économiques et administratives (المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية) - La Ligne (sous compte) 006: Education et Formation (التربية والتكوين) - La Ligne (sous compte) 007: Infrastructures socio- culturelles (المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية) - La Ligne (sous compte) 008: Habitat (السكن) - La Ligne (sous compte) 009: Divers (مواضيع مختلفة)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مدونة حسابات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، 2009.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تعدد فروع حسابات المخطط المحاسبي للدولة بحيث يصل تركيب الحساب إلى تسعة أرقام، وهو ما يتبين من خلال المثال المذكور في الجدول السابق (حساب 202.014.006، والذي يمثل نفقات التجهيز بعنوان برنامج تنمية مناطق الجنوب، قطاع التربية والتكوين الخاص بالبرنامج القطاعي)، كما نلاحظ تعدد الحسابات الخاصة بنفقات التجهيز والاستثمار العمومي بحيث تمتد من حساب 202.002 إلى حساب 202.017، مقارنة بنفقات التسيير والمقتصرة على الحساب الخاص 202.002، وهذا راجع لمحدودية توزيع نفقات التسيير وثبات توجهاتها السنوية (تختلف فقط من حيث حجم الاعتمادات السنوية المخصصة لها) مقارنة بنفقات التجهيز والاستثمار العمومي، والتي تتعدد بتعدد البرامج والمشاريع العمومية، أو بصيغة أخرى يمكن القول أنها تتسع وتتقلص بحسب فتح وغلق

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

الحسابات الخاصة (غير ثابتة)، وهو ما يظهر جليا في حسابات التخصيص الخاص حيث تفتح لتحقيق هدف أو برنامج معين وتنتهي بتحقيق الغاية (الغلق).

جدول رقم (2-11): مثال حول تركيب وتشكيل أحد حسابات مدونة الخزينة العمومية (المخطط الخاسي للدولة) لحسابات التخصيص الخاص.

Les Groupes (المجموعة) 3 Opérations du Trésor (عمليات الخزينة)
Comptes Spéciaux du Trésor - imputation définitive (الحسابات الخاصة بالخرينة-تقييد نهائي) 30
Section (القسم) 302: Compte d'affectation spéciale (حسابات التخصيص الخاص)
Les Compte Particuliers (الحسابات الخاصة) Exemple: Fonds spécial pour le développement des Haut-plateaux مثال: الصندوق الخاص لتنمية الهضاب العليا 302.116 (الحسابات التخصيص الخاص تتمدد وتتقلص بحسب الفتح والغلق، شأنها شأن حسابات الخزينة الأخرى)
Les Lignes (sous comptes) (الأسطر والحسابات الفرعية) Exemple: Dépenses d'équipement au titre du programme de développement des régions du sud (programme sectoriel) مثال: نفقات التجهيز بعنوان برنامج تنمية مناطق الجنوب (البرنامج القطاعي) 302.116.001 -302.116.002 -302.116.003 -302.116.004 -302.116.005 - La Ligne (sous compte) 001: Programme sectoriel centralisé (PSC): البرنامج القطاعي المركزي - La Ligne (sous compte) 002: Programme sectoriel déconcentré (PSD) (Walis-Ordonnateurs uniques): البرنامج القطاعي الغير متركز (الأميرين بالصرف الوحيدين- الولاية) - La Ligne (sous compte) 003: Plans communaux de développement (PCD) المخطط البلدي للتنمية - La Ligne (sous compte) 004: Gestion trésorerie centrale: تسيير الخزينة المركزية - La Ligne (sous compte) 005: Gestion walis - trésoreries des wilayas : تسيير الولاية- خزائن الولايات

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مدونة حسابات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، 2009، ص 35.

تم فتح هذا الحساب (الصندوق الخاص لتنمية الهضاب العليا) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-486 المؤرخ في 23 ديسمبر 2006 في كتابات الخزينة المركزية، وأمناء خزائن الولايات¹، والذي يهدف إلى التمويل الكلي أو الجزئي

¹ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 06-486، المؤرخ في 23 ديسمبر 2006، والمحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302.116 الذي عنوانه الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا.

لمشاريع وبرامج تنمية وتطوير البنية التحتية في مناطق الهضاب العليا، ودعم الاستثمارات المنتجة في المنطقة، وبعض البلديات المحددة¹، ويعد وزير المالية الأمر بالصرف الرئيسي على الحساب².

كما أن موارد هذا الصندوق تتمثل في تخصيصات ميزانية الدولة في حدود 3% من إيرادات الجباية البترولية، ومختلف تخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا، والتي تكون موضوع مقرر تحويل من وزير المالية إلى الأمرين بالصرف المعنيين بحيث يعتبر هذا المقرر بمثابة أمر بالتحويل من حساب نفقات التجهيز إلى حساب التخصيص الخاص رقم 302.116³، إضافة إلى كل الموارد والمساهمات والمنح المحتملة⁴، ويتم تصنيف مشاريع هذا الحساب وفق نظام مدونة الاستثمارات العمومية المعمول بها من خلال برامج عمل في إطار الميزانيات السنوية⁵.

أما بالنسبة للتقييم المحاسبي لمشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار للجماعات المحلية (البلدية والولاية) فتسجل وفق ما يلي:

❖ بالنسبة للعمليات المتعلقة بتنفيذ ميزانية البلدية بما فيها نفقات التجهيز والاستثمار فتقيد ضمن حساب 402002 تحت البلديات والمؤسسات العمومية والقطاعات الصحية

(communes, établissements publics communaux et secteurs sanitaires).

❖ أما بالنسبة لميزانية الولاية فرع التجهيز والاستثمار فتقيد ضمن حساب 402001 تحت عنوان الولاية ومؤسسات الولاية- الخدمات المالية (Wilayat et établissements de wilayat - service financier).

كما تعبر أرصدة هذين الحسابين عن الوضعية المالية للجماعات المحلية (الرصيد) من خلال الفرق بين الإيرادات والنفقات الإجمالية لكل من البلدية والولاية.

IV-2 مميزات النظام المحاسبي للدولة (مدونة حسابات الخزينة العمومية):

يتميز النظام المحاسبي الحالي للقطاع العمومي الغير ربحي في الجزائر بمجموعة من الميزات تتمثل في ما يلي:

IV-2-1 محدودية حسابات المخطط المحاسبي:

تقتصر عملية التسجيل المحاسبي في إطار المخطط المحاسبي للدولة على تسجيل العمليات الخاصة بتحصيل الإيرادات ودفع النفقات الخاصة بالدولة أو أحد هيئاتها العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية (عمليات الصندوق)، دون التعرض لأصول الدولة من أملاك عقارية ومنقولة (الاستثمارات العمومية)، وهو ما يساهم في غياب

¹ المادة 4 و 5 من نفس المرجع السابق.

² المادة 02، نفس المرجع السابق.

³ المادة 03، نفس المرجع السابق.

⁴ المادة 04، نفس المرجع السابق.

⁵ المادة 05، نفس المرجع السابق.

نظرة شاملة حقيقية للقيمة المالية لأصول الدولة وهيئاتها العمومية، وبالتالي عدم تخصيص مخصصات الاهتلاك لتجديدها وترميمها على عكس القطاع، وبالتالي اقتصار النظام المحاسبي الحالي على إعطاء نظرة شاملة لحجم الأموال المخصصة للمشاريع العمومية دون القدرة على إعطاء قيمة حقيقية لأصول الدولة كون هذه الأخيرة معرضة محاسبيا للاهتلاك.

IV-2-2 عدم تناسب ودقة محتوى الحسابات المحاسبية:

إن الاطلاع على مدونة حسابات الخزينة (المخطط المحاسبي للدولة) يتضح من خلال نظرة أولية شاملة عدم دقة وتناسب محتوى الحسابات مع طبيعة العمليات المعنية بالتحديد.

IV-2-3 كثرة القيود المحاسبية وصعوبة توفير البيانات النوعية والكمية:

تتميز بعض القيود المحاسبية المخصصة لصرف الاعتمادات المالية المتعلقة بعمليات انجاز وتنفيذ المشاريع العمومية بكثرة وتعدد القيود المحاسبية والمركبة مما يصعب من عمليات الرقابة على تسيير الأموال العمومية، بالإضافة إلى صعوبة تجميعها وتحليلها بهدف توفير بيانات إحصائية متنوعة وذات جودة متعددة السنوات (سلاسل زمنية) لاستعمالها كقاعدة بيانات في رسم سياسة تنموية مستقبلية شاملة لكل القطاعات الاقتصادية مع مراعاة التوزيع العادل والأمثل للمنتجات العمومية.

IV-2-4 غياب نظام المعلوماتي متكامل:

غياب شبكة معلوماتية تعمل على تسريع وتيرة مركزة العمليات المحاسبية لمختلف المحاسبين العموميين، ساهم في تأخير عمليات تجميع المعلومات وضعف جودتها لاتخاذ القرارات بهدف عقلنة وترشيد الإنفاق العمومي وزيادة فعاليته وتعزيز الرقابة، وهو ما يتماشى مع المتطلبات الحديثة للمعايير المحاسبية في القطاع العام، ويتضح هذا من خلال الغياب الدوري لقانون ضبط الميزانية.

المبحث الثالث: تمويل وتقييم المشاريع العمومية في الجزائر وفق منهجية الصندوق الوطني للتجهيز من أجل

التنمية (C.N.E.D)

الصندوق هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹، تحت إشراف وزير المالية أنشئ سنة 2004²، ويخضع في تسييره للقواعد المطبقة على الإدارة العمومية في علاقته مع الدولة، ويعتبر تاجرا في علاقته مع الغير³، وقد أنشئ الصندوق بهدف رفع فعالية نفقات التجهيز والاستثمار العمومي، وتحسين مسار تقييم ومتابعة المشاريع الكبرى* للمرافق الاقتصادية والاجتماعية والتي تفوق تكاليف إنجازها 20 مليار دج أو حتى أقل لكن وفق شروط وحسب أهمية وتأثير المشروع في تحقيق التنمية خاصة في مجال الأشغال العمومية⁴، الموارد المائية⁵، قطاع النقل⁶، وقطاع الثقافة⁷،... الخ، لضمان الاستغلال الأمثل للتكاليف.

I- تمويل المشاريع العمومية في الجزائر وفق دليل (C.N.E.D):

أعطى الدليل دورا مهما لتمويل الدولة للمشاريع والاستثمارات العمومية (تمويل نهائي) عن طريق ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي أو عن طريق مزيج بين أساليب التمويل الأخرى بهدف تنويع مصادر التمويل.

¹ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 04-161، المؤرخ في 05 جوان سنة 2004، والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية، وتنظيمه، ومهامه وصلاحياته.

² Site officiel de La Caisse Nationale d'Equipe ment pour le Développement, (C.N.E.D), <http://www.cned.dz/Organisation1.html>, date de téléchargement 13-08-2020.

³ المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 04-161، مرجع سبق ذكره.

* وفق المادة 10 و14 من المرسوم التنفيذي رقم 09-148، المؤرخ في 02 ماي 2009 والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز تم تصنيف بعض المشاريع العمومية المدرجة في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي أو أحد حسابات التخصيص الخاص على أنها مشاريع كبرى تلك المشاريع الهادفة إلى تطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتي يكون تمويلها مضمونا من الميزانية العامة للدولة أو بقروض من الخزينة العمومية أو بتمويل مضمون من طرف الدولة، وبناءا على معايير تأهيل محددة بين الوزير المكلف بالميزانية والوزير المعني، نذكر منها:

- أهمية الكلفة التقدير لاستثمار المشروع.

- أهمية التكاليف المتكررة للمشروع لاسيما في مجال نفقات التسيير العمومي.

- طبيعة المشروع وتعقيده التقني.

⁴ المادة 2 و3 من القرار الوزاري المشترك، والمؤرخ في 24 جانفي 2010 المحدد لمعايير تأهيل مشاريع التجهيز لقطاع الأشغال العمومية إلى مشاريع كبرى للتجهيز العمومي للدولة.

⁵ المادة 2 و3 من القرار الوزاري المشترك، والمؤرخ في 24 جانفي 2010 المحدد لمعايير تأهيل مشاريع التجهيز لقطاع الموارد المائية إلى مشاريع كبرى للتجهيز العمومي للدولة.

⁶ المادة 2 و3 من القرار الوزاري المشترك، والمؤرخ في 24 جانفي 2010 المحدد لمعايير تأهيل مشاريع التجهيز لقطاع النقل إلى مشاريع كبرى للتجهيز العمومي للدولة.

⁷ المادة 2 و3 من القرار الوزاري المشترك، والمؤرخ في 24 جانفي 2010 المحدد لمعايير تأهيل مشاريع التجهيز لقطاع الثقافة إلى مشاريع كبرى للتجهيز العمومي للدولة.

I-1 تمويل نهائي من ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي:

(Budget d'équipement et d'investissement de l'Etat, à titre de concours définitif, non remboursable)

تعتبر المشاريع العمومية المدرجة في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي مشاريع ذات تمويل نهائي نظرا لكون هذا النوع من المشاريع غالبا ما تكون مشاريع تحقق المنفعة العامة، تتصف بالمجانبة وتفتقر للتدفقات المالية على عكس المشاريع الاستثمارية ذات الربحية المالية، وهو ما يجعل ميزانية التجهيز والاستثمار تعتمد على الإيرادات العامة في التمويل، والتي تم ذكرها في المادة 11 من قانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية كما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد برأسمال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف تحصيلات الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

وتعتبر الجباية البترولية ضمن التركيبة الأساسية والمهمة بالنسبة للموارد العامة في الجزائر حيث تعتبر المحرك الفعال للاقتصاد الجزائري بباقي الموارد المالية العامة

وبصفة عامة يمكن تقسيم الموارد الدائمة للميزانية إلى ثلاث فئات رئيسية تتمثل في¹:

- الموارد الجبائية: وتتألف من الحسابات التالية:

- الحساب (201001) نواتج الضرائب المباشرة (produit des contributions directes).
- الحساب (201002) نواتج التسجيل و الطابع والقيم المنقولة (Produit de l'enregistrement du timbre).
- الحساب (201003) نواتج الضرائب المختلفة على الأعمال (produit divers sur les affaires).
- الحساب (201004) نواتج الضرائب الغير المباشرة (produit des contributions indirectes).
- الحساب (201005) نواتج الجمارك (produits des douanes).
- الحساب (201011) الجباية البترولية (produits de la fiscalité pétrolière).
- الموارد الغير جبائية: نذكر منها:
 - الحساب (201001) حقوق وعائدات أملاك الدولة (produits et revenus des domaines).
 - الحساب (201007) الحواصل المختلفة للميزانية (produits divers du budget).
 - الحساب (201008) إيرادات الترتيب (النظامية) (recette d'ordre)².

¹ Deni deni .y, **La Pratique du Système Budgétaire de L'Etat en Algérie**, OPU, Alger, 2002, p 230.

² بلقاسم رمضان، محاسبة الدولة، دورة تكوينية لفائدة المفتشين الرئيسيين للخزينة، المحاسبة والتأمينات، وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، 2015، ص 42.

- موارد الحسابات الخاصة بالخزينة.

I-2 تمويل عن طريق تسبيقات الخزينة (Les avances remboursables du Trésor):

يقصد بالتمويل عن طريق تسبيقات الخزينة في مجال الصفقات العمومية مجموع المبالغ المالية التي يأخذها المقاول المنجز للمشروع على شكل تسبيقات من أجل البدء في الإنجاز، ويشترط شراء المواد وتقديم وضعية إثباتات الشراء مرفوقة بطلب للحصول على تسبيقات قبل بدء التنفيذ* وذلك مراعاة وتسهيل للجهة المكلفة بالإنجاز، فهذا النوع من التمويل يخص المكلف بإنجاز المشروع وحده ولا يعد مشكلة تمويل بالنسبة للخزينة العمومية نظرا لتوفر الاعتمادات المالية المخصصة للمشروع، أما في حالة وقوع عجز مؤقت في سيولة الخزينة** على الرغم من توفر الاعتمادات المالية للمشروع يمكن للخزينة اللجوء إلى البنك المركزي بطلب قروض مالية في شكل تسبيقات مباشرة لمواجهة تنفيذ عمليات الإنفاق العمومي على البرامج العمومية وقد دفعت المخاطر التضخمية المترتبة عن هذه العملية بعض الدول المتقدمة إلى منع إمكانية تقديم البنك المركزي للخزينة أي نوع من التسبيقات مع السماح له بحرية التعامل في سندات الخزينة¹، وبالنسبة للقروض التي يقدمها البنك المركزي للخزينة يكون مصدرها موجوداته النقدية أو من خلال سلطته في الإصدار النقدي وهذا بحسب تقديراته للوضع الاقتصادي للبلاد، وفي الجزائر يمكن للبنك المركزي تقديم تسبيقات للخزينة على أساس تعاقد في حدود 10% من مجموع الإيرادات العادية للدولة من الميزانية العامة السابقة².

وقد لجأت الجزائر إلى التمويل الغير التقليدي أو ما يعرف بالتمويل التضخمي (الإصدار النقدي) مؤخرا في ظل التراجع الحاد لموارد الميزانية من خلال قانون المالية السنوي لسنة 2018، والتي أقرها قانون النقد والقرض رقم 17-10 والمؤرخ في 11 أكتوبر 2017، فقد أشارت بيانات بنك الجزائر إلى طبع 4005 مليار دينار حتى نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2018 أي ما يعادل حوالي 34,34 مليار دولار على أساس متوسط سعر صرف (\$1=116,62 دج³)، رغم التناقض الكبير مع الرقم المكشوف عنه من وزارة المالية، وهو ما يعادل نصف ميزانية الدولة لسنة 2018، أي ما يمثل حوالي 46,4% من ميزانية الدولة للسنة الحالية 2018 البالغ مجموع نفقاتها البالغة 8.627.778.258.000 دج⁴ (حوالي

* تم التعرض إليها سابقا من هذا الفصل، ولمزيد من المعلومات حول هذا النوع من التسبيقات يرجى الرجوع للمواد من 111 إلى 116 من المرسوم التنفيذي رقم 247-15، والمؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هجري، والموافق ل 16 سبتمبر 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

** قد تقع الخزينة العمومية في مشكلة سيولة ظرفية (عجز عن تلبية الطلب على الأموال) رغم توفر الاعتمادات المالية، وهذا راجع لخلل أحد الحلقات الدائرية للاقتصاد والمتمثلة في تأخر تحصيل الموارد المالية للميزانية العامة للدولة أو انخفاضها بصورة مفاجئة نتيجة ظروف معينة كفترات تباطؤ وتراجع الاقتصاد، وهو ما من شأنه التأثير على باقي الجوانب الاقتصادية في حالة عدم اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة للحد من امتداد الآثار لباقي القطاعات الاقتصادية خاصة التي ترتبط منها بصفة مباشرة بالإنفاق العمومي والإعانات الحكومية.

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2012، ص 110.

² المادة 46 من قانون رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض.

³ تطور سعر الصرف المتوسطي، الموقع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar>، تاريخ الإطلاع 05-09-2020.

⁴ مجموع الجدولين (ب، ج) من قانون المالية السنوي لسنة 2018، الجريدة الرسمية رقم 76 والصادرة في 28 ديسمبر 2017.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

74 مليار\$)، كما يمثل حجم الإصدار النقدي الجديد خلال هذا الفترة ما نسبته 99,05% من حجم رخص البرامج لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي من نفس السنة والمقدرة بـ 4.043.316.025.000 دج¹ أي (حوالي 34,67 مليار\$)، وما نسبته 87,36% بالنسبة لميزانية التسيير والمقدرة بـ 4.584.462.233.000 دج² أي (حوالي 39,31 مليار\$)، وهو ما يعد مؤشر له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني كارتفاع معدل التضخم وانخفاض قيمة الدينار وما ينجم عنه من تدهور القدرة الشرائية، ولعل السبب الجوهري في سلبيات هذا الرقم يتمثل في عدم توجيه الكتلة النقدية الجديدة في مشاريع إنتاجية لزيادة مقابلاتها من السلع والخدمات، فهي تهدف لتغطية عجز الميزانية العامة وتكملة بعض مشاريع البنية التحتية الغير معنية بالتجميد، ومع بداية سنة 2019 رضخت الجزائر إلى تحذيرات صندوق النقد الدولي والخبراء الاقتصاديين في الحد من الإفراط من عملية الإصدار النقدي والتي ستكون لها نتائج اقتصادية وخيمة على المدى المتوسط والبعيد في حال عدم تدارك ذلك بعد ضحك ما يقارب 60 مليار دولار.

وفي ظل الصعوبة المالية التي تواجه تمويل ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي منذ مطلع سنة 2014 وتدني رصيد صندوق ضبط الإيرادات* لجأت الحكومة كذلك إلى إصدار القرض السندي (القرض العام الداخلي) لتمويل الإنفاق العمومي حيث أصدرت الخزينة العمومية سنة 2016 قرضا سندي في شكل سندات اسمية أو سندات لحاملها حسب اختيار لمكتب لمدة 03 و05 سنوات بفائدة سنوية 5% و5,75% على التوالي معفاة من الضرائب ووفق شروط محددة، وقد مكنت هذه العملية من تحصيل ما قيمته 251 مليار دينار أي ما يعادل 2,26 مليار دينار وهو ما لم يحقق النتائج والأهداف المرجوة³.

وقد تطرق الدليل إلى مختلف طرق التمويل الحديثة والتي تعد بديلة للطرق التقليدية السابقة الذكر، نستعرض بعضها من خلال ما يلي:

¹ الجدول ج من نفس المرجع السابق.

² الجدول ب، نفس المرجع السابق.

* في سنة 2000 تم إنشاء أحد أهم حسابات التخصيص الخاص تحت رقم 302.103 بعنوان صندوق ضبط الموارد (وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب)، ويقيد في هذا الحساب ما يلي:
✓ في باب الإيرادات:

- فائض قيمة الناتج عن مستوى إيرادات الجباية البترولية التي تفوق تقديرات قانون المالية.

- تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية.

- أي إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق.

✓ في باب النفقات:

- تعويض ناقص القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات الجباية البترولية يقل عن تقديرات قانون المالية (تمويل عجز الميزانية)، وكذا تمويل عجز الخزينة.

- الحد من المديونية العمومية.

³ بوجعة بلال، واقع تمويل مشاريع البنى التحتية في برامج الإنعاش الاقتصادي وآفاقها في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، الملتقى الدولي الثالث عشرة، إستراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة شلف، الجزائر، 05 و06 نوفمبر 2017، ص 09 و10.

I-3 تمويل عن طريق قروض المؤسسات المالية الدولية:

تعتبر المؤسسات المالية الدولية على اختلافها (البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، البنك الأوربي للاستثمار... الخ) من أكبر المصادر التمويلية في العالم التي تقوم بتمويل بعض المشاريع العمومية وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لمختلف الدول، خاصة التي تعاني منها ضعف في تعبئة مواردها المالية ونقص الخبرة والكفاءات القادرة على النهوض باقتصادياتها، وقد تطرق دليل (C.N.E.D) إلى إمكانية اللجوء إلى هذا النوع من التمويل بالنسبة للمشاريع والاستثمارات العمومية في الجزائر على أن تقوم الخزانة العمومية بضمان جزء من هذه القروض¹ على الرغم من أن الجزائر كانت قد صرحت سنة 2003 بأنها تتمتع براحة مالية وليست بحاجة إلى القروض من المؤسسات المالية الدولية ولكنها بحاجة للمعرفة والخبرة التقنية في مجال تحقيق التنمية والإصلاحات في مختلف المجالات كمشروع دعم تحديث نظام الميزانية الموقوع في 27 جوان 2000 بقيمة 23.7 مليون دولار مع البنك الدولي²، وقد قام البنك الدولي سابقا بتقديم قروض تمويلية لعدة مشاريع عمومية في الجزائر خاصة في قطاع المياه والري، ومع تدني أسعار النفط بداية من سنة 2015 أعلنت الحكومة الجزائرية عن إتباع سياسة تقشفية تتمثل في تجسيد العديد من المشاريع العمومية باستثناء تلك المتعلقة بقطاعات الصحة، التعليم، و السكن، وكذا المشاريع الموجهة لمناطق الظل* في ظل صعوبة التمويل عوض اللجوء للقروض الخارجية مع العمل على تعبئة القدرة المالية لتمويل الاقتصاد الوطني والتأكيد على ضرورة أفضلية المنتج والمؤسسات الوطنية في التعاقد³، حيث بلغت قيمة المشاريع العمومية المجمدة إلى غاية نهاية سنة 2017 ما قيمته 1800 مليار دينار (حوالي 1.4 مليار دولار على أساس \$1 = 127 دج)،

¹ C.N.E.D, Guide de Maturation des Grands Projets d'infrastructure Economique et Sociale, Partie 1 Méthodologie Générale, Op, Cit, P 16.

² منصورى سعدان، آثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية دراسة حول الوضع الاقتصادي الجزائري 1989-2018، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018، ص 306 و307.

* مصطلح مناطق الظل هو مصطلح اقتصادي، سياسي واجتماعي غير أكاديمي برز عن طريق الإعلام، ويستعمل في الجزائر على نطاق واسع للدلالة على بؤر ومناطق التخلف، والافتقار لبعض ضروريات الحياة خاصة في مجال البنية التحتية خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا، والمناطق الحدودية، وقد أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية حوالي 15 ألف منطقة ظل، يقطنها ثمانية ملايين ونصف المليون ساكن. ³ التعليم الوزاري رقم 348 المؤرخة بتاريخ 25 ديسمبر 2014، والمتعلقة بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

ومع بداية سنة 2020 واجتياح العالم فيروس كورونا المسبب لمرض كوفيد 19 (covid 19) * وتراجع العوائد المالية للجزائر نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على النفط، جعل الجزائر تواجه صعوبات مالية في تمويل المشاريع العمومية مما أدى بالحكومة إلى زيادة تكريس سياسة تجميد المشاريع العمومية واستبعاد تام من طرف الحكومة اللجوء للقروض من المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبررة ذلك بتجنب كل الضغوطات والإملاءات التي تمس بالسيادة الوطنية وهي التجربة التي عاشتها الجزائر سنوات الثمانينات وبداية التسعينات مع صندوق النقد الدولي بعد تبني الجزائر للقطاع الصناعي كنموذج لتحقيق النمو خلال سنوات السبعينات واختيار التكنولوجيا المستوردة دفع بالبلاد إلى استيراد تجهيزات تقنية متطورة وجلب العمالة من الخارج مما ورط البلاد في المديونية والتبعية الاقتصادية¹ نتيجة لإنفاقها في بعض الأحيان أكثر من الطاقات التمويلية الداخلية، وهذا ما جعلها تتجه لزيادة الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع عمومية ذات عوائد منخفضة نتج عنها ارتفاع رصيد الدين الخارجي، بحيث وصلت ديون الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1987 و 1991 إلى ما بين 25 و 26 مليار دولار² ثم إلى 30 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1994 و 1997³ مخلفة آثارا وخيمة على مختلف الأصعدة خاصة مع لجوء الجزائر سنة 1994 لإعادة جدولة شاملة لديونها، الأمر الذي وضع الدولة الجزائرية أمام ضرورة ملحة لإيجاد حلول مخففة كتطبيق سياسة انكماشية بهدف إجراء تخفيض في معدل النمو الإجمالي للنفقات العامة وهذا لتقليص عجز الميزانية بالإضافة إلى تقييد الواردات وهو ما جعل الجزائر تسدد جزءا من ديونها لتصل سنة 2004 إلى حوالي 21.82 مليار دولار⁴ لتتخفف هذه القيمة مع مرور السنوات لتصل في حدود 3 مليون دولار سنة 2012، ثم أقل من مليار دولار مع نهاية سنة 2013 نتيجة زيادة مداخيل الدولة من المحروقات، وفي ظل تخوف واستبعاد السلطات العمومية للمديونية الخارجية مهما كان مصدرها (قرار سياسي)، يرى الصندوق الوطني

* بعد إعلان الصين عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا المسبب لمرض كوفيد 19 (covid 19) في مدينة ووهان (Wuhan) في أواخر ديسمبر 2019، وكنتيجة لتربط وتقارب الأسواق وحركات الأفراد حتى اجتاحت الفيروس العالم في فترات وجيزة ومتفاوتة بين الدول بحسب درجة الانفتاح على الخارج، وفي ظل غياب أي علاج أو لقاح أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ وذلك في 2020/01/30، ومع تزايد عدد الإصابات والوفيات بالفيروس وسرعة انتشاره عبر مختلف دول العالم وصفت المنظمة الفيروس بالجائحة (pandemic)، وكان ذلك في 2020/03/11، وفي ظل هذه الظروف استوجب على السلطات العمومية في جل دول المتضررة فرض حالة تأهب قصوى متمثلة في إعلان فرض الحجر الصحي والعزل، وهو ما كان له تداعيات وآثار كبيرة على عالم المال والاقتصاد وعلى جميع المستويات من خلال انخفاض الطلب العالمي وعرقلة مصادر الإنتاج وشل حركة النقل والإمداد وارتفاع معدلات البطالة... وغيرها مما أدخل عدة قطاعات اقتصادية في حالة تراجع حاد وبالتالي تراجع حاد للطلب على النفط ومشتقاته في ظل فائض الطلب مما جعل أسعار النفط لل عقود الآجلة في الأسواق الأمريكية تصل لمستويات قياسية حيث وصلت إلى ما دون الصفر يوم 21 أبريل 2020 بسعر (-) 37.63 دولار للبرميل) مع إقبال المتعاملين على البيع بكتافة في ظل ارتفاع تكاليف إعادة النقل والتخزين.

¹ محمد البرابح، آفاق التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر، ص 92.

² ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، ص 43.

³ تقرير صندوق النقد الدولي، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، 1998، ص 117.

⁴ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005، الجزائر، ص 29.

للتجهيز من أجل التنمية (C.N.E.D) أنه لا مانع من اللجوء للمؤسسات المالية الدولية لتمويل المشاريع العمومية المنتجة للثروة في ظل التأكد من دراسات الجدوى وضمان الخزينة العمومية لجزء من القروض (قرار اقتصادي)، وهو ما يمكن تفسيره بتداخل القرارات السياسية في عالم الاقتصاد.

I-4 تمويل عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص:

أما بالنسبة لتمويل المشاريع العمومية الاستثمارية (مشاريع القطاع الاقتصادي) الخارجة عن ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي فيتم تمويلها بعيدا عن المصادر السيادية للإيرادات العمومية (الضرائب والرسوم)، إلا أن ذلك لا ينفي دور ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في دعم الاستثمارات والمشاريع العمومية الاقتصادية (الربحية) من خلال توفير الهياكل القاعدية والبنى التحتية الداعمة لقيام هذا النوع من الاستثمارات، كما نجدتها تقدم إعانات ومساهمات مالية لهذا النوع من الاستثمارات، وفي ظل استبعاد الدولة للجوء للقروض الأجنبية والبحث عن سبل للتغلب على ضعف الإدارة العمومية ونقص التمويل برزت الشراكة بين القطاع العام والخاص¹، كأسلوب لتغطية الاحتياجات المتزايدة للبنى التحتية والطلب على الخدمات الأساسية من قبل المواطنين² كما اعتبر دليل (C.N.E.D) أسلوب الشراكة بين القطاع العام والخاص أحد أهم صيغ تمويل مشاريع البنية التحتية خاصة في مجال الري (السدود ومحطات تحلية المياه)، الموانئ ومشاريع النقل... الخ³ على الرغم من أن الجذور الأولى للشراكة بين القطاع العام والخاص ترجع لسنوات بداية التسعينات بعد تبني الجزائر لاقتصاد السوق⁴ عبر إصدار وتعديل العديد من النصوص التشريعية والتي تماشى ومتطلبات اقتصاد الحر وتعزيز الشراكة.

ولقد تعددت مظاهر تمويل المشاريع العمومية عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر في مختلف المجالات والقطاعات، كان أبرزها في قطاع الطاقة والمياه نظرا لكون هذا النوع من المشاريع يتطلب كثافة لرأس المال المستثمر وتقنيات وتكنولوجيا عالية تفتقر لها الجزائر، وعلى سبيل مثال لا الحصر نذكر:

❖ مشروع محطة تحلية مياه البحر بتلمسان⁵:

¹ عليوط سهام، بوجعدار خالد، الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتسيير الخدمة العمومية للمياه "دراسة تقييمية لتجربة ولاية قسنطينة"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، المجلد 01، جوان 2017، ص 11.

² السعيد الدراجي، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، المجلد ب، جوان 2014، ص 312.

³ C.N.E.D, Guide de Maturation des Grands Projets d'infrastructure Economique et Sociale, Partie 1 Méthodologie Générale, Op, Cit, P 17.

⁴ مجيقينة ياسين، كنزة مغيث حامة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص نطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 392.

⁵ لعيسوف سمير، وآخرون، دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وفق أسلوب BOT، "بناء، تشغيل وتملك"، دراسة حالة مشروع محطة تحلية مياه البحر بمنين ولاية تلمسان، الملتقى الوطني الخامس حول التنمية المستدامة للمناطق الحدودية ودورها في تطوير العلاقات مع بلدان الجوار نموذج (الجزائر- تندوف -- موريتانيا- الزويرات)، يوم 04 فيفري 2018، المركز الجامعي تندوف، ص 08 و 09.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

المشروع عبارة عن بناء محطة تحلية مياه البحر بقدرة إنتاجية تصل في المستقبل إلى 200.000 متر مكعب في اليوم الواحد من الماء الصالح للشرب موجه للاستهلاك المحلي وبمقاييس عالمية مرخصة من منظمة العالمية للصحة، قدرت مدة الإنجاز بحوالي سنتين ونصف، وقد تم تقدير تكلفة الماء ب 0,8299 دولار للمتر المكعب خلال مرحلة دراسة الجدوى للمشروع، أما تكلفة الاستثمار فقدت بـ 291.253.502 دولار.

تم إنجاز هذا المشروع بعد إعلان طلب عروض الاستثمار على شكل شراكة بصيغة Build, Own, Operate يعني بناء، تملك وتشغيل بعقد مدته 25 سنة حيث:

- القطاع العام يتمثل في كل من المؤسسات الوطنية، شركة AEC "ALGERIAN ENERGY COMPANY" وهي عبارة عن شركة مختلطة بين سوناطراك و سونلغاز وشركة المياه الجزائرية ADE.
- المتعاملين الأجانب المتمثلين في مجمع "GEIDA" اسباني والذي يتكون من الشركات التالية:
(COBRA – BEFESA-CODESA-SADYT).

تمتلك مؤسسة الوطنية AEC نسبة 49% من أسهم شركة "مياه البحر هنين شركة ذات أسهم" في حين يمتلك المتعامل الاسباني والمتمثل في مجمع GEIDA نسبة 51% وبالتالي ترجع تسيير الشركة لمدير اسباني¹.

كما نجد هناك عدة مصادر تمويلية لهذا النوع من المشاريع الاستثمارية، نذكرها من خلال ما يلي:

- **التمويل الذاتي:** من منظور النظرية الاقتصادية الجزئية يتم التمويل الذاتي (الداخلي) للمشاريع الاقتصادية عن طريق المصادر الداخلية بالنسبة للمؤسسة في حالة قيامها باستثمارات توسعية أو جديدة، ويتم ذلك غالباً عن طريق الموارد المالية المستمدة من نشاطاتها أو من أموالها الخاصة التي تعد بمثابة المساهمة الأولية في رأسمال المستثمر²، أما من منظور النظرية الاقتصادية الكلية (من وجهة نظر المجتمع) فالتمويل الذاتي ينصب أبعد من مفهوم المؤسسة كوحدة إلى المفهوم القومي الكلي فيشمل التمويل الذاتي (الداخلي) إلى كل المصادر التمويلية داخل الاقتصاد الوطني من مختلف المؤسسات المالية والمصرفية النشطة داخل الإقليم الوطني بغض النظر عن طبيعتها وجنسياتها لأنها تسدد بالعملة الوطنية.

- **التمويل المصرفي (القروض البنكية):** عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات هيكلية بداية من إخراج الخزينة من دائرة تمويل الاقتصاد والعمل على تأسيس نظام بنكي فعال قادر على تعبئة الموارد المالية المتاحة من خلال سلسلة النصوص والتشريعات القانونية*، ويعد التوجيه العقلاني لمدخرات قطاع العائلات والمؤسسات إلى زيادة حجم

¹ البطاقة التقنية لمشروع إنجاز محطة تحلية مياه البحر بجنين ولاية تلمسان، وزارة الموارد المائية الجزائرية.

² المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 94-323، المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، والمحدد للحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات.

* أهمها قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقروض، ومختلف التعديلات التي طرأت عليه.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

الاستثمارات المحلية للقطاع العام والخاص من طرف المؤسسات والشركات الناشطة داخل الاقتصاد الوطني، ومن خلال الجدول التالي نبين تطور القروض البنكية لكل من القطاع العام والخاص.

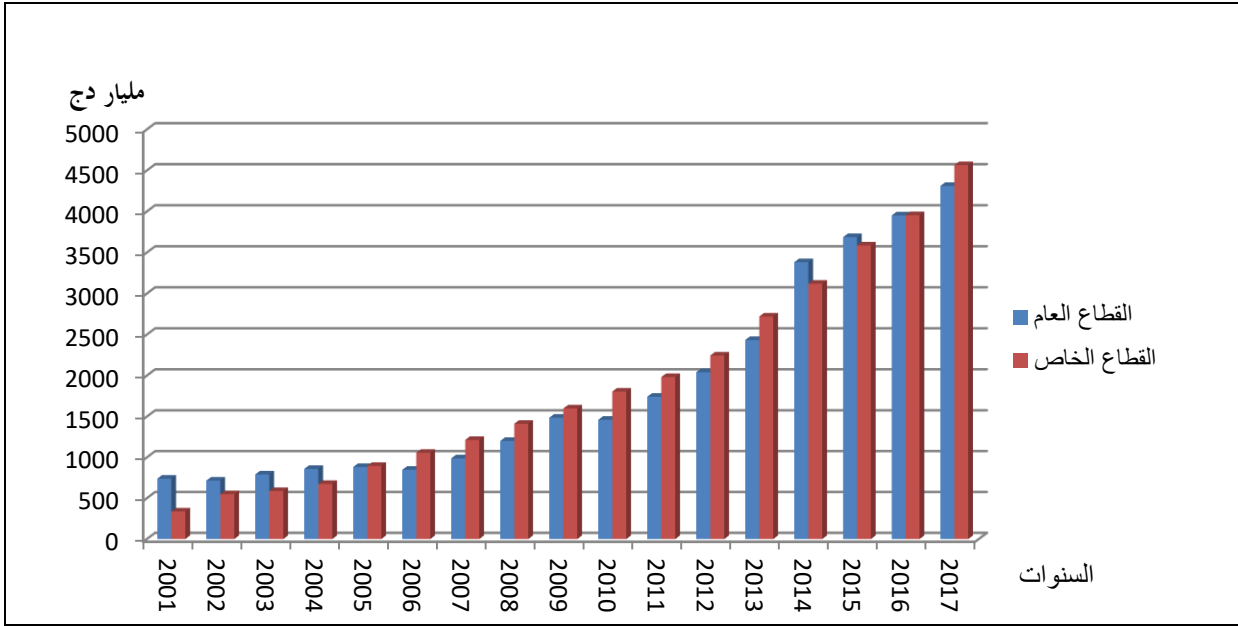
جدول (2-12): حجم القروض البنكية الموجة للقطاع العام والخاص للفترة (2001-2017) ب : مليار دج.

السنوات	قروض للقطاع العام	قروض للقطاع الخاص	المجموع	نسبة قروض قطاع العام	نسبة قروض قطاع الخاص
2001	740,087	337,612	1077.699	68.67288547	31.32711453
2002	715,834	550,208	1266.042	56.54109421	43.45890579
2003	791,94	587,78	1379.72	57.39860262	42.60139738
2004	859,657	674,731	1534.388	56.02605078	43.97394922
2005	882,5	896,4	1778.9	49.60930912	50.39069088
2006	848,4	1055,7	1904.1	44.55648338	55.44351662
2007	989,3	1214,4	2203.7	44.89268049	55.10731951
2008	1202,2	1411,9	2614.1	45.98905933	54.01094067
2009	1485,9	1599,2	3085.1	48.16375482	51.83624518
2010	1461,4	1805,3	3266.7	44.7362782	55.2637218
2011	1742,3	1982,4	3724.7	46.77692163	53.22307837
2012	2040,7	2244,9	4285.6	47.61760314	52.38239686
2013	2434,3	2720,2	5154.5	47.22669512	52.77330488
2014	3382,9	3120	6502.9	52.02140583	47.97859417
2015	3689	3586,6	7275.6	50.70372203	49.29627797
2016	3952,8	3955	7907.8	49.98608968	50.01391032
2017	4311,8	4566,1	8877.9	48.56779193	51.43220807

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات بنك الجزائر للفترة (2001-2017).

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

شكل (2-7): تطور حجم القروض البنكية الموجهة للقطاع العام والخاص للفترة (2001-2017) ب: مليار دج.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

كما سبق ذكره بالنسبة للقروض البنكية فهي موجهة للمشاريع والاستثمارات العمومية والخاصة المنتجة ذات المردودية المالية لقدرتها على تسديد ديونها على عكس المشاريع الغير المنتجة والتي يكون تمويلها بصفة نهائية من الموارد السيادية للميزانية العامة للدولة أو جماعاتها المحلية، ومن خلال الجدول والمنحنى البياني السابقين نلاحظ التفاوت في حجم القروض البنكية الموجهة نحو مشاريع واستثمارات القطاع العام والقطاع الخاص بنسب تتراوح بين 42.60139738% في أداها و 57.39860262% في أعلى قيامها، باستثناء سنة 2001 أين بلغت حجم القروض الموجهة للقطاع العام أكثر من ضعف القروض الموجهة للقطاع الخاص (740,087 مليار دج و 337,612 مليار دج) على التوالي، حيث ظلت نسبة القروض الموجهة لصالح القطاع العام في تزايد إلى غاية سنة 2004 حيث بلغت ما مقداره 859,657 مليار دج أي بنسبة نمو تقدر بـ 16% مقارنة بسنة 2001، لتبدأ في التراجع لصالح القطاع الخاص ابتداء من سنة 2005 بسبب تبني الحكومة لسلسلة من الإجراءات والتدابير لدعم وتشجيع القطاع الخاص خاصة منها المؤسسات الصغيرة والناشئة حيث انتقلت حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص من 896,4 مليار دج سنة 2005 إلى 4566,1 مليار دج سنة 2017 بنسبة نمو قدرت خلال هذا الفترة بـ 4.09% (أكثر من أربعة أضعاف)، في حين قدرت نسبة نمو القروض الممنوحة للقطاع العام خلال هذه الفترة (2005-2017) بـ 3.89%.

- التمويل عن سوق الأوراق المالية: يعد المرسوم التنفيذي رقم 10-93* أول إطار تشريعي لبورصة الجزائر حدد الجانب الإطار الهيكلي والتنظيمي لتسيير عمليات البورصة وإدارة القيم المنقولة، ثم قانون 03-04 المعدل والمتمم له، وهذا بالإضافة إلى عدة أوامر ومراسيم تنظيمية أخرى، وتتضمن بورصة الجزائر الأسواق التالية (سوق لسندات رأس المال، وسوق لسندات الدين)¹:

▪ تتكون سوق سندات رأس المال من:

- السوق الرئيسية: الموجهة للشركات الكبرى، ويوجد حالياً أربعة (04) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني.
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: الناشطة في قطاع السياحة،
- أليانس للتأمينات: الناشطة في قطاع التأمينات،
- مؤسسة بيوفارم: الناشطة في القطاع الصيدلاني.
- سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

▪ تتكون سوق سندات الدين من:

- سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم .
- سوق سندات الخزينة العمومية التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسست سنة 2008 وتحتوي حالياً أكثر من 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري.
على الرغم من أهمية الأسواق المالية كمصدر للتمويل لمختلف النشاطات الاقتصادية سواء للقطاع العمومي أو الخاص في مختلف الدول إلا أن بورصة الجزائر لا تزال هيكلا بدون روح لمحدودية عدد المؤسسات والشركات المنخرطة فيها وحجم التداول باستثناء سندات الخزينة العمومية وهذا نظرا لغياب الثقافة الادخارية والاستثمارية لعامة المجتمع وقلة الأوراق المالية المعروضة للتداول... الخ²، وهذا ما يفسر لجوء الدولة لطرح سندات الخزينة لتمويل عجز الميزانية العامة بعد استنزاف صندوق ضبط الميزانية ثم اللجوء إلى الإصدار النقدي سنة 2016 بعد عجز الخزينة العمومية عن

* المرسوم التشريعي رقم 93-10، مؤرخ في 23-05-1993، معدل و متمم بالأمر رقم 96-10 المؤرخ في 10-01-1996 و القانون رقم 03-04، والمؤرخ في 17-02-2003، والمادة 95 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27-12-2018، والمتعلق ببورصة القيم المنقولة.

- الأمر رقم 96-10 المؤرخ في 10-01-1996.

- قانون رقم 03-04، مؤرخ في 17-02-2003، يعدل و يتم المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23-05-1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل والمتمم.

- المادة 95 من قانون رقم 17-11، المؤرخ في 27-12-2017، والمتضمن لقانون المالية لسنة 2018.

¹ الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145>، تاريخ الإطلاع: 15 نوفمبر 2023.

² محفوظ جبار، أداء بورصة الجزائر الواقع والآفاق، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، المجلد 12، العدد الأول، جانفي 2008، ص

تعبئة مصادر التمويل الداخلية خلال نفس الفترة، وهو ما يمكن تفسيره بالأثر الشبه منعدم لبورصة الجزائر في تمويل الاقتصاد.

II- مسار تقييم واختيار المشاريع العمومية في الجزائر:

تطورت وتغيرت مناهج تقييم ودراسة جدوى المشاريع العمومية في الجزائر بتطور وتغير نظرة وأهداف السلطات العمومية على مدار العقود الأخيرة تماشياً مع متطلبات اقتصاد السوق وزيادة الطلب على المنافع العامة.

II-1 تقييم واختيار المشاريع العمومية في الجزائر قبل سنة 2010:

غالباً ما كان يتم تقييم واختيار المشاريع الاجتماعية في الجزائر وفق معايير بسيطة تستجيب للظروف الراهنة والمطالب الآنية لحاجات المواطنين في ظل ضعف التخطيط والتسيير الإداري ومن أهم الطرق والأساليب المستعملة في اختيار وتجسيد المشاريع العمومية (الاجتماعية) الغير قابلة للقياس الكمي كالصحة والتعليم مثلاً نذكر:

II-1-1 مشاريع المنتجة للسلع العمومية (الغير ربحية):

وذلك من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات والمعايير البسيطة لتحسين جودة الحياة، نذكر منها:

❖ الاستعانة ببعض مؤشرات التنمية البشرية:

وفقاً لهذا الأسلوب يتم تقييم واختيار المشاريع العمومية تماشياً مع عدد سكان المنطقة دون النظر إلى تكاليف أو منافع المشروع، حيث تسعى الجزائر إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية في مجال خدمات البنية التحتية، كإقامة مثلاً مدرسة ابتدائية لكل 20.000 نسمة، متوسطة لكل 25.000 نسمة، وثانوية لكل 33.000 نسمة، مع العلم أن هذه المعايير قابلة للتغيير وفقاً للبيانات والجداول الإحصائية المتوفرة حول تصنيف الفئات العمرية (نسبة الأطفال والشباب مثلاً في منطقة معينة)، وهذا على ألا يزيد عدد طلاب القسم الواحد عن 30 طالبا استناداً إلى المعيار المستخدم دولياً، بهدف زيادة كفاءة وجودة الخدمات التعليمية، ونفس الشيء بالنسبة للمشاريع الصحية حيث قامت منظمة الصحة العالمية بتحديد معيار طبيب لكل 700 شخص بالإضافة إلى تحديد عدد المراكز والمستشفيات الصحية بما يتماشى وعدد السكان في منطقة معينة¹.

وبالرغم من أن هذه المعايير تعتبر أحد أهم الطرق والأساليب التي تتبناها الجزائر في عملية اختيار وتجسيد مشاريع البنية التحتية ذات الطابع التنموي إلى أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة لعدة أسباب أهمها ضعف وعدم شفافية المعلومات والبيانات الإحصائية المعتمدة بالإضافة إلى مشكل الوعاء العقاري في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وتأثير القرار السياسي على القرار الاقتصادي في بعض الأحيان مما يؤدي إلى عدم سلامة التقييم.

¹ خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية "أسس- معايير- تقنيات"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 97 و155.

❖ القرارات الإدارية والسياسية:

أحيانا كان يتم اللجوء إلى القرارات الإدارية والسياسية في اتخاذ قرارات انجاز المشاريع العمومية في الجزائر قبل الإطلاع على نتائج مختلف دراسات الجدوى القبلية وهو ما يعني الحد من أهمية الدراسات المسبقة لنضج المشروع، استجابة للحركات الشعبية المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كتوفير مناصب الشغل والسكن وذلك خلال زيادة أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة والتي أخذت حيزا كبيرا مند بداية تطبيقها سنة 1997 بهدف معالجة البطالة وسط الشباب¹ خاصة في مجال الأشغال العمومية والتهيئة العمرانية، فالأحكام والقرارات الإدارية والسياسية غالبا ما تكون تقديرية ومختلفة من حكومة إلى حكومة ومن إدارة إلى إدارة نتيجة غياب إستراتيجية تخطيطية على المدى البعيد والبيروقراطية التي تميز الإدارة الجزائرية وضعف مستوى وكفاءة القائمين عليها، وبالتالي لن تعطي نفس النتائج والأهداف المسطرة إلا إذا أعيد تقييمها على أساس اقتصادي بواسطة مختصين في إطار المردودية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لصالح النفع العام.

II-1-2 المشاريع الاستثمارية المنتجة للسلع الخاصة (الربحية):

تشغل المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر حيزا معتبرا في حجم الاستثمار الكلي بحث تساهم بنسبة لا يستهان بها في حجم الناتج الوطني رغم التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وبرامج الخوصصة التي طبقت على مؤسسات القطاع العام منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن، إلا أن المشاريع العمومية في الجزائر تواجه عدة صعوبات جعلتها محل العديد من الانتقادات خاصة فيما يخص الدراسات القبلية لهذه المشاريع وظروف اختيارها ومحدودية القرار الاقتصادي، فمنذ السنوات الأولى للاستقلال تبنت الجزائر النظام الاشتراكي معتمدة على كم هائل من المشاريع الاستثمارية العمومية في ميدان الصناعات الثقيلة كمحفز للنهوض بباقي القطاعات الاقتصادية حيث كانت تتخذ القرارات الاستثمارية على مستوى السلطات المركزية.

فخلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي شهد محاولة الجزائر لبناء قاعدة صناعية ضخمة من خلال الاعتماد على قطاع المحروقات الذي يشكل ثروة هامة بالنسبة للجزائر تستغل في تمويل مختلف الاستثمارات العمومية بالإضافة إلى التمويل عن طريق الاستثمار الأجنبي²، حيث كانت أغلب الاستثمارات العمومية خلال هذا الفترة تتم عن طريق إبرام عقود بين الدولة ممثلة في السلطات المعنية والطرف الأجنبي والتي غالبا ما تتم في إطار التعاون المشترك مع دول لها نفس المصالح والتوجهات السياسية مع الجزائر بعيدا عن الأسس والمعايير العلمية المتعارف عليها في تقييم واختيار المشاريع، مما أدى إلى ضرورة مراجعة البرامج المخططة بإشراك الجهات المعنية على قطاع بالتنسيق مع

¹ براق محمد، بوسعين تسعديت، مداخلة بعنوان أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011.

² كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 2 و3.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

الجماعات المحلية للتخفيف من حدة المركزية في اتخاذ القرارات من أجل برمجة المشاريع بشكل متكامل ضمن خطة تنموية واسعة بعيدا عن التنفيذ العشوائي للمشاريع.

أما خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) قامت كتابة الدولة للتخطيط بإعداد وثيقة تتضمن أهم أدوات التحليل الكمية العلمية المستعملة في اختيار المشاريع الاستثمارية والتي تأخذ بعين الاعتبار المردودية المالية والاقتصادية للمشروع ومن أهمها:

❖ معايير المردودية المالية:

خلفت مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية مشاكل عديدة لهذه المؤسسات مما جعل الشركات غير قادرة حتى على حصر أهدافها والتي كانت محددة ومسطرة من قبل الجهاز المركزي والوصاية نظرا لوجود أهداف أخرى تتعارض وطبيعة نشاطها بسبب عوامل عدة من بينها:

- قلة الإطارات ونقص الخبرة.

- تلبية المطالب الاجتماعية وهو ما جعل هذه المؤسسات توظف أكثر من احتياجاتها من اليد العاملة وذلك بهدف خلق الاستقرار السياسي ولو على حساب توازنها المالية التي كانت تغطي الدولة العجز منه.

وفي هذه المرحلة كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض والطلب وإنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعة مركزيا، وهذا ما جعل التحكم في عملية التصنيع واتخاذ القرارات يتم بعيدا عن المعايير العلمية المعروفة عالميا، مما دفع بالسلطات المركزية إلى تغيير نمط آخر للتسيير بعد ظهور بوادر إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العمومية بحث تم التأكيد على ضرورة إعداد مختلف الدراسات الكمية العلمية في اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية قبل اتخاذ أي قرار وتمثلت أهم هذه المعايير الكمية المستعملة في "مقياس القيمة الصافية الحالية"، "مقياس المعدل الداخلي للمردودية"، "مؤشر الربحية" وغيرها من المعايير العلمية المستعملة في تقييم المشاريع الاستثمارية ذات المردودية المالية، وتبقى المعايير الكمية التي تأخذ بعين الاعتبار التغيير في القيمة النقدية الأكثر استخداما في تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية في الجزائر في ظل التضخم نتيجة الانخفاض المستمر لقيمة الدينار الجزائري منذ دخول الجزائر سلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي باشرتها الحكومة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بحيث أصبحت كل مؤسسة اقتصادية تستطيع العمل وممارسة نشاطها بكل حرية في إطار القوانين والتشريعات السارية المفعول لخلق عملية التوازن ما بين مواردها واستعمالاتها وتحقيق العوائد المالية.

❖ معايير المردودية الاقتصادية:

لقد سطرت الجزائر خلال هذه الفترة أربعة أهداف كبرى ضمن إستراتيجية تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة يتم على أساسها تقييم المشاريع الاستثمارية بما يتماشى مع "تحقيق الربحية الوطنية"، وتمثلت هذه الأهداف في:

- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات، و الذي يعد المصدر الرئيسي للعملة الصعبة للجزائر بنسبة تقدر بحوالي 98%.

- تشجيع المشاريع التي تعمل إحلال الواردات بالسلع المحلية.
- العمل على تحقيق التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي.
- إقامة التوازن الجهوي وذلك من خلال النهوض بالأقاليم الأكثر تخلفا، ومن بين المعايير المستعملة في تقييم المشاريع الاستثمارية لتحقيق هذه الأهداف نذكر¹:

■ معيار فعالية النقد الأجنبي (Efficacité en devise):

وفق هذا المعيار يفضل اختيار المشروع الذي يحقق أكبر قيمة ممكنة (عائد) من العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، ويعبر عنه رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$Ed = \left(\frac{\sum_{t=0}^T Rt}{(1+i)^t} - \frac{\sum_{t=0}^T Dt}{(1+i)^t} \right) / \frac{\sum_{t=0}^T It}{(1+i)^t}$$

حيث تمثل:

Rt : إيرادات المشروع من النقد الأجنبي

Dt : نفقات المشروع من النقد الأجنبي

It : الاستثمار بالعملة الصعبة

i : معدل القيمة الحالية

T : فترة الاسترجاع

Ed : الاستثمار بالعملة الصعبة

■ معيار مساهمة المشروع في إحلال الواردات:

ويعبر عنه بالصيغة الرياضية:

$$\frac{\text{الإستهلاك الوسيط المستورد}}{\text{الإستهلاك الوسيط الكلي}} = \text{مساهمة المشروع في إحلال الواردات}$$

كلما كانت قيمة هذا المعيار قريبة من الصفر كلما ذلك على أن المشروع يساهم في إحلال الواردات، ويشترط في هذا المعيار استخدام سعر الصرف السائد لإعطاء أكبر دقة ممكنة في التقييم والمفاضلة بين المشاريع وفق هذا المعيار.

■ معيار التكامل الاقتصادي:

يسمح هذا المعيار بمعرفة درجة تأثير مشروع معين على مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال توسيع الروابط الأمامية والخلفية للمشروع مع مشاريع أخرى، فمدخلات المشروع في هذه الحالة قد تكون مخرجات مشاريع أخرى، ومخرجات هذا المشروع من سلع وخدمات قد تكون مدخلات لمشاريع أخرى تساهم في زيادة الإنتاج الوطني، والصيغتين التاليتين تعبران عن ذلك:

¹ زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005، ص 448 و449.

$$\frac{\text{الإستثمار بالعملة المحلية}}{\text{الإستثمار الإجمالي}} = \text{درجة التكامل الإقتصادي للمشروع الواحد}$$

$$\frac{\text{الإستهلاك الوسيط المحلي}}{\text{الإستهلاك الوسيط الكلي}} = \text{درجة التكامل الإقتصادي لمجموعة مشاريع}$$

كلما اقتربت هذه الدرجة من الصفر كلما ذلك على مساهمة المشروع أو مجموعة المشاريع الكبيرة في تحقيق التكامل الاقتصادي.

■ معيار تحقيق التوازن الجهوي:

يهدف هذا المعيار إلى التوزيع الأمثل للموارد المحلية على السكان، لذلك يجب عند تحليل ودراسة المشاريع أن يتم تحديد الآثار المباشرة للمشروع كخلق مناصب الشغل واستعمال المواد الأولية المحلية فضلا عن قياس آثار المشروع على قطاع النقل، التجارة والخدمات، إلا أنه يتم من خلال هذا المعيار إعطاء أهمية كبرى لتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل في ظل زيادة المطالب الاجتماعية وفي مقدمتها توفير مناصب الشغل والسكن خاصة بالنسبة للأقاليم الجنوبية للجزائر، ويتم تحليل ودراسة المشاريع وفق هذا المعيار من خلال الصيغ التالية:

$$\frac{\text{التكلفة الإستثمارية}}{\text{عدد مناصب العمل}} = \text{تكلفة منصب العمل}$$

$$\frac{\text{القيمة المضافة لسنة من التشغيل}}{\text{عدد مناصب العمل}} = \text{الإنتاجية المتوسطة}$$

■ معيار المشروع الذي يحقق أكثر عدد من المناصب:

وذلك باختيار المشاريع التي تقوم على أساس توظيف أكبر قدر ممكن من اليد العاملة لتقليل معدلات البطالة.

II-2 المنهجية العامة للتحليل المالي والاقتصادي للمشاريع العمومية وفق دليل (C.N.E.D) بعد سنة 2010:

يتكفل حاليا الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (C.N.E.D) بإبداء الرأي والفصل في دراسات الجدوى التقنية، الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الكبرى ومتابعة إنجازها وذلك من خلال منح الدعم التقني للوزارات ولأصحاب المشاريع، خاصة بالنسبة للمشاريع ذات التكاليف العالية، أو تلك المشاريع التي تتميز بأهمية بعدها الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وذلك قبل تسجيلها في قائمة الاستثمارات العمومية¹، كما أكد الصندوق على أنه

¹ المادة 05، نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

في حالة ما إذا تجاوزت عملية إعادة التقييم 15% من قيمة المشروع يتعين على وزير القطاع تبرير هذا الارتفاع أمام مجلس الوزراء.

ولهذا الغرض يتوفر الصندوق على فريق خاص يعمل على مستوى المقر ومستشارين وخبراء أجنبية من أجل إنشاء قطب جديد لمتابعة إنجاز المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويركز الصندوق نشاطاته على أربعة محاور:

- التحضير.

- التقييم الذي يتمثل في تقديم الدعم التقني لملفات المشاريع إلى غاية الترخيص بإطلاقها.

- متابعة الأناجاز والتقييم بأثر رجعي.

- التقييم البعدي إضافة إلى التوثيق وتكوين العمال¹.

ومع بداية سنة 2010 قام الصندوق بإنشاء "دليل حول تسيير كبريات المشاريع الخاصة بالمنشآت الاقتصادية والاجتماعية" يحتوي على مختلف الأحكام والتعليمات بمتابعة عمليات تقييم واناجاز المشاريع العمومية الكبرى، وقد تم طرح الدليل بناء على التجربة الجزائرية مع مراعاة أفضل النماذج والأساليب الدولية في دراسة الجدوى.

كما يشترط الدليل الأخذ بالحسبان كافة العناصر التي من شأنها أن تؤدي إلى تكاليف إضافية للمشروع بالتنسيق مع مختلف الهيئات والمؤسسات الأخرى، فعلى سبيل المثال المؤسسة التي تريد إنجاز طريق مثلا تجد أحيانا خطأ لأنابيب الغاز أو شبكة كهربائية يجب تغيير مساره أو أي بناء آخر من شأنه أن يعيق انطلاق أو مواصلة المشروع. ومنذ بداية تطبيق الدليل تحت الرقابة الصارمة للصندوق ووزارة المالية شهد تسيير المشاريع الكبرى للمنشآت تحسنا ملحوظا مما سمح بشكل محسوس بتقليص اللجوء إلى إعادة تقييم تكاليف المشاريع ويرجع هذا التحسن أساسا في تحسين دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على البيئة والسكان، كما أن قرار الحكومة إخضاع كل تقييم يفوق 15% من الكلفة الأساسية للمشروع إلى موافقة مجلس الوزراء ساهم في تقليص أيضا عدد اللجوء إلى هذه المراجعات التي غالبا ما تكون نحو الارتفاع.

ويحتوي الدليل المنهجي للتقييم على قسمين رئيسيين هما²:

❖ **القسم الأول:** يحدد المنهجية العامة للتحليل المالي والاقتصادي في كل مرحلة من مراحل دراسة جدوى وتقييم المشاريع العمومية، وتقييم الأثر البيئي، ودراسة معدل الخضم الاجتماعي، وهي مشتركة بين جميع مشاريع البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية باستثناء الدراسات التقنية التي تعد من اختصاص المهندسين المعماريين والمدنيين

¹ الموقع الرسمي للوزير الأول، www.premier-ministre.gov.de/arabe، تاريخ التحميل 16 أفريل 2014.

² Ministère des Finances Algérie, La Caisse Nationale d'Equipelement pour le Développement (C.N.E.D), **Guide de Faturation des Grands Projets d'infrastructure Economique et Sociale, Partie 1 Méthodologie Générale**, Décembre 2008, P 06.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

كونها ترجع لمجال العلوم الهندسية، فمكتب الدراسات المدنية والمعمارية* المكلف بالدراسة والمتابعة التقنية للمشروع يعد مسؤولاً عن نوعية البناءات والمنشآت وإدماجها في المحيط واحترام المناظر الطبيعية والحضرية وحماية التراث والمحيط المبني من أجل المنفعة عامة¹.

❖ **القسم الثاني:** يحتوي هذا القسم على الأساليب والنماذج العلمية المتعلقة بدراسة الجدوى على مستوى كل وزارة قطاعية (لكل نوع من مشاريع البنية التحتية)، وقد تم تصنيف هذه المشاريع العمومية على النحو التالي²:

- المناهج والأساليب المتعلقة بقطاع النقل، وتتكون من قطاعات فرعية:
 - مشاريع المطارات (قطاع فرعي).
 - مشاريع السكك الحديدية (قطاع فرعي).
 - مشاريع ميترو الأنفاق والترام (قطاع فرعي).
 - مشاريع الموانئ (قطاع فرعي).
 - مشاريع الطرق (قطاع فرعي).
- المناهج والأساليب المتعلقة بقطاع الموارد المائية.
- المناهج والأساليب المتعلقة بقطاع التعليم العالي.
- المناهج والأساليب المتعلقة بقطاع الصحة.

فبحسب الدليل تمر دورة المشروع العمومي بثلاث مراحل كبرى نذكرها باختصار³:

❖ **المرحلة الأولى:** تتمثل هذه المرحلة في دراسة الجدوى التقنية، المالية، الاقتصادية والبيئية على المستوى الكلي (الربحية الوطنية) والجزئي، وتحديد كل شروط ومتطلبات المشروع، وعادة ما تختلف مدة دراسة الجدوى، وذلك بحسب نوع وحجم المشروع فهي تتراوح في الغالب بين 18 و36 شهر.

* تتألف مكاتب الدراسة للهندسة المدنية والمعمارية في الأغلب من مهندسين معماريين ومهندسين مدنيين وتقنيين في الطبوغرافيا في علاقة تكاملية حيث يهتم المهندس المعماري برسم التصاميم المناسبة التي تراعي الحس الفني والجمالي للتصميم (المظهر والشكل)، بالإضافة إلى استغلال كافة المساحات المتاحة، وذلك للوصول إلى تصميم نهائي توافق مع الموارد المتاحة ويلبي رغبة العميل لأي مشروع ليقوم المهندس المدني بترجمة تلك المخططات واللوحات على أرض الواقع، لتحقيق رؤية إبداعية معمارية بما يتماشى والمقاييس المعمول بها من حيث المعايير و المواد المستعملة في الإنجاز وتحديد الأوزان والأساسات الداخلية والكثير من الضوابط الإنشائية الأخرى بالإضافة لما سبق تمتد مهام المهندس المدني إلى أشغال الطرق والجسور والصرف الصحي والتخطيط العمراني في المدن، وتقوم المسؤولية المدنية والجنائية للمهندس المكلف بالدراسة والمتابعة في حالة وجود أي عيوب على المشروع مخالفة للأحكام والمعايير المعمول بها خاصة في بالنسبة لمعايير الأمن والأمان باستثناء القوى القاهرة كالزلازل والكوارث مع الأخذ بها خلال فترات التصميم والإنجاز.

¹ المادة 01 من المرسوم التشريعي رقم 94-07 المؤرخ 18 ماي سنة 1994، ومعدل بالقانون رقم 04-06 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري.

² C.N.E.D, Guide de Maturation des Grands Projets d'infrastructure Economique et Sociale, Partie 1 Méthodologie Générale, Op, Cit, P 06 .

³ Ibid, P 15.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

وخلال هذا المرحلة يتم استعمال مختلف البيانات الإحصائية ذات الجودة والقابلية للتفسير والتحليل لمختلف الآثار المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية (الآثار الجانبية أو الغير مباشرة) للبرنامج أو المشروع محل الدراسة، ويتم استعمال هذه البيانات من خلال المؤشرات التالية¹:

- المؤشرات النوعية: وهي التي تعبر عن مدى ملائمة الشروط التي يتم تنفيذ برامج النشاط العمومي فيها.
- مؤشرات النتائج النهائية: وهي التي تعبر عن الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للنشاط العمومي، وتميز بين:
 - مؤشرات التأثير Indicateur d'impact: تعبر عن جوانب التغيرات التي شهدتها المحيط، والتي لها علاقة مباشرة بالعمل المنجز.
 - مؤشرات الآثار Indicateur d'effets: وهي التي تعبر عن جوانب التغيرات في المحيط والتي لها تأثيرات جانبية للعمل المنجز.

- ومن شأن هذه المؤشرات أن تسمح بتقييم المشروع أو البرنامج من حيث النجاعة والفعالية²:
- النجاعة Efficience: وتقاس بالعلاقة بين النتائج المحصل عليها والوسائل المخصصة للبرامج.
- الفعالية Efficacité: وتقاس عن طريق المقارنة بين الأهداف المسطرة والنتائج المتحصل عليها، أي أنها تعبر عن مدى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا.

- ❖ المرحلة الثانية: يتم خلال هذه المرحلة تنفيذ المشروع من خلال التعاقد وبداية الانجاز، وتختلف مدة الإنجاز باختلاف أنواع ونوعية المشاريع العمومية غالبا ما تكون متعددة السنوات بالنسبة لمشاريع البنية التحتية الكبيرة.
- ❖ المرحلة الثالثة: هي مرحلة كيفية التسيير واستغلال مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والممتدة لعدة عقود، وقد تصل لقرن من الزمن³.

تجدر الإشارة في هذا الجانب أن الدراسات الأولية لتحديد المشروع تقوم بها الإدارات الوزارية المسؤولة عن القطاع المعني بالمشروع أو إطار التعاون مع وزارة أكثر اختصاصا في إنجاز وتجهيز المشاريع العمومية، عادة ما تكون وزارة الأشغال العمومية أو وزارة السكن وال عمران عن طريق أحد فروعها المختصة نظرا لتوفر هاتين الوزارتين على الخبرة التقنية والبشرية في إنجاز وتجهيز المشاريع العمومية مع الأخذ بالاستشارة مع دليل الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (C.N.E.D) بالنسبة للمشاريع العمومية الكبرى.

تهدف منهجية التحليل المالي والاقتصادي ودراسة الآثار للمشاريع العمومية وفق دليل (C.N.E.D) إلى زيادة كفاءة وفعالية الإنفاق العمومي الذي تشارك فيه الدولة بنسبة كبيرة لتحسين وتطوير إدارة مشاريع البنية التحتية خاصة في

¹ رابح محمدي وطلبة المدرسة الوطنية للإدارة، حسابات التخصيص الخاص "أهمية وحدود في إطار تنفيذ السياسات العمومية"، حلقة دراسية، المدرسة الوطنية للإدارة، السنة الجامعية 2004-2005، ص 63.

² نفس المرجع السابق، ص 63.

³ C.N.E.D, Guide de Maturation des Grands Projets d'infrastructure Economique et Sociale, Partie 1 Méthodologie Générale, Op, Cit, P 06.

قطاعات النقل، الصحة، التعليم،... الخ، والتي تخصص لها موارد مالية معتبرة ضمن ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي¹، مع الأخذ بعين الاعتبار الحد من الآثار السلبية الجانبية للمشروع.

فالتحليل المالي يسعى إلى التنبؤ بالتدفقات المالية النقدية الصافية بعد خصم التكاليف بما في ذلك تكاليف نزع الملكية والمصاريف القضائية من خلال دراسة الجدوى المالية للمشروع الاستثماري، كما يبحث في سبل وخطّة تمويل المشروع (تمويل كلي من الدولة، جزئي، أو بالشراكة بين القطاع العام والخاص،... الخ)² بينما يسمح التحليل الاقتصادي بدراسة وتحليل أثر المشروع أو البرنامج على الاقتصاد الوطني أو على قطاع معين من وجهة نظر المجتمع كمساهمة المشروع أو البرنامج في دعم النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة (التوظيف)، والدخل (الأجور). كما تأخذ عملية الإنفاق العمومي على المشاريع بعين الاعتبار تحليل الآثار الناجمة عن المشروع وتكاليفها على البيئة وعلى صحة الإنسان والتنوع البيولوجي الناجم عن استخدام الأراضي في البناء سواء كانت هذه الآثار سلبية أو إيجابية على الرغم من أنها في غالبيتها ذات تأثير سلبي³.

¹ Ibid, P 05.

² Ibid, P 24.

³ Ibid, P 83.

المبحث الرابع: تسيير عمليات تحضير وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

إن عملية تحضير مشروع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي تعتبر عملية بالغة الأهمية ذلك كونها تعد ترجمة لأهداف الحكومة عن طريق سلسلة من المشاريع التنموية في مختلف المجالات والقطاعات، وهذا ما يتطلب التطرق إلى الجهة أو السلطة المختصة بتحضير الميزانية والإجراءات التقنية المتبعة لتحضير مختلف المشاريع التنموية في الميزانية العامة، فتحضير الميزانية العامة بما تحويه من ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي، وميزانية التسيير في مختلف دول العالم عن طريق السلطة التنفيذية كونها الأكثر دراية بتسيير المرافق العامة وتوفرها على البيانات والمعلومات حول الوضعية الاقتصادية، المالية والاجتماعية للدولة عن طريق المصالح والهيئات التابعة لها، ويلعب وزير المالية دورا أساسيا ومهما في هذا الجانب نظير تمتعه بسلطات واسعة في هذا المجال¹، إضافة إلى كونه يشرف على أهم المديرية المتخصصة في مجال المالية.

كما أن السلطة التنفيذية تعتبر في وضع أفضل وحيادي فيما يتعلق بتحديد الحاجات العامة للمواطنين على عكس السلطة التشريعية التي تخضع لمجموعة من الاعتبارات الإقليمية والمحلية نتيجة الانتماء السياسي للمنتخبين وهذا قد ما قد يجعل عملية اختيار وتحديد المشاريع العمومية يتم وفق منطق لا يخدم تحقيق العدالة والتوازن الجهوي في توزيع الخدمات العامة.

أما بالنسبة للمشاريع العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي لها ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة ولا تخضع لنفس إجراءات الميزانية العامة للدولة، فيعتبر الجهاز التنفيذي للقطاع المعني (الوزير المعني بالقطاع) المسؤول عن اختيار وتحديد المشاريع التي تعبر عن توجه السياسة الصناعية للدولة بالتنسيق مع الجهات المختصة كمشاريع شركة سونطراك في مجال البحث والتنقيب عن البترول مثلا، فوزير الطاقة والمناجم في هذه الحالة يقوم بالتنسيق مع المدير التنفيذي للشركة ومختلف الأجهزة التقنية للشركة بإبرام عقود الشركة ووضع الخطط الاستثمارية للشركة كون هذا النوع من المشاريع المستقلة يتطلب تقنيين ومختصين على دراية واسعة بهذا المجال على عكس الإداريين الذين تنقصهم الكفاءة في هذا الجانب.

I- تحضير وإعداد المشاريع العمومية

عند بداية تحضير ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي يقوم مختلف أعوان القطاع العام (الوزارات، الإدارات المتخصصة والمؤسسات العمومية... الخ) باقتراح المشاريع المختلفة ويكون هذا في إطار جملة من المعطيات والتوجهات تتمثل في ما يلي²:

¹ Denidni Yahia, *La Pratique du Système Budgétaire de L'état en Algérie*, O.P.U, Alger, 2002, P 301.

² محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 101.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

- **توجيهات المخطط السنوي:** الذي يستند على مجموعة الأهداف العامة المراد إنجازها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

- **توقعات مختلف القطاعات:** تقوم مختلف الوزارات والقطاعات باقتراح التوقعات سواء بالنسبة للنفقات أو الإيرادات الخاصة بها المبنية على الممارسات خلال ميزانية السنة ما قبل الأخيرة، حيث تبدأ عملية اقتراح وإعداد المشاريع من القاعدة إلى القمة، بداية بالوحدات على مستوى الأقاليم المحلية ثم المديرية الولائية إلى أن تنتهي على مستوى الوزارات التي ترفعها لوزارة المالية التي تقوم بدراساتها¹ هذا بالنسبة لنفقات التسيير والمشاريع العمومية ذات البعد المحلي كالأسواق الشعبية ودور الشباب وغيرها من المرافق المحلية، ويرجع هذا التسلسل الهرمي في إعداد وتحديد هذا النوع من المشاريع إلى دراية مسؤولي الهيئات والمؤسسات العمومية على المستوى المحلي باحتياجاتها المرفقية الاقتصادية والاجتماعية أكثر من المسؤولين على المستوى المركزي.

أما بالنسبة للمشاريع العمومية ذات البعد الإستراتيجي الوطني أو ما يعرف بالمشاريع العمومية الكبرى كالبنى التحتية فإعدادها ودراساتها يتم على أعلى المستويات (الوزارات على المستوى المركزي).

بينما يتم اختيار وتسجيل المشاريع العمومية الممركزة ذات الطابع الوطني على مستوى السلطات المركزية الوصية على القطاع الذي ينتمي إليه المشروع، وبحسب الجهة المسيرة له، أما بالنسبة للمشاريع العمومية الغير ممركرة فيجب أن تكون محل تسجيل للدراسة بعنوان ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي، إن تسجيل هذه البرامج لا يتم إلا بعد أن تلي متطلبات النضج (دراسات الجدوى)، إن دراسة النضج لأي مشروع أو برنامج تجهيز عمومي هي مجموع الدراسات التي تسمح بالتأكد من أن المشروع من شأنه المساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، وهذا ما يعرف في بمصطلح دراسة الجدوى، كما يجب أن تبين دراسات النضج الأولية للمشروع العمومي العناصر التقديرية التالية²:

- دراسة قابلية إنجاز المشروع.

- التقدير المباشر للتكلفة بالعملة الصعبة والعملة المحلية، وتعيين أسلوب التمويل.

- الأسلوب التنبؤي للإنجاز والآجال.

- العناصر المنبررة للفرصة الاقتصادية والاجتماعية والفترة المرتبطة بها.

- تقدير مدى تأثير المشروع على ميزانية التسيير للسنوات المالية اللاحقة.

¹ خباياة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، طبعة 2009، ص 264.

² Procédure de gestion des dépenses d'équipement public, ministère des finances, DRB Alger, février 1998, Manuel de procédure d'inscription de financement de suivi des projets et programmes d'investissement public de l'état, MF, DGB, DRBCPD, Mai 2012.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

وبعد اكتمال دراسة نضج المشروع (دراسة الجدوى) يجب أن يشمل الملف التقني للمشروع المطلوب تسجيله إجباريا المعطيات التالية¹:

- عرض الأسباب أو تقرير تقديم المشروع أو البرنامج.
- بطاقة تقنية تتضمن المحتوى المادي للمشروع عن الكلفة بالدينار أو العملة الصعبة، آجال الإنجاز والدفع ونمط التمويل.
- دراسة القابلية ودراسات الآثار.
- اختيار إستراتيجية التنفيذ بتشجيع اللجوء إلى الوسائل والمواد المحلية في ظل أهداف التنمية.
- تقرير تقديري ناتج عن التغيرات المختلفة للاقتراح.
- إظهار الشروط والمواصفات التقنية والفحوصات العملية المعنية وفق التنظيم المعمول به في قانون الصفقات العمومية.

وتظهر جميع هذه التفاصيل بدقة في الملف التقني للمشروع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المخططات البلدية للتنمية لا تخضع لنفس إجراءات النضج المطبقة على باقي المشاريع العمومية كون المخططات البلدية هي غالبا ما تكون عبارة عن مشاريع حتمية واضحة المعالم تفتقر للبدائل بهدف تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي كمشاريع الصرف الصحي والتزود بالمياه الصالحة للشرب عبر مختلف أحياء البلدية وإقامة الأسواق الجوارية، ونفقات إعادة تهيئة منشآت البلدية²، خاصة بالنسبة للبلديات التي لا يمكن لميزانياتها تحمل هذا النوع من المشاريع.

وبعد هذه الدراسات (دراسات النضج) التي تقام على المستوى المحلي تسجل بعنوان ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي على أن يكون الاختيار من اختصاص الإدارات المركزية، إن هذه الصلاحية تضع على عاتق المسيرين مسؤولية كبيرة بحيث يجب عليهم التحلي بالعقلانية في اختيار المشاريع المسجلة لضمان تحقيق أقصى المنافع العامة بأقل التكاليف الممكنة لضمان ترشيد النفقات العمومية، ويبرز ذلك من خلال اتخاذهم لقرارات فردية بالغة الأهمية تتماشى وتوجهات السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وعملية الاختيار هنا تكون على أساس الدراسات المنجزة والتي يحتويها الملف التقني الملحق بالمشروع هذه الدراسات تتكفل بإبراز ضرورة، منفعة ومردودية المشاريع المقترحة، فأهميتها لا تقتصر على مجرد كونها المعيار الأساسي لاختيار المشاريع بل تذهب إلى أبعد من ذلك فتنفيذ المشاريع العمومية بعد المصادقة عليها من طرف البرلمان لن يكون سوى نتيجة لهذه الدراسات.

¹ درواسي مراد، تقرير حول حدود صلاحيات الولاية في مشاريع الاستثمار، وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، البلدية، المدرسة الوطنية للضرائب (ENI)، القليعة، تيبازة، سنة 2013، ص 47.

² وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، برامج التنمية المحلية، دورة تكوينية لموظفي ومنتخبي البلديات، وهران، يناير 2018، ص 03.

أما بالنسبة للمشاريع العمومية الاستثمارية فيتم اختيارها وتقييمها على مستوى الوزير المعني بالقطاع الذي ينتمي إليه المشروع بالتنسيق مع مختلف التقنيين والخبراء المختصين لضمان مسايرة التكنولوجيا السائدة في العالم على أن تفتح حسابات أو ميزانيات مستقلة أو ملحقة لهذا النوع من المشاريع العمومية ذات الطابع الاستثماري.

II- المصادقة على المشاريع العمومية (التصويت):

قبل طرح المشاريع العمومية على البرلمان للمناقشة تمر مختلف مشاريع القطاعات الاقتصادية المدرجة في ميزانية التجهيز العمومي وحسابات التخصيص الخاص على الوزارات الوصية، والتي تسعى للحصول على الموافقة من مختلف الهيئات والجهات المختصة بالتنسيق ودراسة هذه المشاريع قبل عرضها على البرلمان في نسختها النهائية وذلك كما يلي:

II-1 مرحلة التحكم وضبط المشاريع العمومية

بعد اعتماد المشاريع العمومية من طرف مختلف الوزارات الوصية عليها يتم وضعها كطلبات استثمارات عمومية على مستوى المديرية العامة للميزانية وبالتحديد على مستوى المديرية الفرعية لميزانية التجهيز العمومي، هذه الأخيرة تحاول وضع نوع من الانسجام بين هذه الطلبات وبين الأهداف التنموية المسطرة من طرف الحكومة، ويتولى وزير المالية تحقيق التوازن المالي والاقتصادي للدولة المتعدد السنوات من خلال محاولته تأمين التعادل بين إيرادات الميزانية ونفقاتها أو تنفيذ سياسة مالية معينة كسياسة زيادة حجم الإنفاق العمومي (العجز المقصود) لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، حيث تقوم المديرية العامة للميزانية بتقديم مقترحات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي كالتالي¹:

- مقترحات على الصعيد المركزي، وتدخل في إطار "البرامج القطاعية الممركزة" PSC.
- مقترحات على الصعيد المحلي، ويتعلق الأمر بالبرامج القطاعية الغير ممركرة "PSD"، والبرامج المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية "PCD".

وفي هذا الإطار تقوم المديرية الفرعية للتجهيز بالتنسيق مع الوزارة الوصية بمناقشة مشروع الميزانية المقترحة وفي حالة نشوء خلاف حول ما تقترحه المديرية العامة للميزانية وما تطالب به الوزارة وذلك بمروره ابتداء من المديرية الفرعية لكل قطاع ثم المديرية المختصة وصولا للمديرية العامة للميزانية، ويتم اللجوء إلى التحكم الوزاري وذلك من خلال إرسال ملف لوزير المالية لدراسته مع الوزراء المعنيين للفصل فيه، وهنا يبرز الطابع السياسي في عملية المناقشة حيث يمكن أن تحصل بعض الوزارات ذات الأهمية على تنازلات من المديرية العامة للميزانية، وفي حالة استمرار عدم الموافقة يصل التحكم إلى غاية رئاسة الحكومة خاصة في المشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية وبانتهاء مرحلة التحكم في الخلافات

¹ بن عابد مختار، برامج الاستثمارات العمومية: التأصيل النظري، المحتوى التقني، وأثر التقييم الاقتصادي على المتغيرات الداخلية، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة فرحات عباس، سطيف، مارس 2014، ص

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

تقوم الوزارات بتعديل مشاريع ميزانيتها لتعيد إرسالها للمديرية العامة للميزانية ليتم بعدها بلورة المشروع النهائي لميزانية التجهيز العمومي في وثيقة واحدة.

II-2-2 مرحلة اعتماد المشاريع العمومية:

وردت القواعد المتعلقة بالمصادقة على ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في الدستور أولا، ثم قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، والقانون المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة الصادر في 08 مارس 1999¹، وفي هذا الصدد تعتبر السلطة التشريعية السلطة المختصة باعتماد الميزانية العامة للدولة حيث تحول الميزانية ضمن مشروع قانون المالية للبرلمان لمناقشتها والمصادقة عليها في أجل أقصاه 30 سبتمبر للسنة التي تسبق السنة المعنية²، ويمر اعتماد الميزانية العامة للدولة بما فيها المشاريع العمومية التي تدخل ضمن ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي بثلاث مراحل داخلية على النحو التالي³:

II-2-1 مرحلة المناقشة العامة:

بعد عرض مشروع الميزانية العامة على البرلمان يعمل هذا الأخير خلال هذا المرحلة على دراسة مشروع الميزانية وفق الأهداف القومية والخطط التنموية المسطرة لضمان تحقيق السياسة الاقتصادية والمالية المخطط لها.

II-2-2 مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة:

يقع هذا الدور على لجنة متخصصة داخل السلطة التشريعية تدعى بـ "لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية" ولها أن تستعين بخبراء ومستشارين مختصين من خارج البرلمان، وتقوم اللجنة بدراسة المشروع دراسة تفصيلية لجميع جوانبه ثم ترفع بعد ذلك تقريرها للمجلس.

II-2-3 مرحلة المناقشة النهائية:

يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة حيث يتم التصويت على موارد الميزانية بصفة إجمالية، أما فيما يخص النفقات يصوت على نفقات التسيير الموزعة حسب كل دائرة وزارية، كما يصوت على نفقات التجهيز والاستثمار العمومي بحسب كل قطاع، أما بالنسبة للعمليات المالية الأخرى فيجري التصويت في شكل إجمالي على:

- رخص تمويل البرامج.
- إيرادات ونفقات كل ميزانية ملحقة.
- الحد الأقصى للنفقات المرخص بها لكل صنف من أصناف الحسابات الخاصة⁴.

¹ قانون رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وصلاحياتهم، الجريدة الرسمية، العدد 15، سنة 1999.

² المادة 67 من قانون 84-17، مرجع سبق ذكره.

³ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 364.

⁴ يلس شاوش بشير، المالية العامة "المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 136.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

فبعد موافقة البرلمان على مشروع الميزانية العامة يوقعها رئيس الجمهورية وتوزع الاعتمادات على كل الوزارات والقطاعات بموجب مرسوم تنفيذي أي إصدارها بمقتضى "قانون المالية السنوي"، الذي يتوقع ويرخص لسنة مدنية مجمل إيرادات ونفقات الدولة الموجهة لسير المرافق العمومية، بالإضافة إلى النفقات الموجهة للتجهيز العمومي، وكذا النفقات برأسمال¹، يتم تبليغ رخص البرامج حسب كل قطاع فرعي من طرف وزير المالية إلى الجهة المختصة بالتنفيذ (وزير، والي... الخ) بواسطة مقرر يحتوي على المحتوى المادي والمالي للمشروع.

أما في حالة خلاف بين الغرفتين (المجلس الشعبي الوطني مجلس الأمة) في التصويت على المشروع فتشكل لجنة متساوية الأعضاء بين الغرفتين وتجتمع بطلب من رئيس الجمهورية لاقتراح نص لتعويض الأحكام محل الخلاف ثم يعرض النص الجديد مرة أخرى على الغرفتين شريطة موافقة الحكومة على الاقتراحات فإن كانت نتيجة الدراسة والمناقشة في الغرفتين بالموافقة فيتم تمرير القانون، أما إذا بقي الخلاف فيما أن يسحب المشروع ومنه استقالة الحكومة أو أن يطلب رئيس الجمهورية مداولة ثانية فإذا تأكد الخلاف ومنه الانسداد الدستوري فيمكن لرئيس الجمهورية تمرير قانون المالية بموجب أمر رئاسي (الحل الدستوري بعد فشل الحل التشريعي)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقصى مدة للتصويت على مشروع قانون المالية السنوي هي 75 يوم (من 15 أكتوبر إلى 31 ديسمبر من نفس السنة).

أما في حالة التأخر عن تصويت قانون المالية ولضمان عدم تعطيل تسيير المصالح والهيئات العمومية فيتواصل التسيير المالي والدفع على المكشوف* (paiements à découvert) وفق الشروط التالية²:

- بالنسبة للإيرادات (مصادر التمويل) فيتم تحصيلها طبقا للشروط والنسب والكيفيات المعمول بها في قانون المالية السابق.

- نفقات التسيير تنفذ في حدود (1/12) من مبلغ الاعتمادات المفتوحة للسنة السابقة ولمدة 03 أشهر (شهريا).

¹ المادة 3 من قانون 84-17 المتتمة والمعدلة بالمادة 1 من قانون 88-05 المؤرخ في 12-01-1988 المعدل والمتمم لقانون 84-18.

* التسديد على المكشوف (paiements à découvert) هي عملية دفع أعباء التسيير للإدارات العمومية دون وجود تغطية مالية في الاعتمادات المالية المدرجة في الميزانية والجداول الأصلية (مصنوفة الأجور) (Les Etats Matrices)، وكذلك بالنسبة لنفقات التجهيز والاستثمار (وفق ما تم شرحه) إلى غاية شهر مارس من السنة الجديدة محل التنفيذ، أما بعد شهر مارس فتتم هذه العملية عن طريق تلكس (مراسلة) تصدر عن وزارة المالية خاصة بالنسبة لنفقات المستخدمين، وقد يصل الدفع على المكشوف حتى لشهر جوان في بعض الأحيان، وهذا يتعلق بمدى إعداد الميزانيات السنوية للدوائر الوزارية وإرسال تفويضات الاعتمادات للمديريات التنفيذية على المستوى اللامركزي (الولايات).

بينما الفترة التكميلية (période complémentaire) تسمح بتحصيل إيرادات ودفع نفقات السنة المنقضية خلال ثلاث أشهر من السنة الجديدة (جانفي، فيفري، ومارس) التي تأخر تنفيذها (15 شهر لإغلاق السنة المالية المعنية).

فالفرق بين الفترة التكميلية والدفع على المكشوف في كون الفترة التكميلية ترتبط بنفقات وإيرادات متعلقة بالسنة المنقضية (المنتهية)، أما الدفع على المكشوف فهو يتعلق بنفقات السنة الجديدة حيز التنفيذ.

أما بالنسبة لميزانية الجماعات المحلية (البلدية والولاية) فلا يمكن الدفع على المكشوف إلا بتوفر الإعتماد والسيولة معا، ويكون ذلك بعد ضمان المحاسب العمومي تحصيل الإيرادات الحقيقية أو عن طريق الفائض المرحل مع سندات التحصيل (دخول الأموال للخزينة وتوفر السيولة الحقيقية أي أن الرصيد النقدي موجب) لأن ميزانية الجماعات المحلية متوازنة وجوبا على عكس الميزانية العامة للدولة.

² المادة 69 من المرجع السابق.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

- اعتمادات نفقات التجهيز والاستثمار تنفذ في حدود الربع (1/4) من الحصة المالية المخصصة لكل قطاع، ولكل مسير، إلا أنه بعد تحويل آلية تسيير البرامج العمومية المدرجة في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي إلى نظام التسيير وفق آلية الحسابات التخصيص الخاص وتجاوزها للعديد من القواعد الصارمة للميزانية كقاعدة السنوية من خلال إمكانية نقل الاعتمادات (الرصيد) من سنة لأخرى¹ تم تجاوز هذا الإشكال.

- مشاريع الميزانيات الملحقه والحسابات الخاصة بالخزينة يواصل تنفيذها وفق الأحكام والتشريعات التنظيمية التي تسيير عليها قبل السنة المالية محل الخلاف.

II-2-4 مرحلة تفريد المشاريع:

لا تعرض للتسجيل لغرض الإنجاز سوى برامج ومشاريع الاستثمار والتجهيز التي بلغت النضج الكافي (دراسات الجدوى) الذي يسمح بالانطلاق في إنجازها خلال السنة، وأن أشغال إنجاز المشروع مهيأة للانطلاق في الظروف المثلى للكلفة والأجال، يترتب على عملية تسجيل وتبليغ عملية إنجاز المشروع قرار تفريد المشروع (Individualisation) باسم الأمر بالصرف المكلف بالإنجاز مع مراعاة المحتوى المادي والمالي (مواصفات المشروع، كلفته، هيكل التمويل، اعتمادات الدفع ورخص البرنامج، آجال الإنجاز،... الخ)²، والجدول التالي يبين لنا تخصيص المخصصات المالية على عناصر تنفيذ المشروع:

¹ المادة 51 من المرجع السابق.

² دحماني عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 110.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

جدول (2-13): أهم عناصر وبيانات المحتوى المادي والمالي للمشاريع العمومية

الكلفة الحالية		الكلفة السابقة		تفصيل الهيكلية
المجموع	العملة المباشرة	المجموع	العملة المباشرة	
.....	01 مبلغ الدراسات و/ أو الهندسة
.....	02 البناء وما يرتبط به من هندسة مدنية
.....	03 الأشغال العمومية
.....	04 الآلات والتجهيزات
.....	05 عتاد النقل والتفريغ
.....	06 التكوين
.....	07 تقديم الخدمات الخارجية
.....	08 المخزون الأدنى
.....	09 غير ذلك
.....	- مال متداول إضافي
.....	- المنشآت الأساسية المحيطة
.....	- الأرضية
.....	- الطوارئ
.....	- الفوائد الإضافية
.....	- مراجعة الأسعار
.....	- تحيين الأسعار
.....	مبلغ العملية الغير موزعة
.....	المجموع

المجموع	غير ذلك	القرض الخارجي	قروض البنوك	قروض الخزينة	مساهمة ميزانية الدولة	التمويل
.....	المبلغ السابق
.....	المبلغ الحالي

الإنهاء		الإنطلاق		التسجيل	
السنة	الشهر	السنة	الشهر	السنة	الشهر
.....

الخارج	بين الولايات	البلدية	الولاية	تحديد الموقع	المشروع
.....	projet (X)

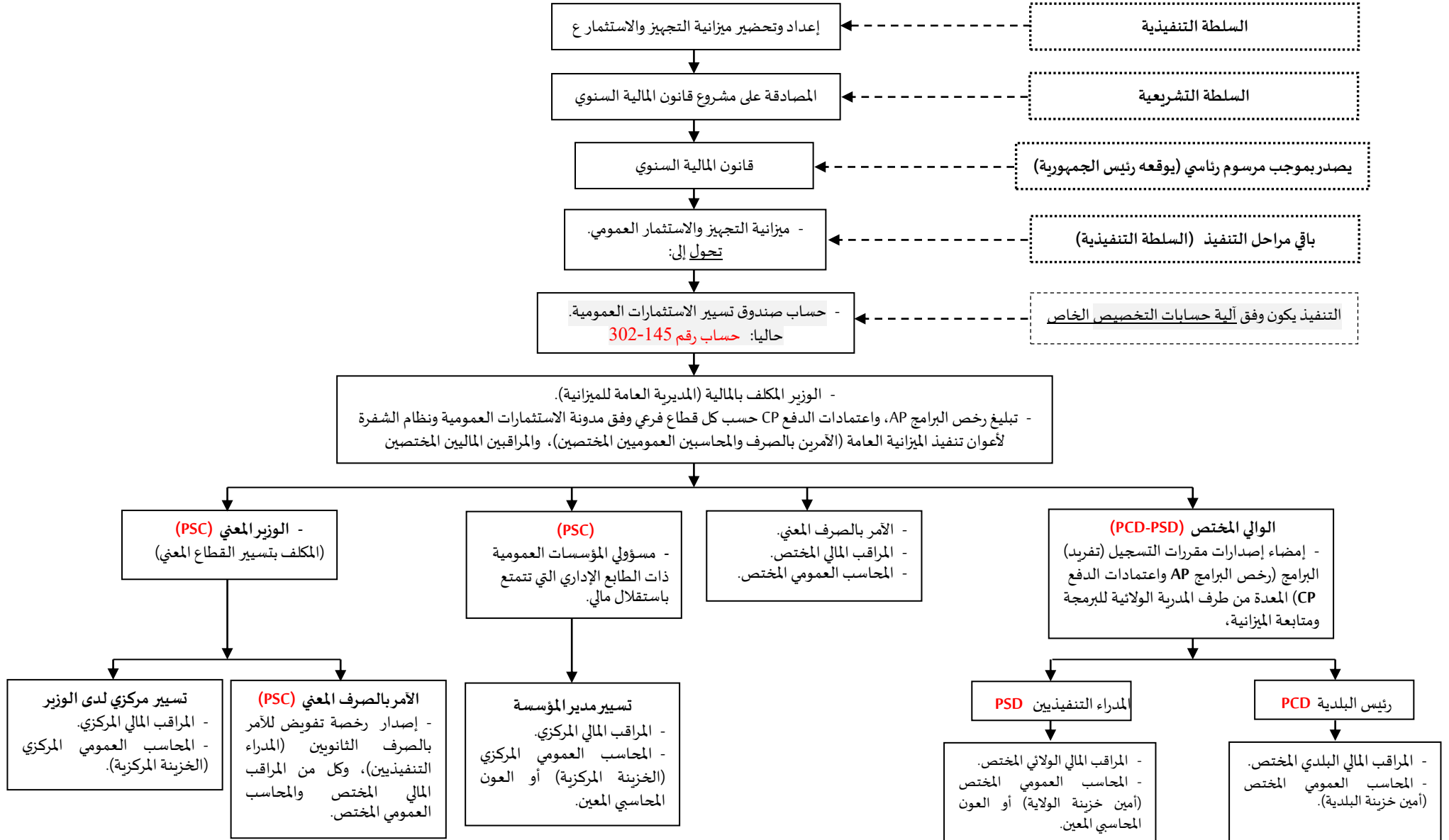
المصدر: وثائق داخلية لمقررات تسجيل وتفريد بعض مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي على مستوى خزينة ولاية تلمسان.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص أهم المراحل والإجراءات التي تمر بها ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي بداية من الإعداد والتحضير، المصادقة (التصويت)، ومن ثم تحويلها إلى حساب التخصيص الخاص لإعطائها أكثر مرونة في التسيير مقارنة بالتسيير الميزانياتي إلى غاية تبليغ المشاريع من خلال الشكل التالي:

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

شكل رقم (2-8): مخطط تسيير ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي من حيث الجهة المسيرة لها (PSD-PCD-PSC).



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مختلف قوانين وتنظيمات المحاسبة العمومية، وميزانية التجهيز والاستثمار العمومي السابقة الذكر

III تنفيذ المشاريع العمومية:

تتولى وزارة المالية مهمة التنفيذ والمتابعة المالية والمحاسبية لعملية إنجاز للمشاريع العمومية عن طريق شبكة المحاسبين العموميين والمراقبين الماليين الخاضعين لسلطتها وذلك بالتنسيق مع الأمرين بالصرف والذين يمثلون مختلف الهيئات والمؤسسات الرسمية المعنية أو الوصية على المشروع.

إن عملية تنفيذ النفقات العمومية بصفة عامة تم ذكرها في المواد من 71 إلى 75 من قانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، كما نجد أن قانون 90-21 والمتعلق بالمحاسبة العمومية قد تطرق إلى عملية التنفيذ بنوع من التفصيل في المواد من 14 إلى 22، وتنقسم عملية تنفيذ نفقات المشاريع العمومية إلى مرحلتين متتابعتين، مرحلة إدارية ينفذها الأمر بالصرف، ومرحلة محاسبية ينفذها المحاسب العمومي تطبيقا لمبدأ الفصل بين الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين¹.

III-1 المرحلة الإدارية في التنفيذ المالي للمشاريع العمومية:

تنفذ هذه المرحلة من طرف الأمر بالصرف المختص على المشروع وتتم وفق ثلاث مراحل إدارية وهي:

(الالتزام بالنفقة، عملية التصفية، الأمر بالدفع).

III-1-1 الالتزام بالنفقة:

بعد الالتزام بالإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين على عاتق الدولة أو جماعتها المحلية أو أحد المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري²، أما بالنسبة للدائن (المكلف بإنجاز المشروع)، فالالتزام بالنفقة هو بمثابة وعد و ضمان للحصول على كامل مستحقته من الصفقة المبرمة بينه وبين الجهة العمومية هذا من الناحية القانونية أي (التزام قانوني (Lengagement juridique) ، أما من الناحية المالية والمحاسبية (الالتزام المحاسبي (Lengagement comptable) فالالتزام هو تخصيص الاعتمادات المالية من أجل إنجاز نفقة معينة في شكل بطاقة أو وثيقة يجرها الأمر بالصرف ويجب أن تحتوي على جميع الدلالات والوثائق الثبوتية المتعلقة بالنفقة العمومية، ويتم تحديد شكل بطاقة الالتزام بقرار من وزير المالية.

بعد إعطاء الشرعية للصفقة العمومية لإنجاز أو دراسة المشروع العمومي من خلال تأشيرة لجنة الصفقات المعنية، يقوم الأمر بالصرف بإيداع الحوالة لدى المراقب المالي مصحوبة ببطاقة الالتزام ممضاة من طرفه مصحوبة بجميع الوثائق

¹ محمد مسعي، المحاسبة العمومية، طبعة ثانية منقحة، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2003، ص 77.

² المادة 19 من قانون المحاسبة العمومية، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

الثبوتية* بهدف الحصول على التأشيرة في أجل أقصاه 10 أيام لضمان السرعة في التسيير¹ وعدم تعطيل المصالح سواء العمومية أو الخاصة.

❖ **تأشيرة المراقب المالي:** بعد تقديم بطاقة الالتزام ممضاة من طرف الأمر بالصرف مصحوبة بجميع الوثائق الثبوتية بهدف الحصول على التأشيرة في أجل أقصاه 10 أيام لضمان السرعة في التسيير² وعدم تعطيل المصالح سواء العمومية أو الخاصة، وقبل التأشير على بطاقة الالتزام على المراقب المالي التأكد وفحص العناصر التالية³:

- صفة الأمر بالصرف (مثلما هو محدد في قانون 90-21 لا سيما المادة 23 إلى 29 منه والمادة 58 بالنسبة للعناصر الأخرى).

- مطابقة النفقة العمومية للتنظيمات والتشريعات المعمول بها.

- توفر الاعتمادات المالية والمناصب المالية (بالنسبة لنفقات التسيير).

- التخصيص القانوني للنفقة.

- مطابقة مبلغ الالتزام للعناصر المبنية في الوثيقة المرفقة.

- وجود التأشير أو الآراء المسبقة التي سلمتها السلطة الإدارية المؤهلة لهذا الغرض (كتأشيرة لجنة الصفقات العمومية).

ولضمان متابعة مبلغ العمليات (الاستهلاكات) والأرصدة المتبقية في حدود الاعتمادات المالية المفتوحة وخص البرامج يقوم المراقب المالي بحاسبة الالتزامات بالنسبة لكل قطاع، قطاع فرعي، البرامج... الخ، ومختلف المشاريع وفق مدونة الاستثمارات العمومية (Nomenclature d'investissement publique) وعند الاقتضاء إعادة التقييم سواء بالزيادات أو بالتخفيضات.

❖ **الرفض منح التأشيرة على بطاقة الالتزام:**

* عند الالتزام عند المراقب المالي بالنسبة لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة القوانين والتنظيمات السارية المفعول والمعول بها، أما بالنسبة للوثائق الثبوتية المتعلقة بالمشاريع العمومية المنفذة في إطار الصفقات العمومية المقدمة من الأمر بالصرف للمراقب المالي عادة ما تكون متكونة من الوثائق التالية (رسالة التعهد، التصريح بالاكتمال، الكشف الوصفي للأشغال، جدول الأسعار الوحدوية والإجمالية بجميع الحقوق والرسوم، البيان التقييمي عند الاقتضاء، دفتر الشروط، محاضر لجنة الصفقات العمومية وتأشيرة مكتوبة من طرف لجنة الصفقات العمومية... الخ)، وهذا بالإضافة إلى بطاقة الالتزام التي تحتوي على كافة البيانات المتعلقة بالمشروع كرخصة البرنامج ونوع المشروع وفق ترميز مدونة الاستثمارات العمومية، ونفس الشيء بالنسبة لصفقات وعقود الدراسة والهندسة والمتابعة التقنية.

¹ **التعليمية الوزارية رقم 03** المؤرخة في 01 مارس 2021 المديرية الجهوية للميزانية بشلف، طبقا للمرجع المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992، والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها المعدل والمتمم.

² **التعليمية الوزارية رقم 03**، نفس المرجع السابق.

³ المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 والمتعلق بالرقابة السابقة التي يلتزم بها، والمؤرخ في 14 نوفمبر 1992.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

في حالة ما إذا كانت الالتزامات غير مطابقة للقوانين والتشريعات التنظيمية السائرة المفعول تكون عرضة للرفض من طرف المراقب المالي بحسب الحالة فتأخذ صفة الرفض المؤقت أو الرفض النهائي وفق الحالات التالية:

- **الرفض المؤقت (Rejet provisoire):** ويكون في الحالات التي يمكن فيها تصحيح واستدراك النقائص دون المساس والتعدي على القوانين التنظيمية، ومن بين هذه الحالات نذكر:

- اقتراح التزام يحتوي على مخالفات للتنظيم قابلة للتصحيح.

- انعدام أو نقص الوثائق الثبوتية.

- نسيان بيان هام في الوثائق المرفقة.

- **الرفض النهائي (Rejet Définitif):** ويكون ذلك في الحالات التالية:

- عدم مطابقة اقتراح الالتزام بالقوانين والتنظيمات المعمول بها.

- عدم توفر الاعتمادات أو المناصب المالية.

- عدم احترام الأمر بالصرف للملاحظات المدونة في مذكرة الرفض المؤقت.

يجب على المراقب المالي أن يبرر الرفض ويكون ذلك كتابيا، كما أنه يجب على الأمر بالصرف أن يطلع على كل أسباب الرفض.

❖ **التغاضي (Passer-Over):** يؤدي الرفض النهائي للنفقة العمومية من طرف المراقب المالي إلى حالة انسداد في تسيير المالية العمومية نتيجة لعدم تحقيق النفقة المخصصة لأهدافها وغايتها بحيث يصبح الأمر بالصرف في حالة عدم القدرة على إكمال باقي الإجراءات الإدارية لتنفيذ النفقة العمومية دون تأشيرة المراقب المالي، ولضمان عدم تعطيل تسيير الأموال العمومية وإعطاء مرونة أكثر في التنفيذ فإن المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 نصت على التغاضي كإجراء يسمح بتنفيذ النفقة تحت مسؤولية الأمر بالصرف على أن يلتزم هذا الأخير بمقرر معلل يشرح فيه كافة الأسباب والظروف الكفيلة بتمرير النفقة إلى الوزير المالية، كما يرسل كذلك الملف الذي يكون موضوع التغاضي إلى الوزير المعني بالقطاع أو الوالي المعني بحسب الحالة، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن تعميم خاصية التغاضي في كل الظروف حيث يمكن أن يرفض إذا تم إصدار الرفض النهائي لأحد الأسباب التالية¹:

- صفة الأمر بالصرف.

- عدم توفر الاعتمادات الكافية أو انعدامها.

- انعدام التأشيرات أو الآراء المسبقة المنصوص عليها في التنظيم المعمول به كتأشيرة لجنة الصفقات العمومية مثلا.

- انعدام الوثائق الثبوتية التي تتعلق بالالتزام.

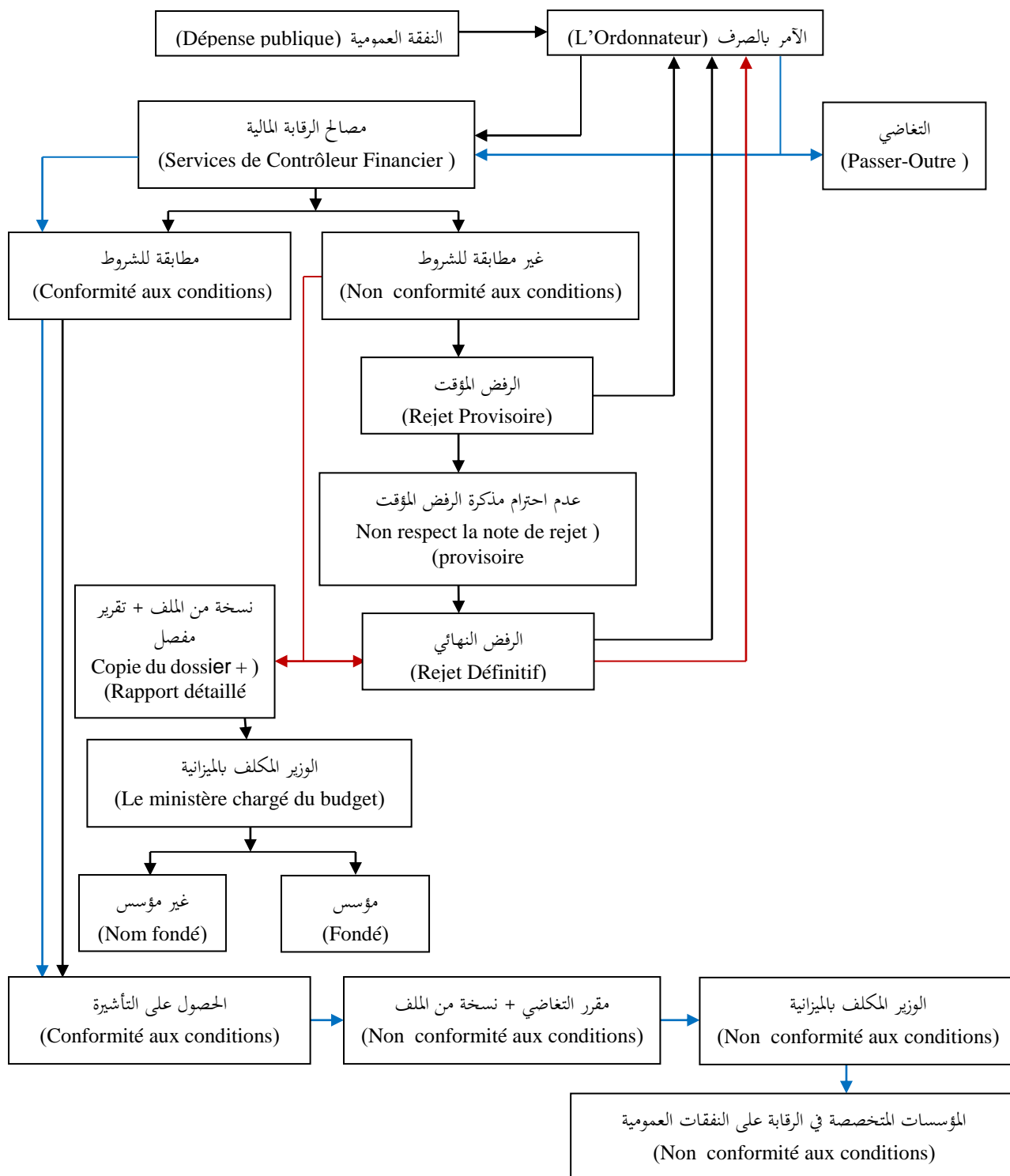
- التخصيص الغير قانوني للالتزام بهدف إخفاء إما تجاوز في الاعتمادات وإما تعديلا لها أو تجاوزا لمساعدات في الميزانية.

¹ المادة 19 من المرجع السابق.

❖ منح التأشيرة (الموافقة على النفقة العمومية):

بعد الحصول على التأشيرة يقوم الأمر بالصرف بإصدار (أمر بدء الخدمة) للإنجاز (Ordre de service) لإبلاغ المتعاقد (المؤسسة أو الشركة المكلفة بالدراسة أو إنجاز المشروع) بتاريخ انطلاق أشغال الإنجاز أو الدراسة بالتنسيق مع مكتب الدراسة المكلفة بالمتابعة، وذلك بهدف احتساب آجال الإنجاز المتفق عليها في الصفقة وتطبيق غرامات التأخير في حالة تجاوز هذه الآجال على أن يقدم المتعاقد وضعية الأشغال (Situation de travaux) بصفة دورية شهرية للأمر بالصرف (الجهة العمومية المتعاقدة).

شكل (2-9): مخطط رقابة المراقب الميزانياتي



المصدر: إبراهيم رزوق، الرقابة على الميزانية العامة، مديرية التخطيط والبرمجة لولاية الوادي، وزارة المالية الجزائرية، 2020، ص 03.

وبالتالي يمكن القول أن بطاقة الالتزام يصدرها الأمر بالصرف لصالح المراقب المالي لغرض الرقابة السابقة للنفقة العمومية والتأشيرة كأول مرحلة من مراحل تنفيذ النفقات العمومية مع ضمان المتابعة المالية لمبلغ العملية والرصيد (محاسبة الالتزامات la comptabilité des engagements)، فالغرض من محاسبة الالتزامات بالنسبة للمراقب المالي هو تعيين مبلغ الالتزامات المنجزة والمتبقية من الاعتمادات المسجلة في ميزانية التسيير أو رخص البرامج ومبلغ الأرصدة المتوفرة لضمان بقاء الالتزامات في حدود الاعتمادات أو رخص البرامج المفتوحة¹.

III-1-2 عملية التصفية:

نصت عليها المادة 20 من قانون المحاسبة العمومية: "تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية" والتقييد الدقيق لها (التبويب الميزانياتي)، وبالتالي فإن التصفية هي العملية التي يتم من خلالها إثبات وتأكيد وقوع الدين على عاتق الدولة لتحديد المبلغ الدقيق نقداً، ويبرر الفصل بين عملية الالتزام والتصفية بأن العديد من النفقات لا يمكن تحديد مبلغها الدقيق عند القيام بعملية الالتزام حيث يكفي الأمر بالصرف في مرحلة الالتزام بتقدير مبلغ النفقة لأن المبلغ الدقيق لا يمكن تحديده إلا بعد أداء الخدمة " le service fait"، وتتضمن عملية التصفية بالنسبة لنفقات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي عنصرين:

- **التأكد من أداء الخدمة:** بموجب القانون لا يمكن لأي نفقة عمومية أن تكون موضوع أمر بالصرف ولا تسديد إذا لم يتم إنجاز الخدمة الموافقة لها فعلاً²، ويتم التحقق من ذلك عن طريق الرقابة التي تمارسها مكاتب الدراسات التقنية (مكاتب الهندسة المدنية والمعمارية) والمصالح التقنية للأمر بالصرف وذلك عن طريق متابعة وضعية ونسبة تقدم أشغال المشروع ومدى مطابقتها للشروط والقواعد المتفق عليها.

- **التحديد الدقيق لمبلغ النفقة:** ويكون على أساس نسبة تقدم الإنجاز مقابل المبلغ المتفق عليه مع مراعاة بعض العمليات الحسابية نذكر منها³:

- ضرب الكميات في الأسعار الوحدوية.
- اقتطاع التسبيقات أو المدفوعات على الحساب التي تم دفعها للمتعاقدين.
- تطبيق الجداول المرجعية (barèmes) أو المعاملات (coefficients) المعدة مسبقاً من أجل تحديد المبلغ الواجب دفعه.
- التحقق من مبلغ الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخاضعين لها.
- حساب الحقوق المستحقة على الهيئة العمومية والواجب خصمها من حقوقه القانونية.

III-1-3 الأمر بالصرف (الدفع):

¹ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، مرجع سبق ذكره، ص 133.

² عمر دباغ وآخرون (قضاة مجلس المحاسبة)، مرجع سبق ذكره، 2020، ص 25.

³ نفس المرجع السابق، ص 26.

هو الأمر الذي يعطيه الأمر بالصرف للمحاسب العمومي المختص لتنفيذ الدفع بالنسبة لعملية كانت محل التزام وتصفية، فالأمر بالصرف (الدفع) هو الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات¹، ونميز هنا حالتين:

- الأمر بالدفع: الأمر بالدفع هو الإجراء الذي يصدره أمر بالصرف ابتدائي أو رئيسي لفائدة أمر بالصرف ثانوي²، أي تخصيص الأموال هنا لا يكون لمصالح الأمر بالصرف الرئيسي بل لفائدة الأمر بالصرف الثانوي.

- حوالة الدفع: حسب المادة الثامنة من نفس المرسوم يسمح للأمر بالصرف الثانوي بإصدار حوالة الدفع، كما يمكن للأمر بالصرف الرئيسي تحرير حوالات الدفع في حالة نفقة مشروع مباشرة لمصالحه، فالأمر بالصرف يكون في شكل حوالة الدفع (Mandat de paiement) مصحوبة بالوثائق التبريرية للمحاسب العمومي المختص (الخزينة العمومية) للحصول على حقوقه المالية ووفق الأسعار المتفق عليها في دفتر الشرط.

III-2 المرحلة المحاسبية في التنفيذ المالي للمشاريع العمومية:

هو الإجراء الذي بموجبه يتم إبراء الدين العمومي³، وتكتسي هذه المرحلة أهمية بالغة كونها مرحلة إخراج الأموال من الخزينة العمومية لصالح الدائن، وبعد استكمال كافة المراحل الإدارية من الأمر بالصرف وتأشيرة الجهات المعنية (المراقب المالي ولجنة الصفقات المختصة) يتم وضع حوالة الدفع لدى المحاسب العمومي المختص على مستوى الخزينة لغرض التدقيق والمراقبة والقيام بمختلف العمليات المالية والمحاسبية قبل القيام بعملية الدفع الحقيقية، وقبل القيام بعملية الدفع لا بد على المحاسب العمومي أن يتحقق من ثمان نقاط وهي⁴:

- مطابقة العملية للقوانين والتنظيمات السارية المفعول كقانون الصفقات العمومية.
- صفة الأمر بالصرف أو المفوض عنه كنموذج الإمضاء أو اعتماد الأمر بالصرف لدى المحاسب العمومي.
- شرعية عمليات التصفية والتأكد من ختم الأمر بالصرف وإمضائه كدليل على أداء الخدمة.
- توفر الاعتمادات، وذلك من خلال مقارنة الحوالات الصادرة بالاعتمادات المفتوحة.
- حسم النفقة حسب طبيعتها وموضوعها من التبويب الميزانياتي.
- عدم سقوط الدين وذلك بالتقادم الرباعي، وأن الديون ليست محل معارضة.
- الطابع الإبرائي للنفقة، أي أن النفقة لم يتم دفعها من قبل.
- تأشيرة عمليات المراقبة خاصة تأشيرة المراقب المالي وتأشيرة لجنة الصفقات المختصة.

¹ المادة 21 من قانون المحاسبة العمومية، مرجع سبق ذكره.

² المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 91-313، المؤرخ في 28 صفر عام 1412 الموافق لـ 07 سبتمبر 1991 والمحدد لإجراءات المحاسبة التي يمكنها المحاسبون والأمرون بالصرف.

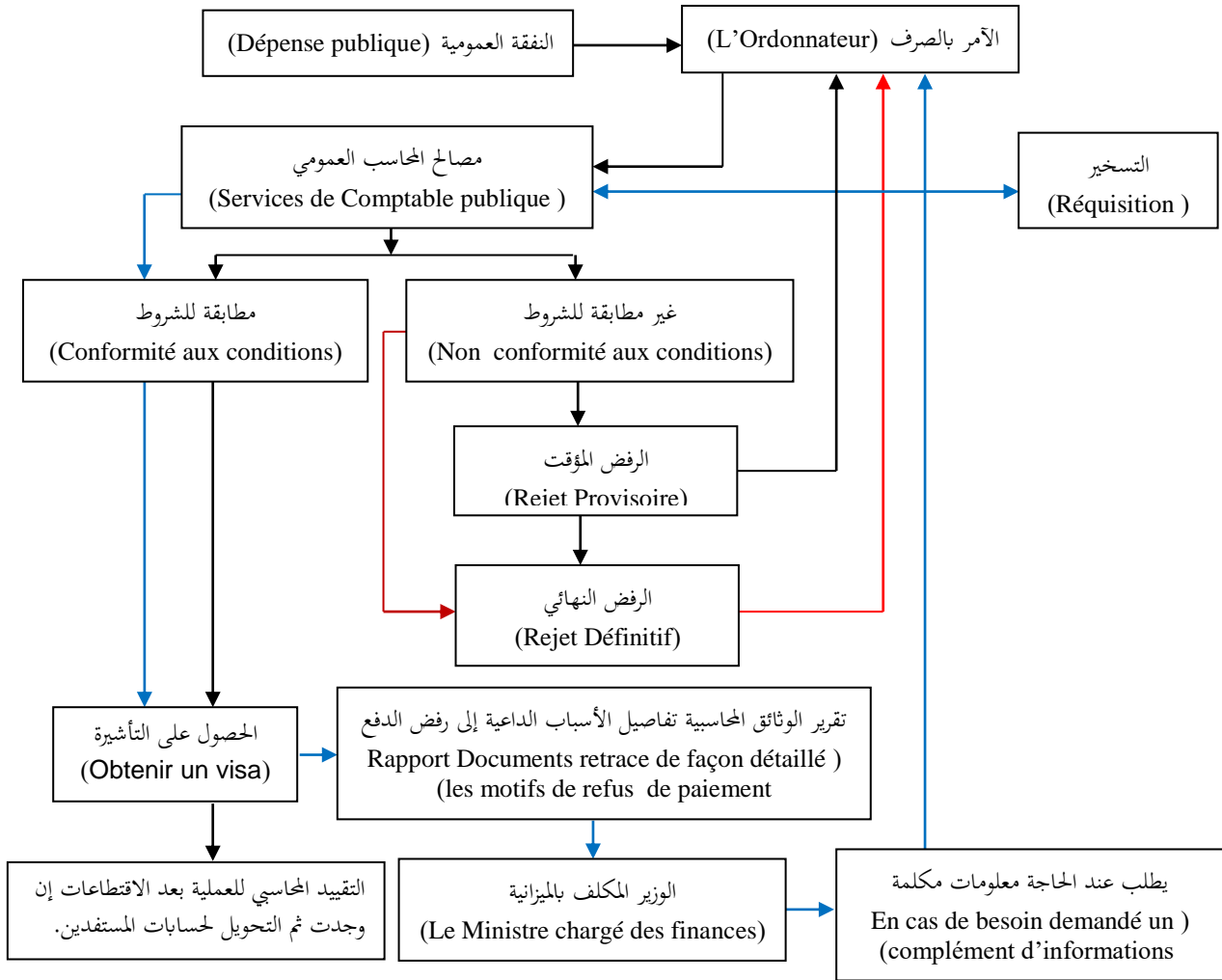
³ المادة 22 من قانون المحاسبة العمومية.

⁴ المادة 36 من المرجع السابق.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

وللتأكد من السلامة القانونية والمالية للنفقة العمومية من حيث الشكل والمضمون المستمدة من المشروعية، وذلك قبل الدفع الحقيقي لحساب المتعاقد، تمر حوالة الدفع بعدة مكاتب وأقسام داخل الخزينة العمومية لغرض المراجعة والتحقق، والتقييد المحاسبي لها، ولعل أهمها قسم ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي حيث يتم من خلال هذا القسم الفحص والتدقيق في الحوالة من الناحية القانونية وضمان متابعة كل أقساط الدفع للمشروع (الصفقة) من خلال فتح ملف خاص بها، بالإضافة إلى التأكد من رخصة البرنامج والاعتمادات الدفع المسجلة في الميزانية العامة للقطاع المعني وفق مختلف الفصول والمواد، وبعد ذلك إما ترجع الحوالة للأمر بالصرف لإعادة النظر فيها في حالة بعض الأخطاء التي يمكن تداركها أو رفضها نهائيا في حالة عدم تطابق الحوالة مع القوانين والتنظيم السائر المفعول، وفق ما يلخصه المخطط التالي:

شكل (2-10): مخطط رقابة الحساب العمومي



المصدر: ابراهيم رزوق، الرقابة على الميزانية العامة، مديرية التخطيط والبرمجة لولاية الوادي، وزارة المالية الجزائرية، 2020، ص 12.

ففي حالة تأشيرة قسم ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي بقبول الحوالة فيتم إرسالها مباشرة لقسم المعارضة حيث يتم خلال هذا القسم مراقبة وتتبع المستفيد (الدائن) إن كان على ذمته دين أم لا، وذلك بالاعتماد على التبليغات

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

الواردة إلى المحاسب العمومي على مستوى الخزينة العمومية من طرف قابضي الضرائب ومسيري المؤسسات العمومية، ومختلف البنوك، هيئات الضمان الاجتماعي، وكذا الأحكام القضائية... الخ، وهذا في شكل وثيقة حجز لدى الغير (ATD)، أو (Saisie-arrêt) ففي حالة عدم وجود أي دين على ذمة المستفيد تؤشر الحوالة بعبارة (لوحظ وبدون معارضة (vu sans opposition) وترسل إلى القسم الفرعي للقروض والأموال المتوفرة للقيام بالقيود المحاسبية وخصم النفقة المعنية، أما في حالة وجود دين على ذمة المستفيد يتم فتح كشف للمعارضة (fiche d'opposition) خاص بالمدين حيث يتم خصم المبلغ كاملا إن لم يكن كافيا.

❖ **بالنسبة للحجز لدى الغير (ATD) (Avis de tiers détenteur):** يصدره المحاسب غالبا ما يكون قابض الضرائب يعلم فيه أمين الخزينة أن المستفيد (المقاوم أو المؤسسة المكلفة بالإنتاج أو الدراسات)، مدين للدولة (عليه ضرائب لم يدفعها)، وفي هذه الحالة يتم تحويل قيمة المبلغ إلى حساب قابض الضرائب.

❖ **بالنسبة للحجز على الحساب (saisie-arrêt):** يكون من خلال حكم قضائي بعد تقدم الجهة الدائنة بوثائق للمحكمة تثبت قيام دين لها على عاتق المستفيد (المقاوم أو المؤسسة المكلفة بالإنتاج أو الدراسات)، فيوضع المبلغ في حساب ظرفي* لان الأموال تعتبر في يد العدالة (Sous main de justice) حتى يصدر قرار قضائي لصالح الجهة الدائنة يسمى (Jugement de validité) حتى تحول لحسابها نهائيا¹.

وبعد قسم ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي (التأشيرة بقبول النفقة العمومية)، وقسم المعارضة، يأتي دور قسم القروض والأموال متوفرة أين يتم من خلال هذه المرحلة:

- مسك التبويب الميزاني حسب الأبواب والبند بالنسبة لنفقات التسيير وحسب القطاعات بالنسبة لنفقات التجهيز.
- التحقق من توفر الاعتمادات بالنسبة للنفقات المقبول دفعها.
- تقييد المبالغ وحذف قيمة النفقة العمومية من ميزانية الأمر بالصرف ومن القطاع، القطاع الفرعي، الفصل والمادة الخاصة بها.

- إعداد بعض القوائم المالية خاصة تلك المتعلقة بالوضعية المالية (الاعتمادات المرخص بها، الاستهلاكات ونسبتها، والمبالغ المتبقية) مثل (NC13) بالنسبة لكل أمر بالصرف شهريا وإرسالها إلى العون المحاسبي المركزي للخزينة (ACCT).

ويعد التقييد المحاسبي لدى المحاسب العمومي بمثابة الدفع الحقيقي في آخر المطاف وفق إحدى الطرق المعروفة، الدفع عن طريق التحويل إلى الحساب البريدي الجاري، الدفع عن طريق التحويل البنكي، الدفع عن طريق شيكات

* أهم الحسابات (المؤقتة أو الظرفية) المستعملة في قسم المعارضة قبل تحويلها للحسابات النهائية:

الحساب (431003) الأموال الإيداعات في الخزينة لصالح مختلف الأفراد (Fonds consignés au trésor au profit de divers particuliers).
الحساب (431006) مصالح الإيداعات والودائع الإدارية والقضائية (Services de dépôts et consignations administratives et judiciaires).

¹ وقاد أحمد، عمليات الميزانية وعمليات الخزينة، مذكرة نهاية الدراسة، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2006، ص 32.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

الخزينة العمومية إلى حساب الجهة أو الطرف المتعاقد مع الإدارة سواء المكلف بالدراسات أو بالإنتاج المشروع العمومي.

III-2-1 التقييد المحاسبي لحسابات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي:

❖ في الجانب المدين (Débit): أحد حسابات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي مثلا:

- حساب 202002/001 (نفقات التجهيز والاستثمار العمومي لقطاع الصناعات التحويلية)
- حساب 202002/002 (نفقات التجهيز والاستثمار العمومي لقطاع الطاقة والمناجم)
- حساب 202002/003 (نفقات التجهيز والاستثمار العمومي لقطاع الفلاحة والري)
- حساب 202002/004 (نفقات التجهيز والاستثمار العمومي لقطاع الخدمات المنتجة)
- حساب 202002/005 (نفقات التجهيز والاستثمار العمومي لقطاع المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية)
- حساب 202002/006 (نفقات التجهيز والاستثمار العمومي لقطاع التربة والتكوين)
- حساب 202002/007 (نفقات التجهيز والاستثمار العمومي لقطاع المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية)
- حساب 202002/008 (نفقات التجهيز والاستثمار العمومي لقطاع السكن)
- حساب 202002/008 (نفقات التجهيز والاستثمار العمومي لقطاع مواضع مختلفة)

❖ في الجانب الدائن (Crédit): نقوم بالتحويل لأحد هذه الحسابات التالية والتي تمثل حسابات المؤسسات

المالية التي تحتوي على حسابات المتعاقدين المكلفين بالإنتاج (المقاول أو الشركة المكلفة بالإنتاج والأشغال...الخ):

في حالة امتلاك الشركات أو مقاولات الأشغال المتعاقدة حسابات بريدية:

✓ حساب الجاري البريدي لدى المحاسبين الرئيسيين 520001

Compte courant postal des comptables principaux

في حالة امتلاك حساب بنكي نستعمل أحد الحسابات للتحويل:

✓ حساب الصكوك البنكية وصكوك الخزينة وحسابات الأوراق التجارية 110002

Recettes à transférer à ACCT P/C Banque d'Algérie (prélèvement)

مسجل هذا الحساب (110002) في المخطط المحاسبي للدولة (مدونة حسابات الخزينة العمومية) تحت اسم إيرادات محولة إلى الوكيل المحاسبي المركزي وبنك الجزائر (اقتطاعات)، اسم الحساب هذا لا يدل على وظيفته الحقيقية لدى المحاسب العمومي الرئيسي (أمين خزينة الولاية) فهناك فرق بين تسمية هذا الحساب ودوره واستعمالاته لدى أمين خزينة الولاية فيما يخص تنفيذ النفقات والإيرادات فدور هذا الحساب بالنسبة لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي يتمثل في تحويل المبالغ إلى الحسابات البنكية للمستفيدين إذا كانت ($\geq 1.000.000$ دج).

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

نشير أن صكوك البنكية أو البريدية في هذه الحالة تمر عبر نظام المعالجة الآلية (Les virements électroniques) ترسل إلى بنك الجزائر والذي يقوم بدوره بإرسالها إلى البنوك التجارية وهذه الأخيرة تقوم بصبها في حسابات المستفيدين¹.

أما إذا كان قيمة المبلغ المحول لحساب المستفيد ($\leq 1.000.000$ دج) فيتم التحويل بطريقة كلاسيكية (Virement Classique) من حساب ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي أو حساب التخصيص الخاص إلى

✓ حساب 403002/1 ودائع الخزينة بلا فوائد - مؤسسات بنكية

Dépôts au trésor sans intérêt - établissements Bancaires

III-2-2- التقييد المحاسبي لمشاريع حسابات التخصيص الخاص:

بعد المصادقة عليها من طرف البرلمان تحول من حسابات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي لمدونة حسابات الخزينة والممتدة (من 202002 إلى 202017) إلى أحد حسابات التخصيص الخاص (302) بموجب مقرر تبليغ للأمين بالصرف والذي يكون بدوره أمر تحويل (أي قبل بداية الشروع في تنفيذها)، ويتم تسييرها بنفس صيغة تسيير ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي (PCD، PSD،PSC)*.

بالنسبة مثلا لبعض للبرامج التنموية التالية²:

✓ حساب 202.018 نفقات التجهيز بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 (جميع الأسطر والتي تمثل القطاعات الاقتصادية).

✓ حساب 202.019 نفقات التجهيز بعنوان مخططات البلدية للتنمية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 (جميع الأسطر والتي تمثل القطاعات الاقتصادية).

يجول هذين الحسابين بموجب مقرر تبليغ والذي هو بحد ذاته مقرر تحويل من حسابات الميزانية إلى حساب التخصيص الخاص رقم (302.134) إلى الأمين بالصرف المعنيين وفق ما يلي:

- على مستوى أمين الخزينة المركزي (محاسب رئيسي مكلف بمحاسبة الهيئات المركزية):

▪ حساب 202.018 سطر القطاع المعني: دائن

▪ حساب 302.134.001 مدين، حيث (السطر 001 يمثل الأمر بالصرف المعني)

¹ بزمضان بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

* PSC: Programme Sectoriel Centralisé البرامج القطاعية المركزية
PSD: Programme Sectoriel Déconcentré البرامج القطاعية الغير ممركة
PCD: Plan Communal de Développement المخططات البلدية للتنمية

² Ministère des Finances, Direction Générale de Comptabilité, Direction de la Réglementation de l'Exécution Comptable des Budgets, Instruction N:28, **fonctionnement d'un compte d'affectation spéciale n: 302-134 intitulé** «Fonds de gestion des opérations d'investissement public inscrit au titre du programme de consolidation de la croissance économique 2010-2014».

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

- على مستوى أمناء خزائن الولايات (محاسب رئيسي مكلف بمحاسبة الهيئات الغير ممركرة وممركرة وتجميع العمليات المحاسبية للمحاسبين الثانويين):

▪ كل من حساب 202.018 وحساب 202.019 دائن (حسب الحالة وسطر القطاع المعني)

▪ حساب 302.134 مدين، حيث (السطر 001، 002 و003 حسب نوع البرنامج والأمر بالصرف المعني)

بالنسبة للأسطر المتعلقة بحسابات التخصيص الخاص والأميرين بالصرف المعنيين يمكن شرحها كالتالي¹:

- حساب (302.134/001): برنامج قطاعي ممركر (PSC)، الأمر بالصرف الرئيسي الوزير المعني بالقطاع، يمكنه منح التفويض للمدراء التنفيذيين على المستوى الولائي فيصبح المحاسب الرئيسي أمين خزينه الولاية بدل أمين الخزينه الممركرية، والأمر بالصرف المدير التنفيذي للقطاع المعني على مستوى الولاية المعنية (الأمر بالصرف الثانوي) بدل الوزير (أمر بالصرف الرئيسي) في تسيير هذا الحساب ضمن السطر الأول نفسه.

- حساب (302.134/002): البرامج الغير ممركرة (PSD)، الأمر بالصرف الوحيد (الوالي)، والمحاسب أمين خزينه الولاية.

- حساب (302.134/003): المخططات البلدية للتنمية (PCD)، الأمر بالصرف رئيس البلدية.

✓ وكذلك بنفس الطريقة تم تحويل وصب مخصصات نفقات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) من حسابات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي (حساب 202.025، حساب 202.026، وحساب 202.027) مدينة (Débit) إلى حساب التخصيص الخاص (302.143) دائن (Crédit)، والذي يمثل برنامج توطيد النمو الاقتصادي مع مراعاة الأسطر المتعلقة بالتسيير (PCD-PSD-PSC).

¹ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، مديرية التنفيذ والتنظيم المحاسبي للميزانيات، مجموعة المناشير والتعليمات، شرح التعليمه رقم 28 والمؤرخه في 01 جوان 2010 والمتعلقه ب: شرح حساب التخصيص الخاص رقم 302.134 "حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجله فيما يخص برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 (التعليمه السابقه الذكر في المرجع السابق)"، 2010، ص 82 و83.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

جدول رقم (2-14): شرح حسابات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي الممولة لحساب التخصيص الخاص رقم (302.143) للفترة (2015-2019):

حساب 202.027	حساب 202.026	حساب 202.025
نفقات التجهيز بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2015-2019" تسيير الصندوق الوطني للاستثمار	نفقات التجهيز بعنوان المخططات البلدية للتنمية التابعة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي "2015-2019"	نفقات التجهيز بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2015-2019"
<ul style="list-style-type: none"> -السطر 001: الموارد المائية. -السطر 002: الأشغال العمومية. -السطر 003: تهيئة الإقليم والبيئة. -السطر 004: البرنامج قيد التنفيذ الخاص بالقطاعات الأخرى عند تاريخ 25 مارس 2012. -السطر 005: النقل. 	<ul style="list-style-type: none"> -المخططات البلدية للتنمية. 	<ul style="list-style-type: none"> -السطر 001: الصناعة. -السطر 003: الفلاحة و الري. -السطر 004: دعم الخدمات المنتجة. -السطر 005: المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية. -السطر 006: التربية و التكوين. -السطر 007: المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية. -السطر 008: دعم الحصول على سكن. -السطر 009: مواضيع مختلفة.

المصدر: وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، مديرية التنفيذ والتنظيم المحاسبي للميزانيات، مجموعة المناشير والتعليمات، شرح التعليمات رقم 14 والمؤرخة في 07 سبتمبر 2015 والمتعلقة ب: شرح تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302.143 "صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة فيما بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019"، 2015، ص 54.

وبناء عليه يمكن القول أن العمليات المحاسبية السابقة الذكر والمتعلقة بتحويل حسابات ميزانية التجهيز والتسيير العمومي (الصف 02 من مدونة حسابات الخزينة العمومية) إلى أحد حسابات الخزينة (الصف 03) ضمن مجموعة (302) حسابات التخصيص الخاص تأتي ضمن المراحل الأولى لتنفيذ مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وهذا في كونها المرحلة الموالية التي تلي مصادقة السلطة التشريعية على الميزانية العامة للدولة من خلال تبليغ وزارة المالية لمقررات التبليغ والتحويل لمختلف الأعوان المعنيين (الأميرين بالصرف والمحاسبين العموميين) على أن تأتي باقي مراحل التنفيذ والإنجاز.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

جدول رقم (2-15): توزيع حساب التخصيص الخاص رقم (302.143) "صندوق تسيير عمليات الإستثمار العمومي المسجلة فيما بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019"

الملاحظات	توزيع حساب التخصيص الخاص (302.143) وفق الأسطر
- بالنسبة للسطور في الحساب (302.143) فهي لتحديد نوعية البرنامج، والمكلفين بالتسيير والتنفيذ (الأميرين بالصرف المعنيين، والمحاسب العمومي المعني)، كما تم شرحه سابقا بالنسبة لحساب (302.134).	- 302.143/001: البرنامج القطاعي المركز - 302.143/002: البرنامج القطاعي الغير مركز - 302.143/003: المخططات البلدية للتنمية - 302.143/004: المخططات البلدية للتنمية المتعلقة بالعاصمة (تسيير والي العاصمة). - 302.143/005: تسيير الصندوق الوطني للاستثمار.

المصدر: التعليم رقم 14 والمؤرخة في 07 سبتمبر 2015 والمتعلقة بتسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302.143 "صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة فيما بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019"، 2015، ص 54.

تحول الأموال في هذه المرحلة الأخيرة من مجريات الإنجاز والتنفيذ (التسوية المالية للصفقات العمومية) من حساب التخصيص الخاص المعني إلى أحد حسابات المستفيدين المذكورين سابقا وليس من حسابات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وذلك كما يلي:

❖ في الجانب المدين (Débit): حساب التخصيص الخاص وفق السطر المعني مثلا:

حساب 302.143/001 تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة فيما يخص برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 (البرامج القطاعية المركزة)

❖ في الجانب الدائن (Crédit): حسابات المؤسسات المالية التي تحتوي على حسابات المستفيدين (والتي تم ذكرها سابقا).

III-2-3 أحكام جديدة من خلال قانون المالية لسنة 2017 لتسيير حسابات التخصيص الخاص المسجلة ضمن ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي:

بعد تحويل البرامج العمومية المدرجة في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي إلى مجموعة من حسابات التخصيص الخاص، تم مرة أخرى تجميع هذه الحسابات في حساب تخصيص خاص واحد (145-302) من خلال قانون المالية السنوي لسنة 2017 وذلك وفقا للمادة 119 و120 والتي تنص على غلق حسابات التخصيص الخاص التالية¹:

- ✓ حساب 302-115: البرنامج الخاص للاعمار (Programme Spécial pour la Reconstruction) PSR.
- ✓ حساب 302-120: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش (Programme Complémentaire de Soutien à) PCSC (la Croissance) 2005-2009، رمزه (NF).

¹ الرقابة المالية الولائية لأدرار، ومديرية البرجة ومتابعة الميزانية لولاية أدرار، دورة تكوينية بعنوان: عرض الإطار المرجعي والتطبيقات الممارسة في لقاء الأمرين بالصرف لميزانية التجهيز، "وضع المادة 120 من قانون المالية لسنة 2017 حيز التنفيذ"، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، أدرار 23 مارس 2017، ص 17 و18.

✓ حساب 302-134: برنامج دعم النمو الاقتصادي PCCE (Programme de la Consolidation de la) Croissance Economique (2010-2014، رمزه (NK).

✓ حساب 302-143: برنامج توطيد النمو الاقتصادي PACE (Programme D'appui A La Croissance) Economique (2015-2019، رمزه (NL).

ومن خلال نفس المادة (120 من قانون المالية السنوي 2017) تم تجميع هذه الحسابات مجددا في حساب تخصيص خاص واحد، يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 302-145 عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية مسجل بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز"، ويتم تفريد (ترميز) العمليات المسجلة في هذا الحساب بالرمز: NE.

ي قيد في هذا الحساب 302-145:

❖ في باب الإيرادات:

➤ نتائج حسابات التخصيص الخاص التالية: 302.115، 302.120، 302.134 عند إغلاقها.

➤ مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار.

❖ في باب النفقات:

➤ النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي.

➤ النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة قبل 31 ديسمبر سنة 2016¹.

مما سبق يمكن القول أن ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي (الجدول ج) أصبحت شكلية بحيث يتم تحضيرها والتصويت عليها ضمن الميزانية العامة للدولة على أن يتم تحويلها وصبها بموجب مقرر تبليغ وتحويل إلى أحد حسابات التخصيص الخاص لغرض تنفيذها لما تتمتع به هذه الأنواع من الحسابات من مرونة في التسيير من خلال إمكانية نقل الإعتمادات المالية المتبقية (الرصيد) من سنة لأخرى وتجاوزها للعديد من القواعد الصارمة للميزانية (كقاعدة الشمولية، الوحدة والسنوية) ومحدودية الرقابة عليها مقارنة بالميزانية العامة نظرا للغموض والتعقيد التي تتسم به إضافة إلى محدودية الشفافية.

IV- الرقابة على تنفيذ المشاريع العمومية:

تتمثل الرقابة في التدقيق في مختلف الأنشطة التي تقوم بها السلطة التنفيذية للتأكد من مدى مشروعية وملائمة عمليات تسيير الأموال العمومية للإجراءات القانونية، المالية والمحاسبية السائرة المفعول بهدف منع سوء تسيير الأموال والممتلكات العمومية.

ففي مجال المشاريع العمومية تهدف الرقابة إلى تحقيق الغايات التالية:

¹ المادة 119 و120 من قانون المالية السنوي 2017، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 29 ديسمبر 2016.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

❖ **الغاية السياسية:** التدقيق في مدى احترام توجهات وترخيصات السلطات العمومية (التشريعية) من خلال احترام سقف الإعتمادات المالية السنوية المرخصة ورخص البرامج المتعددة السنوات (الانضباط الموازاتي).

❖ **الغاية المالية والمحاسبية:** منع سوء استعمال الأموال العمومية عن طريق متابعة مواد وفصول قطاعات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي، وحسابات التخصيص الخاص (تخصيص الاعتمادات ورخص البرامج)، والتقييد المحاسبي لها.

❖ **الغاية التقنية الهندسية:** ضمان مطابقة المشاريع والاستثمارات العمومية المنجزة لمختلف معايير السلامة والجودة التقنية.

❖ **الغاية الاقتصادية:** تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة لضمان تحقيق النمو والتنمية في مختلف المجالات والقطاعات من خلال العمل على تهيئة جميع الظروف الموضوعية تحت تصرف الجهات المكلفة بالتنفيذ والإنجاز (الإمكانات البشرية، المادية والمالية) لتنفيذ المشاريع والبرامج العمومية المخططة وفق النتائج والأهداف المسطرة والمتنظرة. وتتعدد أوجه الرقابة على عمليات تسيير وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر من حيث الجهة الرقابية ومن حيث الزمن، ويمكن التعرض لها من عدة زوايا بحسب الدراسة.

1-IV من حيث الجهة (السلطة):

1-1-IV الرقابة الإدارية (Contrôle Administratif):

يقصد بالرقابة الإدارية مختلف أنواع الرقابة التي تمارس من طرف إدارات الهيئات العمومية نفسها أو من قبل إدارات أخرى خاصة تلك التابعة لوزارة المالية¹ كرقابة المراقب المالي، المحاسب العمومي، المفتشية العامة للمالية... الخ، فهي رقابة تقوم بها السلطة التنفيذية، وتكون هذه الرقابة من حيث الزمن رقابة قبلية، آنية وبعديّة، كما يمكن للرقابة الإدارية أن تأخذ أحد الأشكال التالية²:

- **الرقابة التلقائية (الذاتية) Autocontrol:** وذلك من خلال وضع آليات وقواعد معينة داخل الهيئة الإدارية من أجل معرفة مواطن الخلل وتحسين الأداء من خلال التقييم الدوري والاجتماعات الهادفة لمعالجة الاقتراحات ورفع المستوى.

- **الرقابة الرئاسية (Le control hiérarchique):** ويكون ذلك من خلال الرئيس أو المسؤول عن الهيئة أو المنظمة المسؤول عليها عن طريق حق متابعة أعمال الموظفين (المصادقة عليها، التعديل أو الإلغاء) وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها.

¹ محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

² شويخي سامية، أهمية الاستفادة من الآليات الحديثة والمنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، سنة 2010-2011، ص 50.

- الرقابة الوصائية (Le contrôle de tutelle): وتكون من خلال اللجان والمفتشيات الوزارية على المستوى المركزي والجهوي التابعة لنفس القطاع على الرغم من تمتع بعض الهيئات العمومية بالاستقلالية الإدارية والمالية (كالجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري... الخ) إلا أنها تبقى خاضعة لقدر من الرقابة والإشراف من طرف السلطة الوصية.

❖ **المفتشية العامة للمالية (رقابة إدارية لاحقة):** استحدثت المفتشية العامة للمالية سنة 1980¹، وتخضع لسلطة وزير المالية مباشرة، وذلك بهدف ممارسة الرقابة الآنية أو اللاحقة على لكل الهيئات والمؤسسات العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، كما تتولى عملية التقييم الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي بهدف تقييم فعالية التسيير ونجاعته²، ومن بين أهم المؤسسات الخاضعة لرقابتها نذكر:

- التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية.

- الهيئات والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية.

- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري هيئات الضمان الاجتماعي التابعة للنظام العام والإجباري.

- كل مؤسسة عمومية أخرى مهما كان نظامها القانوني.

✓ **المهام:** ومن بين المهام الموكلة للمفتشية العامة للمالية نذكر³:

- تقييم أداء أنظمة الميزانية.

- التقييم الاقتصادي والمالي لنشاط شامل أو قطاعي أو فرعي أو لكيان اقتصادي.

- القيام بالتدقيق والتحقق أو الخبرات ذات ذات الطابع الاقتصادي، المالي والمحاسبي.

- القيام بتقييم شروط تنفيذ السياسات العمومية وكذلك النتائج المتعلقة بها، وبذلك تتولى على الخصوص⁴:

▪ القيام بالدراسات والتحليل المالية والاقتصادية من أجل تقدير فعالية ونجاعة التسيير.

▪ القيام بدراسات مقارنة وتطويرية لمجموعة قطاعية أو ما بين القطاعات.

▪ تقييم تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية وكذا تلك المتعلقة بالتنظيم الهيكلي، وذلك من ناحية تناسقها

وتكييفها مع الأهداف المحددة.

▪ تحديد مستوى الإنجازات مع الأهداف المحددة، والتعرف على عوائق التسيير وعوائقه، وتحليل أسبابه.

¹ المرسوم رقم 80-53، المؤرخ في 01 مارس 1980 والمتعلق باستحداث المفتشية العامة للمالية، الجريدة الرسمية رقم 10 والصادرة في 10 مارس 1980.

² هشام سلوقي، رقابة المفتشية العامة للمالية على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، مذكرة تخرج المدرسة الوطنية للإدارة، حيدرة، الجزائر، 2006، ص 10.

³ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 08-272، المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 المحدد لصلاحيات المفتشية العامة للمالية، الجريدة الرسمية رقم 50، 2008.

⁴ محمد ساحل، المالية العامة، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 283.

✓ مجالات الرقابة والتدخل: تتمثل تدخلات المفتشية العامة للمالية في مهام الرقابة أو التدقيق أو التحقيق أو

الخبرة في ما يلي¹:

- سير الرقابة الداخلية وفعالية هياكل التدقيق.
 - شروط تطبيق التشريع المالي والمحاسبي.
 - التسيير المالي والمحاسبي لأملاك الدولة.
 - إبرام الصفقات والطلبات العمومية وتنفيذها.
 - دقة المحاسبات وصدقها وانتظامها.
 - مستوى الإنجازات مقارنة بالأهداف.
 - شروط تعبئة الموارد المالية.
 - تسيير اعتمادات الميزانية واستعمال وسائل التسيير، والتدقيق في شروط منح واستعمال المساعدات والإعانات التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية والهيئات والمؤسسات العمومية.
 - تطابق النفقات المسددة مع الأهداف المسطرة، وذلك من خلال:
- رقابة تسيير الصناديق، وفحص الأموال والقيم والسندات والموجودات من أي نوع والتي يجوزها المسيرين أو المحاسبون.

▪ التحصل على كل مستند أو وثيقة تبريرية ضرورية للرقابة والتدقيق للعمليات والمعطيات المالية والمحاسبية سواء عن طريق طلب لأي معلومات ومعطيات محاسبية ومالية أو من خلال القيام في عين المكان بأي بحث أو إجراء رقابي لغرض التأكد من صحة وتمام التقييد المحاسبي للعمليات المالية وعند الاقتضاء معاينة حقيقة الخدمة المنجزة، خاصة في ظل انتشار ظاهرة الخدمات الوهمية.

2-1-IV الرقابة السياسية أو التشريعية (Contrôle Politique ou Législatif):

هي الرقابة التي تقوم بها السلطة التشريعية (البرلمان) عن طريق مناقشة قانون المالية السنوي، التكميلي وقانون تسوية الميزانية (ضبط الميزانية) قبل وأثناء وبعد مناقشة هذه القوانين من خلال مختلف الأسئلة الشفهية والكتابية للوزراء هذا بالنسبة للميزانية العامة للدولة، حسابات التخصيص الخاص ومختلف المؤسسات العمومية المستقلة والتي هي تحت وصية الوزير المكلف بالقطاع المعني، أما بالنسبة للجماعات المحلية (البلدية والولاية)، فتكون الرقابة السياسية من طرف المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي على التوالي.

3-1-IV الرقابة القضائية (Contrôle Judiciaire) مجلس المحاسبة:

¹ المادة 05، من المرسوم التنفيذي رقم 08-272، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

تم تأسيسه فعليا سنة 1980 بموجب المادة 190 من دستور 1976¹، يتمتع مجلس المحاسبة بالاستقلالية ويعد المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة² وذلك من خلال التأكد من مطابقة العمليات المالية والمحاسبية للقوانين والتنظيمات المعمول بها³، وتهدف الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة من خلال النتائج التي يتوصل إليها إلى تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وترقية شفافية المالية العمومية⁴، له اختصاص إداري وقضائي⁵، كما له مهام استشارية والمساهمة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير المالية العمومية، ويستشار في المشاريع التمهيديّة للقوانين المتعلقة بضبط الميزانية وكل ما يتعلق بالسياسات والمالية العمومية.

كما يعد مجلس المحاسبة تقريرا سنويا ويرفعه لرئيس الجمهورية وإلى رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول⁶، ويحدد مجال اختصاص مجلس المحاسبة في الرقابة باختصار على كل من:

- جميع مصالح الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمرافق والهيئات العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية.
- المرافق والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي على اختلاف أنواعها (صناعية، تجارية، مالية... إلخ)، والتي تكون رؤوس أموالها كلها عمومية أو التي تمتلك فيها الدولة أو أحد هيئاتها العمومية جزء من رأس المال (المساهمة) مهيمنة تخول لها اتخاذ سلطة القرار بطريقة مشتركة أو منفردة.
- هيئات الضمان الاجتماعي والتأمين، ومختلف المساعدات المالية التي تمنحها الهيئة العمومية سواء في شكل إعانات أو ضمانات أو إعفاءات،... إلخ مهما كان المستفيد منها، بالإضافة إلى الموارد المالية التي تجمعها الهيئات العمومية مهما تكون وضعيتها القانونية الناتجة عن مختلف التبرعات والإعانات من أجل دعم مختلف القضايا الاجتماعية، الثقافية، الرياضية والعلمية،... إلخ في إطار التضامن الوطني.

¹ طلاش خليدة، دور مجلس المحاسبة في الرقابة على نفقات الصفقات العمومية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس الغرور خنشلة، العدد السابع، جانفي 2017، ص 406.

² المادة 192 دستور 1996، الأمانة العامة للحكومة، رئاسة الجمهورية، الجزائر، مارس 1996.

³ المادة 02 من الأمر 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995، الجريدة الرسمية رقم 39.

⁴ المادة 01، أمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر 1416، الموافق ل 17 جويلية 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة في الجزائر.

⁵ طلاش خليدة، مرجع سبق ذكره، ص 406.

⁶ المادة 192 دستور 1996، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

وعلى المستوى الدولي يعد مجلس المحاسبة عضو في كل من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي INTOSAI)*، والمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأفروساي AFROSAI) والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي ARABOSAI).

✓ تشكيل مجلس المحاسبة: يشمل مجلس المحاسبة على ما يلي:

ينظم مجلس المحاسبة في شكل غرف ذات اختصاص وطني (8 غرف) مكلفة بمراقبة وزارة أو مجموعة من الوزارات المتقاربة من حيث النشاط لضمان التخصيص والكفاءة لقضاة مجلس المحاسبة (اختصاص حسب قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي)، وغرف ذات اختصاص إقليمي (9 غرف) للتدقيق في ميزانيات الجماعات المحلية، وغرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية¹.

وتتجلى أهم اختصاصات مجلس المحاسبة في ما يلي:

✓ اختصاصات إدارية: وذلك من خلال مراقبة حسن استعمال الموارد والأموال والقيم العمومية التي تدخل ضمن اختصاصه من خلال التأكد من مدى مطابقتها للقوانين والتنظيمات السارية المفعول، وذلك من خلال:

- رقابة نوعية للتسيير (تدقيق الأداء): يراقب مجلس المحاسبة نوعية التسيير للهيئات والمصالح العمومية من خلال مراقبة وتقييم شروط استعمال وتسيير الموارد والأموال العمومية ومختلف البرامج والأنشطة العمومية من حيث (الفعالية، الكفاءة والاقتصاد)²، وإمكانيات تحسينها.

* المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي INTOSAI) هي منظمة دولية مركزية للرقابة المالية الخارجية العامة مقرها بفيينا النمسا، تضم الخطوط التوجيهية والمبادئ الأساسية للرقابة المالية والمحاسبة، تحمل المنظمة مسؤولية توفير الدعم الضروري للأجهزة الرقابية العامة في دول المنطقة، وتهيئة هياكل وإطارات مؤسسية تنظم عمل الأجهزة الرقابية العليا في كل بلد، كما تتمتع الانتوساي بمنصب استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ويتوزع نشاطه على 07 منظمات إقليمية موزعة كما يلي:

- العرابوساي (ARABOSAI): مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بالدول العربية، تأسست 1976 ومقرها تونس.
- الأولاسافس (OLACEFS): مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بأمريكا اللاتينية، تأسست سنة 1965 ومقرها شيلي.
- الأفروساي (AFROSAI): مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في دول أفريقيا، تأسست 1976 ومقرها الكاميرون.
- الآسوساي (ASOSAI): مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بالدول الآسيوية، تأسست 1976 ومقرها الصين.
- الباساي (PASAI): مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لدول الباسيفيك، تأسست سنة 1987 ومقرها نيوزيلندا.
- الكاروساي (CAROSAI): مجموعة الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة لدول الكاريبي، تأسست سنة 1988 ومقرها جامايكا.
- الأوروبوساي (EUROSAI): الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة الأوروبي، تأسس سنة 1990 ومقره إسبانيا.

¹ الموقع الرسمي لمجلس المحاسبة الجزائري، www.ccomptes.dz، تاريخ التحميل 31 جانفي 2022.

² المادة 06، من نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

جدول رقم (2-16): أشكال وعناصر رقابة نوعية التسيير (تدقيق الأداء)

من حيث الفعالية	من حيث الكفاءة (النجاعة)	من حيث الاقتصاد
نخص الفعالية إنجاز الأهداف المحددة وبلوغ النتائج المرجوة، ففحص الفعالية يقتضي التحقق من النقاط التالية: (درجة الإنجاز المادي، نسبة التنفيذ المالي واحترام الأجال الزمنية وجودة المتابعة وتسيير وتحليل المخاطر كالتكاليف الإضافية).	وذلك من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج انطلاقا من الموارد المتاحة (المتوفرة)، فهي العلاقة بين الوسائل المستخدمة (المالية، البشرية، التقنية والتنظيمية) والإنجازات من حيث الكمية، الجودة واحترام الآجال.	ويتجلى ذلك من خلال محاولة تقليص تكلفة الموارد الضرورية من حيث الكمية، النوعية والسعر، ومثال ذلك العرض الأمثل في مجال الصفقات العمومية لمحاربة كل أشكال تبذير والمنافسة الغير شريفة لضمان ترشيد الإنفاق العمومي. (تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة).

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الدليل المهني لرقابة نوعية التسيير لمجلس المحاسبة، ص 08 و09.

- رقابة حسابات المحاسبين العموميين (حسابات التسيير): يراقب مجلس المحاسبة حسابات التسيير ويدقق في صحة العمليات المالية والمحاسبية ومدى مطابقتها مع الأحكام التشريعية والتنظيمية المرتبطة بها¹، كما يراقب ويدقق كذلك في الحسابات الإدارية للآمرين بالصرف في مدى صحتها وشرعيتها وتطابقها مع حسابات التسيير.
- مخالفات لقواعد الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية: تم التعرض لها في المواد 87-88 و89 من الأمر 95-20 والمتعلق بمجلس المحاسبة في الجزائر.

✓ اختصاصات قضائية: ويتضح ذلك من خلال مراجعة والتدقيق لكل من حساب التسيير للمحاسبين العموميين²، والحساب الإداري للآمرين بالصرف³ وكذا مراقبة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية⁴، وينتج عن هذه الرقابة جملة من الأحكام والإجراءات يتخذها المجلس ضد المحاسبين العموميين أو ضد الموظفين المعنيين من حيث نطاق رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية⁵، أما إذا لاحظت المجلس خلال تحرياته بعض الوقائع الكفيلة بأن توصف وصفا جزائيا أو تشكل خرقا صريحا للأحكام التشريعية والتنظيمية وتلحق ضررا بالخزينة العمومية أو ببيئة عمومية، يقوم حسب الحالة بإعداد تقرير مفصل ترسله إلى النائب العام المختص إقليميا إذا كان الأمر يتعلق بوقائع جزائية، ويطلع وزير العدل بذلك والأشخاص المعنيين والسلطة التي يتبعونها⁶.

¹ المادة 74 و75 الأمر 95-20، المتعلق بمجلس المحاسبة، والمؤرخ في 17 جويلية 1995.

² المادة 60، من نفس المرجع السابق.

³ المادة 63، من نفس المرجع السابق.

⁴ المادة 87، من نفس المرجع السابق، كما حددت المادة 88 من نفس المرجع جميع الحالات والأخطاء التي تعد خرقا حقيقيا وصريحا لقواعد الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية.

⁵ عبد العزيز عزة، اختصاص مجلس المحاسبة في ممارسة رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية في الجزائر، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 32 ديسمبر 2012، ص 158.

⁶ المادة 27 الأمر 95-20، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

وجاء في التقرير السنوي الصادر عن مجلس المحاسبة لسنة 2021 بعنوان تنفيذ "برنامج الرقابة لسنة 2019"، القيام بـ 865 تقرير رقابة موزعة كما يلي¹:

- 664 عملية تخص مراقبة حسابات التسيير لكل من المحاسبين العموميين، وكذا الحسابات الإدارية للآمرين بالصرف وذلك تنفيذا لصلاحياته القضائية.

- 165 عملية تخص رقابة نوعية للتسيير (رقابة الأداء) منها 113 رقابة عضوية و32 رقابة موضوعية.

- 47 عملية تتعلق بإعداد التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي المتضمن قانون تسوية الميزانية.

أما بالنسبة "لبرنامج نشاط الرقابة للمجلس لسنة 2020"، القيام بـ 662 عملية رقابة موزعة كما يلي:

- 45 عملية تتعلق بالأعمال المرتبطة بإعداد التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون ضبط الميزانية لتقييم ظروف تنفيذ قانون المالية لسنة 2018.

- 112 عملية تخص رقابة نوعية للتسيير، تمس عدة قطاعات وهيئات وكذلك عدة برامج عمومية.

- 505 عملية مرتبطة بمراجعة حسابات التسيير لمختلف أنواع المحاسبين العموميين.

وفي "برنامج نشاط الرقابة للمجلس لسنة 2021"، تم برمجة القيام بـ 610 عملية رقابة موزعة كما يلي:

- 42 عملية تتعلق بالأعمال المرتبطة بإعداد التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون ضبط الميزانية لتقييم ظروف تنفيذ قانون المالية لسنة 2019 تستهدف الوزارات والسلطات العمومية وكذا الجماعات المحلية.

- 125 عملية تخص رقابة نوعية للتسيير، تمس عدة قطاعات وهيئات وكذلك عدة برامج عمومية (مصالح خارجية

وغير مرمزة، جماعات محلية، مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، مؤسسات عمومية، مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري،... الخ).

- 443 عملية مرتبطة بمراجعة حسابات التسيير لمختلف أنواع المحاسبين العموميين.

كما أعد مجلس المحاسبة مجموعة من التوجيهات والإرشادات موجهة لمسيري الهيئات المعنية من أجل اتخاذ الإجراءات التي يفرضها التسيير السليم للمالية العمومية أو بهدف استرجاع مبالغ مقبوضة بصفة غير قانونية أو التي تبقى مستحقة للخرينة العمومية بكل الطرق القانونية²، وتغطي هذه العمليات على حد سواء القطاع الإداري الخاضع لقواعد المحاسبة العمومية (الوزارات و الهيئات الوطنية والمصالح غير المرمزة للدولة و الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري... الخ) والقطاع الاقتصادي الخاضع لقواعد المحاسبة التجارية (المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري...).

¹ التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2021، الموقع الرسمي لمجلس المحاسبة الجزائري، www.ccomptes.dz، ص 07.

² برنامج نشاطات الرقابة لمجلس المحاسبة لسنة 2021 و2020، الموقع الرسمي لمجلس المحاسبة الجزائري، www.ccomptes.dz.

ويرتكز تنفيذ هذه العمليات الرقابية على الدلائل المنهجية المعتمدة من طرف المجلس والمتمثلة في كل من (الدليل المهني لرقابة نوعية التسيير، الدليل العملي لرقابة نوعية التسيير، دليل تقييم السياسات العمومية والدليل العام لمراجعة الحسابات... الخ).

IV-1-4 رقابة تقنية على المشروع (الدراسات والمتابعة التقنية):

تعتبر الاستشارة الفنية في جوهرها نوع من الخدمات الفكرية والدراسات التقنية المتخصصة من طرف الخبراء والمنظمات في المجال بهدف إيجاد أفضل الحلول والطرق لتحقيق الأهداف المسطرة بأعلى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة، وفي مجال اقتصاديات المشاريع تتنوع وتتعدد الاستشارات الفنية فنجد (الاستشارات التسويقية، المالية، القانونية، البيئية، والتقنية الهندسية... الخ)، وهو ما يعرف في المجال الاقتصادي بدراسات الجدوى، ويتم التطرق له في النظام المالي الجزائري تحت مصطلح دراسات النضج، وهي كلها عبارات عن دراسات قبلية تبين مدى إمكانية تنفيذ المشروع إلا أن الاستشارة التقنية في مجال الهندسة لها أهمية كبيرة على المشروع بذاته قبل وخلال وبعد انتهاء الأشغال من خلال مختلف العمليات المتعلقة بها بداية من (التصميم، الدراسات، المساعدة، الإشراف والمتابعة والمراقبة التقنية لمختلف مراحل البناء والإنجاز) من خلال فرض احترام المكلف المقاول أو الشركة المكلفة بالإنجاز لجميع بنود الصفقة مهما كانت طبيعتها ووجهتها، باستثناء المباني المخصصة للاستعمال الصناعي، وبمارسها المستشار الفني (مكاتب الدراسات) تحت مسؤوليته الكاملة وفي إطار الالتزامات التعاقدية التي تربطه برب العمل¹، ويمكن للمستشار الفني في القانون الجزائري أن يكون شخص طبيعي أو معنوي تتوفر فيه الشروط والمؤهلات والكفاءات المهنية والوسائل التقنية ويمكن أن يكون على الوجه الخصوص مهندسا معماريا أو مكتب دراسات مختص أو متعدد².

فالرقابة التقنية للبناء والأشغال تفرض نفسها كنتيجة حتمية لتطور تقنيات البناء الجديدة³ وزيادة مختلف المخاطر التي يتسبب فيها المشروع في حالات عدم احترامه لمختلف معايير الجودة والأمان وتأثيراته السلبية على المحيط البيئي والإيكولوجي والصحي للسكان، بالإضافة إلى استقرار وديمومة المنشآت وأجزاء المنشآت وخدمات الأشغال قصد التقليل من أخطار الاختلالات والمساهمة في الوقاية من المخاطر التقنية المحتملة أثناء الإنجاز⁴، وهو ما يتبلور في صفقات الدراسات التي تركز على التصميم الكلي أو الجزئي والقيام بدراسات النضج واحتمال تنفيذ المشروع

¹ المادة 02 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 رمضان عام 1408، الموافق 15 مايو سنة 1988 المعدل بالقرار الوزاري المشترك رقم 02 المؤرخ في 04 جويلية 2001 المتضمن كفايات ممارسة الاستشارة الفنية في ميدان البناء وأجر ذلك.

² المادة 03 من نفس المرجع السابق.

³ ميسوم فضيلة، أكلي نعيمة، النظام القانوني لهيئة المراقبة التقنية للبناء، مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون تيارت، العدد الثاني جوان 2017، ص 125.

⁴ المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 219/21 المؤرخ في 20 ماي 2021 والمتضمن الموافقة على دفتر البنود الإدارية العامة CCAG المطبقة على الصفقات العمومية للأشغال خلفا للقرار المؤرخ في 21 نوفمبر 1964، الجريدة الرسمية رقم 50، الصادرة بتاريخ 24 جوان 2021.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

(الجدوى) بحسب طبيعة الهدف ومتابعة عمليات الإنجاز، ويمكن للمصلحة المتعاقدة بصفة استثنائية إجراء دراسات وإنجاز عندما تقتضي الأسباب التقنية ذلك وفق إجراء طلب العروض¹، فمهام المقاول أو الشركة المتعاقدة محصورة في عمليات الأشغال المتعلقة بالمشروع والتوريد للمواد الأولية بينما مهام المهندس أو مكتب الدراسات في التصميم ومختلف الدراسات التقنية للأرضية والأبعاد، وكذا الرقابة على نوعية الإنجاز مع مراعاة لكل معايير الجودة والسلامة، وهو من شأنه قيام مسؤولية تضامنية بينهما وخلال 10 سنوات في حالة تهدم كلي أو جزئي للمشروع المنجز بينهما نتيجة عيوب بسبب البناء².

2-IV من حيث الزمن:

1-2-IV الرقابة السابقة (القبلية) (Contrôle Préalable):

هي الرقابة التي تتم قبل صرف أي نفقة عمومية، وتسمى كذلك بالرقابة الوقائية أو المانعة فهي تهدف إلى ضمان حسن الأداء والتأكد من الالتزام بهدف ترشيد القرارات وتنفيذها بصورة سليمة وفعالة³، ومثال ذلك رقابة لجنة الصفقات العمومية⁴، رقابة المراقب المالي، المحاسب العمومي، رقابة البرلمان قبل المصادقة على قانون المالية السنوي. ومن إيجابيات هذا النوع من الرقابة أنه:

- يمنع هذا النوع من الرقابة بعض التصرفات التي قد تقوم بها السلطة التنفيذية والتي تتسم بعدم المشروعية الأمر الذي يؤدي إلى تقوية سلطة القانون.

- تقلل من حجم المسؤولية على الأمرين بالصرف إذ أنها تستند على تأشيرات هيئات الرقابة القبلية قبل إجراء أي تصرف مالي حقيقي.

- تعمل على ترشيد الإنفاق العمومي كونها تهدف إلى رفض كافة النفقات العمومية الغير مشروعة.

2-2-IV الرقابة الآنية (المرافقة):

يمكن للبرلمان الرقابة على نشاط الحكومة أثناء السنة المالية من خلال استجواب ومساءلة الوزراء كمثلين لمختلف السلطات التنفيذية (الوزير المعني بالقطاع) عن كيفية وظروف تنفيذ الميزانية العامة أثناء مناقشة بيان السياسة العامة،

¹ المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15، مرجع سبق ذكره.

² قادري نادية، المسؤولية العشرية للمقاول والمهندس المعماري في القانون المدني الجزائري، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، العدد التجريبي، سنة 2013، ص 505.

³ محمد علوانة، الأصول العلمية والعملية في الرقابة الإدارية، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2014، ص 136.

⁴ المادة 178 من المرسوم التنفيذي رقم 247-15، مرجع سبق ذكره.، حيث أعطت صلاحية الرقابة للجان الصفقات العمومية بإصدار مقرر منح التأشيرة أو رفضها في أجل أقصاه 20 يوم.

كما يحق للبرلمان مراقبة الاعتمادات الإضافية التي تطلبها الحكومة، وله أن يطلب إلى جهات مستقلة كالمفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة القيام بالتدقيق وفحص الملفات ذات الأهمية الوطنية في نطاق الاختصاص¹.

3-2-IV الرقابة اللاحقة (بعديّة) (Contrôle Postérieure):

وهي الرقابة التي تتم بعد صرف النفقة العمومية، ومثال ذلك رقابة المفتشية العامة للمالية، ومجلس المحاسبة.

3-3-IV من حيث موضوع محل الرقابة:

وتشمل ما يلي:

1-3-IV رقابة على أداء الأعوان العموميين:

تهدف هذه الرقابة إلى التحقق من مدى أداء الأعوان العموميين المكلفون بتنفيذ العمليات المالية العمومية لمهامهم وفق السياسات والإجراءات القانونية السارية المفعول على درجة عالية من الدقة والصحة بهدف تقييم كفاءة الجهاز الإداري بما يضمن زيادة فعالية استخدام الموارد البشرية للإدارة العمومية، ومن أبسط صورها انتقال الرئيس إلى مقر عمل المرؤوس ليتأكد من مباشرة مهامه على نحو دقيق وتقييم أدائهم، وبصيغة أخرى يمكن القول أن هذه الرقابة هي رقابة على الوسائل البشرية المكلفة بتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية للمشاريع العمومية (المشاريع العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية).

2-3-IV رقابة على أساس الوثائق والمستندات:

يقوم هذا الشكل من الرقابة على أساس فحص التقارير ومختلف الوثائق والبيانات المالية والمحاسبية بهدف التدقيق فيها لتبرير مختلف النفقات العمومية (اعتمادات الدفع ورخص البرامج) ودراسة مدى مطابقتها للتشريعات² والإجراءات القانونية، المالية والمحاسبية المعمول بها، وقد لا يتطلب هذا النوع من الرقابة ضرورة انتقال الرئيس إلى مكان عمل الأعوان العمومية، وبالتالي فهي رقابة على الوسائل المالية الموضوعة تحت تصرف الأعوان العموميين (الأميرين بالصرف والمحاسبين العموميين) لتنفيذ وإنجاز المشاريع العمومية.

3-3-IV الرقابة على المشروع:

وهي التأكد من أن الإعتمادات المالية المخصصة لإنجاز المشروع قد تم إنجازه فعلا وفق الشروط والمعايير المحددة في دفتر الشروط ودفاتر البنود العامة المتخصصة وتتم من طرف المقاول أو الشركة المكلفة بالإنجاز، مكاتب الدراسة (المستشار الفني)، والمكتب التقني للجهة العمومية المتعاقدة والأمر بالصرف من خلال المتابعة الميدانية والإمضاء بصفة دورية عن حجم الأشغال المنجزة لتقديمها للجهات المختصة عند تسديد الأشرطة مع تقديم حصص ووضعية الأشغال (situation de travaux).

¹ عزة عبد العزيز، الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في الجزائر، مجلة الآداب العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 02، العدد 24 جوان 2017، ص 06.

² إسماعيل خليل إسماعيل، نائل حسن عدس، المحاسبة الحكومية (مدخل حديث)، دار اليازوري، المملكة الهاشمية الأردن، 2018، ص 458.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

أما بالنسبة لتأشيرة المراقب المالي والدفع من طرف المحاسب العمومي فالعملية لا تتطلب انتقالهم إلى مكان المشروع لمعاينة وضعيات تقدم الإنجاز وإنما يكفي التأكد من خلال الوثائق الثبوتية التي تثبت الإنجاز الفعلي للحصص سواء في مختلف مراحل انطلاق وتنفيذ المشروع أو عند الإنهاء والتسليم.

4-IV الرقابة من حيث نطاق الاستقلالية:

وتتمثل في الأنواع التالية:

1-4-IV الرقابة الداخلية:

يمكن تحليل الرقابة الداخلية كشكل من أشكال التنظيم الداخلي الغرض منه السماح للسلطة الإشرافية والوصية التأكد من ضمان الامتثال والانتظام لقواعد التسيير الفعال (قانونيا، تنظيميا، ماليا ومحاسبيا) للموارد العمومية لتحقيق الكفاءة والفعالية اللازمة للوصول للأهداف المسطرة (النتائج)، كما أنها تمارس من قبل الموظفين داخل الإدارة العمومية من خلال التسلسل الوظيفي في الرتب والمسؤوليات، ومختلف هيئات وزارة المالية، واللجان القطاعية.

فحسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "American Institute of Certified Public Accountants" (AICPA): فإن الرقابة الداخلية تتمثل في: "الخطة التنظيمية والأساليب المتبعة من قبل الإدارة في المؤسسة بهدف حماية ممتلكاتها وضبط وتدقيق البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك الإدارية الموضوعة"¹، ولا يعتمد نظام الرقابة الداخلية على التخطيط التنظيمي الفعال وكفاية الإجراءات والممارسات ولكن يعتمد كذلك أيضا على اختيار وتشغيل موظفين من ذوي القدرة والكفاءة للقدرة على تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها بطريقة اقتصادية وأكثر فعالية²، ومن هنا يطرح التساؤل حول كيفية تعيين الأمرين بالصرف على رأس المؤسسات العمومية الجزائرية وكذلك بالنسبة للمحاسبين العموميين في الجزائر، فعلى سبيل المثال بالنسبة لرؤساء البلديات المنتخبين (أمرين بالصرف على ميزانيات البلديات) غالبا ما تلعب الجهوية والمصالح الشخصية للمواطن المحلي دورا مهما في تحديد رئيس البلدية بعيدا عن كل معايير الكفاءة والنزاهة ودون النظر إلى البرنامج التنموي الخاص بكل مترشح ومستواه العلمي، وهو ما ينتج عنه مسؤول محدود من ناحية الكفاءة والقدرة على تنفيذ البرامج التنموية يسعى لرد الجميل من خلال منح امتيازات غير مستحقة قانونا سواء في مجال الصفقات العمومية، أو في مجال العقارات كتوزيع الأراضي الفلاحية، ومخصصات الدعم التي تكون ضمن صلاحياته... الخ، هذا من جهة ومن جهة أخرى تسعى هذه الفئة القليلة المستفيدة من هذا المسؤول إلى العمل على إبقائه في السلطة

¹ عادل غزي، تقنيات إرساء أنظمة الرقابة الداخلية، جمعية إطارات الرقابة والتفقد والتدقيق بالهيكل العمومية التونسية (ACCIA)، 20 جويلية 2018، ص 05.

² American Institute of Certified Public Accountants. Committee on Auditing Procedure. **Internal Control: Elements of a Coordinated System and Its Importance to Management and the Independent Public Accountant.** The Institute, 1949, P 15.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

لعهدهات أخرى على حساب انشغالات باقي المواطنين وتحقيق التنمية المحلية، كما يظهر هذا الإشكال للسطح بوضوح من خلال حجم المتابعات القضائية والأحكام لرؤساء البلديات في الجزائر، إضافة إلى حالة الانسداد التي تعاني منها العديد من البلديات في تسيير المال العام من خلال رفض كل من المراقب المالي والمحاسب العمومي للعديد من النفقات المحلية لمخالفتها التنظيم والقوانين السائرة المفعول.

❖ **نظام الرقابة الإدارية:** تشمل خطة التنظيم والوسائل والإجراءات التي تؤذي لتحقيق أكبر كفاءة للسياسات الإدارية حيث تشمل كل ما هو إداري كبرامج التدريب والتكوين¹.

❖ **نظام الرقابة المحاسبية:** هي طريقة جمع البيانات وتحليلها، تسجيلها، تبويبها، تلخيصها، وعرضها في شكل تقارير مالية ووفق طبيعة النشاط بهدف إحكام الرقابة وتوفير بيانات تساعد في تحقيق الدقة لاستعمالها مستقبلاً²، وفي النظام المالي الجزائري تتفرع نظم الرقابة المحاسبية في جانبها التقني من حيث الجهة المكلفة بالتسيير في ثلاثة محاور أساسية، نذكرها في ما يلي:

✓ **الآمر بالصرف (محاسبة إدارية):** ينجز الأمر بالصرف الحساب الإداري عن طريق متابعة المحاسبة الإدارية لميزانية مؤسسته، ويتمثل الحساب الإداري في مختلف نواتج العمليات المالية المنجزة للميزانية المعنية، والمتمثلة أساساً في الإيرادات والنفقات الحقيقية المنجزة، بواقى الإنجاز وبواقى التحصيل، البواقى والعجوزات، ومختلف الأرصدة المدينة والدائنة، وذلك بحسب كل بند من بنود الميزانية وطبقاً للنصوص والتنظيمات المتعلقة بإعداد الحساب الإداري.

✓ **المراقب المالي (محاسبة الالتزامات):** يقوم بالرقابة القبلية للنفقات العمومية ومتابعة الأرصدة لضمان الانضباط الموازاتي لكل هيئة عمومية تدخل ضمن صلاحياته، وتتجسد في (محاسبة الالتزامات). بالنسبة لمحاسبة الالتزامات هي محاسبة بسيطة تهدف إلى متابعة مبلغ العمليات (الاستهلاكات) والأرصدة في حدود الاعتمادات المالية المفتوحة وفق كل برنامج وعملية وبحسب التبويب الموازاتي المعتمد لإظهار الرصيد الجديد المتبقي، وذلك كما يلي:

جدول (2-17): مثال حول الالتزام المحاسبي

الرصيد السابق	مبلغ العملية	الرصيد الجديد
2 000 000 000,00 دج	1 800 000 000,00 دج	200 000 000,00 دج

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بطاقة شكل بطاقة الالتزام المعتمدة قانوناً.

¹ شمال نجاة، تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، المجلد رقم 03، العدد الأول، مارس 2016، ص 174.

² عبد الله عبد السلام أحمد، أمال محمد كمال إبراهيم، أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات، مركز جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص 08.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

ملاحظة: تجدر الإشارة هنا إلا انه تم التخلي عن الالتزام المحاسبي بالنسبة للمراقب المالي بداية من شهر مارس 2022، والاكتفاء بالالتزام القانوني في مجال الرقابة السابقة على النفقات العمومية التي تمارسها هيئة الرقابة المالية¹.

✓ **الحاسب العمومي (محاسبة الصندوق "حساب التسيير"):** يستعمل مجموعة حسابات مدونة الخزينة العمومية (النظام المحاسبي للدولة) تتجسد في الحسابات المحاسبية اليومية تحت مبدأ القيد المزدوج وتجمع الأرصدة في آخر السنة المالية في حساب التسيير من خلال (محاسبة الخزينة (La comptabilité du trésor)).
بالنسبة لحساب التسيير: فهو مجرد محصلة لعمليات سابقة طوال السنة المالية والمتعلقة بالتسجيلات المحاسبية التي تجري بالقسم الفرعي للتسديد (التقييد المحاسبي والتبويب الموازني)، ويتألف حساب التسيير في الغالب من العناصر الثلاث التالية²:

- **العمليات الميزانية (Service budgétaires):** يتم تسجيل في هذا الجانب جميع العمليات المالية المدرجة في الميزانية ذات الطابع النهائي.
- **العمليات خارج الميزانية (Service Hors Budget):** تسجل في هذا الإطار العمليات المالية الغير مدرجة في الميزانية وبعض العمليات المؤقتة ومثال ذلك النفقات المرفوضة من طرف المؤسسات المالية كالبنوك ومراكز البريد، الإيرادات والإعانات قبل إصدار السند... الخ، وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة حيث أنه لا يمكن للمحاسبين العموميين دفع أي نفقة من حساب خارج الميزانية إلا بعد إعداد مراسلة الأمر بالصرف لتصحيح الوضعية محل الرفض وإعداد أمر بالدفع مهما كانت طريقة الدفع مع الأخذ بعين الاعتبار قاعدة التقادم الرباعي*، وتظهر في نهاية السنة المالية تُظهر الحسابات خارج الميزانية التي لم يتم تصفيتيها رصيد دائن.
- **عمليات التسبيقات (Comptes D'avances):** تسجل في هذا القسم المبالغ التي يقوم المحاسب بتسديدها قبل إصدار الحوالة، وفي بعض الأحيان يقوم المحاسبون بتسديد مبالغ الباقي للتحويل من هذا القسم على أن تتم التسوية حال التحصيل الحقيقي للإيرادات، ومن بين أهم النفقات التي يتم تسديدها من قسم التسبيقات النفقات بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الهيئة العمومية المحدد للقواعد الخاصة المطبقة على بعض أحكام القضاء.

¹ المراسلة رقم 1902 بتاريخ 06 مارس 2022 الصادرة عن المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، والمتعلقة بعمليات الاستثمار العمومي بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، وكيفية الالتزام.

² وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، دورة تكوينية بعنوان **التسيير المالي للجماعات المحلية في الجزائر**، 2015، ص 15.

* تقتضي الديون المستحقة للغير وتنقضي نھايا لصالح الهيئات العمومية المدينة بها لأجل 04 سنوات ابتداء من أول يوم من السنة التي أصبحت فيها تلك الديون مستحقة، حيث يعتبر هذا التقادم نوعا من الجزاء ضد الدائنين المتأخرين في المطالبة بحقوقهم إلا في حالات محددة قانونا (المادة 16 من قانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية).

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

تجدر الإشارة هنا إلا أنه يستوجب على المحاسب العمومي تصفية حسابات التسيقات، لأن الأرصدة المدينة الموجودة في هذا القسم من شأنها أن تحمل أمين الخزينة المسؤولية المالية والشخصية¹.

■ إضافة إلى الرقابة المحاسبية الداخلية الخاصة بكل منظمة، تتم الرقابة الخارجية المستقلة من طرف مجلس المحاسبة وفق عدة منهجيات وأساليب يتبعها أهمها التدقيق في كل من الحساب الإداري للأمر بالصرف² وحساب التسيير للمحاسب العمومي³ (ضرورة تطابق النتائج والأرصدة بين الحسابين).

❖ نظام الضبط الداخلي: تعبر عن مجموعة الوسائل التي تتبناها الوحدة لحماية الموجودات وكذلك لضمان الصحة الحسابية للعمليات المثبتة بالدفاتر والسجلات⁴.

IV-2-4 الرقابة الخارجية: هي الرقابة التي تقوم بها وحدات خارجية مستقلة عن إدارة الوحدة بهدف الوصول إلى تقني محايد وعادل للبيانات المالية والحسابات الختامية خلال فترة مالية معينة ومثال ذلك الرقابة القضائية، والتشريعية⁵،... الخ.

ومما سبق يمكن تلخيص أهم أشكال الرقابة على تسيير ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي خلال من خلال الشكل التالي:

¹ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، دورة تكوينية بعنوان التسيير المالي للجماعات المحلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 07 و08.

² المادة 60 من الأمر 95-20 المؤرخ في 19 صفر 1416 الموافق لـ 17 جويلية 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة.

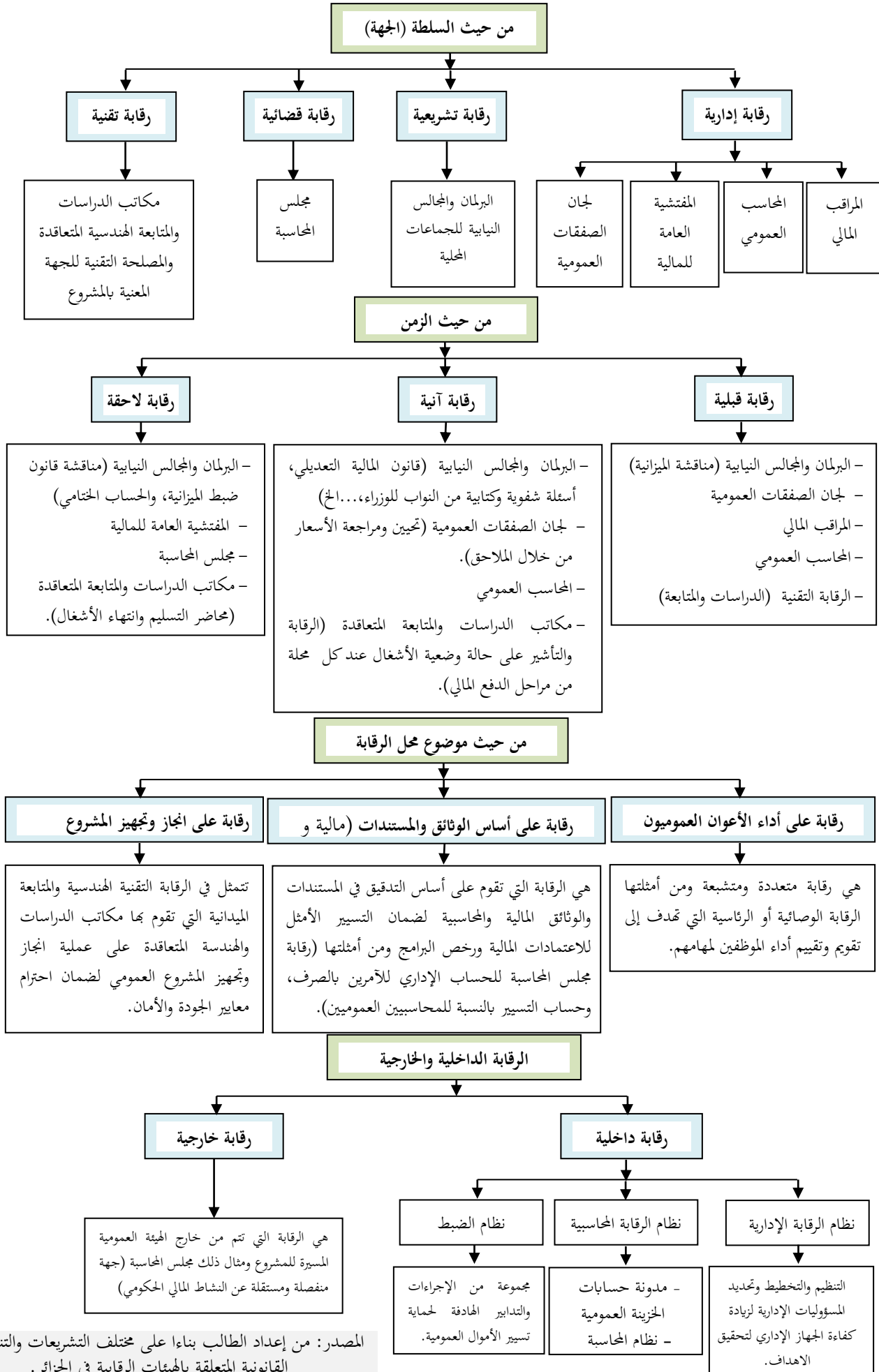
³ المادة 63 من نفس المرجع السابق.

⁴ عبد السلام خميس بدوي، أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2011، ص 26.

⁵ كنعان نواف، الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية، مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، العدد الثاني، المجلد الثاني، 2005، ص 105.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

شكل (2-11): تصنيف مختلف أنواع الرقابة المالية والتقنية على ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر

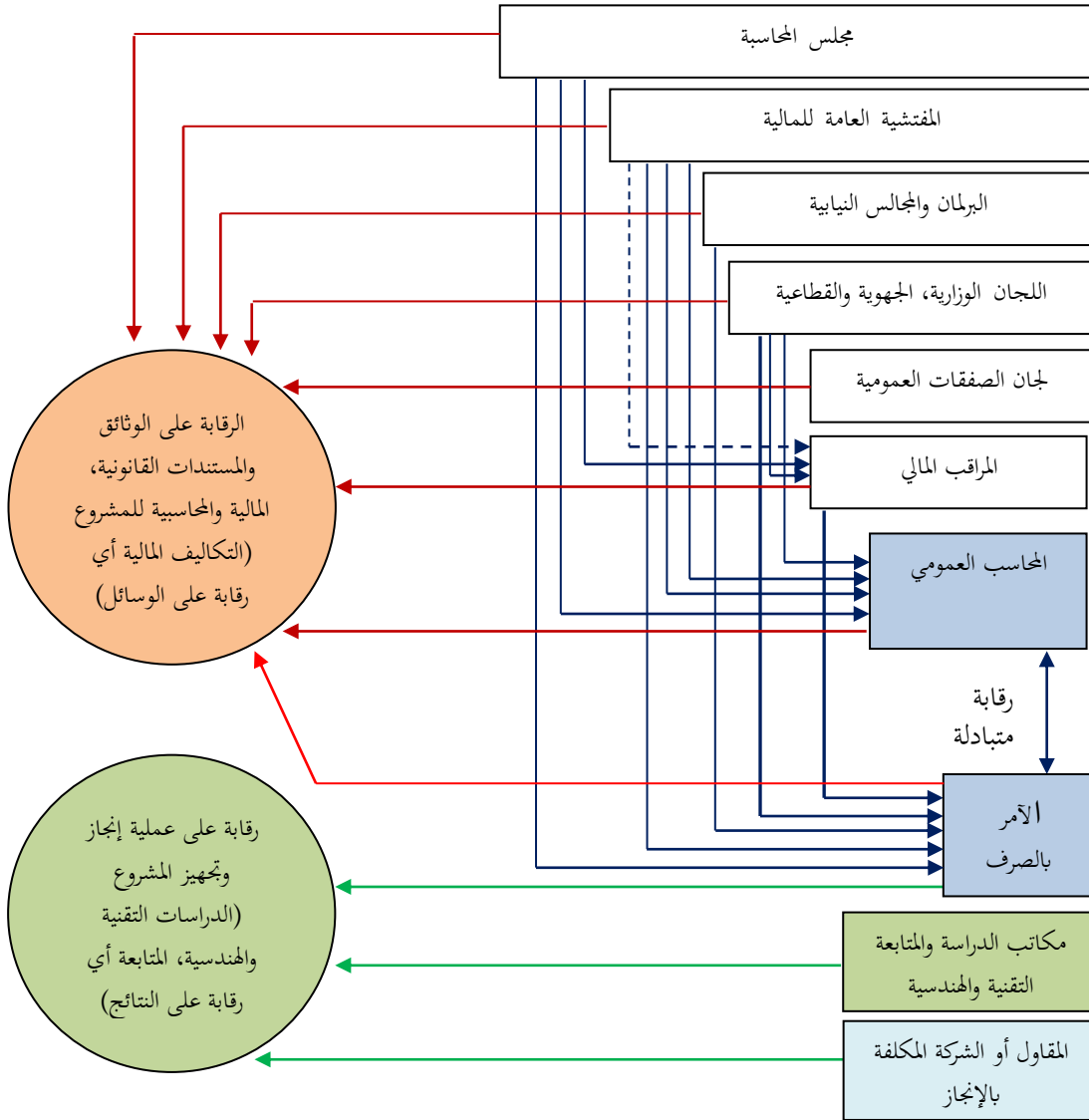


الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

5-IV تقييم الرقابة على عمليات تسيير، تنفيذ وانجاز المشاريع العمومية في الجزائر

كثيرا ما يعاب على الرقابة في الجزائر من حيث الإنفاق العمومي على المشاريع العمومية أنها تركز على الجانب القانوني، المالي والمحاسبي مع اتسامها بالضعف في الجانب التقني ومن خلال الشكل التالي سوف نحاول تحليل أهم مختلف اتجاهات الهيئات الرقابية من حيث الموضوع محل الرقابة.

شكل (2-12): تقييم اتجاهات الرقابة المالية والتقنية على مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مختلف التشريعات والتنظيمات القانونية المتعلقة بالهيئات الرقابية في الجزائر.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

من خلال الشكل أعلاه والمتعلق بتقييم اتجاهات الرقابة على ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر، نلاحظ تعدد الهيئات الرقابية ومهامها بحيث تم إدراج 10 هيئات رقابية بمختلف أنواعها (دون التعرض لفروعها) بداية بمجلس المحاسبة كأعلى هيئة رقابية قضائية مستقلة في الجزائر إلى غاية المهندس المكلف بمتابعة عمليات الإنجاز لدى المقاول أو الشركة المكلفة بالإنجاز مروراً بمختلف وباقي الهيئات الرقابية الأخرى كالبرلمان، اللجان الوزارية المختلفة، لجان الصفقات العمومية، المراقب المالي، المحاسب العمومي، الخ...

ومن خلال تتبع اتجاهات أسهم الرقابة في الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد أنواع عمليات الرقابة تقدر بـ 23 عملية رقابية تقوم بها مختلفة الجهات الرقابية موزعة على الشكل التالي من حيث موضوع محل الرقابة:

08 عمليات رقابية على الوثائق القانونية، المالية والمحاسبية المتعلقة بالمشروع أي ما نسبته 36,78 % من مجمل عمليات الرقابة والمقدرة من خلال الشكل السابق بـ 22 عملية رقابية، وهو ما يعني رقابة على الوسائل المالية للمشروع من خلال السهر على التسيير النظامي للاعتمادات المالية المخصصة عن طريق الرقابة والتدقيق في الوثائق والمستندات المالية والمحاسبية لتفادي كل أشكال سوء استغلال الأموال العمومية، وبالنسبة لهذه الحالة نجد أن مصادر الرقابة على الوسائل المالية متنوعة بين مختلف الهيئات الرقابية (مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، البرلمان والمجالس النيابية، اللجان الوزارية والجهوية، لجان الصفقات العمومية، المراقب المالي، المحاسب العمومي، والأمر بالصرف المكلف بالمشروع من خلال المتابعة لحالات الإنجاز والالتزام بأقساط الدفع.

12 عملية رقابية على الأعوان المكلفون بالتنفيذ المالي للمشروع (المحاسب العمومي والأمر بالصرف) إضافة إلى المراقب المالي* أي ما نسبته 52,17 % من مجمل عمليات الرقابة 23 الظاهرة في الشكل السابق، وهو ما يعني رقابة على الأداء أي (رقابة على الوسائل البشرية) المكلفة بالتنفيذ المالي للمشروع من خلال التدقيق في عملياتهم المالية والمحاسبية من حيث المشروعية والملائمة ومدى مراعاة الانضباط الموازني والمالي للاعتمادات المخصصة للبرامج والمشاريع، إضافة إلى هذا عادة ما تساهم الأجهزة الرقابية خاصة مجلس المحاسبة في تحليل وتقييم السياسات العمومية في مجال الاقتصاد والمالية وطرح سبل تفعيلها لتحقيق التنمية.

03 عمليات رقابية على إنجاز وتجهيز المشروع (النتيجة أو الغاية من تخصيص الاعتمادات المالية) أي ما نسبته 13,04 % من مجمل عمليات الرقابة 23 الظاهرة في الشكل السابق، وهو ما يعني رقابة مباشرة ولموسة على نوعية الأشغال وعمليات تجهيز المشروع عن طريق مختلف الدراسات التقنية والهندسية وعمليات المتابعة الميدانية لمراحل إنجاز المشروع لضمان احترام معايير الجودة والأمان (الاستشارة الفنية لبناء المشروع) والتي تتم من طرف المصلحة التقنية

* لا يعتبر المراقب المالي عون من أعوان تنفيذ الميزانية العامة للدولة على الرغم من إلزامية تأشيرته في مجال النفقات العمومية من وجهة قانون المحاسبة العمومية 90-21، ومختلف التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالموضوع والسائرة المفعول فلحد الآن يعتبر كل من المحاسبين العموميين والأميرين بالصرف أعوان التنفيذ بينما يعد المراقب المالي جهة رقابية مكلفة بالرقابة السابقة على النفقات العمومية.

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

للجهة صاحبة المشروع، مكاتب الدراسات والهندسة المتعاقدة، ومهندسي المقاوله أو الشركة المكلفة بالإنتاج أي (رقابة على النتائج).

وبالجمع بين مختلف اتجاهات الرقابة التي تقوم على التدقيق في الوثائق المالية والمحاسبية (رقابة على الوسائل المالية) بالإضافة إلى أداء الأعوان العموميين المكلفين بالإنتاج (رقابة على الوسائل البشرية) نجدتها تقدر بـ 20 عملية رقابية أي ما نسبته 86,96% (رقابة على الوسائل المالية والبشرية) من مجمل أنواع عمليات الرقابة على ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في مقابل 13,04% من مجمل عمليات الرقابية لصالح عمليات الدراسة والمتابعة الحقيقية لمراحل الإنجاز الميداني للمشروع (رقابة على النتائج) ، وهذا ما يفسر لجوء الأمرين بالصرف عند قرب نهاية السنة المالية إلى بذل كافة مجهوداتهم لاستهلاك الاعتمادات المخصصة وهذه أحد أهم سلبيات ميزانية البنود والوسائل المتعبدة في الجزائر على عكس ميزانية النتائج والأهداف التي تسعى الجزائر إلى تبنيها من خلال الإصلاح الموازني.

يمكن القول أن الرقابة على تنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر بمختلف أنواعها يطغى عليها الطابع القانوني، والمالي المحاسبي والمدعم بمختلف القوانين والتنظيمات التشريعية المتعلقة بها، فالمكلفون بالرقابة على اختلاف أنواعهم (المراقبين الماليين، المحاسبين العموميين، المفتشية العامة للمالية وحتى قضاة ومدققي مجلس المحاسبة) لا يقومون في الواقع بالرقابة الحقيقية العينية لما تم به من عمليات مالية وإنما يكتفون بالمتابعة القانونية والمحاسبية التنظيمية لتسيير الاعتمادات المالية ورخص البرامج من خلال الوثائق التبريرية لصحة النفقة دون النظر فيما إذا تم تحقيق الغرض من النفقة أو لا، فدورهم يقتصر على رقابة المشروعية والملائمة* (la régularité et d'opportunité) النفقة العمومية من حيث التطبيق السليم لصرف النفقات العمومية وإجراءات إبرام الصفقات العمومية وضمن قواعد المنافسة، بعد انتهاء الصفقة والتسليم فالمحاسب العمومي والمراقب المالي وباقي الأجهزة الرقابية غير مسؤولين عن نوعية الأنجاز من حيث الجودة ومطابقتها لمختلف معايير الأمن والأمان والحفاظ على البيئة فهم لا يمتلكون مصلحة تقنية أو مهندسين مختصين في المواصفات التقنية والخاصة بالصفقات (انجاز أشغال، اقتناء لوازم، انجاز دراسات، تقديم خدمات) في مختلف المجالات (الهندسة المدنية، المعمارية، التهيئة العمرانية، الأشغال العمومية، التجهيزات،... الخ)،

كما يفتقرون كذلك إلى مصلحة تقنية أو مختصين في مجال تحديد الأسعار المتداولة في السوق وهو ما يحول دون القدرة على مقارنة مدى تطابق أسعار الانجاز مع تم انجازه فعلا على أرض الواقع ، ومع ما هو متداول في السوق لتجنب تضخيم الأسعار في الصفقات العمومية (صعوبة واستحالة التحديد الدقيق لتكاليف المشروع).

* الشرعية أو المشروعية (la régularité) وهي مطابقة العملية مع التنظيم والقوانين المعمول بها وهي من اختصاص المحاسب العمومي، أما الملائمة (l'opportunité) فهي موضوع العملية، وهي من اختصاص الأمر بالصرف، ويقصد بها المفاضلة بين جملة الاختيارات المتاحة والمتعلقة بالتسيير المالي وكلاهما (المشروعية والملائمة) يخضع للرقابة بمختلف أنواعها لاسيما رقابة مجلس المحاسبة، فالأمر بالصرف والمحاسب العمومي ينشطان في نطاق مجالين مختلفين منفصلين عضويا متكاملين وظيفيا، فالملائمة تنسجم ودور الأمر بالصرف في حين تغني المشروعية المحاسب العمومي عن تحمل أعباء فحص الملائمة التي لا تتوفر لديه معطياتها (خارج نطاق اختصاصه وغير مسئول عنها).

الفصل الثاني: دراسة وتسيير عمليات تقييم وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

وهو ما نتج عنه انجاز مشاريع عمومية أعلى من تكاليفها (إعادة تقييم رخص البرامج واعتمادات الدفع)، ولا تتماشى مع معايير الجودة والسلامة (ضعف وعيوب في الانجاز) وحتى إمكانية التصديق على مشاريع وهمية في ظل انتشار ظاهرة الفساد خاصة بالنسبة لمشاريع الجماعات المحلية دون الحديث عن المحاباة في مجال الصفقات العمومية (الإخلال بمبدأ المنافسة).

كما يرجع السبب الرئيسي في ذلك كذلك إلا أن القانون الجزائري لم يحول لهم الحق في الرقابة الميدانية والعينية لأنثر النفقات العمومية¹ (التأكد من الانجاز وأداء الخدمة).

¹ جلال عبد القادر، الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية "دراسات اقتصادية"، العدد 29 المجلد الأول، جامعة زيان عاشور جلفة، 2016، ص 94.

خاتمة الفصل:

استنادا على ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن القول أن تسيير المشاريع العمومية في الجزائر يرتكز على نظامين من حيث الهدف والغاية الحقيقية للمشروع، نوع مستقل يهدف إلى تحقيق أرباح شأنه شأن القطاع الخاص (مشاريع القطاع الاقتصادي) وهي خارج نطاق الميزانية العامة للدولة (مستقلة) وغالبيتها في القطاع الصناعي والخدمات التجارية... الخ، ونوع آخر يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة (السلع العامة التي يفشل السوق في توفيرها) والمتمثلة أساسا في مختلف مشروعات البنية التحتية كالمطارات، الطرق، وشبكات المياه والصرف الصحي... الخ، والتي تظهر مخصصاتها المالية في شكل رخص البرامج واعتمادات الدفع السنوية في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وكذا حسابات التخصيص الخاص، وبعض المشاريع ذات البعد المحلي المدرجة في ميزانيات الجماعات المحلية، ويتم تسييرها وفق نظام قانوني، مالي ومحاسبي محدد يتسم بنوع من الغموض والتعقيد والصعوبة في تحليل ومتابعة حساباتها خاصة بالنسبة لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي حيث أصبحت هذه الأخيرة شكلية تنهي بانتهاؤ التصويت والمصادقة عليها لتنفذ وفق أداة وأسلوب حسابات التخصيص نظرا لما تتمتع به هذا النوع من الحسابات من المرونة في التسيير مقارنة بما على الرغم من مجمل الانتقادات الموجهة لهذا النوع من الحسابات خاصة في يخص نقص الشفافية وعدم توفرها على القوائم والمعطيات المالية الكافية لاستغلالها في التحليل الاقتصادي والمالي، إضافة إلى اعتماد الجزائر على نظام ميزانية البنود والاعتمادات القائمة على الوسائل والتي لا تتماشى مع السياسات العمومية الراهنة المبنية على البرامج بالأهداف لتحسين أداء متغيرات الاقتصاد الكلي، وهذا على الرغم من تدخل الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (C.N.E.D) في دراسات الجدوى التقنية، الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحليل الآثار المتوقعة بالنسبة للمشاريع الكبرى ومتابعة عمليات إنجازها.

كما أن أنظمة التسيير الأخرى على غرار مدونة الاستثمارات العمومية، قواعد المحاسبة العمومية والنظام الموازناتي والمحاسبي للدولة تتسم بالقدم وعدم التجانس، بالإضافة إلى عدم مساهمتها لتطورات المالية العمومية ودور الدولة في الاقتصاد في ظل عصر العولمة الاقتصادية والمالية، وبهدف زيادة فعالية وكفاءة الإنفاق العمومي تسعى وزارة المالية الجزائرية إلى تبني جملة من الإصلاحات بداية مع مطلع آفاق سنة 2023 والمتمحور حول عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر (MSB Modernisation Système Budgétaire)، من خلال العمل على ربط البرامج بالأهداف والنتائج عن طريق مؤشرات قياس الأداء، وإعطاء صورة حقيقية للوضعية المالية للهيئات العمومية إلا أن هذا يبقى نسبي لحد الساعة في ظل التأخر الكبير في استكمال هذه الإصلاحات والمتمثلة في اعتماد محاسبة الذمم (الحقوق المثبتة)، بالإضافة إلى تحسين جودة النظام المعلوماتي، باستثناء القانون العضوي الجديد رقم 18-15 الذي تم الشروع في تطبيقه في ميزانية 2023، وقانون المحاسبة العمومية الجديد 23-07 والذي من المنتظر إعطاء دفعة لكفاءة الإنفاق العمومي.

الفصل الثالث

تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر
على متغيرات الاقتصاد الكلي

مقدمة الفصل:

في ظل محدودية استثمارات القطاع الخاص في الجزائر خاصة في مجال البنية التحتية، نجد أن الدولة وضعت على عاتقها مسؤولية الإنفاق على مختلف المشاريع التنموية كالصحة والتعليم وشق الطرقات... وغيرها من الخدمات الأساسية من خلال مجموعة من البرامج التنموية المدرجة في الميزانية العامة للدولة أو أحد حسابات التخصيص الخاص أو عن طريق استثمارات المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي فبعد التأخر الكبير في التنمية على جميع الأصعدة خلال الأزمة الاقتصادية سنة 1986 التي عرفتها الجزائر والأزمة الأمنية خلال سنوات التسعينات، ومع بداية الألفية الثالثة واستقرار الأوضاع الأمنية وانتعاش أسعار النفط شهدت الجزائر سلسلة ضخمة من المشاريع والمخططات التنموية والتي تمثل استثمارات مباشرة للدولة (سياسة مالية توسعية) في مختلف المجالات والقطاعات، إلا أن تأثير هذه المشاريع على التنمية الاقتصادية لم يكن في مستوى حجم الأموال الضخمة المخصصة لها، وهو ما ساهم في تأخير عملية تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي والذي يعد أحد أهم الرهانات والتحديات الكبرى بالنسبة للسلطات العمومية في البلاد للتخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

وبناء على هذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى إعطاء دراسة تحليلية قياسية لتطور مشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وتقييم الآثار الاقتصادية الكلية الناجمة عنها. وقد تم تقسيم هذا الفصل من الدراسة إلى خمسة مباحث كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: تطور حجم المشاريع والاستثمارات العمومية
- ✓ المبحث الثاني: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر
- ✓ المبحث الثالث: مفاهيم حول النموذج الأمثل للدراسة (ARDL)
- ✓ المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر المشاريع العمومية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر الفترة (1986-2022)
- ✓ المبحث الخامس: واقع تسيير عمليات اختيار وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر
- ✓ المبحث السادس: جهود والإصلاحات لزيادة كفاءة المشاريع العمومية.

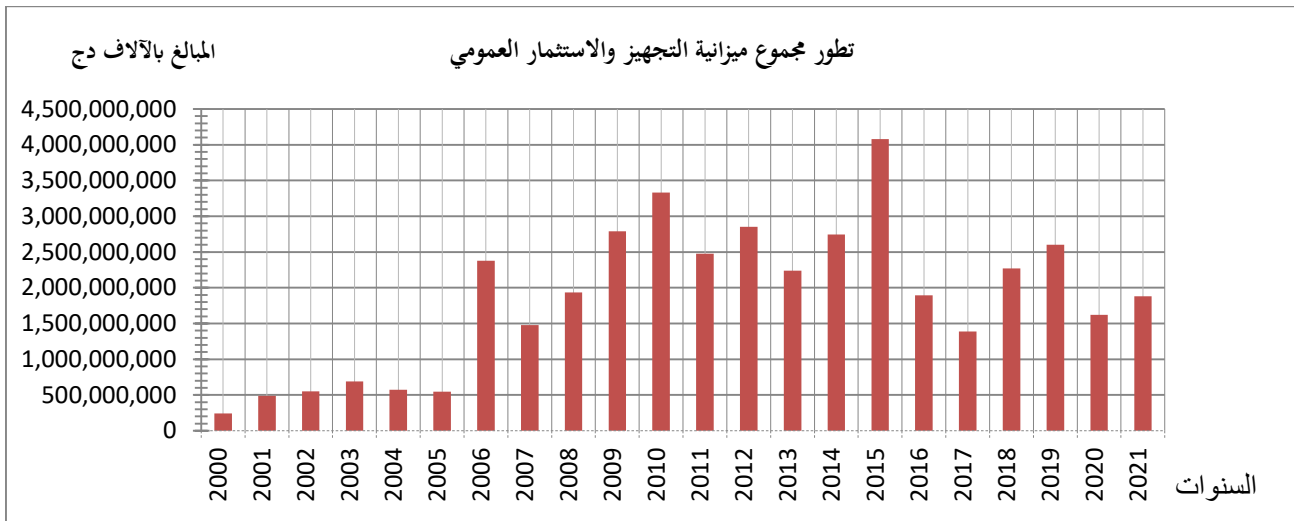
المبحث الأول: تطور حجم المشاريع والاستثمارات العمومية في الجزائر

سعت الجزائر على مدار العقود الماضية إلى تحقيق التنمية في مختلف القطاعات والمجالات وفق إستراتيجية زيادة حجم الإنفاق العمومي على المشاريع والاستثمارات العمومية عن طريق سلسلة من المخططات والبرامج التنموية، وهو ما يتضح من خلال النمو المتزايد من سنة لأخرى في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي، وهو ما سنتطرق له خلال هذا العنصر من خلال تحليل تطورها خلال فترة (2000-2020).

I- تحليل تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (2000-2021):

بناء على الأرقام الواردة في قوانين المالية السنوية (2000-2021) يتضح لنا تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي من خلال الشكل البياني التالي:

شكل (1-3): تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

تعد سنة 1986 نقطة تحول هامة في تاريخ الجزائر على جميع المستويات الاقتصادية فهي تعد بمثابة الجذور الأولى التي مهدت لمرحلة انتقالية هامة في التاريخ الاقتصادي الجزائري والذي تميز بالتخلي عن التسيير الاشتراكي الموجه مركزيا نحو اقتصاد السوق سنة 1989، هذا التغير الجذري ميزه تراجع القطاع الصناعي العمومي وتخلي الدولة عن عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية مما سمح بعودة قطاع الاستيراد بقوة وهو ما حتم القيام بإصلاحات للمنظومة الاقتصادية والمالية بهدف إعادة هيكلة القطاع العمومي ومنح استقلالية التسيير للمؤسسات العمومية، إلا أن هذه الإصلاحات المطبقة لم تحقق النتائج المرجوة خاصة في مجال التخفيف من حجم المديونية الخارجية المتراكمة وتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، بل وعلى العكس من ذلك فقد زادت حدة الأزمة الاقتصادية في ظل غياب بدائل تمويلية أخرى غير العوائد المالية لقطاع المحروقات أو اللجوء للديون الخارجية وسليبات تراكمها بحيث وصلت المديونية الخارجية للجزائر

خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1987 و 1991 إلى ما بين 25 و 26 مليار دولار¹ ثم إلى 30 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1994 و 1997² مخلفة آثارا وخيمة على مختلف الأصعدة خاصة مع لجوء الجزائر سنة 1994 لإعادة جدولة شاملة لديونها، الأمر الذي وضع الدولة الجزائرية أمام ضرورة ملحة لإيجاد حلول مخففة كتطبيق سياسة انكماشية بهدف إجراء تخفيض في معدل النمو الإجمالي للنفقات العامة وهذا لتقليص عجز الميزانية بالإضافة إلى تقييد الواردات وهو ما جعل الجزائر تسدد جزءا من ديونها لتصل سنة 2004 إلى حوالي 21.82 مليار دولار³ لتتخفف هذه القيمة مع مر السنوات لتصل في حدود أقل من واحد مليار دولار مع نهاية سنة 2013.

ومن خلال جدول والمنحنى البياني لتطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي نلاحظ زيادة مستمرة ومتفاوتة في الإنفاق العمومي على المشاريع العمومية خلال الخمس السنوات الأولى للألفية الثالثة وهي فترة عودة الأمن والاستقرار للبلاد بعد سنوات العشرية السوداء خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، إضافة إلى التحسن الملحوظ للعوائد المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة حجم الصادرات منها في الأسواق الدولية، حيث تضاعفت قيمة رخص البرامج المخصصة لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي بمقدار أكثر من تسع مرات أضعاف ما بين سنة 2000 و 2006، كون سنة 2001 تعد سنة بداية انطلاق البرامج التنموية في الجزائر بهدف تحقيق التنمية الشاملة في مختلف القطاعات والمجالات عن طريق تحفيز الطلب بهدف تحسين أداء متغيرات الاقتصاد الكلي، لتستمر في الارتفاع المحسوس تدريجيا لتصل إلى حدها الأقصى سنة 2010 ثم لتعرف بعد هذا انخفاض وارتفاع متذبذب بدرجة أقل إلى غاية سنة 2015، أين حققت ارتفاعا ملحوظا وهذا ليس حقيقيا بل راجع إلى تراكم الأموال (الاعتمادات السنوية) لمختلف فصول ومواد بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة عدم الشروع في تنفيذ العديد من المشاريع أو التأخر في انطلاق البعض الآخر منها مما خفض من حجم الاستهلاكات السنوية لهذه الاعتمادات هذا فيما يخص اعتمادات الدفع، وهذا ما أرجعه المسؤولون أساسا إلى نقص القدرات والإمكانيات الوطنية في مجال الأشغال العمومية، أما بالنسبة لرخص البرامج فهي غير منتظمة ما بين الزيادة والنقصان كونها تتأثر بحجم استهلاك الاعتمادات السنوية منها، فخلال السنوات التي يتم فيها استهلاك أكبر نسبة من الاعتمادات تزيد السلطات العامة في حجم رخص البرامج، والعكس صحيح في حالة تراكم الأموال في نخصات نفقات ميزانية التجهيز العمومي.

ومن خلال ما يلي سوف نستعرض أهم البرامج التنموية خلال نفس الفترة:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2004-2001) Programme de soutien à la relance économique

¹ ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية "1986-1989"، دار هومة للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، ص 43.

² تقرير صندوق النقد الدولي، الجزائر تحقيق الإستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، 1998، ص 117.

³ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005، الجزائر، ص 29.

تم تسيير هذا البرنامج تحت حساب التخصيص الخاص رقم 302.108¹، ويعد أول برنامج استثمار عمومي بعد تدني مستويات التنمية في مختلف المجالات والقطاعات خلال فترة التسعينات من القرن الماضي نتيجة تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، حيث خصص له حوالي 525 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 7.5 مليار دولار²، إلا أن هذه القيمة المالية سرعان ما ارتفعت قيمته نتيجة لإعادة تقييم تكاليف المشاريع مع بداية الانجاز وتمثلت أهداف هذا البرنامج في ما يلي³:

- تحسين المستوى المعيشي للمواطن
- فك العزلة عن المناطق النائية
- تطوير وإصلاح وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب
- إعادة تأهيل المنشآت والمرافق الاجتماعية
- توفير المناصب الشغل
- الاهتمام بقطاع السكن والقطاع الفلاحي للحد من التبعية الغذائية للخارج من خلال استصلاح الأراضي في الجنوب.

يمكن القول أن خلال هذا البرنامج رجاء في إطار السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة حيث ركزت السلطات العمومية على الأشغال الكبرى لمشاريع البنية التحتية في ظل زيادة الطلب عليها خاصة بالنسبة لقطاع السكن حيث حل في المرتبة الثانية بعد قطاع الأشغال العمومية من حيث الاهتمام وحجم الأموال المخصصة له وهو ما يعبر عن الأهمية التي يحضى بها هذا القطاع في تحسين المستوى المعيشي للمواطن وتعزيز معدل النمو، كما تم اعتماد آلية حسابات التخصيص الخاص لتسيير البرامج التنموية وزيادة عددها حيث أصبح كل برنامج كفيلاً بأن يتم تسييره في إطار حساب تخصيص حيث بلغ عددها خلال هذا الفترة حوالي 18 حساب طبقاً لتقرير البنك الدولي المتعلق بالإففاق الحكومي في الجزائر⁴.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2009-2005) Programme complémentaire de soutien à la Croissance:

جاء تكملة وسعياً من السلطات العمومية في مواصلة السياسة المالية التوسعية التي تم الشروع فيها خلال البرنامج السابق خاصة في ظل تحسن العوائد النفطية للدولة حيث سجلت المخصصات المالية لهذا البرنامج قفزة نوعية من حيث

¹ المادة 230 من قانون المالية السنوي لسنة 2001.

² مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر "نظرة تحليلية"، أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11 مارس 2013، ص 17.

³ عماري عمر، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11 مارس 2013، ص 06 و07.

⁴ World Bank, People's democratic republic of algeria, a public expenditure review Assuring High Quality Public Investment, (In two volumes) Volume II: Main Text August 15, 2007, Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, Report No: 36270, P 120.

قيمتها إذ بلغت حوالي 55 مليار دولار¹ وبنفس السياسات العمومية السابقة تم التركيز على الهياكل القاعدية كشبكة الطرقات والجسور كمحفز للنمو والعمل على تكملة المشاريع السابقة التي لم يتم تسليمها بشكل نهائي، مع العمل على التحكم في إدارة الدين العام وعصرنة الإدارة العمومية كأداة فعالة في تنفيذ البرنامج ومعالجة مختلف النقائص للبرنامج السابق، حيث تم تخصيص ما نسبته 40,50% من حجم الغلاف المالي لتحسين ظروف السكان ومحاربة الفقر، ونفس القيمة لتطوير المنشآت القاعدية في كل من قطاع الأشغال العمومية، النقل، الري وبناء السدود وتهيئة الإقليم مع إعطاء أهمية لمناطق الجنوب، أما بقية الحصص المالية فقد توزعت في دعم التكنولوجيات وتطوير الخدمة العمومية وتحديثها².

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014) Programme de consolidation de la croissance économique :

إن تراجع وتحكم الجزائر في المديونية الخارجية نتيجة تحسن ميزان المدفوعات وما صاحبه من ارتفاع احتياطي الصرف نتيجة لارتفاع الموارد النفطية شجع السلطات العامة على المضي في سياسة الإنفاق العمومي على مختلف البرامج التنموية خلال هذا الفترة، وذلك بالاعتماد على المصادر الداخلية للتمويل حيث خصص لهذا البرنامج أو ما يعرف ببرنامج التنمية الخماسي ما قيمته 286 مليار دولار أي ما يعادل (21214 مليار دج)، وقد شمل البرنامج شقين مهمين³ :
- الشق الأول: استكمال امشاريع التي لازلت قيد الإنجاز حيث خصص لها ما قيمته 130 مليار دولار أي ما يعادل بالعملة المحلية (9700 مليار دج).

- الشق الثاني: ويتمثل في إطلاق مشاريع جديد بقيمة 156 مليار دولار (11514 مليار دج).

كما تقرر تخصيص ما نسبته 40% من قيمة البرنامج لتعزيز الرفاهية الاجتماعية من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية، واستكمال المشاريع السكنية التي تم الشروع فيها سابقا إضافة إلى الجديدة، ورفع معدلات التشغيل ومختلف مشاريع البنية التحتية وزيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة... إلخ⁴.

- البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019):

تم تسيير هذا البرنامج تحت حساب التخصيص الخاص رقم 302.143⁵ حيث خصص لهذا البرنامج ما قيمته 280 مليار دولار (22100 مليار دج) حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض الموارد المالية للدولة ومن أجل التخفيف من أثر انخفاض

¹ بن دعاس زهير، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية "حالة الجزائر 2001-2014"، أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11 مارس 2013، ص 17.

² مدوري عبدالرزق، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ نفس المرجع السابق، ص 17 و 19.

⁴ بوهزة محمد، براج صباح، أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة "2001-2009"، أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11 مارس 2013، ص 06.

⁵ المادة 121 من قانون 14-10، والمتضمن قانون المالية السنوي لسنة 2015، الجريدة الرسمية رقم 78 الصادرة في 31 ديسمبر 2014.

أسعار المحروقات وضعت السلطات العمومية مجموعة من التدابير تم إدراج الجزء الأول منها في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 بهدف التحكم في ترشيد الإنفاق العمومي عن طريق زيادة نجاعة الاستثمار العمومي خاصة في ظل إعادة تقييم تكاليف إنجاز المشاريع العمومية حيث خصصت لهذا الجانب ما نسبته 20,72%¹ كما بلغت نسبة استهلاك اعتمادات الدفع خلال سنة 2015 ما نسبته 86%²، وهو ما أثر على أهداف البرنامج والمتمثلة أساسا في ما يلي³:

- تحسين ظروف معيشة السكان في مختلف القطاعات خاصة السكن، التربية والتكوين، الصحة.
- تحقيق نمو قوي للناتج الداخلي الخام وتنويع الاقتصاد.
- تحقيق التنمية بولايات الجنوب والهضاب العليا خاصة من حيث إنجاز المناطق الصناعية وعصرنة الوحدات الصناعية
- تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع متطلبات الاقتصاد الوطني لاسيما في قطاعات المحروقات والمناجم والسياحة.
- بناء محطات لتكرير المحروقات والتحضير لاستغلال مناجم الحديد بغار جبيلات بولاية تندوف وتكثيف استغلال المحاجر.
- استصلاح الأراضي في الجنوب و الهضاب العليا وتعزيز الري مع إعطاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب
- مواصلة الجهود لتطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية وتحسين ظروف معيشة المواطنين من خلال زيادة مناصب الشغل، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز، وتوسيع شبكات الطرقات والسكك الحديدية... الخ.
- وتعد قرارات التقشف وتسقيف النفقات العمومية ثم تحديد الأولويات إلى غاية الوصول إلى قرارات التجميد للعديد من المشاريع العمومية وتأجيلها باستثناء تلك المتعلقة بالتوظيف في قطاع الصحة والتربية بعد التراجع الحاد لأسعار المحروقات (انخفاض الموارد المالية للدولة) السبب الرئيسي والجوهري في عدم بلوغ الأهداف المسطرة لهذا البرنامج وكبح معدلات النمو خلال سنتي 2015 و2016، لتزداد الوضعية تعقيدا خلال سنة 2019 مع جائحة كورونا وتراجع الطلب العالمي وما نتج عنه من انخفاض حاد مرة أخرى لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتراجع العوائد المالية للجزائر وعجز لميزان المدفوعات فربطت الحكومة رفع التجميد عن المشاريع بتحسين الأوضاع المالية للدولة، وهو ما تم من خلال قانون المالية 2023 حيث تم تخصيص 120 مليار دينار لإعادة بعث أكثر من 300 مشروع محمد عبر الولايات منذ سنتي

¹ التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة الجزائري حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية 2016، ص 100.

² نفس المرجع السابق، ص 103.

³ العباي محمد، برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية إليزي "2001-2019"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر "03"، سنة 2019-2020، ص 98 و99.

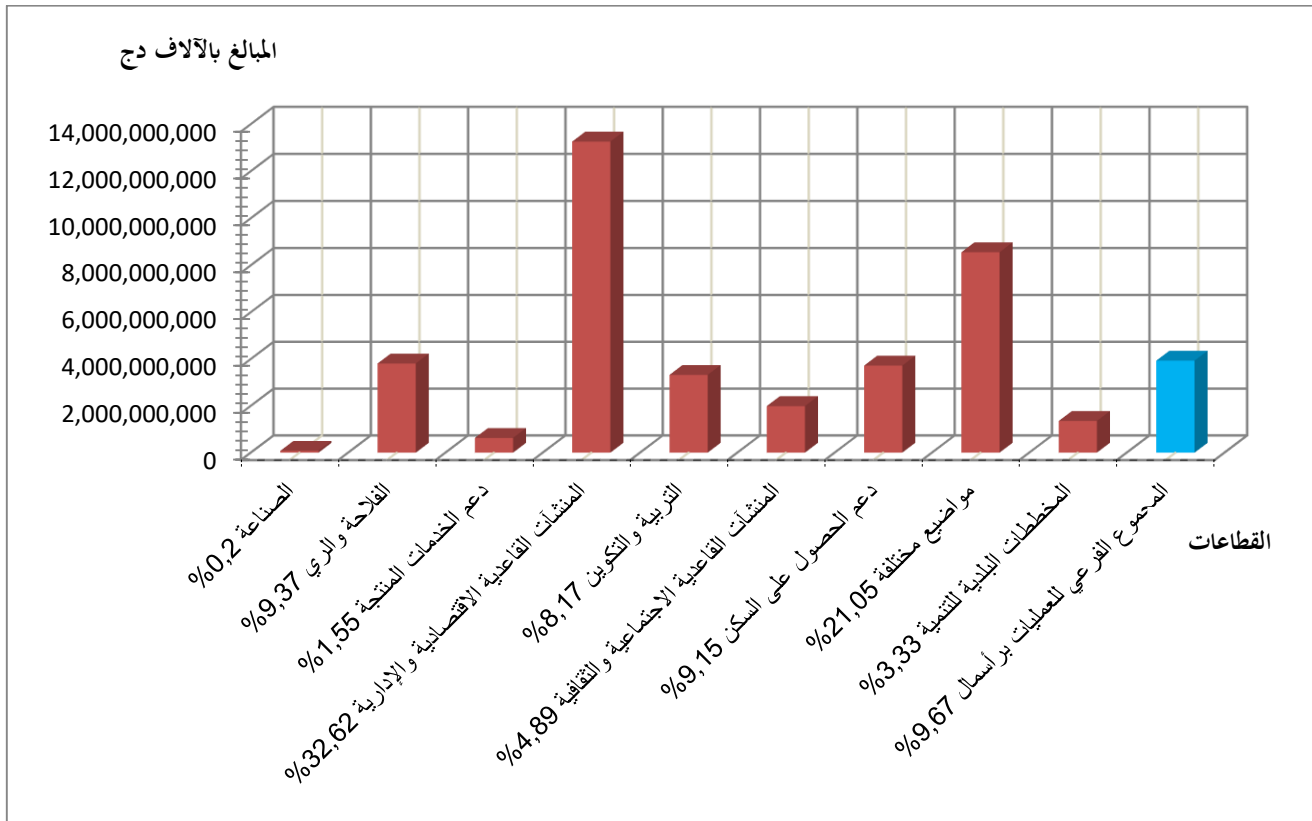
الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

2014 و 2015 وتخص هذه المشاريع عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية على غرار النقل والصحة والأشغال العمومية، لتصل إلى 550 مشروعا منذ بداية 2022، فيما قدرت حجم المخصصات المالية لتمويل هذه المشاريع بـ 350 مليار دج إلى غاية مارس 2023 لفائدة كل القطاعات مع بقاء العديد من المشاريع قيد التجميد على أن تتواصل عملية رفع التجميد تدريجيا وبحسب الوضعية المالية للدولة¹، ومطلع سنة 2024 ومن خلال مشروع الميزانية كشفت وزارة المالية عن إحصاء 4779 مشروع محمد برخص إلتزام تقدر بـ 3373 مليار دج، وأضافت وزارة المالية أن التطور في الإيجابي للموارد المالية منذ مطلع سنة 2020 هو السبب الرئيسي والجوهرى في رفع التجميد عن المشاريع ذات الأولوية القطاعية أو الإقليمية بغلاف مالي يقدر بـ 1806 مليار دج أي ما يعادل ما نسبته 54% من حجم المشاريع المجمدة.

I-1 تحليل تطور القطاعات الاقتصادية لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي (2000-2021):

بناء على تصنيفات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (الجدول ج) سوف نقوم بدراسة وتحليل تطور القطاعات الاقتصادية خلال فترة البرامج التنموية بداية من مطلع الألفية الثالثة.

شكل (3-2): رسم بياني لتطور قطاعات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

¹ مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2020.

من خلال الشكل البياني السابق تخصيص السلطات العمومية لمبالغ ضخمة لقطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بنسبة بلغت 32,62% من حجم الأموال المرصودة خلال هذه الفترة لمختلف القطاعات الاقتصادية وفق التصنيف (ج) لميزانية التجهيز والاستثمار كون هذا القطاع هو قطاع استراتيجي وحساس في التنمية الاقتصادية إذ يضم هذا القطاع عدة قطاعات وفصول فرعية في مجال البنية التحتية للنقل (الترامواي، السكك الحديدية، الطرقات، الموانئ،... إلخ)، ومختلف المنشآت الإدارية التي تقدم خدمات للمواطن (كالعدالة، الحماية المدنية، الجمارك،... إلخ)، ثم يأتي قطاع مواضيع مختلفة 21,05% وهي مخصصة لنفقات قد تدخل ضمن باقي القطاعات لنفقات غير مخصص لها، كما يظهر من خلال الشكل البياني اهتمام السلطات العمومية كذلك بكل من قطاع الفلاحة والري، وقطاع ودعم الحصول على السكن من خلال المخصصات المالية والمتمثلة أساسا في مختلف الإعانات والدعم الموجه لهاذين القطاعين قصد تخفيف التكاليف التي تقع على عاتق الفلاحين والمستفيدين حيث كانت النسبة المخصصة لهم على التوالي 9,37%، و9,15%، بينما استهلاك قطاع التربية والتعليم ما نسبته 8,17% من حجم الأموال المخصصة لمختلف القطاعات الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية وتمثل نفقاته أساسا في بناء المدارس، المتوسطات، الثانويات ومختلف مراكز التكوين المهني، بينما بالنسبة للتنمية المحلية على الرغم من أن تحقيقها يقع على عاتق ميزانيات الجماعات المحلية إلا أنها استفادت خلال هذا الفترة من إعانات مالية من ميزانية التجهيز لإطار مخططات البلدية للتنمية بنسبة 3,33% من حجم الأموال المرصودة للقطاعات العشر وتضاف إليها كذلك مخصصات من الصندوق الوطني للضمان والتضامن لصالح الجماعات المحلية كذلك لكن على الرغم من كل هذه الإعانات لصالح الجماعات المحلية إلا مساهمتها في التنمية تبقى جد محدودة في ظل غياب استراتيجيات واضحة المعالم والأهداف على المستوى المحلي، أما في ما يخص المجموع الفرعي للعمليات برأسمال فهي تلك النفقات المتعلقة ببعض الصناديق الخاصة والدواوين وبعض المؤسسات تحت الوصاية والإعانات المقدمة لها واستحقاقات سندات الخزينة فقد بلغت نسبتها خلال هذا السنة 19,67%، أما النسبة المخصصة لقطاع الصناعة فقد كانت جد محدودة حيث قدرت بـ 0,2% من مجموع الأموال المخصصة خلال فترة 21 سنة الأخيرة ضمن القطاعات العشر لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي، وهو ما يفسر بكون أغلب المشاريع والاستثمارات الصناعية تكون في إطار ميزانية مستقلة خارج ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي أو ضمن أحد حسابات الخاصة بالخزينة وهو ما يعني أن هذه النسبة لا تعطي القيمة الحقيقية لقطاع الصناعية فهي تعبر عن بناء الهياكل الإدارية المتعلقة بوزارة الصناعة وبعض المؤسسات العمومية تحت الوصاية التابعة لها.

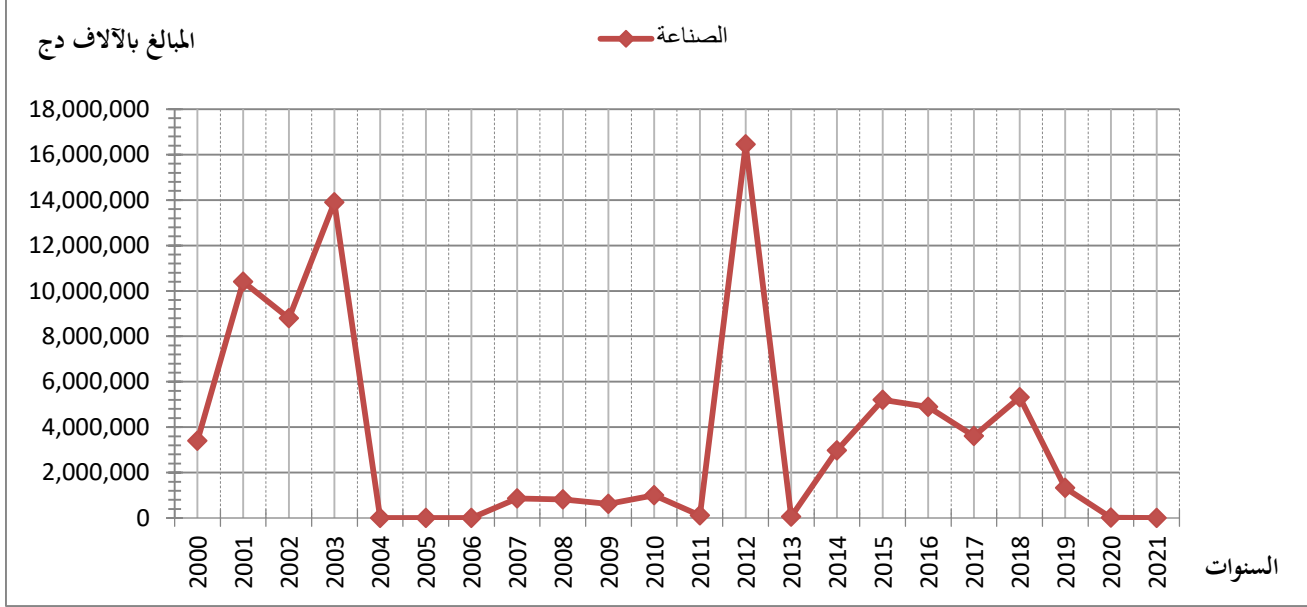
I-1-1 قطاع الصناعة والمناجم والحروقات:

يعد القطاع الأول ضمن مدونة الاستثمار العمومي المعتمدة خلال هذه الفترة (قبل اعتماد ميزانية البرامج سنة 2023)، ويضم عدة قطاعات فرعية وفصول أهمها القطاع الفرعي لسلع التجهيز، القطاع الفرعي للمنتوجات النصف مصنعة، القطاع الفرعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القطاع الفرعي للسلع الاستهلاكية الصناعية، والقطاع الفرعي

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

للصناعات المحلية، كما ينقسم كل قطاع فرعي إلى عدة فصول أكثر تفصيلا وتخصصا، ومن خلال المنحنى البياني التالي سوف التعرض إلى تطور المخصصات المالية لقطاع الصناعية خلال فترة البرامج التنموية.

شكل (3-3): تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع الصناعة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

يلعب القطاع الصناعي في الجزائر دورا هاما وأساسيا في الاقتصاد الوطني نظرا لما تتمتع به البلاد من ثروات طبيعية متنوعة، وقد سعت البلاد إلى بناء قاعدة صناعية تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني والتقليل من التبعية للخارج منذ السبعينات حيث تم تخصيص نسبة هامة من الأموال لهذا القطاع بفضل توظيف عائدات المحروقات والقروض الخارجية، وقد شهدت هذه الفترة بناء قاعدة صناعية وطنية أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة مما أدى إلى إقامة عدة مركبات صناعية كبرى، لكن نظرا للتسيير الغير كفاء للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية حال دون تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي، حيث أصبحت أغلب المؤسسات تعاني العجز وتقوم على أساس الإعانات المقدمة من طرف الدولة، ومع بداية سنة عام 1988 بدأت تظهر بوادر الإصلاحات والخصوصية في ظل آليات السوق، وبعد عدة سنوات من الركود الصناعي خاصة في سنوات الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات، عمدت الدولة على وضع وتطبيق سياسة جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية وذلك تماشيا مع الظروف الاقتصادية الجديدة والتميزة بتحديات هامة كالعولمة، أهمها الحفاظ على مستوى معين من الاستثمار العمومي، وتدعيم المؤسسات العمومية بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة حول المؤسسات الكبرى عن طريق المناولة، ولتأطير القطاع الصناعي في الجزائر سواء كان من طرف القطاع العام أو الخاص عملت وزارة الصناعة إلى خلق بيئة صناعية¹، ويتجلى

¹ الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية، <https://www.industrie.gov.dz/presentation-ministere>، تاريخ الإطلاع: 23 ديسمبر 2023.

حجم الإنفاق العمومي على القطاع الصناعي الاستثماري خارج الميزانية العامة إما في إطار حساب تخصيص خاص أو ضمن الاستثمارات التوسعية أو التجديدية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الصناعي من خلال ميزانياتها المستقلة، وكما سبق ذكره في العنصر السابق، المخصصات المالية التي تظهر ضمن الميزانية العامة للقطاع الصناعي فهي مخصصة لبناء الإدارات والمقرات العمومية التابعة للقطاع الصناعي وتجهيزها وبعض مخصصات الدعم، وهذا ما يتضح من خلال محدودية حجم المخصصات المالية ضمن الميزانية العامة للدولة فهي عبارة عن مخصصات لتنظيم وتسيير القطاع الصناعي من طرف وزارة الصناعة، فقد عرف نمو القطاع الصناعي العمومي نموا متدبدا ومتواضعا بين الارتفاع والانخفاض حيث قدر سنة 2012 و2013 ما نسبته 1,6% و0,9% على التوالي رغم السياسات العمومية الهادفة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي لتبلغ نسبة النمو أقصاها سنة 2014 أين وصل معدل نمو القطاع الصناعي 3,9% ليبدأ في التراجع خلال سنة 2015 و2016 نتيجة تراجع أسعار المحروقات ليصل إلى نسبة 1,8%، و1,5% على التوالي¹، وهو ما يعد تحديا كبيرا للدولة في تحقيق اقلاع صناعي بديل لقطاع المحروقات قائم على التنوع.

كما يركز القطاع الصناعي العمومي في الجزائر على فرص الشراكة* بين القطاع العام والخاص بهدف زيادة فعالية وكفاءة القطاع العمومي ونقل التكنولوجيا والبحث عن مصادر تمويلية أخرى، وذلك بالنسبة للمجالات والقطاعات²:

- تطوير المناولة الصناعية: تصنيع القطع الميكانيكية، أجزاء المعدات الصناعية، صمامات لقطاع المحروقات، وما إلى ذلك.

- الطاقة: تطوير حلول كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.

- الميكانيك: تصنيع المنتجات الملحومة ميكانيكيا (كالحاويات، وأجزاء وحدات النقل بالسكك الحديدية،...إلخ).

- البناء والأشغال العمومية: إنتاج وتسويق معدات البناء والأشغال العمومية والمعدات الهيدروليكية،...إلخ.

- صيانة آلات البناء ومعدات الأشغال العمومية، وقطع الغيار.

- مصانع الخرسانة

- الكيمياء الصناعية: المنظفات، الورق، المذيبات والطلاء،...إلخ.

- النسيج: إنتاج الألياف، والخيط والأقمشة، وزراعة القطن.

I-2 قطاع الفلاحة والري:

¹ دوبة سعاد، استراتيجية ترقية القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في إطار تطوير برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة بليدة، 06، و07 نوفمبر 2018، ص 03.

* تم اتخاذ الإجراءات ذات الصلة بالبحث والتنفيذ في مشاريع الشراكة الصناعية بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية الصناعية مخولة من قبل مجلس مساهمات الدولة بهدف اتخاذ الخطوات اللازمة للبحث عن الشراكة في إطار التنظيم المعمول به. بموجب القرار الصادر عن مجلس مساهمات الدولة رقم 120/04 بتاريخ 2011/11/17 المعدل والمكمل بالقرار رقم 134/11 بتاريخ 2013/03/14.

² الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، <https://www.industrie.gov.dz/partenariat-secteur-public>، تاريخ الإطلاع 07-2024-02.

يتكون هذا القطاع من عدة قطاعات فرعية وفصول متعلقة أساسا بالمواضيع ذات العلاقة بالزراعة والثروة الحيوانية، ومختلف البحوث الجيولوجية وتهيئة المناطق الحضرية بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والتنمية الريفية والمستدامة وحماية البيئة، والصيد البحري، وتهيئة الإقليم، وبناء وتسيير السدود...إلخ.

يعد القطاع الفلاحي ثاني أكبر قطاع في الجزائر بعد قطاع المحروقات، حيث يمثل تساهم ب 13% من الناتج المحلي الخام بقيمة 25 مليار دولار سنويا، وتسعى السلطات العمومية إلى إحداث ثورة في هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي كون الجزائر ضمن المراتب الأولى في قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية بفاتورة استيراد تقدر بـ 2,5 مليار دولار، وفي سنة 2021، وصلت اليد العاملة بالقطاع الزراعي في البلاد حوالي 2,6 مليون عامل، يعملون في 1,26 مليون مشروع استثماري فلاحي وهو ما ساهم في تغطية الاحتياجات الغذائية للبلاد بنسبة 73%¹، وقد عرف قطاع الفلاحة وضعية صعبة وتدهورا ملحوظا خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بفعل الأزمة الأمنية وما نتج عنه من هجرة الفلاحين نحو المدن مما كان له أثر مباشر على الإنتاج والوضعية الاقتصادية للبلاد وهو ما لم يمكن الدولة من وضع سياسات فعالة لتحفيز القطاع، ومع بداية الألفية الثالثة واستقرار الأوضاع الأمنية في البلاد والتحسين التدريجي للعوائد النفطية عملت الدولة على فك العزلة عن الأرياف وتقديم الإعانات المالية في إطار الدعم الريفي وتوفير مختلف الشروط وضروريات الحياة لتشجيع الفلاحين على العودة إلى أراضيهم وإعادة تحفيز النشاط الفلاحي لتحقيق المساهمة الفعالة في الناتج الوطني الخام وتحقيق الأمن الغذائي.

ويعتبر بناء السدود من أهم المشاريع الإستراتيجية التي تساهم في تحقيق الأمن المائي للبلد والتي تعطي دفعا قويا للقطاع الفلاحي في ظل تدبب التساقط المطري حيث تمتلك الجزائر حوالي 84 سدا من الحجم المتوسط والكبير بقدرة استيعاب وتخزين تقدر بحوالي 9.8 مليار متر مكعب من المياه إلى غاية نهاية سنة 2023 وتسعى لبلوغ 130 سد مع مطلع سنة 2023، ومن أهم المشاكل والتحديات التي تعاني منها السدود في الجزائر ظاهرة التحول والظميء خاصة في المناطق الغربية²، وهو ما يزيد من التكاليف المتعلقة بمشروعات تنقية وتطهير السدود للحفاظ على قدرتها الاستيعابية، كما تسعى الجزائر إلى زيادة محطات تحلية المياه بالاستعانة بجزء أجنبي في ظل زيادة النمو السكاني والطلب على الماء لتعويض قلة التساقط والحفاظ حيث أطلقت الجزائر عدة مشاريع تحلية مياه البحر خلال البرامج التنموية، كما تسعى الجزائر إلى الحفاظ على الاستغلال العقلاني للموارد المائية الجوفية ولعل أهم المشاريع المتعلقة باستغلال المياه الجوفية مشروع نقل المياه من ولاية عين صالح إلى ولاية تمنراست على مسافة 700 كلم.

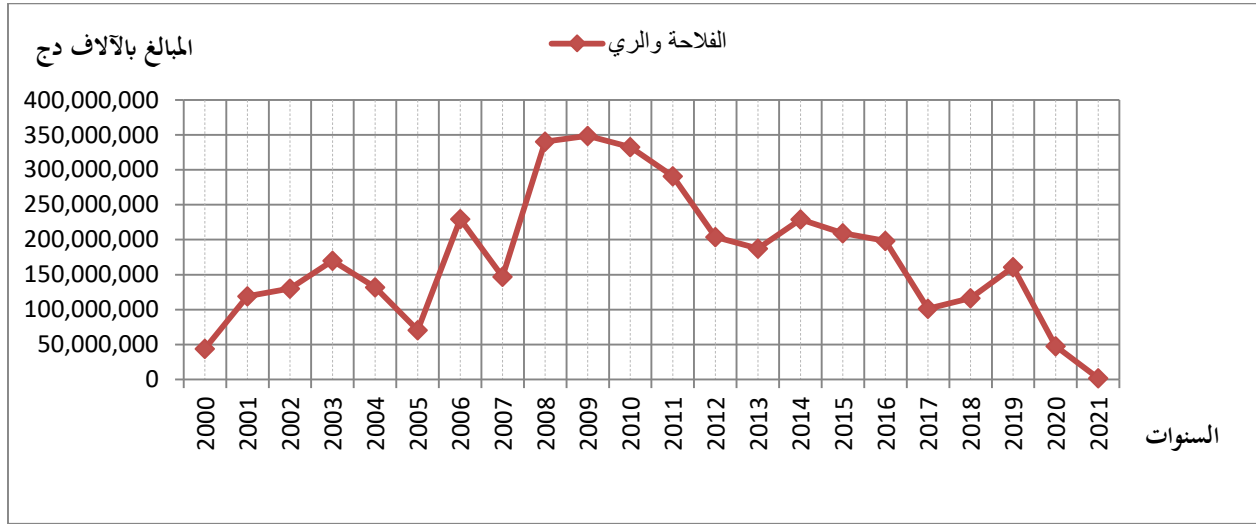
¹ موقع الجزيرة نت، <https://www.aljazeera.net/ebusiness>، الزراعة في الجزائر "الشمال يعتمد على الآلات والجنوب يستثمر في اليد العاملة"، تاريخ المقال 08-12-2022، تاريخ الإطلاع 05-01-2024.

² سعاد زراقة، مشكل توحد سد غريب أثره على المساحات المرورية في محيط شلف الأعلى، مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة هيروودوت للبحث العلمي والتكوين، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 292.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

أما في مجال الغابات والمحافظات على الغطاء النباتي، تغطي الغابات الجزائرية حوالي 4,1 مليون هكتار، منها 44% في الشرق و27% في الوسط و29% في الجهة الغربية من الوطن¹، وتواجه هذه الغابات تحديات عدة مثل الحرائق، الرعي الجائر، وتغير المناخ والتصحر، والتي تساهم في إزالة الغابات وتدهورها بمرور الوقت، حيث وتلتهم الحرائق ما معدله 20 ألف هكتار من أراضي الغابات في الجزائر كل عام² وبهدف الحفاظ على الغابات والثروة الغابية خاصة في ظل انتشار الحرائق في السنوات الأخيرة أطلقت الجزائر عدة مشاريع متعلقة بالتشجير للحفاظ على الثروة الغابية والحد من مخاطر التصحر وفق استراتيجية وطنية منظمة ومهيكله قانونا³، واشتغل قطاع الغابات حيزا هاما ضمن المخطط الوطني للتنمية الريفية والزراعية (2002-2008)، والمخطط الخاص لتدعيم وإعادة تأهيل السد الأخضر (2010-2014)⁴ للحد من زحف الرمال من الجنوب نحو الشمال.

شكل (3-4): تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع الفلاحة والري (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

ومن خلال الشكل البياني السابق نلاحظ تزايد حجم المخصصات المالية الموجهة لقطاع الفلاحة والري مستفيدا من مخصصات البرامج التنموية لدعم القطاع فنلاحظ تزايد حجم رخص البرامج المخصصة بداية من الألفية الثالثة نتيجة لتحسن الوضعية المالية البلاد ودخول الجزائر في سياسة مالية توسعية تركز على القطاعات البديلة لقطاع المحروقات

¹ Délégation Nationale aux Risques Majeurs (DNRM), Note sur les Forêt en Algérie "Gestion durable des forêt pour lutter contre le feux de forêt", Banque internationale pour la reconstruction et le développement, 2023, P 20.

² الموقع الرسمي للبنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org/>، تعزيز استدامة الغابات الجزائرية ومرونتها المناخية، تاريخ الإدراج في الموقع 13-11-2023، تاريخ الإطلاع 10-01-2024.

³ المادة 18، قانون 23-21 المؤرخ في 23 ديسمبر 2023، والمتعلق بالغابات والثروة الغابية.

⁴ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السد الأخضر من حزام أخضر إلى برنامج وطني للتنمية المحلية، مداخلة الجزائر في اجتماع التشاوري حول الأبعاد البيئية لأجندة التنمية المستدامة، دور الحلول المستمدة من الطبيعة في حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتعزيز المنطقة العربية، ص 03.

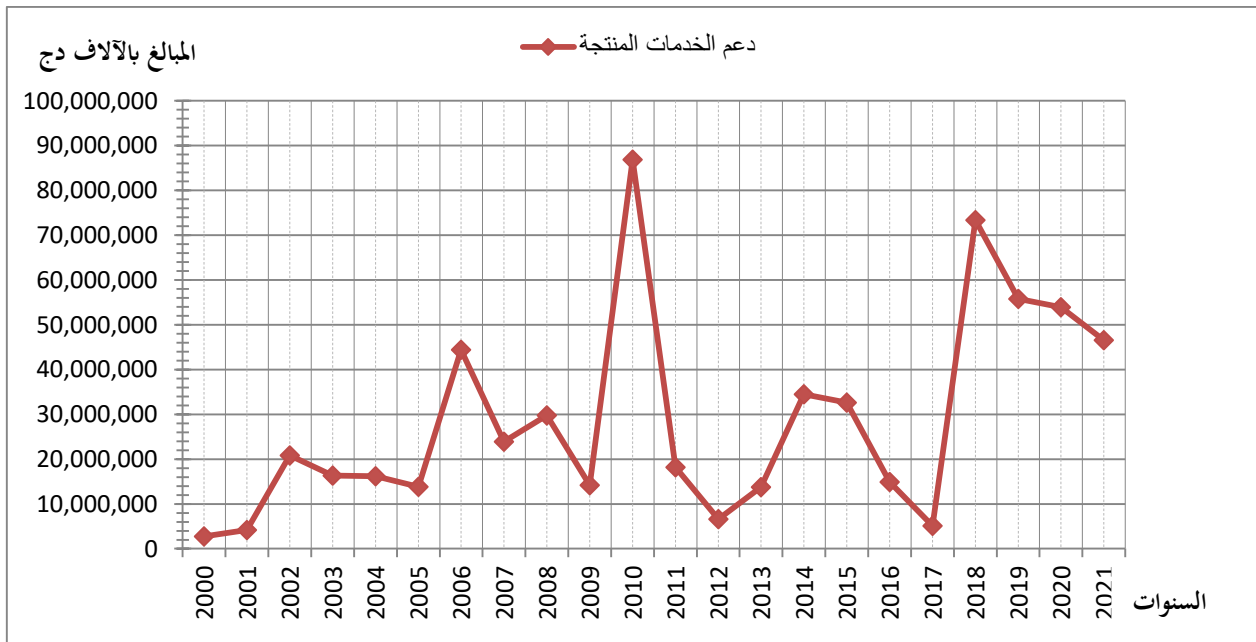
الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

حيث بلغت سنة 2000 رخص البرامج حوالي 43,907 مليار دج لتزداد بنسبة إلى غاية سنة 2003 قرابة ثلاثة أضعاف أي بنسبة 2,87%، أما خلال فترة 2003-2007 فقد عرفت رخص البرامج تدبدا مابين الارتفاع والانخفاض وهذا بحسب وتيرة تنفيذ المشاريع العمومية، لتصل إلى أقصاها في سنة 2010 بمقدار 348,368 مليار دج وهي الفترة الموالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2005-2009)، وبداية تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014) لتعرف بعد هذا الفترة انخفاضا محسوسا في حجم رخص البرامج المخصصة للقطاع نتيجة لتراكم المخصصات المالية السابقة وتجميد العديد من المشاريع نتيجة لسياسة التقشف المتبعة بعد التراجع الحاد في مداخيل الدولة من المحروقات لتصل إلى أدهاها خلال الفترة التي أعقبت وباء كوفيد 19 حيث بلغت سنة 2021 حوالي 1,820 مليار دج نتيجة لتراكم المخصصات السابقة وبداية رفع التجميد عن العديد من المشاريع المجمدة خلال فترة التقشف وهو وجود موارد ومخصصات مالية معطلة لترجع للبرامج السابقة وبالتالي تخصيص أقل.

I-3 قطاع دعم الخدمات المنتجة:

يتكون هذا القطاع من عدة قطاعات فرعية وفصول تخص كل من وسائل الإنجاز وحضائر العتاد والمعدات والتهيئة السياحية، النقل وشبكات الاتصالات والإعلام الآلي وبعض المشاريع ذات الطابع التجاري المتعلقة بالتخزين والتوزيع والرقابة على نوعية الإستهلاك.

شكل (3-5): تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع دعم الخدمات المنتجة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

من خلال الشكل البياني السابق يتضح التفاوت في المخصصات المالية لرخص البرامج المتعلقة بقطاع الخدمات المنتجة حيث نلاحظ زيادة متدبداية بداية من سنة 2000 وهو تاريخ بداية البرامج التنموية حيث خصص لها خلال هذه السنة ما مقداره 2,755 مليار دج لتزداد بأكثر من 30 مرة سنة 2010 حيث وصلت إلى أقصاها برخص برامج

مقدرة بـ 86,879 مليار دج وهو ما يفسر حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومحاولة خلق قطاعات بديلة للمحروقات والعمل على تحفيز الطلب الكلي كنتيجة للسياسات العمومية في ظل تحسن فائض ميزان المدفوعات وهو ما زاد من قدرة الدولة على الإنفاق ودعم مختلف المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي.

I-4 قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية:

تعد مشاريع المنشآت القاعدية الإدارية والاقتصادية في الجزائر جزءًا مهمًا من هياكل تسيير القطاع الإداري والاقتصادي حيث يتنوع هذا القطاع ويشمل مجموعة واسعة من النشاطات والخدمات ويتكون هذا القطاع من عدة قطاعات فرعية وفصول نذكر منها القطاع الفرعي لمشاريع البنية التحتية للسكك الحديدية ويتكون من فصول (الترمواي، السكك الحديدية)، والقطاعات الفرعية والفصول المتعلقة بكل من البنية التحتية للطرق، الموانئ، المجال الجوي والأرصاد الجوية والمطارات، ومختلف الباني الإدارية... إلخ، ويلعب قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية دورًا حيويًا في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق ما يلي:

- توفير البنية التحتية الأساسية: المنشآت القاعدية تشمل البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، والجسور، والموانئ، وشبكات النقل والاتصالات، والعدالة ومقرات الأمن... إلخ، هذه العناصر تعتبر أساسًا لتنظيم وتطوير مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية وتحقيق العدالة والنظام العمومي الذي يساهم في تحسين كفاءة الاقتصاد.

- توفير فرص العمل: تؤدي زيادة المنشآت والهياكل القاعدية إلى توفير مناصب الشغل، مما يؤدي إلى تحسين مستوى العيش وتخفيف البطالة.

- تحسين مناخ الاستثمار: توفير بيئة استثمارية مستقرة وتوفر الاقتصاد الوطني على منشآت قاعدية ومختلف الخدمات الأساسية تساهم في تحقيق الأمن وتخفيض التكاليف الإنتاجية وتكاليف التوزيع نتيجة لتسهيل حركة السلع والخدمات مما يساهم في جذب المستثمرين.

- تحسين كفاءة الإدارة: توفير منشآت وهياكل إدارية فعالة ومتقدمة يساهم في تحسين كفاءة القطاع العام والخاص، مما يعزز التنمية المستدامة.

- تعزيز التنمية المستدامة: المنشآت القاعدية تلعب دورًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاحترافية البيئية إذا تم الأخذ بعين الاعتبار في دراسات الجدوى الجانب البيئي ومثال ذلك الإنارة بالطاقة الشمسية في الطرقات.

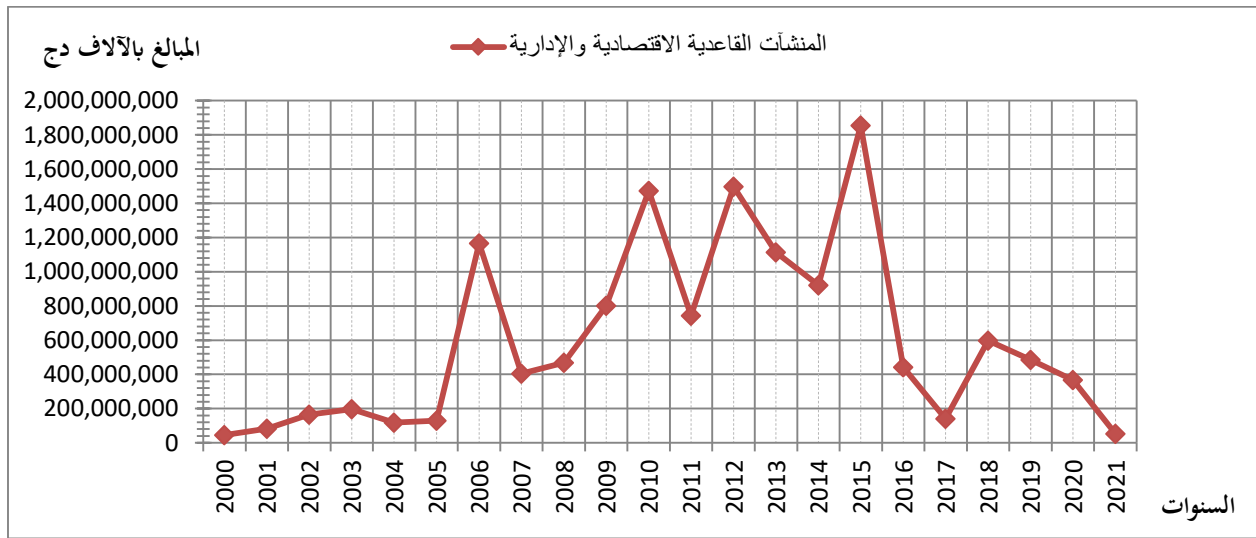
بشكل عام، يمكن القول إن قطاع المنشآت الإدارية والاقتصادية يساهم بشكل مباشر في تحسين جودة حياة المجتمعات وزيادة فرص التشغيل والاستثمار مما يساهم في تعزيز معدلات النمو والتنمية في مختلف المجالات والقطاعات حيث تعد شبكة السكك الحديدية واحدة من أهم وسائل النقل الرئيسية في البلاد وتحفيز النشاط الاقتصادي والتجاري التي تركز عليها السلطات العمومية في قطاع المنشآت الاقتصادية حيث تمتد الشبكة الحالية عبر معظم أنحاء البلاد شمالا تربط مختلف المدن حيث تبلغ الشبكة المستغلى حاليا حوالي 4200 كلم، كما أنها تعمل على توسيع وتحديث شبكتها

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

الحالية لتحسين النقل العام وتعزيز الاتصالات بين المدن والمناطق المختلفة في البلاد بهدف بلوغ 6300 كلم من السكك الحديدية على المدى القريب، ويعد مشروع الخط الرابط بين منجم غار جبيلات بولاية تندوف وبشار بطول يزيد عن 800 كلم لنقل الحديد، من أهم المشاريع التي تولي لها الحكومة حاليا اهتماما كبيرا لما يفتحه المشروع من آفاق كبيرة على المستوى المحلي كريح الوقت ونقص التأثير على البيئة، علاوة على تدنية تكاليف النقل مقارنة بالنقل البري، فضلا عن فك العزلة عن المناطق التي تعبرها الشبكة، أما من حيث الآفاق على المستوى الدولي فالمشروع يعد وسيلة للنقل والإمداد نحو موانئ الشمال لمختلف الصناعات والتصدير، وتسير شبكة السكك الحديدية في الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري "المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية SNTF".

أما في مجال النقل داخل المدن، فقد اتجهت الجزائر خلال العقدين الأخيرين إلى مشاريع شبكات ترامواي (Tramway) نظرا لما تساهم به في تحسين وتسهيل حركة المرور، وتوفير وسيلة نقل عامة وفعالة ومستدامة للمواطنين، بالإضافة إلى العمل على مشروع توسعة خطوط ميترو العاصمة (Le métro)، والمصاعد الهوائية (Téléphérique) خاصة بالنسبة للمناطق الوعرة ذات الطابع السياحي.

شكل (3-6): تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

من خلال المنحنى البياني السابق نلاحظ الزيادة المتذبذبة في حجم رخص البرامج لقطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بداية من سنة 2000 أين قدرت المخصصات المالية لها بـ 45,125 مليار دج وهي قيمة جد متواضعة مقارنة بتأخر البنية التحتية آنذاك نتيجة تردي الأوضاع الأمنية خلال فترة التسعينات، ومع بداية برنامج دعم النشاط الاقتصادي سنة 2001 لوحظ زيادة معتبرة في حجم رخص البرامج حيث قاربت الضعف خلال هذه السنة حيث وصلت سنة 2002 و 2003 ما مقداره 82,550 مليار دج، و 164,246 مليار دج على التوالي، لتعرف بعدها مخصصات مالية غير مستقرة ما بين الزيادة والإنخفاض متأثرة بدرجة تقدم نسب الإنجاز واعتمادات الدفع المتراكمة، أما خلال مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) فقد بلغت أقصاها سنة 2006 بقيمة إجمالية تقدر بـ 1166,121 مليار

دج لتعاود الانخفاض من جديد وهو ما يوضح حجم الفجوة بين الأغلفة المالية المخصصة والقدرات المحلية في استهلاك وانجاز المشاريع العمومية المرخصة حيث غالبا ما نجد نسب استهلاك الاعتمادات السنوية متفاوتة بين مختلف القطاعات والقطاعات الفرعية وتعدد حالات عدم الجدوى في الصفقات العمومية وهو ما فتح المجال واسعا للمقاولات الأجنبية لاقتحام السوق الوطنية، أما خلال برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014) وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر فوائض قياسية في ميزان المدفوعات مما كان حافزا للسلطات العمومية على استكمال السياسة المالية التوسعية المتبعة منذ بداية الألفية الثالثة حيث عرف هذا القطاع تخصيص أموال ضخمة للنهوض بالنشاط الاقتصادي من خلال توفير هياكل قاعدية وبنى تحتية واعدة ومحفزة للنشاط الاقتصادي والتجاري حيث بلغ إجمالي رخص البرامج خلال فترة هذا البرنامج (05 سنوات) ما مقداره 5747,746 مليار دج.

أما في مرحلة برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019) فقد سجل القطاع أعلى رخصة برنامج من ميزانية التجهيز والاستثمار حيث بلغت ما قيمته 1854,278 مليار دج سنة 2015 نتيجة لارتفاع تكاليف إعادة تقييم المشاريع المنطلق في انجازها وإدراج مشاريع أخرى جديدة، لتبدأ بعدها رخص البرامج في الانخفاض بداية من سنة 2016 نتيجة تراجع العوائد المالية للدولة وإتباع سياسة مالية تقشفية وما نجم عنها من تجميد العديد من المشاريع حيث انخفضت ما بين سنة 2015 وسنة 2016 إلى أقل من الثلث حيث بلغت خلال سنة 2016 ما قيمته 441,309 مليار دج لتبلغ أداها منذ أكثر من عشرين سنة 2021 بقيمة 52,333 مليار دج نتيجة لبقاء العديد من المشاريع قيد التجميد وسياسة الإغلاق فترة جائحة كوفيد 19 خلال سنة 2020 و2021.

I-5-1 قطاع قطاع التربية والتكوين:

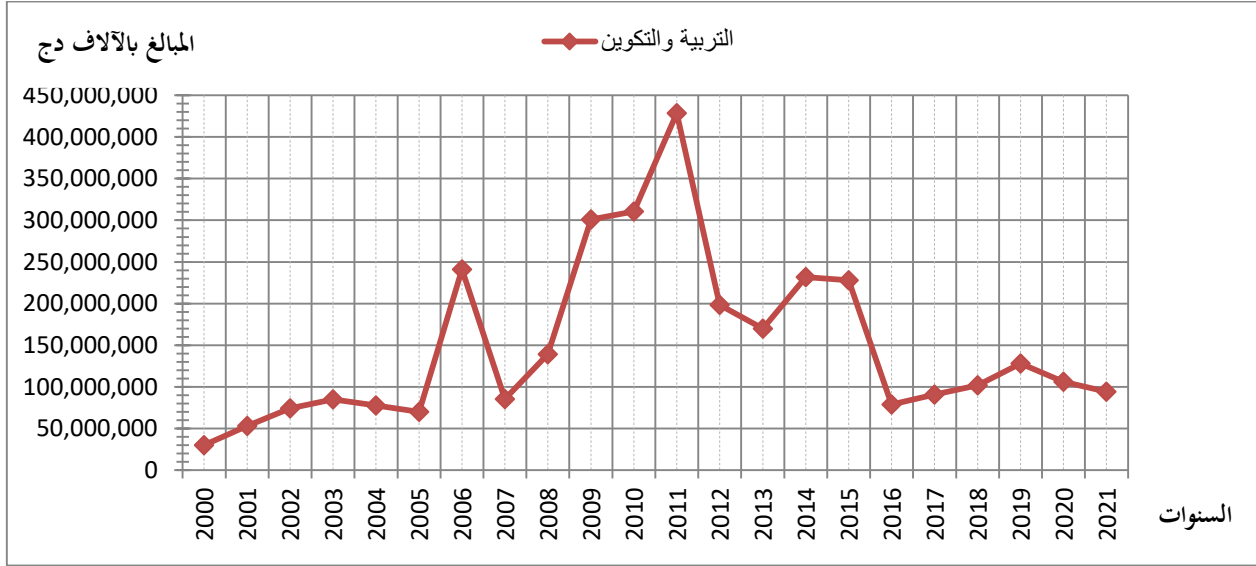
يهتم قطاع التربية والتعليم بمجموع الأنشطة المتعلقة بتوفير خدمات التعليم والتكوين لصالح الفرد، حيث يشمل هذا القطاع الاستثمار في إنشاء مختلف الهياكل المتعلقة بالمؤسسات التعليمية كالمدراس، المتوسطات، الثانويات ومراكز التكوين المهني بهدف توفير بيئة تعليمية فعّالة تساهم في نمو الفرد وتطوير مهاراته ومعرفته للمساهمة في تطوير المجتمع، كما يتضمن القطاع كذلك البحث في مجال التربية، تطوير المناهج الدراسية، وتحديث مختلف الأساليب التعليمية، وتوفير الإطعام المدرسي والنقل بالنسبة للمناطق النائية.

حسب البيانات المتاحة في قوانين المالية السنوية محل الدراسة والتقارير الحكومية، يعد الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر مرتفعاً نسبياً مقارنة ببعض الدول المجاورة وقد يرجع هذا أساساً لمجانبة التعليم لجميع فئات المجتمع وفي كل الأطوار حيث يتم تخصيص نسبة كبيرة من ميزانية الحكومة لقطاع التعليم، وتجدر الإشارة إلى قطاع التعليم لا يقيم بحجم الأموال المخصصة له بل يجب أيضاً مراعاة جودة التعليم وكفاءته، بالإضافة إلى قدرة النظام التعليمي تلبية واقع سوق العمل والمساهمة في تكوين فرد واعي منتج في المجتمع.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

كما أن حجم المخصصات المالية لقطاع التعليم في مجال الاستثمار والتجهيز تتغير باستمرار شأنها شأن باقي القطاعات بناءً على التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أما بالنسبة لنفقات التسيير والمتمثلة أساساً في أجور وعلاوات موظفي القطاع فهي تعرف زيادة مستمرة نتيجة لزيادة طلب الدولة على موظفي القطاع ومخلفات الترقية...إلخ.

شكل (3-7): تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع التربية والتكوين (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات الملحق رقم (1)

من خلال المنحنى السابق نلاحظ الزيادة المحسوسة في حجم المخصصات المالية لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي بداية مع مطلع الألفية الثالثة وهي فترة بداية المخططات التنموية وعودة الأمن والاستقرار للبلاد وإعادة إعمار القرى والأرياف بالمؤسسات التربوية لتشجيع السكان على الاستقرار والعودة لبيوتهم بالإضافة إلى سعي السلطات العمومية على تخفيف الضغط على الأقسام التعليمية ومحاوله الوصول على الأقل إلى 25 تلميذ في القسم، حيث بلغت سنة 2000 حوالي 30,105 مليار دينار لتبلغ سنة 2006 ما مقداره حوالي 241,114 مليار دينار وذلك بزيادة تقدر بأكثر من سبعة أضعاف خلال هذا الفترة لتعرف في السنتين الموالتين انخفاضاً محسوساً في حجم الأغلفة المالية المخصصة وذلك بسبب تراكم رخص البرامج واعتمادات الدفع والتأخر الناتج في إطلاق بعض الصفقات العمومية لتعود للارتفاع بداية من سنة 2008 إلى أن وصلت إلى أقصاها خلال سنة 2011 أين بلغت قيمة رخص البرامج ما قيمته 428,486 مليار دينار وهي الفترة التي عرفت خلالها الجزائر وفرة مالية كبيرة نتيجة لتحسن عوائد الدولة من المحروقات لتعرف بعدها تدبداً ما بين الارتفاع والانخفاض المحسوس بناءً على حجم العوائد المالية للدولة ونسبة تقدم الأشغال وصرف الأغلفة المالية المخصصة سابقاً.

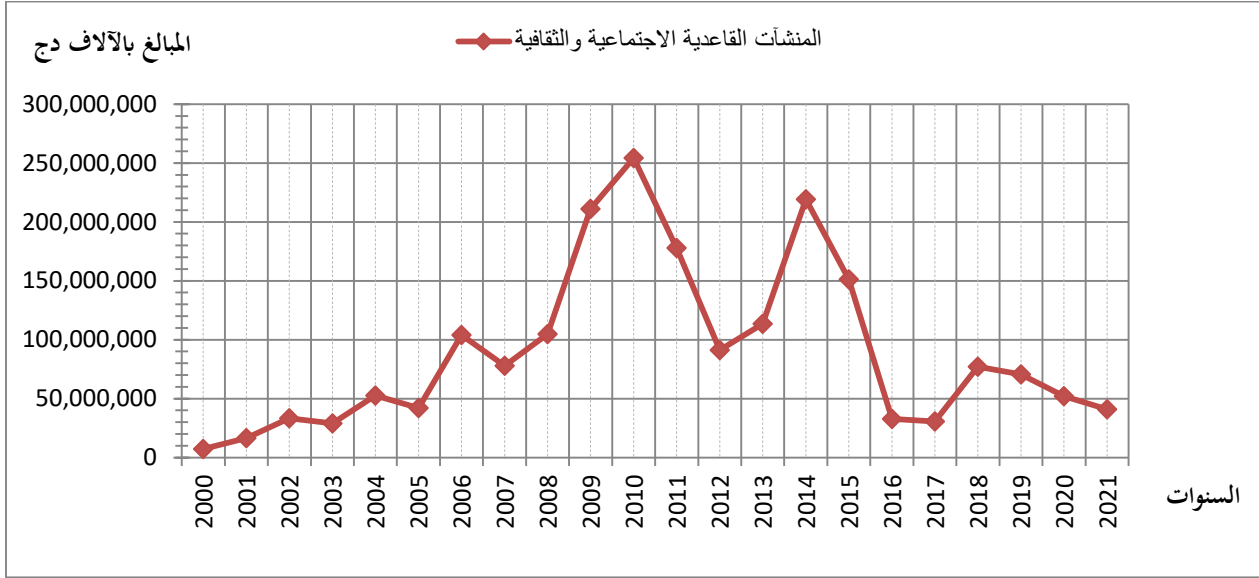
6-1-I قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية:

هو القطاع الذي يشمل على عدة قطاعات فرعية مشكلة لمجموعة من الهياكل والبنى التحتية التي تعمل على تقديم خدمات ذوا طابع اجتماعي وثقافي لأفراد المجتمع كخدمات الراديو والتلفزيون، والمستشفيات ومختلف المراكز الصحية،

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

ودور الشباب، والمراكز والهياكل الرياضية، وكذلك المساجد وتجهيزها على الرغم من أن هذه الأخير غالبا وفي مطلق الأحوال يتم إنجازها من خلال جمع التبرعات من طرف الأفراد وجمعيات المجتمع المدني، بالإضافة إلى مراكز الحماية الاجتماعية بمختلف أنواعها.

شكل (3-8): تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

على الرغم من تعدد القطاعات الفرعية لهذا القطاع إلا أن القطاع الفرعي للرياضة والشباب، والقطاع الفرعي للصحة يعد الأهم من حيث حجم المخصصات المالية المخصصة لهما مقارنة بباقي القطاعات الفرعية الأخرى المشكلة لقطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية نظرا لارتباطهما الوثيق والمباشر بصحة الفرد وارتفاع تكاليف الاستثمار في الهياكل المخصصة لهما.

ففي مجال الرياضة ومع زيادة أهميتها على الصعيد الدولي والمحلي وتحولها من مجرد منافسة لحصد الألقاب إلى صناعة بحد ذاتها تسعى لتنظيم مختلف المنافسات الدولية وما يصاحبها من تدفقات السياحة والإشهار وحقوق البث وكذا حماية الأفراد من الانحرافات جعل جل الدول تسعى لتطوير هياكلها القاعدية والترشح لاحتضان أهم المنافسات والتظاهرات الرياضية الدولية لما لها من مردود اقتصادي ينعكس على التنمية¹، والبحث عن مختلف مصادر التمويل، أما في الجزائر فتتولى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية تمويل أو المساهمة في تمويل الأنشطة الرياضية بالإضافة إلى إنجاز الهياكل ومؤسسات التكوين والمنشآت الرياضية وتجهيزها²، وإنشاء مؤسسات الشباب، فالنسبة

¹ كمال جميل الربطي، الإستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية، مكتبة طريق العلم، شركات المهندس زيادة المناصير، عمان، المملكة الأردنية، الطبعة الأولى، 2015، ص 67.

² المادة 162 من قانون رقم 05-13، والمؤرخ في 23 جويلية 2013، والمتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.

لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي فهي ترد ضمن قطاع المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية حيث تعد الرياضة والشباب كقطاع فرعي ضمن هذا القطاع، ومن أبرز مهامها التكفل بانشغالات وتطلعات الشباب، تطوير وترقية وتعميم ممارسة مختلف الأنشطة البدنية والرياضية طبقا للسياسة العامة للحكومة¹، وتعد فترة برنامج توطيد النمو (2010-2014) فترة الأكثر استثمارا في مجال القطاع الفرعي للشباب والرياضة حيث تميزت باطلاق عدة مشاريع لانجاز مركبات رياضية بمعايير دولية حيث استفاد القطاع خلال هذا الفترة من أكثر من 380 مليار دج.

أما في مجال الصحة والذي تتميز فيه الخدمات الصحية المقدمة من طرف القطاع العمومي في الجزائر بالمجانبة والتغطية الشاملة لجميع الأفراد بزيادة الطلب عليها مما يجتهد على الحكومة زيادة الاستثمار في هذا المجال لتغطية الطلب المتزايد على خدمات الصحة، فخلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014) من 619 مليار دينار كان القطاع الفرعي للصحة قد استفاد من غلاف مالي قدره 619 مليار دينار لكل سنة مالية من أصل 21214 مليار دج المتعلقة بالبرنامج ككل خصصت لانجاز 172 مستشفى و377 عيادة متعددة الخدمات، و1000 قاعة علاج، و17 مدرسة للتكوين الشبه الطبي و70 مؤسسة متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة² إلا أن أغلب هذه المشاريع عرف تأخرا كبيرا في الإنجاز وما نجم عنه من إعادة التقييم المالي للعديد من المشاريع وبالتالي الحد من كفاءة وفعالية الإنفاق العمومي على الصحة.

وبصفة عامة ومن خلال المنحنى البياني السابق نلاحظ الزيادة المتدبدة والمحسوسة في حجم رخص البرامج المخصصة لقطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية حيث قدرت سنة 2000 بحوالي 7,154 مليار دج لتصل سنة 2004 إلى حوالي 52,621 مليار دج أي بزيادة قدرها نسبتها 636% أي بأكثر من ستة أضعاف سنة الأساس 2000، لتبدأ في السنوات التي بعدها في التدبب ما بين الزيادة والانخفاض بحسب استهلاك رخص البرامج وتراكمها إلى أن وصلت إلى حدها الأقصى في سنة 2010 بغلاف مالي قدره 254,339 مليار دج وهي سنة الوفرة المالية بالنسبة للجزائر كنتيجة حتمية ومباشرة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية والتي كانت تمثل آنذاك ما نسبته 98% من حجم صادرات الدولة لتعرف بعدها تغيرا محسوسا كذلك ما بين الارتفاع والانخفاض خاصة في سنة 2016 وسنة 2017 أين وصلت إلى أدنىها خلال الفترة بقيمة مالية تقدر بـ 32,703 مليار دج و30,695 مليار دج على التوالي وهي فترة التقشف نتيجة انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية والتراجع الحاد لعائدات الدولة من العملة الصعبة واعتماد السلطات العمومية على سياسة التقشف وما صاحبها من تجميد العديد من المشاريع الغير منطلقة بهذا القطاع لتعاود بعدها

¹ الموقع الرسمي لوزارة الشباب والرياضة الجزائرية في ما يخص الوزارة، <https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/ministere-ar/a-propos-ar> تاريخ الإطلاع سبتمبر 2018.

² ناصر بوعزيز، وحاجي أسماء، ظاهرة تزايد النفقات الصحية في الجزائر وآليات التحكم في الإنفاق الصحي الوطني، الملتقى الوطني الأول حول الصحة وتحسين الخدمات الصحية في الجزائر بين إشكاليات التسيير ورهانات التمويل، 10 و11 أفريل 2018، جامعة قلمة، الجزائر، ص 06.

الارتفاع المحسوس خلال سنة 2017 مع انخفاض طفيف سنة 2018، لتستقر سنة 2021 عند غلاف مالي قدره 40,489 مليار دج وهي فترة جائحة كوفيد 19 وسياسة الإغلاق المتبعة من العديد من دول العالم خلال تلك الفترة.

I-7-1 قطاع دعم الحصول على السكن:

يعد قطاع السكن من القطاعات الحيوية في الجزائر حيث تولي السلطات العمومية اهتماما خاصا لهذا القطاع لكونه يتعلق بصفة مباشرة بظروف حياة الفرد كما أنه يمثل أهم مطلب للمواطنين خاصة في ظل سياسة الدولة الاجتماعية، ويتكون قطاع السكن من قطاعين فرعيين، القطاع الفرعي الأول يتعلق بتخطيط وتطوير المدن ويتفرع إلى الفصول التالية (الدراسات العامة للعمران والمناطق السكنية والتجهيزات، التهيئات العمرانية الكبرى)، والقطاع الفرعي الثاني يتعلق بالسكن ويتفرع لفصلين (السكن ذو الاستعمال المهني أو الوظيفي والسكن الحضري).

إن تحسن واستقرار الأوضاع الأمنية وزيادة حركة النشاط الاقتصادي وزيادة عدد السكان في المدن، ساهمت في زيادة الطلب الكلي على السكن بمختلف الصيغ المعروفة والمدعمة من طرف الدولة، نظرا للعلاقة الطردية التي تربط بين الطلب على السكن وحجم السكان، إلا أن المتفق عليه في الجزائر وجود فرق كبير بين الإنجازات السنوية وحجم الطلب السنوي والتي لا تلبي الاحتياجات المطلوبة، وتهدف السلطات العمومية من تصنيف وتحديد مختلف أنواع وصيغ السكنات إلى تحديد مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية التي ترغب في الاستفادة من السكن المدعم تماشيا وظروفهم الاقتصادية (شروط الاستفادة كحجم الدخل مثلا)، ومن أهم الصيغ المعروفة والموجودة حاليا على مستوى برنامج وزارة السكن والعمران نذكر ما يلي¹:

- السكن للجالية المقيمة في الخارج.
- السكن الريفي.
- السكن العمومي الإيجاري.
- السكن الترقوي العمومي.
- السكن الموجه للبيع بالإيجار.
- السكن الترقوي المدعم.

ومن أهم الهيئات والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية وزارة السكن والعمران والمتدخلة في قطاع السكن نذكر منها²:

- ديوان الترقية والتسيير العقاري.
- الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره.
- المؤسسة الوطنية للترقية العقارية.
- الصندوق الوطني للسكن.

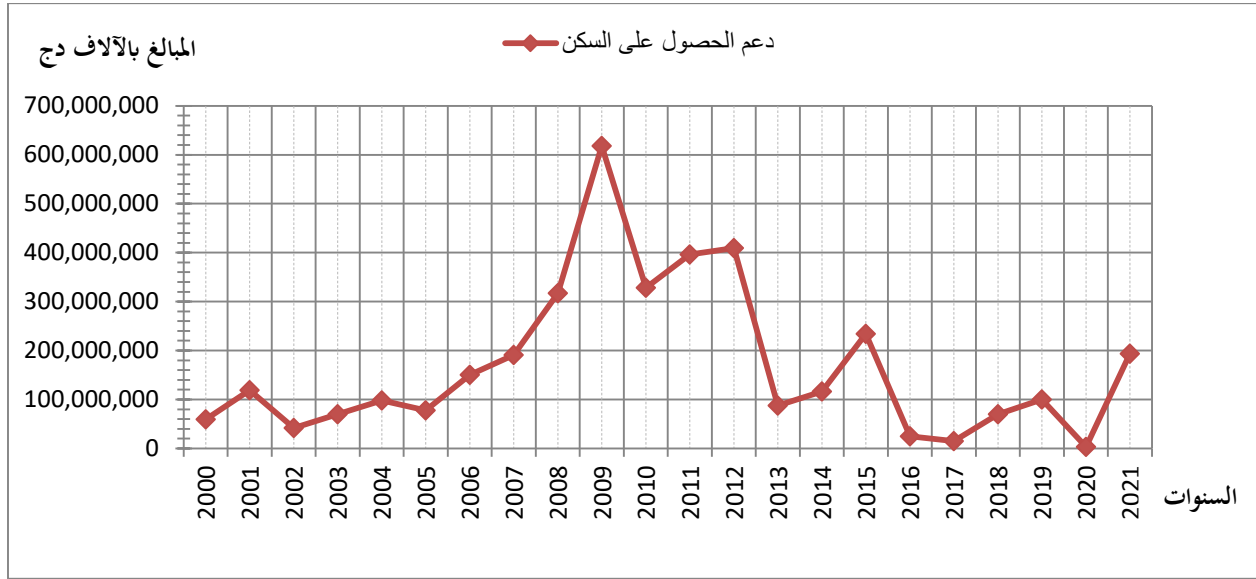
¹ الموقع الرسمي لوزارة السكن والعمران والمدينة، <https://www.mhuv.gov.dz/?cat=30>، تاريخ الإطلاع 16 جانفي 2023.

² نفس المرجع السابق، <https://www.mhuv.gov.dz/?p=4478>، تاريخ الإطلاع 16 جانفي 2023.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

وما يلاحظ من خلال مختلف الصيغ السابقة والهيئات العمومية الفاعلة في قطاع السكن والتابعة لوصاية وزارة السكن والعمران أن حل أزمة السكن يقع بصفة شبيه كلية على السلطات العمومية حيث نجد أن الدولة هي من تبرمج عمليات الاستثمار العمومي في قطاع السكن، وهي من تمول بصفة كلية على السلطات العمومية حيث نجد أن الدولة هي من تبرمج أن يكون جزئيا من خلال سياسة الدعم كالإعانات المقدمة في إطار البناء الريفي، كما أنها مسؤولة عن التوزيع والتسيير وهو ما يزيد من حجم المهام الموكلة لها في ظل سياسة الدولة الاجتماعية.

شكل (3-9): تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع دعم الحصول على السكن (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

عرفت هذه الفترة بتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2000) والذي كان من بين أهدافه تحسين جودة الحياة للفرد خاصة في مجال السكن وتنمية الموارد البشرية وقد خصص البرنامج لقطاع السكن 35,6 مليار دينار أي ما نسبته 7,05% من إجمالي الأغلفة المالية المخصصة لمختلف القطاعات خلال هذا البرنامج حيث بلغت قيمة رخص البرامج خلال سنة 2001 فقط ما قيمته حوالي 11,894 مليار دج، لتعرف بعدها انخفاضا محسوسا نتيجة لتراكم رخص البرامج ومحدودية القدرات الوطنية في مجال الإنجاز كما تم تشجيع المؤسسات المالية على التوسع في منح القروض الموجهة لاقتناء السكنات.

أما خلال فترة (2009-2005) والمتعلقة ببرنامج الخماسي الأول والمتميزة بوفرة الموارد المالية للبلاد فلقد تم إعداد برامج لإنجاز أكثر من مليون مسكن خلال هذه الفترة في إطار تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بتخصيص مبلغ قدره 555 مليار دج قصد إنجاز مليون وحدة سكنية إضافة إلى مختلف الإعانات الممنوحة للمواطنين في مجال الإسكان وزيادة التوسع في الفروع العقارية، وقد عازمت الحكومة على إدخال بعض التحسينات على السياسة السكنية الوطنية في مجال إعداد المشاريع وتمويلها، وتقنيات البناء وتخفيض أسعار السكن، وتحسين سياسة تسيير المدن والتحكم في مشكل عقار البناء والعمل على انشاء بطاقة احصائية لتقييم العجز في السكن على مستوى كل بلدية،

دائرة، وولاية، وزيادة تقديم مختلف الإعانات المالية للمواطنين من خلال الصندوق الوطني للإسكان قصد مساعدتهم على اقتناء سكن¹.

أما في مرحلة البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014) تعهدت الدولة من خلاله إنجاز مليوني وحدة سكنية وإعادة الاعتبار للنسيج العمران، كما تم خلال هذه المرحلة إطلاق مشروع كبير لصيغة السكن البيع بالإيجار (AADL)، والمعروف بعدل 02 سنة 2013، بعد مشروع عدل 01 سنة 2001 و2002، حيث تراوحت رخص البرامج خلال هذه الفترة بالتدبدب ما بين 87,202 مليار دج و 409,695 مليار دج متأثرة بإعادة تقييم العديد من المشاريع وطول آجال الإنجاز وعد قدرة الشركات والمؤسسات ومختلف المقاولات الوطنية على مواكبة حجم المشاريع المسطرة لتحقيق الأهداف وهو ما ستلزم اللجوء إلى طلب العروض من المؤسسات والشركات الأجنبية.

وفي مرحلة توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): فقد سعت الدولة إلى إنجاز حوالي 1,6 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ المعروفة² إلا أن هذه المرحلة عرفت في عدة متغيرات خارجية ساهمت في الحد من تحقيق الأهداف وتأخيرها وكذا نوعية الإنجاز الرديئة خاصة في ما يتعلق بسكنات عدل 02، وانحيار أسعار المحروقات ولجوء الدولة إلى إصدار سندات الخزينة للتمويل، والتمويل بالإصدار النقدي حيث بلغت رخص البرامج أدناها في سنة 2017 بحوالي 14,989 مليار دج، لتواصل بعدها الارتفاع إلى غاية سنة 2020 والتي تعد أدنى قيمة منذ بداية سلسلة البرامج التنموية وهي حالة خاصة ترتبط بسياسة الإغلاق التي مسمت معظم دول العالم نتيجة جائحة كوفيد19 وما صاحبه من التراجع الحاد للنشاط الاقتصادي والتجاري على المستوى العالمي وانحيار أسعار المحروقات إلى مستويات قياسية حيث بلغت حجم الأموال المخصصة خلال هذه السنة ضمن رخص البرامج بـ 3,224,55 مليار دج فقط إلا أن هذا لم يمنع الجهات الوصية من تسليم عشرات الآلاف من السكنات في مختلف الصيغ خلال هذه الفترة ولو أنها أغلبها ينتمي للبرامج السابقة التي عرفت تأخرا في التسليم.

وفي سنة 2021 استحوذ قطاع السكن على أكبر حصة في الميزانية العامة وذلك بالنظر للطابع الاجتماعي الذي تبناه الدولة وفي هذا الإطار أوضح أن ميزانية التجهيز تتضمن اعتمادات دفع بقيمة 2799 مليار دج من بينها 2236,28 مليار دج كبرامج قطاعية للاستثمار 17,4% منها موجهة لقطاع السكن مقابل 13,9% للبنى التحتية الادارية و12,7% للبنى التحتية للطرق و 9,2% للتهيئة و العمران حيث قدرت رخص البرامج لهذه السنة بحوالي 193,756 مليار دج، وزيادة على ذلك، فإن مشروع قانون المالية يتضمن رخص برامج أخرى تقدر قيمتها بـ 910,45 مليار دج يستحوذ قطاع السكن على نسبة 31,65% منها مقابل 27,11% موجهة للأشغال العمومية والنقل و 17,81% موجهة لقطاع الداخلية والجماعات المحلية وهيئة الاقليم و 8,45% لقطاع التربية و 5,57% للموارد المائية و 3,20% لقطاع

¹ سلمة ميميش، اقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 464.

² نفس المرجع السابق، ص 471.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

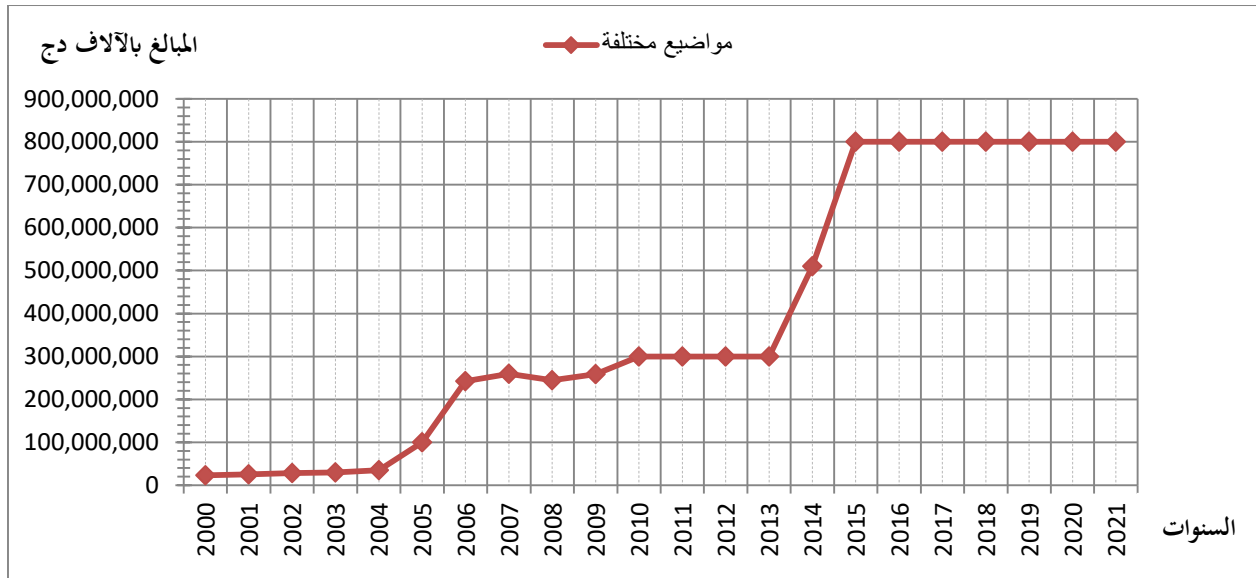
الصحة¹، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن رخصة البرامج المقررة لـ 2021 تشمل ما نسبته 20,8% من مخصصات لإعادة تقييم المشاريع الجاري إنجازها مقابل 79,2% برامج جديدة.

إن زيادة الاستثمار في البرامج السكنية وسياسة تشييد المدن الصغيرة بجميع مرافقها العمومية كان حافزا مباشرا لنمو عدة قطاعات مرتبطة بالقطاع كقطاع تصنيع مختلف مواد البناء خاصة الحديد والإسمنت وزيادة نشاط قطاع النقل بالنسبة للمدن الجديدة.

8-1-I قطاع مواضيع مختلفة:

يتمثل هذا القطاع في مختلف المشاريع العمومية الغير مدرجة في نفقات التجهيز والاستثمار للقطاعات السابقة الذكر مع أنه قد يدخل ضمن نفس النوع، والشكل التالي يوضح لنا تطور رخص البرامج لهذا القطاع منذ بداية المخططات التنموية.

شكل (3-10): تطور ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع المواضيع المختلفة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

نلاحظ من خلال الرسم البياني السابق أن حجم رخص البرامج المخصصة لهذا القطاع عرفت استقرار نوعا ما خلال كل برنامج من البرامج التنموية حيث قدرت خلال بداية الألفية الثالثة وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2005) في المتوسط بـ 28,2 مليار دج لكل سنة مالية وبمجموع يقدر بـ 141 مليار دج خلال هذا البرنامج، أما خلال مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) فقد كان المعدل السنوي لرخص البرامج المخصصة يقدر بـ 221,136 مليار دج، وبمجموع يقدر بـ 1105,68 مليار دج وهو ما يمثل أربعة أضعاف البرنامج السابق أي بزيادة قدرها 884,244 مليار دج، وبنفس الاتجاه واصلت رخص البرامج الارتفاع مقارنة مع البرنامجين السابقين فخلال مرحلة برنامج

¹ أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2021.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

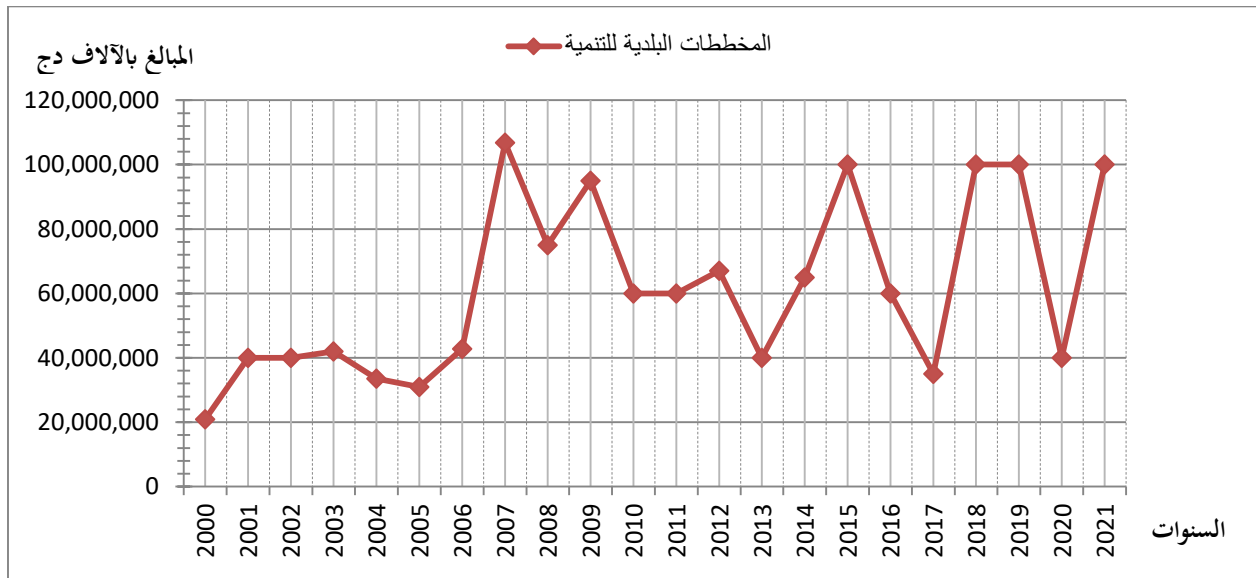
توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) حيث بلغت خلال السنوات البرنامج 300 مليار دج لكل سنة من سنوات البرنامج باستثناء سنة 2014 حيث تم تخصيص رخصة برنامج للقطاع تقدر بـ 510 مليار دج، أما في مرحلة الخماسي الأول للتنمية (2015-2019) فقد بلغ حجم المخصصات المالية السنوي في إطار رخصة البرنامج للقطاع حوالي 800 مليار دج لكل سنة مالية رغم الصعوبات المالية وسياسة التقشف التي اتخذتها الدولة خلال هذا الفترة ليستمر التخصيص المالي بنفس الحجم لكل من سنة 2020 و 2021 رغم تراجع العوائد المالية للدولة خلال فترة جائحة كوفيد 19.

I-9-1 قطاع المخططات البلدية للتنمية:

يعد قطاع المخططات البلدية للتنمية (PCD) القطاع التاسع ضمن مدونة الاستثمار العمومي خلال فترة اعتماد أسلوب ميزانية الوسائل في ظل القانون العضوي السابق 84-17 حيث يعبر عن رخص البرامج واعتمادات الدفع في شكل نفقات التجهيز والاستثمار العمومي من الميزانية العامة لصالح البلديات لمشاريع معينة ومحددة سلفا تعود بالفائدة والنفع المباشر على المستوى المحلي على الرغم من أن مسؤولية التنمية المحلية تقع بالدرجة الأولى على الجماعات المحلية، ويتكون هذا القطاع من عدة قطاعات فرعية، نذكر منها:

- قطاع فرعي "الزراعة والري" ويتكون من فصلين (التزويد بالمياه الصالحة للشرب، والتطهير وقنوات الصرف الصحي).
- قطاع فرعي "البنية التحتية الاقتصادية والإدارية" ويتكون من عدة فصول نذكر منها (الطرق والمسارات، الإدارة، ومباني البلدية،...إلخ).
- قطاع فرعي "البنية التحتية الاجتماعية والثقافية" ويتكون من عدة فصول نذكر منها (التهيئة العمرانية، الصحة والنظافة، الثقافة والترفيه، الشباب، والرياضة).
- قطاع فرعي للتربية والتعليم.

شكل (3-11): تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (رخص البرامج) لقطاع المخططات البلدية للتنمية (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

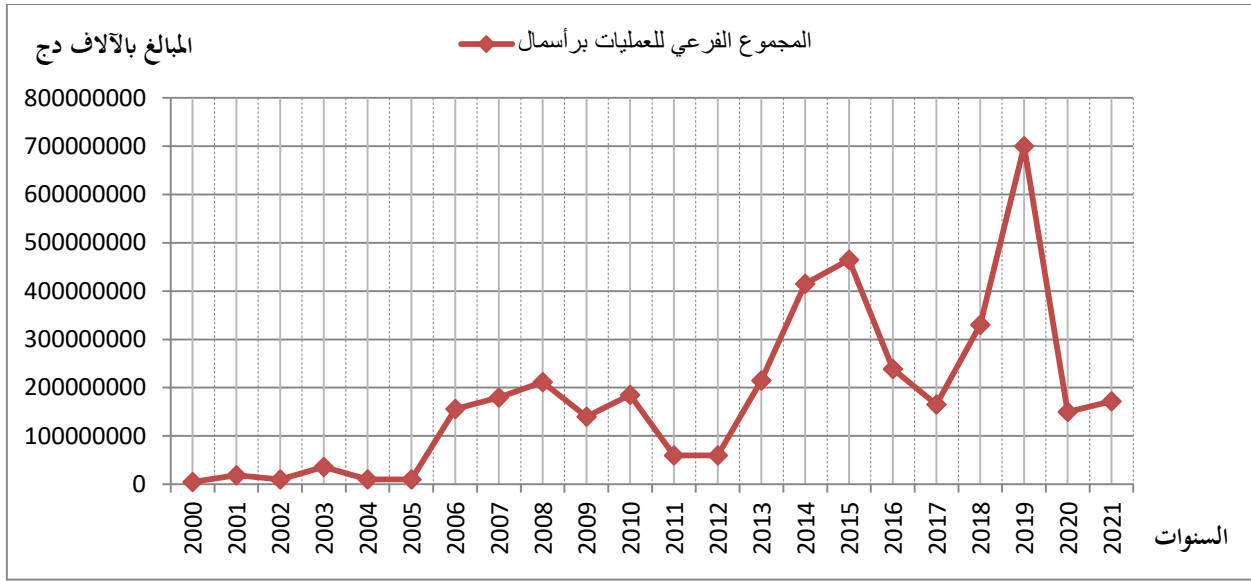
من خلال المنحنى البياني السابق نلاحظ تدبب طفيف لحجم المخصصات المالية للمخططات البلدية للتنمية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2006 حيث تراوحت قيمتها ما بين 20,900 مليار دج و 42,800 مليار دج بزيادة مقدرة بنسبة 104,78%، لتعرف بعدها زيادة معتبرة بحيث بلغت سنة 2007 ما قيمته 106,780 مليار دج، أي بارتفاع معدله 149% مقارنة بسنة 2006 فقط، لتعرف بعد هذه الفترة انخفاضا محسوسا نتيجة لتراكم اعتمادات الدفع والتأخر في تسليم العديد من المشاريع التنموية مما يعكس عدم الكفاءة في تنفيذ المشاريع العمومية وضعف دراسات النضج إلى أن وصلت إلى أدناها سنة 2017 حيث بلغت قيمتها ما مقداره 35 مليار دج متأثرة بسياسة التقشف المتخذة من طرف الحكومة نتيجة للظروف الاقتصادية والمالية الخاصة التي مرت بها البلاد نتيجة لتراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وما نتج عنها من تخفيض نفقات الاستثمار والتجهيز الحكومي إلى مستويات قياسية وتجميد العديد من المشاريع لتعرف بعدها في السنتين المواليين (2018، و 2019) ارتفاعا محسوسا حيث بلغت حوالي 100 مليار دج أي بزيادة نسبتها 186%، لتعرف في سنة 2020 هبوطا قاسيا شأنها شأن باقي القطاعات الاقتصادية نتيجة سياسة الإغلاق في فترة جائحة كورونا وما نتج عنها من تراجع النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي والمحلي حيث بلغت 40 مليار دج، لتعاود الارتفاع من جديد سنة 2021 بعد رفع الحجر وعودة النشاط الاقتصادي تدريجيا حيث بلغت حوالي 100 مليار دج.

I-2 تحليل تطور المجموع الفرعي للعمليات برأسمال لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي (2000-2021):

النفقات بالرأسمال ويتمثل هذا النوع من النفقات في نفقات الاستثمار والتجهيز الغير مباشرة كالإعانات المقدمة لتجهيز المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومختلف مراكز البحث والتنمية، التكلفة الأولية لتمويل الاستثمارات الأولية للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الإحتياطات للنفقات الغير متوقعة و نفقات تصفية الديون الغير متوقعة، آجال استحقاق سندات الخزينة، ومخصصات لتخفيض نسب الفوائد، ومختلف التخصيصات المتعلقة بالصناديق الخاصة...إلخ.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

شكل (3-12): تطور المجموع الفرعي للعمليات برأسمال (رخص البرامج) لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي (2000-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن رخص البرامج المخصصة لقطاع العمليات برأسمال سنة 2000 قدر بـ 4,8 مليار دج، وهي قيمة ضئيلة مقارنة بأهم القطاعات خلال تلك الفترة، ومع بداية البرامج التنموية سنة 2001 بدأت في الزيادة تدريجيا حيث تراوحت خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2005) ما بين 10 مليار دج و36 مليار دج بمعدل سنوي يقدر بـ 18,65 مليار دج ومجموع يقدر بـ 74,6 مليار دج، أما في مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) فقد رخص البرامج المخصصة لهذا القطاع عرفت زيادة جد محسوسة حيث وصلت قيمة المخصصات خلال هذا الفترة ما قيمته 677,75 مليار دج بمعدل سنوي يقدر بـ 135,55 مليار دج، وهو ما يعني زيادة مضاعفة في رخص البرامج ما بين البرنامجين بأكثر من 8 مرات، لتواصل رخص البرامج المخصصة لهذا القطاع في مرحلة برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الارتفاع متأثرة بتحسين العوائد المالية للدولة حيث بلغت ما قيمته إجمالا خلال هذا البرنامج 935 مليار دج بمعدل سنوي يقدر بـ 187 مليار دج، وفي مرحلة برنامج الخماسي الأول للتنمية (2015-2019) فقد عرفت حجما قياسيا مقارنة بباقي البرامج التنموية السابقة حيث بلغت القيمة الإجمالية المخصصة للقطاع ما قيمته 1899,05 مليار دج بمعدل سنوي 379,801 مليار دج، لتعرف بعدها وخلال فترة جائحة كورونا انخفاضا محسوسا وظاهريا حيث قدرت سنة 2020، و2021 بـ 150 مليار دج، و 174,740 مليار دج على التوالي.

■ إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلا أن ارتفاع المخصصات المالية (رخص البرامج) لهذا القطاع لا يعني بالضرورة زيادة مباشرة وآنية للمشاريع العمومية، كون هذا القطاع يعبر عن مختلف الإعانات المقدمة للتجهيز والاستثمار العمومي لفائدة الهيئات والمؤسسات العمومية، وكذا تسديد نفقات تصفية الديون ترجع لفترات سابقة، وهو ما يعني أن الزيادة أو ارتفاع مخصصات هذا القطاع قد تكون في فترات آجال تسوية استحقاقات الديون.

المبحث الثاني: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

يرتكز تقييم وتحليل الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي للدولة خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال هذا نستعرض أهم المتغيرات والمؤشرات محل الدراسة في ما يلي:

- متغير الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي، نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي.
- متغير معدل البطالة.
- متغير معدل التضخم.
- متغير ميزان المدفوعات (مؤشر التوازن الخارجي).
- متغير رصيد الميزانية (مؤشر التوازن الداخلي).

I- تحليل تطور إجمالي الناتج المحلي ومعدل النمو الاقتصادي (1986-2022):

إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشتريين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي، والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة بالنسبة لبضع دول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي الذي يطبق فعلا على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، فإنه يتم استخدام عامل تحويل بديل.

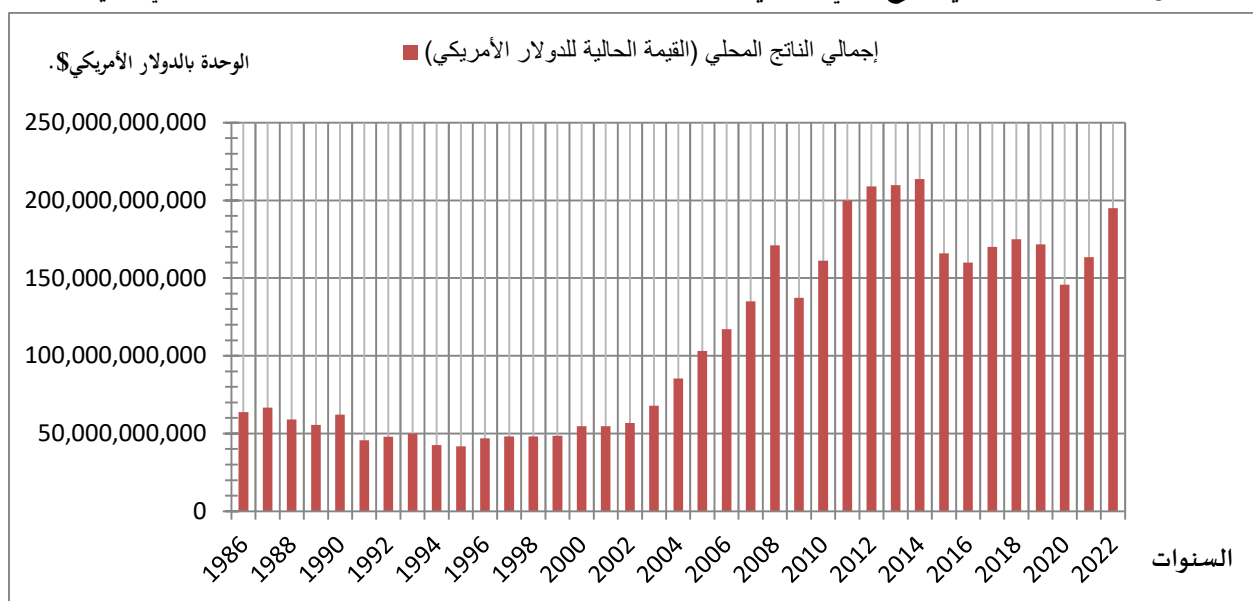
جدول (3-1): تطور إجمالي الناتج المحلي (GDP) بالأسعار الثابتة للفترة (1986-2022)، الوحدة بالدولار الأمريكي (\$) (الأسعار الحالية).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
1986	63 692 007 897,38	1996	46 941 554 225,36	2006	117 027 280 155,39	2016	160 034 212 126,02
1987	66 745 818 375,49	1997	48 177 612 042,15	2007	134 977 082 623,78	2017	170 096 988 531,91
1988	59 089 396 860,43	1998	48 187 781 984,49	2008	171 000 699 876,75	2018	174 910 684 781,57
1989	55 634 721 572,73	1999	48 640 671 734,97	2009	137 211 003 661,70	2019	171 760 275 466,61
1990	62 048 507 531,34	2000	54 790 398 570,33	2010	161 207 307 027,19	2020	145 743 542 982,63
1991	45 715 676 428,28	2001	54 744 697 926,07	2011	200 013 098 817,25	2021	163 472 387 986,77
1992	48 003 133 347,00	2002	56 760 355 865,01	2012	209 059 080 929,50	2022	194 998 449 769,09
1993	49 945 584 452,65	2003	67 863 850 333,95	2013	209 755 003 250,66	2023	/
1994	42 543 176 828,92	2004	85 332 581 188,61	2014	213 809 979 836,31	2024	/
1995	41 764 291 671,77	2005	103 198 212 442,69	2015	165 979 224 866,13	2025	/

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات قاعدة البنك الدولي لسنة 2024

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

شكل (3-13): تطور إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة للفترة (1986-2022)، بالدولار الأمريكي الحالي \$.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

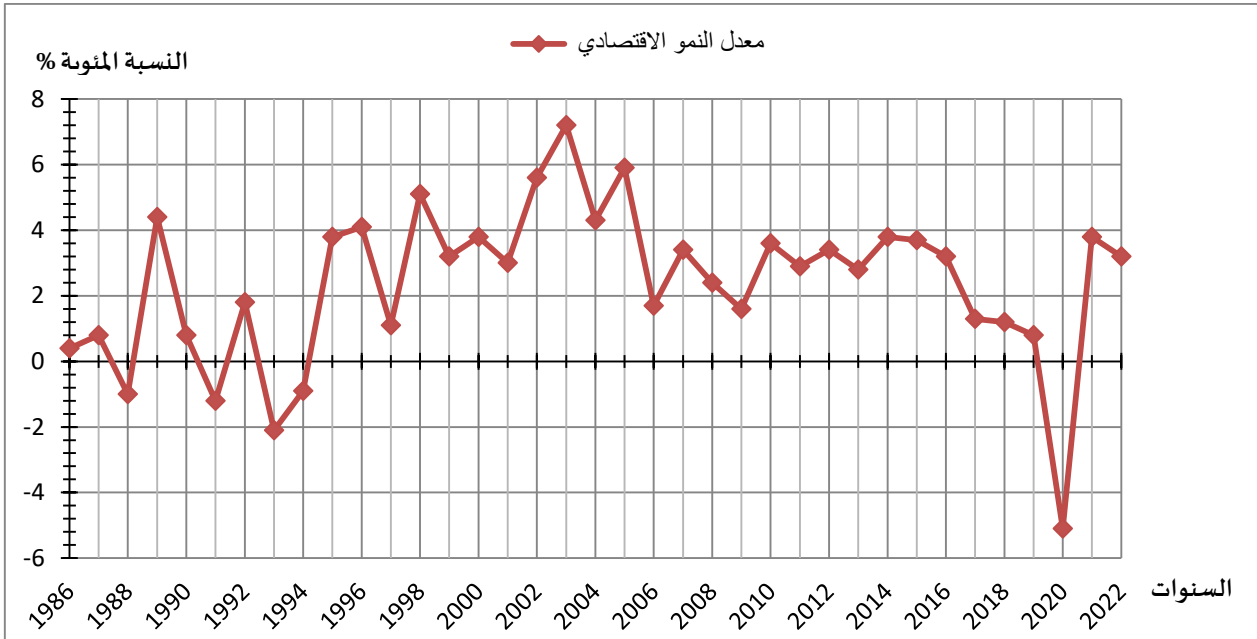
جدول (3-2): تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (1986-2022)، الوحدة بالنسبة المئوية %

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي
1986	0,4	1996	4,1	2006	1,7	2016	3,2
1987	0,8	1997	1,1	2007	3,4	2017	1,3
1988	-1	1998	5,1	2008	2,4	2018	1,2
1989	4,4	1999	3,2	2009	1,6	2019	0,8
1990	0,8	2000	3,8	2010	3,6	2020	-5,1
1991	-1,2	2001	3	2011	2,9	2021	3,8
1992	1,8	2002	5,6	2012	3,4	2022	3,2
1993	-2,1	2003	7,2	2013	2,8	2023	/
1994	-0,9	2004	4,3	2014	3,8	2024	/
1995	3,8	2005	5,9	2015	3,7	2025	/

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات البنك الدولي 2024.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

شكل (3-14): تطور معدلات النمو الاقتصادي (1986-2022)، الوحدة بالنسبة المئوية %



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1)

يعكس تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي مسار الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال هذا المتغيرين يمكن إلقاء الضوء على التحديات التي واجهت ولا تزال تواجه الاقتصاد الجزائري والذي يظهر جليا أنه يعاني من عدة اختلالات هيكلية منذ عقود سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية (هيمنة قطاع المحروقات الغير متجدد) أو على مستوى الأقاليم الجغرافية (التفاوت بين الشمال والجنوب) وما يترتب عليه من آثار على مستوى الاقتصاد الكلي مما يجعل نمو الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة طردية بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وبالعلاقة طردية أخرى بين أسعار المحروقات وقدرة الدولة على التوسع في الإنفاق وهو ما يتجلى في محدودية حجم الناتج المحلي الإجمالي الموضح في الجدولين والمنحنيين السابقين خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 2003 حيث تراوحت قيمته ما بين 42,543 مليار دولار سنة 1994 في أداها و67,863 مليار دولار في أقصاها خلال هذا الفترة، وفي ظل تشكيل قطاع المحروقات لما نسبته أكثر من 90% من مجمل مداخيل الدولة من العملة الصعبة، أصبح قطاع المحروقات عرضة لأي تدبدب في الأسعار بصفة شبه مطلقة خاصة في ظل غياب البدائل التمويلية لخلق الثروة، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي حيث حققت معدلات نمو محدودة إلى سالبة خلال نفس الفترة حيث وصلت إلى (-2,1%) سنة 1993 وهي فترة الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر

وعلى صعيد آخر على الرغم من اتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية وأهمية نفقات التجهيز والاستثمار العمومي ودورها في توفير مشاريع البنية التحتية وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي مع مطلع سنة 2000 إلا أن حجم الناتج المحلي الإجمالي لم يعرف زيادة محسوسة إلا بعد 04 سنوات من بداية البرامج التنموية أين انتقل من 54,790 مليار دولار سنة 2000 إلى 85,332 مليار دولار سنة 2004 حيث حافظت معدلات النمو الاقتصادي على تحقيق نتائج مقبولة خلال

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

هذه الفترة فاقت نسبتها 4,50% في المتوسط، وخلال سنة 2014 عرف الناتج المحلي الإجمالي أرقاما قياسية مدعوما بتحسّن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وهو ما عرف في الأوساط المحلية بفترة البجوحة المالية حيث بلغت قيمته حوالي 213,810 مليار دولار بالأسعار الحقيقية لسنة 2010 مع الحفاظ على معدلات نمو مقبولة فاقت في متوسطها 3% ومع بداية انخفاض أسعار المحروقات سنة 2016 تراجع الناتج المحلي الإجمالي بقيم جد محسوسة إلى أن بلغ أدانه خلال فترة جائحة كوفيد 19 سنة 2020 بقيمة تقدر بـ 145,744 مليار دولار وتحقيق معدلات نمو سالبة بـ (-5,1%) نتيجة تراجع الطلب العالمي وسياسة الإغلاق وفشل السياسات العمومية في خلق بديل لقطاع المحروقات، وعليه يمكن القول أن زيادة الانفاق الحكومي على مشاريع التجهيز والاستثمار ساهم في دفع عجلة التنمية وتحسين جودة الخدمات العامة إلا أن هذا اقتصر على فترات قدرة الدولة على التوسع في الإنفاق والذي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعوائد النفطية وهو ما يتضح جليا من خلال فترات الصدمات السعرية لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية حيث نلاحظ تراجع كل من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك حجم الإنفاق الحكومي الاستثمار وبالتالي محدودية معدلات النمو الاقتصادي في ظل غياب أسس التنويع الاقتصادي.

■ أما بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل الإجمالي الذي يعبر عن إجمالي الدخل القومي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام، إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي سابقا) هو مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائد صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج¹.

ومن خلال هذا الجدول التالي نستعرض تطور نصيب الفرد الجزائري من إجمالي الدخل القومي:

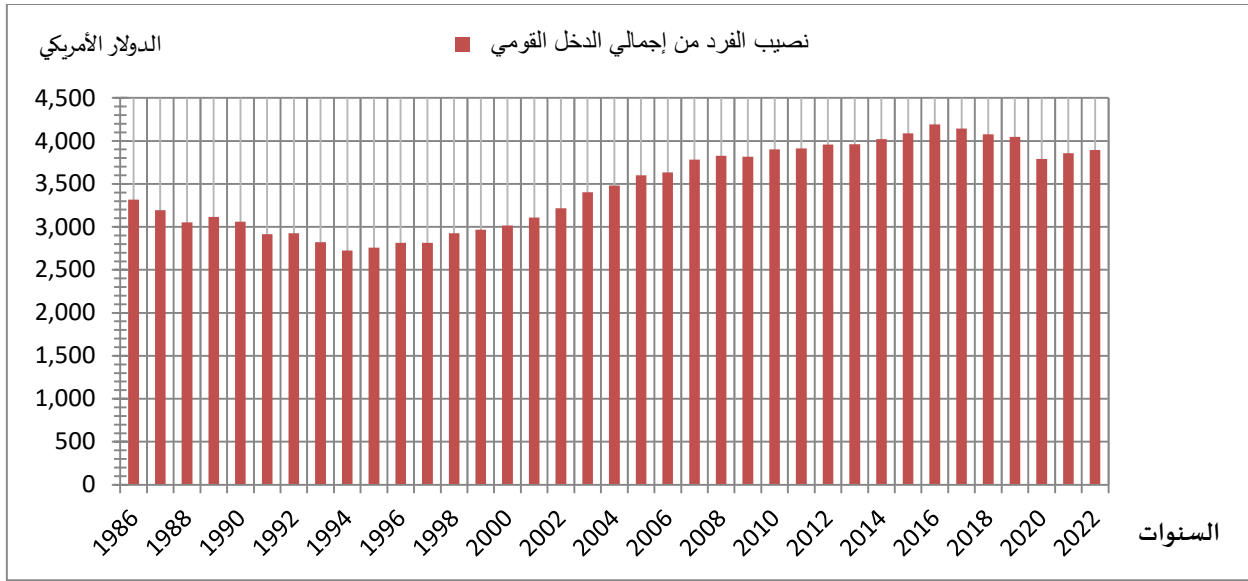
جدول (3-3): نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي للفترة (1986-2022)، سنة الأساس 2010، الوحدة بالدولار الأمريكي \$.

السنوات	الدخل الفردي السنوي	السنوات	الدخل الفردي السنوي	السنوات	الدخل الفردي السنوي	السنوات	الدخل الفردي السنوي
1986	3 315,990511	1996	2 815,585348	2006	3 633,723741	2016	4 192,963339
1987	3 195,919317	1997	2 815,027225	2007	3 783,561616	2017	4 144,740206
1988	3 051,300431	1998	2 927,050502	2008	3 827,923488	2018	4 075,197793
1989	3 115,079642	1999	2 967,074989	2009	3 815,142960	2019	4 045,120016
1990	3 061,457686	2000	3 014,031674	2010	3 903,195267	2020	3 789,069642
1991	2 913,465363	2001	3 108,551870	2011	3 912,260986	2021	3 856,133834
1992	2 924,482302	2002	3 215,995318	2012	3 955,966105	2022	3 894,851890
1993	2 820,920381	2003	3 403,046471	2013	3 961,246006	2023	/
1994	2 726,052217	2004	3 482,223984	2014	4 022,338080	2024	/
1995	2 756,876574	2005	3 600,683348	2015	4 088,373923	2025	/

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي 2024

¹ قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2024.

شكل (3-15): تطور نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (1986-2022)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2024

يرتبط تطور نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في الجزائر بتطور العوائد المالية المحروقات وتأثرها بالأسعار الدولية كونها تشكل أكثر من 90% من حجم الاقتصاد الجزائري بالإضافة مساهمة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات ولو بدرجة أقل مع الأخذ بعين الاعتبار تطور حجم السكان المتزايد (الكثافة السكانية)، فمن خلال الجدول السابق والمنحنى أعلاه نلاحظ نلاحظ تدبب قيمة نصيب الفرد الجزائري من إجمالي الدخل القومي خلال فترة الدراسة ما بين 2726,05 دولار أمريكي سنة 1994 والتي تعد أدنى قيمة و 4192,96 دولار أمريكي سنويا، حيث تراوحت قيمته خلال سنوات 1986 إلى سنة 1990 ما قيمته في المتوسط 3147.94 دولار أمريكي، ليعرف خلال الفترة الزمنية التي تليها (1991-1999) هبوطا ملحوظا إلى أقل من 3000 دولار أمريكي للفرد سنويا حيث تمثل هذه الفترة من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر من الاستقلال على جميع الأصعدة خاصة منها الأمنية والسياسية وهو ما تسبب في نزوح ريفي كاسح للمدن وتدني كبير في الناتج الفلاحي والزراعي وانتشار البطالة وهو ما انعكس سلبا على الاقتصاد دولار حيث بلغت قيمة المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الدخل الاجمالي حوالي 2851,83 دولار أمريكي، ومع بداية الألفية الثالثة ومع عودة بؤادر الأمن والاستقرار للبلاد في أغلب المناطق وتحسن العوائد المالية للجزائر وتبنيها لسياسة مالية توسعية في مختلف القطاعات والمجالات عاد كل من الناتج المحلي لإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني للارتفاع التدريجي حيث بلغت قيمته سنة 2000 حوالي 3014,03 دولار أمريكي ليواصل الارتفاع تدريجيا إلى غاية سنة 2014 أين تعدت قيمته 4000 دولار أمريكي ليتراجع سنة 2020 إلى 3789,06 دولار أمريكي مع ارتفاع طفيف جدا خلال السنوات 2021 و2022 على التوالي بقيمة 3856,13 دولار و3894,85 دولار نتيجة لتراجع وتباطؤ الاقتصاد العالمي خلال فترة جائحة كوفيد 19 نتيجة سياسة الاغلاق المتبعة في معظم دول العالم.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الدخل الاجمالي يعد من أهم المؤشرات الكمية التي يتم على أساسها قياس مستوى المعيشة في الدول والمقارنة فيما بينها حيث يقيس البنك الدولي متوسط دخل الفرد السنوي في الدول استناداً إلى الدخل القومي الإجمالي المحول إلى الدولار الأمريكي الحالي عبر سعر صرف معياري لثلاث سنوات، حيث يتم تصنيف المتوسط إلى أربع مستويات أو مجموعات وهي

- دول ذات دخل مرتفع حيث يكون فيها متوسط دخل الفرد السنوي يفوق 13205 دولار .

- دول ذات دخل متوسط أعلى حيث يكون فيها متوسط دخل الفرد السنوي يتراوح ما بين 4256 دولار و13205 دولار.

- دول ذات دخل متوسط حيث يكون فيها متوسط دخل الفرد السنوي يتراوح ما بين 1086 دولار و4256 دولار.

- دول ذات دخل منخفض حيث يكون فيها متوسط دخل الفرد السنوي أقل من 1085 دولار، وهي تمثل الدول الفقيرة.

وبناء على هذا التصنيف وضع البنك الدولي الجزائر ضمن المستوى أو المجموعة الثالثة عالمياً لمتوسط دخل الفرد السنوي، والتي ينحصر دخل الأفراد السنوي بها ما بين 1086 و4255 دولارًا.

II- تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر (1986-2021):

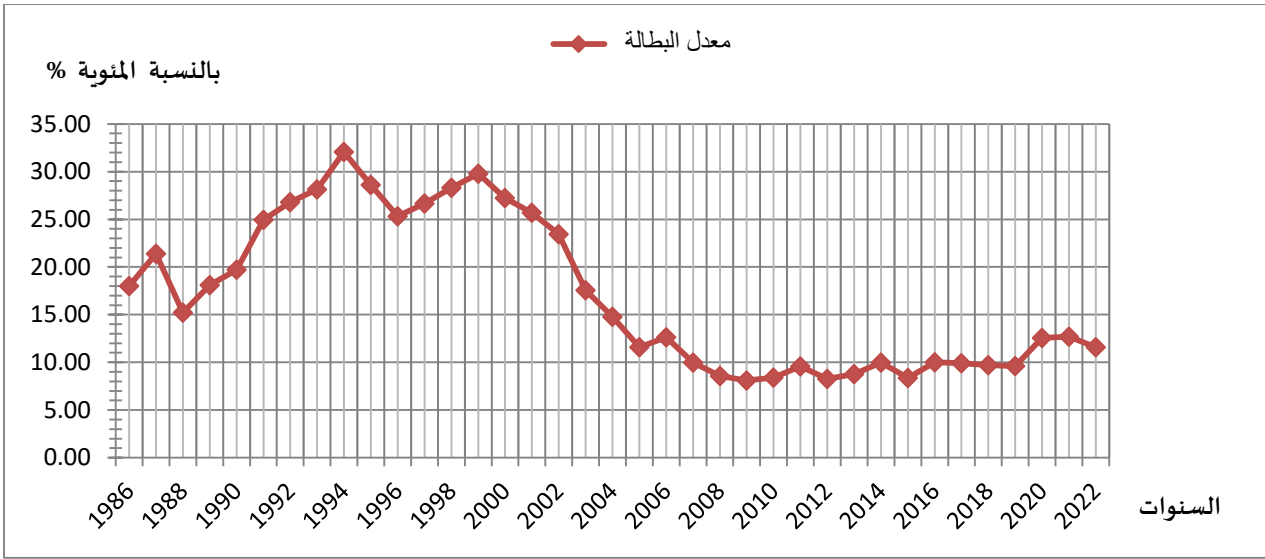
تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف، ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد، والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة زمنية معينة.

جدول (3-4): تطور معدل البطالة بالنسبة المئوية للفترة (1986-2022)

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
1986	18	1996	25,31	2006	12,62	2016	10,02
1987	21,40	1997	26,65	2007	9,98	2017	9,92
1988	15,20	1998	28,32	2008	8,56	2018	9,70
1989	18,10	1999	29,78	2009	8,11	2019	9,61
1990	19,7	2000	27,23	2010	8,40	2020	12,55
1991	24,95	2001	25,70	2011	9,57	2021	12,70
1992	26,78	2002	23,43	2012	8,28	2022	11,6
1993	28,13	2003	17,55	2013	8,78	2023	/
1994	32,07	2004	14,78	2014	9,99	2024	/
1995	28,62	2005	11,58	2015	8,35	2025	/

المصدر: تقارير مختلفة الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

شكل (3-16): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات سيطر القطاع العمومي على سوق العمل في الجزائر إلى حد كبير نتيجة انتهاج الدولة لسياسة الاشتراكية فعلي الصعيد الاقتصادي تم إنشاء العديد من المؤسسات العمومية وخاصة في المجال الصناعي بهدف إحلال الواردات وبعث صناعة محلية، فقد شهدت هذه المرحلة بطالة هيكلية واسعة النطاق حيث كانت اليد العاملة غير مؤهلة، كما أن مناصب الشغل خلال هذا الفترة كانت على أساس اجتماعي بعيدا كل البعد عن الأسس والمعايير الاقتصادية، أما خلال مرحلة سنوات الثمانينات فقد تميزت بأزمات اقتصادية خانقة بدءا بانفجار أزمة الديون سنة 1982، التي كنتيجة للتوسع الجزائري في سلسلة ضخمة من المخططات التنموية نهاية فترة الستينات والسبعينات بالاعتماد على التمويل الأجنبي ثم تلتها أزمة انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986، هذا الواقع كان له انعكاسات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، هذه الوضعية أثرت بشكل كبير على عالم الشغل من خلال انخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات شرعت الجزائر في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتي كان لها الأثر الكبير على سوق التشغيل سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص، فالنسبة للقطاع العمومي والذي كانت أغلب مؤسساته الاقتصادية تعاني من صعوبة مالية تعتمد على الإعانات المقدمة من طرف الدولة مما حتم عليه خلال سنوات التسعينات تسريح عدد كبير من العمال نتيجة برنامج التصحيح الهيكلي المفروض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي في مقابل إعادة جدولة الديون، والذي أدى إلى حل وخصوصة العديد من المؤسسات في كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية وعلى النقيض من ذلك هذا عرف القطاع الخاص ابتداء من سنة 1990 نموا وتحسنا ملحوظا حيث ساهم في الحد من معدلات البطالة نتيجة النمو والتوسع الكبير الذي عرفه القطاع الخاص من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تركزت خاصة في الأنشطة مثل الأشغال العمومية والبناء، النقل والنجارة، الصناعات الغذائية والخدمات.

ومن خلال الجدول والمنحنى السابق نلاحظ أن معدلات البطالة جد مرتفعة سنوات الثمانينات والتسعينات حيث بلغت سنة 1986 حوالي 18% لتشهد ارتفاعا محسوسا وملحوظا بداية من سنوات التسعينات أين وصل معدل البطالة خلال سنة 1991 ما نسبته 24,95% إلى أن وصلت إلى أقصاها سنة 1994 بنسبة 32,07% وهي أوج الأزمة السياسية، الأمنية والاقتصادية التي عرفت الجزائر يضاف لها كما سبق ذكره الإجراءات المتخذة والمفروضة من طرف صندوق النقد الدولي لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات وأهم هذه الإجراءات تمثلت في الحد من التضخم عن طريق تثبيت الأجور والتحكم في النفقات العمومية وزيادة معدلات الضرائب لتقليص عجز الميزانية العامة إضافة إلى إلغاء دعم السلع وزيادة أسعار منتجات القطاع الاقتصادي العمومي وتسوية المؤسسات العمومية المفلسة (الخصوصة وتسريح العمال)، وتحرير سوق العمل، كما أن النزوح الريفي الكبير في ظل ظروف تردي الأمنية خلال هذه الفترة نحو المدن الكبيرة ساهم في تفاقم البطالة وتراجع القطاع الفلاحي، وبعد الراحة المالية التي عرفت البلاد في بداية الألفية الثالثة، تم انتهاج سياسة تنمية توسعية، من خلال برنامجي الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ جد ضخمة، حيث ساهم هذا الجهد التنموي للدولة في إنعاش واقع الشغل من خلال خلق مناصب شغل جد معتبرة ساهمت في التقليل من معدلات البطالة التي عرفت انخفاضا معتبرا، فخلال بداية البرامج التنموية سنة 2001 التي قامت بها الدولة بهدف التخفيف من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة مع عودة الأمن والاستقرار للبلاد شهدت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا متأثرة بالسياسة المالية التوسعية للبلاد وما صاحبها من زيادة الطلب الكلي لتحفيز النشاط الاقتصادي حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة الانعاش الاقتصادي حيث كان معدل البطالة خلال سنة 2001 يقدر بـ 25,70% ليبدأ في الانخفاض التدريجي والمحسوس إلى أن وصلت معدلات البطالة إلى أدناها سنة 2009 بنسبة 8,11% وهي معدلات جد إيجابية مقارنة بالفترات السابقة وهو نفس الشيء خلال الفترة (2010-2019) حيث بقيت معدلات البطالة في حدود معدل 10,02% كأقصى نسبة، لتتفع بداية من سنة 2020 إلى معدل 12,55% متأثرة بسياسة التقشف وتحميد التوظيف المتخذة من طرف الدولة إضافة تراجع القطاع الخاص خلال فترة جائحة كوفيد 19 لتستقر إلى معدل 11,6% سنة 2022.

وعليه يمكن القول أن معدلات البطالة في الجزائر تتغير وفقا لظروف الاقتصاد الوطني من جهة ووفقا للسياسات العمومية المنتهجة من طرف السلطات العمومية من جهة أخرى.

ويمكن إرجاع أسباب البطالة في الجزائر إلى عدة عوامل أهمها:

- الخلل في التوزيع السكاني حسب الأقاليم الجغرافية ما بين الشمال والجنوب وما بين المدن الكبرى والصغيرة ساهم في عدم توفر فرص العمل في بعض المناطق.

- عدم تماشي مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل خلف فجوة في توفير اليد العاملة التي تتسم بالمهارة والكفاءة الكافية، ويظهر هذا جليا في عدد خرجي شعب العلوم الانسانية والاجتماعية مقارنة بخرجي الشعب التقنية والعلمية.

- غياب ثقافة العمل في القطاع الخاص نظرا لضعف الرقابة على حقوق العامل.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

- ارتباط التوسع في مناصب الشغل بالنسبة للدولة ارتباطا وثيقا بالوضعية المالية للبلاد الناتجة عن تغيرات أسعار النفط.

III- تحليل تطور معدل التضخم:

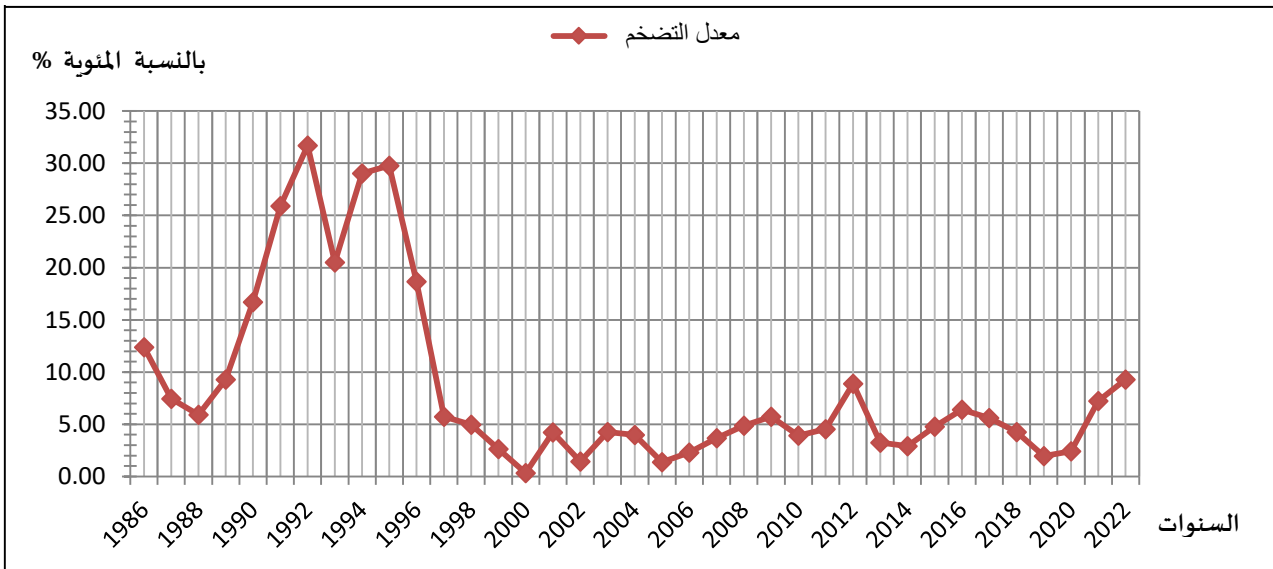
يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تكون ثابتة أو متغيرة على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً.

جدول (3-5): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1986-2022)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1986	12,37	1996	18,68	2006	2,31	2016	6,40
1987	7,44	1997	5,73	2007	3,68	2017	5,6
1988	5,91	1998	4,95	2008	4,86	2018	4,27
1989	9,30	1999	2,64	2009	5,74	2019	1,95
1990	16,7	2000	0,34	2010	3,91	2020	2,41
1991	25,9	2001	4,23	2011	4,52	2021	7,22
1992	31,7	2002	1,43	2012	8,89	2022	9,30
1993	20,5	2003	4,26	2013	3,25	2023	/
1994	29,04	2004	3,97	2014	2,92	2024	/
1995	29,78	2005	1,38	2015	4,78	2025	/

المصدر: بيانات قاعدة البنك الدولي، والديوان الوطني للإحصائيات

شكل (3-17): تطور معدل التضخم في الجزائر (1986-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق.

خلال فترة سنوات السبعينات (مرحلة الاقتصاد الاشتراكي الموجه) كانت معدلات التضخم مكبوتة ومتحكم فيها بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية على المستوى المركزي حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين ومع مطلع سنوات الثمانينات وانفجار أزمة الديون سنة 1982 أصبحت ظاهرة التضخم من بين الاختلالات الاقتصادية التي ميزت الاقتصاد الجزائري خاصة خلال فترة ما بعد أزمة 1986، والتي كان لها جملة الآثار السلبية التي أثرت على النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد خاصة في ما يتعلق بزيادة الضغوط التضخمية وانخفاض قيمة العملة الوطنية التي ألحقت أضرارا بليغة بمستويات الأسعار خاصة تلك المدعمة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى، وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي خاصة القطاع الخاص منه الأمر الذي تسبب في عدم مواكبة العرض الكلي للطلب الكلي مما تسبب في آثار مباشرة على تديني القدرة الشرائية وانخفاض المستوى المعيشي للفرد، وخلال الجدول والمنحنى البياني السابق نلاحظ ارتفاع كبير في معدل التضخم حيث بلغ 12,37% سنة 1986، لترتفع إلى 25,9% سنة 1991، لتبلغ نسبة التضخم أقصاها في سنة 1992 بنسبة تقدر بـ31,7%، وذلك في ظل الاختلالات والأزمات الجمة التي كان تعاني منها الجزائر على الصعيد الاقتصادي والسياسي حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات التضخم بما يفوق نسبة 20% من سنة 1991 إلى سنة 1995 أين بلغ معدل التضخم حوالي 29,78% لينخفض سنة 1996 إلى ما نسبته 18,68% لكن رغم هذا الانخفاض يبقى هذا المعدل عالي وغير مرغوب فيه اقتصاديا لما له من تداعيات على الاستثمار والقيمة الحقيقية للعوائد المالية خاصة بالنسبة لأصحاب الدخل الثابتة في حين تزداد دخول أصحاب القيم المتغيرة كالتجار ورجال الأعمال... إلخ، وبانتهاج الجزائر لمجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية بتوجيه من المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي استطاعت السلطات العمومية الحد من الضغوط التضخمية من خلال تحرير أسعار بعض المواد وتعديل أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية وتقليص عجز الميزانية العامة ليبدأ معدل التضخم في الانخفاض بداية من سنة 1997 على الرغم من الأزمة الأمنية كانت في أوجها خلال هذا الفترة حيث قدر خلال الفترة بنسبة 5,73%، ثم 4,95% في السنة التي تليها و2,64% سنة 1999 إلى أن وصل معدل التضخم إلى ما يقارب 0,34% خلال سنة 2000، ومع انتهاج الدولة لسياسة مالية توسعية عرف معدل التضخم ارتفاع محسوس يرجع حسب النظرية الكينزية إلى زيادة إنفاق الدولة على المشروعات ومختلف الإعانات والمنح المقدمة وزيادة نفقات التسيير نتيجة لرفع كتلة الأجور التي عرفت نوع من التطور إذ وصل معدل التضخم إلى 4,23% سنة 2001 ليعرف التضخم خلال هذا العقد الأول من الألفية الثالثة تدبدا ما بين 1,38% سنة 2005 و5,74% كأقصى معدل خلال هذا الفترة وبالضبط في عام 2009، وخلال العقد الثاني من الألفية الثالثة بلغ معدل التضخم أقصاه بنسبة تقدر بـ 8,89% سنة 2012 بعد أن كان 3,91%، و4,52% بالنسبة للسنوات 2010 و2011 على التوالي، وهذا الارتفاع يعود بالدرجة الأولى إلى دفع الدولة لتراكم مخصصات الزيادة في كتلة الأجور بالنسبة لموظفي قطاع الوظيفة العمومية بأثر رجعي بداية من سنة 2008، لينخفض بعدها إلى 3,25% سنة 2013 ليتراوح خلال هذا الفترة ما بين ما بين التراجع المحسوس بنسبة تقدر بـ 3,02% في المتوسط السنوي للفترة من سنة 2014 إلى سنة

2020، ليعرف سنة 2021 ارتفاعا محسوسا بمعدل قدر بـ 7,22% مقارنة بالسنة السابقة أين بلغ ما نسبته 2,41% ليوصل الارتفاع سنة 2022 أين وصل إلى ما معدله 9,30% متأثرا بتداعيات جائحة كوفيد 19 والتي عصفت بمختلف اقتصاديات دول العالم نتيجة لحدوث خلل بسلاسل الإمداد مما أدى إلى صعوبة في تدفق السلع والخدمات عما كان عليه سابقا بسبب سياسة الإغلاق التي انتهجتها معظم دول العالم مما أدى إلى تعطيل حركة وسائل النقل وتراجع مستويات الانتاج إضافة إلى ذلك العوامل البيئية والجيوسياسية كاستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية الأخيرة وتداعياتها على أسعار المواد.

وبصفة عامة يمكن ارجاع حدوث الضغوط التضخمية في الجزائر إلى يلي:

- السياسة المالية التوسعية (زيادة الطلب الكلي) وعدم مرونة الجهاز الانتاجي
- ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- تبعية الدولة للخارج في بعض السلع والخدمات يجعلها عرضة للتضخم المستورد في حالة ارتفاع أسعارها في بلد الأصل (البلد المصدر).
- التمويل التضخمي لعجز الميزانية والمتمثل في الإصدار النقدي الذي إلى زيادة الكتلة النقدية دون أن يقابلها زيادة حقيقية في السلع والخدمات.
- زيادة نفقات التسيير ومختلف المنح والتعويضات خلال فترات متقاربة غالبا ما يؤدي بأصحاب المهن الحرة إلى رفع أسعار السلع والخدمات.

IV- تحليل تطور ميزان المدفوعات:

من خلال تحليل مكونات ميزان المدفوعات في الجزائر يضح جليا أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للتجاري والتي تشكل أكثر من 90% من مداخيل الدولة في ظل محدودية باقي القطاعات الأخرى، وهو ما يجعل الدولة عرضة للصدمات الخارجية مما يستجوب العمل على التنوع الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل وتفادي الهزات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني نتيجة أي صدمة لأسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما يؤثر بصفة مباشرة على وضعية الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات، والجدول التالي يوضح لنا تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية من 1986 إلى 2022.

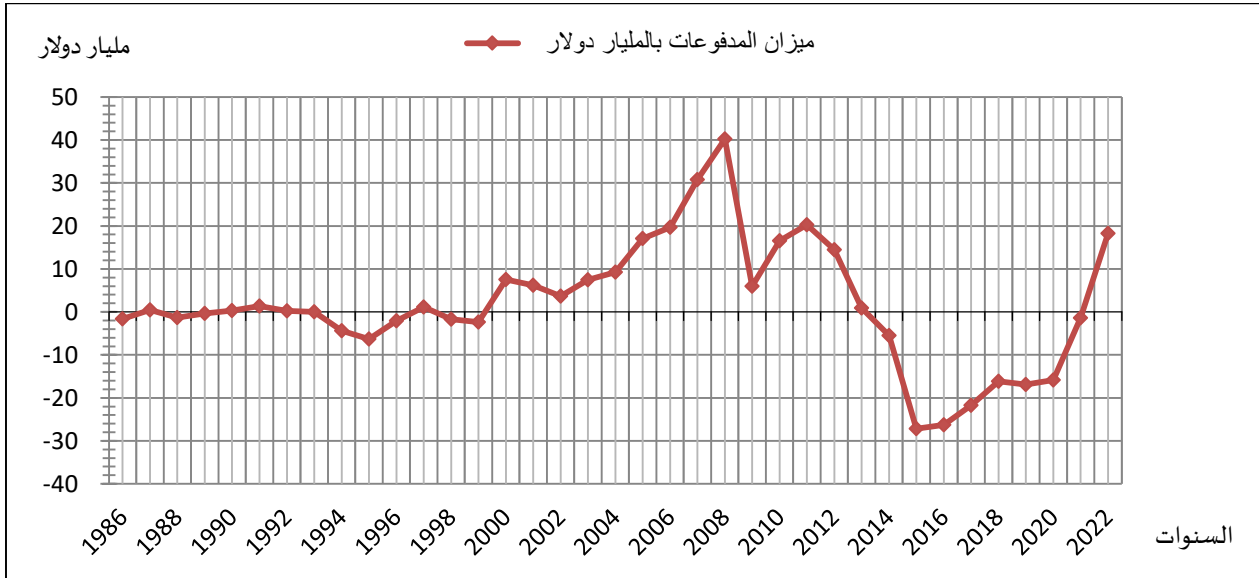
الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

جدول (3-6): تطور ميزان المدفوعات للفترة (1986-2022) الوحدة بالدولار الأمريكي \$.

السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان المدفوعات
1986	-1,640255	1996	-2,090000	2006	19,697000	2016	-26,296120
1987	0,450539	1997	1,160000	2007	30,755972	2017	-21,732071
1988	-1,295402	1998	-1,740000	2008	40,230418	2018	-16,125844
1989	-0,326080	1999	-2,380000	2009	5,986187	2019	-16,905271
1990	0,326095	2000	7,570000	2010	16,510400	2020	-15,829677
1991	1,346244	2001	6,190000	2011	20,273366	2021	-1,409662
1992	0,230000	2002	3,660000	2012	14,429380	2022	18,279424
1993	-0,010000	2003	7,470000	2013	0,906254	2023	/
1994	-4,380000	2004	9,250000	2014	-5,515320	2024	/
1995	-6,320000	2005	17,093000	2015	-27,182866	2025	/

المصدر: تقارير مختلفة الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبنك الجزائر.

شكل (3-18): تطور ميزان المدفوعات للفترة (1986-2022) الوحدة بالدولار الأمريكي \$.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

يتضح من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه أن ميزان المدفوعات في الجزائر عرف عجزا لمدة عقد من الزمن بداية من سنة 1986 وهي سنة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى أقل من 09 دولارات للبرميل في الأسواق الدولية وتراجع العوائد المالية للدولة من المحروقات والتي كانت تشكل ما نسبته 92% من مجمل العوائد المالية للجزائر وتبعية الدولة للعالم الخارجي في مجال المواد المصنعة وبعض المواد الغذائية وهو ما ترك آثار سلبية على التوازن الخارجي في تعاملات الدولة خلال هذه الفترة حيث عرف ميزان المدفوعات خلال سنة 1986 عجزا قدره 1,640255 مليار دولار ل يبقى خلال هذه الفترة متذبذبا ما بين العجز وتحقيق فائض طفيف جدا قريب من التوازن ليرتفع العجز إلى أكثر من 4,38 مليار دولار سنة 1994، ثم 6,32 مليار دولار سنة 1995 نتيجة لارتفاع خدمة الديون

الخارجية نتيجة لتمويل العجز عن طريق الاقتراض الخارجي وهو ما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية للبلاد وآثارها المباشرة على حساب رؤوس الأموال لميزان المدفوعات إلى غاية سنة 1999 أين بلغت قيمة العجز بـ 2,39- مليار دولار باستثناء سنة 1997 أين عرف ميزان المدفوعات فائضا بسيطا بمقدار 1,17 مليار دولار أمريكي، ومع بداية الالفية الثالثة وتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية وما نجم عنه من ارتفاع محسوس في الميزان التجاري الجزائري وبالتالي تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات بلغت أقصاها سنوات 2006، 2007 و 2008 بـ 19,697 مليار دولار، 30,756 مليار دولار و 40,23 مليار دولار على التوالي أين بلغت أسعار النفط مستويات قياسية في الأسواق الدولية فاقت 146 دولار أمريكي في منتصف سنة 2008، ومع بداية سنة 2013 عرف ميزان المدفوعات تراجعاً محسوساً حيث انخفض رصيده الإيجابي من 14,42 مليار دولار أمريكي سنة 2012 إلى أقل من مليار دولار سنة 2013، وهو ما ساهم في تعزيز احتياطات الجزائر من العملة الأجنبية حيث بلغت أقصاها بنهاية سنة 2013 بحوالي 200 مليار دولار، وفي سنة 2014 ومع استمرار تراجع أسعار النفط وظهور نتائج الصدمة النفطية عرف ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة (2014-2018) أرصدة سالبة (عجز) بلغ أقصاه سنة 2015 حيث وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى 27,54- مليار دولار، نتيجة لتراجع العوائد المالية لقطاع المحروقات وارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك كنتيجة حتمية لارتفاع مستوى الناتج والدخل الوطني وهو ما انعكس عكسيا على رصيد الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات، مما عجل على السلطات العمومية اتخاذ جملة من السياسات والتدابير التقشفية لتقليص العجز الخارجي (ميزان المدفوعات) والداخلي (الميزانية العامة) لتفادي الآثار السلبية للعجز المزدوج، فعلى المستوى الخارجي تم تسقيف الواردات وزيادة الرقابة على تحويلات العملة نحو الخارج لتجنب تضخيم الفواتير، وعلى المستوى الداخلي تم تجميد العديد من المشاريع العمومية باستثناء تلك المدرجة في خانة الأولويات.

وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط في سنة 2018 وتزامنا مع الزيادة في إيرادات الصادرات من المحروقات، إلا أن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، رغم انخفاضه بما يقارب 5 ملايين دولار مقارنة بسنة 2017 إلا أنه لا يزال مرتفعا جدا حيث لا يزال يقارب 16,13 مليار دولار، ويمكن ارجاع القيم السالبة لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وخاصة ما بعد سنة 2014 إلى المستوى المتدني للصادرات خارج قطاع المحروقات وكذا إلى زيادة مستوى الواردات بنسبة تفوق 40% بين 2010 و 2014، وفي ظل وضعية تتسم بضعف مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وغياب التمويل الخارجي للاستثمارات المحلية في إطار الشراكة، وضعف تحويلات المهاجرين في الخارج حيث تبلغ في المتوسط ما مقداره 2 مليار دولار فقط في ظل وجود جالية جزائرية في الخارج تقدر بحوالي 6 ملايين فرد وهذا كنتيجة لفارق سعر الصرف بين السعر الرسمي المعتمد في البنوك وسعر الصرف في السوق الموازي، فحسب التقرير السنوي لبنك الجزائر الصادر سنة 2018 تم تمويل هذا العجز بشكل شبه حصري عن طريق السحب من احتياطات الصرف بالنسبة لتغطية العجز الخارجي، وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الإحتياطيات التي انخفض مخزونها بنسبة تقارب 60% بين نهاية سنة 2013 ونهاية سنة 2018، أما بالنسبة للتوازن الداخلي فتم تمويله عن طريق استهلاك صندوق ضبط الإيرادات العمومية

واللجوء مؤخرا إلى الدين العام والإصدار النقدي (التمويل الغير تقليدي)، واتباع سياسة تقشفية من خلال تقليص التوظيف وتحميد العديد من المشاريع العمومية المدرجة ضمن نفقات التجهيز والاستثمار العمومي باستثناء قطاعي الصحة والتعليم، إن تراكم الأرصدة السلبية لميزان المدفوعات خاصة سنتي 2019 و2020 أين بلغت قيمة عجز ميزان المدفوعات ما قيمته حوالي 16,90- مليار دولار 15,83 مليار دولار على التوالي خلال فترة جائحة كوفيد 19 أدى إلى تآكل واستنزاف احتياطات الصرف حيث بلغت 114.1 مليار دولار نهاية ديسمبر 2016 في مقابل 121.9 مليار دولار نهاية سبتمبر 2016 لتصل إلى 60 مليار دولار مع نهاية 2022، مقابل 44 مليار دولار نهاية سنة 2021، ومع بداية سنة 2022 وتعافي الاقتصاد العالمي من التداعيات السلبية للجائحة العالمية وزيادة الطلب على الطاقة وأمام المخاوف المتعلقة بتوفر الامدادات خاصة في ما يتعلق بالغاز نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية زادت العوائد المالية للجزائر المتأتية من قطاع النفط للبلاد مدعومة بارتفاع أسعارها بالإضافة إلى الارتفاع المحسوس للصادرات خارج قطاع المحروقات حيث بلغت ما قيمته حوالي 5 مليار دولار نهاية 2021، و7 مليار دولار نهاية سنة 2022 بعد أن كانت تصل عتبة 2 مليار دولار فقط قبل سنوات في مقابل ضبط حجم الواردات وتقليصها بعد بلغت في السنوات الماضية حوالي 60 مليار دولار إلى 38 مليار دولار سنة 2022 كل هذا ساهم في تحقيق رصيد إيجابي في ميزان المدفوعات خلال هذا السنة قدر بحوالي 18,27 مليار دولار.

V- تحليل تطور رصيد الميزانية العامة:

في ظل محدودية القطاع الخاص في المساهمة في تحقيق التنمية للاقتصاد الوطني والطابع الاجتماعي للدولة أصبحت الميزانية العامة في الجزائر أداة مهمة لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية الاجتماعية في الجزائر، وهو ما يتجلى في السياسات المالية التوسعية المتبناة من طرف الحكومة في بعض الفترات الزمنية، إلا أن هذا غالبا ما يصتدم بقيود حتمية ترتبط بعوائد الجباية البترولية المتغيرة بتغير أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما يعد عائقا لتحقيق الغايات والأهداف المسطرة في ظل غياب البدائل وضعف الجباية العادية، وهو ما يتجلى في أرصدة الميزانية السالبة نتيجة العجز الهيكلي للميزانية، والجدول التالي يوضح لنا تطور كل من نفقات وإيرادات الميزانية والرصيد السنوي.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

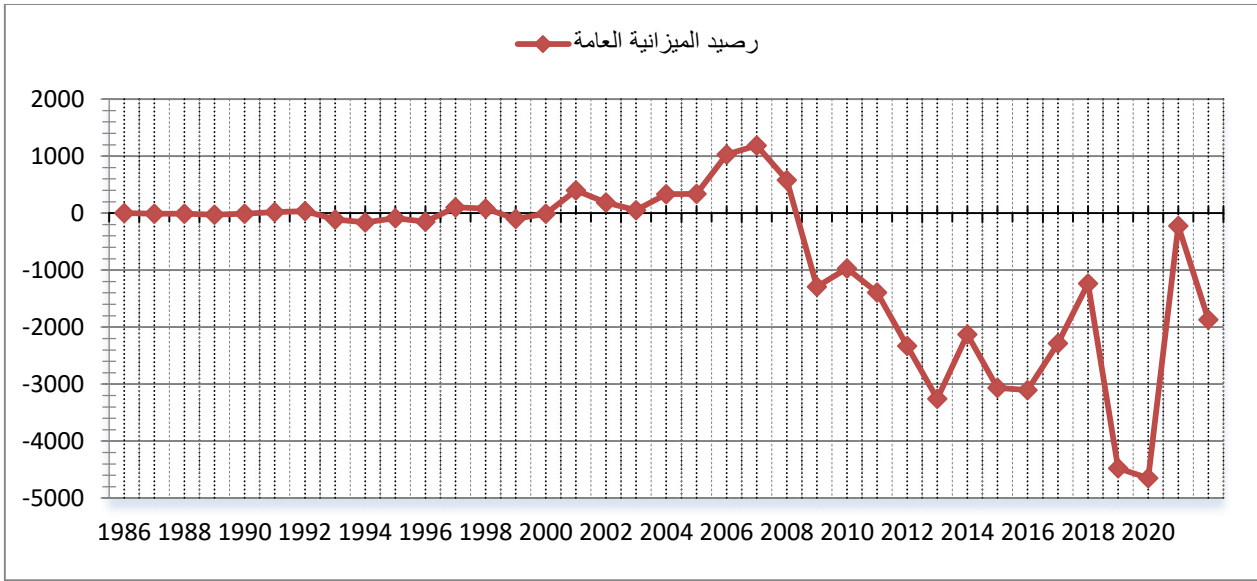
جدول (3-7): تطور رصيد الميزانية العامة (النفقات العمومية، الإيرادات العامة) للفترة (1986-2020) الوحدة: مليار دج

السنوات	الميزانية العامة		رصيد الميزانية العامة بالمليار دج	متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	رصيد الميزانية العامة بالمليار دولار أمريكي
	الإيرادات	النفقات			
1986	89,69	101,817	-12,127	4,7	-2,58021277
1987	92,984	103,977	-10,993	4,85	-2,26659794
1988	93,5	119,7	-26,200	5,91	-4,43316413
1989	116,4	124,5	-8,1	7,61	-1,06438896
1990	152,5	136,5	16	9,95	1,608040201
1991	248,9	212,1	36,8	18,47	1,992420141
1992	311,8	420,1	-108,3	21,83	-4,96106276
1993	313,9	476,6	-162,7	23,34	-6,97086547
1994	477,1	566,3	-89,2	35,05	-2,54493581
1995	611,7	759,6	-147,9	47,74	-3,098031
1996	825,1	724,6	100,5	54,75	1,835616438
1997	926,6	845,2	81,4	57,71	1,41050078
1998	774,5	875,7	-101,2	58,54	1,72873249-
1999	950,5	961,7	-11,2	66,64	0,16806723-
2000	1578,1	1178,1	400	75,32	5,310674456
2001	1505,5	1321	184,5	77,27	2,387731332
2002	1603,1	1550,6	52,5	79,69	0,658802861
2003	1974,4	1639,2	335,2	77,38	4,3318687
2004	2229,9	1888,9	341	72,07	4,731511031
2005	3082,8	2052	1030,8	73,36	14,05125409
2006	3639,9	2453	1186,9	72,69	16,32824322
2007	3687,9	3108,6	579,3	69,37	8,350872135
2008	2902,4	4191	-1288,6	64,54	-19,9659126
2009	3275,3	4246,3	-971	72,64	-13,3672907
2010	3074,6	4466,9	-1392,3	74,4	-18,7137097
2011	3403,1	5731,4	-2328,3	72,85	-31,9601922
2012	3804	7058,2	-3254,2	77,55	-41,9626048
2013	3895,3	6024,1	-2128,8	79,38	-26,8178382
2014	3927,8	6995,8	-3068	80,56	-38,0834161
2015	4552,5	7656,3	-3103,8	100,46	-30,895879
2016	5011,6	7297,5	-2285,9	109,47	-20,8815201
2017	6047,9	7282,6	-1234,7	110,96	-11,1274333
2018	6424,4	10898,2	-4473,8	116,62	-38,362202
2019	6507,9	11158,6	-4650,7	118	-39,4127119
2020	6289,723	6513,320	-223,597	123	-1,81786179
2021	5328,182	7196,692	-1868,51	142,20	-13,1400141

المصدر: من إعداد الطالب بناء على قوانين المالية السنوية

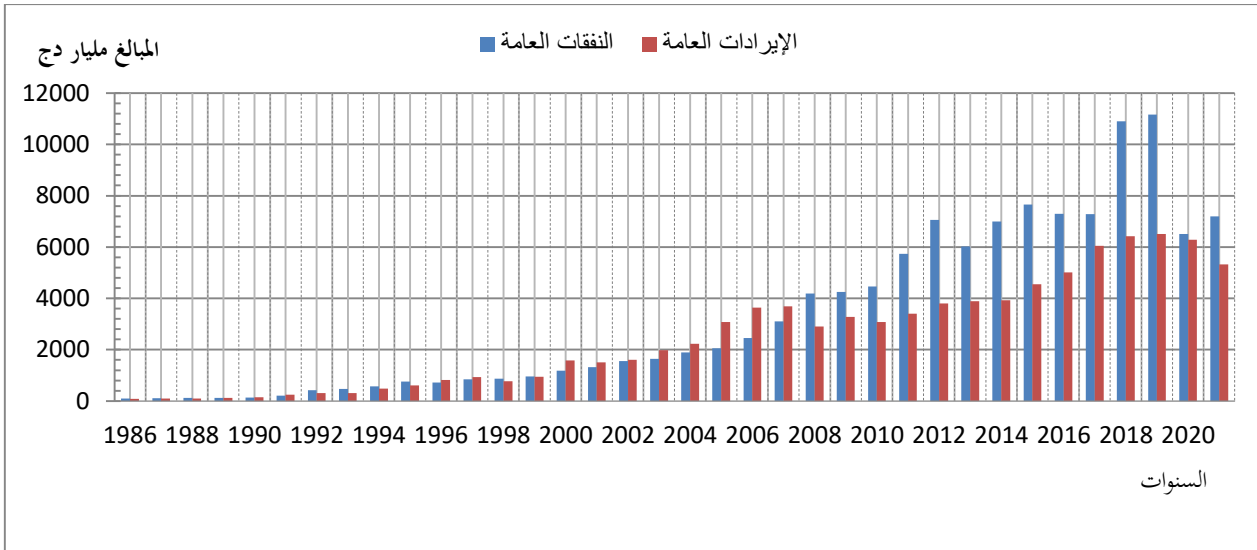
الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

شكل (3-19): تطور رصيد الميزانية العامة (النفقات العمومية، الإيرادات العامة) للفترة (1986-2021) الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

شكل (3-20): تطور الميزانية العامة (النفقات العمومية، الإيرادات العامة) للفترة (1986-2020) الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق

إن اعتماد اقتصاد الجزائر على الربيع النفطي أصبح يهدد توازنها الخارجية والداخلية بشكل متكرر في حالة تغيرات أسعار المحروقات فعند تحليل ودراسة بيانات تطور النفقات العمومية في الجزائر يمكن ملاحظة الاتجاه التصاعدي والمتزايد لها بوضوح في أغلب سنوات فترة الدراسة وهو ما يتضح من خلال الجدول والشكلين البيانيين أعلاه، فخلال فترة (1986-1989) عرفت نسبة نمو النفقات العمومية زيادة تقدر بـ 22,28% وعلى الرغم من أن معدل نمو الإيرادات العمومية كان أعلى من معدل نمو النفقات العمومية حيث بلغت نسبة الزيادة في الإيرادات العمومية ما نسبته 29,79% بناء على سنة الأساس التي تم اعتمادها في الدراسة (1986) إلا أن رصيد الميزانية حقق عجزا طيلة فترة هذه السنوات

كون أن قيمة الإيرادات كانت أقل من قيمة النفقات العمومية وارتباطها الوثيق والمباشر بالصدمات الخارجية لأسعار النفط في الأسواق الدولية مع العلم أن الجباية البترولية تشكل في معظمها أكثر من نصف الموارد المالية للميزانية العامة، ومع بداية اعتماد الإصلاحات الهيكلية سنة 1990 تحت أنظار صندوق النقد الدولي حققت الميزانية العامة رصيда موجبا قدر بـ 16 مليار دج و36,8 مليار دج لسنة 1991 و1992 على التوالي، ويرجع أساسا إلى الارتفاع الملحوظ للإيرادات العمومية حيث من 152,5 مليار دج سنة 1991 إلى 248,9 مليار دج إلا أن الارتفاع القياسي في السنة الموالية 1993 والذي وصل إلى 98% في مقابل نمو حجم الإيرادات العمومية ما بين سنة 1992 و1993 بمعدل 25,27%، وهو ما نتج عنه عجزا يقدر بـ 108,3 مليار دج لتزداد قيمة العجز إلى غاية سنة 1995 أين وصل إلى 147,9 مليار دج فعلى رغم من التطور المحسوس في الإيرادات العمومية للميزانية العامة إلا أنها تبقى غير كافية لتغطية النفقات العمومية التي تتزايد بوتيرة أكبر من زيادة الموارد المالية للميزانية العامة، وهذا ما ينتج عنه بالضرورة التزايد المستمر والمتراكم للعجز من سنة لأخرى، ومع كل تحسن في أسعار المحروقات يصاحبه تحسن في حجم الجباية البترولية مع محاولة التحكم التدريجي في أعباء الدولة من خلال محاولة إبطاء نمو النفقات العمومية وهو ما تحقق في سنة 1996 و1997 بتحقيق أرصدة إيجابية للميزانية العامة، وخلال سنة 1998 عرفت الإيرادات العمومية انخفاضا بنسبة 16,41% في مقابل الزيادة المحسوسة في حجم النفقات العمومية المخصصة وهو ما نجم عنه عجز في رصيد الميزانية قدر بـ 101,2 مليار دج ثم انخفض 11,2 مليار دج نتيجة التحسن الملحوظ في الإيرادات العمومية نتيجة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية إيجابا خلال هذا السنة، ومع بداية سنة 2000 عرفت أسعار النفط انتعاشا ملحوظا شجع السلطات العمومية على التوسع في الإنفاق من خلال البرامج التنموية في مقابل الزيادة الواضحة في حجم الموارد المالية للميزانية مدعومة بتضاعف حجم الجباية البترولية والتي تعد المصدر الرئيسي والأهم في ظل محدودية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة وهو ما نتج عنه أرصدة موجبة للميزانية العامة، كما عرفت هذه الفترة إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 الذي تتمثل موارده أساسا في فوارق الجباية البترولية الزائدة بين الأسعار المرجعية المعتمدة في قوانين المالية والأسعار الحقيقية بحيث يستغل في تحقيق التوازنات الداخلية في حالة الصدمات السلبية للاقتصاد الجزائري وقد عرفت موارده نموا متسارعا خلال فترة تعافي أسعار النفط وارتفاعها لمستويات قياسية حيث بلغ رصيده الأقصى خلال سنة 2012 بقيمة تقدر بـ 5633,8 مليار دج وهو ما أخرج الجزائر إلى الدين العمومي الداخلي والإصدار النقدي في سنوات العجاف نتيجة تراجع العوائد النفطية للبلاد، ومع استمرار الدولة في اتباع سياسة مالية توسعية وما صاحبها من نمو متسارع في حجم الانفاق الحكومي حيث بلغ سنة 2008 حوالي 4191 مليار دج مع حساسية الإيرادات إلى أي تغيير في أسعار النفط حيث بلغت خلال هذه السنة 2902,4 مليار دج وهو ما نتج عنه عجزا مقداره 1288,6 مليار دج إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الميزانياتي خلال هذه الفترة حيث لجأت الحكومة إلى الاقتطاع من رصيد صندوق ضبط الإيرادات ابتداء من سنة 2006، ليتواصل العجز في ظل تزايد النفقات العمومية في مقابل تدبب الإيرادات العمومية إلى أن وصل إلى أعلى مستوى له مقارنة بالسنوات

السابقة خلال سنة 2012 حيث بلغ العجز الميزانياتي حوالي 3254,2 مليار دج بفعل القفزة النوعية للنفقات العمومية التي بلغت قيمتها 7058,2 مليار دج وهذا راجعا أساسا إلى دفع مخلفات التعويضات المالية الناتجة عن الزيادة في الأجور والتي تم تسديدها بأثر رجعي خلال هذا الفترة بداية من 2008، كما تم ملاحظة زيادة مستمرة لنفقات التسيير بمعدل متوسط يقدر تقريبا بـ 17% خلال الفترة 2010 إلى 2014 وهذا راجع إلى دخول العديد من مشاريع نفقات التجهيز والاستثمار العمومي حيز الخدمة والتي تستوجب توظيف جديد وبالتالي برمجة اعتمادات مالية جديدة في جانب نفقات التسيير لضمان استمرارية تسيير المرافق العامة وهو ما جعل نفقات التسيير تنمو بوتيرة أعلى من نفقات التجهيز والاستثمار العمومي خلال هذه الفترة، إن هذه الوضعية وصعوبة التحكم في نفقات التسيير وتراكم العجز في ظل تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاساته على تدني قياسي للجباية البترولية تم استنزاف رصيد صندوق ضبط الإيرادات بنهاية سنة 2017 أين تم ترصيده، وهو ما تسبب في ضغوط تمويلية على الخزينة العمومية مما يستوجب ضرورة البحث عن مصادر وآليات تمويلية أخرى، وعليه تم تمويل العجز الموالي من خلال احتياطات الصرف من النقد الأجنبي، وفي ظل هذه الوضعية وبهدف الحفاظ على حجم معين من احتياطات الصرف بعد استنزاف صندوق ضبط الإيرادات اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات والتدابير الحاسمة أو ما يعرف بالحلول المؤقتة بداية من ميزانية 2016 لتكريس مسار الضبط المالي بترشيد الإنفاق الحكومي وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات حيث انخفضت نفقات التسيير بنسبة 3,3% وانخفضت نفقات التجهيز والاستثمار العمومي بنسبة 16% عن طريق تجميد العديد من المشاريع العمومية إلى أجل غير مسمى مرتبط بتحسين الوضعية المالية للدولة في حين ذكر تقرير البنك المركزي الجزائري الصادر في سنة 2015 والمتعلق بالوضع الاقتصادي والمالي للبلاد أن البلاد أن الأمور المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي غير مطمئنة في ظل التبعية الشبه مطلقة لقطاع المحروقات مما جعل من الإجراءات والتدابير التقشفية غير فعالة باستثناء الارتفاع التدريجي المحسوس في الجباية العادية مما يستوجب على السلطات الجزائرية البحث حلول أخرى تتعلق بتشجيع الاستثمارات في ذات قيمة وتعبئة الموارد المالية المحلية خاصة في السوق المالي لتحقيق التنمية المستدامة وهو ما يعني التركيز على القطاعات الغير نفطية بدلا من اللجوء لسياسة خفض النفقات العمومية¹، وأمام هذا الوضع المالي الصعب وتواصل تحقيق العجز في رصيد الميزانية إلى غاية سنة 2021، وفي ظل غياب البدائل التمويلية الأخرى واستبعاد اللجوء إلى المديونية الخارجية لجأت الحكومة إلى الدين الداخلي من خلال إصدار سندات الخزينة سنة 2016 بهدف امتصاص جزء من أموال الاقتصاد الموازي وتمويل الاقتصاد والمقدرة بحسب صندوق النقد الدولي ما بين 40 و60 مليار دولار أمريكي حيث وضعت الحكومة ووضعت الحكومة 25 مليار دولار كهدف لها تسعى الوصول إليه وراء العملية التي ارتكزت على صيغتين من السندات بفوائد 5% لأجل 03 سنوات، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 7,5% لأجل خمس سنوات إلا أن هذا الهدف لم يتحقق كون العملية لم تلق إقبالا من السوق المحلية باستثناء بعض رجال الأعمال بسبب

¹ Boulila, Hadjer et Benbouziane, Mohamed. **Austerity in Time of Crisis: A Solution or a Dangerous Idea? Evidence from Algeria**, Etikonomi, 2018, vol 17, no 1, p 22.

ضعف نسب الفائدة مقارنة بالتضخم السنوي وعدم إعفاء عوائد هذه السندات من الضريبة مما يجعل من قيمتها الحقيقية دون جدوى.

وفي ظل عدم تحقيق الدين الداخلي لأهداف الحكومة في توفير السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني، لجأت الدولة إلى الإصدار النقدي لتغطية نفقاتها وهي في الحقيقة طريقة سهلة من أجل تمويل العجز الميزانياتي غير أن مخاطرها أكبر خاصة إذا لم تكن هناك رقابة دورية للكتلة النقدية حيث يقوم البنك المركزي بإصدار النقد وإقراضه للخزينة نقداً حيث يدرج ضمن الحساب الجاري للخزينة لدى البنك المركزي (بنك الجزائر) والذي يكون على المكشوف (A Découvert) حيث كان هدفه تمويل عجز الميزانية وتمويل الدين الداخلي لمدة 05 سنوات كأقصى تقدير لاستعادة الدولة لتوازنها المالية (2022-2017)، وهو ما تبلور من خلال نص المادة 45 مكرر من القانون 10/17 والتي مفادها قيام بنك الجزائر ابتداءً من دخول الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 05 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة العمومية سندات مالية تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص¹:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة

- تمويل الدين العمومي الداخلي

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

على أن تنفذ هذه الآلية التمويلية في إطار برنامج مرافق لسلسلة من الإصلاحات الهيكلية في الجانب الاقتصادي والمالي لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وتجنب الآثار السلبية للتمويل الغير تقليدي.

ومع نهاية سنة 2017 إلى غاية أكتوبر 2018 تم طبع حوالي 4005 مليار دينار دون مقابل من أجل تغطية النفقات المتزايدة أي ما يعادل 19% من الناتج الداخلي الخام، وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الدينار بحوالي 40% خلال هذه الفترة وارتفاع نسبة التضخم لتسجل حسب الديوان الوطني للإحصائيات مع نهاية 2018 حوالي 4.7%، وهي نسبة مشكوك في مصداقيتها كون القدرة الشرائية للمواطن تماوت بشكل كبير مما يدل على أن نسبة التضخم أكبر بكثير من ذلك حيث نرى أنه يتجاوز 10%².

ومع نهاية جانفي 2019 بلغ حجم التمويل الغير التقليدي الذي قامت به الخزينة حوالي 6556.2 مليار دج من بنك الجزائر خصص منه 2470 مليار دج، خصص لتمويل عجز الميزانية لسنتي 2017 و2018 وجزء من سنة 2019، بينما خصص الباقي لتسديد الدين العام، وتمويل مشاريع سكنات عدل بالإضافة إلى تمويل الصندوق الوطني للتقاعد، وبهدف تجنب الآثار السلبية للتمويل الغير تقليدي تبنت الدولة مجموعة الإصلاحات الهيكلية، الاقتصادية والمالية الرامية

¹ المادة 45 مكرر من القانون 10/17 والمتتم لقانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 12 أكتوبر 2017.

² بولعباس مختار، هيكل الإيرادات والنفقات العامة أثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2017، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2019، ص 100.

إلى استعادة توازن كل من الخزينة العمومية، الميزانية وتوازن ميزان المدفوعات خلال الفترة المعنية بالإصدار النقدي (أجل اقصاه 5 سنوات)¹، أهمها:

- عصرنة نظام الميزانية العامة لزيادة ترشيد وفعالية النفقات العمومية وتحسين طرق التقدير وهو ما تبلور من خلال صدور القانون العضوي 18-15 والمتعلق بقوانين المالية
- العمل على تعبئة الموارد العادية للميزانية واصلاح الجباية المحلية، وعصرنة النظام البنكي
- ترقية الصادرات خارج المحروقات وترشيد الواردات للحد من اختلالات ميزان المدفوعات
- العمل على تحقيق الرقمنة والتنويع الاقتصادي.

¹ أيت بن عمر إلهام، التمويل الغير تقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 03، المجلد العاشر، العدد الأول، 2021، ص 191.

المبحث الثالث: مفاهيم حول النموذج الامثل للدراسة (ARDL)

لا يمكن اختيار النموذج القياسي الأمثل للبحث بناء على الدراسات والبحوث السابقة المشابهة لموضوع البحث فقط لأن كل دراسة ولها خصائصها والمتمثلة أساسا في البيئة الاقتصادية موضوع الدراسة وطبيعة المتغيرات التابعة والمستقلة، ونوعية البيانات الاقتصادية هل هي بيانات مقطعية (panel data) أو سلاسل زمنية (time séries)، وكذلك حجم العينة ودرجة استقراريتها إلا أن يمكن للدراسات السابقة أن تعطي فكرة أولية عن نوعية المتغيرات المستخدمة في التحليل الكمي والنماذج الممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم العينة ودرجة سكون (استقرارية) المتغيرات محل الدراسة، وموضوع البحث إن كان متعلقا بدراسة الأثر أو السببية أو محددات متغيرات ما أو مجموعة من المتغيرات،... إلخ كون النماذج تختلف باختلاف موضوع وأهداف البحث مع مراعاة شروط تطبيق كل نموذج مع مراعاة شروط النظرية الاقتصادية والبيئة الاقتصادية لموضوع البحث للوصول إلى تفسير منطقي للإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات مع العلم أنه لا يوجد أي نموذج دقيق وبشكل مطلق 100% في تفسير أو التنبؤ بأي ظاهرة من الظواهر الاقتصادية لأن هذه الظواهر قد تخضع لمتغيرات أخرى خارج متغيرات الدراسة تؤثر فيها وقد تكون غير قابلة للقياس الكمي كتغير أذواق المستهلكين أو اتخاذ قرارات سياسية أو إدارية من السلطات العمومية،... إلخ. وبناء على ما سبق تم اعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL (Autoregressive Distributed Lag Model).

I- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL (Autoregressive Distributed Lag Model):

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL (Autoregressive Distributed Lag Model) المطورة من طرف كل من (peasaran 1997) و (Peasaran and Shin 1998) و (Peasaran and Al 2001) في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات وذلك نظرا لسهولة تطبيقها¹، كما يمكن استخدام هذه المنهجية في تقديرات على المدى القصير والبعيد في معادلة واحدة، وتتميز هذه المنهجية عن باقي المناهج القياسية الأخرى بإمكانية السماح للمتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة، كون النموذج عبارة عن دمج لنموذجين الأول نموذج الانحدار الذاتي (Autorsgressive Model) ونموذج فترات الإبطاء الموزع (Distributed lag Model) فمن خلال هذا الدمج تصبح السلسلة الزمنية دالة إبطاء لقيمها وقيم المتغيرات المفسرة الحالية وإبطائها (تخلفها) بفترة واحدة أو أكثر، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي كونها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقلة من نفس الدرجة ويمكن استعمالها إذا كانت المتغيرات:

¹ جلولي نسيم ومقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي "دراسة تطبيقية على برمجية Eviews V.10"، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 14 نوفمبر 2019.

- كلها مستقرة عند المستوى 0.

- كلها مستقرة عند الفرق الأول.

- بعضها مستقرة في المستوى وبعضها الآخر مستقر في الفرق الأول¹.

أي يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت متكاملة من الرتبة I(0) أو I(1)، شرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة I(2).

كما أنّ نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التباطؤ على عكس نموذج جوهانسن الذي لا يسمح بذلك²، ويستند إلى اختبارات التشخيص بشكل كبير، ويستخدم عموماً في تحديد طول فترات الإبطاء الموزعة معياري Akaike وSchwartz، بحيث يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بالاعتماد على القيمة التي تدني المعيارين³، أي قياس الجودة النسبية للنموذج الاحصائية لاختيار النموذج الأمثل وفق مبدأ التقدير الاحصائي (المفاضلة بين النماذج).

ويتم تقدير نموذج ARDL (p.q1.q2...qk) المتكون من المتغير التابع y والعدد K من المتغيرات المستقلة x1, x2, x3,.....xk وفقاً للصيغة العامة التالية⁴:

$$y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 x_{1t-1} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta x_{2t-1} + \dots + \Delta \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta x_{kt-1} + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 x_{1t-1} + \alpha_3 x_{2t-1} + \dots + \alpha_k x_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

yt: المتغير التابع.

c: الحد الثابت.

Δ: الفروق من الدرجة الأولى.

k: عدد المتغيرات المستقلة.

p: فترة إبطاء المتغير التابع y.

q1,q2,.....,qk: فترة المتغيرات المستقلة x1, x2, x3,.....xk.

β1,β2....βk: معاملات العلاقة قصيرة المدى.

α1, α2, αk: معاملات العلاقة طويلة المدى.

εt: حد الخطأ العشوائي.

II- خطوات تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL:

¹ Pesaran, M., Shin, Y. and Smith,R, **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**, **Journal of Applied Econometrics**, Vol.16, 2001, p 289-326.

² Mosayeb Pahlavani, Ed Wilson and Andrew C. Worthington, 2005, **Trade- GDP Nexus in Iran, ARDL MODEL**, **American Journal of Applied Sciences** 2(7), p 1159.

³ بن مصطفى ريم، أثر السياسات النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر "1990-2018"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2021، ص 180.

⁴ مداني حسبية، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2016، ص 323.

لتطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL نمر بالخطوات التالية¹:

- اختبار الاستقرار (سكون متغيرات الدراسة)

- اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود (Bounds Test)

- تقدير العلاقات القصيرة والطويلة الأجل

- الاختبارات التشخيصية للنموذج.

II-1 تحليل استقرارية السلاسل الزمنية:

يعد الاجراء الأولي في تقدير وقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في اطار السلاسل الزمنية طويلة الأجل ، هو التأكد من سكون السلسلة الزمنية (Stationary time series)، وتعتبر الاستقرارية شرطا أساسيا في دراسة علاقة التكامل المتزامن بهدف عدم الوقوع في فخ الانحدار الزائف (Regression Spurious) الذي يظهر في حال عدم سكون السلسلة الزمنية (السلاسل الزمنية الغير مستقرة)، والذي يقودنا إلى الحصول على نتائج مضللة، ويعكس اختبار الاستقرار مدى إمكانية وجود ظاهرة الانحراف الزائف في النماذج القياسية من عدمه، المتأتية من وجود جذر الوحدة (Unit root) في بيانات متغيرات الدراسة ويتم معالجة السلاسل الزمنية وجعلها مستقرة من خلال الفرق الأول والفرق الثاني، وبالتالي التخلص من الانحراف الزائف في السلاسل الزمنية، ويقصد بالسلسلة الزمنية المستقرة أو الساكنة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية نسبيا ومعنى ذلك ان السلسلة الزمنية لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان².

ومن هذا المنطلق تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا اتصفت بالخصائص الإحصائية على النحو الآتي³:

- الوسط الحسابي للقيم المدروسة يكون ثابتا عبر الزمن، أي:

$$(E[Y_t] = \mu)$$

- التباين للقيم المدروسة يكون ثابتا عبر الزمن، أي:

$$Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

- قيمة التباين بين مدتين (التباين المشترك بين الزمن) يجب تكون معتمدة على الفجوة الزمنية بينهما وليس على

القيمة الفعلية للزمن، ويحسب التباين وفق الصيغة التالية:

$$cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

¹ بن مريم محمد، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 20، جوان 2018، ص 62.

² شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص 200.

³ Gujarati, Damodar.N and Dawn C.Porter, **Basic Econometrics**, 5thEdition, U.S.A: McGraw – Hill, 2009, P 483.

وهناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا أن أكثرها شيوعاً وأهمية عند الباحثين وعلى مستوى واسع اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller test, 1979) واختبار فيليبس بيرون (Philips-Perron, 1988).

1-1-II اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey Fuller) ADF:

يتطلب القيام باختبار (ADF) للتأكد من إمكانية استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة من عدمه، ثلاث معادلات، أو نماذج مختلفة كل نموذج عبارة عن مسار انحدار ذاتي ولكن من درجة p أكبر من الواحد، ويطبق اختبار ديكي فولر (ADF) بنفس طريقة (DF) وهذا بعد تحديد درجة التأخير p ، وهنا يتم اختبار معنوية المعامل p ، والثابت c و b ، وتستخدم الفجوات الزمنية لإخفاء مشكلة الارتباط الذاتي حيث يتم تقدير النماذج الثلاث بطريقة المربعات الصغرى¹:

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_j^P \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_j^P \phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_j^P \phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

$(p = \phi - 1)$ ، P درجة التأخير أو التباطؤ أو التخلف.

ε_t : حد الخطأ العشوائي (متوسط معدوم، وتباين ثابت).

ويتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_1 : \phi_j - 1 < 0$$

$$H_0 : \phi_j - 1 = 0$$

قام كل من ديكي- فولر عام 1981 بتطوير اختبار جذر الوحدة أطلق عليه فيما بعد باسم اختبار ديكي فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة (فجوات زمنية) للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، ما يجعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي- فولر البسيط، ويمكن توضيح اختبار ديكي- فولر الموسع من خلال المعادلة التالية²:

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^n \theta_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

وفقاً للمعادلات أعلاه يتم حساب القيمة المقدرة من قبل ديكي فولر (ADF) واستخراج جدول للقيم الحرجة ومقارنتها مع القيمة المحسوبة عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%)³، فإذا كانت القيم المحسوبة أكبر أو تساوي القيم

¹ Dickey and Fuller, likelihood ration statistics for autoregressive series with a unit root, Econometrica, 1981, P 1057-1072.

² Gujarati, Damodar.N, Op.Cit., P 759.

³ Wooldridge, Jeffrey M, Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, USA: United States of America, 2013, P 349.

الجدولية فهذا يعني عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) والسلسلة البيانية تكون مستقرة، أما إذا كانت القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية فهذا يعني أن السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة تتضمن جذر الوحدة، أي السلسلة الزمنية غير مستقرة.

II-1-2 اختبار فيليبس- بيرون (Phillips-Perron):

هو اختبار إحصائي يهدف إلى معرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية ثابتة، أي ما إذا كانت خصائصها الإحصائية كالتوقع، التباين، الارتباط التلقائي،... إلخ تختلف أم لا مع مرور الزمن، كما يعد اختبار (PP) ذو إمكانية اختبارية إحصائية أدق من (ADF) خصوصاً عندما يكون حجم العينة صغيرة، ويعتمد اختبار (PP) على طريقة إحصائية غير معلمية في تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة¹، والجدير بالذكر أن اختبار (PP) يملك نفس توزيع اختبار (ADF) والفرضيات (فرضية العدم والفرضية البديلة) نفسها، ويمر اختبار فيليبس- بيرون (Phillips-Perron) بأربعة مراحل كالتالي:

- ❖ تقدير النماذج الثلاث القاعدية لاختبار ديكي فولار (Dickey Fuller) بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS (Ordinary least squares) مع حساب الاحصائيات المرفقة.
- ❖ تحديد التباين القصير المدى: مع العلم أن e_t تمثل البواقي.

$$\delta^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 = 1e_t^2$$

- ❖ تقدير المعامل المصحح (δ^2) التباين الطويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة بحيث:

$$\delta_i^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^L 1 + \left(\frac{i}{L+1}\right) \frac{L}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

- ❖ تقدير التباين على المدى الطويل، يجب تحديد فترات الإبطاء (التأخيرات) L ويتم تقديره من خلال المشاهدات n .

$$L = 4 \left(\frac{T}{100} \right) \frac{2}{9}$$

ويتم حساب pp من خلال المعادلة التالية:

$$t\phi = \sqrt{K} X \frac{(\phi - 1)}{\delta\phi} + \frac{n(K-1)}{\sqrt{K}} \delta\phi$$

مع:

$$K = \frac{\sigma^2}{S_f^2}$$

¹ Kozhan, R. **Financial Econometrics-with views**, Roman Kozhan & Publishing. 2010, P 74.

(k=1) في الحالة التقاربية (asymptotic) عندما تكون (e_t) تشويشا أبيض، هذه الاحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون (MacKinnon)¹.

II-2 إجراء اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك):

يعد هذا الاختبار أحد الاساليب المستخدمة في معالجة عدم استقرارية السلاسل الزمنية بهدف البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية ضمن إطار احصائي في الأجل الطويل، على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير، فالتكامل المشترك ينظر الى هذه العلاقات التوازنية حتى وان احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم مستقراً²، علماً أن هناك سلاسل زمنية تتسم بالتغير المستقر عبر الفترات الزمنية على الرغم من كونها تتصف بالتذبذب العشوائي بشكل منفرد وهو ما يبين أهمية تحليل التكامل المشترك في دراسة العلاقات الاقتصادية في المدى الطويل³.

ويستلزم التكامل المتزامن أنه إذا كان لدينا متغيرين ($y_t = x_t$) متكاملين من الدرجة الأولى أي ساكنين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى، فنقول أن ($y_t = x_t$) متكاملين تزامنياً إذا كانت هناك معادلة خطية ووحيدة من الشكل⁴:

$$X=A+By_t+Z_t.....(1)$$

حيث:

A,B: أعداد حقيقية.

Z_t: متغير مستقر بمتوسط معدوم (تشويش أبيض).

فإذا كانت المعادلة (1) تمثل علاقة توازنية في الاقتصاد، فإن المتغير (Z_t) يسمح بقياس الفرق بين المتغير X وقيمته التوازنية في الزمن (t)، أما إذا كانت قيمة (Z_t) لا تشكل تشويش أبيض فإن المتغيرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة، وتوجد عدة اختبارات للكشف عن علاقة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية نذكر منها:

¹ شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 212.

² عثمان الهادي وآخرون، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر "أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، 2015، ص 65.

³ علي عبد الزهرة، حسن عبد اللطيف شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 34، العدد التاسع، 2013، ص 188.

⁴ مزارشي فييحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2017-2018، ص 370.

✓ اختبار أنجل وقرانجر 1987 (Granger and engel):

يعتبر تحليل التكامل المشترك بطريقة (أنجل و غرانجر Granger and engel) من أهم الأساليب والمناهج الجديدة في الاقتصاد القياسي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية¹ حيث اقترح كل من (أنجل و غرانجر Granger and engel) من عام 1987 أسلوب لاختبار التكامل المتزامن. ويرتكز على مرحلتين أساسيتين وهما²:

المرحلة الأولى اختبار درجة تكامل المتغيرين، وهنا يتمثل الشرط الأساسي للتكامل في أن السلسلتين الزمنية يجب أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فهذا يعني أن السلسلتين لا تحققان خاصية التكامل المشترك.

أما المرحلة الثانية فهي تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى أي:

$$X = \alpha + \beta y_t + \mu_t$$

ومن أجل القبول بوجود علاقة تكامل مشترك ينبغي أن تكون سلسلة بواقي التقدير مستقرة.

✓ منهجية جوهانسون- جليسيوس (Juliusius -Johancen):

يعتبر هذا الاختبار أحسن من اختبار (أنجل و غرانجر)، نظرا لكونه يتناسب مع العينات والبيانات الصغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، كما أن هذا الإختبار يكشف عما إذا كان هناك تكامل مشترك نوعي، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل فريد (نوعي)، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تبقى عرضة للشك والتساؤل³، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يقترح جوهانسون لتقدير عدد متجهات التكامل المشترك ويهدف التأكيد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات استخدام اختبارين إحصائيين مبنين على دالة الإمكانيات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما:

▪ اختبار الأثر (λ_{trace}) Trace test:

هو عبارة عن اختبار احصائي يستخدم للتحقق من وجود علاقات طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية المتقاربة لتقدير ما إذا كانت هذه العلاقة ثابتة على المدى الطويل بين المتغيرات، وحتى القصيرة الأجل. ويعرف اختبار الأثر رياضيا بالعلاقة التالية:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^K \text{Log}(\lambda_i)$$

¹ Régis bourbonnais, *exercices pédagogiques d'économétrie*, 2em édition, economica, Paris, 2012, P 164.

² Engel R.F and granger c.w.j, *cointegration and error correction: Representation, Estimation and testing*, Econometrica, vol 55, 1987, PP 251-276.

³ مصطفى رجب البلعزي، سالم عطية بن سليم، العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1981-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 12، ديسمبر 2018، ص 46.

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r ، بحيث $(r = 0,1,2)$.

■ اختبار القيم المميزة العظمى (λ_{\max}) Maximum eigenvalues test:

هو اختبار احصائي يستخدم في تأكيد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة على المدى الطويل. ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى رياضيا بالعلاقة التالية:

$$\lambda_{\max} = -T \text{Log}(1 - \lambda_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = $r + 1$.

3-II اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج (ARDL):

لليقيام باختبارات التكامل المشترك الكلاسيكية كاختبار، (Johansen.1987)، (Engel and Granger.1987) (Johansen and Juselies.1990)، يجب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$ ، لذلك ظهرت منهجية ARDL (Lag Distributed Autoregressive) التي لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة بحيث تقوم على اختبار العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، والتي تعرف تحت مسمى طريقة اختبار الحدود (bounds testing approach) أو منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)³، وهي منهجية حديثة قام بتطويرها كل من (Peasaran.1997)، (Peasaran and Shin.1998)، (Peasaran and Al. 2001)⁴، وتتميز عن باقي اختبارات التكامل المشترك السالفة الذكر بإمكانية تطبيقها سواء كانت المتغيرات مستقرة عند مستوى $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو مزيج بينهما⁵، ويكمن تلخيص أهم ما يميز اختبار الحدود للتكامل المشترك في إطار منهجية أو نموذج (ARDL) عن اختبارات التكامل المشترك الأخرى فيما يلي⁶:

¹ خالد بن حمد عبد الله القدير، اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العلوم الإدارية، المجلد 17، العدد الثاني، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 198.

² بن مريم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

³ طالب سومية شاهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، 2016-2017، ص 164.

⁴ M.Hashem Pearasan, Yongcheol Shin and Richard J. Smith; **bounds testing Approaches to the analysis of level relationships**, Journal of Applied Econometrics, volume 16, Issue 3, May/June 2001, pp 289-326.

⁵ Hatice Pehlivan JENKINS and salih Turan Katircioglu, **the bounds test Approach for cointegration and causality between Financial development**, International Trad and Economie Growth: The case of Cyprus, Journal of applied Econometrics, Routledge, volume 42, Issue 13, 2010, P 1705.

⁶ عائشة سلمة كيجلي، التقييم الاقتصادي للأثار والسياسات البيئية "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 126.

- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت متكاملة من الرتبة $I(0)$ أو $I(1)$ شرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة $I(2)$.

- يمكن تطبيقه على العينات صغيرة الحجم التي تتراوح بين (30-80) مشاهدة.

- يطبق إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء (الفجوات الزمنية) للحصول على عملية توليد البيانات، وهو بقدر عدد $(p+1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث:

- p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم

- k هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة.

ويتم اختيار النموذج الأفضل بناء على معايير إحصائية مختلفة مثل: (AIC, SIC, HQC).

- يمكن من تحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من خلال التمييز بين المتغير التابع والمتغيرات المفردة (المستقلة)، وحل بذلك مشكلة النمو الداخلي والارتباط الذاتي الذي كانت تعاني منه النماذج التقليدية للتكامل المشترك، كما يمكن فصل تأثيرات الأجل الطويل والقصير ضمن نفس المعادلة.

- يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأجل القصير والطويل، وهذه المعلومات المقدره جيدة وغير متحيزة وأكثر دقة.

ولاستخدام منهجية (ARDL) نتبع الخطوات التالية¹:

- التأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة صفر أو الدرجة الأولى ما عدا الدرجة الثاني $I(2)$.

- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد و هو نموذج خاص من نموذج (ARDL).

- تحديد فترة الإبطاء المناسبة في الخطوة الثانية ويستحسن أن تكون درجة الإبطاء قليلة نسبيا.

- التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج.

- التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج.

- تكوين اختبار الحدود (bounds test) لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل.

- إذا كانت النتائج إيجابية، أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل يتم فصل نموذج تصحيح الخطأ ECM العادي

(cointegration and error correction) لمعرفة ديناميكية المدى القصير بين المتغيرات.

- استعمال النتائج السابقة لقياس الآثار القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات.

نتيجة لمشاكل اختبارات التكامل المشترك الكلاسيكية، أصبح منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) شائع الاستخدام في الفترة الأخيرة، ويمكن التعبير عن الصيغة العامة لنموذج

¹ مزارشي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 376.

مكوّن من متغير تابع y وعدد k من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, x_3, \dots, x_k$ يكتب النموذج $ARDL(p, q_1, q_2, \dots, q_k)$ بالشكل التالي¹:

$$\Delta y_t = c + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 x_{1t-1} + \alpha_3 x_{2t-1} + \dots + \alpha_k \Delta x_{kt-1} + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta x_{1t-1} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta x_{2t-1} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta x_{kt-1} + t\varepsilon$$

حيث أن:

C: الحد الثابت.

Δ : الفروق من الدرجة الأولى.

K: عدد المتغيرات المستقلة.

P: فترة أبطاء المتغير التابع y .

q_1, q_2, \dots, q_k : فترة المتغيرات المستقلة x_1, x_2, \dots, x_k على الترتيب.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة المدى.

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة المدى.

ε_t : حد الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض)

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك حسب هذه المنهجية من خلال نفي فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة،

حيث²:

- فرضية العدم: $H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = 0$ ، أي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (تساوي معاملات النموذج للأجل الطويل).

- فرضية البديلة: $H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0$ ، أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل).

¹ عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سبق ذكره، ص 187.

² عائشة سلمة كيجلي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر المشاريع العمومية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر الفترة
(1986-2022)

I- متغيرات ونماذج الدراسة:

لدراسة أثر المشاريع العمومية على متغيرات الاقتصاد الكلي تم الاعتماد على الخطوات التالية:

I-I متغيرات الدراسة ومصادرها:

من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البحث استخدمنا النماذج والأساليب الإحصائية والقياسية، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات، والتي تمكنا من بناء نماذج تفسيرية للعلاقة بين المشاريع العمومية ومتغيرات الاقتصاد الكلي، والمتمثلة بالأساس في مربع كالدور (النمو، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات) كمتغيرات تابعة، إضافة إلى بعض المتغيرات المفسرة ذات العلاقة والتي تتماشى وخصوصيات الاقتصاد الجزائري كتطور أسعار البيترول، الدين الخارجي، معدل الانفتاح الاقتصادي، سعر الصرف... إلخ، أما بالنسبة للمتغير المستقل (المشاريع العمومية) فإنه ولعدم توفر المعطيات الخاصة بهذا المتغير، كما أن قوانين ضبط الميزانية غير متاحة لجميع سنوات الدراسة باستثناء بعض السنوات في الفترة الأخيرة وبمعدل (-3 سنوات لكل قانون) فإننا اعتمدنا على تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي من خلال قوانين المالية السنوية كبديل لهذا المتغير نظرا لضآلة الفرق بينهما، وكذلك لكون قوانين المالية السنوية تبين وتحدد التوجهات والسياسات الإستثمارية للحكومة، والجدول التالي يوضح لنا المتغيرات المعتمدة في نماذج البحث:

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

الجدول (3-8): المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادرها.

النموذج الأول			
أثر المشاريع العمومية على النمو الاقتصادي			
الصفة	المتغيرات	الرمز	مصدر البيانات
تابع	الناتج المحلي الاجمالي	GDP	بيانات البنك الدولي
مستقل	نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مئوية من حجم الدخل الاجمالي	INVPGDP	قوانين المالية السنوية، وبيانات البنك الدولي
مستقل	الانفتاح التجاري مئوية من إجمالي الدخل المحلي	OUVC	بيانات البنك الدولي
مستقل	إجمالي تكوين رأس المال مئوية من إجمالي الدخل المحلي	FBC	بيانات البنك الدولي
مستقل	المعروض النقدي مئوية من إجمالي الناتج المحلي	M	بيانات البنك الدولي
النموذج الثاني			
أثر المشاريع العمومية على البطالة			
الصفة	المتغيرات	الرمز	مصدر البيانات
تابع	معدل البطالة	TCHO	الديوان الوطني للإحصائيات
مستقل	نفقات التجهيز والاستثمار العمومي	INVP	قوانين المالية السنوية
مستقل	رصيد الدين الخارجي مئوية من إجمالي الدخل المحلي	DET	بيانات البنك الدولي
مستقل	أسعار النفط	OP	بيانات البنك الدولي
النموذج الثالث			
أثر المشاريع العمومية على التضخم			
الصفة	المتغيرات	الرمز	مصدر البيانات
تابع	معدل التضخم	INF	بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات
مستقل	معدل نمو نفقات التجهيز والاستثمار العمومي	INVPC	قوانين المالية السنوية
مستقل	المعروض النقدي مئوية من إجمالي الناتج المحلي	M	بيانات البنك الدولي
مستقل	معدل الفائدة على الودائع	I	بيانات البنك الدولي
النموذج الرابع			
أثر المشاريع العمومية على ميزان المدفوعات			
الصفة	المتغيرات	الرمز	مصدر البيانات
تابع	ميزان المدفوعات	BD	بيانات البنك الدولي، بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات
مستقل	نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مئوية من حجم الدخل الاجمالي	INVPGDP	قوانين المالية السنوية، وبيانات البنك الدولي
مستقل	الانفتاح التجاري مئوية من إجمالي الدخل المحلي	OUVC	بيانات البنك الدولي
مستقل	رصيد الدين الخارجي مئوية من إجمالي الدخل المحلي	DET	بيانات البنك الدولي
مستقل	معدل سعر الصرف الحقيقي لسنة الأساس 2010	TCHN	بيانات البنك الدولي

المصدر: من اعداد الطالب.

2-I صياغة نماذج الدراسة:

يمكن صياغة نماذج الدراسة في صيغتها الرياضية على الشكل التالي:

النموذج الأول:

$$GDP = f(INVPGDP, OUVC, FBC, M) \dots \dots \dots (1)$$

النموذج الثاني:

$$TCHO = f(INVP, DET, OP) \dots \dots \dots (2)$$

النموذج الثالث:

$$INF = f(INVPC, M, I) \dots \dots \dots (3)$$

النموذج الرابع:

$$BD = f(INVPGDP, OUVC, DET, TCHN) \dots \dots \dots (4)$$

وبالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، فإنه تم صياغة نماذج (ARDL) للتكامل المشترك لدراستنا على النحو التالي:

النموذج الأول:

$$\begin{aligned} GDP = & B_0 + B_1GDP_{t-1} + B_2INVPGDP_{t-1} + B_3OUVC_{t-1} + B_4FBC_{t-1} + B_5M_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta GDP_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_2 \Delta INVPGDP_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta OUVC_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta FBC_{t-p} \\ & + \sum_{i=1}^p y_5 \Delta M_{t-p} + \varepsilon_i \dots \dots \dots (1) \end{aligned}$$

حيث أن:

GDP : الناتج المحلي الاجمالي.

$INVPGDP$: نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مئوية من حجم الدخل الاجمالي

$OUVC$: الانفتاح التجاري مئوية من إجمالي الدخل المحلي.

FBC : إجمالي تكوين رأس المال مئوية من إجمالي الدخل المحلي

M : المعروض النقدي مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

$(B_1, B_2, B_3, B_4, B_5)$ معاملات تقيس العلاقة طويلة الأجل.

$(y_1, y_2, y_3, y_4, y_5)$ معاملات تقيس حركية المدى القصير للنموذج.

Δ : الفرق الأول.

ε : حد الخطأ.

النموذج الثاني:

$$TCHO = B_0 + B_1TCHO_{t-1} + B_2INVP_{t-1} + B_3DET_{t-1} + B_4OP_{t-1} + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta TCHO_{t-p}$$

$$+ \sum_{i=1}^p y_2 \Delta INVP_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta DET_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta OP_{t-p}$$

$$+ \varepsilon_i \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

TCHO: معدل البطالة.

INVP: نفقات التجهيز والاستثمار العمومي.

DET: رصيد الدين الخارجي مئوية من إجمالي الدخل المحلي.

OP: أسعار النفط.

(B_1, B_2, B_3, B_4, B_5) معاملات تقيس العلاقة طويلة الأجل.

(y_1, y_2, y_3, y_4, y_5) معاملات تقيس حركة المدى القصير للنموذج.

Δ : الفرق الأول.

ε : حد الخطأ.

النموذج الثالث:

$$INF = B_0 + B_1INF_{t-1} + B_2INVPC_{t-1} + B_3M_{t-1} + B_4I_{t-1} + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta INF_{t-p}$$

$$+ \sum_{i=1}^p y_2 \Delta INVPC_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta M_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta I_{t-p}$$

$$+ \varepsilon_i \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

INF: معدل التضخم.

INVPC: معدل نمو التجهيز والاستثمار العمومي.

M: المعروض النقدي من إجمالي الدخل المحلي.

I: معدل الفائدة على الودائع.

(B_1, B_2, B_3, B_4, B_5) معاملات تقيس العلاقة طويلة الأجل.

(y_1, y_2, y_3, y_4, y_5) معاملات تقيس حركة المدى القصير للنموذج.

Δ : الفرق الأول.

ε : حد الخطأ.

النموذج الرابع:

$$\begin{aligned}
 BD = & B_0 + B_1BD_{t-1} + B_2INVP_{t-1} + B_3OUVC_{t-1} + B_4DET_{t-1} + B_5TCHN_{t-1} \\
 & + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta BD_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_2 \Delta INVP_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta OUVC_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta DET_{t-p} \\
 & + \sum_{i=1}^p y_5 \Delta TCHN_{t-p} + \varepsilon_i \dots \dots \dots (4)
 \end{aligned}$$

حيث أن:

BD: ميزان المدفوعات.

INVGDP: نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مئوية من حجم الدخل الاجمالي.

OUNC: الانفتاح التجاري مئوية من إجمالي الدخل المحلي.

DET: رصيد الدين الخارجي مئوية من إجمالي الدخل المحلي.

TCHN: معدل سعر الصرف الحقيقي لسنة الأساس 2010.

(*B*₁, *B*₂, *B*₃, *B*₄, *B*₅) معاملات تقيس العلاقة طويلة الأجل.

(*y*₁, *y*₂, *y*₃, *y*₄, *y*₅) معاملات تقيس حركة المدى القصير للنموذج.

Δ : الفرق الأول.

ε : حد الخطأ.

II - دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة:

اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test) هو اختبار للسكون أو عدم سكون السلاسل الزمنية¹ (مستقرة أو غير مستقرة)، فاستقرار السلاسل الزمنية يعد شرط أساسي من بين شروط التكامل المشترك، حيث تعتبر اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها²، فإذا كانت بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة أو مستقرة من الرتبة الثانية I(2) عندها يصبح من غير الممكن تقدير نموذج (ARDL)، وحتى يتحقق شرط تقدير هذا النموذج يجب أن يكون المتغير التابع مستقر من الرتبة الأولى I(1) في حين بقية المتغيرات المستقلة أو المفردة تكون مستقرة من الرتبة I(0) أو I(1) أو مزيج بينهما أي I(0) و I(1).

كما يعد اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) واختبار فيليب- بيرون (PP) أهم اختبارين للتأكد من وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية بحيث تكون الفرضية الصفرية في كلا الاختبارين هي احتواء للسلسلة الزمنية على جذر الوحدة

¹ دامودار جوجراتي (Demoder N. Gudjratric)، ترجمة ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي الجزء الثاني، دار المريخ للنشر والتوزيع والترجمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 1046.

² بدر الدين طالي، إبراهيم برقوقي، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) للفجوات الزمنية خلال الفترة (1980-2014)، مجلة العلوم التجارية، المجلد 15، العدد الثاني، 2016، ص 13.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

حيث تعني أنه غير مستقر، ويتم الحكم على الفرضية بالرفض أو القبول من خلال مقارنتها مع القيم الحرجة الموافقة لها أو ملاحظة القيم الاحتمالية إذا كانت أقل من (0,05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أو (PP) أكبر من القيمة الجدولية لها، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة، وتكون النتيجة هي استقرار السلسلة الزمنية للمتغير المدروس¹.

II-1 دراسة استقرارية متغيرات النموذج الأول من الدراسة:

بالاستعانة ببرنامج Eviews 13 أجرينا اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) واختبار فيليب- بيرون (PP) على السلاسل الزمنية للنموذج الأول من دراستنا، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول (3-9): نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات النموذج الأول

النتيجة (متكامل من الرتبة)	اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
	t-Statistic	Prob.*	Test critical values 5%	t-Statistic	Prob.*	Test critical values 5%	
I(1)	-5.158872	0.0002	-2.948404	-5.154299	0.0002	-2.948404	GDP
I(1)	-12.46760	0.0000	-2.948404	-6.099163	0.0000	-2.951125	INVPGDP
I(1)	-5.154413	0.0002	-2.948404	-5.194433	0.0001	-2.948404	OUVC
I(1)	-5.239478	0.0001	-2.948404	-5.251841	0.0001	-2.948404	FBC
I(1)	-4.744326	0.0005	-2.948404	-4.797365	0.0004	-2.948404	M

*Prob.: تعبر عن القيمة الاحتمالية (P-value).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13 انظر الملحق (6)

بناء على النتائج في الملحق رقم (6) ومن خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، وعند مقارنتنا لـ $t_{\phi I}$ المحسوبة بالجدولية t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، يتبين لنا بأن السلاسل GDP، INVPGDP، OUVC، M، FBC غير مستقرة عند المستوى لأن الاحتمالات أكبر من 5%، في حين أن السلاسل D(GDP)، D(INVPGDP)، D(OUVC)، D(FBC)، D(M) مستقرة لأن الاحتمالات أقل من 5%، وذلك في كلتا الاختبارين ADF و PP، ومنه نستنتج أن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فإن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الأول من الدراسة هي متكاملة من الرتبة I(1).

II-2 دراسة استقرارية متغيرات النموذج الثاني من الدراسة:

نتائج اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) وفيليب- بيرون (PP) على السلاسل الزمنية للنموذج الثاني من دراستنا مبينة في الجدول التالي:

¹ Régis bourbonnais, *Econometrie: cours et exercices corrigés*, 9eme éditions, duodi, paris, France , 2015, p 245.

الجدول (3-10): نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات النموذج الثاني

النتيجة (متكامل من الرتبة)	اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
	t-Statistic	Prob.*	Test critical values 5%	t-Statistic	Prob.*	Test critical values 5%	
I(1)	-5.386288	0.0001	-2.948404	-5.365896	0.0001	-2.948404	TCHO
I(1)	-7.677748	0.0000	-2.948404	-7.424558	0.0000	-2.951125	INVP
I(1)	-4.666239	0.0006	-2.948404	-4.668585	0.0006	-2.948404	DET
I(1)	-5.011409	0.0002	-2.948404	-5.110960	0.0002	-2.948404	OP

*Prob.: تعبر عن القيمة الاحتمالية (P-value).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13 انظر الملحق (6)

بناء على النتائج في الملحق رقم (6) ومن خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، وعند مقارنة $t_{\phi I}$ المحسوبة بالجدولية t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، يتبين لنا بأن السلاسل TCHO، INVP، DET، OP غير مستقرة عند المستوى لأن الاحتمالات أكبر من 5%، في حين أن السلاسل D(TCHO)، D(INVP)، D(DET)، D(OP) مستقرة لأن الاحتمالات أقل من 5%، وذلك في كلتا الاختبارين ADF و PP، ومنه نستنتج أن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فإن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الثاني من الدراسة هي متكاملة من الرتبة I(1).

II-3 دراسة استقرارية متغيرات النموذج الثالث من الدراسة:

نتائج اختباري ديكي- فولر المطور (ADF) و فيليب- بيرون (PP) على السلاسل الزمنية للنموذج الثالث من دراستنا موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (3-11): نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات النموذج الثالث

النتيجة (متكامل من الرتبة)	اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
	t-Statistic	Prob.*	Test critical values 5%	t-Statistic	Prob.*	Test critical values 5%	
I(1)	-5.070465	0.0002	-2.948404	-5.070465	0.0002	-2.948404	INF
I(1)	-6.550649	0.0000	-2.948404	-6.536172	0.0000	-2.951125	INVPC
I(1)	-4.744326	0.0005	-2.948404	-4.797365	0.0004	-2.948404	M
I(1)	-3.840206	0.0059	-2.948404	-6.610977	0.0000	-2.948404	I

*Prob.: تعبر عن القيمة الاحتمالية (P-value).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13 انظر الملحق (6)

بناء على النتائج في الملحق رقم (6) ومن خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، وعند مقارنة $t_{\phi I}$ المحسوبة بالجدولية t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، يتبين لنا بأن السلاسل INF، M، I غير مستقرة عند المستوى لأن الاحتمالات أكبر من 5%، في حين أن السلاسل D(INF)، D(M)، D(I) مستقرة لأن الاحتمالات أقل

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

من 5%، وذلك في كلتا الاختبارين ADF و PP، ومنه نستنتج أن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، ومنه فإن هذه السلاسل الزمنية الثلاثة لمتغيرات النموذج الثالث من الدراسة هي متكاملة من الرتبة I(1)، ماعدا السلسلة INVPC والتي جاء احتمالها أقل من 5% والتالي فهي مستقرة عند المستوى أي في الرتبة I(0).

4-II دراسة استقرارية متغيرات النموذج الرابع من الدراسة:

نتائج اختباري ديكي- فولر المطور (ADF) وفيليب- بيرون (PP) على السلاسل الزمنية للنموذج الرابع من دراستنا مبينة في الجدول التالي:

الجدول (3-12): نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات النموذج الرابع

النتيجة (متكامل من الرتبة)	اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
	t-Statistic	Prob.*	Test critical values 5%	t-Statistic	Prob.*	Test critical values 5%	
I(1)	-5.213696	0.0001	-2.948404	-5.211801	0.0001	-2.948404	BD
I(1)	-12.46760	0.0000	-2.948404	-6.099163	0.0000	-2.951125	INVPGDP
I(1)	-5.154413	0.0002	-2.948404	-5.194433	0.0001	-2.948404	OUCV
I(1)	-4.666239	0.0006	-2.948404	-4.668585	0.0006	-2.948404	DET
I(1)	535615.3-	1270.0	-2.948404	801605.3-	660.00	51125-2.9	TCHN

*Prob.: تعبر عن القيمة الاحتمالية (P-value).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13 انظر الملحق (6)

بناء على النتائج في الملحق رقم (6) ومن خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، وعند مقارنة $t_{\phi I}$ المحسوبة بالجدولية t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، يتبين لنا بأن السلاسل BD، INVPGDP، OUCV، DET، TCHN غير مستقرة عند المستوى لأن الاحتمالات أكبر من 5%، في حين أن السلاسل D(BD)، D(INVPGDP)، D(OUCV)، D(DET)، D(TCHN) مستقرة لأن الاحتمالات أقل من 5%، وذلك في كلتا الاختبارين ADF و PP، ومنه نستنتج أن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فإن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الرابع من الدراسة هي متكاملة من الرتبة I(1).

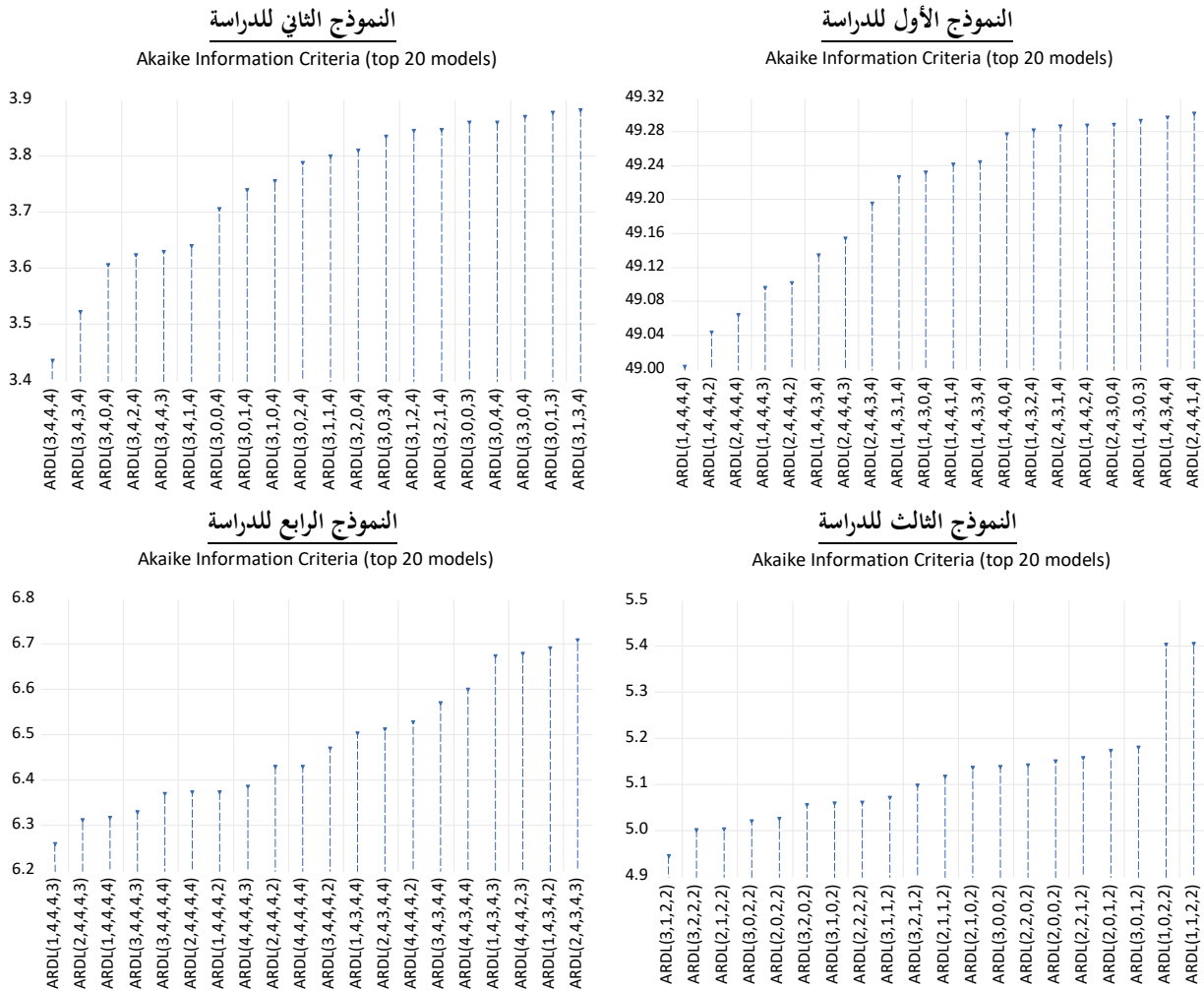
يتضح لنا من خلال ما سبق أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات التابعة ضمن النماذج الأربعة في دراستنا هي غير ساكنة ومستقرة في الرتبة الأولى وهي I(1)، ونفس الشيء بالنسبة لبقية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمفسرة بنماذج الدراسة حيث أنها كلها مستقرة في الرتبة الأولى I(1) ما عدا متغير واحد وهو معدل نمو نفقات التجهيز والاستثمار العمومي INVPC الذي هو مستقر في الرتبة I(0)، ولا وجود لأي متغيرات مستقرة في الرتبة الثانية I(2)، وهذا يعتبر شرط أساسي يجب توفره لتقدير الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

III- تحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى واختبار الحدود لنماذج الدراسة:

III-1 فترات الإبطاء الزمني المثلى لنماذج الدراسة:

بعد التحقق من نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)، فإن المرحلة الموالية تعتبر جد مهمة وتتمثل في تحديد فترة الإبطاء المثلى، وهي تسبق مرحلة اختبار الحدود (bounds test)، ولتوضيح درجات الإبطاء الزمنية المثلى لنماذج دراستنا اعتمدنا على معيار أكايك (AIC) (Akaike info critetion)، والذي يعبر عن الجودة النسبية للنموذج الاحصائية للبيانات.

الشكل (3-21): مخرجات أفضل عدد الحدود التباطؤ المثلى في المتغيرات المدرجة في نماذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

تشير نتائج هذا الاختبار والموضحة في الشكل أعلاه الى أنه وبعد تقدير أفضل عشرين (20) نموذجاً، كان طول التأخير الامثل لكل نموذج من نماذج دراستنا على النحو التالي: النموذج الأول للدراسة (1,4,4,4,4)، النموذج الثاني للدراسة (3,4,4,4)، النموذج الثالث للدراسة (3,1,2,2)، النموذج الرابع للدراسة (1,4,4,4,3)، وتمثل هذه القيم قيمة التأخير المثلى لكل متغير من المتغيرات المعتمدة في النماذج الأربعة للدراسة.

2-III اختبار الحدود لنموذج ARDL (bounds test):

بعد تحديد درجات الابطاء الزمنية المثلى لنماذج الدراسة، يأتي الدور على التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل وذلك باستخدام اختبار الحدود (bounds test)، حيث أنه لغرض التأكد من وجود هذه العلاقة بين المتغيرات بالنماذج محل الدراسة يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النماذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي¹ :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النماذج:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

والمجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات نماذج الدراسة.

¹ خلاصي عبد الاله، باركة محمد الزين، تحليل وقياس العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة 1990-2018، مجلة الباحث بجامعة ورقلة، المجلد 19، العدد الأول، 2019، ص 271.

جدول (3-13): نتائج اختبار الحدود (bounds test)

النتيجة	F المحسوبة		البيان
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)	8.406460		النموذج الأول
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	القيم الحرجة
	4.37	3.29	عند مستوى معنوية 1%
	3.49	2.56	عند مستوى معنوية 5%
	3.09	2.20	عند مستوى معنوية 10%
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)	6.865850		النموذج الثاني
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	القيم الحرجة
	4.66	3.65	عند مستوى معنوية 1%
	3.67	2.79	عند مستوى معنوية 5%
	3.20	2.37	عند مستوى معنوية 10%
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)	8.434065		النموذج الثالث
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	القيم الحرجة
	4.66	3.65	عند مستوى معنوية 1%
	3.67	2.79	عند مستوى معنوية 5%
	3.20	2.37	عند مستوى معنوية 10%
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)	6.445646		النموذج الرابع
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	القيم الحرجة
	4.37	3.29	عند مستوى معنوية 1%
	3.49	2.56	عند مستوى معنوية 5%
	3.09	2.20	عند مستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يتبين من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيم احصائية F لاختبار الحدود لنماذج الدراسة على التوالي هي 8,40، 8,43، 6,86، 8,44، وهي تفوق القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10%، وتقودنا هذه النتائج الى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النماذج، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النماذج الأربعة.

IV- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنماذج الدراسة:

IV-1 نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

لأجل التعرف على مدى معنوية نموذج تصحيح الخطأ لابد من التحقق أولا من إشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ لشعاع التكامل المشترك بحيث يشترط أن تكون الإشارة سالبة والاحتمال أقل من 5%، ولغرض تحديد معنوية

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

هذه المعلمة لا بد من تقدير العلاقة قصيرة الأجل، هذا وقد تم التقدير العلاقة قصيرة الأجل لنماذج الدراسة باستخدام برنامج Eviews 13، والنتائج موضحة أدناه:

الجدول (3-14): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الأول

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-1.126335	0.131499	-8.565365	0.0000
D(INVPGDP)	-1.02E+11	3.42E+10	-2.987398	0.0087
D(INVPGDP(-1))	-3.82E+11	6.30E+10	-6.059010	0.0000
D(INVPGDP(-2))	-2.39E+11	4.94E+10	-4.837234	0.0002
D(INVPGDP(-3))	-2.93E+11	4.31E+10	-6.787418	0.0000
D(OUVC)	1.87E+09	4.81E+08	3.883012	0.0013
D(OUVC(-1))	-1.38E+09	5.48E+08	-2.518239	0.0228
D(OUVC(-2))	-2.83E+09	5.73E+08	-4.946330	0.0001
D(OUVC(-3))	-2.14E+09	6.36E+08	-3.367170	0.0039
D(M)	9.80E+08	3.16E+08	3.104709	0.0068
D(M(-1))	-2.13E+08	3.36E+08	-0.633294	0.5355
D(M(-2))	-9.26E+08	3.62E+08	-2.560939	0.0209
D(M(-3))	-1.19E+09	5.06E+08	-2.346413	0.0322
D(FBC)	1.20E+09	6.45E+08	1.861163	0.0812
D(FBC(-1))	-3.60E+09	6.04E+08	-5.960169	0.0000
D(FBC(-2))	-7.42E+08	5.47E+08	-1.356623	0.1937
D(FBC(-3))	-1.16E+09	6.15E+08	-1.887403	0.0774
R-squared	0.904239	Mean dependent var	4.22E+09	
Adjusted R-squared	0.808478	S.D. dependent var	1.78E+10	
S.E. of regression	7.80E+09	Akaike info criterion	48.70026	
Sum squared resid	9.75E+20	Schwarz criterion	49.47119	
Log likelihood	-786.5543	Hannan-Quinn criter.	48.95966	
F-statistic	9.442660	Durbin-Watson stat	1.752996	
Prob(F-statistic)	0.000024			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

يتبين لنا من خلال نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج الأول للدراسة أن معامل تصحيح الخطأ سالب (-1,12) وذو دلالة إحصائية لأن قيمة $Prob < 0,05$ ، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 112%، أي أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يستغرق ما يقارب فترة 9 أشهر ($1/1,12 = 0,89$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج، كما نلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أيضا أن معامل التحديد R^2 أعطى قوة تفسيرية مرتفعة للنموذج بلغت 90,42% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (GDP) بدلالة المتغيرات التفسيرية، أما القيمة المتبقية 9,58% فترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يضمن العوامل الأخرى المؤثرة في المتغير التابع.

كما يتبين من النتائج أيضا أن أغلب المتغيرات في الأجل القصير هي ذات معنوية إحصائية بين المستوى 5% و 10%، وقد جاء تأثير المتغيرات بين الإيجابي والسلبي كل حسب فترة ابطائه، حيث نلاحظ أن متغير نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مؤوية من حجم الدخل الإجمالي (INVPGDP) في بداية الفترة ($t=0$) معنوي عند 5% وأثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي حيث تؤدي الزيادة في المتغير (INVPGDP) بـ 1% إلى تخفيض في النمو الاقتصادي (GDP) بـ 1,02% في الأجل القصير، وهذا المتغير معنوي ويؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي في مختلف فترات ابطائه الثلاثة أي

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

عند $(t=1, t=2, t=3)$ ، أما متغير الانفتاح التجاري مثنوية من إجمالي الدخل المحلي (OUVC) في بداية الفترة $(t=0)$ فهو معنوي عند 5% ويؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي حيث تؤدي الزيادة فيه بـ 1% الى زيادة النمو الاقتصادي (GDP) بـ 1,87% في الأجل القصير، وبخصوص فترات ابطائه الثلاثة $(t=1, t=2, t=3)$ فهو معنوي لكن يؤثر بالسلب في النمو الاقتصادي، كما تبين أن متغير المعروض النقدي مثنوية من إجمالي الناتج المحلي (M) في بدايته $(t=0)$ معنوي عند 5% ويؤثر ايجابا حيث زيادته بـ 1% تؤدي الى زيادة مقدارها 9,8% في النمو الاقتصادي في الأجل القصير، كما نلاحظ أن هذا المتغير في فترة ابطائه الأولى $(t=1)$ معنوي عند 10% ويؤثر سلبا في المتغير التابع و بخصوص فترتي ابطائه $(t=1, t=2)$ فهو معنوي عند 5% ويؤثر بالسلب أيضا في المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي (GDP)، أما عن المتغير المستقل الأخير في هذا النموذج الأول من الدراسة والمتمثل في إجمالي تكوين رأس المال مثنوية من إجمالي الدخل المحلي (FBC) ففي بداية الفترة $(t=0)$ هو معنوي عند 10% ويؤثر بالايجاب على النمو الاقتصادي حيث تؤدي الزيادة فيه بـ 1% الى زيادة في النمو الاقتصادي في الأجل القصير بـ 1,2%، كما نلاحظ أنه معنوي ويؤثر بالسلب في فترتي ابطائه الأولى والثالثة $(t=1, t=3)$ ، كما أنه غير معنوي تماما في فترة الابطاء الثانية له $(t=2)$.

جدول (3-15): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الثاني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.688397	0.103618	-6.643614	0.0000
D(TCHO(-1))	0.389503	0.099351	3.920470	0.0010
D(TCHO(-2))	0.547214	0.110335	4.959584	0.0001
D(OP)	-0.072562	0.015658	-4.634289	0.0002
D(OP(-1))	0.101924	0.022366	4.557107	0.0002
D(OP(-2))	0.042206	0.015716	2.685607	0.0151
D(OP(-3))	0.089754	0.016696	5.375889	0.0000
D(INVP)	7.39E-11	3.24E-11	2.282863	0.0348
D(INVP(-1))	-2.81E-10	5.66E-11	-4.973323	0.0001
D(INVP(-2))	-1.86E-10	4.99E-11	-3.727070	0.0015
D(INVP(-3))	-8.77E-11	4.06E-11	-2.157120	0.0448
D(DET)	0.037062	0.035224	1.052180	0.3066
D(DET(-1))	-0.189707	0.036081	-5.257884	0.0001
D(DET(-2))	-0.132117	0.043183	-3.059441	0.0068
D(DET(-3))	0.099639	0.036674	2.716883	0.0141
R-squared	0.892290	Mean dependent var	-0.196970	
Adjusted R-squared	0.808515	S.D. dependent var	2.345993	
S.E. of regression	1.026583	Akaike info criterion	3.193305	
Sum squared resid	18.96972	Schwarz criterion	3.873535	
Log likelihood	-37.68953	Hannan-Quinn criter.	3.422182	
F-statistic	10.65106	Durbin-Watson stat	3.188732	
Prob(F-statistic)	0.000005			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

بخصوص النموذج الثاني للدراسة يتبين لنا من خلال نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل الخاصة به أن معامل تصحيح الخطأ سالب $(-0,68)$ وذو دلالة إحصائية لأن قيمة $Prob < 0,05$ ، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في معدل البطالة (TCHO) يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

68%، أي أن معدل البطالة يستغرق ما يقارب فترة سنة و4 أشهر ($1/0.68 = 1,47$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج، كما نلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أيضا أن معامل التحديد R^2 أعطى قوة تفسيرية جيدة للنموذج بلغت 89,22% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (TCHO) بدلالة المتغيرات التفسيرية، أما القيمة المتبقية 10,78% فترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يضمن العوامل الأخرى المؤثرة في المتغير التابع. كما يتضح من النتائج أيضا أن أغلب المتغيرات في الأجل القصير هي ذات معنوية احصائية عند المستوى 5%، وقد جاء تأثير المتغيرات بين الإيجابي والسلبي كل حسب فترة ابطائه، حيث نلاحظ أن متغير أسعار النفط (OP) في بداية الفترة ($t=0$) معنوي عند 5% وأثر بشكل سلبي على معدلات البطالة حيث تؤدي الزيادة في المتغير (OP) بـ 1% إلى زيادة في معدل البطالة (TCHO) بـ 0,07% في الأجل القصير، وهذا المتغير معنوي ويؤثر بالإيجاب على معدل البطالة في مختلف فترات ابطائه الثلاثة أي عند ($t=1, t=2, t=3$)، أما متغير نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (INVP) في بداية الفترة ($t=0$) فهو معنوي عند 5% ويؤثر بشكل إيجابي على معدل البطالة حيث تؤدي الزيادة فيه بـ 1% إلى تخفيض معدل البطالة بـ 7,39% في الأجل القصير، وبخصوص فترات ابطائه الثلاثة ($t=1, t=2, t=3$) فهو معنوي لكن يؤثر بالسلب في البطالة، أما بخصوص متغير رصيد الدين الخارجي مئوية من إجمالي الدخل المحلي (DET) فهو في بدايته ($t=0$) غير معنوي في حين أننا نلاحظ أنه في فترتي ابطائه الأولى والثانية ($t=1, t=2$) معنوي عند 5% ويؤثر سلبا في المتغير التابع و بخصوص فترة ابطائه الثالثة ($t=3$) فهو معنوي عند 5% ويؤثر ايجابا في المتغير التابع المتمثل في معدل البطالة (TCHO).

جدول (3-16): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الثالث

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.656464	0.092989	-7.059579	0.0000
D(INF(-1))	0.357047	0.099567	3.585982	0.0014
D(INF(-2))	-0.233158	0.103363	-2.255723	0.0327
D(INVPC)	0.186315	0.419583	0.444047	0.6607
D(M)	-0.008904	0.065230	-0.136505	0.8925
D(M(-1))	-0.164340	0.065939	-2.492316	0.0194
D(I)	0.200203	0.343624	0.582622	0.5652
D(I(-1))	2.405405	0.309647	7.768206	0.0000
R-squared	0.832428	Mean dependent var	0.099706	
Adjusted R-squared	0.787312	S.D. dependent var	4.997660	
S.E. of regression	2.304827	Akaike info criterion	4.710212	
Sum squared resid	138.1179	Schwarz criterion	5.069356	
Log likelihood	-72.07361	Hannan-Quinn criter.	4.832691	
F-statistic	18.45097	Durbin-Watson stat	2.529309	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج الثالث للدراسة تبين أن معامل تصحيح الخطأ سالب (0,65-) وذو دلالة إحصائية لأن قيمة $Prob < 0,05$ ، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع

المتمثل في معدل التضخم (INF) يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 65%، أي أن معدل التضخم يستغرق ما يقارب فترة سنة و5 أشهر ($1/0,65 = 1,53$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج، كما نلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أيضا أن معامل التحديد R^2 أعطى قوة تفسيرية جيدة للنموذج بلغت 83,24% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (INF) بدلالة المتغيرات التفسيرية، أما القيمة المتبقية 16,76% فترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يضمن العوامل الأخرى المؤثرة في المتغير التابع.

وبخصوص شكل العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات فيتضح أنها مزيج بين معنوية وغير معنوية سواء عند المستوى 5% أو المستوى 10% وقد جاء تأثير المتغيرات بين الايجابي والسلبي كل حسب فترة ابطائه، حيث نلاحظ أن متغير معدل نمو نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (INVPC) في بداية الفترة ($t=0$) غير معنوي تماما ولا يؤثر في معدل التضخم (INF) في الأجل القصير ولم تسجل له فترات ابطاء، أما متغير المعروض النقدي مئوية من إجمالي الناتج المحلي (M) فهو أيضا في بداية الفترة ($t=0$) غير معنوي ولا يؤثر في معدل التضخم، وقد سجلت له فترة ابطاء واحدة ($t=1$) وهو معنوي فيها عند مستوى 5% وتبين أنه يؤثر بالسلب حيث تؤدي الزيادة فيه بـ 1% الى زيادة معدل التضخم بـ 0,16% في الأجل القصير، أما عن المتغير الأخير في هذا النموذج والمتمثل في معدل الفائدة على الودائع (I) فهو في بدايته ($t=0$) غير معنوي عند المستويين 5% و 10% في حين أننا نلاحظ أن له فترة ابطاء واحدة ($t=1$) وهو فيها معنوي عند 5% ويؤثر ايجابا في المتغير التابع حيث تؤدي زيادته بـ 1% الى انخفاض معدل التضخم بـ 2,4% في الأجل القصير.

جدول (3-17): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الرابع

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.589159	0.079596	-7.401891	0.0000
D(INVPGDP)	89.21739	21.41885	4.165367	0.0006
D(INVPGDP(-1))	-411.5772	60.95859	-6.751750	0.0000
D(INVPGDP(-2))	-202.4808	38.84139	-5.213017	0.0001
D(INVPGDP(-3))	-133.0230	20.26850	-6.563041	0.0000
D(DET)	-0.214253	0.233615	-0.917122	0.3719
D(DET(-1))	-1.953778	0.290927	-6.715702	0.0000
D(DET(-2))	-1.333627	0.312468	-4.268049	0.0005
D(DET(-3))	-0.772486	0.194593	-3.969745	0.0010
D(OUVC)	1.319893	0.201994	6.534316	0.0000
D(OUVC(-1))	2.385023	0.400346	5.957398	0.0000
D(OUVC(-2))	0.949876	0.254844	3.727284	0.0017
D(OUVC(-3))	1.014163	0.243055	4.172570	0.0006
D(TCHN)	-0.023829	0.085558	-0.278515	0.7840
D(TCHN(-1))	-0.269420	0.099592	-2.705223	0.0150
D(TCHN(-2))	-0.295002	0.089152	-3.308964	0.0041
R-squared	0.909814	Mean dependent var		0.563803
Adjusted R-squared	0.830239	S.D. dependent var		9.895560
S.E. of regression	4.077179	Akaike info criterion		5.955091
Sum squared resid	282.5976	Schwarz criterion		6.680670
Log likelihood	-82.25900	Hannan-Quinn criter.		6.199226
F-statistic	11.43333	Durbin-Watson stat		1.730822
Prob(F-statistic)	0.000004			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

فيما يتعلق بنتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج الرابع للدراسة يتبين أن معامل تصحيح الخطأ سالب (-0,58) وذو دلالة إحصائية لأن قيمة $Prob < 0,05$ ، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات (BD) يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 58%، أي أن متغير ميزان المدفوعات يستغرق ما يقارب فترة سنة و 7 أشهر ($1/0,58 = 1,72$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج، كما نلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أيضا أن معامل التحديد R^2 أعطى قوة تفسيرية مرتفعة للنموذج بلغت 98,90% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (GDP) بدلالة المتغيرات التفسيرية، أما القيمة المتبقية 02,9% فترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يضمن العوامل الأخرى المؤثرة في المتغير التابع.

ويتضح أيضا من النتائج أن جل المتغيرات في الأجل القصير هي ذات معنوية إحصائية عند المستوى 5%، وقد جاء تأثير المتغيرات بين الإيجابي والسلبي حسب فترات الإبطاء الخاصة بكل متغير، حيث يتبين أن متغير نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مئوية من حجم الدخل الإجمالي (INVPGDP) في بداية الفترة ($t=0$) معنوي عند 5% وأثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في المتغير (INVPGDP) بـ 1% إلى زيادة المتغير التابع (BD) بـ 89.2% في الأجل القصير، إلا أنه سجل تأثيرا بالسلب في ميزان المدفوعات بمختلف فترات إبطائه الثلاثة ($t=1, t=2, t=3$)، أما متغير رصيد الدين الخارجي مئوية من إجمالي الدخل المحلي (DET) في بداية الفترة ($t=0$) فهو غير معنوي ولا يؤثر على ميزان المدفوعات، أما بخصوص فترات إبطائه الثلاثة ($t=1, t=2, t=3$) فهو معنوي لكن يؤثر بالسلب في ميزان

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

المدفوعات، كما تبين أن متغير الانفتاح التجاري مئوية من إجمالي الدخل المحلي (OUVC) معنوي عند 5% ويؤثر إيجاباً وذلك في كل فترات ابطائه الثلاثة، حيث في بدايته (t=0) تؤدي زيادته بـ 1% إلى زيادة مقدارها 1.31% في ميزان المدفوعات في الأجل القصير، أما عن متغير معدل سعر الصرف (TCHN) ففي بداية الفترة (t=0) هو غير معنوي، كما نلاحظ أن له فترتي ابطاء (t=1, t=2) وهو فيها معنوي عند مستوى 5% لكن بتأثير سلبي في ميزان المدفوعات.

2-IV شكل العلاقة طويلة الأجل لنماذج الدراسة:

لغرض معرفة التفاعلات بين المتغيرات في الأجل الطويل نقوم بتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لنماذج دراستنا، وبعد القيام بعملية التقدير تم التحصل على النتائج التالية:

جدول (3-18): يوضح معاملات الأجل الطويل المتعلقة بالنموذج الأول للدراسة

CE = GDP- (212989116294.81236*INVPGDP+ 3695305058.126 308*OUVC+ 1758659693.576641*M+ 1488337994.798540 *FBC- 288414000804.68564)				
Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVPGDP	2.13E+11	9.61E+10	2.216101	0.0350
OUVC	3.70E+09	5.46E+08	6.765473	0.0000
M	1.76E+09	3.28E+08	5.353825	0.0000
FBC	1.49E+09	8.43E+08	1.764932	0.0885
C	-2.88E+11	2.21E+10	-13.07492	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

الجزء العلوي من الجدول يبين معادلة الأجل الطويل بين متغيرات النموذج الأول للدراسة، وهي:

$$GDP = 212989116294.81236 * INVPGDP + 3695305058.126308 * OUVC + 1758659693.576641 * M + 1488337994.798540 * FBC - 288414000804.68564$$

اعتماداً على المعادلة أعلاه يتبين أن المتغير نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مئوية من حجم الدخل الإجمالي (INVPGDP) أثر بشكل إيجابي في المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأجل الطويل كما أن معنويته مقبولة عند مستوى 5% (0,003)، حيث أن الزيادة في المتغير (INVPGDP) بـ 1% يؤدي إلى زيادة في الـ (GDP) بـ 2,13%، كما أن المتغيرين الانفتاح التجاري مئوية من إجمالي الدخل المحلي (OUVC) والمعروض النقدي مئوية من إجمالي الناتج المحلي (M) بدورهما معنويين عند مستوى 5% لأن احتمالهما (0,000) كما أنها يؤثران بالإيجاب في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة فيهما بـ 1% يؤدي إلى زيادة في الـ (GDP) بـ 3,7% و 1,76% على التوالي، كما تبين من خلال النتائج عدم معنوية المتغير إجمالي تكوين رأس المال مئوية من إجمالي الدخل المحلي (FBC) وبالتالي عدم تأثيره في النمو الاقتصادي بالأجل الطويل.

جدول (3-19): يوضح معاملات الأجل الطويل المتعلقة بالنموذج الثاني للدراسة

*INVP+ 0.2142454993524.25841CE = TCHO- (-0.256185*OP+ *DET+ 14.752901)				
Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	-0.256185	0.092894	-2.757834	0.0100
INVP	4.99E-10	2.29E-10	2.181037	0.0374
DET	0.214245	0.033735	6.350735	0.0000
C	14.75290	2.497361	5.907395	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من الجدول أعلاه نستخرج معادلة الأجل الطويل بين متغيرات النموذج الثاني للدراسة وهي كالآتي:

$$TCHO = -0.256185*OP + 4.993524*INVP + 0.214245*DET + 14.752901$$

من نتائج الجدول يتبين أيضا أن المتغيرات المستقلة كلها معنوية ودالة احصائيا لأن احتمالاتها أقل من المستوى 5%، وقد جاء تأثير المتغيرات بين الايجابي والسلبي في المتغير التابع المتمثل في معدل البطالة بالأجل الطويل، حيث أن متغير أسعار النفط (OP) أثر سلبا، فالزيادة فيه بـ 1% تؤدي الى زيادة في معدل البطالة (TCHO) بـ 0,2%، أما عن المتغيرين الآخرين المتمثلين في نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (INVP) ورصيد الدين الخارجي مئوية من إجمالي الدخل المحلي (DET) فكليهما يؤثر ايجابا في معدلات البطالة في الأجل الطويل، إذ أن الزيادة في كليهما بـ 1% يؤدي الى زيادة في الـ (TCHO) بـ 4,9% و 0,2% على التوالي.

جدول (3-20): يوضح معاملات الأجل الطويل المتعلقة بالنموذج الثالث للدراسة

CE = INF- (2.324960*INVPC+ 0.128064*M+ 1.167189*I- 6.123438)				
Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVPC	2.324960	2.167676	1.072559	0.2920
M	0.128064	0.095574	1.339938	0.1903
I	1.167189	0.331987	3.515769	0.0014
C	-6.123438	7.817705	-0.783278	0.4396

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

بخصوص معادلة الأجل الطويل بين متغيرات النموذج الثالث للدراسة فهي على النحو الآتي:

$$INF = 2.324960*INVPC + 0.128064*M + 1.167189*I - 6.123438$$

يتبين من نتائج الجدول أن كل من المتغيرين المستقلين معدل نمو نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (INVPC) والمعروض النقدي مئوية من إجمالي الناتج المحلي (M) غير معنويين لأن احتماليهما أكبر من 5%، وبالتالي هما لا يؤثران في معدل التضخم (INF) في الأجل الطويل، على العكس من ذلك فيما يتعلق بالمتغير معدل الفائدة على الودائع (I)

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

الذي هو دال احصائيا (معنوي) ويؤثر بشكل ايجابي في معدل التضخم (INF)، حيث أن زيادته بـ 1% تؤدي الى تخفيض في معدل التضخم بـ 1.16% في الأجل الطويل.

جدول (3-21): يوضح معلمات الأجل الطويل المتعلقة بالنموذج الرابع للدراسة

CE = BD- (1100.475641*INVPGDP+ 0.370240*DET- 3.852796*OUVC- 0.544561*TCHN+ 115.485697)				
Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVPGDP	1100.476	256.3497	4.292868	0.0002
DET	0.370240	0.142109	2.605318	0.0145
OUVC	-3.852796	1.388017	-2.775756	0.0097
TCHN	-0.544561	0.225354	-2.416465	0.0224
C	115.4857	64.88722	1.779791	0.0860

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

نستخرج من الجدول في الأعلى معادلة الأجل الطويل بين متغيرات النموذج الرابع للدراسة، وهي:

$$BD = 1100.475641 * INVPGDP + 0.370240 * DET - 3.852796 * OUVC - 0.544561 * TCHN + 115.485697$$

من نتائج الجدول يتبين أن المتغيرات كلها معنوية ودالة احصائيا لأن احتمالاتها أقل من المستوى 5%، وجاء تأثيرها بين الايجابي والسلبي في المتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات وذلك في الأجل الطويل، حيث أنه تم تسجيل تأثير سلبي لمتغيرين وهما الانفتاح التجاري مئوية من إجمالي الدخل المحلي (OUVC) ومتغير معدل سعر الصرف (TCHN) حيث زيادتهما بـ 1% تؤدي بالمتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات (BD) إلى الانخفاض بـ 3,8% و 0,5% على التوالي في الأجل الطويل، أما عن المتغيرين اللذين أثرا بالإيجاب في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل هما متغير نفقات التجهيز والاستثمار العمومي مئوية من حجم الدخل الاجمالي (INVPGDP) ومتغير رصيد الدين الخارجي مئوية من إجمالي الدخل المحلي (DET)، حيث أن الزيادة في رصيد الدين العمومي بـ 1% تؤدي الى زيادة ميزان المدفوعات (BD) بـ 0,37% في الأجل الطويل، كما أن زيادة المتغير (INVPGDP) بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة قدرها 1100,47 وحدة بميزان المدفوعات في الأجل الطويل.

V- اختبارات تشخيص النماذج:

للتأكد من جودة النماذج المقدره سيتم الاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية وهي: "اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ"، "اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء"، و"اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية".

1-V اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي هو اختبار ARCH، وقد أجرينا اختبار ARCH على نماذج الدراسة والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول (3-22): نتائج اختبار ARCH على نماذج الدراسة

النموذج الأول للدراسة			
F-statistic	0.290155	Prob. F(1,30)	0.5941
Obs*R-squared	0.306534	Prob. Chi-Square(1)	0.5798
النموذج الثاني للدراسة			
F-statistic	4.041566	Prob. F(1,30)	0.0535
Obs*R-squared	3.799183	Prob. Chi-Square(1)	0.0513
النموذج الثالث للدراسة			
F-statistic	0.651853	Prob. F(1,31)	0.4256
Obs*R-squared	0.679618	Prob. Chi-Square(1)	0.4097
النموذج الرابع للدراسة			
F-statistic	0.184980	Prob. F(1,30)	0.6702
Obs*R-squared	0.196103	Prob. Chi-Square(1)	0.6579

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت في النموذج الأول 0,29 باحتمال (0,59)، وفي النموذج الثاني 4,04 باحتمال (0,05)، أما النموذج الثالث 0,65 باحتمال (0,42)، والنموذج الرابع 0,18 باحتمال (0,67)، حيث أن الاحتمالات في النماذج الأربعة هي أكبر من 5% وتقودنا هذه النتائج إلى قبول فرضية العدم لثبات تباين سلسلة حد الخطأ، وطالما أن احتمال Obs*R-squared في النماذج أيضا هو أكبر من 5% فإنه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تنص على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2-V اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM يعد من بين أهم هذه الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ وهو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نماذج دراستنا.

جدول (3-23): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM على نماذج الدراسة

النموذج الأول للدراسة			
F-statistic	0.127369	Prob. F(2,9)	0.8820
Obs*R-squared	0.908331	Prob. Chi-Square(2)	0.6350
النموذج الثاني للدراسة			
F-statistic	0.699743	Prob. F(2,14)	0.5133
Obs*R-squared	2.453727	Prob. Chi-Square(2)	0.2932
النموذج الثالث للدراسة			
F-statistic	1.559136	Prob. F(2,20)	0.2348
Obs*R-squared	4.586036	Prob. Chi-Square(2)	0.1010
النموذج الرابع للدراسة			
F-statistic	0.778032	Prob. F(2,10)	0.4852
Obs*R-squared	4.443562	Prob. Chi-Square(2)	0.1084

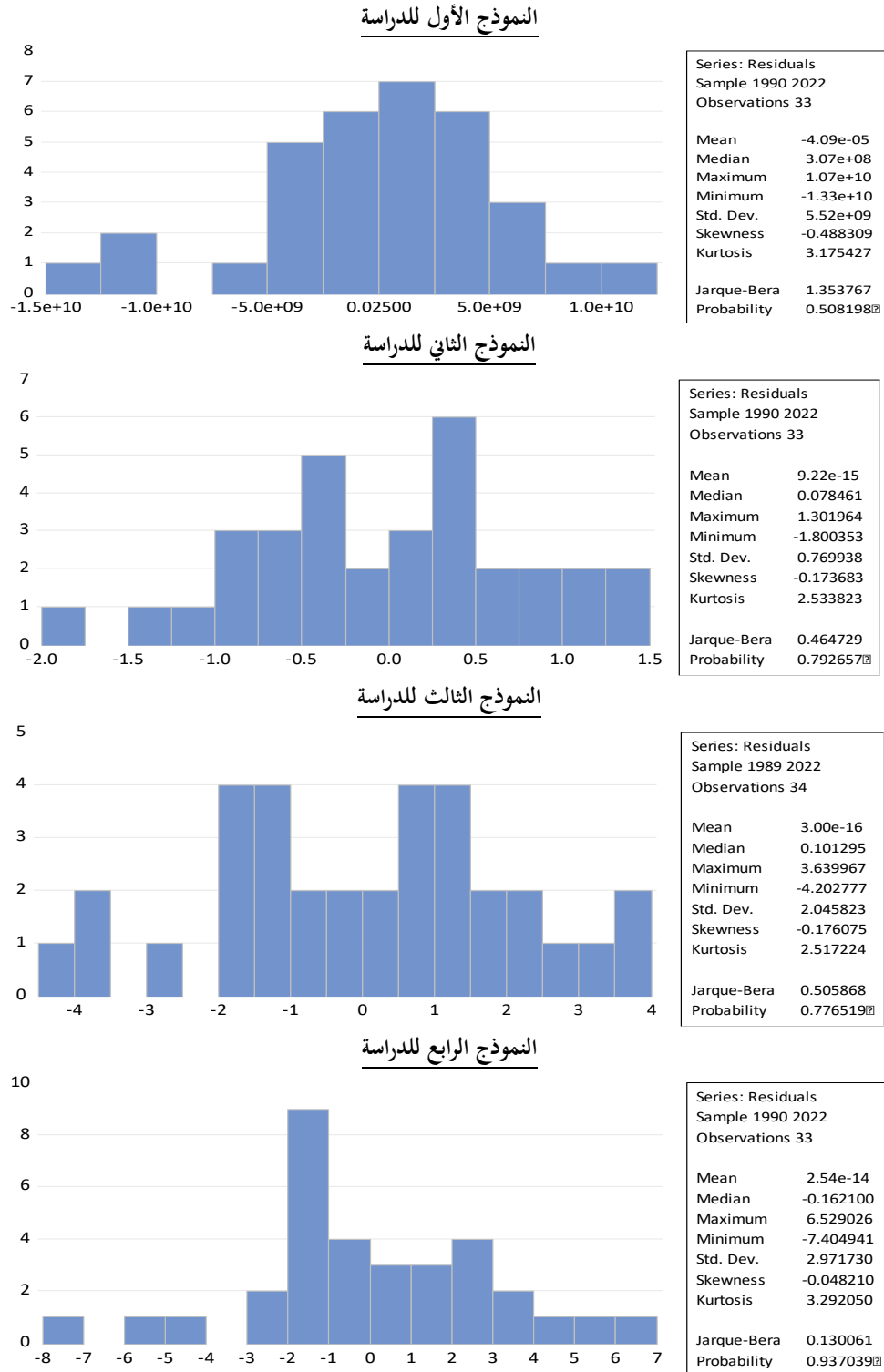
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة للنماذج الأربعة للدراسة احتمالاتها كلها أكبر من (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي، وطالما أن احتمال Obs*R-squared المحسوبة للنماذج هو أكبر من (5%) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

3-7 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

من أجل التحقق من أن البواقي المقدرّة تتوزع بشكل طبيعي أم لا، يمكن استخدام عدة اختبارات منها اختبار Jarque-Bera الذي جاء به كل من Jarque et Bera سنة 1987 وهو الذي أجريناه في دراستنا، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 13 تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Jarque-Bera والاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي:

الشكل (3-22): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لنماذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

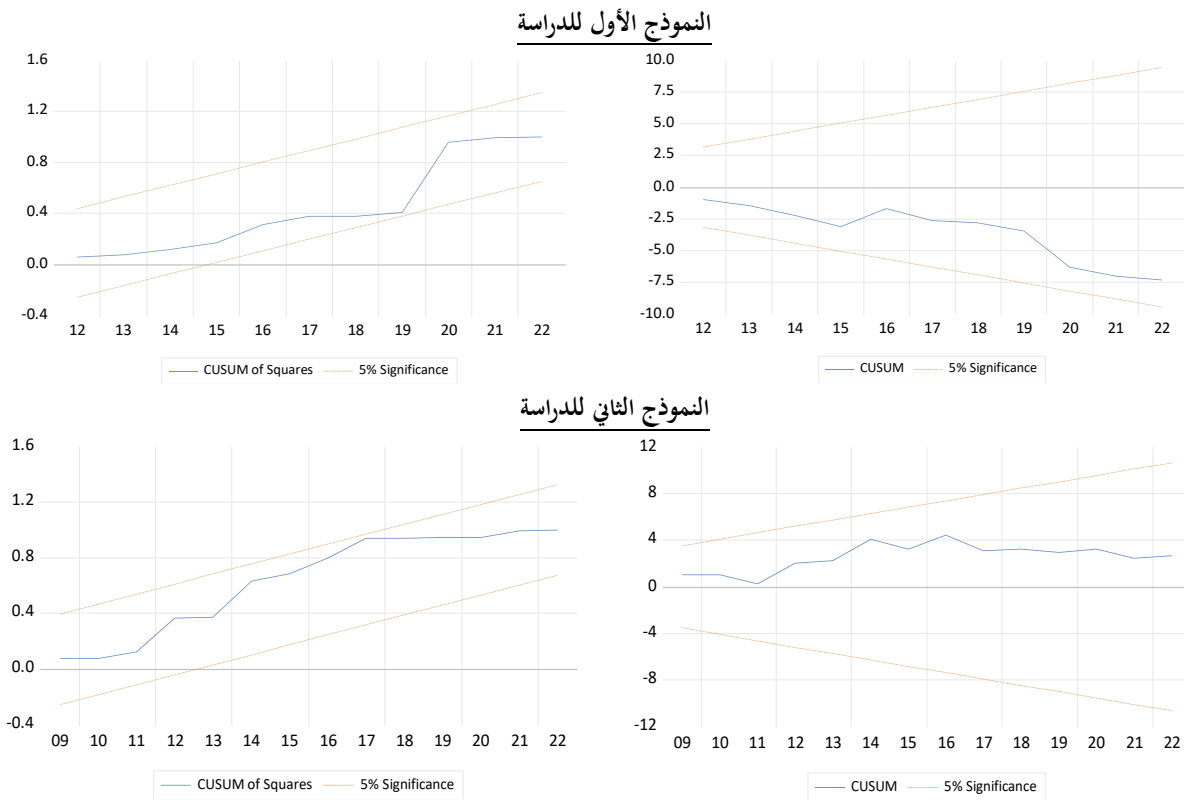
الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

من خلال الأشكال والناتج المبينة أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera في النماذج الأربعة قد بلغت (0,50)، (0,79)، (0,77)، (0,93) على التوالي، وهي كلها أكبر من (5%) ومنه لا يمكننا رفض فرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي في النماذج.

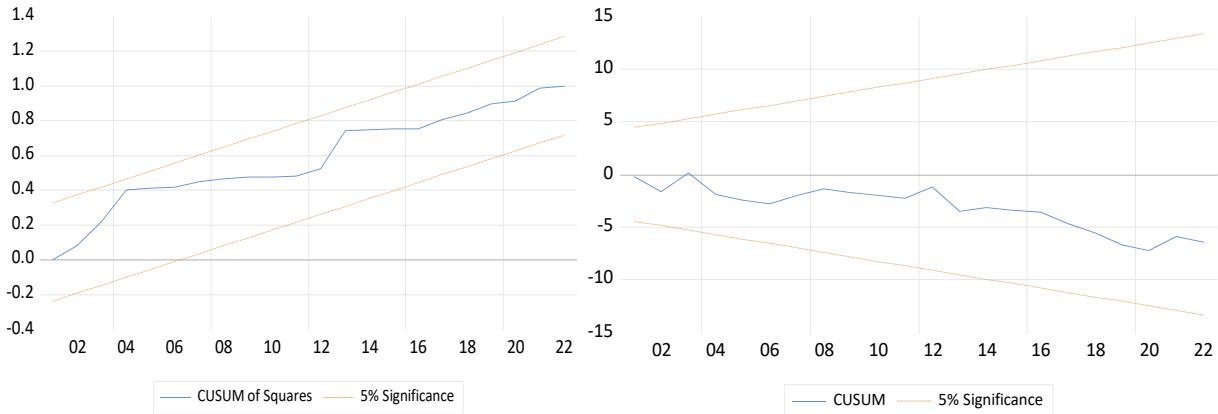
4-V اختبار استقرار النموذج (stabilité test):

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في نماذج الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعادة (cusum) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (cusum of squares)، والشكل التالي يوضح ذلك:

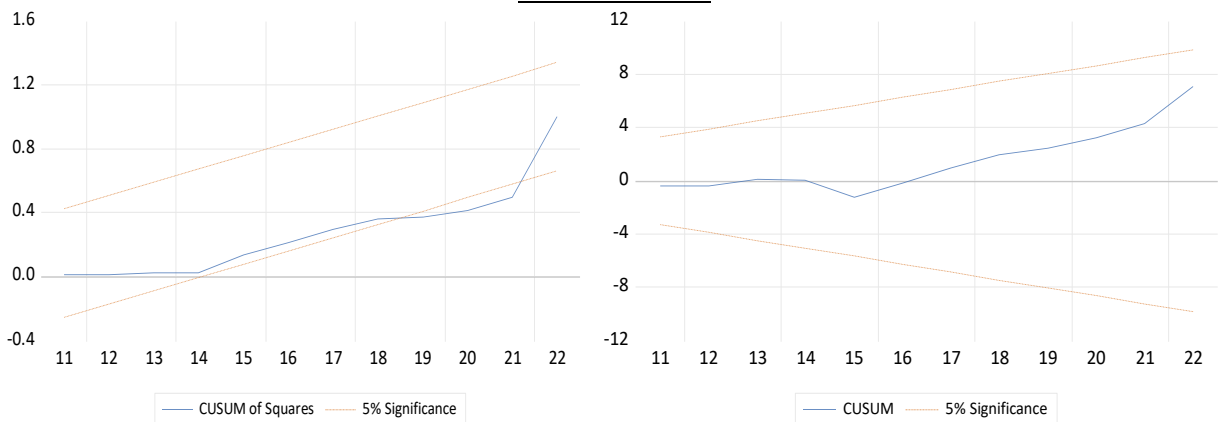
شكل (3-23): اختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعادة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة لنماذج الدراسة



النموذج الثالث للدراسة



النموذج الرابع للدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

نلاحظ من خلال الأشكال البيانية أن الشكل البياني لإحصائية الاختبارين (cusum) و (cusum of squares) وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النماذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير، وبالتالي لا وجود لأي تغير هيكلية في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

■ التفسير الاقتصادي بالنسبة للنموذج الأول والمتعلق بأثر المشاريع العمومية على النمو الاقتصادي:

هناك علاقة طردية بين حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية والنمو الاقتصادي وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة موجبة حيث تفترض النظرية الكينزية أن التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي يؤدي إلى تنشيط الطلب الكلي والذي بدوره يحفز العرض الكلي (الإنتاج) مما ينعكس إيجابا على زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومنه زيادة النمو الاقتصادي، أما في ما يخص العلاقة السلبية في الأجل القصير فهي ترجع أساسا إلى التأخر في إعلان الصفقات العمومية (التأخر في استهلاك اعتمادات الدفع ورخص البرامج) إضافة إلى التأخر في تسليم المشاريع ودخولها حيز الخدمة وهو ما يفسر فترات الإبطاء (الفجوات الزمنية).

وفي ما يخص متغير الانفتاح التجاري فقد أثبت العديد من الدراسات منها دراسة "Renelt et Levine"¹ على وجود علاقة موجبة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو خاصة إذا كان الانفتاح يسمح التجاري يسمح بالحصول على السلع الرأسمالية والتكنولوجيا والتي تؤدي إلى النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ودراسة "Edwards"² التي بينت أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا في العديد من الدول النامية، وبالنسبة للجزائر فقد تبين أن معدل الانفتاح التجاري يرتبط بعلاقة طردية مع معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير وعلاقة سلبية في الأجل الطويل ويرجع ذلك إلى لارتباط درجة الانفتاح التجاري في جانب الواردات يرتبط أساسا بحجم العوائد المالية لصادرات قطاع المحروقات مما يشجع الدولة على استيراد مختلف التجهيزات والمواد الأساسية التي تتطلبها المشروعات العامة خلال نفس الفترة الرخاء وفي حالة تراجع العوائد المالية لصادرات قطاع الطاقة قد تلجأ الدولة إلى فرض قيود أو حصص على الواردات وحتى التجميد لبعض القطاعات التي لا تتميز بالأولوية في الإنفاق مع العمل على النهوض بالإنتاج المحلي الذي قد لا يلبي الطلب العمومي مما تسبب في عرقلة النمو الاقتصادي خلال الأجل الطويل مدعوما بالواردات ذات الطابع الاستهلاكي التي لا تدخل ضمن المواد الرأسمالية الإنتاجية.

وبالنسبة لمتغير تطور المعروض النقدي والذي يعبر عن السياسة النقدية المتبعة من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة فمن خلال هذه الدراسة القياسية تبين أن الكتلة النقدية ترتبط بعلاقة موجبة مع معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير نظرا لزيادة الطلب في الأجل القصير مما يحفز العرض مؤقتا وهو ما ينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، أما على المدى الطويل فتوجد علاقة سلبية بين حجم الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي نظرا لطبيعة الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد على تغيرات أسعار المحروقات وعدم مرونة الجهاز الانتاجي مما يجعل من السياسة النقدية ذات تأثير جد ضعيف على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي.

أما بالنسبة لإجمالي تكوين رأسمال موجب في المدى القصير، من خلال تحفيز العرض الكلي على المدى القصير وسالب إلى غير معنوي خلال فترات الإبطاء المالية وهذا راجع إلى هيمنة المشاريع العمومية الغير منتجة على نفقات التجهيز والاستثمار العمومي، كمشاريع البنية التحتية في مقابل ضعف الاستثمار الخاص.

■ التفسير الاقتصادي بالنسبة للنموذج الثاني والمتعلق بأثر المشاريع العمومية على معدل البطالة:

تؤثر نفقات التجهيز والاستثمار العمومي بالسلب على معدل البطالة على المدى القصير نظرا لكون أغلب عمال المشاريع التنموية خلال مرحلة تجسيدها هي مناصب مؤقتة غير خاضعة لنظام الحماية الاجتماعية و هو ما يعني أنها خارج الدائرة الرسمية للإحصاء إضافة إلى استغلال اليد العاملة الأجنبية خاصة في مشاريع الأشغال العمومية الكبرى ومشاريع قطاع السكن المبرمة مع المقاولات والشركات الأجنبية خاصة الصينية منها، أما على المدى الطويل فكانت

¹ Levine, Ross et Renelt, David. A sensitivity analysis of cross-country growth regressions. The American economic review, 1992, p 942-963.

² Edwards, Sebastian. Openness, trade liberalization, and growth in developing countries. Journal of economic Literature, 1993, vol. 31, no 3, p 1358-1393.

العلاقة طردية وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية والتي تفترض أن زيادة الإنفاق الحكومي من شأنه زيادة مناصب الشغل لتحقيق العمالة الكاملة، ويمكن تفسير هذه العلاقة على واقع الاقتصاد الجزائري هو الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع ودخولها حيز الخدمة مما يحتم على الدولة توفير الوسائل البشرية لتسييرها وهو ما يتجسد من خلال خلق وظائف جديدة تكريسا لمبدأ استمرارية المرفق العام لتحقيق المنفعة العامة خاصة في قطاعات الصحة، التعليم والأمن،... إلخ، ونفس الشيء بالنسبة لمتغيرات أسعار البترول وصيد الدين الخارجي.

■ التفسير الاقتصادي بالنسبة للنموذج الثالث والمتعلق بأثر المشاريع العمومية على التضخم:

حسب النظرية الكينزية يمكن للسياسة المالية التوسعية أو الانكماشية في جانبها الإنفاقي أن تلعب دورا مهما في التأثير على معدلات التضخم، حيث يرى كينز أن السبب الرئيسي للتضخم هو زيادة الطلب الكلي في مقابل ثبات العرض الكلي الحقيقي، إلا أن الدراسة القياسية في هذا البحث أثبت وجود علاقة غير معنوية بين نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وبين التضخم وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري ووجود متغيرات أخرى تؤثر في معدل التضخم كتطور حجم المعروض النقدي الذي يؤثر سلبا على معدلات التضخم، ومعدل الفائدة الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل التضخم وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، كما أن الاقتصاد الجزائري غالبا ما يتعرض للتضخم المستورد في ظل التبعية للعالم الخارجي بالنسبة لأغلب السلع والمواد خاصة المصنعة منها نتيجة ارتفاع أسعارها في دول المنشأ.

■ التفسير الاقتصادي بالنسبة للنموذج الرابع والمتعلق بأثر المشاريع العمومية على ميزان المدفوعات:

وجود علاقة معنوية موجبة بين نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وبين ميزان المدفوعات يرجع أساسا إلى زيادة الإنتاج المحلي من مواد البناء والأشغال نتيجة لزيادة الطلب الكلي عليها لتنفيذ المشروعات العامة وكذا زيادة حجم النفقات برأسمال الموجهة لدعم الاستثمار المحلي، وبالتالي الحد من بعض المواد المستوردة والتي تعد تسربا للعملة الصعبة اتجاه العالم الخارجي والتي تزيد من عجز ميزان المدفوعات وهو ما ساهم في تحقيق اكتفاء ذاتي بالنسبة لأغلب المواد كالحديد والإسمنت (إحلال السلع المحلية بدل الأجنبية)، أما بالنسبة لصيد الدين الخارجي فله تأثير سلبي على رصيد ميزان المدفوعات في الأجل الطويل وهذا أمر بديهي نتيجة لآجال الاستحقاق بداية تسديد دفعات أو أقساط الدين، وكذلك نفس الأمر بالنسبة لسعر الصرف فله تأثير سلبي على رصيد ميزان المدفوعات فانهيار أو انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري أما أهم العملات الأجنبية خاصة الدولار منها يساهم في زيادة تكاليف خدمة الدين العام بفارق خسائر سعر الصرف، وفي ما يخص معدل الانفتاح التجاري فله تأثير بحسب درجة الانفتاح سواء بالنسبة للواردات أو لصالح الصادرات.

المبحث الخامس: واقع تسيير عمليات اختيار وتنفيذ المشاريع العمومية في الجزائر

تتميز المشاريع والاستثمارات العمومية في الجزائر بمختلف أنواعها بالضعف على جميع المستويات وفي مختلف المجالات والقطاعات، بداية من دراسات الجدوى الأولية مروراً بعمليات التنفيذ والإنجاز ونوعية الرقابة المالية والتقنية عليها، وهذا ما ساهم في ضعف مردوديتها الاقتصادية ومحدودية آثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي.

I- محدودية دراسات الجدوى والتحضير:

تخضع المشاريع العمومية إلى ثلاثة قيود رئيسية (المدة، التكلفة، الجودة) ونظراً للتربط والتداخل في العلاقات بين هذه الحدود الثلاث فإن أي خلل في إحداها قد يؤثر على الأهداف المسطرة¹ وقد يرجع السبب إلى ضعف الدراسات السابقة للمشروع أو خلل في إحدى مراحل الإنجاز أو المدخلات.

إن زيادة اتساع الفجوة بين الدراسات العلمية المسبقة للمشاريع العمومية والواقع الميداني خلال عملية تنفيذها على أرض الواقع في الجزائر طرح عدة تساؤلات حول قدرة مكاتب الدراسات الوطنية العمومية منها والخاصة على التحكم ومسايرة مختلف الأساليب والطرق العلمية الحديثة المستعملة في دراسات الجدوى لمختلف المشروعات سواء الصناعية أو المشروعات العمومية ذات الطابع الاجتماعي خاصة في مجال التكاليف والتجاوز المعترف في آجال الإنجاز بالإضافة إلى نوعية الأشغال (الهندسة المدنية والعمارة)، والتقييم الغير الدقيق لتطور حاجات المواطنين من حيث الحجم والنطاق الجغرافي، فخلال تحليل التكاليف التقديرية للمخططات التنموية التي عرفتها الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة يظهر الارتفاع الكبير لتكاليف الإنجاز الحقيقية مقارنة بتكاليف الدراسات التقديرية الأولية نتيجة إعادة تقييم المالي للمشروع وذلك من خلال زيادة المخصصات المالية له باستمرار إلى غاية الانتهاء من عملية الإنجاز وتسليم المشروع مما ساهم في زيادة العبء على الميزانية العامة ويتجلى ذلك بوضوح من خلال قوانين المالية التكميلية على مستوى الحكومة، ومن خلال الملاحق بالزيادة على مستوى التسيير المالي والإداري للصفقات العمومية خلال مراحل الإنجاز، ولا تزال الميزانية العمومية تواجه تبعات سوء تقدير المشاريع العمومية وعدم ضبطها وهو ما تجلي أساساً في اعتماد الحكومة، لأكثر من 50 مليار دولار منذ اعتماد مخططات دعم النمو لإعادة تقييمه مشاريعها، وهو ما يمثل أكثر من 17% من القيمة التي خصصت له 286 مليار دولار للفترة 2010-2014 وهذا في ظل العجز المعترف الذي تعاني منه الميزانية العامة، وقد أرجح وزارة المالية الجزائرية على هامش الجلسة العلنية المخصصة لمناقشة قانون تسوية الميزانية 2010 أن الأغلفة المالية التي يتم تخصيصها لإعادة تقييم المشاريع العمومية ترجع أساساً إلى ضعف وعدم اكتمال الدراسات للمشاريع وبدرجة أقل إلى ارتفاع أسعار الموارد الأولية في السوق الدولية²، وكذلك ضعف التنسيق وتبادل المعلومات بين

¹ عامر ملايكية، أسباب تأخير المشاريع العمومية الإنشائية "دراسة ميدانية لمشاريع السكن والتجهيزات العمومية"، مجلة الدراسات والأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2018، ص 549.

² الجلسة العلنية المخصصة لتسوية قانون ضبط الميزانية لسنة 2010، مقر المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2012.

مختلف الهيئات العمومية، فغالبا ما نرى مشاريع تعبيد الطرقات وتهيئة الأرصفة لإعطاء صورة تماشى والمدن العصرية لكن سرعان ما نرى عمليات حفر واسعة وممتدة على طول الطرق لإعادة تهيئة قنوات الصرف الصحي والمياه حيث يتم إعادة ردمها بمجرد تجديد قنوات الصرف والمياه لتكون الطرق والأرصفة أسوأ مما كانت عليه سابقا، وهذا ما يؤدي إلى التبدير وغياب الرشادة في تسيير الأموال العمومية نتيجة عدم احترام أسبقية بعض المشاريع على حساب مشاريع أخرى في ظل غياب أي ترابط أو تنسيق أو نظام معلوماتي يجمع بين مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية المكلفة بالتخطيط، التنفيذ والإنجاز، وفي ظل محدودية قدرات مكاتب الدراسات الوطنية و الإعتماد على الخبرات الأجنبية في مجال الدراسات في مجال دراسات الجدوى والمتابعة ونقص الموظفين المختصين وذوي الكفاءات التقنية في هذا المجال على مستوى الإدارات والهيئات العمومية باستثناء الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (C.N.E.D)، إضافة إلى عدم إشراك المجتمع المحلي في اختيار المشاريع العمومية ترتب عنه دراسات ضعيفة بعيدة عن واقع الكفاءة والفعالية للمشاريع العمومية، حيث تجسدت هذه النتائج في كل مظاهر تأخر آجال الإنجاز والتسليم، وكذا الارتفاع المستمر للتكاليف (إعادة التقييم المالي دوريا)، وهذا ما تسبب في اللجوء المفرط للملاحق في مجال الصفقات العمومية سواء بهدف إعادة التقييم المالي للمشروع، نتيجة ظهور أو إضافة أشغال أخرى للمشروع أو الزيادة في آجال الإنجاز... إلخ، وهو ما نتج عنه بصفة مباشرة تأخر كبير في آجال التسليم وزيادات مباشرة في التكاليف الإجمالية للإنتاج.

كما أن إن عملية إتخاذ قرار الاستثمار العمومي خاصة في مجال البنية التحتية لا بد لها أن ترى من منظور إقتصادي إجتماعي عقلاني، بحيث تحتل الأهداف القومية كتحقيق المنفعة العامة صدارة الأهداف والأولويات، وذلك من خلال التخطيط على المدى المتوسط والبعيد عن طريق طرح عدد من البدائل التي تساعد على ضمان الإختيار الأمثل وفق الطرق والمناهج العلمية الحديثة لتحقيق تلك الأهداف، والمتتبع لتاريخ البرامج التنموية في الجزائر يرى قوة ومكانة القرار الإداري وهيمنته على القرار الاقتصادي المدروس في غالب الأحيان في ظل ضعف أجهزة التخطيط ومكاتب الدراسات المحلية وعجزها عن مسايرة الأساليب والمناهج الدولية في تقييم واختيار المشاريع في ظل تضارب ونقص البيانات الإحصائية من جهة لأخرى. فمن خلال القرار الإداري يتم تقييم المشاريع العمومية وفق المتغيرات الآنية الداخلية خاصة في ما يخص المطالب الشعبية المطالبة بتوفير الحاجات العامة كالمراكز الصحية والمدارس وتعبيد الطرقات على أن لا يخضع صانع القرار إلى القواعد والمناهج العلمية الحديثة وإنما غالبا ما يكون هذا النوع من المشاريع استجابة لظغوطات الطلب على هذه المنافع وبطريقة ارتجالية من صناع القرار على مستوى الهيئات المعنية بالقطاع تفاديا لإنزلاقات قد تهدد النظام الإجتماعي وهذا ما يبرر وجود مشاريع عمومية استثمارية رغم انخفاض مردوديتها المالية، فالقرار بالاستثمار في مجال أو قطاع معين كان يتخذ قبل ظهور نتائج الدراسات القبلية خاصة في ظل ميزانية الوسائل سابقا.

إن الإبتعاد عن الطرق والأساليب العلمية في تقييم المشاريع العمومية في الجزائر وهيمنة القرارات السياسية والإدارية على اختيار المشاريع العمومية في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي خلق نوعا من التفاوت بين مختلف القطاعات الاقتصادية والأقليم ويتجلى ذلك من خلال مستويات التنمية بين المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية.

II- النقائص المتعلقة بمجال الصفقات العمومية:

- عدم جدوى العديد من الصفقات العمومية ويفسر ذلك إلى وجود فجوات ما بين دفاتر الشروط ومختلف الدراسات المتعلقة بتحديد الطلب العمومي وعدم مراعاة البيئة المحلية ومختلف دراسات النضج، نتج عنه تقديم عروض غير ملائمة لتحقيق المشاريع العمومية.
- التغيير المتكرر في سلم تنقيط وتقييم العروض (العرض التقني، والعرض المالي) لبعض المعايير لاختيار المتعاملين لتنفيذ المشاريع العمومية نتج عنه في بعض الأحيان دفتر شروط بنظام تنقيط لا يشجع على المنافسة وتحقيق الكفاءة من أجل الحصول على أحسن العروض من حيث العلاقة بين الجودة والسعر.
- ترجع أسباب ارتفاع تكاليف إنجاز المشاريع العمومية وإعادة التقييم لخص البرامج إلى ضعف دراسات النضج وعدم الكفاءة في التنفيذ وهي أمور متعلقة بالهيئة العمومية ذاتها صاحبة المشروع إلا أن هناك أسباب أخرى خارج نطاق الهيئة العمومية المعنية بالمشروع ترجع لمستوى النشاط الاقتصادي ككل كتغير سعر صرف العملة الوطنية فعلى سبيل المثال فقد الدينار الجزائري 30% من قيمته في ظرف 04 سنوات فقط خلال مرحلة برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، وارتفاع الحقوق الجمركية والتكاليف المصاحبة لعمليات الاستيراد (التأمين، العبور، والتخزين) بالنسبة للمواد المستوردة والتي تدخل في إنجاز وتحقيق المشاريع العمومية، كما قد تعود أسباب إعادة تقييم تكاليف المشاريع العمومية وتأخر التسليم في بعض الأحيان إلى معارضة المواطنين المعنيين لعمليات نزع الملكية مما ينتج عنها عدة توقفات لعمليات الأشغال لفترات طويلة والمطالبة بمبالغ تعويضية إضافية¹ نتيجة لانطلاق الأشغال قبل الفصل النهائي للوعاء العقاري، بالإضافة إلى تسجيل عمليات استثمارية رغم غياب الوعاء العقاري².
- اللجوء المتكرر لإبرام الملاحق نتيجة التأخير المتأخر في انطلاق المشاريع أو تنفيذها يؤدي إلى إدخال عدة تعديلات على إبرام الصفقات العمومية تمس بالهيكلية المادية للمشاريع وتكاليف الإنجاز وآجال التسليم³.
- ضعف الصيانة والتصليح ومتابعة المنشآت العمومية التي تم إنجازها ودخولها حيز الخدمة.
- ضعف دراسات النضج والاستشارة الفنية للمشاريع حيث يعد هذا النوع من الدراسات من أهم العوامل التي تتحكم في كفاءة وفعالية إنجاز أي مشروع عمومي الأمر الذي يجعل أي خلل في أحد هذه الدراسات ينعكس سلبا على نتيجة الإنجاز من حيث النوعية، التكلفة، والآجال⁴.

¹ التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2019، الجريدة الرسمية رقم 75 الصادرة في 04 ديسمبر 2019، الجزائر، ص 35 و83.

² التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2023، الجزائر، ص 93.

³ نفس المرجع السابق، ص 83.

⁴ التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2021، الجزائر، ص 273.

- تقادم الدراسة التقنية للمشروع بسبب طول المدة الفاصلة بين إعداد الدراسة وانطلاق الأشغال أو بسبب التأخر في إنجاز حصة ضمن مشروع مقسم إلى حصص متداخلة ومتراصة في ما بينها يؤثر على كفاءة وفعالية إنجاز المشروع أو ضرورة إجراء دراسات جديدة تأخذ بعين الاعتبار معطيات السوق الحالي مما يساهم في إعادة التقييم للتكاليف¹.
 - وجود عقود مبرمة بأسعار جد منخفضة بشكل غير عادي ترتب عنها صعوبات جمة في ما يتعلق بالمتابعة نتيجة خاصة في ما يتعلق بنوعية المواد المستعملة في الإنجاز مقارنة بالمواد المذكورة في دفتر الشروط².
 - غياب التحديد المسبق لطبيعة وامتداد الأشغال من طرف المصالح المتعاقدة الأمر الذي ترتب عنه غالباً إدراج تغيرات كبيرة للمحتوى المادي للمشروع كانت سبباً في ارتفاع تكاليفه وإعادة التقييم (ظهور أشغال إضافية جديدة)³.
 - ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات والهيئات العمومية خاصة في مجال الأشغال ومختلف شبكات الكهرباء والمياه.
 - وجود أوامر غير مقنعة بتوقيف واستئناف الأشغال لأسباب غير كافية كسوء الأحوال الجوية أو أسباب إدارية وتقنية⁴ وهو ما من شأنه تأخير آجال تسليم المشروع وحرمان الخزينة العمومية من غرامات التأخير الموجودة في دفتر الشروط.
 - غياب مؤسسات الإنجاز ذات تصنيف يؤهلها لإنجاز المشاريع المرجحة في حصة واحدة مما يجتم إلى إعلان حالات الجدوى أو إلى تقسيم المشروع إلى حصص مما أثر سلباً على عملية إنجاز المشاريع بسبب ارتباط الحصص في ما بينها⁵.
- III- ضعف جودة الإنجاز والرقابة التقنية:**

تعد الرقابة التقنية لمشاريع البناء والأشغال العمومية ضرورة حتمية تتماشى وتطورات معايير الأمن والسلامة والجودة، كأداة تسمح بحماية المشاريع والهياكل القاعدية، خاصة أنّ التجارب التي مرّت بها العديد من الدول أبرزت سياسة التّنصّل من المسؤولية في ظل تداخل عدة أطراف في عملية إنجاز المباني السكنية والأشغال العمومية، كما تبرز أهمية الرقابة التقنية في عدّة اعتبارات، أهمّها الحفاظ على الطابع العمراني للمدن واحترام معايير جودة الإنجاز لما له من وزن في الاقتصاد الوطني من خلال تقليص تكاليف الصيانة وإعادة الترميم وإصلاح العيوب، والوزن الاجتماعي من خلال المحافظة على سلامة المواطن والجانب الفني الجمالي للمنظر العام، وفي الجزائر على الرغم من إنشاء الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء* بالجزائر بموجب الأمر رقم 85/71، المؤرخ في 29 ديسمبر من سنة 1971، والتي لها وكالات في جميع ولايات الوطن، وتختص الهيئة في الرقابة على نوعية الأشغال وجودة المواد المستعملة بغض النظر عن كونه هيئة عمومية

¹ نفس المرجع السابق، ص 289.

² نفس المرجع السابق، ص 290.

³ بلجيجالي محمد، العمليات الرقابية لمجلس المحاسبة الجزائري على برامج التجهيز العمومي للجماعات المحلية "حالة دراسات النضج والاستشارة الفنية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، المجلد 12، العدد الأول، 2022، ص 418.

⁴ التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2020، الجزائر، ص 77.

⁵ التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2023، الجزائر، ص 112.

* لمزيد من المعلومات حول الهيئة يمكن الإطلاع على الموقع الرسمي لها: <https://www.ctc-dz.org/index.php>

أو خاصة كما يمكن للهيئة القيام بتدخلات فجائية لمكاتب الدراسات المتابعة للمشاريع المعنية قد تنتج عنها مجموعة من التحفظات والملاحظات لمكتب الدراسات المعني وهو ما يستوجب منه المتابعة والعمل على رفع هذه التحفظات التي بلغت مصالحة، وفي ظل زيادة حجم المشاريع في الجزائر بوتيرة متسارعة وانفراد أغلب الدراسات بالهندسة المعمارية (تفرد المهندس المعماري في الاستشارة الفنية دون التجمع مع المهندس المدني) كون الهندسة المدنية تختص بدراسة الطبيعية الجيولوجية والطبوغرافية وبالتالي تحديد نوعية تربة ومدى تماسكها وقدرتها على تحمل أوزان البنايات والأشغال وهو ما ساهم في وجود عدة عيوب ونقائص من حيث معايير الأمن والسلامة خاصة في ظل غياب ثقافة الصيانة والترميم الدوري، وهو ما يتجلى على أرض الواقع في مدى استيعاب مشاريع البنية التحتية لقطرات المطر مع بداية كل فصل شتاء، ويعد زلزال بومرداس سنة 2003 والذي قدرت قوته بـ 6.8° على سلم ريختر أبرز مثال على احترام الشروط التقنية للمشاريع حيث خلف الزلزال 2266 حالة وفاة وأهيار العديد من البنايات وتضرر كبير في البنية التحتية بسبب غياب الهندسة المدنية نتج عنه إصدار المحاكم لعدة أحكام قضائية في حق المتدخلين في الإنجاز بتهم الغش في النوعية والكمية خاصة بالنسبة للسكنات المنجزة من طرف ديوان الترقية والتسيير العقاري، والعديد من مشاريع الأشغال العمومية كاهتراء الطرقات وانسداد قنوات الصرف الصحي مع موسم الأمطار والمنجزة من مختلف مقاولات القطاع الخاص.

IV- الإعتقاد على المنهج التقليدي للميزانية العامة (ميزانية البنود والإعتمادات):

يتم تبويب ميزانية التجهيز والاستثمار وفق مدونة الاستثمارات العمومية بحسب القطاعات الاقتصادية مع تفصيلها إلى قطاعات فرعية، فصول، ومواد والتي هي دوما متعلقة بالقطاع الرئيسي وليس بحسب طبيعة النفقة العمومية والوزارة المعنية، بينما تنص القوانين المتعلقة بالحاسبة العمومية أن الوزير هو الأمر بالصرف لمخصصات الميزانية العامة المتعلقة بدائره الوزارية، وهو ما يمكن وصفه بالتناقض بين التبويب الموازني لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي (مدونة الاستثمارات العمومية) وقوانين الحاسبة العمومية التي تحدد أعوان التنفيذ وصلاحياتهم¹.

- نظرا لمحدودية مدونة الاستثمارات العمومية والتعقيدات التي تميز عملية التبويب (التصنيف) والنظام المحاسبي في مجال ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي والذي لا يتماشى ومتطلبات جودة البيانات الكمية الضرورية لاستعمال المعلوماتية بهدف الحصول على القوائم والبيانات الضرورية للسياسات العمومية لذلك ساهمت في تقليص حجم ونوعية القوائم المالية (المعطيات) لغرض التحليل الاقتصادي والحاسبة الوطنية والتي تعتمد على الطبيعة الاقتصادية، مما يستوجب إعادة النظر في المدونة تبعا لمقتضيات التصنيفات الإدارية، الاقتصادية والوظيفية مما يسمح باستعمال سهل للمعلومات²، كما تتميز منهجية تسيير الميزانية العامة في ظل ميزانية الوسائل بـ:

¹ لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، سنة 2004، ص 60.

² نفس المرجع السابق، ص 61

❖ غياب الاطار الميزانياتي المتعدد السنوات (Absence de cadrage budgétaire pluriannuel): على الرغم حاليا من أنه تم اعتماد نظام متعدد السنوات بالنسبة لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي من خلال رخص البرامج وإمكانية نقل الرصيد لاعتمادات الدفع الغير مستهلكة إلا أن نفقات التسيير لا تزال مرتبطة بمبدأ السنوية، وهو أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت السلطات العمومية منذ مطلع الألفية الثالثة تبني حسابات التخصيص الخاص كآلية لتنفيذ نفقات التجهيز والاستثمار العمومي لما تتمتع به هذه الحسابات من مرونة في التسيير مثل إمكانية نقل الرصيد المتبقي.

❖ ازدواجية الميزانية (ميزانية التسيير وميزانية التجهيز) (Dualité du budget fonctionnement et d'équipement): حيث نرى ميزانية التسيير في الجدول (ب) وفق تصنيف وزاري، وميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في الجدول (ج)، وهذا في ظل قانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية.

❖ تسيير النفقات المترکز على الوسائل (Gestion des dépenses centrée sur les moyens): وهو ما يظهر من خلال مدونة نفقات التسيير، ومدونة نفقات التجهيز والاستثمار العمومي، حيث نجد الأولى مصنفة وفق تبويب وزاري، والثانية مصنفة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى تعدد مسيري ميزانية الوزارة الواحدة، بالإضافة إلى عدم تجانس تصنيفات مدونات الميزانية سواء بالنسبة لنفقات التسيير أو نفقات التجهيز والاستثمار العمومي والتعقيدات، كما أن مستوى قياس أداء المسؤولين (الأميرين بالصرف) يقاس بنسبة ومعدل استهلاك الإعتمادات ورخص البرامج بغض النظر عن النتائج المحققة على أرض الواقع.

❖ نقص سهولة قراءة وثائق الميزانية (Manque de lisibilité des documents budgétaires): إن تعقيدات تبويب وعدم توحيد تصنيف النفقات العمومية سواء بالنسبة لميزانية الدولة أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ساهم في تعدد وتعقيد قراءة وثائق الميزانية.

❖ التأخر والضعف في استهلاك اعتمادات الدفع ورخص البرامج (حالات عدم الجدوى): كشف تقرير مجلس المحاسبة الصادر في أواخر سنة 2019 في تقييمه لعمليات الرقابة على المالية العمومية في الجزائر أن مختلف قطاعات ميزانيات التجهيز والاستثمار العمومي تعرف ضعفا كبيرا في استهلاك وامتصاص الإعتمادات المالية المخصصة لها من طرف الدولة، حيث سجلت برامج الاستثمار العمومي معدل استهلاك يقل عن 38% مقارنة بنسبة 36% في سنة 2015، وهو ما يخلف أرصدة كبيرة غير مستهلكة مخصصة من ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي، ونفس الشيء بالنسبة لمخططات البلدية للتنمية (PCD) حيث قدرت نسبة استهلاك الإعتمادات المخصصة لها بـ 47,73%¹، وهو ما يعني مانسبته 52,27% من حجم المخصصات المالية لهذا القطاع لم يتم استهلاكها (عدم انجاز المشاريع المتعلقة بها)، وقد أرجع المجلس ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- غياب التخطيط والبرمجة على مستوى العديد من البلديات

¹ مجلس المحاسبة الجزائري، التقرير السنوي لسنة 2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 75، 04 ديسمبر 2019، ص 12.

- غياب البرامج السنوية والمتعددة السنوات للتنمية

- النقص في نضج المشاريع

- غياب معايير التحكم في توزيع الاعتمادات، إلى جانب عدم إشراك المواطنين والأطراف الفاعلة المحليين في

خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق الشروط التي رسمتها الدولة والكفيلة بضمان التنمية المستدامة للجماعة المحلية وتحسين مستوى معيشة المواطنين¹.

- طول فترة الشروع في تنفيذ الصفقات العمومية وتعدد حالات عدم الجدوى.

❖ **ضعف الرقابة:** ويمكن إيجاز أهم نقاط الضعف إلى ما يلي:

✓ **مراقبة مسبقة تتركز على تطابق النفقة (Contrôles préalables privilégiant la conformité de la dépense):**

حيث نجد الهدف الجوهرى والرئيسى للرقابة يهدف إلى مطابقة النفقة العمومية للقوانين والتنظيمات السائرة المفعول من حيث الملائمة والمشروعية دون التدقيق في الأهداف والنتائج.

✓ **مراقبة لاحقة دون أثر على تحسين التسيير الداخلي (Contrôle à posteriori sans impact sur l'amélioration de la gestion interne):**

إن التقارير الصادرة عن مختلف أجهزة الرقابة على تسيير المالية العمومية في الجزائر بغض النظر عن الغرامات والعقوبات التأديبية والمالية وإقحام المسؤولين، فإن التوصيات الصادرة منها بهدف تحسين الأداء غير ملزمة التطبيق².

✓ **غياب العدالة في تحميل المسؤولية لأعوان التنفيذ والمراقب المالى:** ويتجلى ذلك من خلال اقحام المسؤولية الشخصية

والمالية للمحاسب العمومي دون أن يتعدى ذلك للمراقب المالى والأمر بالصرف خاصة في مجال النفقات العمومية والتي يشترك كل من (الأمر بالصرف والمحاسب العمومي) في تنفيذها، والمراقب المالى في الرقابة السابقة قبل التنفيذ.

✓ **تركيز الرقابة على الوثائق وأداء الأعوان المكلفون:** حيث تتركز الرقابة على حسن تسيير الأعوان المكلفون بالتنفيذ

لعمليات الإنفاق الحكومى وفق الإجراءات القانونية، المالية والمحاسبية في مقابل ضعف الرقابة على المشروع ذاته (الجانب التقني لجودة الإنجاز).

V- **هيمنة مخصصات الميزانية العامة على مصادر التمويل:**

على الرغم من وجود عدة مصادر وأساليب لتمويل المشاريع العمومية في الوقت الراهن إلا أنه في الجزائر لازلت

الميزانية العامة تلعب الدور الأساسى والجوهرى في التمويل (التمويل النهائى من الميزانية العامة، رمز التمويل "05": Concours

définitif) من خلال مخصصاتها المالية لمختلف القطاعات الاقتصادية، والتي تمثل الجباية البترولية نسبة هامة من حجم

الإيرادات المالية للميزانية العامة قد تفوق في غالب الأحيان ما نسبته 50% من إيرادات الميزانية العامة، وهذا ماخلف

¹ نفس المرجع السابق، ص 12.

² ندوة تكوينية، الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بالمالية (SÉMINAIRE SUR LA REFORME BUDGETAIRE ET LA LOLF)، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، جويلية 2021، ص 08 و 09 (بتصرف).

حلقة متسلسلة من التأثيرات السريعة والمتباينة لتغير أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فتراجع الأسعار يعني تراجع مدخيل الدولة من النقد الأجنبي على المستوى الخارجي مما يحتم على الدولة تقليص حجم الواردات في ظل غياب قوة الصادرات خارج المحروقات بهدف تخفيف الأثر على ميزان المدفوعات وهو ما قد يؤثر سلبا على استيراد المواد والصناعات التموينية التي تدخل ضمن الإنتاج المحلي، أما على المستوى الداخلي فانخفاض الأسعار خارجيا يعني تراجع الحصيلة الجبائية للمحروقات والتي تشكل نسبة هامة ومعتبرة من الموارد المالية للميزانية العامة للدولة حيث تزداد قدرة الدولة على زيادة النفقات العامة بزيادة أسعار المحروقات وتنخفض قدرتها على التوسع في الإنفاق بتراجع أسعار المحروقات وما ينجم عنه من تديني حجم الجباية البترولية والتي تراجعت إيراداتها من 4054 مليار دج سنة 2012 إلى 2369 مليار دج سنة 2019، في مقابل ضعف مستوى الجباية العادية والتي بالكاد تحقق تغطية لنفقات التسيير¹، وبالتالي تراجع إيرادات الميزانية العامة مما يحتم على الدولة اتخاذ عدة إجراءات لتفادي العجز الميزانياتي الغير مرغوب فيه كترشيد الإنفاق الحكومي واتباع سياسة تقشفية...إلخ.

ومما سبق يمكن القول أن درجة تمويل المشاريع العمومية ترتبط بحساسية مفرطة لتغيرات أسعار المحروقات والتي تبقى موردا غير مستقرا يخضع لقانون العرض والطلب في الأسواق الدولية²، وهو ما يؤثر كذلك على حجم هذه المشروعات في ظل محدودية باقي البدائل التمويلية الأخرى، فتجد السياسات العمومية تبنى على أساس ترتيب الأولويات والأهمية في طرح هذه المشاريع العمومية، إن هذه التحديات في التمويل يسلمز تفعيل الأساليب التمويل الأخرى كصيغ BOT، وتفعيل دور الأسواق المالية، وزيادة قدرة البنوك على التمويل،...إلخ لتفادي اللجوء إلى الطرق التقليدية كالإصدار النقدي والقروض العامة والتي غالبا ما يكون لها أثر سلبي في الدول النامية، وهو ما يطرح عدة تساؤلات حول كيفية تمويل الميزانية نفقات التجهيز والاستثمار العمومي في حالة تراجع الجباية البترولية لتغطية العجز الغير مقصود نتيجة لتراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وكذلك كيفية تغطية العجز في حساب المدفوعات نتيجة لزيادة الفجوة السالبة في الحساب الجاري وبالتالي تفادي العجز المزدوج وآثاره السلبية على كل من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي ولتفادي هذه الآثار لجأت السلطات العمومية إلى كل من صندوق ضبط الإيرادات لتحقيق التوازن الداخلي (ضبط توازن الميزانية، تغطية عجز الخزانة، وتخفيض الدين العام)، وسياسة ترشيد الإنفاق، وكذلك احتياطي الصرف من النقد الأجنبي لتحقيق التوازن الخارجي، وبما أن الموارد المالية للجباية البترولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات، فإن أي تغير في أسعار النفط في الأسواق الدولية يؤدي إلى حدوث تغير في الموارد المالية للجباية البترولية، فهذه الأخيرة تشكل في غالب الأحيان ما يفوق 50% من إيرادات الميزانية العامة، من هذا المنطلق فإن أي تقلب في أسعار المحروقات يؤثر تأثيرا مباشرا في وضعية الميزانية العامة في الجزائر وهو ما يكون عائقا أما السلطات العمومية في التوسع الإنفاقي خاصة

¹ تقرير حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16 فيفري 2020، ص 20.

² قرينعي ربيعة، ونوي طه حسين، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2016"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد الثالث، جامعة جلفة، الجزائر، أكتوبر 2017، ص 37.

في جانبه الاستثماري، وعلى هذا الأساس فإن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير الصارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة من خلال إعداد سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تقدر من خلاله إيرادات الميزانية العامة، هذا السعر المرجعي يتم تحديده بناء على المعطيات المتوفرة على تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، هذا الارتفاع في الإيرادات البترولية أدى إلى تفكير الحكومة في إنشاء صندوق يعمل على امتصاص هذا الفائض وتصبح موارد هذا الصندوق كاحتياط تستعمله الحكومة لتغطية النقص أو العجز الذي قد يحدث في الميزانية العامة مستقبلا نتيجة الصدمات الخارجية، وقد تم إنشاء هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2000 حيث يعد أداة فعالة للتقليل من آثار الصدمات الخارجية على السياسة المالية للدولة وعلى التوازن المالي الداخلي، وتجدد الإشارة هنا إلى التفرقة ما بين الفرق في الجباية ما بين السعر المرجعي والسعر الحقيقي في السوق حيث يوجه فارق الجباية لصندوق ضبط الإيرادات، بينما الفارق بين السعر المرجعي والسعر الحقيقي بعد خصم الجباية البترولية يوجه كاحتياطي صرف إذا ما تم ضبط فاتورة الإستيراد بناء واعتمادا على السعر المرجعي المحدد سابقا، وعليه يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات يعد صندوقا داخليا وليس خارجيا¹ يسيره وزير المالية، بينما حساب احتياطي الصرف يعد حسابا لتحقيق التعاملات الخارجية عند الضرورة أو الاستثمار في سندات وأسهم خارجية يسيره البنك المركزي، ففي حالة استنزاف الموارد المالية لصندوق ضبط الإيرادات قد تلجأ الحكومة لتغطية عجز الميزانية وتحقيق التوازن الداخلي إلى القرض العام الداخلي أو الإصدار النقدي وهذا في حالة غياب البدائل التمويلية الأخرى، أما في حالة استنزاف احتياطيات الصرف من النقد الأجنبي ويهدف تغطية العجز في ميزان المدفوعات قد تجد الحكومة نفسها مضطرة إلى تقليص الواردات واللجوء للقرض الخارجي وهذا في حالة القدرة على زيادة الصادرات.

VI- الفساد الإداري والمالي:

يظهر الفساد بصفة عامة في عدة جوانب إقتصادية وسياسية وإجتماعية قصد تحقيق مصلحة أو منفعة خاصة على حساب المصلحة العامة، ويعتبر الفساد الإداري والمالي من أبرز القضايا التي تواجه اقتصاديات الدول، فهو ظاهرة عالمية تواجهها كل الدول باختلاف درجة نموها وتطورها، ويعد الفساد الإداري من أخطر أنواع الفساد بإعتباره قائما على الإدارة التي تمثل المحرك الرئيسي لنشاط الدولة وهيئاتها التنفيذية²، خاصة في مجال الصفقات العمومية والتي تعد الأداة الرئيسية والجوهرية في تنفيذ مختلف المشروعات العامة.

وفي هذا السياق نص المشرع الجزائري في المادة الثانية من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على ما يلي: "الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون نذكر منها:

¹ لطرش ذهبية، كناف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة "2000 - 2017"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 05، جوان، 2018، ص 33.

² مفتاح صالح، معاريفي فريدة، الفساد الإداري والمالي، أسبابه، مظاهره ومؤشرات قياسه، الملتقى العلمي الدولي السابع حول الفساد الإداري والمالي، المشكلة وسبل علاجه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 بسكرة، ماي، 2012، ص 02.

- رشوة الموظفين العموميين.
- الإمتيازات والرشوة غير المبررة في مجال الصفقات العمومية.
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية.
- اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو إستعمالها على نحو غير شرعي.
- الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم.
- إستغلال النفوذ.
- أخذ فوائد بصفة غير قانونية.
- عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات.
- التمويل الخفي للأحزاب السياسية.
- الرشوة في القطاع الخاص.
- إختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
- تبييض العائدات الإجرامية.
- الإخفاء وإعاقة السير الحسن للعدالة.
- المساس بالشهود والخبراء والمبلغين والضحايا.

وتتجلى مظاهر الفساد بمختلف أنواعه في الجزائر من إستغلال النفوذ إلى المحاباة في مجال الصفقات العمومية والتهرب الضريبي شأنها شأن دول العالم الثالث كون الفساد ظاهرة عالمية لا تقتصر على دولة معينة ولكن بدرجات وأشكال مختلفة، ومن أهم مظاهر الفساد في الجزائر والمتعلقة في مجال تنفيذ المشاريع العمومية (الصفقات العمومية) وإنجاز مشروعات لا تراعي معايير الجودة والأمان من حيث الإنجاز ساهم في زيادة تكاليف المشاريع العمومية وطول فترات الإنجاز وظهور عيوب متعلقة بالبناء والأشغال مما يرفع من التكلفة الإجمالية للمشروع ويخفض من معدل العائد على الاستثمار، فالفساد يميل إلى تضخيم الاستثمارات العامة¹.

وقد إحتلت الجزائر المرتبة 112 دوليا خلال سنة 2011 من بين 183 دولة²، شملها تقرير منظمة الشفافية الدولية*، ثم تقدمت في التصنيف تدريجيا إلى أن وصلت في المرتبة 88 سنة 2015 وهو أحسن ترتيب لكن من بين 168 دولة فقط شملها التصنيف، ما سمح لها بتحسين ولو بشكل طفيف ترتيبها العام مقارنة بالسنوات السابقة، لتعرف بعد

¹ فريتز ف. هييمان (Fritz F. Heyman)، مكافحة الفساد الدولي دور مجتمع الأعمال، الفصل الثامن من كتاب الاقتصاد العالمي، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005، ص 225.

² Annual report of Transparency International Secretariat Translation of Corruption Perceptions Index: Corruption around the world in 2013، Site:

http://www.transparency.org/news/pressrelease/Corruption_around_the_world_2013_arab

* منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) يُرمز لها اختصارًا (TI) هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد، وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي مؤشر الفساد، يقوم على أساس المقارنة بين الدول من حيث الفساد وفق سلم تنقيطي ترتبي، تأسست سنة 1993 بألمانيا كمؤسسة غير ربحية ولها ما يفوق 100 فرع في جميع أنحاء دول العالم، ومنذ منذ العام 1995 بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي (Corruption Perceptions Index CPI).

سنة 2015 تراجعاً في مؤشر الشفافية حسب المنظمة أين استقر التصنيف إلى ما بعد المرتبة 100، وهو ما يشكل مشكلة خطيرة على التنمية وعلى جهود تحقيق الأهداف الإنمائية¹، وخلال سنة 2020 احتلت المرتبة 104، سنة 2021 المرتبة 117، وفي سنة 2022 احتلت المرتبة 116، وهي جميعها مراتب جد متأخرة.

VII- محدودية النظام المعلوماتي:

يتميز النظام المعلوماتي لتسيير المالية العمومية في ظل التسيير التقليدي على برامج ربط داخلية بسيطة لتسهيل تسيير العمليات المالية الداخلية دون أن يتعدى ذلك إلى شبكة ربط وطنية بين مختلف الوزارات وشبكة المحاسبين العموميين، فكانت هذه البرامج منحصرة فقط في أهم الوظائف المحاسبية لميزانية الدولة خاصة في جانب التحصيل والمحاسبة العامة، ومع سنة 1995 وظهر جيل البانتيوم (Pentium*) تم تجهيز خزائن جميع الولايات بأجهزة الإعلام الآلي من هذا النوع، وفي سنة 2008 بادرت وزارة المالية بتجديد أجهزة الإعلام الآلي وتوسيع استخدامها إلى جميع المصالح والأقسام من خلال اقتناء مجمع المعلومات فوجيتسو سيمنز (serveur Fujitsu siemens)² المنتج من طرف شركة فوجيتسو سيمينز كومبيوترز (**Fujitsu Siemens Computers)، وهذا بهدف إدخال البيانات تتبعها وأمنها وتوفير البيانات الإحصائية التي تساعد على اتخاذ القرار، كما قامت الوزارة بتعزيز هيكلها بموظفين متخصصين في الإعلام الآلي³، لكن رغم مجهودات وأهداف وزارة المالية في إقامة نظام معلوماتي متكامل خاصة في الأونة الأخيرة لم تصل لحد الساعة إلى ربط مختلف مديريات وزارة المالية والأميرين بالصرف بشبكة معلوماتية واحدة متكاملة.

يحتاج أي نظام محاسبي إلى نظام معلوماتي مرافق له لزيادة فعالية وسرعة التسجيل المحاسبي للمعلومات وتسهيل عملية مركزتها ومتابعتها آلياً، إلا نظام المحاسبي الحالي كان في غالبته يسير وفق برامج محلية بسيطة داخل المصلحة دون أن يتعدى ويصل لدرجة المركزية الآلية للمعلومات من المستوى القاعدي للمحاسبين الثانويين إلى غاية المحاسب الرئيسي العون المحاسبي المركزي للخرينة على المستوى المركزي، وعلى الرغم من شروع وزارة المالية في نظام معلوماتي جديد مع مطلع سنة 2018 أراكل (Oracle) لكن دون يتعدى ذلك إلى المحاسبين الثانويين لحد الآن ودون ربطهم بالأميرين بالصرف، بالإضافة إلى ضعف مستوى بعض الموظفين في التعامل مع البرامج المعلوماتية ومسايرة تطورها، وفي ظل اعتماد المحاسبين الثانويين على القيام بالعمليات المحاسبية بالطرق التقليدية (الكتابات المحاسبية في الدفاتر) ونقل

¹ عبدالحفيظ بوخرص، سمير بن محاد، دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة الوادي، الجزائر، 2022، ص 255.

* البانتيوم بالإنجليزية (Pentium): هي سلسلة من وحدات المعالجة المركزية نظام معلوماتي لشركة إنتل للحواسيب المكتبية والمحمولة، وتم عرضها في سنة 1993 و2008 وهو الجيل الخامس من الهندسة الدقيقة (Microarchitecture) لدى شركة إنتل.

² وزارة المالية الجزائرية، مديرية الاتصال، تاريخ وتطور وزارة المالية، سنة 2012، ص 148.

** فوجيتسو سيمينز كومبيوتر المحدودة بالإنجليزية (Fujitsu Siemens Computers, Inc) هي شركة يابانية وألمانية مُصنعة لتقنيات المعلومات، تقوم ببيع المنتجات المعلوماتية، تأسست سنة 1999.

³ وزارة المالية الجزائرية، مديرية الاتصال، مرجع سبق ذكره، ص 149.

التحويلات المالية (أوامر بالدفع، les avis de virements) يدويا إلى المحاسبين الرئيسيين على مستوى خزائن الولايات دون مرافقة موزاية لنظام ربط معلوماتي نتج عنه ثغرات يمكن أن تؤدي إلى تغيير وجهة النفقة العمومية من خلال تغيير أرقام حسابات أوامر الدفع إلى جهات غير معنية بالنفقة خاصة بالنسبة لاقتطاعات الضمان الإجتماعي والضريبة على الدخل الإجمالي في مجال نفقات المستخدمين، وبدرجة أقل ضمانات حسن التنفيذ في مجال الصفقات العمومية والتي لم تحول لأصحابها.

VIII- النظام المحاسبي للدولة (مدونة حسابات الخزينة):

يتميز النظام المحاسبي للقطاع العمومي الغير ربحي في الجزائر بمجموعة بالنقائص نوجزها في ما يلي:

❖ **قدم وتعقيد النظام المحاسبي** Nemonclature des comptes des tesor (NCT): على الرغم من أن البوادر الأولى لإصلاح النظام المحاسبي للدولة تعود إلى عام 1995 إلا أنه لم يتم الشروع في الدراسات المتعلقة به إلا بداية من سنة 2000 من خلال عقد دورات تبادل الخبرات مع وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية لنقل التجربة الفرنسية إلى الجزائر عن طريق ما يعرف في عالم الإدارة "بالأداء المقارن" أو "المقارنة المرجعية" (*Benchmarking) إلا أنه لم يحقق النجاح المنتظر منه خلال تلك الفترة وحكم عليه بالفشل مما حتم العودة إلى العمل بالنظام المحاسبي القديم (NCT) في انتظار إيجاد الصيغة وتهيئة الظروف الملائمة له لتحقيق أقصى حد من المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص محاسبة الدولة، ومن أهم أسباب فشل النظام المحاسبي الجديد خلال تلك الفترة، نذكر:

- نقص وسائل الإعلام الآلي وعدم تكيفها مع القواعد الجديدة للمخطط المحاسبي الأمر الذي عرقل انتقال المعلومة المحاسبية بين مختلف المحاسبين.

- عدم استيفاء جميع القواعد والوثائق المحاسبية المتعلقة بتطبيقه، مثل المعالجة المحاسبية لقيم الأصول المحاسبية للدولة خاصة منها الأصول العقارية.

- إن عملية تحديث النظام المحاسبي للدولة في المرة الأولى قامت على أساس التقليد المفرط للنظام المحاسبي الفرنسي بالرغم من اختلاف بيئة الإدارة الجزائرية مع نظيرتها الفرنسية سواء من حيث وجود الكفاءات أو من حيث شفافية المعلومات حول تسيير الميزانية العامة والأنظمة المعلوماتية لمعالجة البيانات.

- عدم قدرة موظفي الخزينة على مسايرة النظام الجديد وبعض برامج المعلومات الخاصة به خلال تلك الفترة. ومن خلال هذا العنصر سوف نحاول استعراض أهم الميزات الرئيسية للنظام المحاسبي للدولة الراهن من حيث نقاط الضعف والتي كانت سببا في تبني الجزائر لسلسلة من الإصلاحات يرتقب الشروع فيها مع مطلع سنة 2023.

* Benchmarking أو ما يعرف بـ "المقارنة المرجعية" أو "الأداء المقارن" هو مصطلح حديث نسبيا في الدراسات الإدارية فقد عرفها Goetsch & Davis بأنها: "عملية مقارنة وقياس نشاطات منظمة أو عملياتها الداخلية مع المنظمات ذات الأداء العالي من الداخل أو الخارج، وذلك بهدف نقل الخبرة والتجربة من المنظمة ذات الأداء العالي إلى منظمنا بهدف تحسين الأداء، وهذا ما سعت إليه الجزائر من خلال محاولة نقل النظام المحاسبي للدولة من وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية إلى وزارة المالية الجزائرية بتكليف الأوضاع والظروف المهيمة له.

❖ **محدودية القوائم المالية وصعوبة تجميعها:** كما أن نقص المعلومات الإحصائية وتناقضها بين مختلف الجهات الرسمية بالإضافة إلى عدم الأخذ بالمتغيرات الخارجية كمتغيرات أسعار الصرف وأسعار مختلف المواد والتجهيزات المستوردة في الأسواق الدولية ، وسعر تكلفة اليد العاملة الماهرة التي تدخل ضمن تكاليف إنجاز المشروع يؤدي في العديد من الأحيان إلى إعطاء قوائم إحصائية غير دقيقة يتم الاستناد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار وتقدير الانجاز والتشغيل، بالإضافة إلى إدراج أشغال إضافية في المشاريع لم تأخذ بالحسبان في دراسات القبلية للمشروع، مما يساهم في ضعف التنبؤ والحد من فعالية القرارات المالية والاقتصادية مستقبلا وهذا ما يتجلى في في قوانين ضبط الميزانية من خلال اتساع الفجوة أو الهامش ما بين الاعتمادات ورخص البرامج والاستهلاكات النهائية الحقيقية¹.

❖ **محاسبة الأساس النقدي:** تم إعداد حسابات مدونة الخزينة العمومية بما يتماشى ومحاسبة الأساس النقدي القائمة على تسجيل الأثر النقدي مما يجعلها تتماشى وميزانية الوسائل المعتمدة في الجزائر إلا أنها تعد أقل دقة مقارنة بمحاسبة الاستحقاق (مشروع الإصلاح) على المدى القصير، ففي نظام المحاسبة على الأساس النقدي يتم فيه تسجيل الإيرادات والنفقات فقط عندما يتم الحصول على السيولة أو تدفع، ودون الأخذ بعين الاعتبار الفترة التي تطبق أو تقدم فيها المعاملات²، ولعل من أهم الميزات السلبية لمحاسبة الأساس النقدي عدم إظهار مخصصات الإهلاك في الموازنة العامة والتي تقلل من قيمة الأصول³ في ظل إهمال محاسبة الذمة أو ما يعرف بمحاسبة الاستحقاق أو الحقوق المثبتة.

❖ **إهمال الذمة المالية للدولة:** يقتصر التقييد المحاسبي للعمليات المالية للدولة على تسجيل عمليات الصندوق أي العمليات المتعلقة بدفع النفقات العمومية وتحصيل الإيرادات العمومية (محاسبة الصندوق) مهمة الذمة المالية للدولة من منقولات وعقارات ومستحقات الدولة وديونها، والتي تتم متابعتها خارج النطاق المحاسبي نظرا لصعوبة تحديد قيمتها الحقيقية⁴ على عكس محاسبة الصندوق التي لا تهتم إلا بتسجيل الأثر المالي الناتج عن التزامات الدولة وتدخلا⁵.

1 حاج جاب الله أمال، إصلاح محاسبة الدولة "دراسة مشروع المخطط المحاسبي للدولة PCE"، مذكرة تخرج المدرسة الوطنية للإدارة، 2004، ص 07.
2 بريماكند (Premakind)، ترجمة حسين بن عبد الرحمان باحص، مراجعة أحمد أبو مندور إبراهيم، وبابكر الأمير باكر، المحاسبة الحكومية الفعالة، مركز البحوث والدراسات الإدارية، المملكة العربية السعودية، سنة 1999، ص 90.
3 بايمة محمد قاشمة، الأنظمة الحديثة للمحاسبة الحكومية، البرنامج التدريبي التفاعلي الإلكتروني عن بعد، المعهد العربي للتخطيط بالكويت من 25 إلى 27 جويلية 2021، ص 17.
4 عبد السميع رونية، واقع اصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر خلال الفترة "2003-2008"، ملتقى وطني بعنوان واقع إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص 05.
5 عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر، سنة 2020، ص 229.

- ❖ جمود ترقيم حسابات المدونة: تعتمد حسابات المدونة على الترميز والترقيم الخطي الذي يفتقر للمرونة خاصة بالنسبة للحسابات الفرعية حيث أصبح غير متلائم مع العمليات الجديدة للدولة¹، وعدم توفر قيود محاسبية لمتابعة استهلاكات الإعتمادات فيتم متابعتها خارج أطر المحاسبية (متابعة مالية على أساس الوثائق).
- ❖ صعوبة تجميع العمليات المحاسبية وكثرة القيود المركبة: تعدد القيود المحاسبية والتأخر في تسجيل العمليات المالية وضعف التسيير خاصة بالنسبة للجماعات المحلية (خزائن البلديات) ساهم في تأخير عملية التجميع والترصيد للحسابات المالية على مستوى العون المحاسبي المركزي للخرينة في الوقت المناسب لاستغلال المعلومات في عمليات اتخاذ القرارات لترشيد النفقات العمومية وتوجيه السياسات العمومية بناء على المعطيات الحالية، وغياب الحسابات المماثلة لتحليل الاستغلال².

¹ نفس المرجع السابق، ص 291.

² حاج جاب الله أمال، إصلاح محاسبة الدولة "دراسة مشروع المخطط المحاسبي للدولة PCE"، مرجع سبق ذكره، ص 07.

المبحث الثالث: الجهود والاصلاحات لزيادة كفاءة المشاريع العمومية

يهدف تدارك النقائص والسلبيات التي اتسمت بها المشاريع العمومية في ظل ميزانية الوسائل ومختلف التنظيمات والتشريعات القانونية السابقة ورغبة في السلطات العمومية في تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي بعيدا عن الربيع النفطي اتخذت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة مجموعة من الإجراءات والتدابير لزيادة فاعلية الانفاق الحكومي، وذلك من خلال الانتقال من التسيير التقليدي لعمليات الانفاق الحكومي إلى التسيير الحديث القائم على البرامج بالأهداف والنتائج والذي يتجلى في صدور عدة قوانين ومراسيم تشريعية وأخرى لا تزال قيد الدراسة والتقييم أهمها صدور القانون العضوي الجديد رقم 18-15 الصادرة في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية (La Loi Organique relative aux Lois de Finances Algérie)، القانون رقم 23-07 الصادر في 21 جوان 2023، والمتعلق بالمحاسبة العمومية، بالإضافة إلى مشروع النظام المحاسبي الجديد (محاسبة الذمم أو الحقوق المثبتة comptabilité des droits constaté) تماشيا مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العمومي (IPSAS)، وتعد سنة 2023 بداية التبنى الفعلي لجملة من الإصلاحات في مجال تسيير المالية العمومية في الجزائر باستثناء النظام المحاسبي (محاسبة الحقوق المثبتة) الذي لا يزال مشروع قيد الدراسة¹، وهذا ما سنحاول التعرض إليه من خلال هذا العنصر.

I- إصلاح النظام الميزانياتي للدولة:

جاء القانون العضوي رقم 18-15 خلفا للقانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية كنتيجة للمسار الإصلاحي الذي تبنته الحكومة في مجال تسيير المالية العمومية من خلال عصرنه النظام الميزانياتي في الجزائر (Modernisation Système Budgétaire) بجوانبه ومحاوره الثلاث (الجانب المالي وإعادة هيكلة الميزانية العامة، الجانب المحاسبي، والجانب المعلوماتي)، بالإضافة إلى صدور 12 مرسوم تطبيقي صادر من الحكومة وعدد من المناشير والتعليمات الوزارية لحد الآن في انتظار مراسيم وقوانين تنظيمية أخرى، ويهدف الإصلاح الميزانياتي بجوانبه الثلاث إلى تحقيق الحوكمة في القطاع العام من خلال توفير مجموعة من الركائز الأساسية² أهمها في ما يلي³:

- شفافية ووضوح المعلومات (Transparence et clarté des informations).
- مساءلة المسيرين (Responsabilisation des gestionnaires).
- تعزيز وظيفة الاستشارة (Renforcement de la fonction conseil).

¹ حول كمال، ديلمي هاجيرة، منهجية تسيير الإنفاق العمومي في الجزائر بين الواقع وآفاق الإصلاح لسنة 2023 "دراسة تحليلية لوزارة الشباب الرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2020، ص 320.

² مراد بوعيشاوي، عماد غزالي، حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء القانون العضوي الجديد 18-15 والمتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد العاشر، العدد الأول، 2020، ص 04.

³ ندوة تكوينية حول الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بالمالية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- وضع نظام مرتكز على النتائج والأداء (Mise en place d'un système de gestion basé sur les résultats et la performance).
- تحسين نظام التنبؤ (Amélioration du système de prévision).
- تحديث إجراءات العمل (Modernisation des processus métiers).
- تعزيز نظام إعداد التقارير (Renforcement du système de reporting).
- حوسبة الإجراءات (Informatisation des processus).

I-1 خصائص تسيير ميزانية الدولة في ظل القانون العضوي الجديد 18-15 :

أدى التحول من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج إلى تجديد جذري لدورة الميزانية العامة بحيث تشكل هذا الإصلاح من شقين أساسيين في الجانب الميزانياتي، "اعداد الميزانية وتنفيذ الميزانية ويهدف المشروع إلى تبسيط دورة انجاز النفقة العمومية، وتحسين نوعية الرقابة"، وكذا و"السماح بتجميع و مركزة سريعة للمعطيات المالية¹ وتحسين جودة وتسريع وتيرة تقديم الحسابات"، وتقوم الميزانية في ظل الإصلاح على مجموعة من المبادئ العامة على غرار المبادئ في ظل نظام ميزانية الوسائل وهي (السنوية "Annualité"، الشمولية "Universalité"، الوحدة "Unité budgétaire"، التوازن "Équilibre"، التخصيص "Spécialité"، الأداء "Performance"، الإستقرار "Stabilité"، الشفافية "Transparence"، المسؤولية "Responsabilité")².

وبناء على ما سبق يمكن إبراز أهم سمات اعتماد الجزائر لميزانية البرامج من خلال ما يلي:

- تسيير على أساس البرامج والنتائج والمتعددة السنوات: من خلال ربط كل برنامج بمسؤول³، فالبرنامج يشمل على مجموع الأنشطة المتعددة السنوات والموجهة لتحقيق الأهداف وتطبيق التوجهات الخاصة بكل وزارة والمعتمدة من الحكومة، وقياس هذه البرامج يكون من خلال قياس النتائج والأهداف المسطرة مسبقا، فالهدف يمثل النتيجة المرجوة من برنامج ما، ويشترط أن يكون قابلا للقياس دقيقا وذو نظرة مستقبلية، ومحدد الآجال وتوفر معايير تقييمه للمراجعة من الجهة التي اعتمده، ويتم تقييم البرنامج من خلال تحليل تكاليفه ويتم تخطيط البرامج وفق هذا الأسلوب على المدى المتوسط لضمان التنسيق بين السياسة الاقتصادية وبين برامج الميزانية، اما من ناحية تمويل هذه البرامج فالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال إدراج تقنية ترشيد الخيارات المالية يضمن تعظيم المنافع بأقل التكاليف بحيث يجعل من التخطيط وسيلة مهمة للاستخدام العقلاني وأداة فعالة لحل مشكل الموارد⁴، وهذا ما من شأنه تحقيق أقصى كفاءة للموارد المتاحة⁵.

¹ علي بساعد، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² صابر عيشور، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر من خلال القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، والنصوص التطبيقية المتعلقة به، أيام تكوينية متعلقة بالإصلاح الميزانياتي، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، جانفي 2023، ص 45.

³ المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 21-313.

⁴ مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1984، ص 34.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 185.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

- بالنسبة لتخطيط وتنفيذ الميزانية (Planification et Élaboration du budget): وذلك من خلال العمل على:
- ✓ الإطار الميزانياتي على المدى المتوسط (CBMT): وذلك بالبرمجة لمدة ثلاث سنوات¹، عن طريق التخطيط المتعدد السنوات لنفقات كل وزارة ومؤسسة عمومية مع ضمان مخطط الالتزام لكل برنامج وتقسيماته، ويتم تأطيرها كل سنة².
 - ✓ التقرير حول الأوليات والتخطيط (RPP): اقتراح النفقة حسب الأهداف المحددة والنتائج المنتظرة وطرق تقييمها.
 - ✓ الوثائق الجديدة لمشروع قانون المالية (4 أجزاء): مفصل في المادة 73 من القانون العضوي 18-15.
- بالنسبة لتنفيذ الميزانية (Exécution du budget): يتم توزيع الاعتمادات المصوت عليها بموجب مرسوم وفق (البرنامج، البرنامج الفرعي، النشاط، وبحسب التخصيص)، مع مراعاة مسيري البرامج (المصالح المركزية والغير مركزية، المؤسسات والهيئات العمومية تحت الوصاية، والهيئات الإقليمية إذا اقتضت الضرورة لتنفيذها أحد أو جزء من البرنامج)³، وذلك استنادا إلى التبويب والتصنيف الجديد للنفقات العمومية (المدونات الجديدة)، وذلك كما يظهره الجدول التالي:

جدول (3-24): تصنيف الإنفاق الحكومي في ظل الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

التصنيف حسب النشاط (Activité)	التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية (Nature) (économique)	التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة (Grandes fonctions de l'Etat)	التصنيف حسب الهيئات الإدارية (Entités administratives)
ويتمثل في التصنيف على المستويات التدريجية كما يلي: المحافظة- البرنامج - البرنامج الفرعي- النشاط - النشاط الفرعي. وهو ما يسمح ببناء برنامج متكامل لإستراتيجية معينة، ونشاط يهدف لتحقيق السياسات العمومية، حيث يتم الربط بين هيكل البرامج والوحدة التنظيمية (المصالح المركزية، المصالح اللامركزية، المؤسسات تحت الوصاية؛ الهيئات الإقليمية لميزانية الدولة).	يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وتقسيماتها. الباب 1: نفقات المستخدمين. الباب 2: نفقات تسيير المصالح. الباب 3: نفقات الاستثمار. الباب 4: نفقات التحويل. الباب 5: أعباء الدين العمومي. الباب 6: نفقات العمليات المالية. الباب 7: النفقات غير المتوقعة.	يعبر هذا التصنيف عن مجموع الأنشطة التي تحقق نفس الهدف تماشيا مع مدونات المنظمات الدولية وتمثل قطاعات التصنيف حسب الوظائف (الأساسية) الكبرى للدولة فيما يأتي: 1- المصالح العامة للإدارات العمومية. 2- الدفاع، 3- النظام والأمن العمومي. 4- الشؤون الاقتصادية. 5- حماية البيئة. 6- السكن والتجهيز الجماعي. 7- الصحة. 8- الترفيه والثقافة والعبادة. 9- التعليم. 10- الحماية الاجتماعية.	ويقصد به توزيع الاعتمادات المالية حسب الوزارات والمؤسسات العمومية وحسب مركز مسؤولية التسيير الميزانياتي التي تتلقى الاعتمادات مع احترام الهيكل التنظيمي والنشاط والتنظيم المحلي للهيئة الإدارية المعنية. ✓ المصالح المركزية؛ ✓ المصالح الغير مرمزة؛ ✓ الهيئات الخاضعة للوصاية؛ ✓ الهيئات الإقليمية لميزانية الدولة.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المنشور المتعلقة بتصنيف النفقات العمومية في إطار القانون العضوي الجديد 18-15

¹ المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والمتعلق بكيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى.

² المادة 50 من أمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 جوان 2015، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

³ المادة 79 من القانون العضوي 18-15 والمتعلق بقوانين المالية.

✓ **حافضة البرنامج:** تمثل الوزارة أو المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، ويعد المسؤول عن الحافضة أو المحفظة الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية، وتتشكل من مجموعة من البرامج¹.

✓ **البرنامج:** يتضمن مجموع الإعتمادات المالية التي تساهم في انجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالح لوزارة واحدة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية، ومحددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة، وهو خاضع لمسؤولية موظفي الدولة كالوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية، يعمل على تحقيق الأهداف المحددة سلفا والتي تقاس بمؤشرات الأداء، كما أنه مزود بالوسائل والموارد الكافية لتحقيقها، وهنا ضرورة وجود اتصال دائم ومستمر بين الوالي ومسؤول البرنامج أو مسؤول النشاط الغير ممرکز من أجل التكفل بالأولويات على المستوى المحلي للولاية، يجب أن تتميز القائمة التقديرية للبرامج بالطابع الاستقراري والدائم لضمان التوازن ما بين البرمجة والتنفيذ، ولكن يمكن التحيين بصفة استثنائية من خلال مشروع الميزانية².

✓ **البرنامج الفرعي:** تقسيم وظيفي للبرنامج، يتجسد في جميع وثائق البرمجة وحركة الإعتمادات ما بين البرامج.

✓ **النشاط:** هو تقسيم عملياتي، ومستوى تنفيذ النفقات (الإلتزام، التصفيية، الأمر بالدفع، والدفع الحقيقي)³ بحيث يعتبر مسؤول النشاط أمرا بالصرف كون النشاط توزيع عملي لميزانية البرامج*، يمكن للنشاط أن يكون مركزيا على مستوى الإدارة المركزية أو غير ممرکز في حالة ما إذا كان لصالح مديريةية جهوية أو ولائية...إلخ.

✓ **النشاط الفرعي:** عند الإقتضاء أو الضرورة يمكن تحديد النشاط الفرعي.

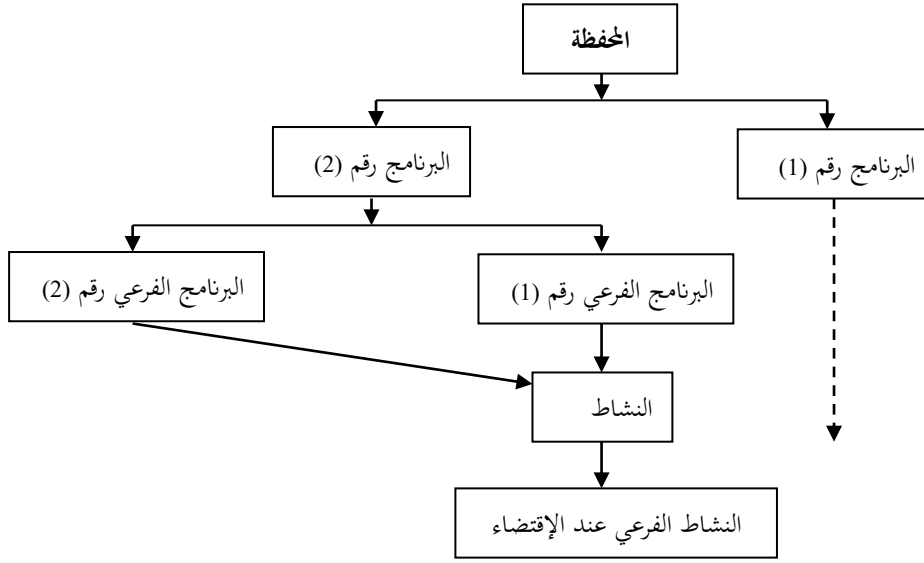
¹ المادة 23 من نفس المرجع السابق.

² صابر عيشور، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ منشور 7336، المؤرخ في 04 أكتوبر 2002، شرح دور النشاط كتقسيم فرعي للبرنامج، وكذا كيفيات تحديدها في إطار انجاز أنشطة البرنامج، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية.

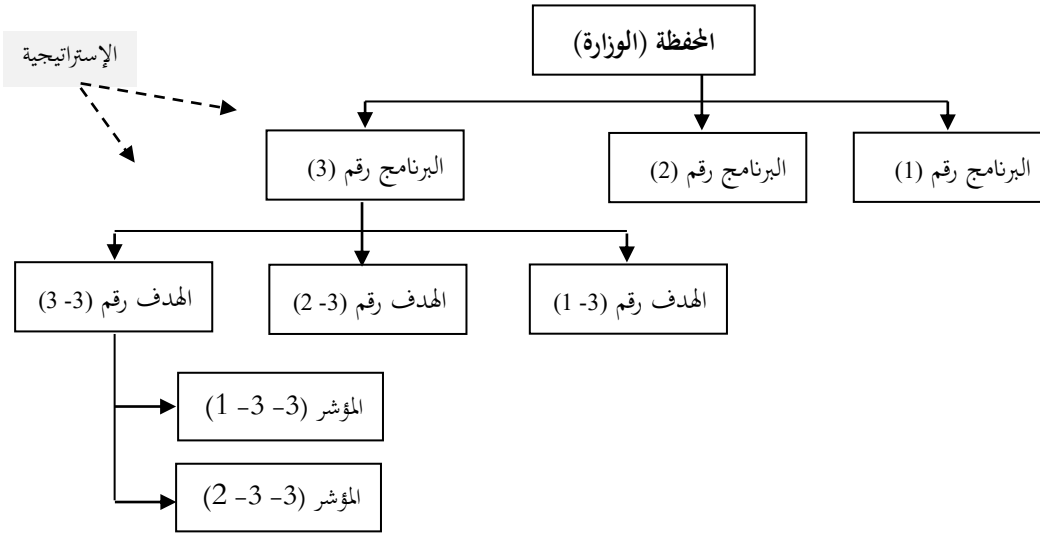
* **التقسيم العملي** هو تقسيم البرامج إلى أنشطة، أو أنشطة فرعية عند الضرورة، بينما **التنزيل العملي** هو توزيع الميزانية حسب البرامج وأهدافها ومؤشرات الأداء على مستوى التقسيم العملي للبرنامج أي تنزيل الأهداف والمؤشرات من مستوى البرامج إلى مستويات التنفيذ، وهو ما يسمى **بتنزيل نهج الاداء**، وهذا في إطار حوار التسيير حيث يقوم المسؤول عن النشاط بحوار التسيير نحو الأعلى مع المسؤول عن البرنامج، أما **تنزيل التنظيم المالي** فهو وضع كافة الوسائل الضرورية تحت تصرف مسؤولي الأنشطة من أجل تنفيذ وتجسيد البرامج.

شكل (3-24): ميزانية البرامج حسب الأنشطة



المصدر: صابر عيشور، مرجع سبق ذكره، ص 26.

شكل (3-25): مثال توضيحي لبناء مؤشرات الأداء (Les indicateurs de performance)



المصدر: صابر عيشور، مرجع سبق ذكره، ص 27.

❖ بالنسبة لتقديم الحسابات (Reddition des comptes): وذلك من خلال تقديم قانون ضبط الميزانية مرفوقا بكل من الملاحق التفسيرية، حساب عام للدولة، تقرير وزاري للمردودية¹.

❖ الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمسريين: إن تحسين قدرات المسيرين من أجل اتخاذ قرارات واضحة ولتحقيق هذا لا بد من تفعيل دور الرقابة بحيث لا يجب أن يقتصر دورها على مدى مشروعية النفقة فقط، بل لا بد أن يتعدى ذلك إلى مراقبة الفعالية ومدى تحقيق الأهداف المرصودة لها خلال فترة التنفيذ وما بعد فترة التنفيذ²، وقد حدد مرسوم تنفيذي رقم 20-404 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020 كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية ومختلف العمليات المالية المتعلقة بها من طرف الفاعلون المتدخلون والأمرون بالصرف (Acteurs et Ordonateurs) في تسيير المالية العمومية حيث يعد الوزير مسئولا عن محافظته المالية، بالنسبة لنفقات الميزانية العامة للدولة والحسابات الخاصة للخزينة، فيما يخص الاعتمادات المالية الموضوعة تحت تصرفه³، كما حددت المادة 21 من نفس المرسوم السابق صفة ومسؤوليات تسيير الإعتمادات الموضوعة تحت التصرف لمسؤول الوظيفة المالية للوزارة أو المؤسسة العمومية، ومسؤول البرنامج و مسؤول النشاط وعند الاقتضاء مسؤول النشاط الفرعي.

I-2 تسيير نفقات الاستثمار العمومي في ظل ميزانية البرامج:

تماشيا مع المبادئ الجديدة لميزانية البرامج والأهداف يمكن تلخيص أهم النقاط المتعلقة بتسيير ميزانية البرامج المعتمدة من خلال العناصر التالية:

I-2-1 رزنامة التحضير:

تمتد دورة تحضير الميزانية على عدة سنوات وعلى عدة مراحل بهدف تحسين إعداد الميزانية العامة حيث يتم تطهيرها على المدى المتوسط كل سنة في بداية إجراء إعداد قوانين المالية ويتم تحديد تقديرات النفقات والإيرادات اللازمة لتغطيتها وتقدير رصيد الميزانية العامة وكذا الدين العمومي إن اقتضى الأمر للسنة القادمة والسنتين التاليتين، كما يمكن مراجعة تأطير الميزانية على المدى المتوسط سنويا خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة مع ضرورة إدراج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع إطار الميزانياتي المتوسط المدى وهذا ما يتضح من خلال سقف الإنفاق الذي تضعه الحكومة (Plafond global des dépenses) عن طريق المذكرة التوجيهية (Note d'orientation) بحيث يكون منسجما مع التقرير المتضمن تطور وضعية الاقتصاد الوطني وتوجيه المالية العمومية بما يحسن من أداء الميزانية العامة تعزيز التوازن الاقتصادي الكلي.

¹ المادة 86 من القانون العضوي 18-15، مرجع سبق ذكره.

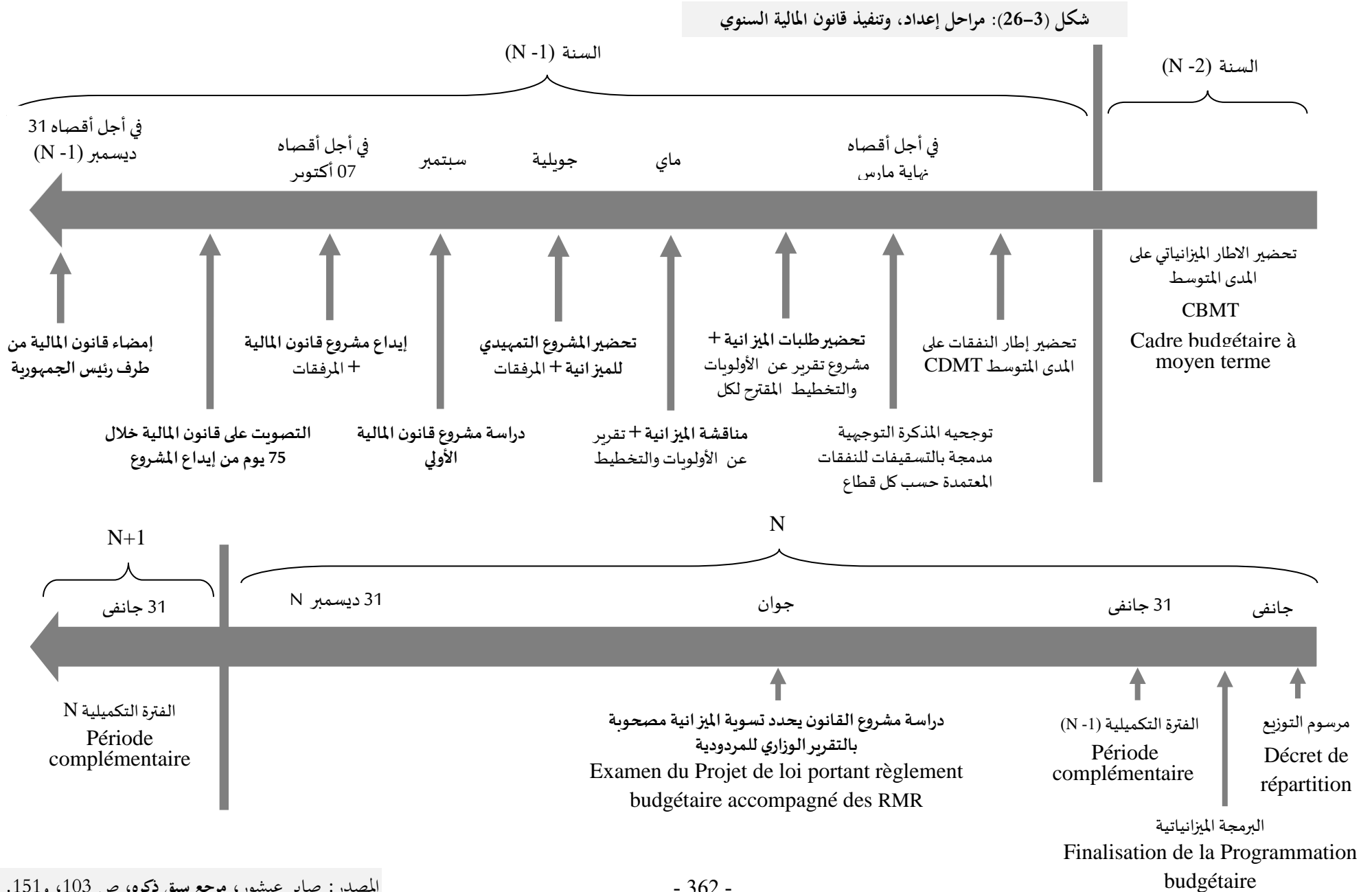
² عبد العزيز جراد وطلبة السنة المدرسة الوطنية للإدارة، ملتقى وطني حول الحكم الراشد في الإدارة العمومية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المدرسة الوطنية للإدارة، ص 73.

³ المادة 20 من مرسوم تنفيذي رقم 20-404 مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020 كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية.

يمتد تحضير الميزانية العامة على أساس البعد الخماسي، "السنين السابقتين (N-2)+السنة المالية المعنية (N)+السنين اللاحقتين (N+2)"، غير أن التصويت على الميزانية يقتصر على التصويت السنوي أي على الميزانية (N).
على سبيل المثال ميزانية سنة 2025 لها بعد خماسي يغطي الفترة من 2023 إلى غاية 2027.
- السنين السابقتين 2023 و2024.
- السنة المعنية بالتصويت 2025.
- السنين اللاحقتين 2026 و2027¹.
والشكل التالي يوضح لنا مختلف مراحل إعداد قانون المالية السنوي.

¹ صابر عيشور، مرجع سبق ذكره، ص 92.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي



I-2-2 نضج المشاريع العمومية:

يعرف نضج عمليات الاستثمار العمومي للدولة بأنه إجراء الذي تم فيه إعداد جميع الدراسات إبتداء من فكرة المشروع إلى غاية قرار إنجازه من خلال تسجيله بعنوان برنامج موجود مسبقا أو برنامج منفصل تم إنشاؤه، ويتم طلب دراسات النضج من قبل مسؤول التقسيم العملي للبرنامج¹، حيث يسمح إجراء النضج بـ:

✓ ملائمة وإمكانية تنفيذ مشروع التجهيز العمومي للدولة .

✓ تحديد خصائصه على المستوى المطلوب من التفاصيل اللازمة للشروع في الإنجاز.

✓ توفير التجهيزات وتحديد شروط استغلال وصيانة وترميم التجهيز العمومي للدولة المراد إنجازه.

ويهدف إجراء النضج للمشاريع العمومية إلى ضمان التحكم في التكاليف، وزيادة فعالية ونجاعة الإنفاق العمومي، ويتم إجراء نضج مشروع تجهيز عمومي للدولة، على ثلاث مراحل متتابعة بحيث لا يمكن الإنتقال من مرحلة لأخرى إلا إذا كانت إيجابية للمرحلة السابقة، وموافقة مسؤول التقسيم العملي للبرنامج على النتائج ، فيعتبر كل مشروع تجهيز عمومي للدولة خضع لإجراء النضج يعتبر مشروعاً ناضجاً ويمكن إنجازه وإستغلاله في ظروف تضمن تأثيراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي ما يلي نعرض باختصار المراحل الثلاث:

❖ **مرحلة الدراسات التحديدية:** عند الدراسات التحديدية تأخذ المخططات التوجيهية القطاعية، والمتضمنة النقاط التالية²:

✓ الدراسات التقنية الأولية (التقييم المالي الأولي).

✓ دراسة العملاء أو الزبائن ويقصد بها فئة السكان المستهدفين أو المستفيدين.

✓ تحليل اقتصادي ومالي مختصر.

✓ دراسة الآثار الجانبية البيئية والاجتماعية.

بعد إجراء الدراسات التحديدية يتم إعداد بطاقة المشروع متضمنة المعلومات التالية:

✓ الوزارة أو المؤسسة العمومية المعنية.

✓ عنوان المشروع.

✓ الهدف العام من المشروع.

✓ الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع.

✓ المدة التقديرية للإنجاز.

✓ موقع المشروع ووضعية الوعاء العقاري.

✓ البرنامج وتقسيمات البرنامج ذي الصلة.

¹ قرار رقم 03 مؤرخ في 11 جانفي 2023، والمحدد كفاءات نضج وتسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان البرنامج.

² أحكام القانون رقم 02-10 المؤرخ في 29 يونيو 2010.

- ✓ وصف المشروع.
- ✓ السياق ومبررات المشروع والنتائج المنتظرة.
- ✓ التقييم المالي الأولي للمشروع.
- ✓ فئة السكان المستهدفين أو المستفيدين.
- ❖ **مرحلة دراسات إمكانيات التنفيذ:** بعد التأكد من النتائج الإيجابية للمرحلة السابقة (الدراسات التحديدية) يتم للمرور لهذه المرحلة مما يسمح لمسؤول التقسيم العملي للبرنامج بإتخاذ القرار فيما يخص إمكانية إنجازه، وتهدف هذه المرحلة إلى التحقق من الجوانب (التقنية، الاجتماعية، الاقتصادية، المالية، البيئية، والتنظيمية)، وذلك من أجل التحكم في المخاطر المختلفة، ولدراسة إمكانية التنفيذ يلزم توفر المعلومات التالية ضمن الملف:
 - ✓ الدراسة التقنية.
 - ✓ دراسة فئة السكان المستهدفة.
 - ✓ تحليل اقتصادي مفصل (على المستوى القطاعي والاقتصاد الكلي، المردودية الاقتصادية للمشروع وأهدافه).
 - ✓ تحليل مالي مفصل (التكاليف المباشرة وغير مباشرة، الأعباء المتكررة كمصاريف الاستغلال، الصيانة والترميم، مختلف مصادر إمكانية تمويل إنجاز المشروع).
 - ✓ دراسة الآثار البيئية والاجتماعية.
 - ✓ حجم المشروع وكذا التجهيزات المرتبطة به.
- ❖ **دراسات تحضير الإنجاز والاستغلال والصيانة والترميم:** يتم البدء في هذه المرحلة بعد التأكد من النتائج الإيجابية للمرحلة السابقة ولدراسة هذه المرحلة يلزم الملف الآتي:
 - ✓ الدراسة التقنية للمشروع التمهيدي التفصيلي.
 - ✓ دراسة جزئية تسمح بالشروع في عملية تحرير العقبات وحيازة العقار، إما بالتراضي أو عن طريق نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية.
 - ✓ تحديد خصائص التجهيزات المرتبطة بالمشروع.
 - ✓ الجدول الزمني التقديري المفصل للأشغال.
 - ✓ مخطط إبرام الصفقات العمومية ومخطط الالتزام بالنفقات تماشياً مع الجدول الزمني التقديري المفصل للأشغال.
 - ✓ التقدير المالي النهائي الناجم عن الدراسات التقنية سألقة الذكر.
 - ✓ جدول التقدير المالي الإجمالي للمشروع بما في ذلك تكاليف الحيازة أو التعويض، وكذا الاستغلال والصيانة والترميم.
- وبالإضافة لذلك يتم القيام بالتحليل الاقتصادي والمالي على هذا المستوى، وإذا ما تبين أن التقديرات المالية في مرحلة الدراسات التحديدية تفوق 10% مقارنة بالتقديرات المالية في مرحلة دراسات إمكانية التنفيذ تدمج نتائج دراسات تحضير الأنجاز والاستغلال والصيانة والترميم المشروع في تقرير تلخيصي ويوضع محل توقيع من قبل مسؤول

التقسيم العملي للبرنامج، ومن طرف الجهة التي قامت الدراسات، كما أن المصادقة على دراسات نضج مشاريع التجهيز العمومي للدولة من طرف مسؤول البرنامج.

تخضع المشاريع الكبرى للدولة لنفس الاجراءات السابقة إلا أن الفرق المسموح به للتقديرات المالية المعدة في الدراسات التحديدية لا يمكن أن يتجاوز 05% مقارنة بالتقديرات المالية المتحصل عليها في دراسات إمكانية التنفيذ، حيث يحول الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، دراسات النضج المنجزة والمتعلقة بالمشاريع الكبرى للدولة من أجل الفحص وإجراء الخبرة إلى الصندوق الوطني للتجهيزات من أجل التنمية أو أي هيئة أخرى متخصصة في هذا المجال ومؤهلة من طرف المصالح المعنية لوزارة المالية، كما تحدد مدة فحص دراسات النضج والخبرة المتعلقة بالمشاريع الكبرى للدولة وفقا لآجال الآتية (شهر ونصف لمرحلة الدراسات التحديدية، شهرين لمرحلة دراسات إمكانية التنفيذ، شهر ونصف لمرحلة دراسات تحضير الانجاز والاستغلال والصيانة والترميم)، وتتم المصادقة على دراسات نضج المشاريع الكبرى للدولة كذلك من طرف مسؤول البرنامج.

I-1-3 تسجيل المشاريع العمومية:

لا يمكن إدراج المقترحات التي يتقدم بها الوزراء ومسؤولو المؤسسات العمومية فيما يخص تسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة ضمن اطار النفقات المتوسط المدى، إلا المشاريع التي بلغت مستوى النضج الكافي والتي تكون نتائجها إيجابية، وأن يصادق عليها من طرف مسؤول البرنامج بحيث يسمح بالإطلاق في إنجازها خلال سنة التسجيل أو سنة الموالية عند الإقتضاء، ويكون طلب تسجيل عملية استثمار عمومي للدولة بعنوان برنامج موجود مسبقا أو تم إنشاؤه حديثا¹، ويمكن يمكن استثناء بعض عمليات الاستثمار العمومي للدولة المتعلقة باقتناء التجهيزات الموجهة لوضع حيز الاستغلال المنشآت الموجودة، على سبيل الإستدراك، أو تجديد التجهيزات، أن تكون محل تسجيل في ميزانية الدولة دون اللجوء لدراسات نضج مسبقة، ويتم ذلك على أساس بطاقة تقنية يحدد شكلها من طرف المصالح المختصة لوزارة المالية، ويحدد مبلغ عملية الاستثمار العمومي للدولة التي سيتم تسجيلها للدراسة لاسيما من خلال التكلفة المتوسطة المرجعية لدراسة المشاريع المماثلة المنجزة سابقا.

كما يجب أن تدرج عمليات الاستثمار العمومي للدولة المعتمدة عند نهاية المناقشات الميزانية لتحضير مشروع قانون المالية في التقرير حول الأولويات والتخطيط "RPP"، بعنوان برنامج منفصل تم إنشاؤه أو برنامج موجود، وبمجرد إصدار قانون المالية، وصدور مراسيم توزيع الاعتمادات، يباشر الوزير المكلف بالمالية، ووفقا للقدرات المالية للدولة، بتبليغ مقررات تسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة إلى الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المكلف بمحفظه البرامج المعنية، الواردة في تقرير حول الأولويات والتخطيط، والتي كانت محل ميزانية في وثيقة برمجة الاعتمادات المالية الأولية، على مستوى باب نفقات الاستثمار الخاص بتصنيف الأعباء حسب الطبيعة الاقتصادية.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22/11/2020.

فعند استلام مقرر تسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة، يباشر مسؤول البرنامج في إطار محيط النشاط المحدد والاعتمادات المخصصة، بربط كل عملية استثمار عمومي للدولة بالنشاط أو النشاط الفرعي المعني عند الاقتضاء. فيمكن لمسؤول التقسيم العملي للبرنامج أن يعد مقرر تغطية مالية بغرض إعداد المستندات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المتعلق بالصفقات العمومية لاسيما بغرض تحديد الحاجات الواجب تلبيتها، والشروط المؤهلة، والتأهيل، وشروط مشاركة المرشحين.

يجب أن يعد مقرر التغطية المالية في ظل احترام الأحكام المؤطرة الواردة في مقرر التسجيل المعد والمبلغ من قبل الوزير المكلف بالمالية.

يتم تسجيل عميلة الاستثمار العمومي للدولة من أجل الإنجاز على مستوى التقسيم العملي للبرنامج من قبل المسؤول عن هذا التقسيم، وذلك بموجب مقرر تفريد يتخذ بناء على ملف النضج المنصوص عليه في المادة 22، وملف الصفقة العمومية المتضمن:

✓ النتائج المترتبة عن إجراء إبرام الصفقة العمومية

✓ الوثائق التعاقدية وغير التعاقدية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المتعلقان لاسيما بالصفقات العمومية.

يجب أن يعد مقرر التفريد في ظل احترام الأحكام المؤطرة الواردة في مقرر التسجيل المعد والمبلغ من قبل الوزير المكلف بالمالية.

I-1-4 إعادة هيكلة وتقييم المشاريع العمومية:

وهو كل تغيير من شأنه المساس بتكلفة أو محتوى المشروع

❖ **إعادة الهيكلة:** لا يمكن القيام بأي تعديل لعملية استثمار عمومي للدولة والذي يمكن اجراؤه من قبل مسؤول التقسيم العملي للبرنامج إلا من خلال تقديم تقرير تبريري يحيله مسؤول البرنامج إلى المصالح المختصة لوزارة المالية. كما أن أي تعديل لعملية الاستثمار العمومي للدولة، يجب ألا يغير مبلغ رخصة الإلتزام المخصص والمعتمد عند تسجيل العملية بعنوان البرنامج المعني، ينتج عن تعديل عملية الاستثمار العمومي للدولة مقرر إعادة الهيكلة الذي يعده ويبلغه الوزير المكلف بالمالية إلى الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، يعد مسؤول التقسيم العملي للبرنامج مقرر تفريد تعديلي.

❖ **إعادة التقييم:** بناء على طلب الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، وبصفة استثنائية يمكن أن تكون محل إعادة تقييم عمليات الاستثمار العمومي للدولة والتي تهدف إلى تعديل مبلغ رخصة الإلتزام وتغيير المحتوى المادي المعتمد عند تسجيل العملية بعنوان البرنامج المعني، ولتقديم طلبات إعادة التقييم حسب كل عملية يجب أن يكون مرفق بالعناصر التبريرية الآتية:

✓ تعريف العملية مع تحديد مقرر التسجيل لوضعية المالية الخاصة والمؤشريع عليها من قبل المراقب الميزانياتي والمحاسب العمومي، والموقوفة على التوالي بتاريخ آخر التزام بالإعتمادات وآخر يوم دفع.

✓ عرض الأسباب وتحديد مبررات طلب إعادة التقييم المطلوب مرفقا بالوثائق الثبوتية الضرورية.
✓ وضعية توضح نسبة التقدم المادي ومتعلقة بتنفيذ العملية مصادق عليها من طرف المستشار الفني ومسؤول البرنامج.

✓ كل وثيقة تبرر مبلغ إعادة التقييم المطلوب.

✓ رزنامة الإنجاز الأولية للعملية (الرزنامة التقديرية التعديلية لإنجاز العملية).

✓ وضعية توضح عمليات إعادة التقييم الممنوحة للعملية المعنية، بما فيها بطاقات تقنية لطلبات إعادة التقييم السابقة موقعة من طرف مسؤول البرنامج.

إلا أنه لا يمكن اعتماد أي طلب إعادة تقييم عملية استثمار عمومي للدولة إذا لم يتجاوز نسبة التقدم المادي على الأقل 10% لتتجسد عملية إعادة التقييم بموجب إعداد وتبليغ مقرر إعادة التقييم والذي يعدها الوزير المكلف بالمالية ويبلغه إلى الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، والتي لا يمكن تقديم طلبات إعادة التقييم إلا بمناسبة المناقشات الميزانية لتحضير مشاريع قوانين المالية، بالإضافة لذلك تتضمن قائمة العمليات محل إعادة التقييم النقاط الآتية: (رمز البرنامج، مراجع مقرر التسجيل، المبلغ الأولي، المبلغ المتراكم لإعادة التقييم السابق، مبلغ إعادة التقييم المعتمد، المبلغ المراجع).
أما عن طلبات تعديل أو إعادة التقييم المتعلقة بالمشاريع الكبرى للدولة تقدم من قبل الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية مدعماً بتقرير معلل.

❖ **غلق العمليات:** تكون عمليات الاستثمار العمومي للدولة محل مقرر غلق يعده مسؤول التقسيم العملي للبرنامج ويصادق عليه مسؤول البرنامج، والتي تخضع لتأشيرة المراقب الميزانياتي والمحاسب العمومي المختصين، وفقاً للتنظيم الساري المفعول، وتحال من طرف مسؤول البرنامج إلى المصالح المختصة لوزارة المالية.

❖ **إلغاء العمليات:** تتم عملية الإلغاء للعمليات الاستثمار العمومي للدولة بموجب مقرر من الوزير المكلف بالمالية والتي:

✓ لم يتم تفريد رخصة الالتزام المبلغة، في أجل أقصاه نهاية السنة المالية الموالية لسنة تسجيلها.

✓ لم تكن محل أمر بالخدمة ببدء التنفيذ خلال سنة تفريدها.

تتم هذه الإلغاءات في إطار المراجعة السنوية لقائمة عمليات الاستثمار العمومي للدولة بمناسبة المناقشات الميزانية لتحضير مشاريع قوانين المالية، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن استخدام المبالغ المتبقية للاعتمادات المسجلة بعنوان عمليات الاستثمار العمومي للدولة، الواردة في مقرر التسجيل، المحررة على التوالي قبل وبعد اقفال عملية حققت الهدف المحدد في البداية، لاسيما، من حيث المحتوى المادي، بغرض تسجيل عملية استثمار عمومي للدولة جديدة أو إعادة تقييم عمليات استثمار عمومي.

I-5-1 ترميز النفقات العمومية (إعادة هيكلة وتصنيف النفقات العمومية):

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

يتم استخدام نظام التشفير والترميز بالنسبة للنفقات العمومية لتسهيل عملية التنسيق بين النفقات العمومية من حيث النشاط، الطبيعة وحسب الوظيفة الاقتصادية للنفقة وتحديد مركز المسؤوليات لتسهيل عملية التبويب والتخزين المعلوماتي للحصول على مخرجات متعددة ذات جودة، كما أن ترميز النفقات العمومية يتماشى وطبيعة النظام والمنهج المالي المتبع (ميزانية البرامج).

يسمح نظام الترميز بتحويل أو نقل الإعتمادات من برنامج لآخر، وضمان تتبع كذلك حركة الإعتمادات في حالة تحويل البرنامج إلى وزارة أو هيئة عمومية أخرى، ويتم ترميز التصنيف حسب الأنشطة لأعباء ميزانية الدولة كما يلي:

شكل (3-27): ترميز تصنيف النفقات العمومية حسب النشاط



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المنشور رقم 5657 المحدد لكيفيات ترميز التصنيف حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة، الصادر عن المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية.

بينما يحدد القرار 124 المؤرخ في 15 أوت 2022 يحدد تصنيف النفقات العمومية حسب الطبيعة الاقتصادية، وبناء على موضوع البحث سوف نتطرق فقط للعنوان الثالث والمتعلق بنفقات الاستثمار والذي يمثل نفقات استثمارية مباشرة للدولة كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

جدول (3-25): تصنيف نفقات العنوان الثالث "الاستثمار العمومي" حسب الطبيعة الاقتصادية

طبيعة النفقة	الترميز
نفقات الاستثمار:	30000
تثبيتات عينية	31000
الأراضي	31100
الأراضي الفارغة	31110
الأراضي المهيبطة	31120
أراضي الآبار	31130
أراضي مبنية	31140
تهيئة وإعادة تأهيل الأراضي	31200
الأشغال الغابية	31300
البناء والصيانة	31400
المنشآت القاعدية	31410
المنشآت القاعدية البحرية	31411
المنشآت القاعدية للطرق	31412
المنشآت القاعدية للمطارات	31413
المنشآت القاعدية للسكك الحديدية	31414
المنشآت القاعدية للري	31415
المنشآت القاعدية للرياضة	31416
المنشآت القاعدية للطاقوية	31417
المنشآت القاعدية لمعالجة النفايات والمياه المستعملة	31418
المنشآت الفنية	31419
البنائات	31420
السكنات	31430
صيانة وإعادة تأهيل التراث العقاري الترخي والديني والثقافي	31440
التركيبات والترتيب وإعادة تهيئة البنائات	31500
التركيبات التقنية والمعدات والأدوات الصناعية	31600
التركيبات التقنية والخاصة	31610
المعدات والأدوات الصناعية	31620
معدات وتجهيزات أخرى	31630
العتاد العسكري	31700
معدات النقل	31800
النقل البري	31810
مركبات نقل الأشخاص	31811
مركبات نقل البضائع والمواد والمنتجات والمواد الخطيرة	31812
النقل البحري	31820
النقل الجوي	31830
النقل الموجه، "الميترو، الترامواي، والتليفريك"	31840
تثبيتات عينية أخرى	31900
أجهزة الإعلام الآلي	31910
معدات وأثاث مكتب	31920
الأعمال الفنية واللوحات والمجموعات	31930
تثبيتات معنوية	32000
مصاريف التطوير والأبحاث والدراسات	32100
التنازلات والحقوق وبراءات الاختراع والتراخيص وما يماثلها	32200
برمجيات الإعلام الآلي وما يماثلها	32300
تثبيتات معنوية أخرى	32400
تخصيصات الاستثمار للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى.	33000

المصدر: القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022 يحدد تصنيف النفقات العمومية حسب الطبيعة الاقتصادية

كما نجد ضمن العنوان الرابع والمتعلق بـ"نفقات التحويل" تحويلات مالية من الدولة في شكل إعانات لدعم الاستثمار سواء بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، التجاري والصناعي، وغيرها من المؤسسات العمومية المماثلة، والتحويلات لصالح الجماعات المحلية الموجهة للاستثمار، وكذلك بالنسبة للعنوان السادس "نفقات العمليات المالية" نجد تصنيف لمختلف القروض والتسبيقات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، التجاري والصناعي وكذلك الجماعات المحلية وهو ما يعد تشجيعا للاستثمار العمومي بطريقة غير مباشرة من الميزانية العامة للدولة.

I-1-6 الإعانات الممنوحة في إطار دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

يمكن اعتبار الإعانات الممنوحة في إطار دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية في جانبها الاستثماري ضمن ميزانية البرامج المعتمدة بداية من سنة 2023 بمثابة المخططات البلدية للتنمية المعتمدة في ميزانية الوسائل سابقا (قبل الإصلاح)، ويظهر في مدونة تصنيف النفقات العمومية حسب الأنشطة كما يلي¹:

محفظة "05": وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

البرنامج "015": دعم الجماعات المحلية

البرنامج الفرعي "02": دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية

النشاط غير ممرکز "58": لوثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

حيث يمثل البرنامج الفرعي المستوى الوظيفي (Niveau fonctionnel)، بينما يمثل مستوى النشاط الغير ممرکز المستوى العملي (Niveau opérationnel).

بينما يظهر في مدونة تصنيف النفقات العمومية بحسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة ضمن العنوان الرابع، وذلك كما يلي²:

الباب "40000": نفقات التحويل

الصف "44000": التحويلات للجماعات المحلية

الصف الفرعي "44000": تحويلات للجماعات المحلية بعنوان الاستثمار.

يكون اختيار مشاريع التجهيز والاستثمار العمومي المراد إنجازها عن طريق برنامج دعم الجماعات المحلية من اختصاص البلدية، وذلك في ظل الإحترام الصارم للشروط والتوجيهات والأولويات، حيث يجب على رئيس المجلس

¹ المنشور رقم 1035 المؤرخ في 13 فيفري 2023، المتعلق بكفيات تحديد الاعتمادات المالية بعنوان قانون المالية للسنة للإعانات الممنوحة في إطار دعم التنمية المحلية الاجتماعية والاقتصادية، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، ص 02.

² المنشور رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022، المتعلق بتحديد الأصناف الفرعية للنفقات وكذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، ص 03.

الشعبي البلدي للبلدية المستفيدة أن يقدم طلب منح إعانة، معللا ومرفوقا بالوثائق الثبوتية الضرورية، ويكون مقرر منح الإعانة زيادة على النصوص المرجعية يحتوي على المعلومات التالية¹:

✓ المبلغ الإجمالي و النهائي لرخصة الالتزام الممنوحة

✓ مبلغ اعتمادات الدفع الموافقة

✓ قائمة المشاريع التجهيز العمومي* الممولة في شكل رخص الالتزام و اعتمادات الدفع.

■ ملاحظات: تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

بهدف تطهير مدونة تسيير الاستثمارات العمومية السابقة واعتماد المدونات الجديدة أحصت وزارة المالية 25746 عملية بقيمة قيد الإنجاز 5269 مليار دج إلى غاية 2022-12-31، أما العمليات التي يستجوب إلغائها، خاصة العمليات الغير منطلقة بفعل إجراءات التجميد، وكذا العمليات الغير منطلقة لأسباب عدة، والتي يصل عددها الإجمالي إلى 2535 عملية فقد تم اقتراح إعادة هيكلة هذه العمليات موضوع الإلغاء.

أما بالنسبة للعمليات المتبقية التي يبلغ عددها 89118 عملية بباقي قيمة مالية تقدر بـ3890 مليار دج، (منها 2192 عملية مجمدة منطلقة بباقي مالي يقدر بـ638 مليار دج) فسيشرع الأمرين بالصرف بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية في نقلها من المدونة القديمة إلى المدونة الجديدة للنفقات العمومية حسب الأنشطة والمعتمدة في ظل الإصلاح الميزانياتي (ميزانية البرامج).

I-7-1 استثمارات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري:

تتمتع المؤسسة العمومية على الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت وصاية السلطة أو الوزارة المعنية والتي تلعب دور أساسيا ومهما في التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة، فالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة* تعد إحدى الفاعلين الذين تلجأ إليهم الدولة من أجل تنفيذ السياسات العمومية المسجلة في إطار البرامج الميزانياتية وتحقيق الأهداف المسطرة بعنوانها، فوفقا لأحكام المادة 23 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية تفتح الاعتمادات المالية بموجب قانون المالية لتغطية أعباء ميزانية الدولة وتوضع تحت تصرف الوزراء والمسؤولين عن المؤسسات العمومية طبقا لأحكام المادة 79 من نفس القانون العضوي، ويكون للوزير المعني مهمة تكليف الهيئات الإقليمية والمؤسسات العمومية تحت الوصاية بتنفيذ كل أو جزء من برنامج خاص بقطاعه، كذلك تستفيد هذه المؤسسات العمومية من تخصيصات ميزانية الدولة وتحدد العلاقة بينهما ضمن إطار اتفاقي يسمح بتحديد المهمة

¹ المنشور رقم 1035، مرجع سبق ذكره، ص 02 و03.

* نجد ضمن نفس المنشور السابق المذكور أعلاه (1035) قائمة بمجالات تدخل إعانات الدولة في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية.

** المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة، تتمثل في كل من:

- المؤسسات العمومية ذات الطبع الإداري

- المؤسسات العمومية الصحية

- المؤسسات العمومية الأخرى المماثلة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي، الثقافي، والمهني

- المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي في ما يتعلق بنفقات المستخدمين وقرارات التسيير المتعلقة بهم.

المسندة للمؤسسة، الأهداف المسطرة، والاعتمادات المالية الممنوحة... إلخ، وفي هذا الإطار تقوم المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة بتنفيذ الاعتمادات المالية الممنوحة أو المفوضة حسب الحالة، بما في ذلك تلك الموجة لإنجاز عمليات الاستثمار العمومي¹، وعليه ينبغي التمييز بين حالتين²:

❖ **الحالة الأولى:** الحالة التي تسمح فيها نفقة الاستثمار لهذه المؤسسات العمومية لاسيما باقتناء تجهيز أو إنجاز بنية تحتية والتي تحوز على ملكيتها التامة وتساهم في زيادة أصولها أو تثبيتاتها العينية و/أو المعنوية، ففي هذه الحالة يتصرف مسؤول المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري بصفة أمر بالصرف رئيسي، وتكون مخصصات الاستثمار الممنوحة لصالح هذا النوع من المؤسسات في شكل إعانة استثمار لفائدة المؤسسة العمومية من ميزانية الدولة، ويكون من خلال البرنامج المعني مصدر الإعانة، وكذا النشاط (أو النشاط الفرعي) المعني الذي يتضمن هذه المخصصات على مستوى الباب 04 "نفقات التحويل" الخاص به باعتبار أن المخصصات المالية الممنوحة للمؤسسة العمومية تمثل إيرادات لميزانيتها، يجب إصدار سند إيراد من طرف المؤسسة لتحقيقها فعلياً، وبمجرد استلام مقرر منح إعانة الاستثمار، يمكن لمسؤول المؤسسة العمومية الشروع في الإجراءات التي تسمح بالتفريد وتنفيذ عمليات الاستثمار العمومي.

❖ **الحالة الثانية:** الحالة التي تهدف فيها نفقة الاستثمار إلى زيادة التثبيتات العينية و/أو المعنوية للدولة، والتي يسند إنجازها لمؤسسة عمومية ذات طابع إداري أو لمؤسسة عمومية مماثلة، والتي تقوم بها لصالح الدولة وباسمها، حيث تقوم المصالح المعنية للوزارة السؤولة عن البرنامج أو الأنشطة التي تسند للمؤسسة بتحديد الإطار الإتفاقي للعلاقات بينهما، ويحدد هذا الإطار على وجه الخصوص³:

- ✓ المهمة المسندة للمؤسسة مفصلة حسب النشاط
 - ✓ الأهداف ومؤشرات الأداء المرتبطة بكل هدف بما فيها القيم المستهدفة المحددة بموجب عقد الأعمال والأداء
 - ✓ المدونة حسب الشاط.
 - ✓ مضمون المحاضر ودوريتها
 - ✓ شروط وكيفيات مراجعة الإطار الإتفاقي
 - ✓ النتائج المترتبة في حالة عدم بلوغ الأهداف المسطرة
 - ✓ المصلحة المكلفة بمتابعة الإطار الإتفاقي على مستوى الوزارة المسؤولة عن البرنامج.
- I-1-8 وثائق التسيير الميزانياتي الجديد لنفقات الاستثمار "الباب الثالث T3":

¹ Ministère des Finances, Direction Generale du Budget, Formation à grande échelle- mise à niveau, Préparation et exécution des budgets des établissements publics à caractère administratif et établissements publics assimilés, Novembre 2023, P 20.

² المنشور رقم 53-12 والمؤرخ في 10 أوت 2023، والمتعلق بكيفيات معالجة نفقات الاستثمار من طرف المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة، ص 02.

³ المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 21-62 المؤرخ في 08 فيفري 2021، والمحدد لإجراءات التسيير الميزانياتي والحاسبي الملائمة لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة من تخصيصات ميزانية الدولة.

تعد وثائق التسيير الميزانياتي بعد صدور قانون المالية و صدور مرسوم التوزيع ضرورية لتنفيذ الإعتمادات المالية المحددة في وثائق البرمجة الأولية للإعتمادات (DPIC-DPCA) من أجل تغطية نفقات الاستثمار.

❖ وثيقة البرمجة الأولية للإعتمادات المسجلة في البرنامج (DPIC):

" Les documents de programmation initiale des crédits inscrits au titre du programme " يقوم مسؤول الوظيفة العمومية يتم تبليغ كل مسؤول نشاط معني بمستخرج من برمجة مناصب الشغل الميزانياتية المخصصة للنشاط (Un extrait de la programmation des crédits et des emplois budgétaires).

❖ وثيقة البرمجة للإعتمادات على مستوى النشاط (DPCA):

" le document de programmation des crédits de l'action "

❖ بالنسبة للوثائق التي تصدرها الوزارة المكلفة بالميزانية: نجد ما يلي¹:

✓ مقرر التسجيل (Décision d'inscription): يتضمن تسجيل العمليات الجديدة المعتمدة في قانون المالية السنوي والواردة في التقرير حسب الاولويات والتخطيط حسب البرامج والبرامج الفرعية، برخص الإلتزام واعتمادات الدفع مع تحديد الخصائص (المحتوى المادي، الموقع، ...إلخ).

✓ مقرر إعادة التقييم (Décision de réévaluation): يتضمن إعادة تقييم البرنامج الجاري انجازه للعمليات المعتمدة في قانون المالية السنوي حسب البرامج والبرامج الفرعية برخصة الإلتزام مع عرض بالتفصيل العمليات موضوع إعادة التقييم.

✓ مقرر إلحاق اعتمادات الدفع (Décision de rattachement des Crédits de paiement): يخص عمليات البرنامج الجاري انجازه للعمليات المعتمدة في قانون المالية السنوي حسب البرامج والبرامج الفرعية لاعتمادات الدفع للعمليات المعنية.

✓ مقرر إعادة الهيكلة أو التعديل (Décision de restructuration ou de modification): يخص العمليات موضوع التعديلات دون المساس بالتكلفة المالية كتغيير الموقع أو المحتوى المادي مثلا.

✓ مقرر التحويل (Décision de transfert): يتعلق بتحويل العمليات من أمر بالصرف إلى أمر بالصرف آخر مع إظهار كفاءة المعلومات المتعلقة بالتويب للعمليات المعنية.

✓ مقرر الإلغاء (Décision d'annulation): يتعلق بإلغاء عمليات أو مقررات تم تبليغها سابقا لفائدة محافظ البرامج.

❖ بالنسبة لوثائق مسؤولي الأقسام العملياتية:

✓ مقرر التفريد (Décision d'individualisation): يتعلق بمقرر التفريد المعد من طرف مسؤولي النشاط أو النشاط الفرعي عند الإقتضاء (مسؤولي المصالح والأقسام العملياتية)، ويتم ترميزه وفق رقم 25 رقما وحرفا.

¹ المنشور رقم 1562 والمتعلق بكفيات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار، المؤرخ في 06 مارس 2023.

ويمكن توضيح هذا من خلال المثال التالي¹:

N.1.024.090.01.2018.000.001.23.001

- N = نوع البرنامج: عادي.

- 1 = طبيعة التمويل: الميزانية العامة للدولة. (إذا كان الرمز 2: تمويل حساب تخصيص خاص، 3: قرض الخزينة، 4: أخرى)

- 024 = محفظة البرنامج: الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية.

- 090 = البرنامج: المنشآت القاعدية للطرق والسيارة.

- 01 = البرنامج الفرعي: تنمية المنشآت القاعدية للطرق.

- 2018 = النشاط الغير ممرکز رقم 18.

- 000 = النشاط الفرعي: لا يوجد نشاط فرعي.

- 001 = الفضاء الإقليمي: ولاية أدرار.

- 23 = سنة التفرید.

- 001 = الرقم التسلسلي للعملية: يتعلق الأمر بالعملية الأولى المفردة لسنة 2023 بعنوان برنامج المنشآت القاعدية

للطرق والسيارة من طرف مسؤول النشاط رقم 18 الغير ممرکز.

✓ مقرر التغطية المالية (Décision de couverture financière)

✓ مقرر إعادة التقييم (Décision de réévaluation)

✓ مقرر إعادة الهيكلة (Décision de modification de la structure de coût)

✓ مقرر تغيير المواصفات (Décision de modification de caractéristiques)

✓ مقرر الغلق (Décision de clôture).

9-1-I تفويض التسيير (Délégation de Gestion):

يعد تفويض التسيير إجراء تمثل في تكليف المفوض له بتسيير وانجاز كل أو جزء من البرنامج باسم ولصالح الدولة وذلك بحكم كفاءته في هذا المجال، ويتعلق التفويض أساسا بالباب الثالث أي نفقات الاستثمار وبصفة استثنائية في الأبواب الأخرى، ويجسد هذا التفويض بوثيقة تعاقدية² تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بموضوع ومدّة التفويض، الإعتمادات المالية المخصصة، واجبات الأطراف، كيفية تعويض الأعباء والمصاريف الناجمة عن هذا التفويض،... إلخ³، ويتم التفويض التسيير لكل البرنامج أو لجزء من البرنامج (نشاط ممرکز أو نشاط غير ممرکز) من طرف مسؤول محفظة البرامج أو مسؤول محفظة البرامج ممثلا عنه بمسؤول البرنامج بينما المفوض له يكون مصلحة أخرى تابعة للدولة أو هيئة إقليمية أو مؤسسة عمومية تحت الوصاية سواء ذات طابع إداري أو ذات طابع صناعي وتجاري، وهو ما ينتج عنه حوار التسيير بين المفوض والمفوض له.

¹ نفس المنشور السابق.

² المنشور 1174، والمتعلق بكيفيات تفويض التسيير، المؤرخ في 19 فيفري 2023، الصادر عن المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، ص 02.

³ المادة 19 من المرسوم التنفيذي 20-404 المتعلق بكيفيات تسيير وتفويض الإعتمادات المالية، والمؤرخ في 29 ديسمبر 2020.

عندما يتم تفويض جزء من البرنامج يتم انشاء نشاط باسم المفوض له للسماح بتنفيذ النفقات العمومية حيث يصبح للمفوض له صفة الأمر بالصرف لميزانية الدولة بالنسبة للاعتمادات المفوضة له¹، وذلك في ظل قواعد المحاسبة العمومية وقانون الصفقات العمومية الساري المفعول.

مثال: مشروع انجاز ملعب يدخل ضمن السياسات العمومية لبرنامج الرياضة التابعة لوزارة الشباب والرياضة في حالة عدم امتلاك هذه الاخيرة للكفاءات الضرورية لانجاز هذا المشروع وفق المعايير المطلوبة يمكن لها أن تستعين بمصلحة أخرى تابعة للدولة مختصة تسمى المفوض لها لانجاز هذا المشروع عن طريق عقد تفويض التسيير² غالبا ما يكون مدير التجهيزات العمومية الولائي.

بالنسبة لتفويض التسيير للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية الاقتصادية الأخرى تتم بنفس الطريقة التي يتم بها تفويض التسيير للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري غير أنه بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية الاقتصادية الأخرى غير أنه يمكن أن ينص الإطار التعاقدية (الذي يمكن أن يكون اتفاقية "convention") على بند متعلق بكيفيات التعويض عن التكاليف والأعباء التي تترتب عن هذا التفويض³.

II- إصلاح النظام المحاسبي للدولة:

ويشمل كل من الجانب القانوني (المحاسبة العمومية) وذلك من خلال صدور القانون رقم 07-23، والجانب التقني والمتمثل في مشروع محاسبة الاستحقاق الذي لم يتم اعتماده لحد الساعة، ومن خلال هذا العنصر نستعرض التغيرات التنظيمية الجديدة باختصار.

II-1 الجانب القانوني (المحاسبة العمومية):

يهدف الجانب القانوني في إصلاح منظومة المحاسبة العمومية إلى تحسين وتعزيز فعالية وكفاءة تسيير الأموال العمومية من طرف أعوان المكلفين في تحقيق السياسات والأهداف المسطرة على نحو سليم من خلال إدارة الأموال العمومية في عمليات الميزانية والحزينة وتكملة للإصلاح الميزانياتي من خلال القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية جاء القانون رقم 07-23 والمتعلق بالمحاسبة العمومية خلفا للقانون القديم 90-21، ومن خلال هذا العنصر سوف نحاول التعرض لأهم ما جاء به قانون المحاسبة العمومية الجديد مقارنة بقانون المحاسبة العمومية السابق.

❖ في المجال المحاسبي: من خلال تحديد مختلف أنواع المحاسبات المستعملة في القطاع العام الغير ربحي، سيتم التعرض لها لاحقا في الجانب التقني للمحاسبة.

¹ المنشور 1174، مرجع سبق ذكره، ص 02.

² نفس المرجع السابق، ص 02.

³ نفس المرجع السابق، ص 06.

❖ في مجال تحديد الأعوان المكلفون بالتنفيذ: وذلك من خلال إعادة تصنيف أعوان التنفيذ والتفصيل فيهم، وذلك كما يلي باختصار:

- بالنسبة للآمرين بالصرف: يكون الأمرين بالصرف وفق قانون المحاسبة العمومية الجديد إما¹:

- أمرين بالصرف رئيسين

- أمرين بالصرف ثانويين

- أمرين بالصرف إقليميين لميزانية الدولة: وهو التصنيف الجديد مع إلغاء صفة الأمر بالصرف الوحيد للوالي بالنسبة للبرامج الغير ممرضة في القانون السابق (90-21)، ويكف الأمرين بالصرف الإقليميين لميزانية الدولة بتسيير برامج الهيئات الإقليمية في حالة تكليفهم بتنفيذ البرنامج كله أو جزء منه، ليتماشى التسيير والتصنيف الجديد لأعباء الدولة.

- بالنسبة للمحاسبين العموميين: قبل دفع أي نفقة عليهم التأكد من الشروط المحددة في المادة 27 من قانون 07-23، ويكون المحاسبين العموميين وفق قانون المحاسبة العمومية الجديد إما²:

- محاسبين مختصين أو مفوضين

- محاسبين رئيسين أو ثانويين

- محاسبي الأموال أو التركيز الخاسبي.

❖ تحديد عمليات تسيير الأموال العمومية: وذلك من خلال التصنيف التالي³:

- عمليات الإيرادات

- عمليات النفقات

- عمليات الخزينة: (المادة 66 من قانون 07-23)

- عمليات الممتلكات (الأصول المالية والغير مالية، المادة 74 من قانون 07-23).

❖ في مجال المسؤوليات⁴:

إن تحديد مستوى المسؤوليات والمسائل من شأنه زيادة حرص أعوان التنفيذ على التطبيق الصارم للسياسات العمومية من خلال ترجمة إتمادات الدفع ورخص الإلتزام إلى منافع عمومية على النحو الصحيح في المجتمع، ويمكن تلخيص طبيعة المسؤولية لأعوان التنفيذ من خلال الجدول التالي:

¹ المادة 05 من قانون 07-23 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

² المادة 18 من نفس المرجع السابق، (لمزيد من شرح الأنواع، الإطلاع على المواد 19، 20، و21 من نفس القانون).

³ المواد من 35 إلى 75 من نفس المرجع السابق.

⁴ المواد 110، 111، و112 من نفس المرجع السابق.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

جدول (3-26): مسؤوليات أعوان التنفيذ في إطار قانون المحاسبة العمومية 07-23.

طبيعة المسؤولية	المسؤولين المعنيين	طبيعة الخطأ أو المخالفة	الجزء المترتب عنها
مسؤولية شخصية ومالية	المحاسبين العموميين، والمفوضين، والأعوان الموضوعين تحت سلطتهم، والوكلاء الماليين.	العجز الحاصل في الصندوق	إصدار قرارات تصفية باقي الحساب من طرف مجلس المحاسبة، أو من طرف الوزير المكلف بالمالية
مسؤولية شخصية	المحاسبين العموميين، والمفوضين، والأعوان الموضوعين تحت سلطتهم	الأخطاء والمخالفات التي تشكل خرقا واضحا للأحكام التنظيمية والتشريعية التي تحكم تسيير الأموال العمومية التي من شأنها أن تلحق ضررا بالخزينة العمومية أو أية هيئة العمومية.	يعاقب عن هذه الأخطاء والمخالفات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
	المراقبين الميزانياتيين ومساعدتهم	التأشيرات والأواء التي يمنحونها وعن الرفض الذي يبلغونه للآمرين بالصرف في ظل احترام القواعد التنظيمية والتشريعية للقواعد المتعلقة بالإنضباط الميزانياتي والمالي.	
	الآمرين بالصرف، ومفوضيهم، ومستخلفيهم	الأخطاء والمخالفات التي من شأنها إلحاق ضرر بالخزينة العمومية أو أية هيئة عمومية	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المواد 110، 111، و112 من قانون 07-23، والمتعلق بقانون المحاسبة العمومية

❖ في المجال الرقابي على تسيير الأموال العمومية: تم إعادة تنظيم الرقابة من خلال قانون 07-23 كما يلي:

- الرقابة الإدارية: وتشمل (الرقابة الداخلية، والرقابة السلمية، والرقابة النظامية، والرقابة الميزانياتية)

- الرقابة البرلمانية

- الرقابة القضائية.

II- 2 الجانب التقني (النظام المحاسبي للدولة أو "محاسبة الحقوق المثبتة comptabilité des droits constaté"):

مع تطور الإطار الفكري للتسيير المالي والمحاسبي للقطاع العام من بدايته بشكل لافت من نظام محاسبي يعتمد على تسجيل وتبويب العمليات المالية لإحكام الرقابة عليها إلى إطار أكثر دقة وشفافية يعتمد على تقديم المعلومات وتحليل أكثر للقوائم المالية وتبويبها لاستعمالها في عملية اتخاذ القرارات وترشيد عمليات الإنفاق العمومي ووضع إجراءات رقابية أكثر فعالية للتقليل من المخاطر المالية¹ وحماية المال العام، كان لابد على الجزائر من التوجه نحو إصلاح النظام المحاسبي لمسايرة تطورات تسيير المالية العمومية الحديثة من خلال العمل والتوجه نحو تبني نظام محاسبي أكثر مرونة وملائمة، ومع

¹ سعد بن محمد الهومل، المحاسبة الحكومية في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2019،

حتمية وضرورة تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كون الاستجابة للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام لم يعد خيارا أمام الدول بل أصبح ضرورة وحتمية مؤكدة فهو يسمح على الأقل للحكومة وممثلي الشعب من القراءة الواضحة والشفافة لتسيير المالية العمومية¹، بالإضافة إلى توفير بيانات مالية متسقة وقابلة للمقارنة بين منشآت القطاع العام للدول على نطاق عالمي من طرف مختلف المنظمات والهيئات الدولية².

وبصفة عامة يهدف الإصلاح المحاسبي في جانبه التقني إلى:

- الإنتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة أساس الإستحقاق (الحقوق المثبتة).

- تصميم نظام محاسبي جديد يدمج الحقوق الثابتة (الديون والأصول) من خلال مسك المحاسبة العامة.

كما يقترح مشروع المخطط المحاسبي للدولة 10 أقسام مصنفة من 0 إلى 9 شبيهة بمحاسبة القطاع الخاص (المخطط المحاسبي والمالي) كما هو موضح من خلال حسابات (المخطط المحاسبي للدولة (PCE)) التالية³:

المخطط المحاسبي للدولة (PCE) (الإصلاح)

❖ أقسام حسابات الأصول:

- القسم 02: الإستثمارات

- القسم 03: حسابات الربط والمخزون

- القسم 05: الحسابات المالية

❖ أقسام حسابات الخصوم:

- القسم 01: النتائج والديون

- القسم 04: حساب ودائع الغير والمراسلون

❖ أقسام حسابات العرض الاقتصادي لنتائج تنفيذ الميزانية العامة للدولة:

- القسم 06: حسابات الأعباء

- القسم 07: حسابات الموارد

- القسم 08: فائض وعجز الميزانية

- القسم 09: تنفيذ قانون المالية

- القسم 0: الإلتزامات خارج الميزانية.

❖ المحاسبة العامة وتتمثل في الإنتقال من محاسبة الأساس النقدي إلى محاسبة أساس الاستحقاق أو الذمة المالية (الحقوق المثبتة⁴):

يعرف أساس الاستحقاق بـ: "العمليات والأحداث المالية خلال الفترة التي الدفع فيها بغض النظر عن الحركة النقدية الخاصة بها الداخلة أو الخارجة⁵، ويترتب عن ذلك إظهار الأصول والالتزامات والسنوات الختامية كاملة مما يسهل فصل

¹ نفس المرجع السابق، ص 293.

² الإتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام "الجزء الأول"، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص 05.

³ زهير شلال، مرجع سبق ذكره، ص 188.

⁴ المادة 65 من القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018.

⁵ وليد بن محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقارير المالي، العبيكان للنشر والطبع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2014، ص 116.

أداء كل سنة مالية عن غيرها وبطبيعة الحال فإن هذا الأساس لا يختلف بين أنواع المؤسسات سواء كانت حكومية أو غير حكومية¹.

إن تبني مشروع المخطط المحاسبي للدولة فكرة الانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة الذمة، ترتب عنه إدراج العديد من التغييرات على حسابات المدونة الحالية، فقد تم إنشاء حسابات جديدة تسمح بإعطاء نظرة أو وصف شامل لذمة الدولة، فبعدما كان التقييد المحاسبي مقتصرًا على تسجيل العمليات المتعلقة بالذمة المالية للدولة متمثلة في الصندوق، توسع هذا الأخير ليشمل في ظل المشروع الجديد كل ما تملكه الدولة من مباني، أراضي، تجهيزات مكتبية... إلخ، وذلك تماشيًا مع قواعد المحاسبة الخاصة² باعتبار الدولة عون اقتصادي إلى جانب ذلك فإن المشروع قد استوحى العديد من قواعده الجديدة من نظام المحاسبة الخاصة نظراً للحتمية التي يفرضها اتجاه العالم الخارجي نحو اقتصاد السوق، بحيث يسمح النظام المحاسبي الجديد للدولة بمعرفة مركزها المالي الحقيقي عن طريق تقييم جميع مجوداتها وأصولها المنقولة والغير منقولة.

إن تقريب النظام المحاسبي للدولة إلى محاسبة القطاع الخاص سوف يسمح بكل سهولة من عرض نتيجة قانون المالية ورصيد الميزانية، بالإضافة إلى التقييم الحقيقي لأصول الدولة من ممتلكات عقارية ومنقولة، وكذا تحسين جودة القوائم المالية وتسهيل عمليات المقارنة للقطاع العام بمعين مختلف الدول التي تتبنى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما أن إدراج حسابات الاستثمارات ضمن مشروع المخطط المحاسبي الجديد للدولة، يستلزم وضع تقنية للتقييد المحاسبي لإهلاكها، هذا الإهلاك الذي يضمن في إطار المحاسبة الخاصة وظيفتين:

- وظيفة مالية بحيث يعمل من خلالها الإهلاك على تحميل تكاليف الاستثمارات على عدة سنوات بما لا يؤثر على القدرة التمويلية للهيئة صاحبة الأصول، كما يسمح بزيادة طاقة التمويل الذاتي من خلال المبالغ المحتفظ بها في الحسابات الخاصة بمؤونات الإهلاك، ووظيفة اقتصادية تسمح بتحديد ومتابعة القيمة الاقتصادية للاستثمارات عبر مختلف سنوات الاستغلال³.

ومن خلال المادة 65 من القانون العضوي الجديد رقم 15-18 يمكن تحديد مختلف أنواع المحاسبات التي يمسكها القطاع الحكومي الغير ربحي، وهي:

❖ المحاسبة الميزانية: فهي محاسبة بسيطة وتنقسم إلى كل من⁴:

- محاسبة الإلتزامات: وتتعلق بالنفقات العمومية بعنوان ميزانية السنة التي تم الإلتزام بها.

¹ اسماعيل حسين أحمر، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار المسيرة، عمان، المملكة الهاشمية الأردنية، 2003، ص 139.

² حاج جاب الله أمال، تطبيق الادارة الالكترونية في وزارة المالية مع دراسة تحليلية ونقدية لعصرنة نظام المعلومات في اطار الاصلاحات المالية و الميزانية، المؤتمر الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، 2018، ص 06.

³ نفس المرجع السابق، ص 35.

⁴ المادة 84، 85، و86، القانون رقم 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

- محاسبة الصندوق (الإيرادات والنفقات): تمثل الفرق بين الإيرادات المحصلة والنفقات المدفوعة بعنوان ميزانية السنة التي تم تحصيلها أو دفعها، وكذلك بالنسبة للحسابات الخاصة بالخزينة بعنوان السنة المالية المعنية بهدف تتبع تسيير الإستهلاكات لخص الإلتزام واعتمادات الدفع.

- المحاسبة العامة: تمسك وفق مبدأ القيد المزدوج حصريا من قبل المحاسبين العموميين وفق مخطط محاسبي، بينما يقوم الآمرون بالصرف بإثبات الحقوق والإلتزامات ويقومون بجرد الممتلكات ويعدون الوثائق اللازمة لمسك المحاسبة العامة ويرسلونها إلى المحاسبين العموميين، حيث تسمح هذه الأخيرة للمحاسبين العموميين بإعداد الميزان العام للحسابات ومختلف القوائم المالية.¹، وتهدف المحاسبة العامة إلى تسجيل قيد كل من²:

- عمليات الميزانية، وعمليات الخزينة.

- العمليات المنجزة مع الغير والعمليات المؤقتة وعمليات التسوية.

- جرد الموجودات والمنقولات والعقارات والمخزونات والقيم الغير ثابتة.

- الإهتلاكات والمؤونات والنواتج والأعباء المرتبطة بالسنة المالية.

❖ محاسبة تحليل التكاليف: تهدف إلى تحليل تكاليف مختلف الأنشطة الملتمزم بها في إطار البرنامج، وتقوم على أساس معطيات المحاسبة العامة، وتمسك من طرف الآمرين بالصرف³.

❖ الحساب العام للدولة: يقدم مجمل المعلومات التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الممتلكات والوضعية المالية للدولة⁴، بالنسبة للقوائم المالية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين والتي تستخدم في إعداد الحساب العام فتتمثل في ما يلي⁵:

- الحصيلة أو الوضعية المالية

- حسابات النتائج أو قائمة النجاعة المالية

- جدول تدفقات الخزينة

- جدول تباين الوضعية المالية الصافية

- الملحق.

III- النظام المعلوماتي (le système d'informatisation):

لتحقيق هذا السرعة والفعالية المطلوبة سعت الجزائر إلى عصنة جهازها الإداري بمختلف تكنولوجيات الإعلام والاتصال في السنوات الأخيرة ليتماشى والإصلاحات المالية التي تقوم بها الدولة محاولة منها للقضاء على الشكل

¹ المادة 89، 90 و91، نفس المرجع السابق.

² المادة 88، نفس المرجع السابق.

³ المادة 92، و93، نفس المرجع السابق.

⁴ المادة 96، نفس المرجع السابق.

⁵ المادة 95، نفس المرجع السابق.

التقليدي للإدارة العمومية، والمتمثل تبادل البيانات والمعلومات الإحصائية بين مختلف الهيئات العمومية عن طريق الأوراق والوثائق الملموسة إلى تبادل عبر الأنترنت ومختلف شبكات الربط المعلوماتية بطريقة تضمن السرعة والفعالية، وهذا ما يطلق عليه بمصطلح "الإدارة الإلكترونية" أو "الإدارة الإلكترونية".

عملت وزارة المالية على تطوير ووضع أنظمة معلوماتية متطورة لتسيير عمليات الميزانية، خاصة بالنسبة لقطاع الخزينة العمومية لكن لم تصل لحد الآن إلى وضع نظام معلوماتي متكامل لترصيد وربط الحسابات بين العون المحاسبي المركزي على مستوى وزارة المالية وشبكة المحاسبين العموميين عبر ولايات الوطن وباقي مديريات وزارة المالية (كمصالح الجمارك والضرائب)، وكذا الأمرين بالصرف، ويهدف مشروع النظام المعلوماتي المدمج للتسيير الميزانياتي (le système intégré de gestions budgétaire) إلى تكريس وسائل حديثة للتسيير المالي والمحاسبي لمالية الدولة، حيث تكون هذه الوسائل:

- ✓ مشتركة وموحدة بين كل من الأمر بالصرف، المحاسب العمومي والمراقب المالي.
- ✓ مشتركة بين كل الوزارات والإدارات المنفقة.
- ✓ موحدة ومشتركة بين المصالح المركزية وغير المركزية لكل وزارة¹.

تقوم شبكة تركيز وترصيد المعلومات المحاسبية والمالية لتسيير الميزانية العامة للدولة من القاعدة إلى الأعلى، أي التجميع والترصيد بداية من المصالح المحاسبية الغير ممركرة لدى المحاسبين العموميين الثانويين على مستوى البلديات ومختلف قباضات الجمارك والضرائب...إلخ إلى المحاسبين الرئيسيين على المستوى الولائي (أمناء خزائن الولايات) ومن ثم إلى العون المحاسبي المركزي للخزينة (ACCT) والمديرية العامة للخزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية للدولة* على مستوى وزارة المالية، وهو ما من شأنه إعطاء صورة أكثر وضوحا وشمولا عن الوضعية المالية للدولة مع ضمان احترام مبدأ الاستقلالية المالية بين مالية الجماعات المحلية (البلدية والولاية)، وبين مالية الدولة (الميزانية العامة للدولة، ومختلف حسابات الخزينة وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، وكذلك احترام مبدأ الفصل بين السنوات المالية.

وعليه يمكن القول أن السمة الأساسية لشبكة المحاسبين العموميين في الجزائر هي وحدة الصندوق وتضامن شبكة أعوان الخزينة في ما بينهم²، إلا أن فعالية أي نظام محاسبي يحتاج إلى نظام معلوماتي متكامل وفعال، وعلى الرغم من

¹ حاج جاب الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص 06.

* تم دمج المديرية العامة للمحاسبة والمديرية العامة للخزينة تحت اسم المديرية العامة للخزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية للدولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-251 المؤرخ في 06 جوان 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية.

² خديم مسعود، مراقب مالي لبلدية ورقلة، المحاسبة العمومية، دورة تكوين ورسكلة لإطارات المديرية العامة للميزانية "المصالح الخارجية"، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، 2021، ص 13.

شروع وزارة المالية في نظام معلوماتي جديد مع مطلع سنة 2018 (Oracle*) لكن دون يتعدى ذلك إلى المحاسبين الثانويين.

وفي ظل عدم تحقيق وزارة المالية لمشروع النظام المعلوماتي المدمج للتسيير الميزانياتي تسعى وزارة المالية إلى تعزيز وظيفة التسيير للخزينة العمومية من خلال استكمال وضع النظام المعلوماتي للخزينة "" وانجاز منصة أنظمة دفع بهدف إدماج الخزينة في أنظمة الدفع والمقاصة ما بين البنوك¹.

IV- مكافحة الفساد:

تعد سنة 2019 نقطة تحول هامة في تاريخ محاربة الفساد الإداري والمالي في الجزائر خاصة بالنسبة للآمرين بالصرف على اختلاف مستوياتهم السياسية والإدارية (وزراء ومديري مختلف المؤسسات العمومية،...إلخ) خاصة في مجال الصفقات العمومية والتي كانت تعد المجال الخصب لنهب الأموال العمومية من خلال المحاباة والرشوة في منح العقود وانجاز مشاريع عمومية غير مطابقة للمعايير المعمول بها، وارتفاع تكاليف الملاحق وهو ما كبد الخزينة العمومية أموال طائلة نتيجة إعادة تقييم التكاليف ونوعية الإنجاز بالإضافة إلى الفساد في مجال الإستيراد والتهرب الضريبي.

ففي المجال المالي والإداري ويهدف استرجاع الأموال المنهوبة (مصادرة أملاك الفاسدين) فقد تبلور ذلك من خلال إنشاء حساب تخصيص خاص رقم "302.152" بعنوان:

"الصندوق الخاص بالأموال والأموال المصادرة أو المسترجعة في إطار قضايا مكافحة الفساد"

Fonds des avoirs et biens confisqués ou récupérés dans le cadre des affaires de lutte contre de)
(la corruption

ينقل رصيد هذا الحساب من سنة إلى أخرى كون عملية استرجاع الأموال المنهوبة تحتاج لوقت وجهود كبيرة قد تمتد على سنوات على المستوى الداخلي والخارج، وهو ما يبرز صعوبة ودور الجهات المعنية في المتابعة والتحقق والقيام بكافة الإجراءات الإدارية والقضائية خاصة بالنسبة للأموال المهربة خارج الحدود والتي تم تبييضها في عقارات واستثمارات متنوعة.

ويعد الوزير المكلف بالمالية الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب، بينما يتصرف المدير الولائي لأموال الدولة بصفته أمر بالصرف ثانوي، بينما يعد أمين الخزينة الرئيسية وأمين الخزينة الولائي المحاسبين العموميين المعنيين بتحصيل الإيرادات المصادرة، وذلك على التوالي ("السطر 001: تسيير الخزينة الرئيسية"، و"السطر 002: تسيير الخزينة الولائية").

ويمكن باختصار توضيح أهم إيرادات ونفقات هذا الحساب من خلال الجدول التالي:

* شركة أوراكل بالإنجليزية (Oracle Corporation) هي أحد أهم أكبر شركات تقنية المعلومات بشكل عام وقواعد البيانات بشكل خاص. تأسست شركة أوراكل في العام 1977، ولدى الشركة عدد من مراكز الخدمة للعملاء في العديد من دول العالم.

¹ تقرير حول مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر، سبتمبر 2021، ص 17.

الفصل التطبيقي : تحليل وقياس أثر تطور المشاريع العمومية في الجزائر على متغيرات الاقتصاد الكلي

جدول (3-27): نفقات وإيرادات حساب رقم "302.152"

نفقات حساب رقم "302.152"	إيرادات حساب رقم "302.152"
<ul style="list-style-type: none"> ■ بعنوان تسديد المصاريف المتعلقة بتنفيذ إجراءات المصادرة والاسترجاع والبيع: ✓ المصاريف المتعلقة بالإجراءات القضائية في الداخل والخارج. ✓ مستحقات المتصرفين القضائيين. ✓ مصاريف إدارة وتسيير الاملاك المصادرة أو المسترجعة. ✓ مصاريف حراسة الاملاك العقارية والمنقولة المصادرة أو المسترجعة. ✓ مصاريف تقييم الاملاك العقارية والمنقولة المصادرة أو المسترجعة. ✓ مصاريف نقل وبيع الاملاك العقارية والمنقولة المصادرة أو المسترجعة. ■ بعنوان تصفية الديون المثقلة على الاملاك المصادرة بناء على أحكام قضائية نهائية أو المسترجعة: ✓ المبالغ المستحقة بتصفية الديون المثقلة على الاملاك المصادرة أو المسترجعة لصالح الدائنين بحسن نية (المادة 882 من القانون المدني). 	<ul style="list-style-type: none"> ■ بعنوان الأموال المصادرة بناء على أحكام قضائية نهائية: ✓ أموال الحسابات البنكية الدائنة بالعملة المحلية والصعبة. ■ بعنوان الأموال المسترجعة من الخارج: ✓ الأموال مسترجعة من الخارج مقيدة بالدينار الجزائري. ■ بعنوان ناتج بيع الممتلكات المصادرة بناء على أحكام قضائية نهائية أو المسترجعة: ✓ الأموال ناتجة عن بيع الممتلكات العقارية والمنقولة المملوكة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين. ✓ ناتج بيع الحصص الاجتماعية والأسهم المملوكة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين. ✓ الأموال المقابلة لفائض القيمة الناتجة عن استغلال الممتلكات والقيم المصادرة والمسترجعة.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التعلية رقم (01) المتعلقة بحساب رقم "302.152" والمؤرخة في 18 جانفي 2022، والمصادرة عن المديرية العامة للخزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية للدولة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تعدد وتنوع أوجه النفقات المتعلقة بالحساب المتعلق باسترجاع الأموال والأموال المصادرة أو المسترجعة في إطار قضايا مكافحة الفساد وهو ما بين حجم الجهود البذولة والتحديات الكبيرة خاصة بالنسبة لتلك التي تم تبييضها في الخارج، وهذه النفقات تعد بمثابة تكاليف استرجاع هذه الأموال.

ومع نهاية سنة 2023 شرعت الجهات المختصة في تنفيذ الإجراءات الإدارية والقضائية من أجل التصرف في الممتلكات المنقولة والغير منقولة التي تم مصادرتها في إطار مكافحة الفساد وصدور الأحكام النهائية بخصوصها واستنفذت جميع الإجراءات القانونية للطعن فيها وذلك بتحويلها للصالح العام أو بيعها في المزاد العلني وتوفير موارد للخزينة العمومية تسوية القروض البنكية التي لم يتم الوفاء بها أو تأميمها.

V- الرقابة التقنية على جودة الإنجاز:

مباشرة بعد كارثة زلزال بومرداس والذي يعد بمثابة اختبارا حقيقيا لواقع مدى احترام معايير الجودة والسلامة في مجال الأشغال العمومية والعمران خاصة في ظل تبني البرامج التنموية، قام المشرع الجزائري بعد الزلزال بإصدار قانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 والذي يجبر بالزامية مشاركة المهندس المدني في إنجاز أي دراسة لتحقيق عمران ومشاريع بنية تحتية تتسم بمعايير الجودة والأمان من ناحية الإنجاز في إطار عقد تسيير المشروع¹ هذا من جهة ومن جهة المقاولين انتشرت ظاهرة كراء دبلومات الهندسة المدنية من طرف خرجي الجامعات للمقاولين لاستعمالها ضمن ملفات الترشح

¹ المادة 55 من قانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، والمتعلق بالتهيئة والتعمير.

لانجاز المشاريع (الصفقات) في جانب العرض التقني لزيادة التنقيط على البند المتعلق بالموارد البشرية ودون أن تكون أية متابعة أو إشراف من طرف صاحب الدبلوم (المهندس) على المشروع في العديد من المشروعات وهو ما حتم على العدالة التحقيق وتفعيل المتابعات القضائية في العديد من القضايا من هذا القبيل للقضاء على هذه الظاهرة والمتعلقة بالتحايل على القانون.

إن جملة هذه الأسباب والمتعلقة بضعف الدراسة والمتابعة فتح المجال واسعا للغش وهو ما تضح جليا في العديد من المشاريع خاصة بالنسبة لقطاع السكن، أضف إلى ذلك غياب الطابع الجمالي والعمراني والذي يتجلى في واجهات بنايات المنجزة بأسلوب بسيط قد لا يراعي الموروث التاريخي والثقافي للمنطقة، ولا النمط العصري، إضافة إلى غياب ثقافة التشجير في المجمعات السكنية وعلى الأرصفة المنجزة، وهو ما يستوعب غرس ثقافة المسؤولية وإعادة ضبط النظر في التخطيط، وخص الإنجاز ودراسات الجدوى بمختلف أنواعها مع التركيز على الجانب المدني والمعماري، ولا يتحقق هذا إلا بالاهتمام برأسمال البشري والتكوين وزيادة عدد المختصين في مجال الهندسة المعمارية والمعمارية في ظل هيمنة خرجي شعب العلوم الاجتماعية والانسانية على الوظائف على مستوى الهيئات المكلفة بالتخطيط والدراسات والتنفيذ كالجماعات المحلية ومختلف الهيئات الوزارية الغير ممركة الفاعلة في تنفيذ المشاريع العمومية، وكذلك بالنسبة للهيئات الرقابية المكلفة بدفع وضعيات الأشغال التي تكتفي بالرقابة على الوثائق، القانونية، المالية والمحاسبية دون يتعدى ذلك إلى أرض الواقع لغياب الصلاحيات القانونية المخولة لها بذلك وعدم توفرها على مختصين.

خاتمة الفصل:

تعد سياسة الإنفاق العمومي أداة فعالة لتحقيق الإستقرار الاقتصادي، وبناء على هذا حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة وتحليل أثر تطورا الإنفاق الحكومي الاستثماري والممثل في نفقات التجهيز والاستثمار العمومي للميزانية العامة للدولة على أهم مؤشرات ومتغيرات الاقتصاد الكلي، والمتمثلة في كل من مربع كالدور (معدل النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات)، بالإضافة إلى كل من مؤشر توازن الميزانية العامة، وتطور الدين العام.

واستنادا على ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن القول أن فعالية أداء المشاريع العمومية على متغيرات الاقتصاد الكلي يبقى محدودا ويتوقف على أساسا على المقدرة المالية للدولة والتي تركز أساسا على حجم الجباية البترولية وهو ما يتضح جليا خلال فترات انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتراجع العوائد المالية للدولة وما يصاحبه من انخفاض في مستوى الإنفاق الحكومي (الصدمات الخارجية) فخلال فترة التسعينات وتراجع العوائد النفطية مثلا شهد الاقتصاد الجزائري معدلات تضخم وبطالة مرتفعة ومعدلات نمو سالبة وعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنتيجة حتمية لارتكاز الاقتصاد الجزائري بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 90%، وهو ما يستجوب تحقيق التنوع الاقتصادي لتقليل التبعية لقطاع النفط، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدم توقف وارتباط أداء وفعالية السياسات العمومية على العوامل الخارجية والمتمثلة أساسا في تطورات أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية.

وعلى الرغم من هذا بينت الدراسة القياسية الآثار الايجابية ودور سياسة الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية في تحسين مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي والمتمثلة أساسا في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، والحد من البطالة وتحسين ميزان المدفوعات في حين أن التضخم يبقى متغير يتأثر خارج إطار الإنفاق الحكومي على المشروعات العامة.

كما تتوقف كذلك كفاءة أداء المشروعات العامة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية على كفاءة أنظمة التسيير والإدارة عبر كل مرحلة من مراحل صناعة المنافع العامة بداية من التخطيط ودراسات الجدوى بمختلف أنواعها، أنظمة ومناهج تسيير الميزانية، والرقابة سواء التقنية أو الرقابة المالية.

وبهدف زيادة كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي سعت الجزائر إلى إصلاح جذري لمنظومة المالية العمومية من خلال الانتقال من التسيير التقليدي (ميزانية الوسائل) لعمليات الإنفاق الحكومي إلى التسيير الحديث القائم على البرامج بالأهداف والنتائج (ميزانية البرامج)، وقانون المحاسبة العمومية الجديد رقم 07-23، ومشروع النظام المحاسبي الجديد (محاسبة الذمم أو الحقوق المثبتة comptabilité des droits constaté) تماشيا مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العمومي (IPSAS) وذلك بداية من سنة 2023.

الخاتمة العامة

- خاتمة:

إن البحوث والدراسات التي تطرقت إلى قضايا دور الدولة في الاقتصاد والتنمية أكدت على أهمية ودور الإنفاق الحكومي بصفة عامة في تحقيق ذلك خاصة في جانبه الاستثماري، لذلك سعى هذا البحث قدر الإمكان أن يحيط ويلم بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع لتوضيح مدى مساهمة المشاريع العمومية في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، وقد اشتمل بحثنا على ثلاث فصول مرتبة كما يلي:

الفصل الأول: سمح لنا بالتعرض إلى الإطار المفاهيمي المتعلق بالمشاريع العمومية وأهم متغيرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة والمتمثلة في مربع كالدور (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات)، وذلك بداية من التطرق إلى المفاهيم النظرية للقطاع العمومي ومختلف الأساليب والمناهج العلمية لتخطيط وتقييم المشروعات العامة وصولاً إلى تحليل مختلف الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري، ومختلف الآليات والسياسات لاستخدام المشروعات العامة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني: يمكن اعتبار هذا الفصل بمثابة دراسة واقعية لحالة تسيير المشاريع العمومية في الجزائر واعتمدنا في ذلك على تحليل مختلف أنواع المشروعات العامة في الجزائر ومصادر تمويلها، كما قمنا كذلك من خلال هذا الفصل إلى توضيح مختلف الجوانب والنظم القانونية والمالية والمحاسبية لتسيير وتنفيذ مشاريع نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وحسابات التخصيص الخاص وذلك بهدف تحديد مستوى كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي الاستثماري للوقوف على مواطن الضعف والخلل التي تحد تحقيق السياسات العمومية لأهدافها.

الفصل الثالث: حاولنا من خلاله تحليل تطور مختلف القطاعات الاقتصادية لنفقات التجهيز والاستثمار العمومي بهدف تتبع مسار السياسة الإنفاقية على المشروعات العامة المتبعة في الاقتصاد الجزائري، ومدى انعكاساتها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، كما قمنا من خلال المبحث الثالث لهذا الفصل بدراسة قياسية لأثر المشاريع العمومية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر الفترة (1986-2022)، إضافة إلى محاولة تقييم لأهم النقائص والسلبيات للجوانب المالية والمحاسبية لتسيير المشاريع العمومية مع إعطاء لمحة عن النمط الجديد لتسيير نفقات الاستثمار العمومي في ظل الإصلاحات التي تعرفها المالية العامة في الجزائر بداية من سنة 2023.

وانطلاقاً من جملة التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذا البحث وبعد تحليلنا لأهم المفاهيم النظرية والتحليلية والتطبيقية من خلال الفصول الثلاث تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكرها في النقاط التالية:

❖ **النتائج النظرية للبحث:** من خلال تحليلنا للجانب النظري للمشاريع العمومية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها في ما يلي:

- إن اقتراح المشاريع العمومية يمر وفق عدة مراحل تخطيطية بداية من دراسة مختلف خصائص المجتمع لتحديد وطرح البدائل في ظل الإمكانيات المتوفرة مع الأخذ بعين الاعتبار النقائص والأولويات.

خاتمة عامة

- يتم تقييم واختيار المشاريع العمومية بحسب نوعية المشروع العمومي، فالنسبة للمشاريع العمومية الاستثمارية يتم تقييمها واختيارها على أساس معايير تحقيق الربحية المالية (التجارية) ووفق الأسعار السائدة في السوق شأنها شأن مشاريع القطاع الخاص مع الأخذ بعين الاعتبار معايير تحقيق الربحية القومية، أما بالنسبة للمشاريع الاجتماعية (مشاريع البنية التحتية) فيتم تقييمها واختيارها وفق معيار تحقيق أقصى منفعة عامة بأقل التكاليف الممكنة بالإضافة إلى مختلف معايير تحليل الربحية القومية مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة الطلب على الحاجات الأساسية مستقبلاً، ووفق أسعار الظل التي يتم تحديدها على أساس معايير معينة بحيث تعكس التكلفة الحقيقية للمجتمع والندرة النسبية لعناصر الإنتاج.
- تعتبر موارد الميزانية العادية من ضرائب ورسوم أحد أهم مصادر تمويل المشاريع العمومية، كما أنه قد تلجأ الدولة في حالة عدم كفاية هذه الموارد إلى الإيرادات الغير عادية للميزانية كالقروض والإصدار النقدي بالإضافة إلى مختلف عقود الشراكة كصيغ BOT.
- لجوء الدولة إلى القروض الداخلية لتمويل مشاريعها بطريقة غير مدروسة قد ينتج عنه ظهور أثر المزاحمة وبالتالي التأثير على استثمار القطاع الخاص.
- على الرغم من اختلاف المناهج الحديثة في تقييم المشاريع، إلا أنها تهدف جميعاً إلى مقارنة المنافع والتكاليف الكلية للمشروع لاستخلاص الربحية القومية، حيث ترى هذه المناهج أن الربحية التجارية (المالية) لا يمكن أن تتخذ كمييار لقياس الربحية القومية نظراً لتعارض الأهداف، كما أنها تهدف إلى ربط عملية تخطيط واقتراح البرامج بالأهداف القومية المسطرة على المدى البعيد تحت مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد العامة.
- إن ظهور عوائد ومنافع المشروعات العامة ذات الطابع الاجتماعي في شكل غير قابل للقياس الكمي وعدم قابلية مخرجاتها للمتاجرة الدولية كمشاريع التربية والتعليم مثلاً زاد من تعقيد وصعوبة تحليل عوائد هذا النوع من المشاريع على الرغم من تأثيرها على مختلف الأنشطة الاقتصادية، لذا غالباً ما يتم تحليل عوائد هذا النوع من المشاريع وفق مدى فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي في ظل معيار تحقيق أقصى المنافع العامة بأقل التكاليف الممكنة مع تحليل مختلف الآثار الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة.
- يعد الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية حافزاً للقطاع الخاص نتيجة لتخفيض التكاليف وتوفير مختلف الخدمات الأساسية.
- إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يتوقف على حجم الموارد المالية المتاحة بقدر ما يتوقف على كيفية التخصيص الأمثل لهذه الموارد بما يتفق مع تحقيق مبادئ الكفاءة والفعالية الاقتصادية للنفقات العامة، وهنا تظهر أهمية التخطيط والتقييم العلمي للمشروعات العامة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية بهدف ترشيد الخيارات المالية.
- تعد المشاريع العمومية السبيل الوحيد لتوفير السلع العامة التي تتسم بكثافة رأس المال وطول مدة استرجاع العوائد في ظل عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار فيها.

خاتمة عامة

- تعتبر المشروعات العامة أداة فعالة من أدوات السياسة المالية في جانبها الإنفاقي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات من خلال المساهمة في التأثير على الطلب الكلي الذي يعمل على تحفيز العرض الكلي وبالتالي التأثير على حجم العمالة وحجم الدخل الكلي، كما يمكن للدولة تقليص انفاقها العمومي وزيادة حجم الضرائب لخفض معدلات التضخم.

- في حالة عدم مواكبة العرض الكلي لزيادة الطلب الكلي بالنسبة لمصادر التمويل المحلية سوف يتم تغطيتها فجوة نقص الموارد المالية عن طريق القروض الأجنبية مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات نتيجة تحقيق رصيد سلب في ميزان رؤوس الأموال ونفس الشيء في مجال عدم كفاية العرض الكلي وعدم مرونة الجهاز الانتاجي لمواكبة الطلب على المواد الأولية والخدمات للمشاريع العمومية فسوف يتم تغطيتها من خلال الحساب الجاري لميزان المدفوعات مما ينعكس سلبا عليه نتيجة لارتفاع قيمة الواردات.

❖ النتائج المتعلقة بتسيير المشاريع العمومية في الجزائر:

تعرضنا من خلال هذا الجانب إلى دراسة وتحليل منهجي لطريقة تخطيط وتسيير نفقات التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر بالإضافة إلى التسجيل المحاسبي للعمليات المالية المتعلقة بها، وذلك إطار ميزانية الوسائل ووفق كل من مدونة الاستثمارات العمومية، ومدونة حسابات الخزينة العمومية (محاسبة الدولة)، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- إن المتبع لنظام تسيير وتنفيذ نفقات التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر يلاحظ اعتماد الجزائر (خلال فترة الدراسة) على المناهج والأساليب التقليدية في التسيير مما نتج عن جملة من الصعوبات والنقائص فتبني الجزائر لميزانية البنود (ميزانية الوسائل) ومحاسبة الأساس النقدي (مدونة حسابات الخزينة) ساهم في الحد من فعالية البرامج العامة كونها مناهج تقليدية لا تتماشى والمناهج الحديثة القائمة على أساس التخطيط بالأهداف القابلة للقياس الكمي، كما أن تبويب مشاريع التجهيز والاستثمار العمومي يخضع لمدونة الاستثمار التي تعود التي تعود لزمان النظام الاشتراكي في الجزائري مما يجعلها غير مرنة ولا تتماشى ومتطلبات النظام الحالي القائم على السرعة والشراكة مع القطاع الخاص.

- يتم تحضير والمصادقة على ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي على أن يتم تنفيذها في شكل حسابات التخصيص الخاص عن طريق مقرر تحويل لضمان أكثر مرونة في التنفيذ من خلال نقل الرصيد المتبقي للسنة الموالية على الرغم من الانتقادات الموجهة لهذا النوع من الحسابات خاصة من حيث الشفافية.

- تنفيذ ميزانية التجهيز العمومي يتم وفق نظام ميزانية البنود (أسلوب تقليدي) وليس ميزانية تخطيط البرامج، وهذا ما يجعل الأمرين بالصرف عند نهاية السنة المالية يعملون على استهلاك المبالغ المخصصة لهم.

- تتسم عمليات تسيير ومحاسبة ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي بنوع من التعقيد والصعوبة في عملية تجميع البيانات وعرضها بالسرعة والدقة المطلوبة خاصة في ظل تأخر مدة الإنجاز وإعادة تقييم التكاليف المالية للمشاريع.

خاتمة عامة

- ضعف دراسات الجدوى للمشاريع العمومية وهيمنة القرار الاداري على القرار الاقتصادي في اختيار بعض مشاريع نفقات التجهيز والاستثمار العمومي ساهم في تضاعف كبير للتكاليف الحقيقية مقارنة بالتكاليف الأولية مما أثقل كاهل الميزانية العامة نتيجة لعمليات إعادة التقييم المتكررة للتكاليف، إضافة إلى التأخر الكبير في آجال التنفيذ والتسليم.

- غياب نظام معلوماتي فعال يساهم في تبادل المعلومات بين مختلف الوزارات والمصالح المكلفة بتخطيط وتنفيذ المشاريع العمومية بالإضافة إلى نقص المعلومات والبيانات الإحصائية كثيرا ما أدى إلى تداخل المشاريع العمومية مع بعضها البعض، وهذا ما يظهر من خلال مشاريع تعبيد الطرقات وإعادة تهيئة الأرصفة لكن بمجرد انتهاء الأشغال من الإدارة المعنية سرعان ما يظهر مشروع آخر بجفر وإعادة تهيئة قنوات المياه والصرف الصحي من هيئة أخرى مما يؤثر على فعالية المشروع الأول في تحسين المظهر العام للمدينة.

- عدم مساندة واستيعاب الإمكانيات والقدرات المحلية في مجال البناء والإنجاز (المقاولات ومختلف مؤسسات البناء والإنجاز) لحجم الإستثمارات العمومية الضخمة منذ مطلع الألفية الثالثة أدى إلى تأخر انطلاق العديد من المشاريع نتيجة عدم جدوى العروض الوطنية في العديد من المرات في مجال الصفقات العمومية وهو ما نتج عنه فتح المجال أما الشركات والمقاولات الأجنبية.

- الاعتماد على مكاتب الدراسات والمتابعة المتواضعة والمحدودة للقطاع الخاص وضعف الرقابة للقطاع العام أدى إلى عدم مراعاة الجهة المكلفة بالإنجاز لمعايير الجودة والأمان ، وهذا ما يظهر في العيوب التقنية المصاحبة للمشروع خلال السنوات الأولى فقط من استغلاله.

- غياب رؤية واضحة للتنسيق العمراني والجمالي وضعف الدراسات التقنية والمتابعة في عملية تخطيط وإنجاز المشاريع العمومية في الجزائر ساهم في إنجاز مشاريع وهيكل تفتقر لمعايير الجودة والأمان بالإضافة إلى تدهور النسيج العمراني للمدن الذي يعبر التراث الحضري في مجال البناء.

- الانتقال من الأسلوب التقليدي في إعداد الميزانية العامة من ميزانية الوسائل إلى الأسلوب الحديث بالاعتماد على ميزانية البرامج الموجهة بالنتائج لضمان ربط الخطط بالأهداف المسطرة مع استعمال مؤشرات القياس وتعزيز الشفافية وتفعيل دور الرقابة عن طريق المسائلة خاصة في حسابات التخصيص الخاص من شأنه ضمان التخصيص الأمثل للموارد وترشيد الخيارات المالية بما يعمل على تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي.

❖ النتائج التحليلية القياسية:

- يرتبط حجم الانفاق الحكومي في الجزائر خاصة الاستثماري بعلاقة طردية قوية بالعوائد النفطية للبلاد.

- شهد الاقتصاد الجزائري معدلات تضخم وبطالة مرتفعة بالإضافة إلى عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في مختلف الفترات التي عرفت أسعار النفط فيها تراجعاً حاداً في ظل التبعية الشبه مطلقة للاقتصاد الجزائري لقطاع الطاقة وغياب البدائل.

خاتمة عامة

- يتوقف رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر بدرجة كبيرة على وضعية الحساب الجاري حيث يتأثر هذا الأخير بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية مما يجعله السبب الرئيسي والأساسي لحالتي الفائض والعجز.
- تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال السنوات الأولى للتسعينات يعود إلى شروط صندوق النقد الدولي الهادفة إلى تقليص حجم الإنفاق الحكومي وتسريح العمال نتيجة حل وخصوصة العديد من مؤسسات القطاع العمومي، ودخول البلاد في دوامة اللااستقرار السياسي والأمني.
- تخفيض قيمة العملة التي أوصى بها صندوق النقد الدولي الجزائر بهدف زيادة الصادرات وبالتالي تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات لم تحقق أهدافها نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي واللاتنافسية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة بداية التسعينات.
- اتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الركود الاقتصادي خلال سنوات التسعينات مدعومة بعودة الأمن والاستقرار وتحقيق البلاد لفوائض نفطية قياسية ساهمت في تعزيز قدرة الدولة على التوسع في الإنفاق مما ساهم في خفض معدلات البطالة والتحكم التدريجي في معدلات التضخم.
- الهدف الأساسي من البرامج التنموية هو استغلال العوائد النفطية لتشييد هياكل البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية لتحسين مؤشرات التنمية البشرية بالإضافة إلى تحقيق تنمية مستدامة تقوم على أساس التنوع الاقتصادي تستفيد منها الأجيال المستقبلية.
- هيمنة المشاريع العمومية الغير منتجة كالأشغال العمومية والبناء والخدمات على حساب القطاعات المنتجة الصناعية والزراعية أدى إلى اختلال في الهيكل الإنتاجي الذي انعكس سلبا على الميزانية العامة للدولة بعد دخول هذه المشاريع حيز التشغيل وتخصيص مخصصات مالية لها ضمن نفقات التسيير (أجور المستخدمين ونفقات الصيانة).
- زيادة انفتاح الجزائر على الأسواق العالمية بالنسبة لأغلب المنتجات والسلع الصناعية جعلها عرضة للتضخم المستورد مما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن خاصة مع تدني قيمة الدينار الجزائري، وزيادة تكاليف المشروعات العامة التي تعتمد على المواد المستوردة.
- نمو استثمارات القطاع الخاص في الجزائر خاصة خلال مرحلة بداية الألفية الثالثة ساهم في توجيه الاستثمار الحكومي نحو المشاريع التي تهتم بتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (المشاريع الغير ربحية).
- فشل الدولة سابقا في تعبئة الأموال المتداولة في السوق الموازية والمكتنزة في البيوت من خلال القرض السندي حتم عليها ضرورة التوجه نحو الاصدار النقدي والإسراع في تنظيم الصيرفة الاسلامية عبر فتح المجال للبنوك العمومية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالموازاة مع مواصلة التعامل بالطريقة التقليدية بهدف امتصاص الموارد المالية المعطلة في الاقتصاد.
- تراجع أسعار المحروقات ساهم في تآكل صندوق ضبط الإيرادات لتغطية العجز الداخلي للخزينة والميزانية العامة واستنزاف احتياطات الصرف لتغطية العجز الخارجي لميزان المدفوعات.

خاتمة عامة

- عدم مرونة الجهاز الانتاجي لمواكبة الطلب المتزايد ساهم في ارتفاع الأسعار وزيادة الواردات لتغطية فجوة الطلب.
- تراجع حجم الجباية البترولية وفي ظل محدودية الجباية العادية للميزانية وعجز الحكومة في تعبئتها، قامت الحكومة بإجراءات كحلول مؤقتة تمثلت في تجميد العديد من المشاريع الكبرى، واللجوء إلى زيادة حجم الكتلة النقدية (الاصدار النقدي) دون أن يقابله زيادة في السلع والخدمات مما قد يتسبب عنه مستقبلا انخفاض في قيمة الدينار وزيادة تدهور القدرة الشرائية للمواطن.

■ أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة معنوية سلبية في الأجل القصير لانعكاسات المشاريع العمومية على كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وعلاقة معنوية إيجابية لأثر المشاريع العمومية على ميزان المدفوعات.
أما في الأجل الطويل فقد بينت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لانعكاسات المشاريع العمومية على جميع متغيرات الدراسة بأثر معنوي إيجابي باستثناء التضخم الذي كان نتيجته غير معنوية في الأجل القصير والطويل، بينما كانت نتيجة المتغيرات المفسرة المساعدة الأخرى معنوية ذات مزيج ما بين التأثير المعنوي السلبي والتأثير المعنوي الإيجابي في الأجل القصير والطويل.

فالنسبة لتأثير المشاريع العمومية على معدل النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي كان سلبيا في الأجل القصير على أن يتجه للتعديل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 112%، أي أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يستغرق ما يقارب فترة 9 أشهر ($1/1,12 = 0,89$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج، مع العلم أن معامل التحديد R^2 أعطى قوة تفسيرية مرتفعة للنموذج بلغت 90,42%، ونفس الشيء بالنسبة لتأثير المشاريع العمومية على معدل البطالة (أثر سلبي) في الأجل القصير على أن يتجه للتعديل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 68%، أي أن معدل البطالة يستغرق ما يقارب فترة سنة و4 أشهر ($1/0,68 = 1,47$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج أيضا، مع العلم أن معامل التحديد R^2 أعطى قوة تفسيرية جيدة للنموذج بلغت 89,22%، وفي ما يتعلق بأثر المشاريع العمومية على ميزان المدفوعات في الأجل القصير فقد كان معنويا إيجابيا على أن يعتدل سلوك ميزان المدفوعات نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 58%، أي أن متغير ميزان المدفوعات يستغرق ما يقارب فترة سنة و7 أشهر ($1/0,58 = 1,72$) للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أما بالنسبة لمعامل التحديد R^2 فقد أعطى قوة تفسيرية مرتفعة للنموذج بلغت 98,90%.

أما في الأجل الطويل فكان أثر المشاريع العمومية على النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي أثر معنوي إيجابي حيث أن الزيادة في معدل نفقات التجهيز والاستثمار إلى الناتج الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى زيادة في معدل النمو. بـ 2,13%، وكذلك بالنسبة لمعدل البطالة فكان له أثر معنوي إيجابي كذلك إذ أن الزيادة في حجم المشاريع العمومية بـ 1% تؤدي إلى زيادة في معدل البطالة بـ 4,9%، أما بالنسبة لأثر المشروعات العامة على ميزان المدفوعات فكان تأثير إيجابي فالزيادة المتغير المتعلق بالمشروعات العامة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة قدرها 1100,47 وحدة بميزان المدفوعات في الأجل الطويل.

خاتمة عامة

وفي ما يخص اثر المشاريع العمومية على معدل التضخم فقد كان غير معنوي (انعدام الأثر) وهذا راجع بتأثر معدل التضخم بمغيرات أخرى في الاقتصاد الجزائري.

❖ اختبار الفرضيات:

بناء على ما تم في الدراسة التحليلية لتطور أهم متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، معدل البطالة، التضخم، وميزان المدفوعات) يتضح لنا مختلف الآثار الإيجابية للسياسة الإنفاقية في جانبها الاستثماري في تحسين مؤشرات الأداء الكلي صحة الفرضية الأولى والتي مفادها "وجود دلالة إحصائية ذات أثر بين الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية ومتغيرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة باستثناء التضخم الذي كانت علاقته بالمشاريع العمومية غير معنوية نظرا لوجود متغيرات أخرى تأثر فيه لخصوصية الاقتصاد الجزائري كتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ونفس الشيء لأسعار السلع والخدمات المستوردة.

❖ الاقتراحات:

- ضرورة الإسراع في تبني المحاسبي (محاسبة الحقوق المثبتة) في الجزائر لضمان أكثر فعالية في تسيير المالية العامة.
- إعادة النظر في طريقة تخطيط وتحضير المشاريع العمومية على المدى المتوسط والبعيد من خلال إعادة حصر أولويات المجتمع بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن سياسة الحلول الظرفية والغير مدروسة لاحتواء الأزمات الاقتصادية مع خلق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية والأقاليم الجغرافية.
- إعطاء دور أكبر لدراسات الجدوى بمختلف أنواعها (الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، والبيئية... إلخ) وفق المعايير العلمية الحديثة مع تحديد مختلف البدائل قبل البدء في إنجاز أي مشروع، وذلك من خلال وقوف الجهات المعنية على إلزامية تطبيق دليل المشاريع الكبرى للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية الذي تم إطلاقه من طرف الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية في جانفي 2010 تحت وصاية وزارة المالية الجزائرية.
- خلق هيئات عمومية على المستوى الجهوي أو المحلي تابعة للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية بهدف ضمان متابعة فعالة للدراسات القبليّة للمشاريع بهدف تخفيف الضغط وتكديس الملفات على المستوى المقر المركزي للصندوق في العاصمة خاصة في ظل الحجم الكبير للمشاريع العمومية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع تدنية السقف المالي للمشاريع الخاضعة للدراسة من طرف الصندوق.
- زيادة قدرات الإنجاز الوطنية ورفع مستوى أدائها لاحتواء مخصصات البرامج الاستثمارية الضخمة التي تقرها السلطات العمومية، وذلك بهدف تفادي اللجوء إلى شركات ومقاولات البناء الأجنبية، وبالتالي الحد من نزيف العملة الصعبة للخارج وزيادة معدل تشغيل اليد العاملة المحلية وتكوينها بما يتناسب ومعايير الإنجاز الدولية.
- زيادة حجم المشاريع العمومية في القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات لخلق قيمة مضافة للاقتصاد وتوفير بدائل لقطاع المحروقات (تحقيق التنوع الاقتصادي) للتخفيف من حدة الصدمات الخارجية وتحسين للحساب الجاري لميزان المدفوعات سواء من خلال زيادة الصادرات خارج المحروقات أو تقليص حجم الواردات.

خاتمة عامة

- العمل على تنويع مصادر الإيرادات لتفادي تأثير الجباية البتولية على تمويل تنفيذ المشاريع العمومية في حالة انخفاض أو انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية عن طريق زيادة تعبئة الموارد المالية للميزانية خارج الجباية البتولية أو البحث عن مصادر تمويلية أخرى كصيغ BOT، والعمل على تهيئة وتنشيط السوق المالي.
 - التحكم في الإصدار النقدي بما يتماشى والقوة الإنتاجية للاقتصاد لتفادي الآثار السلبية الناجمة عنه كالتضخم.
 - محاربة الفساد وتكريس مبدأ المنافسة النزيهة في إطار الشفافية الكاملة في مجال الصفقات العمومية من شأنه تخفيض تكلفة المشاريع العمومية واختيار أحسن العروض التقنية والمالية للإنجاز.
 - الاهتمام بالنمط العمراني الحضري الذي يراعي خصوصيات المنطقة والتراث الوطني عند إنجاز المشروعات العامة وتعزيز الرقابة التقنية والهندسية لضمان معايير الجودة والأمان ضد الكوارث الطبيعية.
- ❖ آفاق البحث:

- تم إجراء الدراسة التحليلية والقياسية للبحث خلال فترة اعتماد الجزائر على المناهج التقليدية في التسيير (قبل الإصلاح)، وبعد عرض أهم النتائج والمقترحات، فإن البحث يبقى مفتوح أما دراسات آنية ومستقبلية في ظل تغيير واصلاح جذري لنظام تسيير نفقات التجهيز والاستثمار العمومي، ومن بين المواضيع التي نقترحها لإثراء هذا الموضوع:
- تقييم فعالية وكفاءة المشاريع العمومية في ظل مؤشرات قياس الأداء (دراسة تحليلية لقطاع معين أو مجموعة من القطاعات الاقتصادية).
 - محددات الاستثمار العمومي على ضوء متغيرات الاقتصاد الكلي (دراسة تحليلية قياسية).
 - أثر محددات تمويل المشاريع العمومية على التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد (دراسة تحليلية قياسية).

المراجع والمصادر

الكتب:

- إبراهيم سعد الدين عبد الله، إبراهيم حسن العيسوي، تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص، ومستقبل التجربة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ديسمبر 1990.
- إبراهيم مُجدّ مهدي، مقدمة في بحوث العمليات "الطرق الكمية في الإدارة"، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 2007.
- إبراهيم موسى عبد الفتاح، مقدمة في بحوث العمليات "نماذج وتطبيقات"، المكتبة العلمية الزقاريق، مصر، 2006.
- أجين برغام، ترجمة محمود فتوح، وعمر عبدالكريم، الإدارة المالية (02) "أسس تقييم المشاريع، تقييم الشركات، القرارات التمويلية الإستراتيجية"، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2018.
- أحمد أبو زيد والآخرين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، 2013.
- أحمد السكري، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة "نظرية المباريات"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مكتبة طريق العلم، القاهرة، مصر، 2023.
- أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، إدارة الأعمال "أساسياتها ومفاهيمها وتطبيقاتها المعاصرة"، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2022.
- أحمد جابر حسنين علي، الإصلاح الإداري ودوره في القضاء على الفقر، المجموعة العربية للتدريب والنشر بالتنسيق مع دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 2013.
- أحمد حامد مُجدّد السيد أحمد، وإبراهيم جابر السيد، سلسلة الإقتصاد "مخاطر التضخم الاقتصادي والاستهلاك"، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020.
- أحمد رجب، الإدارة وفن اتخاذ القرار، وكالة الصحافة العربية، 2013.
- أحمد شعبان مُجدّد علي، موسوعة البنوك والائتمان، التمويل المصرفي (02) "المنهج والتطبيق"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021.
- أحمد عبده الصباغ، المشاكل الخاسية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق علاجها، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2023.
- أحمد علي سليمان، المستهلك بين النظرية والتطبيق مع التركيز على السوق السعودية، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
- أحمد مُجدّد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الإداري "الجزء الأول"، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2000.
- أحمد مُجدّد مندور، كامل بكري، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، منشورات قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001.
- أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.
- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1997.
- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- إسماعيل خليل إسماعيل، نائل حسن عدس، المحاسبة الحكومية "مدخل حديث"، دار البازوري، المملكة الهاشمية الأردن، 2018.
- إسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016.
- إعادعي حمود قيسي، الوجيز في القانون الإداري، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 1998.

المراجع والمصادر

- أكرم محمد عرفان المهنتدي، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية "بحوث العمليات"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- آل سميسم سلام عبد الكريم مهدي، التوازن الاقتصادي العام، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار النشر والتوزيع للطبوعات الجامعية الجزائرية، الطبعة الأولى، 2006.
- أمزال فاتح، نظام حسابات التخصيص الخاص في الجزائر، دار بلقيس، الدار البيضاء الجزائر، 2010.
- أمطير عثمان، مبادئ الإحصاء، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017.
- أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
- أنعام محسن الزويلف، المحاسبة الإدارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022.
- أيمن ديوب، أيمن صالح، التحليل الاقتصادي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020.
- ب.بيرنيه، وإ. سيمون (B.Bernier et Y.Simon)، ترجمة عبدالأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989.
- بريش السعيد، الاقتصاد الكلي "نظريات، نماذج وتمارين محلولة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
- بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي "دراسات التطورات الاقتصادية في الدول النامية"، دار الراجة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- بشير عبد العظيم البناء، الأسس العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، دراسة نظرية وتطبيقية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010.
- بول سامويلسون "Paul Samuelson"، وليام نوردهاوس "William Nordhaus"، ترجمة هشام عبدالله، مراجعة أسامة الدباغ، علم الاقتصاد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
- بيتر إم هيجنز (Peter Higgins)، ترجمة انتصارات محمد حسن الشبكي، مراجعة بيومي إبراهيم بيومي، وهبة عبد العزيز غانم، الرياضيات للفضوليين، دار الهداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.
- تواس بيكيتي (Thomas Piketty)، ترجمة وائل جمال، وسلمى حسين، رأس المال في القرن الواحد والعشرين، دار التنوير للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016.
- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي "مع تمارين ومسائل محلولة"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- تومي صالح، مبادئ التحليل الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009.
- جابر شعيب الاسماعيل، المالية للقادة، أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018.
- جبار عبد المضحى، الإحصاء والاحتمالات، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
- جبار عبد المضحى، مقدمة في نظرية الاحتمالات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- جمال داود سليمان، طاهر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 1989.
- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2013.
- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع ومطبعة دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- حاتم القريشي، أسس ومبادئ الحسابات القومية، الطبعة الأولى 2018.
- حامد الشمري، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار "تطبيقات في منظمات أعمال خدمية وإنتاجية"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

المراجع والمصادر

- حامد سعد نور الشمري، علي خليل الزبيدي، مدخل إلى بحوث العمليات، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
- الحبيب فايز بن إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة السادسة، 2022.
- حربي مُجد عيسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي "مفاهيم وتجارب"، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
- حسن لطيف الزبيدي، كامل علاوي الفتلاوي، الاقتصاد الجزئي "النظريات والسياسات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- حسن مُجد القاضي، الإدارة العامة المالية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية، العاصمة الجزائر، 1999.
- حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- حسين عمر، مبادئ التخطيط الاقتصادي والتخطيط التأسيري في نظام الاقتصاد الحر، دار الفكر العربي، القاهرة 1998.
- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1967.
- حسين مصطفي هلال، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مكتبة جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1997.
- حمد بن مُجد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008.
- حمدي طه (Hamdi Taha)، تعريب أحمد حسين علي حسين، مراجعة مُجد علي مُجد أحمد، بحوث العمليات "الجزء الأول: النماذج المحددة"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011.
- حميد عبد النبي الطائي، بشير عباس العلاق، تطوير المنتجات وتسعيرها، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- حميد قبيلات، القانون الإداري، الجزء الأول، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- خالد زهدي مصطفى خواجه، مدخل إلى بحوث العمليات والبرمجة الخطية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، عمان، الأردن، 2022.
- خالد عبد الرحمان حسين، الرأسمالية واقتصاد السوق الحر، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، طبعة 2009.
- خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، 2016.
- خلاصي عبد الاله، باركة مُجد الزين، تحليل وقياس العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة 1990-2018، مجلة الباحث بجامعة ورقلة، المجلد 19، العدد الأول، 2019.
- خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، أسس، معايير، تقنيات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية "أسس- معايير- تقنيات"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمخاطر المالية، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- دامودار جوجراتي (Demoder N. Gudjratc)، ترجمة ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي الجزء الثاني، دار المريخ للنشر والتوزيع والترجمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015.
- دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- دلال الموسى، بحوث العمليات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
- دومنيك سالفاتور (Dominic Salvatore)، ترجمة سعد الدين مُجد الشيبال، سلسلة ملخصات شوم، نظريات ومسائل في نظرية اقتصاديات الوحدة "نظريات وأسئلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

المراجع والمصادر

- ديانا كونيرز (DIANA CONYERS)، ترجمة الفاروق زكي يونس، مقدمة التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الأولى، 2003.
- رائد مُجد عبد ربه، الاقتصاد الإداري، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- رائد مُجد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- ريس وفاء، نظام التسيير بالأهداف في المؤسسات العامة بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020.
- رزق عادل، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2010.
- رسلان خضور، غسان إبراهيم، علم الاقتصاد، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020.
- رشيد بن الذيب، نادبة شطاب عباس، اقتصاد جزئي "نظرية وتمارين"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2007.
- رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي "مقدمة رياضية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
- رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- روبرت بارو (Robert j.Barro)، ترجمة أحمد عساف، وعلاء الدين صادق، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- روبرت سكيديلسكي (Robert Skidelsky)، ترجمة عبد الرحمان مجدي، مقدمة قصيرة جون مينارد كينز، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.
- روبرت مرفي (Robert Murphy)، ترجمة رباح صلاح الدين، دروس مبسطة في الاقتصاد، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.
- رياض الشيخ، المالية العامة، دراسة الاقتصاد العام، مطبعة الدجوي، القاهرة، مصر، 1989.
- ريتشارد برونسون (Richard Bronson)، ترجمة حسن حسنى الغبارى، مراجعة مُجد إبراهيم يونس، سلسلة شوم نظريات ومسائل في بحوث العمليات، الدار الدولية للاستثمارات العربية، القاهرة، مصر، الطبعة العربية الثانية، 2002.
- ريتشارد موسجرىف وبيجي موسجرىف، ترجمة مُجد حمدي السباخي، مراجعة كامل سلمان العاني، تقديم سلطان مُجد السلطان، المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1993.
- ريتشارد موسجرىف، بيجي موسجرىف، تعريب ومراجعة مُجد حمدي السباخي، كامل سلمان العاني، المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992.
- ريهام يسري السيد، أسس صناعة السياحة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
- زيدي، حسن لطيف كاظم، الدولة والتنمية في الوطن العربي "محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- زيري رمضان، العولمة و البنى الوظيفية الجديدة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.
- زغيب شهرزاد، الاقتصاد الجزئي أسلوب رياضي "100 تمارين محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- الزواوي خالد مُجد، البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004.
- زيد تميم البلخي، أساسيات نظرية المباريات، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- زينب صالح الأشوح، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، 2016.
- سابين كوهلمان، جيرت بوكيرت، ترجمة علاء فرحان طالب، علي عبد الحسن عباس حسن الفتلاوي، الحكم وسلسلة الإدارة العامة إصلاح القطاع العام المحلي في أوقات الأزمات، المقارنات للمسارات الوطنية والدولية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2016.
- السامرائي علي مزاحم حبيب، الاستثمار في رأس المال الفكري، دار الأكاديميون، عمان، الأردن، 2021.
- سامي سعيد الشمرائي، مبادئ إدارة المشاريع، مكتبة الملك فهد، جدة، المملكة العربية السعودية، 2023.

المراجع والمصادر

- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء للقانون للنشر والطباعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
- سعد زكي نصار، التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995.
- سعد طه علام، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار طيبة، القاهرة، مصر، 2003.
- سعود جيد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، الأردن، 2009.
- سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشاريع العامة، دراسة نظرية- تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- سعيد علي مُجد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.
- سلام عبد الكريم مهدي آل سميمس، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- سماح وليد نجيب، حميد عبد النبي الطائي، الأساليب الكمية في التسويق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
- سمير مُجد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1997.
- سهر علي عمر، الإدارة واتخاذ القرار، كتاب إلكتروني، 2010.
- سيد الهواري، الاستثمار "الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية"، ج 6، مؤسسة الملك الخيرية، 1986.
- السيد مُجد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية المتقدمة "جزئية وكلية"، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011.
- سيد مُجد الهواري، الاستثمار والتمويل طويل الأجل، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1978.
- سيمور ليبشوتز (Lipschutz, Seymour)، سلسلة ملخصات شوم في الاحتمالات، ترجمة دار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة العربية الخامسة، 2004.
- الشريف رحمان، أموال البلديات الجزائرية، الاعتلال، العجز والتحكم الجيد في التسيير، دار القصبه للنشر، 2003.
- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي السلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- شقيري نوري موسى، الأسواق المالية وآليات التداول، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- شهاب أحمد الصباحي، الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق "دراسة قانونية مقارنة"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
- شهاب مُجد عبد الحميد، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، 2014.
- شيخي مُجد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2012.
- شيراز مُجد خضر، التخطيط المحاسبي، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، 2022.
- صادق الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي "دراسة للمفاهيم، الأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
- صالح طاهر الزرقان، العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010.
- صفوت النحاس، ناهد عرنوس، آليات الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات، دلنا للنشر والتوزيع، مصر، 2017.
- صلاح الدين حسن السيسي، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات لبن النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
- ضرار العتيبي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- ضرار العتيبي، العملية الإدارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022.
- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية "1986-1989"، دار هومة للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 1990.

المراجع والمصادر

- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي "قواعد- نظم نظريات- سياسات- مؤسسات نقدية"، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صنعاء، عمان، 1998.
- طارق عبد الرؤوف مُجَّد عامر وإيهاب عيسى المصري، البطالة "مفهومها، أسبابها وخصائصها"، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2017،
- طارق عبد الرؤوف مُجَّد عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2019.
- الطاهر قانة، علم الاقتصاد لطلبة العلوم الاقتصادية، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2012.
- طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- طلال مُجَّد كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة "دراسة تحليلية لمقومات الإنفاق العام"، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1992.
- عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 2011.
- العادلي عادل مجيد عيدان وحسين وليد حسين عباس، الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
- العامري سعود جايد مشكور، والعنابي مُجَّد حسن رشم، المعالجة الخاسية للتضخم الاقتصادي، دار غيداء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2020،
- عايد كريم عبد عون الكناني، مقدمة في الإحصاء وتطبيقات "SPSS"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- عبد الحميد عبد المطلب، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- عبد الرجمان بن سانية، عبد اللطيف مصطفى، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014.
- عبد الستار مُجَّد علي، محسن حرفش السيد، تقييم المشاريع الصناعية، ديوان الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987.
- عبد العالي حور، الوظيفة التوزيعية للأنظمة السياسية العربية "مدخل إلى فهم العنف السياسي ونتائجه"، أبحاث حول العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة "مقاربات سوسيولوجية وحالات" الجزء الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2017.
- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.
- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- عبد القادر مُجَّد أحمد عبد الله، خالد بن عبد العزيز السهلاوي، الإدارة المالية، مطابع السروات للطباعة والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة، 2017.
- عبد القادر مُجَّد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.
- عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر "مدخل مالي"، دار إي كتب، لندن، المملكة المتحدة، فبراير 2018.
- عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1988.
- عبد الله عبد السلام أحمد، أمال مُجَّد كمال إبراهيم، أساسيات الخاسية الحكومية والمحليات، مركز جامعة القاهرة، مصر، 2006.
- عبد الله محمود الحوامدة، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الإداري، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2020.

المراجع والمصادر

- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع "تحليل جزئي"، الجزء الأول، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ قرارات الاستثمارات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.
- عبد الناصر رويسات، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- عبد الهادي سويني، أساسيات التنمية والتخطيط الإقتصادي، القاهرة، مصر، 2008.
- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار النشر للتوزيع، عمان، المملكة الهاشمية الأردنية، 2002.
- عبدالعزيز مصطفى عبدالكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- عثمان مُجَّد عثمان، التنمية الاقتصادية "معضلة النمو الاقتصادي أم عدالة توزيع الدخل"، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، 2018.
- عثمان مُجَّد عثمان، التنمية العادلة "النمو الاقتصادي- توزيع الدخل- مشكلة الفقر"، شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016.
- عثمان الهادي وآخرون، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر "أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، 2015.
- عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
- عزت قناوي، ونيرة سليمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، 2004.
- عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2006.
- عزمي مصطفى علي، دليل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية، بيمكو للنشر والتوزيع، مصر، 1990.
- عصام بن يحيى الفلالي، وآخرون، التخطيط الإستراتيجي للدول، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار رقم 29، 2010.
- عصام فتحي زيد احمد، تقييم المشروعات التنموية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
- عطية صلاح سلطان، دور موازنة البرامج والأداء في دعم قرارات إدارة المالية العامة، مجلة ندوة الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2005.
- عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق "التنمية الاقتصادية"، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1993.
- عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات إطار نظري وتطبيقي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
- علي العزاوي، الأساليب الكمية الإحصائية في الجغرافيا، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2011.
- علي سعيد علي، طريقك للعمل في القطاع المصرفي، بيلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2021.
- علي سلمى، سياسات واستراتيجيات الإدارة في الدول النامية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1972.
- علي عبد الزهرة، حسن عبد اللطيف، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 34، العدد التاسع، 2013.
- علي قادري، البنية الفكرية لمفهوم دولة الرفاهية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية بعنوان دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، لبنان، سبتمبر 2006.
- علي مجيد الحمادي، التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

المراجع والمصادر

- الغرابوي شهدان عادل، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020،
- الفارس عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
- فاطمة مُجَّد راشد علي، السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.
- فردريك تولون (Frédéric Teulon)، ترجمة وردية واشد، مدخل إلى الاقتصاد الجزئي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.
- فريتز ف. هييمان (Fritz F. Heyman)، مكافحة الفساد الدولي دور مجتمع الأعمال، الفصل الثامن من كتاب الإقتصاد العالمي، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005، ص 225.
- فريد بشير الطاهر، عبد الوهاب الأمين، الاقتصاد الجزئي، مكتبة المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، الدمام، المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة، 2018.
- فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.
- فليح حسن خلف، الإقتصاد الجزئي، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- فليح حسين خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2006.
- فهمي منصور، اقتصاديات النقود، وكالة الصحافة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2021.
- فؤاد الفسفوس، المحاسبة الحكومية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2009.
- فواز صالح حموي، مُجَّد رمضان إسماعيل، إدارة المؤسسات والأسواق المالية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2011.
- فيصل مفتاح شلوف، صائب إبراهيم جواد، سياسيات الإحصاء الاقتصادي، الجزء الأول، منشورات جامعة المختار، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2022.
- قاسم عبدالرضا الدجيلي، علي عبدالعاطي الفرجاني، التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات "دراسة منهجية"، منشورات ELGA، فالتينا، مالطا، 2001.
- قاسم ناجي حمداني، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- قاسم ناجي حمدي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات "الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية"، الجزء الثاني، دار المناهج، الأردن، 2000.
- قدوح حمامة، عملية إبرام الصفقات في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار النماذج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- كامل بكري، آرثر لويس، رؤيتان في التخطيط القومي والاقتصادي، مؤسسة الوكالة الصحافية العربية، الجزيرة، مصر، 2021.
- كامل علاوي كاظم، الرياضيات الاقتصادية "أسس وتطبيقات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- كريج ديبكين (Craig Deepkin)، ترجمة خالد العامري، الاقتصاد الجزئي بوضوح "دليلك للتعليم الذاتي"، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- كساب علي، النظرية الاقتصادية "التحليل الجزئي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- كمال الدين عبد الرحمن درويش وآخرون، اقتصاديات الرياضة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2013.

المراجع والمصادر

- كمال جميل الربطي، الإستثمار الرياضي في التنمية الاقتصادية، مكتبة طريق العلم، شركات المهندسين زيادة المناصير، عمان، المملكة الأردنية، الطبعة الأولى، 2015.
- كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- كين بينمور (Kenneth Binmore)، ترجمة نجدوى عبد المطلب، مراجعة عبد المولى أحمد، نظرية الألعاب "مقدمة قصيرة جدا"، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016.
- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطابع نضمة مصر، القاهرة، سنة 1988.
- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطابع نضمة مصر، القاهرة، مصر، 1988.
- لحسن دردوري، و لقلطي لخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2019.
- لحسن عبد الله باشيو، بحوث العمليات وتطبيقاتها، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2019.
- لخلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010.
- لطرش ذهبية، كناف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة "2000-2017"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 05، جوان، 2018.
- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
- ليللى الألفى، القيادة واتخاذ القرارات الإدارية "صنع القرار - خرائط التدفق- نموذج شجرة القرارات- تحليل التعادل- أسلوب المحاكاة- الإدارة في منظمات الأعمال- المهارات الإدارية والتكثيكية- الأدوات الإدارية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023.
- مايكل أيدجمان (Michael R Edgman)، ترجمة مُجد إبراهيم منصور، وآخرون، الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسة"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 2010.
- مايكل أليسون (Michael Allison)، جودي كاي (Jude Kaye)، ترجمة مروان الحموي، التخطيط الإستراتيجي للمؤسسات الغير ربحية دليل عملي وكتاب تمارين، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- مجيد الكرخي، التخطيط الإستراتيجي المبني على النتائج، وزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية، مطبعة الريان، قطر، 2014.
- مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.
- مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978.
- محم القطاربي، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية "نظرية، تحليلية، قياسية"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- محرزى محمود عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
- مُجد إبراهيم عقيل، عبد الرحمن بن مُجد أبو عمه، نظرية الاحتمالات وتطبيقاتها، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
- مُجد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020.
- مُجد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الجزئية المتوسطة "الجزء الأول"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020.
- مُجد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الجزئية المتوسطة "الجزء الثاني"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020.
- مُجد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2012.
- مُجد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسات الجدوى، دار زهران، عمان، 1998.
- مُجد الصغير الجاري، اقتصاد عمومي "مبادئ ومناهج في تخصيص الموارد"، MSD édition، حيدرة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015.
- مُجد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

المراجع والمصادر

- مُجَّد الصوص، الإقتصاد الكلي "سلسلة الوجيه في العلوم الإدارية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2007.
- مُجَّد الصيرفي، الاحتراف الإداري الحكومي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
- مُجَّد الفاتح محمود بشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
- مُجَّد أمين الزويل، دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
- مُجَّد أيمن عبد اللطيف عشوش، الأصول العلمية لدراسة جدوى مشاريع الاستثمار، الطبعة الثانية، القاهرة، 2000.
- مُجَّد أيمن عبد اللطيف عشوش، دراسات إدارية في اقتصاديات المشروع، كلية التجارة، مركز القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1993.
- مُجَّد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، الإصدار الثالث، مكتبة عبيكان للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة السابعة، 2006.
- مُجَّد بالراح، آفاق التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- مُجَّد بدوي، بحوث العمليات، دار الضحى للنشر والإشهار، الجلفة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2022.
- مُجَّد حلمي مراد، المذاهب والنظم الاقتصادية، مؤسسة الوكالة الصحافية العربية، الجيزة، مصر، 2021.
- مُجَّد خصاونة، المالية العامة، النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
- مُجَّد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.
- مُجَّد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
- مُجَّد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2019.
- مُجَّد ساحل، المالية العامة، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- مُجَّد ساهل، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، المملكة الأردنية، 2020.
- مُجَّد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار حامد النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- مُجَّد سلطان أبو علي، أصول علم الاقتصاد "النظرية والتطبيق"، مكتبة نهضة الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1986.
- مُجَّد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- مُجَّد سليمان هدى، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الإستثمارية، القاهرة، دار الجامعات المصرية، 1982.
- مُجَّد سمير طوبار، اقتصاديات المالية العامة، مصر، 2006.
- مُجَّد شاکر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- مُجَّد صالح الخناوي، دراسة جدوى المشروع، أساسيات ومفاهيم، الدار الجامعي الإسكندرية، مصر، 2005.
- مُجَّد صالح الخناوي، قراءات في دراسات جدوى المشروع وسياسات الاستثمار، الطبعة الرابعة، مطبعة التقدم، الإسكندرية، مصر، 1983.
- مُجَّد صبحي أبو صالح، مبادئ الإحصاء، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
- مُجَّد صلاح الكردي، آلية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات البنكية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023.
- مُجَّد طراونة، سليمان عبيدات، مقدمة في بحوث العمليات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- مُجَّد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، إدارة النشر العلمي، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، 2003.
- مُجَّد عبد الله شاهين مُجَّد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- مُجَّد عزت مُجَّد غزلان، مبادئ علم الاقتصاد، الإقتصاد الوجودي "النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
- مُجَّد علوانة، الأصول العلمية والعملية في الرقابة الإدارية، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

المراجع والمصادر

- مُجَّد علي المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- مُجَّد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- مُجَّد غياث شيخة، الاستثمار "المبادئ، الأدوات، المخاطر، التقييم"، رسلان، دمشق، سوريا، 2022.
- مُجَّد مبارك، التخطيط الاقتصادي، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالة، القاهرة، مصر، 2009.
- مُجَّد مسعي، المحاسبة العمومية، طبعة ثانية منقحة، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2003.
- مُجَّد مطر، إدارة الاستثمارات "الإطار النظري والتطبيقات الكمية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 1999.
- محمود حامد، قضايا اقتصادية معاصرة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.
- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2013.
- محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 1969.
- محمود ياسر مُجَّد جاد الله، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الإسراء، مصر، 2003.
- محمود يونس مُجَّد، عبد النعيم مُجَّد مبارك، اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
- مدحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- مدحت قرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- مدحت مُجَّد أبو نصر، مقومات التخطيط الإستراتيجي المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009.
- مراد ديابي، نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام "حرية، مساواة، اندماج اجتماعي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014.
- المرسي السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة، النظرية والتطبيق، جدوى المشروعات وتسعير منتجاتها وخصخصتها، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- المرسي السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة، النظرية والتطبيق، جدوى المشروعات وتسعير منتجاتها وخصخصتها، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- مركز التنمية الصناعية للدول العربية، دليل التقييم والاختيار المشروعات الصناعية في الدول العربية.
- مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو واستهداف التضخم، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات الموارد والبيئة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- مصطفى يوسف كافي، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية "دراسة الجدوى البيئية، التسويقية، الفنية، التمويلية، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية الفندقية، دراسة الجدوى الاقتصادية BOT"، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009.
- معتوق أنجَّد، الإحصاء الرياضي والنماذج الرياضية "سلسلة دروس مع تمارين مختارة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2015.
- معراج هوارى وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار الكنوز والمعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- منال أحمد البارودي، الطرق الإبداعية في حل المشكلات الإدارية واتخاذ القرار، المجموعة العربية للتدريب والنشر، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2015.

المراجع والمصادر

- مندور عصام عمر، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية "المنهج، النظرية، القياس"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- منذر الداود، دليلك المالي لإدارة المؤسسة الناشئة "خطواتك المالية في دراسة وتشغيل ونمو المؤسسة الناشئة"، مركز تدريب المشاريع والاستشارات "نمو المؤسسة"، ووكينغهام (Wokingham)، بيركشاير (Berkshire)، المملكة المتحدة، 2021.
- منذر الداود، دليلك لإنشاء مصنع "خطوة بخطوة لدراسة وتأسيس وإدارة مؤسسة صناعية صغيرة"، مركز تدريب المشاريع والاستشارات "نمو المؤسسة"، ووكينغهام (Wokingham)، بيركشاير (Berkshire)، المملكة المتحدة، 2020.
- منى مُجد علي الطائي، الإقتصاد الجزئي بين الأمثلية النظرية والدينامية الواقعية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- منير إبراهيم هندی، الإدارة المالية "مدخل تحليلي"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة السادسة، 2008.
- مؤيد عبد الحسين الفضل، الإحصاء المتقدم في دعم القرار بالتركيز على منظمات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- مؤيد عبد الحسين الفضل، نظرية اتخاذ القرارات "منهج كمي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- ميثم لعبي إسماعيل، المالية العامة، مقايضات الكفاءة والعدالة "مدخل النظرية الجزئية"، مكتب الهاشيمي للكتاب الجامعي، المستنصرية، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2016.
- ميشل ب تودارو (Mecheal P Todaro)، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حمد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- ميشل تودارو (Michael Todaro)، متعريب وترجمة حمود حسين حسيني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 2006.
- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003.
- نبيل دنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018.
- نبيل عبد السلام شاكور، إعدادات دراسة الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1993.
- نجم العزاوي، عبد الله حكمة، استراتيجيات ومتطلبات تطبيق الإدارة البيئية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- نجم عبود نجم، مدخل إلى الأساليب الكمية "النماذج الاحتمالية مع التطبيقات باستخدام (Microsoft Excel)"، الجزء الثاني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023.
- نجم عبود نجم، مدخل إلى الأساليب الكمية "النماذج الاحتمالية مع التطبيقات باستخدام (Microsoft Excel)"، الجزء الأول، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023.
- نوال عبد الكريم الأشهب، اتخاذ القرارات الإدارية أنواعها ومراحلها، دار أجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- نور الدين خبابة، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1997.
- هال فاريان (Hall R. Varian)، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، وأحمد راشد أبو زيد، مراجعة أحمد سليمان التركي، المدخل الجزئي التحليلي "مدخل حديث"، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
- هلال إدريس مجيد، الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018.
- هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- هيثم عبد الله ذيب، أصول التخطيط الإستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- هيوبرت م بلالوك (Hubert M. Blalock)، ترجمة عثمان الحسن مُجد نور، وسليمان مُجد رضوان، الإحصاء الاجتماعي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2000.

المراجع والمصادر

- واين نافزيجر (Wayne Navziger)، ترجمة هبة عز الدين حسين، وياسر عز الدين حسين، التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018.
- وحيد بن عبد الرحمن بن نافع، عبد العزيز عبد المجيد، السياسة المالية "بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة"، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2020.
- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي "النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
- وليام آرثر لويس (William Arthur Lewis)، ترجمة فريد مصطفى، أسس التخطيط الاقتصادي، دار الكتب المصرية، مصر، 2019.
- وليد خالد البلك، استخدام الأساليب الكمية في حل المشاكل الإدارية "بحوث العمليات"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2016.
- وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- يحيى أبو الفتوح، دراسات جدوى المشروعات، طباعة كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 1999.
- يحيى غني النجار، تقييم المشروعات "تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء"، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- يلس شواش بشير، المالية العامة "المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- يوجين أ. ديوليو "Eugene A. Diulio"، ترجمة محمد رضا العدل وحمدي رضوان عبد العزيز، سلسلة ملخصات شوم "نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، سنة 1984.
- يوسف سعدون محمد المعموري، التنظيم القانوني لعقد الصيانة في مشروعات البنية الأساسية "دراسة مقارنة"، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، مصر، 2020.
- يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1984.
- يونس أحمد بطريق، أصول المالية العامة، الإسكندرية، 2004.
- الأطروحات والرسائل:**
- بشوش حميد، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية "دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر 2001-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.
- بن عارية حسين، تقييم المشاريع الاجتماعية "دراسة حالة جامعة أدرار"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- بن مصطفى ريم، أثر السياسات النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر "1990-2018"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2021.
- دحماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي "دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- ديش فاطمة الزهرة، دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية "دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2018.
- زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005.
- شويخي سامية، أهمية الاستفادة من الآليات الحديثة والمنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.
- طالب سومية شاهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، 2016-2017.

المراجع والمصادر

- عائشة سلمة كيحلي، التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.
- العباي مُجّد، برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية إليزي "2001-2019"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر "03"، سنة 2019-2020.
- عبد السلام خميس بدوي، أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2011.
- عبد القادر دياب، تقييم المشروعات الزراعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة داخلية رقم 617، يونيو 1978.
- عيدوني حليلة، ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي، حالة الجزائر دراسة قياسية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2001-2002.
- حول كمال، اختيار المشاريع العمومية "دراسة حالة مشروع الطريق السيار شرق غرب"، مذكرة ماجستير، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، 2014.
- مداني حسبية، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، 2016.
- مزارشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2017-2018.
- منصورى سعدان، آثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية دراسة حول الوضع الاقتصادي الجزائري 1989-2018، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018.
- هشام سلوقي، رقابة المفتشية العامة للمالية على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، مذكرة تخرج المدرسة الوطنية للإدارة، حيدرة، الجزائر، 2006.
- زهير شلال، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2014.
- وقاد أحمد، عمليات الميزانية وعمليات الخزينة، مذكرة نهاية الدراسة، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2006.
- الأبحاث، الملتقيات، الندوات والتقارير الوطنية والدولية:**
- بدر الدين طالبي، إبراهيم برقوقي، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) للفجوات الزمنية خلال الفترة (1980-2014)، مجلة العلوم التجارية، المجلد 15، العدد الثاني، 2016.
- بن مريم مُجّد، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموسعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 20، جوان 2018.
- بوجمعة بلال، واقع تمويل مشاريع البنى التحتية في برامج الإنعاش الاقتصادي وآفاقها في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، الملتقى الدولي الثالث عشرة، إستراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة شلف، الجزائر، 05 و06 نوفمبر 2017.
- خالد بن حمد عبد الله القدير، اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العلوم الإدارية، المجلد 17، العدد الثاني، المملكة العربية السعودية، 2004.
- سلمة ميميش، اقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع والطموح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر، 2017.
- سي مُجّد كمال، تقدير العلاقة القياسية بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي الثالث عشر حول استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنية التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 2017.

المراجع والمصادر

- مصطفى رجب البلعزي، سالم عطية بن سليم، العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1981-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 12، ديسمبر 2018.
- أحمد بريش، حميدة مختار، الموازنة الصفرية كمقاربة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد الثاني، 2019.
- أحمد جاسم مُجّد، مُجّد حسن عودة، دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق "1975-2011"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد الثامن، العدد 31، 2014.
- إسماعيل قدير، العدالة الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية "دراسة في السياق العربي المقارن بالاستئناس بالترجمة الماليزية"، سلسلة دراسات تنموية، العدد 70، المعهد العربي بالكويت، 2021.
- أوسرير منور، بن حاج الجيلالي مغراوي فتيحة، دراسات الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009.
- أيت بن عمر إهام، التمويل الغير تقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 03، المجلد العاشر، العدد الأول، 2021.
- بجمينة ياسين، كنزة مغيث حامة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص نطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019.
- براق مُجّد، بوسبعين تسعديت، مداخلة بعنوان أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011.
- برنامج نشاطات الرقابة لمجلس المحاسبة لسنة 2021 و2020.
- البشير عبد الكريم، وسراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة شمال إفريقيا، العدد 11، جامعة شلف، الجزائر، 2013.
- البطاقة التقنية لمشروع إنجاز محطة تحلية مياه البحر بمنين ولاية تلمسان، وزارة الموارد المائية الجزائرية.
- بلجيلالي مُجّد، العمليات الرقابية لمجلس المحاسبة الجزائري على برامج التجهيز العمومي للجماعات المحلية "حالة دراسات النضج والاستشارة الفنية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، المجلد 12، العدد الأول، 2022.
- بلقاسم برمضان، محاسبة الدولة، دورة تكوينية لفائدة المفتشين الرئيسيين للخزينة، المحاسبة والتأمينات، وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، 2015.
- بلقاسم رحالي، وركن الدين فلاك، دراسة تحليلية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، ملتقى دولي حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ومخبر الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة، الجزائر، 15 و16 نوفمبر 2011.
- بن حبيب عبد الرزاق، حوالم حليمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البلدة، الجزائر، ماي 2002.
- بن دعاس زهير، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية " حالة الجزائر 2001-2014"، أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11 مارس 2013.
- بن سماعيل حياة، الصناديق السيادية الخليجية من ... إلى... أين...، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مُجّد خيضر، جامعة بسكرة، العدد 29، فيفري 2013.
- بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث العدد 10، 2012، الجزائر.

المراجع والمصادر

- بن عابد مختار، برامج الاستثمارات العمومية: التأصيل النظري، المحتوى التقني، وأثر التقييس الاقتصادي على المتغيرات الداخلية، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة فرحات عباس، سطيف، مارس 2014.
- بن محاد سمير وآخرون، اختبار فرضية منحى كوزنيتس البيئي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي "دراسة حالة مجموعة من الدول العربية باستعمال نماذج البيانات الطولية"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر "03"، المجلد 2، العدد الأول، 2020.
- بولعباس مختار، هيكل الإيرادات والنفقات العامة أثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2017، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2019.
- بوهزة محمد، براج صباح، أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة "2001-2009"، أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11 مارس 2013.
- بوهزة محمد، براج صباح، أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة "2001-2009"، أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11 مارس 2013.
- التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة الجزائري حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية 2016.
- التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2019، 2020، 2021، و2023.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005، الجزائر.
- تقرير حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16 فيفري 2020.
- تقرير صندوق النقد الدولي، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، 1998.
- جلال أمين، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993.
- جلال عبد القادر، الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية "دراسات اقتصادية"، العدد 29 المجلد الأول، جامعة زيان عاشور جلفة، سنة 2016.
- جلولي نسيمة ومقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية على برمجية Eviews V.10)، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 14 نوفمبر 2019.
- جمعي سميرة، قارة إبراهيم، الاستثمار في البنية التحتية ودوره في تطوير وتنمية القطاع السياحي في الجزائر- دراسة قياسية (1995-2011)، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 14، العدد الأول، جوان 2008، جامعة تلمسان، الجزائر.
- جمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والإحصاء، مصر المعاصرة، المطبعة الوطنية، جامعة ميشيغان، الولايات المتحدة الأمريكية، 1987، المجلد رقم 78، رقمنا ديسمبر 2009.
- جوناثان أوستري وأندروبيرغ (Jonathan Ostryk, Andrewberg)، أداة القياس "الأحياء العشوائية وناطحات السحاب الحديثة في البرازيل"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2014.
- جيمس ميللر (James D. Miller)، نظرية المباريات في الإدارة والمفاوضات، الشركة العربية للإعلام العلمي "شعاع"، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 13، 2013.
- حبيطة علي، أثر الإنفاق العام على معدل التضخم، دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية "دراسات اقتصادية"، جامعة جلفة، 2012.
- حسن ثامر نزل السامرائي، تحليل اقتصادي وقياسي لاستخدام نموذج باريتو لتعظيم الرفاهة الاقتصادية من خلال معياري التخصص الأمثل للموارد وتحديد الهيكل الأمثل للإنتاج لمنتجي "الذرة والقمح" في محافظة صلاح الدين، مجلة الزراعة العراقية البحثية، المجلد 17، العدد الأول، 2012.

المراجع والمصادر

- حسيبة مدني، أثر الانفاق الحكومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، المجلد الثالث، العدد الأول، 2017.
- حسين احمد دخيل، العدالة الاقتصادية في مجتمعات ما بعد الصراع، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 19، المجلد 05، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، نوفمبر 2021.
- حسين عبد المطلب الأسرج، آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة، مجلة كتاب الأهرام المصرية، العدد 209، مصر، 2005.
- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة المملكة العربية السعودية، البحث رقم 63، 2006.
- حسين مُجد سحان، نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية، مجلة شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد السابع، 2009.
- حمودي مُجد، تعديل السعر في الصنفية العمومية "التحيين والمراجعة" دراسة في إطار المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة مسيلة، العدد التاسع، مارس 2018، العدد الأول.
- دراسة معهد "Sovereign Wealth Fund Institute "swfi"، المتخصص في رصد حركة الصناديق السيادية منشورة على موقع قناة روسيا العربية بتاريخ 04 أبريل 2016، <https://arabic.rt.com>.
- درواسي مراد، تقرير حول حدود صلاحيات الولاية في مشاريع الاستثمار، وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، البلدية، المدرسة الوطنية للضرائب (ENI)، القليعة، تيبازة، 2013.
- دنان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر "أسباب وحلول"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد التاسع، العدد الثاني، ديسمبر 2012.
- دوية سعاد، استراتيجية ترقية القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في إطار تطوير برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة بليدة، 06، و 07 نوفمبر 2018.
- رابح مُجدي وطلبة المدرسة الوطنية للإدارة، حسابات التخصيص الخاص "أهمية وحدود في إطار تنفيذ السياسات العمومية"، حلقة دراسية، المدرسة الوطنية للإدارة، السنة الجامعية 2004-2005.
- الرقابة المالية الولائية لأدرار، ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أدرار، دورة تكوينية بعنوان: عرض الإطار المرجعي والتطبيقات الممارسة في لقاء الأمرين بالصرف لميزانية التجهيز، "وضع المادة 120 من قانون المالية لسنة 2017 حيز التنفيذ"، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، أدرار 23 مارس 2017.
- رياش مبروك، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 03، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، 2017.
- زينب التوفيق السيد، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي "الحالة المصرية نموذجاً"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 59، 2015.
- سعاد زراقة، مشكل توحد سد غريب أثره على المساحات المرورية في محيط شلف الأعلى، مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة هيروودوت للبحث العلمي والتكوين، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021.
- السعيد الدراجي، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، المجلد ب، جوان 2014.
- شليحي الطاهر، غربي ياسين سي لخضر، ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 01، جوان 2019، جامعة بليدة، الجزائر.
- شمالل نجاة، تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، المجلد رقم 03، العدد الأول، مارس 2016.

المراجع والمصادر

- صابر عيشور، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر من خلال القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمنتتم، والنصوص التطبيقية المتعلقة به، أيام تكوينية متعلقة بالإصلاح الميزانياتي، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، جانفي 2023.
- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009.
- طارق نوير، نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية، مجلة الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2007.
- طلاش خليدة، دور مجلس المحاسبة في الرقابة على نفقات الصفقات العمومية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس الغرور خنشلة، العدد السابع، جانفي 2017.
- عادل غزي، تقنيات إرساء أنظمة الرقابة الداخلية، جمعية إطارات الرقابة والتفقد والتدقيق بالهيكل العمومية التونسية (ACCIA)، 20 جويلية 2018
- عامر ملايكية، أسباب تأخير المشاريع العمومية الإنشائية "دراسة ميدانية لمشاريع السكن والتجهيزات العمومية"، مجلة الدراسات والأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2018.
- عبد الحفيظ بوخرص، سيمر بن محاد، دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة الوادي، الجزائر، 2022.
- عبد العزيز عزة، اختصاص مجلس المحاسبة في ممارسة رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية في الجزائر، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 32 ديسمبر 2012.
- عبد المجيد قدي، عبد الوهاب دادن، دراسة وتحليل خصوصيات الهيكل المالي والمردودية في مقاولات البناء والأشغال العمومية بالجزائر تحليل إحصائي متعدد الأبعاد لعينة من المؤسسات في الفترة ما بين 2010 - 2003، أبحاث المؤتمر الدولي بسطيف، تقييم آثار البرامج العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014-2001.
- عزازي فريدة، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري "دراسة قياسية اقتصادية 1970 - 2006"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد الرابع، ديسمبر 2010.
- عزة عبد العزيز، الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في الجزائر، مجلة الآداب العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 02، العدد 24 جوان 2017.
- علي خليفة الكوري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، مدخل إلى دراسة كفاءة المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 42، 1990.
- علي سعد الدين إبراهيم، وآخرون، الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي "بحوث ومناقشات"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1991.
- علي عبد القادر علي، العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 09، المجلد الثالث، 2014.
- علي قاسم شتوان، وآخرون، التخصيص الأمثل للمهام على الموارد المتاحة، المجلة الدولية لعلوم الهندسة وتقنيات المعلومات، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة مصراتة، ليبيا، ديسمبر 2017.
- عليوط سهام، بوجعدار خالد، الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتسيير الخدمة العمومية للمياه "دراسة تقييمية لتجربة ولاية قسنطينة"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، المجلد 01، جوان 2017.
- عمار لوصيف، الدراسات الإستشراافية مقارنة مفاهيمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، ديسمبر 2015، جامعة العربي بن مهيدي، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- عماري عمر، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11 مارس .

المراجع والمصادر

- عمر دباغ والآخرون (قضاة مجلس المحاسبة)، الدليل العام لمراقبة الحسابات، مجلس المحاسبة الجزائري، 2020.
- عيد أماني، ورمضان إبراهيم، نظرية المباريات وتخصيص التكاليف، مجلة النهضة الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، طنطا، مصر، المجلد الثالث، العدد الثاني، 1995.
- فاروق صالح الخطيب، الإنفاق العمومي على البنية الأساسية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، مصر، العدد الأول، 1998.
- فيصل شياد، قياس تغيرات الانتاجية باستعمال مؤشر مالكويسست "دراسة حالة البنوك الاسلامية خلال الفترة 2003 - 2009"، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 18، العدد الثاني، جدة، المملكة العربية السعودية، 2012.
- قادري نادية، المسؤولية العشرية للمقاول والمهندس المعماري في القانون المدني الجزائري، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، العدد التجريبي، 2013.
- قادري نسيم، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية كآلية للتضامن المالي محليا ووجه للتمويل المركزي، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد رقم 01، المجلد رقم 17، 2018.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 رمضان عام 1408، الموافق 15 مايو سنة 1988 المعدل بالقرار الوزاري المشترك رقم 02 المؤرخ في 04 جويلية 2001 المتضمن كفاءات ممارسة الاستشارة الفنية في ميدان البناء وأجر ذلك.
- قرار رقم 03 مؤرخ في 11 جانفي 2023، واتخذت كفاءات نضج وتسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان البرنامج.
- قريني ربيعة، ونوي طه حسين، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2016"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الإقتصادي، المجلد 11، العدد الثالث، جامعة جلفة، الجزائر، أكتوبر 2017، ص 37.
- قوري يحيى عبدالله، أثر الاستثمار الحكومي والخاص على معدلات البطالة في الجزائر "1997-2017"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر، 2020.
- كنعان نواف، الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية، مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، العدد الثاني، المجلد الثاني، 2005.
- كيفية قسميوري، وخنشور جمال، دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام "نفقات التسيير ونفقات التجهيز" على التضخم في الجزائر خلال الفترة "1980-2018"، مجلة الدراسات المحاسبية، المالية والإدارية، جامعة أم بواقي، الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر 2020.
- حول كمال، حسناوي بلال، دراسة تحليلية لنمط تسيير ميزانية التجهيز العمومي وحسابات التخصيص الخاص في الجزائر وفق مدونة الاستثمار والترميز العمومي، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي البيضا، العدد السادس، جوان 2018.
- حول كمال، ديلمي هاجيرة، منهجية تسيير الإنفاق العمومي في الجزائر بين الواقع وآفاق الإصلاح لسنة 2023 "دراسة تحليلية لوزارة الشباب والرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2020.
- عمارة جمال، علاقة الحسابات الخاصة للخبزينة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الرابع، 2005.
- لعيسوف سمير، والآخرون، دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وفق أسلوب BOT، "بناء، تشغيل وتملك"، دراسة حالة مشروع محطة تحلية مياه البحر بمنين ولاية تلمسان، الملتقى الوطني الخامس حول التنمية المستدامة للمناطق الحدودية ودورها في تطوير العلاقات مع بلدان الجوار نموذج (الجزائر - تندوف - موريتانيا - الزويرات)، يوم 04 فيفري 2018، المركز الجامعي تندوف.
- لورنس يحيى صالح، إمكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق "دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد رقم 77، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009.
- ماري دالي (Mary Daly)، ترجمة عمر سليم التل، الرفاه، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر، 11 سبتمبر 2011.
- مجدوب نوال، أهمية دراسة سلوك المستهلك لإعداد استراتيجيات تسويقية نزيهة وناجحة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر، 2017.

المراجع والمصادر

- مجلس المحاسبة الجزائري، الدليل المنهجي العام المتعلق بتحضير تقرير تقييم مشروع قانون تسوية الميزانية، 2019.
- مجموعة البنك الدولي، الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها "أثر سياسات إعادة التوزيع في السياسات المالية"، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ماي 2020،
- محفوظ جبار، أداء بورصة الجزائر الواقع والآفاق، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، المجلد 12، العدد الأول، جانفي 2008.
- مُجَّد مدياني، كمال محلي، الإنفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد رقم 21، العدد الأول، 2018.
- مُجَّد هاشم عوض، تحقيق العدالة الاقتصادية، المؤتمر الأول لجماعة الفكر والثقافة الإسلامية، الخرطوم، السودان، 2004.
- محمود العوني وآخرون، دور نظرية الألعاب في تحديد الإستراتيجيات "نمذجة رياضية قياسية لمنافسة روسيا للولايات المتحدة الأمريكية لتصدير الغاز الطبيعي"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، المجلد 16، العدد الأول، 2021.
- محمود مُجَّد داغر، علي مُجَّد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 51، 2004.
- مدوري عبدالرزق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر " نظرة تحليلية"، أبحاث الملتقى الدولي بسطيف، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11 مارس 2013.
- مروان عبد الحميد عاشور، ومُجَّد عدنان جواد، استخدام نظرية المباريات الضبابية في تحديد الإستراتيجية المثلى لتحديد شبكات الهاتف النقال في محافظات بغداد والبصرة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، العدد 95، المجلد 23، 2017.
- مسعودي علي، تجاني مُجَّد العيد، الموازنة الصفرية (النشأة، المفهوم، المزايا والعيوب)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ديسمبر 2019.
- مصطفى الوهيب، استخدام نظرية الألعاب لفهم وتحليل جائحة كورونا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، سوريا، جوان 2020.
- معتز بالله عبد الفتاح، الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية بعنوان دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، لبنان، سبتمبر 2006.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة، سلسلة جسر التنمية، العدد 69، جانفي 2008.
- المعهد العربي للتخطيط، سياسات العدالة الاجتماعية، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 110، فيفري 2012.
- المعهد العربي للتخطيط، مؤشرات قياس الفقر وعدم العدالة في التوزيع، الكويت.
- مفتاح صالح، معاريفي فريدة، الفساد الإداري والمالي: أسبابه، مظاهره ومؤشرات قياسه، الملتقى العلمي الدولي السابع حول الفساد الإداري والمالي، المشكلة وسبل علاجه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 بسكرة، ماي، 2012.
- ملتقيات رؤساء المجالس الشعبية البلدية المنبثقة عن الانتخابات المحلية ل 10 أكتوبر 2002، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، جانفي 2003.
- المنشور رقم 1035 المؤرخ في 13 فيفري 2023، المتعلق بكيفيات تحديد الاعتمادات المالية بعنوان قانون المالية للسنة للإعانات الممنوحة في إطار دعم التنمية المحلية الاجتماعية والاقتصادية، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية.
- مي موسى سليمان علي، أثر الاستثمار المحلي في مشروعات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2000-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية العربية، المجلد 17، العدد الثاني، 2016.
- ميسوم فضيلة، أكلي نعيمة، النظام القانوني لهيئة المراقبة التقنية للبناء، مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون تيارت، العدد الثاني جوان 2017.
- ميلود بورحلة، وآخرون، مقاولات الأشغال والبناء بين الامتيازات المقدمة لها من طرف الدولة ومستوى أدائها في تجسيد البرامج العمومية ضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام 2015، أبحاث الملتقى الوطني بالمركز الجامعي تندوف، دور المقاتلية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة المناطق الجنوبية نموذجا، 2016.

المراجع والمصادر

- ناصر بوعزيز، وحاجي أسماء، ظاهرة تزايد النفقات الصحية في الجزائر وآليات التحكم في الإنفاق الصحي الوطني، الملتقى الوطني الأول حول الصحة وتحسين الخدمات الصحية في الجزائر بين إشكاليات التسيير ورهانات التمويل، 10 و11 أبريل 2018، جامعة قلمة، الجزائر، ص 06.
- تنور عبد الرحمان، أسرع الخطوات إلى تنظيم الصفقات العمومية، وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، ملتقى تكوينية لفائدة موظفي الخزينة العمومية، خنشلة 2012.
- نصر يحيى أحمد، مشكلة الخصم في تقييم المشاريع العامة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، مصر، 1979، ص 502 و503.
- وافي ناجم، جلايلية عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد رقم 08، العدد 02، جوان 2020.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية، يوم دراسي جهوي حول الإطار الموازني الجديد للبلدية، ولاية سيدي بلعباس، 2013.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، برامج التنمية المحلية، دورة تكوينية لموظفي ومنتخبي البلديات، وهران، يناير 2018.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السد الأخضر من حزام أخضر إلى برنامج وطني للتنمية المحلية، مداخلة الجزائر في اجتماع التشاوري حول الأبعاد البيئية لأجندة التنمية المستدامة، دور الحلول المستمدة من الطبيعة في حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتعزيز المنطقة العربية.
- وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة الجهوية للميزانية بسطيف حول الصفقات العمومية، المرفق العام، والإشراف المنتدب على المشروع، 2021.
- وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، دورة تكوينية بعنوان التسيير المالي للجماعات المحلية في الجزائر، 2015.
- وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، مديرية التنفيذ والتنظيم المحاسبي للميزانيات، مجموعة المناشير والتعليمات، شرح التعليم رقم 28 والمؤرخة في 01 جوان 2010 والمتعلقة ب: شرح حساب التخصيص الخاص رقم 302.134 "حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة فيما يخص برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014"، 2010.
- وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، النسخة المترجمة للعربية، ديسمبر 2007.
- وصيف فاتنة خير الدين، عمر ملوكي، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (CSGCL) ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلديات، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 02، المجلد 02، 2018.
- وليد عبيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء العراقية.
- يامة إبراهيم، مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في انعاش التنمية المحلية "دراسة نظرية تقييمية"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017.
- يونس علي مجّد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2021.
- القوانين والتعليمات الرسمية:**
- الأمر رقم 95-20، المؤرخ في 15 جويلية 1995، والمتعلق بمجلس المحاسبة.
- التعليمات الوزارية رقم 03 المؤرخة في 01 مارس 2021 المديرية الجهوية للميزانية بالشلف، طبقا للمرجع المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992، والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها المعدل والمتمم.
- التعليمات الوزارية رقم 348 المؤرخة بتاريخ 25 ديسمبر 2014، والمتعلقة بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.
- القرار الوزاري المشترك، والمؤرخ في 24 جانفي 2010 المحدد لمعايير تأهيل مشاريع التجهيز لقطاع الأشغال العمومية إلى مشاريع كبرى للتجهيز العمومي للدولة.
- القرار الوزاري المشترك، والمؤرخ في 24 جانفي 2010 المحدد لمعايير تأهيل مشاريع التجهيز لقطاع الموارد المائية إلى مشاريع كبرى للتجهيز العمومي للدولة.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-161، المؤرخ في 05 جوان سنة 2004، والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية، وتنظيمه، ومهامه وصلاحياته.

المراجع والمصادر

- المرسوم التنفيذي رقم 06-486، المؤرخ في 23 ديسمبر 2006، والمحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302.116 الذي عنوانه الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-148، المؤرخ في 02 ماي 2009، والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-313، المؤرخ في 28 صفر عام 1412 الموافق ل 07 سبتمبر 1991 والمحدد لإجراءات المحاسبة التي بمسكها المحاسبون والأمرون بالصرف.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-414 والمتعلق بالرقابة السابقة التي يلتزم بها، والمؤرخ في 14 نوفمبر 1992.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-323، المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، والمحدد للحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات.
- المرسوم التنفيذي رقم 247-15، والمؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هجري، والموافق ل 16 سبتمبر 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
- المرسوم التشريعي رقم 94-07 المؤرخ 18 ماي سنة 1994، ومعدل بالقانون رقم 04-06 المؤرخ في 14 أوت سنة 2004، المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري.
- قانون 84-17 المتممة والمعدلة بالمادة 1 من قانون 88-05 المؤرخ في 12-01-1988 المعدل والمتمم لقانون 84-18.
- قانون 90-21، المؤرخ في 15 أوت 1990، والمتعلق بقانون المحاسبة العمومية.
- قانون المالية السنوي لسنة 2018، الجريدة الرسمية رقم 76 والصادرة في 28 ديسمبر 2017.
- قانون رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض.
- قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ومختلف التعديلات التي طرأت عليه.
- قانون رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، المتضمن تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وصلاحياتهم، الجريدة الرسمية، العدد 15، سنة 1999.
- أحكام القانون رقم 02-10 المؤرخ في 29 يونيو 2010.
- أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2021.
- الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخصائصها، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 22 أوت 2001.
- الأمر 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995، الجريدة الرسمية رقم 39.
- الأمر 95-20 المؤرخ في 19 صفر 1416 الموافق ل 17 جويلية 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة.
- الأمر 95-20، المتعلق بمجلس المحاسبة، والمؤرخ في 17 جويلية 1995.
- الأمر رقم 95-20، المؤرخ في 19 صفر 1416، الموافق ل 17 جويلية 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة في الجزائر.
- التعليم رقم 02 المؤرخة في 06 فبرفي 2017 والمتعلقة بتنفيذ أحكام المادة 07 من المرسوم التنفيذي 17-11 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-145.
- دستور 1996، الأمانة العامة للحكومة، رئاسة الجمهورية، الجزائر، مارس 1996.
- قانون 14-10، والمتضمن قانون المالية السنوي لسنة 2015، الجريدة الرسمية رقم 78 الصادرة في 31 ديسمبر 2014.
- القانون 17/10 والمتمم لقانون 03/11 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 12 أكتوبر 2017.
- قانون 23-07 المؤرخ في 25 جويلية 2023، والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
- قانون 23-21 المؤرخ في 23 ديسمبر 2023، والمتعلق بالغابات والثروة الغابية.
- قانون 84-17 المؤرخ في 17 يوليو 1984، والمتعلق بقوانين المالية المعدل.

المراجع والمصادر

- قانون 21-90 المتعلق بقانون المحاسبة العمومية، والمعدلة والمتممة بالمادة 97 من قانون رقم 14-19 والمتعلق بقوانين المالية لسنة 2020 والمؤرخ في 11 ديسمبر 2019.
- القانون العضوي رقم 15-18، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، والمتعلق بقوانين المالية.
- قانون المالية السنوي 2017، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 29 ديسمبر 2016.
- قانون المالية السنوي لسنة 2001.
- قانون رقم 21-01 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، والمتضمن قانون المالية لسنة 2002.
- قانون رقم 05-13، والمؤرخ في 23 جويلية 2013، والمتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.
- قانون رقم 14-16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية رقم 77.
- قانون رقم 17-84، المؤرخ في 07 جويلية 1984، والمتعلق بقوانين المالية.
- القانون رقم 21-90 المؤرخ في 15-08-1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
- القانون رقم 21-90 والمتعلق بقانون المحاسبة العمومية.
- قانون رقم 21-90، المؤرخ في 15-08-1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
- المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 21-62 المؤرخ في 08 فيفري 2021، والمحدد لإجراءات التسيير الميزانياتي والمحاسبي الملائمة لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة من تخصيصات ميزانية الدولة.
- المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المتعلق بكيفيات تسيير وتفويض الإعتمادات المالية، والمؤرخ في 29 ديسمبر 2020.
- المادة 55 من قانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، والمتعلق بالتهيئة والتعمير.
- المراسلة رقم 1902 بتاريخ 06 مارس 2022 الصادرة عن المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية، والمتعلقة بعمليات الاستثمار العمومي بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، وكيفية الالتزام.
- المرسوم التنفيذي رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، والمتضمن قانون المالية السنوي لسنة 2018.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-313، المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، والمحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمرين بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفيةها ومحتواها.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-313، المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، والمحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمرين بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفيةها ومحتواها.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها.
- المرسوم التنفيذي الجديد رقم 09-374، المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها.
- المرسوم التنفيذي رقم 02-62 مؤرخ في 06 جويلية 2002 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98-227 مؤرخ في 13/07/1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-272، المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 المحدد لصلاحيات المفتشية العامة للمالية، الجريدة الرسمية رقم 50، 2008.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02 ماي 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98-227 مؤرخ في 13/07/1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز.
- المرسوم التنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 24 مارس سنة 2014، يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجتماعات المحلية و يحدد مهامه و تنظيمه و سيره.
- المرسوم التنفيذي رقم 18-42 المؤرخ في 23 جانفي 2018، والمحدد لشروط تسوية استعمال الرصيد الإيجابي لحسابات التخصيص الخاص المتبقي عند تاريخ 31 ديسمبر من السنة.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22/11/2020.

المراجع والمصادر

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-40 المؤرخ في 14 فيفري 2000 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98-227 مؤرخ في 13/07/1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز.
- المرسوم التنفيذي رقم 21/219 المؤرخ في 20 ماي 2021 والمتضمن الموافقة على دفتر البنود الإدارية العامة CCAG المطبقة على الصفقات العمومية للأشغال خلفا للقرار المؤرخ في 21 نوفمبر 1964، الجريدة الرسمية رقم 50، الصادرة بتاريخ 24 جوان 2021.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-311 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، والمتعلق بتعيين المحاسبين العموميين واعتمادهم.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-312 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 المتضمن شروط الأخذ بمسؤولية المحاسبين العموميين، وإجراءات مراجعة باقي الحسابات وكيفية اكتتاب تأمين يغطي مسؤولية المحاسبين العموميين.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-312 المؤرخ في 17-09-1997 والمحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمرين بالصرف والمحاسبون العموميون.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 المتضمن إجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-313، المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمرين بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها ومحتواها.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-314 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 المتعلق بإجراء تسخير الأمرين بالصرف للمحاسبين العموميين.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-414، المؤرخ في 14 نوفمبر 1992، والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، والمرسوم رقم 09-374 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 يعدل و يتم مرسوم تنفيذي 92-414.
- المرسوم التنفيذي رقم 97-267، المؤرخ في 21 جويلية 1997 يحدد الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالنفقات العمومية وتنفيذها و يضبط صلاحيات الأمرين بالصرف ومسؤولياتهم.
- المرسوم التنفيذي رقم 98-227 مؤرخ في 13 جويلية 1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز.
- المرسوم التنفيذي رقم 98-227، المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، والمؤرخ في 13 جويلية 1998 المعدل المتمم.
- المرسوم الرئاسي 97-498، والمؤرخ في 27 ديسمبر 1997، والمتعلق بالتسيير الإداري والمالي.
- المرسوم الرئاسي رقم 10-236.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247، والمؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 هجري، والموافق ل 16 سبتمبر 2015، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
- المرسوم رقم 80-53، المؤرخ في 01 مارس 1980 والمتعلق باستحداث المفتشية العامة للمالية، الجريدة الرسمية رقم 10 والصادرة في 10 مارس 1980.
- مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2020.
- المنشور 1174، والمتعلق بكيفيات تفويض التسيير، المؤرخ في 19 فيفري 2023، الصادر عن المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية.
- منشور 7336، المؤرخ في 04 أكتوبر 2002، شرح دور النشاط كتقسيم فرعي للبرنامج، وكذا كفاءات تحديدها في إطار إنجاز أنشطة البرنامج، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية.
- المنشور رقم 01 المؤرخ في 20 فيفري 2017 الصادر عن المديرية العامة للميزانية المتعلقة بكيفيات تطبيق التعليم رقم 02 السابقة.
- المنشور رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022، المتعلق بتحديد الأصناف الفرعية للنفقات وكذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية الجزائرية.
- المنشور رقم 1562 والمتعلق بكفاءات إعداد وثائق التسيير الميزانياتي للنفقات الاستثمار، المؤرخ في 06 مارس 2023.
- المنشور رقم 53-12 والمؤرخ في 10 أوت 2023، والمتعلق بكفاءات معالجة نفقات الاستثمار من طرف المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة.

- Abdellah Boughaba, **Analyse et Evaluation de Projets**, Berti Edition, Alger, 2005.
- Adb, Abdul Abiad, Furceri, Davide, et imf, Petia Topalova. **The macroeconomic effects of public investment: Evidence from advanced economies**. Journal of Macroeconomics, 2016, vol. 50, p 224-240.
- American Institute of Certified Public Accountants. Committee on Auditing Procedure. **Internal Control: Elements of a Coordinated System and Its Importance to Management and the Independent Public Accountant**. The Institute, 1949.
- ANOMALY Jonathan, **Public goods and government action, Politics, Philosophy & Economics**, 2015, vol 14, no 2.
- Anowor, Oluchukwu F, Uwakwe, Queendaline C, et Chikwendu, Nneka Francisca. **How investment does affect unemployment in a developing economy**. Sumerianz Journal of Economics and Finance, 2019, vol. 2, no 7, p 82-88.
- Beguy, Olivier, Dessus, Sébastien, Garba, Abdoulahi, et al. **Modeling the Impact of Large Infrastructure Projects: A Case Study from Niger-Macroeconomic Assessment of Public Investment Options**. 2015.
- Berg, Mr Andrew, Portillo, Rafael, BUFFIE, Mr Edward F, et al. **Public investment, growth, and debt sustainability: Putting together the pieces**. International Monetary Fund, 2012.
- BRENNAN Andrew John, **Theoretical foundations of sustainable economic welfare indicators "ISEW and political economy of the disembedded system"**, Ecological Economics, 2008, vol 67, no 1, p 05.
- Canh, Nguyen Thi et PHONG, Nguyen Anh. **Effect of public investment on private investment and economic growth: Evidence from Vietnam by economic industries**. Applied Economics and Finance, 2018, vol. 5, no 2, p 95-110.
- CANNING, David et PEDRONI, P. **The contribution of infrastructure to aggregate output**. The World Bank Policy Research Working Paper, 1999, vol. 2246.
- Carso Patrice, **Méthode D'évaluation des Politiques Rôles de formation en France**, Université de France - Comtè, 2001.
- CHWASTIAK Michele, **Rationality, performance measures and representations of reality: Planning, programming and budgeting and the Vietnam War**, Critical Perspectives on Accounting, 2006, vol. 17, no 1.
- CHWASTIAK Michele, **Taming the untamable: planning, programming and budgeting and the normalization of war**, Accounting, Organizations and Society, 2001, vol. 26, no 6.
- D.Banbuseuse, **Décision d'investissement et calculi économique dans l'entreprise**, Edition economica, Paris, 1990.
- D.Sapel D, **Finance d'entreprise**, Edition d'organisation, Paris, 1997.
- DaniaL Labarounne, **Macroéconomie -les fonction économiques**, édition seuil, paris 1999.
- DAVILA, Julio, EECKHOUT, Jan, et MARTINELLI, César. **Bargaining over public goods**. Journal of Public Economic Theory, 2009, vol. 11, no 6.
- DAVILA, Julio, EECKHOUT, Jan, et MARTINELLI, César. **Bargaining over public goods**. Journal of Public Economic Theory, 2009, vol 11, no 6.

- DE JONG, Jeroen PJ, GILLERT, Nils Lennart, et STOCK, Ruth M. **First adoption of consumer innovations: Exploring market failure and alleviating factors**, Research Policy, 2018, vol. 47, no 2.
- DE MEZA, David et REITO, Francesco, **Too much waste, not enough rationing "The failure of stochastic, competitive markets"**, Journal of Economic Theory, 2020, vol 188.
- Délégation Nationale aux Risques Majeurs (DNRM), **Note sur les Forêt en Algérie "Gestion durable des forêt pour lutter contre le feux de forêt"**, Banque internationale pour la reconstruction et le développement, 2023.
- DENI DENI .Y, **La Pratique du Système Budgétaire de L'Etat en Algérie**, OPU, Alger, 2002.
- Denideni Yahia, **La Pratique du Système Budgétaire de L'état en Algérie**, O.P.U, Alger, 2002.
- Dickey and Fuller, **likelihood ration statistics for autoregressive series with a unit root**, Econometrica, 1981.
- DUMBRELL, Nikki P, ADAMSON, David, et WHEELER, Sarah Ann. **Is social licence a response to government and market failures? Evidence from the literature**, Resources Policy, 2020, vol 69.
- Ebisine, Lubo et Oki, Bigbo. **Public expenditure and Inflation in Nigeria**. International Journal of Multidisciplinary Research and Analysis issn (print), p 2643-9840.
- ECONOMIDES George, PARK Hyun, et PHILIPPOPOULOS Apostolis, **How should the government allocate its tax revenues between productivity-enhancing and utility-enhancing public goods?**, Macroeconomic Dynamics, 2011, vol 15, no 3.
- Engel R.F and granger c.w.j, **cointegration and error correction: Representation, Estimation and testing**, Econometrica, vol 55, 1987.
- ESFAHANI, Hadi Salehi et RAMÍREZ, María Teresa. **Institutions, infrastructure, and economic growth**. Journal of development Economics, 2003, vol. 70, no 2.
- GIBBONS, Robert et GIBBONS, Robert. **A primer in game theory**. 1992.
- GOWDY John, **Toward a new welfare economics for sustainability**, Ecological Economics, 2005, vol 53, no 2.
- Gujarati, Damodar.N and Dawn C.Porter, **Basic Econometrics**, 5thEdition, U.S.A: McGraw – Hill, 2009.
- Hatice Pehlivan JENKINS and salih Turan Katircioglu, **the bounds test Approach for cointegration and causality between Financial development**, International Trad and Economie Growth: The case of Cyprus, Journal of applied Econometrics, Routledge, volume 42, Issue 13, 2010.
- HAUSMAN, Daniel M. Market failure, **Government failure, and the hard problems of Cooperation, Ethics and Economics**, 2008, vol 6, no 1.
- Henri Pierre Maderes et Etienne Clet, **Comment Manger Un Projet** 'Edition d'organisation 2^{ème} triage, 2003.
- International Monetary Fun, **Public Sector Debt Statistics: Guide for Compilers and Users, Manuals & Guides**, 2013.

- J.Gorden, Alexander, William F Sharpe, Jeffery V Bailey, **Fundamentals of Investments**, Second Edition, Prentice, Hall International Edition, 1993.
- JO, Haejin, LEE, Hakyeon, SUH, Yongyoon, et al. **A dynamic feasibility analysis of public investment projects: An integrated approach using system dynamics and agent-based modeling**. International journal of project management, 2015, vol. 33, no 8.
- KEECH, William R., MUNGER, Michael C., et SIMON, Carl. **Market failure and government failure**. In, Paper submitted for presentation to Public Choice World Congress, 2012.
- KEECH, William R., MUNGER, Michael C., et SIMON, Carl. **Market failure and government failure**, In: Paper submitted for presentation to Public Choice World Congress, 2012.
- Kozhan, R. **Financial Econometrics—with eviews**, Roman Kozhan & Publishing. 2010.
- L.Little and J.A.Mirrless, **Project Appraisal and Planning for Development Countries**, Publishing by Heinemann Education Books, Ltd, London, 1974.
- LAFFER, Arthur, **The Laffer Curve and the Failure of Stimulus Spending**, Available at SSRN 2182070, 2012.
- LEDERLE, John W, **The Hoover commission reports on federal reorganization**, Marq. L. Rev., 1949, vol. 33.
- Lndais Bernard, **Leçon de politique Budgetaire**, De Boek Universite, Mont-Saint-Guibert, Belgique 1998.
- M.Hashem Pearasan, Yongcheol Shin and Richard J. Smith; **bounds testing Approaches to the analysis of level relationships**, Journal of Applied Econometrics, volume 16, Issue 3, May/June 2001.
- MENSI, Walid, SHAHZAD, Syed Jawad Hussain, HAMMOUDEH, Shawkat, et al. **Asymmetric impacts of public and private investments on the non-oil GDP of Saudi Arabia**, International Economics, 2018, vol. 156.
- Michel Bouvier , Marie Christine Esclassan, **Finance Publique**, L .G .D. I , Paris, 1993.
- Ministère des Finaaces, Direction Generale de Comptabilite, Direction de la Reglimentation de l'Execution Comtable des Budgets, **Nomenclature des Comptes du Trésor**, 2009.
- Ministère des Finance, Secrétaire D'état au Plan, **Circulaire Interministérielle N° 21.SEP.BCP.CIR du 20 mai 1974 relative Aux investissements du lle Plan Quadriennal**.
- Ministère des Finances Algérie, **La Caisse Nationale d'Equipement pour le Développement (C.N.E.D), Guide de Faturation des Grands Projets d'infrastructure Economique et Sociale, Partie 1 Méthodologie Générale**, Décembre 2008.
- Ministère des Finances, Direction Générale de Comptabilité, Direction de la Réglementation de l'Exécution Comptable des Budgets, Instruction N:28, **fonctionnement d'un compte d'affectation spéciale n: 302-134 intitulé «Fonds de gestion des opérations d'investissement public inscrit au titre du programme de consolidation de la croissance économique 2010-2014»**.
- MINISTÈRE DES FINANCES, DIRECTION GENERALE DU BUDGET, Formation à grande échelle-mise à niveau, **Préparation et exécution des budgets des établissements publics à caractère administratif et établissements publics assimilés**, Novembre 2023.
- Ministère des Finances, Direction Générale de Comptabilité, Direction de la Réglementations de l'Exécution Comptable des Budgets, **Instruction N° 02 du 27/01/1968 «Nomenclature des Comptes du Trésor « 2009**.

- Ministère Des Finances 'Direction Générale du Budget, **Manuel du Contrôle des Dépenses Engagées**, 2007.
- Momodu, Austin Ayodele et Ogbole, Ogbole F. **Public sector spending and macroeconomic variables in Nigeria**. European Journal of Business and Management, 2014, vol. 6, no 18, p. 232-243.
- Nistor, Adela P. **Implications of human capital public investments for regional unemployment in Indiana**. Journal of Regional Analysis and Policy, 2007, vol. 37, no 3, p 279-286.
- OECD, **Recommendation of the Council on Effective Public Investment Across Levels of Government**, OECD/LEGAL/0402.
- Onuchuku, Okey et Obayori, Elizabeth Lizzy. **Fiscal Policy and Balance of Payments in Nigeria**. 2018.
- Onuoha, Favour Chidinma et Okorie, George. **Impact of disaggregated public expenditure on inflation rate in selected African countries: A panel cointegration analysis**. West African Journal of Monetary and Economic Integration, 2020, vol. 20, no 1, p 1-21.
- Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), **Recommendation of the Council On Effective Public Investment Across Levels of Government**, Adopted on 12 March 2014.
- Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), **Principles for Action, The Principles group 12 recommendations into the 3 pillars representing systemic challenges to public investment**, Better Policies for better lives.
- OSBORNE, Martin J., et al. **An introduction to game theory**. New York, Oxford university press, 2004.
- Patrice Vizzanova, **Gestion financière "Analyse statique, Analyse prévisionnelle, études de cas, corrigées sur CD ROM"**, Berti Editions, 09ème Editions, Alger, Algérie, 2004.
- Philippe le Bolloch & Y von Le Fiblec, **Economie Générale**, Bertrand- La Cost Paris, 1994.
- **Procédure de gestion des dépenses d'équipement public**, ministère des finances, DRB Alger, février 1998, Manuel de procédure d'inscription de financement de suivi des projets et programmes d'investissement public de l'état, MF, DGB, DRBCPD, Mai 2012.
- Randelović, Saša, **Pro-growth public investment policy in Serbia: Sufficiency and efficiency**. Ekonomika preduzeća, 2020, vol. 68, no 12, p 137-146.
- Régis bourbonnais, **Econometrie: cours et exercices corrigés**, 9eme éditions, duodi, paris, France , 2015.
- Régis bourbonnais, **exercices pédagogiques d'économétrie**, 2em édition, economica, Paris, 2012.
- SALITERER, Iris, KORAC, Sanja, MOSER, Birgit, et al. **How politicians use performance information in a budgetary context: New insights from the central government level**, Public Administration, 2019, vol. 97, no 4.
- SIGMUND, Karl et NOWAK, Martin A, **Evolutionary game theory**, Current Biology, 1999, vol 9, no 14.
- TRABANDT, Mathias et UHLIG, Harald. **How do Laffer curves differ across countries?**, National Bureau of Economic Research, 2012.
- Usaid: **Appraisal Guidelines for Development** 'Washington D.C '1974.

المراجع والمصادر

- Usaid: **Feasibility Procedures Manual**, Washington D.C, 1976.
- Van Bon, Nguyen. **Inflation and the public investment-growth relationship in Vietnam**. Journal of Asian Business and Economic Studies, 2018.
- Wooldridge, Jeffrey M, **Introductory Econometrics: A Modern Approach**, Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013.
- World Bank, **People's democratic republic of algeria a public expenditure review Assuring High Quality Public Investment**, (In two volumes) Volume II: Main Text August 15, 2007, Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, Report No: 36270.
- Boulila, Hadjer et Benbouziane, Mohamed. **Austerity in Time of Crisis: A Solution or a Dangerous Idea? Evidence from Algeria**, Etikonomi, 2018.
- Levine, Ross et Renelt, David. **A sensitivity analysis of cross-country growth regressions**. The American economic review, 1992.
- Edwards, Sebastian. **Openness, trade liberalization, and growth in developing countries**. Journal of economic Literature, 1993, vol. 31, no 3, p. 1358-1393.
- Mosayeb Pahlavani, Ed Wilson and Andrew C. Worthington, 2005, **Trade- GDP Nexus in Iran, ARDL MODEL**, American Journal of Applied Sciences 2(7), p 1159.
- Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R, **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001.

المواقع الإلكترونية الرسمية:

- Site officiel de La Caisse Nationale d'Équipement pour le Développement, (C.N.E.D), <http://www.cned.dz/Organisation1.html>, date de téléchargement 13-08-2020.
- الموقع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تطور سعر الصرف المتوسطي، <http://www.andi.dz/index.php/ar>، تاريخ الإطلاع 09-05-2020.
- الموقع الرسمي للوزير الأول، www.premier-ministre.gov.de/arabe، تاريخ التحميل 16 أبريل 2014.
- الموقع الرسمي لمجلس المحاسبة الجزائري، www.ccomptes.dz، تاريخ التحميل 31 جانفي 2022.
- غيتي إيميجز، ميزان المدفوعات مصدر غني بالمعلومات عن القدرة التنافسية على الإيراد والتصدير في اقتصادات الدول، موقع الجزيرة نت "مفاهيم ومصطلحات"، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology> بتاريخ 2016-02-22.
- الموقع الرسمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA، <https://www.unescwa.org/ar>، الفقرات 158، 168، 185.
- الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145>، تاريخ الإطلاع: 15 نوفمبر 2023.
- الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية، <https://www.industrie.gov.dz/presentation-ministere>، تاريخ الإطلاع: 23 ديسمبر 2023.
- موقع الجزيرة نت، <https://www.aljazeera.net/ebusiness>، الزراعة في الجزائر "الشمال يعتمد على الآلات والجنوب يستثمر في اليد العاملة"، تاريخ المقال 2022-12-08، تاريخ الإطلاع 2024-01-05.
- الموقع الرسمي للبنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org>، تعزيز استدامة الغابات الجزائرية ومرونتها المناخية، تاريخ الإدراج في الموقع 13-11-2023، تاريخ الإطلاع 10-01-2024.
- الموقع الرسمي لوزارة السكن والعمران والمدينة، <https://www.mhuv.gov.dz/?cat=30>، تاريخ الإطلاع 16 جانفي 2023.

المراجع والمصادر

- Annual report of **Transparency International Secretariat** Translation of Corruption Perceptions Index: Corruption around the world in 2013، Site:

[http://www.transparency.org/news/pressrelease/Corruption around the world 2013 arabc](http://www.transparency.org/news/pressrelease/Corruption%20around%20the%20world%202013%20arabc).

- الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، [/https://www.industrie.gov.dz/partenariat-secteur-public](https://www.industrie.gov.dz/partenariat-secteur-public)، تاريخ الإطلاع 07 فيفري 2024.

- الموقع الرسمي لوزارة الشباب والرياضة الجزائرية في ما يخص الوزارة، <https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/ministere-ar/a-propos-ar>، تاريخ الإطلاع سبتمبر 2018.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (01): تطور رخص البرامج لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في قوانين المالية السنوية للفترة (2000-2021) بالآلاف دينار جزائري.

السنوات	الصناعة	الزراعة والري	دعم الخدمات المنتجة	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	التربية والتكوين	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	دعم الحصول على السكن	مواضيع مختلفة	المخططات البلدية للتنمية	المجموع الفرعي للاستثمار (القطاعات)	المجموع الفرعي للعمليات برأسمال	مجموع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي
2000	3.400.000	43.907.000	2.755.000	45.127.000	30.105.000	7.154.000	59.364.000	23.000.000	20.900.000	235.712.000	4.800.000	240.512.000
2001	10.400.000	119.300.000	4.156.000	82.550.000	53.116.000	16.400.000	118.940.000	25.000.000	40.000.000	469.862.000	18.600.000	488.468.000
2002	8.800.000	129.972.000	20.865.000	165.246.000	74.188.000	33.189.000	42.002.000	28.000.000	40.000.000	542.262.000	10.000.000	552.262.000
2003	13.900.000	169.760.000	16.360.000	196.281.000	84.867.000	29.100.000	69.544.000	30.000.000	42.000.000	651.812.000	36.000.000	687.812.000
2004	—	131.697.000	16.170.000	117.831.000	77.807.000	52.621.000	97.978.000	35.000.000	33.553.000	562.657.000	10.000.000	572.657.000
2005	—	70.430.000	13.817.000	128.689.000	70.141.000	42.057.000	77.860.000	100.000.000	31.000.000	533.994.000	10.000.000	543.994.000
2006	—	229.558.000	44.390.000	1.166.121.000	241.114.000	103.900.000	150.554.000	242.431.000	42.800.000	2.220.868.000	156.000.000	2.376.868.000
2007	855.000	147.240.000	23.938.000	405.061.000	85.222.000	77.775.000	190.996.000	259.800.000	106.780.000	1.297.667.000	180.000.000	1.477.667.000
2008	812.000	340.433.700	29.767.700	468.105.000	139.331.000	104.874.000	317.074.000	244.893.000	75.000.000	1.720.290.400	211.750.000	1.932.040.400
2009	614.000	348.368.000	14.160.000	801.776.000	300.925.000	211.060.000	617.975.000	258.556.000	95.000.000	2.648.434.000	140.000.000	2.788.434.000
2010	1.006.000	332.400.000	86.879.000	1.473.561.000	310.508.000	254.339.000	328.259.000	300.000.000	60.000.000	3.146.952.000	185.000.000	3.331.952.000
2011	116.000	291.052.000	18.169.500	743.382.000	428.486.000	177.816.000	396.466.000	300.000.000	60.000.000	2.415.487.500	60.000.000	2.475.487.500
2012	16.448.000	203.686.120	6.616.870	1.496.802.280	198.511.000	91.125.000	409.665.000	300.000.000	67.000.000	2.789.854.270	60.000.000	2.849.854.270
2013	61.500	187.273.400	13.741.060	1.113.654.100	169.839.000	113.388.000	87.202.000	300.000.000	40.000.000	2.025.159.060	215.000.000	2.240.159.060
2014	2.972.000	229.135.500	34.455.000	920.347.600	231.721.400	219.301.600	116.384.500	510.000.000	65.000.000	2.329.317.600	415.000.000	2.744.317.600
2015	5.195.000	209.437.700	32.657.500	1.854.278.110	227.829.040	151.366.500	234.307.880	800.000.000	100.000.000	3.615.071.730	464.600.000	4.079.671.730
2016	4.895.000	198.261.576	14.904.700	441.308.514	78.644.800	32.703.237	24.481.500	800.000.000	60.000.000	1.655.199.327	239.005.000	1.894.204.327
2017	3.611.000	101.062.200	5.120.500	139.940.800	90.903.410	30.695.710	14.989.500	800.000.000	35.000.000	1.221.323.120	165.350.000	1.386.673.120
2018	5.315.893	116.522.398	73.355.857	596.587.648	101.779.882	77.101.918	69.843.340	800.000.000	100.000.000	1.940.506.936	330.000.000	2.270.506.936
2019	1.331.320	160.787.844	55.793.219	485.491.071	127.805.000	70.673.722	99.685.110	800.000.000	100.000.000	1.901.567.286	700.095.000	2.601.662.286
2020	20.000	47.569.207	53.930.300	366.929.577	106.126.210	52.081.000	3.224.550	800.000.000	40.000.000	1.469.880.844	150.000.000	1.619.880.844
2021	—	1.820.000	46.563.940	52.332.900	94.349.228	40.986.844	193.755.820	800.000.000	100.000.000	1.710.445.676	171.740.000	1.882.185.676
المجموع ∑	79.752.713	3.809.673.645	628.566.146	13.261.402.600	3.323.318.970	1.989.708.531	3.720.551.200	8.556.680.000	1.354.033.000	37.104.323.749	3.932.940.000	41.037.269.749

الملحق رقم (02): تطور متغيرات النموذج الأول (أثر المشاريع العمومية على متغير النمو الاقتصادي).

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (% من إجمالي الدخل المحلي) INVP GDP	الانفتاح التجاري (% من إجمالي الدخل المحلي) OUVC	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الدخل المحلي) FBC	المعروض النقدي (% من إجمالي الدخل المحلي) M
1986	63692007897	0,135836542	36,02671057	33,55592459	75,79832764
1987	66745818375	0,124231884	32,68458447	27,55637947	79,67130091
1988	59089396860	0,124563906	38,11158728	27,63948454	83,82403083
1989	55634721573	0,104634078	47,15331971	30,07323386	72,7963609
1990	62048507531	0,077261646	48,38071368	28,58942067	61,77114041
1991	45715676428	0,06904568	52,71758671	31,8413271	49,11130985
1992	48003133347	0,137416591	49,18908424	30,75748942	51,94199481
1993	49945584453	0,158878994	44,92281337	29,09090811	50,10145811
1994	42543176829	0,158218719	48,58443779	30,08014286	45,31867225
1995	41764291672	0,143404096	55,19100521	30,90855624	37,16944579
1996	46941554225	0,075491136	53,70514788	25,67841426	33,00583648
1997	48177612042	0,072524125	52,24391151	22,44697253	36,08143414
1998	48187781984	0,075111859	45,09445056	27,14848166	42,37682235
1999	48640671735	0,057686855	50,92910934	26,24768467	42,20770317
2000	54790398570	0,058280327	62,85834364	23,5639069	37,82972484
2001	54744697926	0,115473716	58,70616423	26,8410615	56,84895321
2002	56760355865	0,122094535	61,13417145	30,65336244	62,72422623
2003	67863850334	0,130979258	62,12477303	30,34066273	62,81907597
2004	85332581189	0,093116184	65,70142185	33,26354011	59,26531253
2005	103198212443	0,07185593	71,27860096	31,65641451	53,82770752
2006	117027280155	0,279410861	70,73001244	30,17046366	57,28393915
2007	134977082624	0,157813751	71,93812904	34,46947819	64,0936671
2008	171000699877	0,183483984	76,68451817	37,34843853	62,98582227
2009	137211003662	0,229121152	71,32433055	46,87645747	73,16087894
2010	161207307027	0,277805652	69,86666126	41,43029216	69,05471601
2011	200013098817	0,169891927	67,47430173	38,05320508	68,06159619
2012	209059080929	0,147427518	65,4049792	39,15272914	67,95439819
2013	209755003251	0,141538818	63,61082367	43,41116148	71,72973143
2014	213809979836	0,147785992	62,41431601	45,62657391	79,30948123
2015	165979224866	0,155270505	59,6951286	50,78068839	82,00065159
2016	160034212126	0,108123195	55,92566788	50,7772389	78,88436914
2017	170096988532	0,12025848	55,32140302	48,54374106	79,32874846
2018	174910684782	0,193806831	58,0655601	47,07088043	81,57850526
2019	171760275467	0,12836487	51,80973844	44,6898079	80,53913716
2020	145743542983	0,090362583	45,33065612	43,81903891	96,01181239
2021	163472387987	0,080968941	53,19552703	37,92783286	90,93950539
2022	194998449769	0,136235445	59,04228424	33,32466557	82,90480896

المصدر: قوانين المالية السنوية، وبيانات البنك الدولي

الملحق رقم (03): تطور متغيرات النموذج الثاني (أثر المشاريع العمومية على معدل البطالة).

السنوات	معدل البطالة cho.T	نفقات التجهيز والإستثمار العمومي بالدولار الأمريكي INVP	رصيد الدين الخارجي (من إجمالي الدخل القومي %) DET	سعر النفط op
1986	18	8651702128	36,53241	14,43
1987	21,4	8291958763	37,70235	18,44
1988	15,2	7360406091	46,1231	14,92
1989	18,1	5821287779	50,84795	18,23
1990	19,7	4793969849	47,09542	23,73
1991	24,95	3156469951	65,99781	20
1992	26,78	6596426935	59,66268	19,32
1993	28,13	7935304199	54,51671	16,97
1994	32,07	6731126961	74,10099	15,82
1995	28,62	5989170507	83,511	17,02
1996	25,31	3543671233	75,82278	20,67
1997	26,65	3494039161	67,2289	19,09
1998	28,32	3619473864	66,43954	12,72
1999	29,78	2805927371	60,84815	17,97
2000	27,23	3193202337	48,88907	28,5
2001	25,7	6321573703	42,80871	24,44
2002	23,43	6930129251	42,24526	25,02
2003	17,55	8888756785	36,37567	28,83
2004	14,78	7945844318	27,42591	38,27
2005	11,58	7415403490	17,41176	54,52
2006	12,62	32698693080	5,24371	65,14
2007	9,98	21301239729	4,60439	72,39
2008	8,56	31375889679	3,67814	97,26
2009	8,11	31437943237	5,45948	61,67
2010	8,4	44784301075	4,51163	79,5
2011	9,57	33980610844	3,05791	111,26
2012	8,28	30821061426	2,67218	111,67
2013	8,78	29688475319	2,55136	108,66
2014	9,99	31598119926	2,64331	98,95
2015	8,35	25771678061	2,88951	52,39
2016	10,02	17303410313	3,44725	43,73
2017	9,92	20455605371	3,40586	54,19
2018	9,7	33898885500	3,34912	71,31
2019	9,61	22047985475	3,27784	64,21
2020	12,55	13169762959	3,62598	41,84
2021	12,7	13236186188	4,5953	69,89
2022	11,6	26565700533	3,79374	96,44

المصدر: قوانين المالية السنوية، بيانات البنك الدولي، والديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (04): تطور متغيرات النموذج الثالث (أثر المشاريع العمومية على ميزان المدفوعات)

السنوات	ميزان المدفوعات بالمليار دولار BP	نفقات التجهيز والاستثمار العمومي (% من إجمالي الدخل المحلي) INVPGDP	الانفتاح التجاري (% من إجمالي الدخل المحلي) OUVC	رصيد الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي) DET	معدل سعر الصرف الحقيقي لسنة الأساس 2010 TCHN
1986	-1,640255	0,135836542	36,02671057	36,53241	415,0680364
1987	0,450539	0,124231884	32,68458447	37,70235	367,1970908
1988	-1,295402	0,124563906	38,11158728	46,12310	303,8336534
1989	-0,326080	0,104634078	47,15331971	50,84795	260,616461
1990	0,326095	0,077261646	48,38071368	47,09542	220,5743328
1991	1,346244	0,06904568	52,71758671	65,99781	131,5570213
1992	0,230000	0,137416591	49,18908424	59,66268	134,9155853
1993	-0,010000	0,158878994	44,92281337	54,51671	161,8368647
1994	-4,380000	0,158218719	48,58443779	74,10099	139,7393087
1995	-6,320000	0,143404096	55,19100521	83,51100	117,142698
1996	-2,090000	0,075491136	53,70514788	75,82278	119,6522614
1997	1,160000	0,072524125	52,24391151	67,22890	129,1780882
1998	-1,740000	0,075111859	45,09445056	66,43954	135,5465722
1999	-2,380000	0,057686855	50,92910934	60,84815	125,3168642
2000	7,570000	0,058280327	62,85834364	48,88907	119,419502
2001	6,190000	0,115473716	58,70616423	42,80871	123,2096955
2002	3,660000	0,122094535	61,13417145	42,24526	114,2346183
2003	7,470000	0,130979258	62,12477303	36,37567	103,0877555
2004	9,250000	0,093116184	65,70142185	27,42591	103,5221866
2005	17,093000	0,07185593	71,27860096	17,41176	101,7459687
2006	19,697000	0,279410861	70,73001244	5,24371	101,3189396
2007	30,755972	0,157813751	71,93812904	4,60439	99,92217363
2008	40,230418	0,183483984	76,68451817	3,67814	102,250233
2009	5,986187	0,229121152	71,32433055	5,45948	100,2768005
2010	16,510400	0,277805652	69,86666126	4,51163	100
2011	20,273366	0,169891927	67,47430173	3,05791	99,12639843
2012	14,429380	0,147427518	65,4049792	2,67218	103,9150575
2013	0,906254	0,141538818	63,61082367	2,55136	101,7725015
2014	-5,515320	0,147785992	62,41431601	2,64331	102,8935804
2015	-27,182866	0,155270505	59,6951286	2,88951	96,50084941
2016	-26,296120	0,108123195	55,92566788	3,44725	95,52776134
2017	-21,732071	0,12025848	55,32140302	3,40586	97,84429883
2018	-16,125844	0,193806831	58,0655601	3,34912	93,27863787
2019	-16,905271	0,12836487	51,80973844	3,27784	95,31409686
2020	-15,829677	0,090362583	45,33065612	3,62598	91,03891805
2021	-1,409662	0,080968941	53,19552703	4,59530	86,67360688
2022	18,279424	0,136235445	59,04228424	3,79374	92,18282036

المصدر: قوانين المالية السنوية، الديوان الوطني للاحصائيات، وبيانات البنك الدولي

الملحق رقم (05): تطور متغيرات النموذج الثاني (أثر المشاريع العمومية على معدل التضخم)

السنوات	معدل التضخم INF	معدل نمو نفقات التجهيز والإستثمار العمومي ب % INVPC	المعروض النقدي (%) من إجمالي الدخل المحلي M	معدل الفائدة على الودائع i
1986	12,37	-0,22576161	75,79832764	2,75
1987	7,44	-0,112344103	79,67130091	5
1988	5,91	-0,209107798	83,82403083	5
1989	9,3	-0,17647606	72,7963609	6
1990	16,7	-0,341574926	61,77114041	8,75
1991	25,9	1,089811415	49,11130985	11
1992	31,7	0,202970074	51,94199481	11,5
1993	20,5	-0,151749348	50,10145811	17,63
1994	29,04	-0,110227672	45,31867225	18
1995	29,78	-0,408320196	37,16944579	16,58333333
1996	18,68	-0,014005834	33,00583648	14,5
1997	5,73	0,035899627	36,08143414	12,60416667
1998	4,95	-0,224769269	42,37682235	9,125
1999	2,64	0,13802031	42,20770317	8,25
2000	0,34	0,979697193	37,82972484	7,5
2001	4,23	0,096266464	56,84895321	6,25
2002	1,43	0,282624965	62,72422623	5,33
2003	4,26	-0,106079229	62,81907597	5,25
2004	3,97	-0,066757012	59,26531253	3,65
2005	1,38	3,409563569	53,82770752	1,9375
2006	2,31	-0,348559905	57,28393915	1,75
2007	3,68	0,472960733	64,0936671	1,75
2008	4,86	0,001977747	62,98582227	1,75
2009	5,74	0,424530248	73,16087894	1,75
2010	3,91	-0,241238335	69,05471601	1,75
2011	4,52	-0,092980948	68,06159619	1,75
2012	8,89	-0,036747148	67,95439819	1,75
2013	3,25	0,064322758	71,72973143	1,75
2014	2,92	-0,184392042	79,30948123	1,75
2015	4,78	-0,32858814	82,00065159	1,75
2016	6,4	0,182171896	78,88436914	1,75
2017	5,6	0,657192974	79,32874846	1,75
2018	4,27	-0,349595565	81,57850526	1,75
2019	1,95	-0,402677266	80,53913716	1,75
2020	2,41	0,005043616	96,01181239	1,75
2021	7,22	0,301109438	90,93950539	1,75
2022	9,3	0,30109	82,90480896	1,75

المصدر: قوانين المالية السنوية، بنك الجزائر، وبيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (06): نتائج اختباري Augmented Dickey Fuller (ADF) و Phillips-Perron (PP) للسلاسل الزمنية

استقرارية GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.403352	0.8980
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.407056	0.8974
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.154299	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.158872	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INVPGDP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.170143	0.2163
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INVPGDP has a unit root
 Exogenous: constant
 Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.906337	0.3169
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INVPGDP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.099163	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INVPGDP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-12.46760	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OUVVC has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.118984	0.2387
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OUVVC has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.093324	0.2484
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OUVVC) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.194433	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OUVVC) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.145413	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: FBC has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.300536	0.6187
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: FBC has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.300536	0.6187
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(FBC) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.251841	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(FBC) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.239478	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.069921	0.7170
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.195684	0.6657
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	44.73452
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	53.32187

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.797365	0.0004
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.744326	0.0005
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHO has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.830251	0.7983
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHO has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.021609	0.7351
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(TCHO) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.365895	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHO) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.386288	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.248828	0.6423
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.192338	0.6671
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.110960	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.011409	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DET has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.292637	0.6212
Test critical values: 1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DET has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.744443	0.8225
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DET) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.668585	0.0006
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DET) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.666239	0.0006
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INVP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.787440	0.3805
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INVP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.735794	0.4053
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INVP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.424558	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INVP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.677748	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.758585	0.3943
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.918080	0.3206
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.070465	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.070465	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INVPC has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.536172	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INVPC has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.550649	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: I has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.798956	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: I has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.384081	0.5792
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.610977	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.840206	0.0059
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: BD has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.857531	0.3478
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: BD has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.975953	0.2956
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(BD) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.211801	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(BD) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.213693	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHN has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.174433	0.2192
Test critical values: 1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHN has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 17 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-17.66922	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHN) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.801605	0.0066
Test critical values: 1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHN) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.535615	0.0127
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

Bounds Test الملحق رقم (07): اختبار

النموذج الأول:

Null hypothesis: No levels relationship
 Number of cointegrating variables: 4
 Trend type: Rest. constant (Case 2)
 Sample size: 33

Test Statistic	Value
F-statistic	8.406460

Sample Size	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
35	2.460	3.460	2.947	4.088	4.093	5.532
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

النموذج الثاني:

Null hypothesis: No levels relationship
 Number of cointegrating variables: 3
 Trend type: Rest. constant (Case 2)
 Sample size: 33

Test Statistic	Value
F-statistic	6.865850

Sample Size	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.676	3.586	3.272	4.306	4.614	5.966
35	2.618	3.532	3.164	4.194	4.428	5.816
Asymptotic	2.37	3.2	2.79	3.67	3.65	4.66

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

النموذج الثالث:

Null hypothesis: No levels relationship
 Number of cointegrating variables: 3
 Trend type: Rest. constant (Case 2)
 Sample size: 34

Test Statistic	Value
F-statistic	8.434065

Sample Size	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.676	3.586	3.272	4.306	4.614	5.966
35	2.618	3.532	3.164	4.194	4.428	5.816
Asymptotic	2.370	3.200	2.790	3.670	3.650	4.660

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

النموذج الرابع:

Null hypothesis: No levels relationship
 Number of cointegrating variables: 4
 Trend type: Rest. constant (Case 2)
 Sample size: 33

Test Statistic	Value
F-statistic	6.445646

Sample Size	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
35	2.460	3.460	2.947	4.088	4.093	5.532
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الملخص:

أصبح الإنفاق الحكومي على المشروعات العامة أحد أهم وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الراهن خاصة في الدول النامية منها التي تفتقر لمشاريع البنية التحتية، وتدني مستوى الاستثمار الخاص. إن الهدف من هذا البحث هو دراسة وتحليل أثر المشاريع العمومية على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة أساسا في مربع كالدور (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، وميزان المدفوعات) في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1986-2022) باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، كما سعى البحث إلى توضيح أهم الاختلالات والنقائص التي يعاني منها نظام تسيير المشاريع العمومية في الجزائر، مع التعرض إلى مختلف مضامين الإصلاح لزيادة كفاءة الإنفاق العمومي بما يضمن التخصيص الأمثل للموارد المالية بالإضافة إلى ربط البرامج بالأهداف والنتائج القابلة للقياس عن طريق مؤشرات الأداء لتحقيق التنمية، وذلك بعد التعرض إلى مختلف الجوانب والأسس النظرية والتنظيمية المتعلقة بها من حيث الجانب الاقتصادي، المالي والمحاسبي، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي سلبى للمشاريع العمومية على كل من النمو الاقتصادي والبطالة وتأثير معنوي إيجابي على ميزان المدفوعات وعلاقة غير معنوية مع التضخم وهذا كله في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فقد كانت انعكاسات المشاريع العمومية على متغيرات الاقتصاد الكلي معنوية إيجابية باستثناء التضخم الذي كانت نتيجته غير معنوية.

الكلمات المفتاحية: القطاع العمومي، تقييم المشاريع العمومية، ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي، متغيرات الاقتصاد الكلي، نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

Abstract:

Government spending on public projects has become one of the most important means of achieving economic and social development, especially in developing countries lacking infrastructure projects and private investment.

The aim of this research is to study and analyze the impact of public projects on key macroeconomic variables, mainly represented by the Kaldor square (economic growth, unemployment, inflation, and balance of payments) in Algeria during the period (1986-2022) using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach, as well as to clarify the main imbalances and shortcomings of the public project management system in Algeria. The research also aims to address various reform contents to increase the efficiency of public spending, ensuring optimal allocation of financial resources, in addition to linking programs to measurable objectives and results through performance indicators to achieve development. This is after discussing various theoretical and regulatory aspects related to the economic, financial, and accounting aspects. The study concluded a significant negative impact of public projects on both economic growth and unemployment, a significant positive impact on the balance of payments, and a non-significant relationship with inflation, all in the short term. In the long term, the repercussions of public projects on macroeconomic variables were significantly positive except for inflation, which had a non-significant result.

Key words: Public sector, evaluation of public projects, Budget equipment and public investment, macroeconomic variables, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model.

Résumé:

Les dépenses publiques dans les projets d'infrastructure sont devenues l'un des moyens les plus importants de réaliser le développement économique et social, surtout dans les pays en développement qui manquent d'infrastructures et de niveau d'investissement privé. L'objectif de cette recherche est d'étudier et d'analyser l'impact des projets publics sur les principales variables macroéconomiques, principalement représentées par le carré de Kaldor (croissance économique, chômage, inflation et balance des paiements) en Algérie sur la période (1986-2022) en utilisant la méthodologie du modèle de régression autodistribuée à retardement (ARDL).

La recherche vise également à clarifier les principaux déséquilibres et lacunes du système de gestion des projets publics en Algérie, en exposant les divers contenus de réforme pour accroître l'efficacité des dépenses publiques en garantissant une allocation optimale des ressources financières, en plus de lier les programmes aux objectifs et aux résultats mesurables grâce à des indicateurs de performance pour atteindre le développement. Cela intervient après avoir discuté des divers aspects théoriques et réglementaires liés aux aspects économiques, financiers et comptables. L'étude a conclu à un impact significativement négatif des projets publics sur la croissance économique et le chômage, un impact significativement positif sur la balance des paiements, et une relation non significative avec l'inflation, le tout à court terme. À long terme, les répercussions des projets publics sur les variables macroéconomiques étaient significativement positives, à l'exception de l'inflation, dont le résultat était non significatif.

Mots clés: Le secteur public, l'évaluation des projets publics, Budget d'équipement et d'investissement public, les variables macroéconomiques, le modèles Autorégressifs à retards (ARDL).